

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

أبحاث المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

الجزء الثالث



جامعة الأزهر

كلمة فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي

شيخ الأزهر - راعي المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ نرحب بالسادة الضيوف بالسيد الأستاذ الدكتور يوسف والي وزير الزراعة.

ونرحب بالأخوة الحضور جميعا في رحاب جامعة الأزهر.

عندما نجلس هذا المجلس المبارك الذي لم نلتقى فيه من أجل شهوة عارضة ولا من أجل متعة زائلة، وإنما التقينا جميعا لنتعاون على البر والتقوى لا على الأثم والعدوان وملتقى من أجل خدمة ديننا وخدمة أمتنا الإسلامية، ولذلك نرحب بالأخوة الكرام الذين شرفونا من مشارق الأرض ومغاربها، وندعو الله أن تكون خاصة لوجهه الكريم وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وأنا تزداد سعادتي عندما أجلس في مجلس يكون من أبنائه ورجاله الأخ الفاضل الدكتور يوسف والي الذي نكن له كل احترام وتقدير فهو لا يتأخر إطلاقا في خدمة الأزهر وتقديم العون له. عندما نجلس هذا المجلس المبارك الذي إلتقينا فيه على طاعة الله ومن أجل هذا المؤتمر الدولي، نقول ما قاله الصالحون من قبلنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وقد استمعنا إلى الآيات الكريمة من الزميل القارئ.

﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَخَيْلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(١) وقد ذكر الأخ الفاضل الدكتور محمد عبد الحليم عمر أن حديث القرآن الكريم عن الزراعة ربما زاد على ثلاثمائة موضع تارة عن طريق الحديث عن الزرع والنبات وتارة عن

(١) سورة الرعد: آية ٤

الماء وغيره. مثل قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾^(١) وتارة عن قدرة الله في مثل قوله تعالى في سورة الواقعة ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾^(٢) وأنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾^(٣) وتارة يحدثنا القرآن عن كلمة التوحيد وعن آثارها الطيبة. فيبين لنا أن هذه الكلمة الطيبة التي ينطق بها الإنسان وهو يقر بوحدانية الله تعالى وبإخلاص العبادة له ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾^(٤) وحديث القرآن عن الزراعة وعن النباتات حديث مفصل لكى يلفت أنظارنا إلى أن شجر هذه الأرض للخير ولنجعل النباتات فيها للتعمير حيث أوجدنا الله في الأرض لنعمرها بالكلمة الطيبة والعمل الصالح والزراعة وما إلى ذلك من الأمور التي تعود علينا بالنفع الكثير.

والرسل عليهم السلام أرسلهم الله عزوجل من أجل أن يأمروا الناس بإخلاص العبادة لله. وأن يعمروا الكون بكل ما يرضى الله عزوجل ولاشك أن مما يرضى الله أن تعمر هذه الأرض بالزراعة التي لا يعود خيرها على الإنسان فقط بل على الحيوان والطيور كما في الحديث الشريف "ما من مؤمن يغرس غرسا فيأكل منه طير أو حيوان الحديث"

إذا الزراعة هي رأس الأمور التي أمرنا الله عزوجل بأن نتوسع فيها من أجل سعادة الإنسان ونشر الرخاء في المجتمع لأنها إلى جانب ذلك تذكر الإنسان بخالقه. نحن نبذر الحب ونرجو الثمار من الله.

فالمجتمع الذي يكون فيه الأساس الزراعة نجده قلما يوجد فيها الألحاد لأن الزارع عندما يلقى الحب في الأرض ينظر إلى السماء ويرجو الله أن يعود خيرها عليه.

والحمد لله هناك دولاً إسلامية منذ ٥٠ عاماً كانت الزراعة فيها قليلة جداً ومعظم المحاصيل يأتيها من غيرها وفي هذه الأيام التي أعطاه الله فيها الخير فاستعملته في زيادة الإنتاج لاسيما النواحي الزراعية.

(١) سورة ق : الآية ٦

(٢) سورة الواقعة : الآيات ٦٣-٦٥

(٣) سورة إبراهيم : الآيات ٢٤-٢٦

هذه الدول تصدر القمح بعد أن كانت منذ أكثر من عشر سنوات كانت تستورد القمح ونذكر ذلك من باب إحقاق الحق والإنتاج الزراعى فيها وفير ونجد أن أبناءها اتجهوا إلى الزراعة لكي يعود هذا الأمر على البلد والأمة بخير.

لقد ولدت في قرية ووالدى فلاح صغير كان فدان القمح لا يتجاوز ٦ أردب من ٥٠ سنة والآن عندما أعود إلى القرية أجد الفدان ينتج ١٠ أردب وفي بعض الأماكن يصل إلى ١٨ أردب.

والأمور والحمد لله تسير من حسن إلى أحسن وذلك من فضل الله علينا ليس معنى ذلك أننا نريد أن نفنف.

نحن في عصر تتنافس فيه الأمم بالعلم والمعرفة والرقى والتقدم والأساليب الحديثة التي تزيد الإنتاج، لأن الأمة عندما يعمها الرخاء يعمها الأمان والأطمئنان والخير والمحبة والمودة. والقرآن الكريم يقول ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(١).

أننى عندما أجلس هذا المجلس الذى ندعو الله أن يجعله خالصا لوجهه وندعوه أن يرزق أمتنا والعالم كله نعمة السلام والأمان والرخاء والأطمئنان وأن يجعلنا ممن يعملون فيخلصون ويخلصون فيقبلون ونقرأ قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

ومرة أخرى نشكر الأخوة الضيوف من كل مكان وندعو الله أن يجعلنا ممن يتعاونون على البر والتقوى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١) سورة القصص : الآية ٧٧

(٢) سورة الحشر : الآية ١٠



كلمة معالي الأستاذ الدكتور يوسف أمين والى

نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الزراعة واستصلاح الأراضي - راعى المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١ هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد سعدت في هذا اليوم بقاء فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر، كما سعدت بالكلمات التى ألقاها كل من: الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر، والأستاذ الدكتور ماهر والى، والأستاذ الدكتور محمود منصور.

وفي البداية أود أن أقول أن الاقتصاد الإسلامى هو النظام الوحيد الذى يعطى الأمن ويعطى معه لقمة العيش، بخلاف الأنظمة الأخرى الموجودة في عالمنا فبعضها يعطى الأمن وينزع الطعام والبعض الآخر يعطى الطعام وينزع الأمن لكن الاقتصاد الإسلامى هو الذى يوفر للإنسان الأمرين معا كما قال تعالى: ﴿لَا يَلَا فِ قَرْيَشٍ ۖ إِيْلَافِهِمْ﴾^(١).

وفي عام ١٩٧٣ حضرت مؤتمر الغذاء العالمى وكان مما دار في هذا المؤتمر أن هناك خمس مشاكل لدى أى دولة وهذه المشاكل هي:

١- الغذاء ٢- الطاقة ٣- السكان ٤- التضخم ٥- التلوث

وجميع المؤتمرات التى تمت في الماضى في هيئة الأمم المتحدة تدور حول هذه النقاط الخمس ومؤتمر الغذاء عقد له مؤتمرا واحدا فقط وسبقه مؤتمر في السنوات الماضية، والطاقة يعقد لها مؤتمرا سنوياً تحت رعاية منظمة الاوبك لتحديد أسعار البترول، ومشكلة السكان عقدت لها الكثير من المؤتمرات بهدف تخفيض عدد القادمين إلى الكرة الأرضية، ومشكلة التضخم كانت موجهة إلى الكتلة الشرقية لأن أسعارها كانت محددة والكتلة الغربية بها زيادة في الأسعار، ومشكلة التلوث لم يعقد لها إلا مؤتمرا واحدا وهو الذى حضره الرئيس بوش في

(١) سورة قريش: الآيتان ١، ٢

(ريدوجانيرو) ولم يعقد لها مؤتمرات بعد ذلك لأن غالبية التلوث يأتي من المجتمعات الغربية وليس من الدول النامية.

هذه مقاييس أساسية وضع الغذاء في مقدمتها، وكما قال نابليون "الجيش تسير على بطونها" بمعنى أنه إذا لم يوجد غذاء فلن توجد جيوش.

وقد ذكر سيادة الرئيس في مؤتمر الغذاء العالمي في ديسمبر ١٩٨٠ أن من لا يملك قوته لا يملك حريته، وذكر أيضا أن إنتاج الحبوب في مصر ٨,٥ مليون طن ويرغب في أن تصل إلى ١٥ مليون طن، وأعرب عن أمله في أن يكون هناك اكتفاء ذاتي في إنتاج الدواجن والبيض، وعن أمله في تصدير المحاصيل غالية الثمن واستيراد المحاصيل منخفضة الثمن، وكذلك ذكر أن الاقتصاديات يجب أن تسير تجاه تخفيف الفجوة الغذائية.

وعندما تولى سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك مسئولية الحكم في مصر كانت تنتشر مقولة شهيرة وهى أنه من كل خمسة أرغفة أربعة من الخارج وواحد فقط من مصر، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتى ٢٠٪ .

واليوم كنا في اجتماع مع سيادة الرئيس وعرض عليه السيد وزير التموين أن الاكتفاء الذاتى بالنسبة للقمح وصل إلى نسبة ٥٥٪ ولو أضيف له خلط الذرة بنسبة ٢٠٪ ستكون نسبة الاكتفاء الذاتى ٧٥٪ وهذا يعتبر انجاز كبير بالنسبة لما حدث في مصر .

وذكر أيضا أن مصر لا تستورد دواجن ولا بيض من الخارج وأنها تحقق اكتفاء ذاتيا فيهما، وذكر أيضا أن إنتاج السكر وصل إلى مليون وأربعمائة ألف طن ومتوسط استهلاك الفرد منه ثلاثون كيلو .

والفجوة الكبيرة لدينا توجد في المحاصيل الزيتية، وغالبيتها تزرع صيفا، ومن أجل التغلب على هذه الفجوة حاولنا زراعة بعض المحاصيل الزيتية التى تزرع شتاء ومنها الكارولا، وقد لاقى هذا الموضوع اعتراضا شديدا من المعارضة مع أن هذا النوع من الزراعة منتشر في دول العالم المتقدم، ونأمل في أن تسد الفجوة في المحاصيل الزيتية مستقبلا.

ومن ضمن الأشياء غير المسبوقة في المجال الزراعى ما فعله سيادة الرئيس من أن من زرع أرضا ولم يحصل على مائة أو كهرباء أو طرق من الدولة يكون سعر الفدان من مائة جنيه إلى اربعمائة جنيه وتم تخفيضها بعد ذلك إلى ٥٠-١٠٠ جنيه وهذا هو الذى كان السبب في زراعة وتشجير الطريق الزراعى، وزراعة حوالى ربع مليون فدان في سيناء حيث أعطى ملكية للأراضى من العريش حتى حدودنا الدولية، وهذا كله انطلاقا من قول الرسول ﷺ "من أحيا أرضا ليست لأحد فهى له" .

وبالنسبة لصحة الإنسان كانت مصر تستورد ٣٣ ألف طن مبيدات، وبعد عقد مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المبيدات الزراعية منذ عامين تم انقاص هذه الكمية إلى

ما يقرب إلى أقل من أربعة آلاف طن مبيدات، وأوقف استخدام الطائرات في رش المبيدات حرصاً على صحة الإنسان.

هذه كلها أشياء تسير في الاتجاه الإنساني والذي يحكمنا في قطاع الزراعة قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ ^(٢) **ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ** ^(٣) **لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ** ^(٤) **الزَّرع مع أنه عمل مادي لكن النتيجة مرتبطة بقدرة وإرادة الله تعالى، وهذا ما جعل العلماء لدينا في مجال القمح يجعلون شعارهم قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ ^(٥) وهذا هو عنواننا في وزارة الزراعة حيث أصبحت لدينا الآن في الوزارة أصنافاً من القمح تزيد الحبوب في السنبلة الواحدة عن مائة وعشرين حبة، فالحاصل أنه لدينا مجال كبير جداً للتوسع وزيادة الإنتاج في محصولي القمح والذرة، وبالنسبة لمحصول القطن فهو محصول ارتبط بالاستعمار وكلنا من الريف نعلم أن أي مساحة تزرع بالقطن لا تزرع بعد ذلك بنفس المحصول إلا بعد سنوات لأن هذا المحصول يكثر في الأرض حوالى تسعة أشهر وهو مجهود للأرض، كما أن أسعاره مرتبطة بأرباحية خاصة ترتبط ببعض المحاصيل الأخرى، ونحن منذ ثلاثة أعوام نأخذ بالسعر العالمى للقطن، والفلاح عندنا لا يرغب في زراعة محصول القطن وهذا أدى إلى انخفاض المساحة المزروعة منه حيث وصلت على الأقل إلى حوالى مائة ألف فدان، وهذا أمر غير مزعج لأن السياسة التى تتبناها الوزارة في عهد سيادة الرئيس مبارك أن الفلاح يزرع ما يشاء ويبيع كيفما يشاء.**

هذا القطاع كان محمل بالحكومة، فالحكومة كانت تملك مليون فدان في الإصلاح الزراعى، وستمائة ألف فدان في استصلاح الأراضى، وجاء أمر السيد الرئيس بأن يتم تحويل هذا القطاع بالكامل إلى المزارع.

ووزير الزراعة الآن يعتبر كناظر الزراعة على أرض لا يملك منها شيئاً، ولا يستطيع أن يعمل شيئاً مع الفلاح إلا البحوث والتوجيه والإرشاد، ولذلك يوجد راحة كاملة للفلاح في الريف، كل ما علينا في وزارة الزراعة أن نوجه نظر الفلاح إلى أن هذه الأرض تصلح لزراعة كذا، ولا توجد أى عقوبات على أى فلاح يزرع ما يريد من المحاصيل الزراعية النافعة، وقديماً كانت هناك عقوبات على التوريد الإجبارى للقمح، وكانت هناك ما تزيد عن نصف مليون قضية وتم التنازل عنها جميعاً، وكان ما تحصل عليه الوزارة من القمح مع الاجبار هو مائتى ألف طن من القمح والعام الماضى حصلت وزارة التموين على ٢ مليون

(٢) سورة الواقعة : الآيات ٦٣-٦٥.

(٣) سورة البقرة : الاية ٢٦١.

ومائة ألف طن قمح من الفلاحين برغبتهم وباختيارهم ومن المتوقع زيادة هذه النسبة، لأن
الفلاح يدرك صالح بلده وأن هذا المحصول سيخفف من عبء الاستيراد من الخارج.
هناك أشياء كثيرة تتعلق بالقطاع الزراعي تمت في عهد السيد الرئيس وزياراته الميدانية
المتعددة دافع لمزيد من التقدم والتطور.

ولا يغفل علينا أن هناك الآن حالة كساد، وأول ما يظهر الكساد يظهر على التجارة
الزراعية وهذا محل نقاش لأن ثمن المحاصيل الزراعية التي يحصل عليه الفلاح ليس هو
الثمن المجزى له بالنسبة لما يصرف على الأرض، والمثل الواضح لذلك هو الموالح، فسعرها
في الحديقة ٢٥ قرش وتباع للمستهلك بجنيه فما يأخذه المنتج ١٥٪ والباقي لحقات أخرى،
وهذا يعطينا اهتمام بأمرين هما التسويق الداخلي والتسويق الخارجي.
وأتمنى لمؤتمركم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



جامعة الأزهر

كلمة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم

رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أرحب بكم أيها الأخوة الحضور، وأرحب بفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر وأشكره لرعايته لهذه النهضة الكبرى التى تموج بها جامعة الأزهر من خلال مؤتمراتها العلمية والدولية والتى تنفذ من خلال كلياتها وأقسامها العلمية ومراكزها البحثية.

وأرحب أطيب ترحيب بالأستاذ الجليل وحامل مسئولية الزراعة في مصر، الرائد الذى لم يكذب ولن يكذب أهله سيادة الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

وأرحب بفضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل مفتى الجمهورية.
وأرحب بالسيد اللواء هتلر طنطاوى رئيس هيئة الرقابة الإدارية.
وأرحب كذلك بهذه الوجوه المشرقة من السادة العلماء الأجلاء الذين يمثلون الجامعات الإسلامية في وطننا العربى والإسلامى.

وأرحب بضيوف مصر وضيوف جامعة الأزهر وأحييهم على هذه الاستجابة والاسهام في أعمال هذا المؤتمر الذى تعقد عليه أكبر الآمال في تقديم الجهود العلمية من خلال البحوث التى تقدم فيه، ذلك أن جامعة الأزهر وهى تقوم بعقد هذه المؤتمرات العلمية إنما تستهدف من وراء ذلك غاية كبرى، إلى جانب ما تقدمه الجامعة من خدمات علمية وأكاديمية داخل الكليات

وقاعات البحث فإنها من خلال هذه المؤتمرات التي تنفذها من خلال الكليات والمراكز البحثية تقدم خدمة بحثية وخدمة للمجتمع، ولمؤسسات الدولة في مصر وخارج مصر .
هذه التوصيات والنتائج التي تسفر عنها بحوثكم ومناقشاتكم وتوصياتكم لا تكون حبيسة الأدراج، ولا تكون مطبوعة على أوراق فحسب، بل أننا نبعث بها إلى المسؤولين المختصين لتنفيذ ما فيها من اقتراحات وتوصيات.

بل أن أكبر دليل على ذلك أن يحضر معنا اليوم المسئول الأول عن الزراعة في مصر معالي الأستاذ الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

وتتميز مؤتمرات جامعة الأزهر بالطابع البحثي العلمي المرتبط بالقواعد الشرعية الإسلامية التي تحتل على بذل أقصى ما في الوسع الإسلامي لخدمة المجتمع.
وكما نعلم فهناك آيات كثيرة في كتاب الله تعالى تحت على الزراعة وتوضح مكانتها، وتبين منزلتها، كما أن في السنة أحاديث نبوية كثيرة وضح فيها رسول الله ﷺ مكانة الزراعة وثوابها وأن ثوابها لا ينتهي حتى بعد موت الزارع "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة إلى يوم القيامة" كما في بعض الأحاديث.

بل أن رسول الله ﷺ بين أن الزراعة والغرس والعناية باستنبات الأرض أمر له قدسيته وأهميته حتى وإن انتهت الحياة كما قال صلى الله عليه وسلم في حديثه: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها".

أن هذا المؤتمر يبحث ضمن أبحاثه المنتجات الزراعية ليس قاصرا على الزراعة فحسب لأن المنتجات الزراعية هي أساس لكثير من الأعمال والمنتجات الصناعية، وتبادل الخبرات والمعلومات بين المتخصصين في هذا المجال لا تقتصر على الجانب العلمي الزراعي فحسب، بل تشاهدون ضمن العلماء الباحثين علماء في الفقه الإسلامي والحديث والتفسير لماذا؟ لأننا هنا في جامعة الأزهر لنا طابع خاص، فبحوثنا لا تخرج بعيدة عن كتاب الله ولا عن سنة رسوله ﷺ بل هي محكومة بهذه التعاليم الإسلامية ومصونة من أي انحراف أو خلل، وما يتصل بالزراعة من أحكام شرعية وقواعد دينية أمر لا مرية فيه.

من أجل هذا جاء هذا المؤتمر في وقت أمنا الإسلامية في أمس الحاجة إلى مثله وقد حرصنا أن يكون المسئول الأول عن الزراعة موجودا بيننا اليوم، وهو جزاء الله خيرا لا يألوا جهدا في سبيل النهوض بالزراعة وزيادة إنتاج الأراضي الزراعية والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة.

وأدعو الله لجميع الحاضرين أن يوفقهم في تقديم مقترحات وتوصيات تنهض بالزراعة في مصرنا الغالية وفي عالمنا العربي والإسلامي لتكون تحت نظر المسؤولين ليقدّموا العمل التنفيذي والعمل الذي يسعد أمتنا الحبيبة الغالية.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of history is essential for a full understanding of the present and for the development of a sense of national identity. The author points out that the study of history is not only a means of learning about the past, but also a way of understanding the present and of shaping the future.



جامعة الأزهر

كلمة الأستاذ الدكتور ماهر أمين والى
عميد كلية الزراعة - جامعة الأزهر - أمين عام المؤتمر
في افتتاح المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ كلمتى بالترحيب بفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والأستاذ الدكتور يوسف والى وجميع الحضور من مصر ومن دول العالم الإسلامى.

حقيقة أن هذا المؤتمر يمثل البناء الأول في التفكير في وحدة اقتصادية إسلامية، فلو نظرنا للماضى القريب نجد أن دول الاتحاد الأوروبى قد بدأت بحالة من الحرب منذ نصف قرن، دول لا يجمعها رباط في الدين ولا اللغة ولا الأصل ولا المنشأ. أصبحت الآن اتحاداً قوياً يشكل قوة اقتصادية هائلة، ونحن كعالم إسلامى أولى بهذا التوجه، والإسلام يأمرنا بالتعاون على البر والتقوى والاعتصام بحبل الله تعالى.

ومع ذلك نجد أن العمل الزراعى في الدول الإسلامية مازال متخلفاً عن نظيره في كثير من الدول الإسلامية الأخرى على الرغم من أن الدول الإسلامية تمتلك ثلاثة أرباع موارد الطاقة في العالم أجمع من اندونيسيا شرقاً حتى نيجيريا غرباً، وفي ذات الوقت تمتلك من الموارد الزراعية ما يكفي لإطعام العالم بتعداده الكامل مرتين على الأقل، ودولة واحدة مثل السودان الشقيق تعتبر سلة الخبز لكل أفريقيا وجزء لا يستهان به من قارة آسيا، فيلاحظ أن دول العالم الإسلامى لا تفتقر فيما بينها إلى الخبرة أو الكفاءة أو الموارد المائية أو الأموال، لا بد أن يكون هناك تكامل عام للنهوض بالزراعة في العالم الإسلامى يعتمد على الموارد المالية للدول الإسلامية الغنية وخبرات خبراء الزراعة المنتشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامى والتنوع المناخى الموجود في دول العالم الإسلامى لزراعة القطن والقمح والمطاط ومحاصيل الخضر والحبوب وكل أنواع المحاصيل ابتداء من أصقاع آسيا الوسطى إلى مناطق خط الاستواء في السودان الشقيق.

يجب أن ننظر إلى هذا المؤتمر على أنه بداية تفكير سليم للتكامل الإسلامى لمواجهة ظاهرة العولمة.

في حقيقة الأمر يجب أن لا يخيفنا اتحاد الدول الكبرى طالما كنا على بصيرة وتمسك بما يجرى حولنا، وقد قال الرئيس مبارك في أوائل الثمانينات كلمته الشهيرة "من لا يملك غداءه لا يملك حريته" فيجب أن نأخذها نبراسا للعمل من أجل النهوض بالزراعة، ليس في مصر فقط بل في مختلف أنحاء العالم الإسلامى نبدأها بالتعاون المشترك في فروع العلم المختلفة، فمما لاشك فيه أن هناك الكثير من الدول الإسلامية لها باع كبير في البحوث الزراعية المتنوعة، يجب أن تتكامل هذه البحوث وننظر نظرة جدية لعمل اتحاد عالمى لكليات الزراعة في العالم الإسلامى حتى تكون هذه البحوث مكتملة مع بعضها حتى يمكننا تضافر الجهود نحو زراعة أقوى في كل الدول الإسلامية.

أخيراً أوجه الشكر للسادة الحضور والأخوة المشاركين من الأقطار الإسلامية والأخوة في مركز صالح كامل والأخوة في كلية الزراعة ولفضيحة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة على رعايته للمؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



جامعة الأزهر

كلمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديّات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١ هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. أما بعد

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر وراعي المؤتمر
معالي الأستاذ الدكتور/ يوسف أمين والي - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضي وراعي المؤتمر

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر ورئيس المؤتمر
الأخوة الأعزاء شركاء الإعداد لهذا اللقاء

الأستاذ الدكتور/ ماهر والي عميد كلية الزراعة وأمين عام المؤتمر
الأستاذ الدكتور/ محمود منصور - مدير مركز البحوث والاستشارات الزراعية ومقرر عام
المؤتمر

السادة الأفاضل نواب رئيس الجامعة ... وعمداء الكليات ... وأساتذة الجامعات
السادة ضيوفنا الكرام ... المشاركون من الدول الإسلامية والباحثين من جمهورية مصر
العربية ورجال الاعلام ... وكل المشاركين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وباسم أسرة المركز أرحب بحضراتكم شاكرًا لكم
الاستجابة الكريمة لدعوتنا لحضور هذا اللقاء المبارك الذي يدور حول موضوع اقتصاديات
الزراعة في العالم الإسلامي.

واسمحوا لي أن أعرف في إيجاز بمكان اللقاء وموضوع اللقاء في الآتي:

- أما مكان اللقاء فهو مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - وحدة ذات طابع
خاص من وحدات جامعة الأزهر غرضه الأساسي العمل على نشر المعرفة
الاقتصادية من منظور إسلامي، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب وقنوات منها عقد

المؤتمرات والندوات والمنتديات الاقتصادية والحلقات النقاشية والدراسية وإعداد ونشر البحوث والمؤلفات في مجلة المركز وسلسلة الإصدارات، ثم التدريب وتقديم الاستشارات إلى جانب توفير قاعدة معلومات متطورة ممثلة في المكتبات المتخصصة ومكتبة الميكروفيلم ومركز السنة .. ونحمد الله تعالى أن وفقنا إلى الاسهام بشكل ملحوظ في تحقيق أغراض المركز بدعمنا في ذلك المساندة الكريمة من فضيلة الإمام الأكبر وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، وبإذن الله ووفي خلال أيام المؤتمر سوف تلمسون بأنفسكم ما قدمه ويقدمه المركز في خدمة الإسلام والمسلمين.

- أما بالنسبة لموضوع المؤتمر، وهو اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي فإن اختيارنا له جاء لتمشيه أولاً مع أغراض المركز، وثانياً لأهمية هذا الموضوع إسلامياً واقتصادياً.

واسمحوا لي أن أشير في عجالة إلى هذه الأهمية والتي في نفس الوقت تمثل ما نطمح أن نخرج به من هذا اللقاء الذي حشدنا له كوكبة من العلماء والخبراء من أنحاء العالم الإسلامي، وسنتناول هذه الإشارة فيما يلي:

أولاً: الإسلام والزراعة:

ليبيان أهمية الزراعة إسلامياً، فإننا نبدأ بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ثم الفقه الإسلامي، وذلك على الوجه التالي:

أ- في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، نجد العناية الكبيرة بالزراعة وما يتصل بها كما وكيفاً كما يتضح مما يلي:

١- بالنسبة للأراضي الزراعية والموارد المائية الاروائية، نجد أنها وردت في القرآن الكريم بحوالى ١١٥ مرة، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الآية (٦٣) سورة الحج

- وقوله عز وجل ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ الآية (٢٧) سورة السجدة

- وقوله عز من قائل ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ الآية (٦٥) سورة النحل.

٢- بالنسبة للمحاصيل الزراعية، مثل من النباتات والحب والثمار والفواكه بشكل عام ثم بعض أنواع المحاصيل كالزيتون والنخيل والأعشاب والعدس والبصل، كل ذلك ورد في القرآن الكريم حوالى ٨٦ ست وثمانين مرة منها:

- قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَّضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الآية (٤) سورة الرعد

- وقوله عز وجل ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْتَرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِّبَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ الآية (٥٧) سورة الأعراف

٣- بالنسبة للثروة الحيوانية ومنتجاتها، التى تعد من قبيل النشاط الزراعى، وردت الإشارة إليها في القرآن الكريم حوالى ٧١ إحدى وسبعين مرة، تناولت ذكر الأنعام بشكل عام وأنواعها من ابل وبقر وغنم، ثم الأسماك والنحل ومنتجات كل ذلك من اللحوم واللبن والجلد والوبر والصوف والشعر والعسل، منها قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تُسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ الآيات (٧-٥) من سورة النحل.

٤- من حيث النشاط الزراعى، مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد ورد في القرآن الكريم حوالى عشرين مرة منها قوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ الآيات (٦٣-٦٤) من سورة الواقعة.

٥- من الشئ الجدير بالذكر أن هذا الاهتمام على المستوى الكمى بالزراعة في القرآن الكريم والذي وصل إلى حوالى ٣٠ مرة جاء في معرض ذكر نعمة الله على العباد ووصف نفسه سبحانه وتعالى بأنه هو الذى أنزل الماء وأحيا الأرض وأنبت الزرع والثمار وسخر الأنعام فالزراعة هو النشاط الاقتصادى الوحيد الذى نسبة الله سبحانه لنفسه ويساعد البشر بشكل كبير فيه، كما يلاحظ أن أغلب الآيات التى تشير إلى الزراعة تختتم بالدعوة إلى العقل والتبصر والتذكرة وبعضها ينتهى ببعض أسماء الله مثل اللطيف والخير والبرؤوف والرحيم وكل ذلك يدل على فضل الزراعة ومكانتها في الإسلام لدرجة أن القرآن شبه سيدنا محمد ﷺ بالزرع في قوله تعالى ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ

تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ
السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴿الآيَةُ (٢٩)﴾
من سورة الفتح.

ومن المعروف أنه لا يشبه الفاضل بناقص.

٦- وعلى هذا المنهج القرآني جاءت السيرة النبوية الشريفة لتدل على فضل الزراعة
والعناية بها في الإسلام ولا يتسع المقام لذكر الآثار النبوية التي تدل على ذلك، ونكتفي هنا
بأثرين هما:

الأثر الأول: هو دعوة الرسول ﷺ إلى الزراعة في قوله "التمسوا الرزق في خبيا
الأرض"

والأثر الثاني: أن الرسول ﷺ في الحث على الصدقات الجارية التي يستمر ثوابها للإنسان
بعد موته ذكر سبعة أعمال، منها ثلاثة تتصل بالزراعة فيقول صلى الله عليه وسلم:

"سبع يجرى للعبد أجرهن من بعد موته وهو في قبره، من علم علما أو أجرى نهرا، أو
حفر بئرا، أو غرس غرسا، أو بنى مسجدا، أو ورث مصحفا، أو ترك ولدا يستغفر له".

ب- أما عن الزراعة في العلوم الإسلامية، فإنه استنادا إلى عناية الكتاب والسنة
بالزراعة اعتنى بها العلماء المسلمون كما يتضح مما يلي:

١- لقد حدد علماء المسلمون في كتب التراث أصول المكاسب في قطاعات اقتصادية
ثلاث أهتمت الفكر الاقتصادي المعاصر إليها فيما بعد، وهي الزراعة والصناعة والتجارة^(١)
وعقدوا مقارنة بين أفضلها وقال الكثيرون منهم إن الزراعة أفضل لأنها أقرب إلى التوكل على
الله والله يحب المتوكلين، كما أن نفعها يتعدى إلى غير الزارع من الإنسان والطيور
والحيوانات وما كان متعديا فهو أفضل من القاصر، أي الذي يضيق نطاق النفع منه، ولهذا عذ
العلماء الزراعة من فروع الكفاية الذي يفضلها البعض عن فرض العين لأن ترك فرض
العين مثل الصلاة يأتّم به التارك وحده وإذا فعله سقط الأثم عن نفسه لا غير، بينما فرض
الكفاية إذا تركه أثم المكلفون جميعهم وإذا فعله واحد منهم سقط الأثم عن نفسه وعن جميع
المسلمين.

٢- إن الفقه الذي يمثل القانون الإسلامي النابع من الكتاب والسنة والذي يربط بين
أفعال المسلمين والحكم الشرعي عليها يزخر بالموضوعات المتصلة بالزراعة، بل إن الملاحظ
أن هذه الموضوعات تدخل في جميع أمور الفقه وأبوابه ليست المتعلقة بالمعاملات فقط وإنما
أيضا المتعلقة بالعبادات كما يتضح مما يلي:

(١) كتاب "البركة في فضل السعي والحركة" للوصابي - المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٤ ص ٩.

- **ففي كتاب الصلاة:** توجد صلاة الاستسقاء التي يؤديها المسلمون في حالة نقص المياه بالدعاء إلى الله سبحانه لإنزال الماء.

- **وفي كتاب الزكاة:** هناك زكاة الزروع والثمار وزكاة الثروة الحيوانية التي تحمل في مضمونها حثاً على الزراعة حتى يمكن للمسلم أن يؤدي ركن الزكاة، كما أنها تبين تحديد حق الفقراء في المنتجات الزراعية.

- **وفي كتاب الحج:** تأتي المحافظة على الثروة الحيوانية بتحريم الصيد على الحاج.

- **وفي كتاب الجهاد:** تبرز قضية الخراج التي تمثل الضريبة على الأتليان الزراعية.

- **أما كتاب البيوع بأنواعها:** فتكاد تكون أغلب مسائله تتصل بالبيوع الزراعية ما يجوز منها وما لا يجوز.

- **إلى جانب ذلك هناك تنظيم عقود الاستغلال الزراعي ممثلة في المساواة والمزارعة وكراء الأرض.**

- **ويخصص الفقهاء باباً للمياه والرى لتنظيم كيفية الاستفادة بها بين الناس.**

- **وأخيراً كتاب إحياء الموات، والذي يعد أول تشريع لاستصلاح الأراضي في العالم.**

وكل هذا يدل على أن الإسلام رسالة الله لكل البشر، فإذا كان الإسلام نزل بالجزيرة العربية التي كانت وماتزال إلى الآن مجتمعاً غير زراعي، فإن اهتمام الإسلام بالزراعة يدل على أن نطاقه الجغرافي يمتد لكل أهل الأرض في كل مكان وزمان.

هذه هي الزراعة في أصول الإسلام فما هو واقعها في عالم المسلمين اليوم؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

ثانياً: واقع الزراعة في العالم الإسلامي: ونتناوله في الآتي:

(أ) أهمية القطاع الزراعي، ويمكن أن نتعرف عليها من الآتي:

- ١- يمثل القطاع الزراعي القطاع الاقتصادي الأكبر في دول العالم الإسلامي حيث يسهم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب هذه الدول.
- ٢- يمثل القطاع الزراعي مجال العمل الرئيسي لحوالي ٥٠٪ من تعداد السكان.
- ٣- يمثل الركيزة الأساسية لتأمين احتياجات المواطنين من الغذاء في الوقت الذي توجد فيه فجوة غذائية في أغلب دول العالم الإسلامي بين هذه الاحتياجات وما يمكن تدبيره ذاتياً يتجه الاعتماد في سدها على العالم الخارجي، مع ما ينطوي عليه هذا الأسلوب من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية.

٤ - الدور الهام للمنتجات الزراعية في التجارة الخارجية لأغلب دول العالم الإسلامي سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

٥ - التشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث تعتبر المنتجات الزراعية مستلزمات وخامات للقطاعات الأخرى. وفي المقابل تعتبر الزراعة سوقا للمدخلات المنتجة بالقطاعات الأخرى مثل الأسمدة والأعلاف المركزة والآلات والمبيدات الزراعية.

٦ - يملك العالم الإسلامي مجتمعا الكثير من الموارد الزراعية مثل الأراضي والمياه والحيوانات وأغلبها غير مستغل.

(ب) مشكلات الزراعة في العالم الإسلامي: ويمكن أن نشير إليها في الآتي:

١ - إختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية ممثلا في تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية نظرا لزيادة عدد السكان المستمرة وعدم استصلاح أراضي جديدة بل والتعدي على الأراضي الموجودة بالبناء وغيره.

٢ - الندرة النسبية للموارد المائية الاروائية.

٣ - ضالة السعة الزراعية ممثلة في مساحة الحيازة من الأرض خاصة في الأراضي القديمة التي تتوزع ملكيتها بين المزارعين الأفراد، وعدم وجود شركات زراعية كبيرة.

٤ - مشاكل العمالة الزراعية نظرا لانتشار التعليم وعزوف أبناء الريف عن العمل بالزراعة.

٥ - التأخر التكنولوجي في اللحاق بالأساليب الزراعية الحديثة مثل الهندسة الوراثية، والأساليب التي تعمل على ترشيد استخدام الموارد في نظام الري والصرف.

٦ - التغيرات الثقافية في البيئة الريفية التي أدت إلى تحول القرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة.

٧ - ندرة التصنيع الزراعي الذي يزيد من قيمة المنتجات بدلا من بيعها بحالتها بأسعار زهيدة خاصة عند تصديرها في صورة خامات وإعادة استيرادها في صورة منتجات.

٨ - قلة التعاون الزراعي بين الدول الإسلامية سواء من حيث تبادل الخبرات أو التنسيق أو التجارة البينية، وينتج عن هذا ضعف الموقف التفاوضي لدول العالم الإسلامي في تعاملها مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تلقى فيها الدول الإسلامية مصاعب المنافسة الحادة وإلغاء معونات الدعم للقطاع الزراعي.

٩ - ضعف أداء المؤسسات الزراعية سواء في إشراف أو التنسيق أو التمويل وكذا البحوث الزراعية.

وهكذا يتضح أن واقع الزراعة في العالم الإسلامي اليوم لا يتناسب مع اهتمام دينهم به كما ورد في الكتاب والسنة والعلوم الإسلامية، فما هو الحل؟

ج- آفاق المستقبل:

ورغم أن من أهم أهداف مؤتمرنا هذا بجانب تبادل الخبرات والمعلومات، هو وضع تصور الاستراتيجية النهوض بالزراعة في العالم الإسلامي في المستقبل إلا أنه يمكن التركيز في وضع هذه الاستراتيجية على أمرين هما:

الأمر الأول: الاعتصام بديننا الحنيف واستلهم العزم منه والعمل بأحكامه.
الأمر الثاني: كما وحدنا الله في العقيدة والدين واكتسب العالم الإسلامي بذلك وضعاً مميزاً، فإنه يجب أن نتوحد في أمور الحياة ومنها المجال الاقتصادي وعلى الأخص القطاع الزراعي خاصة ونحن نعيش نظام العولمة التي يجمع الكل على أن الدول النامية والتي تشكل الدول الإسلامية أغلبها، سوف تواجه مصاعب خطيرة متعلقة بإمكان أن يكون لها دور بارز ومؤثر، وأن لا تظل تابعة ومتخلفة خاصة بعد انضمامها إلى النظام العالمي الجديد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وبحمد الله توجد بادرة أمل في هذا المجال ممثلة في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها التكاملية مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة والذي قام بإنشاء وحدة خاصة هدفها متابعة تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي وأنشطة منظمة التجارة العالمية، وذلك لمساندة الدول الإسلامية ولمساعدتها في إيجاد السبل والوسائل لتقليل الآثار الواقعة عليها من نظام العولمة وللأفادة القصوى من هذه الاتفاقيات.

وأرجو أن يساهم مؤتمرنا هذا في رسم صورة لمستقبل زراعي مبشر للعالم الإسلامي حتى يأخذ مكانه اللائق به اقتصادياً كما حباه الله سبحانه بالإسلام الذي جعل للمسلمين مكانة عالية ومرموقة.

وفي النهاية: أكرر شكرى لحضراتكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



كلمة الأستاذ الدكتور محمود منصور عبد الفتاح في افتتاح المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١ هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم أجمعين. أما بعد

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر وراعي المؤتمر
معالي الأستاذ الدكتور/ يوسف أمين والي - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضي وراعي المؤتمر

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر ورئيس المؤتمر
الأستاذ الدكتور/ ماهر والي عميد كلية الزراعة وأمين عام المؤتمر
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ومقرر
عام المؤتمر

السادة الأفاضل نواب رئيس الجامعة ... وعمداء الكليات ... وأساتذة الجامعات
السادة ضيوفنا الكرام ... المشاركون من الدول الإسلامية والباحثين من جمهورية مصر
العربية ورجال الاعلام ... وكل المشاركين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نستطيع أن نقول أن العالم الإسلامي يحتل رقعة ومكانة زراعية في غاية الأهمية من
حيث حجم الموارد التي يسيطر عليها سواء كانت موارد أرضية أو مائية أو بشرية أو ثروة
حيوانية، فيكاد يكون خمس (٥/١) موارد العالم من هذه الموارد موجوداً في العالم الإسلامي.
ونحن ندرك أهمية الزراعة كمصدر للدخل والغذاء وفرص العمل والمواد الخام
للصناعة وتزداد هذه الأهمية بالنسبة للعالم الإسلامي باعتبار أن الزراعة تمثل القطاع الأكثر
أهمية بين قطاعات الاقتصاد القومي.

وتتيح الظروف الجغرافية للعالم الإسلامي:

- تنوعاً في المناخ وفي انطوغرافيا، في نوعيه الكائنات الحية النباتية والحيوانية.

- تنوعاً في النشاط البشري.

- اختلافاً في درجات ومراحل النمو.

وهذا التنوع الذي يميز الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي يتيح لدوله فرصاً غير

محدودة للتكامل الزراعي وتعظيم الاستفادة من تلك الموارد والامكانيات.

ولقد شهدت الزراعة في تلك الدول خلال العقدين الماضيين جهوداً ضخمة من أجل

التنمية والتطوير تمثلت في:

= التوسع في تطبيق منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وفي استخدام حزم التقنيات

والوسائل الفنية.

= التوسع في مشاريع الري والصرف ومعالجة التربة.

= التسهيلات التمويلية لصغار المنتجين الذين يزرعون معظم المساحة المزروعة.

= السياسات الكلية المساعدة على توفير بيئة مناسبة للتنمية الزراعية (دعم الإنتاج

ومستلزماته - دعم الصادرات الزراعية .. الخ).

وقد قادت هذه الجهود إلى زيادات ضخمة في الموارد الزراعية وفي الإنتاج الزراعي

كانت أبرز مؤشراتهما:

المؤشر		١٩٩١	١٩٩٨
% مساحة الأراضي الزراعية من المساحة العالمية	١٦,٤	٢٠	
% مساحة الأراضي المروية من المساحة العالمية	١٨,٦	١٩,٦٠	
% إجمالي عدد السكان من المساحة العالمية	١٩,٥	٢٠,٢	
% إجمالي القوة العاملة من المساحة العالمية	١٤,٥	١٨,٠	
% إجمالي قوة العمل الزراعية من المساحة العالمية	١٤,٣	١٩,٢	
	٨١-٧٩	٩٩-٩٥	
الرقم القياسي لإنتاج المحاصيل ٨٩-٩١=١٠٠	٩٢,٧	١٠٨,٦	
الرقم القياسي لإنتاج الغذاء	٩٢,٢	١٠٧,٩	

إنتاجية الحبوب زادت بنسبة ٧٪ خلال نفس الفترة إلا أن هذه الجهود ورغم تلك الانجازات لازالت دون الحاجة، ولازالت أقل مما يمكن الحصول عليه بكثير من ذلك الكم الهائل من الموارد، ولازالت معظم الدول الإسلامية مستوردة لجزء كبير من غذائها، ولازالت الزراعة في هذه الدول تعاني من تخلف الأساليب الإنتاجية ومن اتساع الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، ولازالت فاتورة الواردات والواردات الغذائية تحديداً تزايد وتتضخم.

بما يحتم مضاعفة الجهد على كافة الأصعدة لتجاوز تلك الأوضاع وسد تلك الفجوات.
إلا أن هناك تحديات شرسة تواجه دولنا وتقف حجره عثره أمام تحقيق المزيد من تلك
الانجازات وتضعف من فعالية ما يبذل من جهود، وأهم تلك التحديات:

تحديات تواجه الزراعة في هذه الدول:
= العولمة وسيطرة الاحتكارات والشركات عبر القومية ومتعددة القوميات وفرض
سياساتها الإنتاجية والسعرية.

= الجات ومنظمة التجارة العالمية ومحاولات الهيمنة على الأسواق وإعادة تشكيل
الهيكل الإنتاجية والتسويقية لمختلف الدول.

= التحدى التكنولوجي وما صاحبه من إغاده نشر الزراعة شمالاً بحيث أصبح الجنوب
يعتمد في غذاءه على الشمال فأكبر منتجى ومصدرى القمح واللحوم هي USA وكندا وأستراليا
والاتحاد الأوروبي وتركوا لنا إنتاج المواد الخام التى تتعرض أسعارها لجحيم الأسواق
العالمية.

= اتساع الفجوة التكنولوجية وفي علوم التكنولوجيا الحيوية بالذات وصعوبة اللحاق
بصفوة المتقدمين.

= الخلل المستمر في شروط للتبادل ومظهره المعروف في الارتفاع المستمر في قيمة
فاتورة الواردات والتي وصلت في المنطقة العربية لنحو (٢٠) مليار دولار هذا العام.
والتدهور المستمر في عوائد الصادرات وقد أدى هذا التدهور في معدلات التبادل إلى إلغاء
الآثار الإيجابية للتوسع الأفقى الرأسى وأى زيادة في الإنتاجية أمكن تحقيقها ويزيد من صعوبة
هذا التحول

- استمرار دعم الدول المتقدمة لإنتاجها الزراعى ولصادراتها.

- التغيرات التكنولوجية وأثرها في تخفيض الطلب على العديد من المنتجات الخام
كالمطاط والكالى والسكر (إنتاج بدائل للمواد الخام).

= ضعف الأطر المؤسسية التى يجرى الإنتاج الزراعى خلالها، والتى تقدم المساعدة
التسويقية والتمويلية والفنية للمنتجين الزراعيين.

= الزيادات السكنية ومعدلات النمو المرتفعة المصحوبة بالكثير من الآفات الاجتماعية
والتي ساعدت على إلغاء الآثار الإيجابية التى تتحقق من الجهود التى تبذل في مجال زيادة
الإنتاج والتوسع الزراعى.

= المخاطر البيئية وتجلياتها السلبية على حالة الموارد الأرضية والمائية وعلى البشر والحيوان نتيجة التوسع غير المرشد وغير الواعي بتلك المخاطر في استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التسميد والمكافحة الكيماوية للأفات.

وقد قاد ذلك للعديد من أوجه الهدر في هذه الموارد وأصبح يهدد بشكل جدى قضية التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

ان هذه التحديات تحثنا على البحث عن حلول تقوم على:

= التكامل والتنسيق على كافة الأصعدة التجارية والإنتاجية والسياسية تجاه الدول المتقدمة.

= الاهتمام بالتبادل العلمى والتنسيق البحثى، وتبادل الخبرات البحثية بين مراكز البحوث المختلفة في الدول الإسلامية وتحقيق الاستفادة المتبادلة بين هذه المراكز.

وفي هذا السياق تأتي مبادرة جامعة الأزهر بعقد هذا المؤتمر الأول من نوعه في العالم الإسلامي الذي نسعى من خلاله لوضع أولى لبنات هذا التعاون والتكامل والتنسيق المنشود.

أدعو الله أن يوفقكم في مؤتمركم وأن يحقق لنا جميعاً ما نسعى إليه من وراء هذا الجهد.

والله من وراء القصد
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

**التعاونيات الزراعية ودورها في
تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي**

د . خالد أحمد يونس

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة

تتنوع وتعدد خدمات التعاونيات الزراعية للأعضاء ، وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات في مجالات تهيئة الأراضي والتوريد والتمويل والتسليف وتنظيم عمليات الانتاج الزراعي والتأمين والتسويق والتخزين والتعبئة والتغليف بالإضافة الي تعاونيات الثروة المائية والغابات والثروة الخشبية وتعاونيات المراعي والثروة الحيوانية.

والتعاونيات تعتبر أحد ان لم تكن في مقدمة المنظمات غير الحكومية ، والتي انتشرت إنتشاراً كبيراً في معظم الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لأسباب متعددة فرضتها طبيعته التطور وضرورة احداث نوع من انواع التنمية وسيطرة الحكومات علي الانتاج الزراعي .

والتعاونيات الزراعية وهي تؤدي دورها في الاقتصاد الزراعي انما تؤدي - من خلال اسلوبها وطبيعتها عملها ومبادئها - الي أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ومن هنا تحدد موضوع هذه الدراسة في بحث دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي من خلال عدة محاور خصص الأول منها للمنظمات غير الحكومية والتنمية والثاني للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية والثالث للتعاونيات الزراعية في دول الوطن العربي والرابع لدراسات حالة لكل من مصر وسوريا والكويت ثم الخلاصة والتوصيات والمصادر والمراجع .

١- المنظمات غير الحكومية والتنمية :

١-٢- نشأة المنظمات غير الحكومية .

تتسم المنظمات غير الحكومية بأنها حركة - او حركات - شعبية نتيجة لتجمع عدد من افراد المجتمع علي هدف أو عدة أهداف يراد تحقيقها سواء لاشباع حاجات وأهداف هؤلاء الافراد أو لتأدية خدمة - أو خدمات - الي المجتمع المحيط بصورة خاصة أو الي كل المجتمع بصورة عامة .

كما أن معظم هذه المنظمات تنشأ كنتيجة - أو رد فعل - لممارسات أو ظواهر معينة في المجتمع ، حيث تجتمع أهداف المنظمين - أو الاعضاء - علي مقاومة هذه الممارسات أو الظواهر ، وعلي سبيل المثال فان تلويث المجتمع المحيط أدى الي تكوين جمعيات حماية البيئة والتي تتحول في مجتمعات معينة الي حركات سياسية - كأحزاب الخضر - وانتشار ظاهرة الغش التجاري والصناعي أدى الي ظهور وتكوين جمعيات حماية المستهلك ، وهكذا . ويمكن تقسيم أسباب ظهور وتكوين هذه المنظمات - في الاطار العام - الي الاسباب والدوافع التالية :

- أ - وجود قهر اجتماعي أو سلطوي في نواحي أو جوانب معينة .
 - ب - بروز ظواهر ظلم اجتماعي و / أو اقتصادي في المجتمع وفي مجالات معينة .
 - ج - وجود قصور في أداء العديد من الخدمات و/أو عدم انتشارها في المجتمع .
 - د - حب الظهور والبحث عن الواجهة الاجتماعية و/أو البحث عن كيانات ومراكز ووظائف - لأفراد يمثلون قيمة معينة - أو كانوا يمثلون - في المجتمع .
- وفي نفس الوقت فإنه يمكن الإشارة الى ان انواع الغالبية العظمى من هذه المنظمات يتحدد في كونها منظمات اقتصادية او اجتماعية او ثقافية أو أدبية أو سياسية ، وقد تجمع بعض المنظمات بين نوعين أو أكثر من هذه الانواع وقد تخصص في نوع واحد .

٢-٢- تطور التعاونيات كمنظمات غير حكومية .

بدأت الحركة التعاونية كنتيجة أو رد فعل للظلم والقهر الاجتماعي الذي مارسته طبقة المنظمين الرأسماليين ضد الطبقة العاملة ابان الثورة الصناعية وذلك للدفاع عن "المصالح" الاقتصادية للعمال وتوفير احتياجاتهم بأسلوب تعاوني يتلائم ويتناسب مع قدراتهم الاقتصادية .. ثم تطور الامر - ومن خلال نفس القيادات العمالية تقريبا - الى انتشار نقابات للدفاع عن حقوق العمال وتنظيم حركتهم ومطالبهم أمام أصحاب وأرباب العمل .

ولاسباب تاريخية نشأت التعاونيات الاستهلاكية في انجلترا لتوفير احتياجات الاعضاء بأسلوب يتلائم مع الامكانيات المحددة لهؤلاء الاعضاء وبعبدا عن الاستغلال والجشع، ونشأت التعاونيات الانتاجية الحرفية في فرنسا ، ونشأت تعاونيات وصناديق الائتمان الزراعي في المانيا ، ثم امتدت وانتشرت التعاونيات من هذه الدول الى معظم انحاء العالم ، الى ان امتدت معظم احتياجات الافراد والمجتمع ، الا ان السمة البارزة في تطور التعاونيات انها دائما كانت مرتبطة بتحقيق مصالح الطبقة العمالية ، أو بمعنى أدق ، الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع ، وفي معظم الاحوال اتجهت المنظمات العمالية .. الى الاسلوب التعاوني لحل مشكلاتها الاقتصادية وتوظيف مذكراتها واستثمارها في مجالات تعود بالنفع على الاعضاء.

وفي بدايات هذا القرن بدأ ظهور وانتشار التعاونيات في اقطار الوطن العربي - كانت البداية عام ١٩٠٧ في مصر - وذلك كمنظمات أهلية غير حكومية تهتم بتجميع قدرات الافراد البسيطة - المادية والمعنوية والعضلية - وتنظيم استخدامها لتحقيق اهدافهم في تنمية هذه القدرات . وفي بعض الحالات - مصر وسوريا والعراق - كان تكوين التعاونيات الزراعية في الاساس يعود الى المشكلات الضخمة التي يعاني منها الفلاحون في الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي وفي عمليات التمويل والتسليف كنتيجة حتمية لمواجهة تصلف وتحكم النخبة الاقطاعية والمرتبطة في مصالحها مع الانظمة الاستعمارية ، ولقد مرت التعاونيات الزراعية بعدة مراحل تميزت الاولى بأنها كانت منظمات أهلية صرفه .. اما الثانية فترتبط بدخول الحكومة وتأسيسها للبنوك الزراعية التمويلية رغبة منها في تنمية الانتاج الزراعي والثالثة ارتبطت بتدخل حكومي وسيطرة ادارية وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ومع بروز ظاهرة التحرير من الاستعمار وقعت التعاونيات الزراعية تحت قبضة الادارة الحكومية لدرجة تسميتها في بعض الاقطار بأنها منظمات شبة حكومية ، والان تمر التعاونيات الزراعية بمرحلة جديدة تتزامن مع سياسات الاصلاح الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي واقتصاد السوق وما يترتب علي ذلك من مشكلات عديدة بل وضخمة في بعض الاحيان ، هنا أو هناك مما لا يتسع المجال للخوض فيه في هذه الورقة وفي المجال الذي نحن بصددده .

٢-٣- الديمقراطية التعاونية والتنمية .

لا شك أن الديمقراطية - كأحد البنود أو المبادئ الحاكمة - في المنظمات غير الحكومية وفي مقدمتها التعاونيات .. لم تأت من فراغ كما ان اصرار الرواد الاوائل للحركة التعاونية .. علي تطبيق مبدأ الديمقراطية كان سبباً ونتيجة لخبراتهم الطويلة ومعاناتهم من انفراد البعض بالسلطة - تحديداً بسلطة اتخاذ القرار - ومن هنا مثلت الجمعية العمومية والتي

تتكون من كافة اعضاء المنظمة .. مثلت - ولا تزال - أعلى سلطة وامعانا في الديمقراطية فهناك جمعيات عمومية عادية وغير عادية ، وفي بعض الاحيان ، استثنائية . واذا كان من الطبيعي ان يكون لكل عضو صوت واحد في الجمعيات العمومية للمنظمات الاهلية الا ان تطبيق هذا المبدأ في التعاونيات - بغض النظر عن حجم وكمية المساهمة المادية - يدل دلالة قاطعة عن اصرار المنظمات التعاونية علي التمسك بالمساواة والديمقراطية بين الاعضاء مع اعطاء مساهماتهم كافة حقوقها من خلال قنوات اخري كعائد الاسهم ، وعائد المعاملات .. الخ .. وما هو جدير بالاشارة - من الناحية النظرية علي الاقل - ان ديمقراطية هذه المنظمات من خلال اجتماعات جمعياتها العمومية (كل الاعضاء) تعتبر اقرب النظم التي تطبق (الديمقراطية المباشرة) في المجتمع.

ومن هنا يمكن اعتبارها افضل المنظمات التي توسع من دائرة اتخاذ القرار والمشاركة الجماعية وانه وان كان التطبيق العملي - وبصورة خاصة في المجتمعات النامية - يؤدي الي شل فعالية مبدأ الديمقراطية ، أو تقليصه ، أو الالتفاف من حوله ، أو تطويعه لرغبات وإردات الأفراد ، الا ان النمو الطبيعي والتدريجي لوعي الافراد ، وللمجتمع ككل ، سوف يؤدي حتماً الي التمكين من تطبيق مبدأ الديمقراطية وأساليبه المختلفة .

واذا كانت التنمية هي التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع فان التعاونيات بصفتها احد صيغ التغيير الاجتماعي - تساعد علي تحقيق تلك التنمية ، فلا شك ان التغييرات الهيكلية والوظيفية التي يحدثها انتشار التعاونيات - علي اختلاف أنواعها - هي من نوع التغييرات المطلوب احداثها لتحقيق تلك التنمية ، بل والتعجيل بحدوثها فهي تعمل علي تحقيق اهداف اعضائها ، وتدافع عن مصالحهم ، وتؤدي لهم من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يرفع من مستوي معيشتهم ومستويات دخولهم بطريقة مباشرة .

والذي لا شك فيه أن ديمقراطية المنظمات التعاونية تلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في أحداث التنمية المتواصلة ، فالديمقراطية تعني مشاركة جميع الأعضاء في سلطة اتخاذ القرارات الهامة ومن هنا يأتي القرار معبراً عن مصلحة وهدف وإرادة الجماعة . واذا كانت الديمقراطية تعني المصارحة والرقابة الذاتية فانه ومن خلالها يتم فرز العناصر الجيدة والاتجاهات الجديدة التي تملك القدرة علي الابتكار والتجديد ، كما أن ديمقراطية الإدارة تؤدي الي البحث الدائم عن أفضل أساليب تحقيق الخدمات للأعضاء ورفع مستوي معيشتهم وتوظيف مدخراتهم .

٢-٤- الملامح الرئيسية للمنظمات غير الحكومية

تتميز المنظمات غير الحكومية وفي مقدمتها التعاونيات بعدد من الملامح والسمات الأساسية والتي لا بد من توافرها لتحقيق أهدافها من خلال التميز عن غيرها من المنظمات داخل المجتمع . هذه الملامح والسمات الرئيسية تتمثل في :

* هي وليدة الحاجة ورد فعل أو مبادرات لظروف اقتصادية و / أو سياسية و / أو اجتماعية معينة .

* العضوية الاختيارية وحرية الانضمام أو الانسحاب .

* الاهتمام بالتعليم ، التدريب ، وتنقيف الاعضاء .

* التعاون بين المنظمات المتماثلة وعلى المستوى الافقي ، والرأسي ، وتكوين بنيانات واتحادات محلية ، واقليمية ، وقومية .

* التأكيد على ممارسة مبدأ المشاركة والعمل الجماعي وصولاً وتحقيقاً للأهداف.

* يتمثل الهدف الخاص في خدمة الاعضاء ، والهدف العام في خدمة المجتمع ككل .

* التشابه في اساليب التنظيم والادارة (جمعية عمومية - مجلس ادارة - لجنة مراقبة

- لجان متخصصة) مما يحقق مبدأ المشاركة ، وديمقراطية النشاط ، والقرار .

* التأكيد على ممارسة مبدأ " الديمقراطية " في كافة مناحي تنظيم النشاط .

٣ - التعاونيات الزراعية والتنمية الريفية .

٣-١- في مفهوم التنمية الريفية .

ما يعنينا في هذه الجزئية هو أن أدبيات التنمية وان كانت لم تستقر علي وضع مفهوم محدد وقاطع للتنمية الريفية المتواصلة الا انه في الاطار العام يمكن الاشارة اليها في انها عملية تغيير مستمر ، تنموي ومخطط تهدف الي رفع مستوي كافة نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً عن طريق تكاتف جهود أفراد المجتمع الريفي باسلوب ديمقراطي ومن خلال استثمار القدرات الذاتية بالدرجة الاولى بالاضافة الي المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة .

وهناك عدداً من الشروط الضامنة لاجداث التنمية الريفية المتواصلة من أهمها أولوية العنصر البشري والاعتماد علي قيادات المجتمع المحلي والاهتمام بالشباب والتركيز علي المرأة والتخطيط الجيد لبرنامج التنمية والمساندة الحكومية المتلائمة مع التغيير المستهدف ثم تشجيع ومساندة المنظمات الاهلية (غير الحكومية) والعمل علي تكامل انشطتها .

وتتطلب عملية احداث التنمية الريفية المتواصلة بالضرورة العمل من خلال اطار مؤسسي ملائم لمفهومها وأسلوبها وأهدافها وهنا تظهر التعاونيات كمنظمات اهلية - غير حكومية - ديمقراطية الاسلوب ، وانسانية الهدف وتعمل من خلال واقعية النشاط والارتباط المباشر بالمجتمع بل انها تنبثق من خلال تضامن افراد المجتمع الريفي ذاته .

٣-٢- ترابط وتداخل شبكة النشاط التعاوني .

كما اوضحنا فان التعاونيات تعتبر من الادوات الفعالة من تجميع قدرات الافراد وتحقيق اهدافهم وهي قادرة علي احداث تغييرات لها اهميتها في تنمية المجتمع بكافة قطاعاته وفي كافة المجالات .

ولقد ظل راسخا في أذهان الكثير ذلك الارتباط الشديد بين القرية (الريف) وبين التعاونيات الزراعية دون النظر الي باقي انواع التعاونيات - وقد يرجع ذلك الي تدخل وسيطرة الادارة الحكومية علي التعاونيات الزراعية لفترة طويلة من الزمن - الا ان ما يجب التأكيد عليه ان التعاونيات بكافة انواعها تلعب دوراً هاماً في التنمية الريفية كل في مجاله وكل في تخصصه .

فالتعاونيات الاستهلاكية تطور طريقة توزيع احتياجات الاعضاء من السلع الغذائية بأفضل اسلوب وأقل تكلفة معتمدة في ذلك علي تجنبها للوسطاء واحتكار (بقال القرية) الشهير لهذا النشاط مع ربطه بالمحصول وفرض اسعاره التي تمثل ارهاقاً شديداً للفلاحين .

والتعاونيات السكنية (الاسكانية) تعمل علي تنظيم عمليات البناء وتسعي الي توفير مساكن تعاونية ملائمة وقليلة التكلفة ومن هنا فهي توفر عامل الاستقرار النفسي لعضائها مما يساعدهم علي ان يكونوا افراداً منتجين في المجتمع .

والتعاونيات المدرسية - لتلاميذ مدرسة القرية - تعني بتشجيع عمليات الادخار والهوايات وتقديم مختلف الخدمات من الادوات المكتبية والكتابية وهي في النهاية تساهم في خلق ويجاد الوعي التعاوني لدي التلاميذ والذي يتضح آثاره الايجابية في المستقبل .

والتعاونيات الحرفية تعمل علي تجميع الحرفيين وتدريبهم وتوفير مستلزمات الانتاج وتنظيم عمليات الانتاج اضافة الي تسويق منتجاتهم النهائية وقد تقيم في ذلك علاقة مباشرة مع التعاونيات الاستهلاكية كما انها تعمل علي تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية المعتمدة علي ما يتوافر في الوسط الريفي من مواد اولية .

والتعاونيات الخدمية تتعدد خدماتها وتنتشر في المجتمع الريفي فقد تتولي تنظيم فصول محو الأمية وتقوية التلاميذ وتدريب الفتيات علي الاشغال اليدوية وإدارة الصيدلية وتوليد التيار الكهربائي والتليفونات والحفاظ علي البيئة .. الخ .

أما التعاونيات الزراعية فتتنوع وتتعدد خدماتها للاعضاء وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات في مجالات التوريد والتمويل والتسليف وتنظيم عمليات الانتاج الزراعي والتأمين والتسويق والتخزين والتعبئة والتغليف هذا بالإضافة لتعاونيات الثروة المائية وتعاونيات الغابات والثروة الخشبية وتعاونيات المراعي وتعاونيات الثروة الحيوانية .

وما هو جدير بالإشارة ان طبيعة المجتمع الريفي وصغر حجمه وحجم القرية الريفية العربية تجعلنا نفكر في مفهوم جديد ومتطور للتعاونية داخل القرية من حيث تعدد أوجه نشاطها خاصة اذا كان موضوع انشاء عدة تعاونيات داخل هذا المجتمع الصغير غير عملي وغير قابل للتطبيق . من هنا قد تظهر الحاجة لوجود تعاونية زراعية بالقرية ذات فرع استهلاكي أو فرع حرفي أو فرع اسكاني حيث تعمل هذه الفروع علي تلبية احتياجات أعضائها من داخل الاطار العام للتعاونية الزراعية الام.

٣-٣- القيمة الاجتماعية للتعاونيات في المجتمع الريفي .

ان القيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في تنمية المجتمع الريفي تتضح من الاغراض القريبة والطويلة الأجل لها فهي تنظم الأفراد وتوحدتهم في كيان مترابط ذي اهداف محددة ، يدرك مشاكله ويعمل علي حلها ، وتنشئ الادارة التي يتعاملون معها في الحصول علي احتياجاتهم وتصبح بعد ذلك قادرة علي تنقية المجتمع من عناصر الاستغلال والسماسرة كما انها تعني بالمواطن وبصحبه ومسكنه وتنقي الريف من اسباب التخلف بما تدخله فيه من وحدات محو الامية والنوادي والعناية بالطفولة والامومة وكبار السن عن طريق مشروعات واجراءات تقوم بها الجمعية معتمده علي قوتها وادارتها ومواردها الذاتية والمساعدات الحكومية وغيرها .

ومما لا شك فيه ان محددات أو مبادئ العمل التعاوني المعترف بها من جميع المنظمات التعاونية في العالم تلعب دوراً هاماً وأساسياً في ضمان المشاركة الشعبية الديمقراطية، وفي وضع وتنفيذ خطط التنمية مما يؤدي الي نجاحها وتوزيع ثمارها توزيعاً عادلاً . وهنا تحديداً نتطرق الي دور التعاونية في التنمية البشرية من خلال تخصيص نسبة معينة ومحددة من العائد للتدريب والتثقيف بالإضافة الي نسبة معينة ومحددة للخدمات الاجتماعية ، مما يؤدي الي أن التعاونية لا يقتصر دورها علي كونها أداة اقتصادية فقط الي

آداه اجتماعية وثقافية داخل المجتمع الريفي ومن خلال المساهمة في انشاء المدارس ودور الحضانة والمستوصفات وتنظيم الدورات التدريبية . كل هذا يؤدي الي رفع المستوي الاجتماعي والثقافي ومن ثم رفع مستوي وعي الفلاحين المزارعين الاعضاء .

٣-٤-أنواع التعاونيات الزراعية .

تصنف التعاونيات الزراعية عادة وفقاً لأغراضها ،وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات والواقع أن تعدد وتنوع الأغراض التي تستهدفها وتمارسها هذه التعاونيات يجعل تصنيفها صعباً من الوجهة النظرية بل والعملية ،الا انه يمكن تميز الانواع التالية من التعاونيات الزراعية :

- التعاونيات الانتاجية .

- التعاونيات الخدمية . وتنقسم الي :

● تعاونيات خدمات ما قبل الزراعة واثنائها .

● تعاونيات توريد مستلزمات وأدوات الانتاج .

● تعاونيات التسليف الزراعي .

● تعاونيات التأمين الزراعي .

● تعاونيات التسويق الزراعي .

● التعاونيات الزراعية المتخصصة .

● تعاونيات التصنيع والتعبئة والتغليف .

● تعاونيات صياصي السمك ..

● تعاونيات الغابات والمراعي .

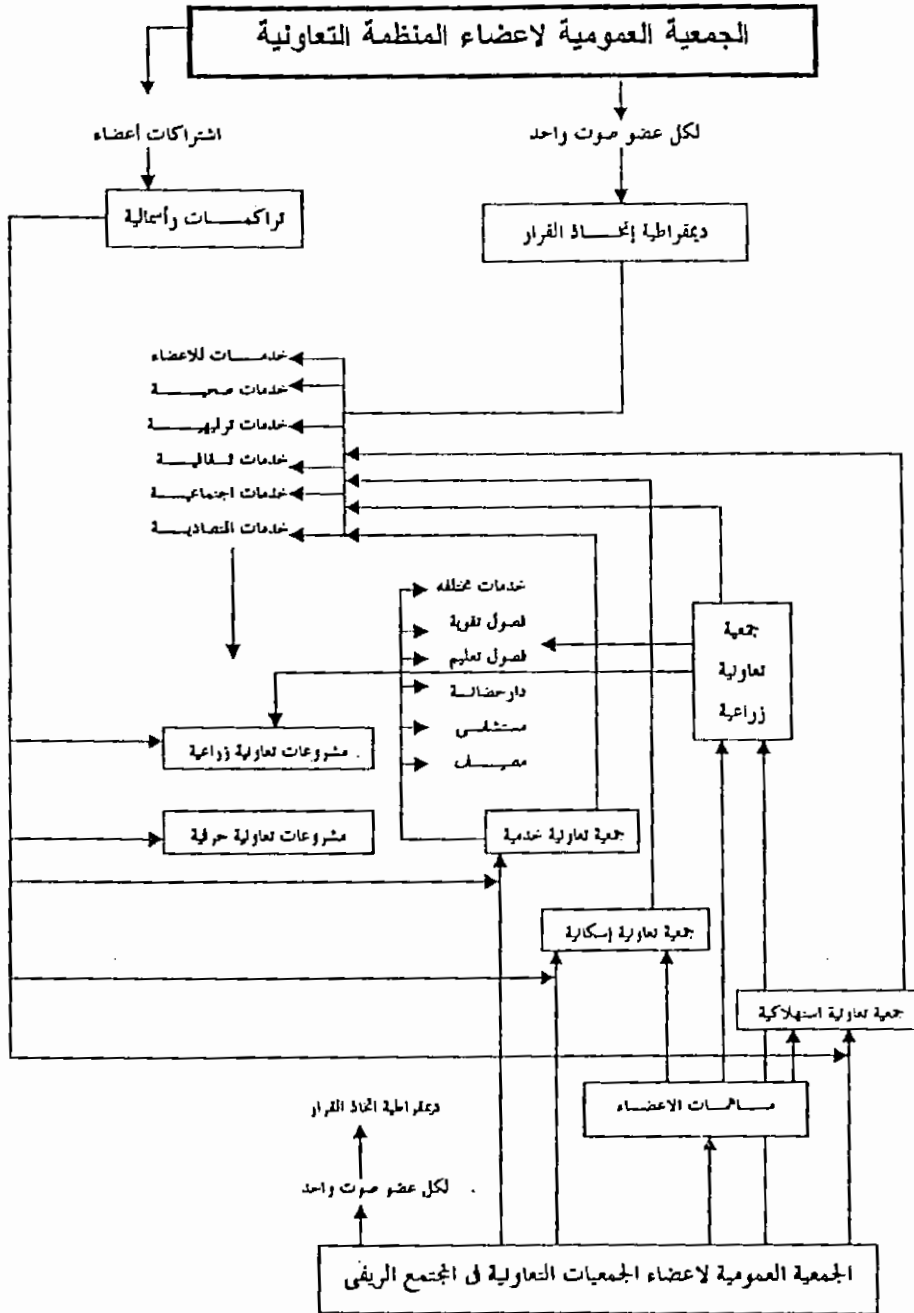
● التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض .

ومبدأ التعاون بين التعاونيات .. يلعب دوراً كبيراً في تحديث العلاقة بين التنظيمات التعاونية وذلك بتكوينها للجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحادات الاقليمية ذات الصفة الاقتصادية والادبية وهي الاتحادات التي تعمل علي رعاية التعاونيات وتنمية قدراتها والدفاع عن مصالحها ونشر الفكر والوعي التعاوني وانشاء مراكز ومعاهد التدريب المختلفة ، كما ان التطبيق السليم للمبدأ يعمل علي احداث تكامل ضروري ومطلوب بين الروافد المختلفة للحركة التعاونية الزراعية بأنواعها المختلفة والاستهلاكية والسكانية والريفية والخدمة .. الخ .

ومما لا شك فيه ان تخصيص نسبة من الفائض للخدمات الاجتماعية إنما يحقق تنمية اجتماعية ريفية وذلك من خلال إنشاء دور الحضانة والمصحات والمستشفيات والمدارس ودور الثقافة ، إضافة الي المشاركة في تكوين تعاونيات التصنيع الريفي - للحرفيين - مما يؤدي في النهاية الي رفع مستوى معيشة المجتمع .

(هذا الشكل التالي يوضح دور التعاونيات في التنمية الريفية .)

المنظمات التعاونية والتنمية الريفية



٣-٥- التعاونيات الزراعية كأحد أهم أساليب التنمية الريفية .

كما سبق أن أوضحنا أن التنمية الريفية تعني ذلك التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يستهدف رفع مستوى المعيشة والرضا النفسي لسكان المجتمع الريفي ، لذلك فالتعاون الزراعي كأحد صيغ التغيير الاجتماعي / الاقتصادي يساعد علي تحقيق التنمية الريفية المنشودة أن لم يكن أحد أهم وسائل تحقيق ذلك الهدف .

٣-٥-١- التغييرات الهيكلية التي يحدثها انتشار التعاونيات الزراعية .

أ- إعادة تكوين الوحدات الانتاجية الصغيرة في وحدات اكبر . الامر الذي يؤدي الي تقليل عدد الوحدات الاقتصادية ، واقتراب ساعاتها من الساعات المثلي مما يمكنها من الاستفادة من اقتصاديات السعة .

ب- انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل علي تجميع مصادر الطلب / أو العرض ذات التأثير الفردي غير المحسوس لتصبح ذات فعالية تمكنها من التصدي للقوي الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في اسواق السلع الاولية او الوسيطة أو النهائية .

ج - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المزارعين من استخدام اساليب ومدخلات انتاجية لم تكن متاحة له من قبل .

د - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل علي تجميع الامكانيات التمويلية لصغار المزارعين وفتح آفاق جديدة لمصادر تمويلية اخري .

هـ - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تزيد من مقدرة صغار المزارعين علي مقاومة الآثار السلبية للمخاطر الطبيعية الملازمة للانتاج الزراعي .

و - انشاء وحدات اقتصادية للتصنيع الزراعي .

ز - انشاء بنى اقتصادية - اجتماعي ضخم هو البنى التعاوني بدءاً بالتعاونيات الاساسية وانتهاءً بالاتحاد التعاوني علي مستوى الدولة .

٣-٥-٢ - التغييرات الوظيفية المصاحبة للتغييرات الهيكلية .

أ - تنظيم القوي الاقتصادية العاملة في اسواق السلع الوسيطة والنهائية بالشكل الذي يقلل من احتمالات ظهور ثم سيادة القوي الاحتكارية .

ب - تنظيم جزء كبير من القوي الاقتصادية المؤثرة في الانتاج الزراعي بالشكل الذي يرفع من مستوي كفاءتها الاقتصادية .

ج - تنظيم جزء كبير من القوي الاقتصادية المؤثرة في الانتاج الزراعي بالشكل الذي يرفع مستوي كفاءتها الاقتصادية .

د - خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الزائدة .

هـ - ازدياد التعامل مع المصارف وزيادة سرعة حركة النقود .

و - ازدياد مقدرة المزارعين علي ادارة وحدات اقتصادية أكبر .

ز - تسهيل مهام الجهات الادارية فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها للمزارعين مثل الارشاد الزراعي ومقاومة الافات الزراعية وتنظيم الاسواق وغيرها .

ح - ارتفاع المستوي الثقافي للسكان الريفيين .

ط - تنظيم المزارعين وتجميع قواهم في كيان مرتبط ذو اهداف محددة ، يدرك مشاكله ويمكنه العمل علي تنقية الريف من اسباب التخلف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وذلك عن طريق زيادة المشاركة الجماهيرية.

ي - المساعدة علي زيادة تأثير الريف في الحياة السياسية في القرية وعلي مستوي الدولة الامر الذي يجعل صوت السكان الريفيين مسموعاً في المجتمع .

ك - تحسين الوسط الزراعي أى الظروف والاوزاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات الريفية التي يتم في ظلها النشاط الاقتصادي الزراعي .

يتبين مما سبق ان هذه التغيرات الهيكلية والوظيفية التي ينطوي عليها التغير الاجتماعي الناتج عن انتشار التعاون في الريف مواتية الي حد كبير لعملية التنمية الريفية.

وفي ظروف الدول العربية يمكن للحكومات - - كمرحلة انتقالية - ان تستخدم النظام التعاوني كقنوات اتصال متعددة الاتجاهات يتم من خلالها اعداد السياسات والخطط الزراعية وتوجيه وارشاد المزارعين نحو تنفيذها. وعلي ذلك فانه يمكن النظر للتعاون ، ليس فقط كعامل مساعد علي التنمية الريفية والتعجيل بحدوثها ، بل ايضاً كأسلوب فعال من أساليب تلك التنمية . وأكثر من ذلك فانه يمكن القول ان التعاون الزراعي يكاد يكون شرطاً من الشروط الضامنة لحدوث التنمية الريفية . يرجع ذلك الي ان تحقيق اهداف التنمية الريفية في الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي تتطلب بالضرورة عدالة توزيع ثمار تلك التنمية ، وكما هو معروف فان مبادئ التعاون تساعد علي عدالة توزيع تلك الثمار .

٤ - التعاونيات الزراعية في دول الوطن العربي .

٤-١- مجالات النشاط والأهمية النسبية للحركة التعاونية بصورة عامة .

أمتد نشاط التعاونيات في كافة الدول العربية الي معظم المجالات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية الحرفية والاسكانية والثروة المائية والصيداين والتعاونيات الخدمية (كالتأمين والتسويق) بالإضافة الي النشاط العلمي ومراكز التدريب . ويشير تحليل البيانات المتاحة الي انه بالرغم من تعدد أنواع النشاط التعاوني في كثير من الدول العربية الا ان اكثرها انتشاراً هو التعاون الزراعي (١٨ دولة) ثم الاسكاني (٩ دول) ثم الانتاجي (٦ دول) ثم تعاونيات الثروة المائية (٥ دول). وأقلها انتشاراً النشاط العلمي والتدريب (٤ دول) ، بينما تنفرد مصر بوجود الجمعيات العلمية ومعاهد ومراكز التعليم والتدريب التعاوني^(*).

ومن خلال البيانات المتاحة يتضح لنا وجود حوالي ٣٠ ألف جمعية تعاونية في مجالات التعاون الزراعي والاستهلاكي والحرفي والصناعات الصغيرة والاسكانية والثروة المائية والتعاونيات متعددة الاغراض والخدمية بالإضافة الي الجمعيات والمنظمات التعاونية العلمية والتعليمية^(**).

وتحليل البيانات المتاحة عن التعاونيات يدل علي ان اوسعها انتشاراً هي التعاونيات الزراعية حيث تبلغ (٥٩٪) من اجمالي عدد التعاونيات تليها الاستهلاكية (٢٩٩٪) ثم الاسكانية (٥٦٪) ثم الحرفية والصناعات الصغيرة (٢٥٪) ثم التعاونيات الخدمية متعددة الأغراض (٢١٪) وتعاونيات الثروة المائية (٥٠٪)

هذا ويرجع ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والاسكانية الي انه وبالرغم من ان التعاون ولید الحاجة الا انه يعود أيضاً بالدرجة الأولى في الدول العربية الي اهتمام الدول والحكومات بالتنمية الزراعية وتوزيع المنتجات الغذائية خلال العقود الثلاثة الماضية بالإضافة الي سياسات دعم الغذاء والاسكان التي كانت متبعة وما زالت في بعض الدول وفي بعض المجالات .

٤-٢- مجالات النشاط والأهمية النسبية للتعاونيات الزراعية بصورة خاصة .

من خلال تحليل بيانات الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٥) والكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٨) والدراسات السابقة في هذا المجال^(*) يتضح ما يلي :

* راجع : دراسات تعاونية عربية مختلطة (المصادر والمراجع رقم ٤ ، ٥ ، ٦)

** راجع : المصادر والمراجع رقم (٦) .

٤-٢-١- ان اجمالي رقعة الأرض الزراعية المنظمة من خلال التعاونيات بلغت حوالي ٩٧ مليون هكتار أي حوالي (٥٧٪) من اجمالي الرقعة الزراعية حيث كانت أعلى نسبة في مصر (٩٦٪) تليها كل من العراق وسوريا (٥٩٪) أما أقل نسبة فكانت في اليمن وعمان (٥١٪).

٤-٢-٢- إن نسبة عدد أعضاء التعاونيات الي إجمالي عدد الحائزين قد بلغت حوالي (٦٨٪) حيث كانت أعلى نسبة في مصر (٨٧٪) تليها سوريا (٦٩٪) ثم العراق (٥١٪) وأقل نسبة في عمان (٤٪) واليمن (١٪) .

٤-٢-٣- ان مدي انتشار التعاون الزراعي في الدول محل الدراسة (الأردن - البحرين - العراق - السعودية - الكويت - اليمن - سوريا - مصر - المغرب - السودان) مثل أهم العوامل التي ساعدت علي تقديم الخدمات الإنتاجية بمختلف أنواعها للقطاع الزراعي ، ففي مصر قامت التعاونيات الزراعية بتغطية خدمة (٩٨٪) من المساحات المزروعة في متوسط الفترة (٧٥ - ١٩٩٠) وفي العراق بلغت نسبة المساحات المزروعة عن طريق التعاونيات إلي إجمالي المساحة خلال نفس الفترة حوالي (٩٩٪) للذرة البيضاء (٨٥٪) للذرة الصفراء (٨١٪) للقطن (٦٨٪) لعباد الشمس (٥٣٪) للقمح وفي اليمن انتجت التعاونيات عام ١٩٨٠ حوالي (٨٧٪) من انتاج المحاصيل الصناعية وحوالي (٨٣٪) من انتاج البطاطس ، (٦٥٪) من الخضروات ، (٥٧٪) من الحبوب (٥٤٪) من القرعيات .

٤-٢-٤- أما بالنسبة لتعاونيات صيادي الأسماك (الثروة المائية في بعض الدول) فبلغ عددها ١٨٠ تعاونية تضم في عضويتها أكثر من ١٢٠ ألف عضو يمثلون حوالي ٥٠٪ من اجمالي عدد العاملين في المصايد العربية ، ولقد تبين وجود نسبة ٧٥٪ من هؤلاء التعاونيين في مصر تليها المغرب (٨٪) واليمن (٧٪) والعراق (٥٪) ، هذا ولقد تبين أن هذه التعاونيات تساهم في إنتاج وصيد الأسماك بنسبة تتراوح من ٣٠٪ الي ٩٠٪ في الدول المذكورة . هذا وتهدف هذه التعاونيات الي توفير وسائل ومعدات الصيد للأعضاء بالإضافة الي تقديم الخدمات التسويقية والإصلاح والصيانة والمعدات المختلفة وتتواجد في معظم الدول العربية ذات المصايد الطبيعية كالبحرين (١ تعاونية) والإمارات (٤ تعاونيات) واليمن (٢٠) ومصر (٩٢) وتونس (١٠) والسعودية (١ تعاونية) والسودان (١ تعاونية) والمغرب (٦٠) والعراق (١٢) والصومال (٢١) والأردن (١ تعاونية) بالإضافة الي ليبيا وسوريا (غير معلوم العدد) (*) .

* راجع المصادر والمراجع رقم ٤ ، ٥

٥ - التعاونيات الزراعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسات حالة) .

١-٥ - مصر .

تشير البيانات المتاحة عن أعوام ١٩٩٨/٩٧ الي وجود ٤٢٤٣ تعاونية زراعية في مجال الانتماء عدد أعضائها أكثر من ٣٢٢ مليون عضو ، ٦٨٩ تعاونية زراعية بمناطق الإصلاح عدد أعضائها أكثر من ٧٥٠ ألف عضو ، ١٥٥ تعاونية في مجال استصلاح الأراضي عدد أعضائها أكثر من ١٥٠ الف عضو ، هذا بالإضافة الي التعاونيات المتخصصة كالثروة الحيوانية (٦٥٢ تعاونية) والميكنة الزراعية (٤٥٠ تعاونية) وتربية الدواجن (٣٦ تعاونية) والنحل والحريز والنباتات الطبية (٧ تعاونيات) .

ثم أن البناء المؤسسي التعاوني الضخم (الانتماء - الإصلاح - الاستصلاح - المتخصص) يضم في عضويته من القاعدة الي القمة (تعاونية اساسية - مشتركة - مركزية - عامة - متخصصة) ٦٥٢٢ تعاونية ، تضم في عضويتها أكثر من ٤٦ مليون عضو .

وما هو جدير بالاشارة أن حجم أعمال التعاونيات الزراعية المصرية عام ١٩٩٨/٩٧ قد بلغ حوالي ٣٠ ألف مليون جنية . وبحسبة بسيطة لأجمالي ربح ٢٠٪ وصافي ربح ٨٪ يتضح أن التعاونيات الزراعية حققت ٢٤ مليار جنية صافي ربح خصص منها ١٥٪ للخدمات الاجتماعية فقط (٣٦٠ مليون جنية) وأكثر من ١٢٠ مليون جنية لمساعدة عمال الزراعة الفقراء .

ومن التحليل السابق يمكن استنتاج ما يلي :

عدد التعاونيات الزراعية	٦٥٢٢	تعاونية
عدد الأعضاء	٤٦٢	مليون عضو
حجم الأعمال	٣٠	الف مليون جنية
القيمة المضافة	٦	الف مليون جنية
قيمة المساهمة في الإنتاجية	٣٦٠	مليون جنية

وما هو جدير بالاشارة أن مخصص الخدمات الاجتماعية يتم توجيهه الي المجالات التالية : عيادات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية - نوادي الاستماع والمشاهدة - محو الأمية وتعليم الكبار - مكتبات الطفل - تنمية المرأة الريفية - تشغيل الشباب والفتيات - خدمات اجتماعية مختلفة - خدمات عامة لتنمية المجتمع المحيط بالقرية.

وكمثال جيد علي دور التعاونيات في تحقيق التنمية الريفية (الاقتصادية والاجتماعية)

نستعرض فيما يلي بعض مؤشرات أداء تعاونيات الانتماء الزراعي التعاوني:

في عام ١٩٩٨/٩٧. بلغ حجم استثمارات المشروعات والتعاملات في الأنشطة المختلفة حوالي ٢٣ مليار جنية وبلغ حجم استثمارات المشروعات الجديدة فقط ٢٣٦ مليون جنية أما الأنشطة الاجتماعية فلقد تمثلت في انشاء عيادات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية (٦٠ عيادة) بتكلفة ٦٤٨ ألف جنية وإنشاء (١٣٠) نادي للاستماع والمشاهدة ومحو أمية (٣٢٩) رجل وأمرأة وإنشاء (٣٧) مكتبة طفل، وتدريب (١٤٥٩) امرأة علي برامج تنمية المرأة، وانفاق (٣٧٠) ألف جنية علي برامج تشغيل الشباب والفتيات هذا بالإضافة الي انفاق (٤٢٩) ألف جنية علي الخدمات الاجتماعية المختلفة ومبلغ (٤٦٦) ألف جنية للخدمات العامة لمناطق عمل الجمعيات تمثلت في المساهمة في عمليات الانارة ورصف الطرق وردم البرك والمستنقعات وإنشاء حدائق ... الخ .

٥-٢- سوريا .

تطورت التعاونيات الزراعية في سوريا تطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين ، مع إنها تاريخياً ارتبطت الي حد كبير بالحركة التعاونية الزراعية المصرية وما هو جدير بالإشارة أن قانون التعاون ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ (قانون الوحدة) ما زال سارياً حتي الان في سوريا . هذا ويبلغ عدد التعاونيات الزراعية في سوريا (٥٢٢٣ تعاونية) تنقسم الي : متعددة الأغراض (٤٠١١) ، تربية الأبقار (١٩٤) ، تربية الأغنام (٣٨٦) ، تحسين المراعي (٤٥٢) ، تربية الخيول (٨) والأبل (٣) ، تسمين الأغنام (٩٨) تسمين العجول (٤) تسمين الإبل (١) ، تربية الدواجن (٢٦) ، تربية وصيد الأسماك (٢٠) ، تربية دودة الحرير (١) ، تربية النحل (١٤) ، إنتاجية زراعية (٢) ، إنتاجية تربية أبقار (٢) ، إنتاجية لصيد الأسماك (١) . ولقد بلغ عدد أعضاء هذه التعاونيات أكثر من ٨٤٨ ألف عضو عام ١٩٩٨ ، وتنتشر هذه التعاونيات في (١٣) محافظة . وما هو جدير بالإشارة أن التعاونيات الزراعية السورية ساهمت في عام ١٩٩٨ في تقديم أكثر من ٨٥٪ من الإنتاج الزراعي السوري الذي حقق اكتفاء ذاتي من الإنتاج النباتي وخاصة محصول القمح .

٥-٣- الكويت .

تساهم التعاونيات الكويتية في النشاط الاجتماعي عن طريق خدمة مناطق عملها حيث تخصص من صافي الأرباح سنوياً ما يعادل نسبة (٢٥٪) لبند الخدمات الاجتماعية يتم التصرف فيه علي وجه خاص للنشاطات التالية : التعليم - الصحة - الخدمات الدينية - الرياضة والترفيه - الاهتمام بالبيئة - المساعدات والخدمات المباشرة للأعضاء وأهالي منطقة

عمل الجمعية - الاحتفالات الوطنية والاجتماعية - التبرع لجمعيات النفع العام - إنشاء دور الحضانة والرعاية - المساهمة في عمليات التشجير وحماية البيئة - - المساهمة في عمليات تجميل المنطقة - إقامة مظلات محطات الأتوبيسات والنقل الجماعي (الخ) . وفي عام ١٩٩٦ بلغت المخصصات لبند المعونة الاجتماعية من صافي أرباح التعاونيات (الزراعية والاستهلاكية) أكثر من ٤٢ مليون دينار كويتي تم إنفاقها علي الوجه التالي : مليون دينار علي الخدمات في مجال التعليم والدراسات والبحوث بنسبة ٢٤٪ من إجمالي مخصص الخدمات الاجتماعية ، ٥٤٣ ألف دينار للخدمات الدينية بنسبة ١٣٪ ، ٢٥٠ ألف دينار للخدمات الرياضية والترفيه بنسبة ٦٪ وحوالي ١٦٧ ألف دينار للخدمات الصحية بنسبة ٤٪ ، ٧١٠ ألف دينار خدمات متعددة لأهالي المنطقة في المناسبات المختلفة بنسبة ١٧٪ . أما الخدمات المقدمة لجمعيات النفع العام فلقد بلغت ٣٣٤ ألف دينار بنسبة ٨٪ ، وللاحتفالات الوطنية والاجتماعية المختلفة تم أنفاق مبلغ ٢٩٣ ألف دينار بنسبة ٧٪ ، أما خدمات إقامة المنشآت المختلفة ، فكانت ٢٥١ ألف دينار بنسبة ٦٪.

٦- الخلاصة .. والتوصيات .

٦-١- الخلاصة .

تحدد هدف هذه الدراسة في التعرف علي التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي ومن خلال أربعة محاور رئيسية حيث تعرض المحور الأول للمنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية من حيث النشأة والتطور وديمقراطية النشاط وتوصل الي استنتاج أن التنمية إذا كانت تعني التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع فان التعاونيات الزراعية بصفاتها أحد صيغ التغيير الاجتماعي والاقتصادي تساعد علي تحقيق تلك التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ثم أن التعاونيات كمنظمات غير حكومية تمتلك في معظم الدول العربية بنيان مؤسسي ضخم من التعاونية الأساسية (علي مستوى القرية) وحتى الاتحادات الوطنية علي مستوى الدولة .

في المحور الثاني تم عرض ومناقشة التعاونيات الزراعية والتنمية الريفية من خلال محاولة لتعريف مفهوم التنمية الريفية من منظور تعاوني والتأكيد علي ترابط وتداخل شبكة النشاط التعاوني (الزراعي مع غيره من أنواع التعاونيات الأخرى كتعاونيات الاستهلاك والإسكان والإنتاج الحرفي والتعاونيات الخدمية) ، هذا بالإضافة الي ان تعدد أنواع التعاونيات

الزراعية ومجالات النشاط (١٢ مجال نشاط) يؤدي بالضرورة الي الانتشار الكمي والكيفي الذي اذا ما أحسن استخدامه فإنه يتمكن من تحقيق أهداف التنمية ثم تعرض هذا الجزء الي التعاونيات الزراعية كأحد أهم أساليب تحقيق التنمية الريفية من خلال التغييرات الهيكلية والوظيفية التي يحدثها في المجتمع الريفي.

في المحور الثالث تم دراسة وتحليل البيانات المتاحة عن مجالات النشاط والأهمية النسبية للحركة التعاونية بصورة عامة والتعاونيات الزراعية بصورة خاصة في عدد من الدول العربية (١٨) دولة عربية حيث أتضح امتداد خدماتها الي أكثر من ٥٢٪ من الرقعة الزراعية وتنوعت مجالات نشاطها الي أكثر من ١٤ مجال نشاط .

أما المحور الرابع من الدراسة ففيه تم استعراض دور التعاونيات الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي من خلال دراسة حالة لثلاث دول عربية هي مصر والكويت وسوريا مع التركيز علي الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية التي قدمتها وتقدمها التعاونيات الزراعية والتي تبين فيها تحديداً حجم الخدمات والاستثمارات الضخمة الذي تقدمه هذه التعاونيات والذي يصب في النهاية في الناتج القومي الاجمالي وحجم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية الذي يصب في النهاية في مجال التنمية البشرية . ومن خلال هذا الجزء يمكن الوصول الي حقيقة مؤداها ان فائض القيمة في التعاونيات يذهب ويؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة الي أحداث التنمية الريفية بكل أبعادها عكس القطاعات الأخرى داخل المجتمع .

٦-٢- التوصيات .

توصي هذه الدراسة بما يلي :

٦-٢-١- مزيد من الاهتمام بالتعاونيات الزراعية بصفقتها أرقى صور القطاع الخاص في تنظيم عمليات الإنتاج والخدمات والتسويق الزراعي لتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي في التنمية .

٦-٢-٢- ضرورة تحرير التعاونيات من القيود الإدارية والبيروقراطية وتدخلات الجهة الإدارية ، لتمكينها من تحقيق المرونة في النشاط علي أساس ديمقراطي تعاوني ويمكن تحقيق ذلك علي مراحل وبرنامج تنفيذي .

٦-٢-٣- الاعتراف بدور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية من خلال ما تقدمه الي المجتمع ، واعتبارها بمثابة مركز انتاجي وأشعاع حضاري وثقافي واجتماعي داخل القرية العربية .

٦-٢-٤- أن طبيعة المجتمع الريفي العربي، وصغر حجمه وتقاليده وعاداته تؤدي إلى ضرورة أن نفكر في مفهوم جديد ومتطور للتعاونية الزراعية داخل القرية من حيث تعدد أوجه النشاط وقد تظهر الحاجة إلى وجود فرع استهلاكي أو حرفي أو إسكاني للتعاونية الزراعية حيث تعمل هذه الفروع على تلبية احتياجات أعضائها وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - المصادر والمراجع

- ١-الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في التنمية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية - المؤتمر التعاوني العربي - القاهرة ديسمبر ١٩٩١ .
- ٢-الاتحاد التعاوني العربي - نحو حركة تعاونية عربية تعتمد علي الذات - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٢ .
- ٣ - الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية - المؤتمر التعاوني العربي - القاهرة - أبريل ١٩٩٤ .
- ٤-الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في التنمية - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٤ .
- ٥- الاتحاد التعاوني العربي - التشريع التعاوني والمقومات الأساسية لحركة تعاونية عربية اتحادية - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٥ .
- ٦-الاتحاد التعاوني العربي - التعاونيات والعمل الاقتصادي العربي المشترك - المؤتمر التعاوني العربي -/ جامعة الدول العربية / القاهرة- الأقصر - أبريل ١٩٩٨ .
- ٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب الإحصائي السنوي (٩٥-١٩٩٨) . الخرطوم - السودان .
- ٨- منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة - 'كتاب الإحصائي السنوي (١٩٩٧) .
- ٩ - براك ناصر النون - دكتور - واقع وأفاق تطور الحركة التعاونية الكويتية - رسالة دكتوراه - جامعة العلوم الاقتصادية - صوفيا - بلغاريا - ١٩٩٩ .
- ١٠- الاتحاد العام للجمعيات التعاونية السورية - الاتحاد التعاوني العربي - ورقة عمل دور التعاونيات في الجمهورية العربية السورية - الندوة العربية عن دور التعاونيات في السوق العربية المشتركة - القاهرة - الأقصر - ١٥-٢١/٤/١٩٩٨ .
- ١١- الكتاب الإحصائي السنوي - وزارة الزراعة - جمهورية مصر العربية - قطاع التعاون الزراعي - ١٩٩٨ .

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

تطور الإقراض الزراعي
والتوجهات في السياسة الائتمانية في الدول العربية

د. عاصم كريم عبد الحميد

مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

د. شعبان عبد الجيد المؤمن

مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة
جامعة الأزهر

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

تطور الإقراض الزراعي والتوجهات في السياسة الائتمانية في الدول العربية.. د. شعبان عبد الجيد وآخرون

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي مكانة متقدمة في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول العربية، حيث يقدر الناتج الزراعي العربي عام ١٩٩٧ بحوالي ٧٥,٢ مليار دولار بالأسعار الجارية، وتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل حوالي ١٣% علم ١٩٩٧، ونحو ٣٣,٦% في العراق ونحو ٣٣,٢% في السودان ونحو ٢٨,٣% في سوريا ونحو

٢٢,٦% في موريتانيا، وتراوح مساهمته ما بين ١٠,٥% : ١٧,٦% في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة نسبياً مثل المغرب ومصر وتونس واليمن، بينما تتضاءل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة كالبحرين وعمان والكويت وقطر والإمارات إذ تراوحت بين أقل من ١% : ٢,٩% خلال نفس العام.

ولا يزال القطاع الزراعي في الدول العربية عاجزاً عن تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الزراعي تلبي الحاجات الأساسية للسكان، ويأتي في مقدمة أسباب ذلك محدودية الموارد الزراعية الأساسية، هذا بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية الزراعية، ويمكن تطوير القطاع الزراعي العربي من خلال الاهتمام بأساليب التنمية الريفية المتكاملة لرفع المستوى المعيشي للمزارع، والاهتمام بصغار المزارعين لتوفير التمويل اللازم لهم لتبني تكنولوجيا إنتاجية مناسبة بهدف رفع كفاءة استخدام موارد الإنتاج الزراعي.

ويعتبر تمويل الأنشطة الزراعية أحد العوامل الرئيسية والضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الرأسي باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي حيث أنه يعتبر أداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الزراعية والريفية على وجه الخصوص.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تدني نسبة التمويل الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن تدني مستويات الإنتاجية في بعض الدول العربية، هذا بالإضافة إلى ضعف المدخرات الزراعية الناتجة عن انخفاض الدخول الزراعية في كثير من الدول العربية.

هدف البحث:

ويستهدف البحث التعرف على الوضع الراهن للتمويل الزراعي في الدول العربية، وإمكانية تطوير السياسات التمويلية حتى يمكن النهوض بالإنتاج الزراعي في الوطن العربي لتوفير الاحتياجات السكانية من الغذاء.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي للإقراض الزراعي في الدول العربية للبيانات التي تم الحصول عليها من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية والتي تصدره المنظمة العربية للتنمية الزراعية بجامعة الدول العربية بالإضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد والذي يصدر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الإقراض الزراعي في الدول العربية:

تعد المعوقات التمويلية والرأسمالية من أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية إذ يعاني معظم المزارعين من مشاكل التمويل الزراعي التي تتباين من دول إلى أخرى، فإنه من الملاحظ عدم توفر بنوك أو هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي إلا في بعض الدول العربية.

ويتضح أن المعوقات المالية في كثير من البلدان العربية هي في الحقيقة انعكاس لضعف التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة، فالمخططات الزراعية العربية على الرغم من أهدافها الطموحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وخلق فائض تصديري لتخفيف حدة العجز في موازين المدفوعات فضلاً عن توفير الخامات الزراعية اللازمة للصناعات الغذائية وخلافها ورفع المستوى الغذائي للفرد، إلا أن هذه الأهداف تفتقر إلى رأس المال الضروري لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتقدم الاقتصادي. وكدلالة على ذلك فإن الزراعة مازالت

تحظى بأولوية متأخرة في الاستثمارات القومية بالإضافة إلى عدم توزيعها توزيعاً يتناسب مع توفر الموارد الزراعية على امتداد المنطقة العربية.

والجدول رقم (١) يبين العجز الواضح في تمويل الزراعة على المستوى القومي حيث تمثل إجمالي القروض الزراعية أهمية نسبية منخفضة إلى إجمالي الناتج الزراعي في كثير من البلدان العربية، وقد جاءت الأردن في مقدمة الدول العربية من حيث الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى الناتج الزراعي الإجمالي، فقد بلغ متوسط الإقراض الزراعي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) نحو ١٠٧,٦٩ مليون دولار تمثل ٣٢,٦١% من إجمالي الناتج الزراعي خلال نفس الفترة، في حين بلغ متوسط قيمة الإقراض الزراعي بها خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) نحو ١٤١,٢٥ مليون دولار تمثل نحو ٤٣,٠٢% من إجمالي الناتج الزراعي خلال نفس الفترة، مما يوضح زيادة الأهمية النسبية للإقراض الزراعي في الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى. في حين سجلت الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي نسب متدنية في الكثير من الدول العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي لدولة البحرين نحو ٠,٠١%، ٠,٦٦% خلال الفترتين على الترتيب.

كما أوضحت بيانات نفس الجدول زيادة الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي في الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى في كل من الأردن والبحرين ومصر واليمن، أما بقية الدول الأخرى فقد اتضح انخفاض الأهمية النسبية للقروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي وذلك خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى والتي ترجع إلى الاختلال في التغير الهيكلي في الدول العربية. من العرض السابق يتضح انخفاض مساهمة القروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي بوجه عام في الدول العربية وبخاصة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على زيادة القروض الزراعية وذلك من أجل إحداث تنمية اقتصادية تتلاءم مع التحديات الاقتصادية العالمية المقبلة.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للقروض الزراعية للنتاج الزراعي الإجمالي
في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

(القيمة: مليون دولار أمريكي)

البيان الدولة	(١٩٩٠-١٩٩٤)			(١٩٩٧-١٩٩٠)		
	الناتج الزراعي الإجمالي	إجمالي القروض الزراعية	%	الناتج الزراعي الإجمالي	إجمالي القروض الزراعية	%
الأردن	٣٣٠,٢٢	١٠٧,٦٩	٣٢,٦١	٣٢٨,٣	١٤١,٢٥	٤٣,٠٢
البحرين	٤٦,٧٢	٠,٤٠	٠,٠١	٥٩,٥	٠,٣٩	٠,٦٦
تونس	٢١١٦,٤٦	٦٧٩,٥٧	٣٢,١١	٢٤٠٩,٤	١٠٩٤,٩٤	٤٤,٢
الجزائر	٤٨٩٨,٤٠	—	—	٤٥٥٤,٥	٨٥,٤٧	١,٨٨
السودان	٢٧٢٦,٦٦	٣٥٩,٦٩	١٣,١٩	٢٢٧٢,٨	٤٩,٥٥	٢,١٨
سوريا	٤٠٠٨,٣٠	١٠٠١,٢٢	٢٤,٩٨	٤٨٢٤,٧	٣٣٣,٩٧	٦,٩٢
العراق	٢٢٦٧٢,٠٠	٢٤٤,١٧	١,٠٨	٢٦٥٧٤,٣	١٣٢,٧١	٠,٥٠
عمان	٣٦٨,٧٤	١١,١٨	٣,٠٣	٣٩٤,٤	٥,٧٨	١,٤٧
ليبيا	٢١٣٥,٧٢	٢٢٦,٨٣	١٠,٦٢	٢٤٢٢,٤	٥٩,٨٣	٢,٤٧
مصر	٦٣٦٥,١٠	٤٧٢,٥٣	٧,٤٢	١٠٧٣١,٤	١١٠٩,٨٧	١٠,٣٤
المغرب	٤٤٠٥,١٢	٣٦٦,٥٧	٨,٣٢	٦٠٧٦,٧	٣٤٣,٧٩	٥,٦٦
موريتانيا	٢٦٥,١٢	٣٩,٠٥	١٤,٧٣	٢٦٠,٢	٩,٧٣	٣,٧٤
اليمن	١٣٣٣,٠٦	١٠,٨٥	٠,٨١	٨٩٦,٤	٩,٤٤	١,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي
للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة.

نصيب الهكتار من القروض الزراعية في الدول العربية:

يعتبر أفضل طرق الحصول على رأس المال في أي نشاط اقتصادي هو الادخار ولكن بالنسبة للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والكفاءة الإنتاجية المنخفضة تكون ظروف إنتاجهم محاطة بكثير من عدم التحكم في دخولهم المنخفضة ولذلك لا يتمكنوا من الادخار، وهو الحال الغالب في كثير من الدول العربية^(١). لذلك يلجأ الكثير من المزارعين للاقتراض لتوفير رأس المال اللازم لعمليات الإنتاج الزراعي والحيواني، والجدول رقم (٢) يوضح نصيب الهكتار المزروع من القروض الزراعية في الدول العربية، وقد تبين أنه

يتراوح ما بين ١,٣٩ : ٦٠٤,٥٣ دولار أمريكي للهكتار من الأراضي المزروعة خلال عام ١٩٩٧، وقد جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حوالي ٦٠٤,٥٣ دولار، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية نحو ٣٨١,٧٣ دولار وجاءت تونس في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من القروض الزراعية حوالي ١٥١,٦٣ دولار، وقد حققت السودان أقل نصيب للهكتار من القروض الزراعية حيث بلغ هذا المتوسط نحو ١,٣٩ دولار، ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه السودان في الفترات الأخيرة.

من العرض السابق يتضح انخفاض نصيب الهكتار من القروض الزراعية خلال عام ١٩٩٧ في الكثير من الدول العربية والذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعدم توافر رأس المال اللازم لتمويل الإنتاج النباتي والحيواني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة، والذي يتطلب ضرورة زيادة دور الإقراض الزراعي لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وهو ما يسمى بالتوسع الرأسي لوحدة المساحة نظراً للصعوبات الكثيرة التي تواجه الدول العربية في عمليات التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية من مياه وخلافه.

جدول رقم (٢)
المساحة المزروعة والقروض الزراعية ونصيب الهكتار
من القروض الزراعية في الدول العربية عام ١٩٩٧

الدول	المساحة المزروعة بالآلاف هكتار	الإقراض الزراعي بالآلاف دولار أمريكي	نصيب الهكتار بالدولار الأمريكي
الأردن	٣٨١,٧٣	١٥٤٩٧٠	٣٨١,٧٣
البحرين	٥,٣٦	٤٨٠	٨٩,٥٥
تونس	٥٠٧٨,٦٢	٧٧٠٠٥٠	١٥١,٦٣
الجزائر	٨٢٠١,٧٢	٩١٥٢٠	١١,١٦
السودان	١٧٦٧٠,٢٤	٢٤٤٨٠	١,٣٩
سوريا	٥٥٢١,٠٠	٤٠٣٦٩٠	٧٣,١٢
العراق	٦٢٦٨,٧٥	٥١٩٩٧٠	٨٢,٩٥
عمان	١٠٨,٧٦	١٠٩٥٠	١٠٠,٦٨
ليبيا	١٤٠٣,٥٠	٦٢٠١٠	٤٤,١٨
مصر	٣٨٥٣,٨٦	٢٣٢٩٧٨٠	٦٠٤,٥٣
المغرب	١٠٧١٣,٤	٣١٥٢٥٠	٢٩,٤٣
موريتانيا	٤٠٨,٨٦	٣٨٤٦٠	٩٤,٠٧
اليمن	١٦٦٣,٨٠	١١٩١٠	٧,١٦

المصدر: جمعت وحسبت: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

دور مؤسسات التنمية العربية في تمويل القطاع الزراعي:

تتصف المساعدات التنموية العربية بأهمية خاصة، نظراً لكونها أكثر يسراً وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، كما أنها تكتسب أهمية خاصة في ضوء انخفاض الموارد المالية التي تعاني منها بعض الدول، كما أنها الجهة المستفيدة منها تتاح لها إمكانية كبيرة لإدارة واستغلال تدفقاتها بمرونة أكبر تتفق مع خططها وسياساتها التنموية، بالإضافة إلى أن هذه المساعدات تركز على دعم المشروعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية والصناعية والتعدين ومشروعات البنية الأساسية.

وفي إطار جهود مؤسسات التنمية العربية لزيادة كمية المساعدات التي تقدمها لتوفير المتطلبات والقنوات اللازمة والتنسيق الكامل بين مختلف أنشطتها بما يعود بالنفع على الدول المستفيدة، أنشأت مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية عام ١٩٧٥ مجموعة التنسيق

وتتضمن كلاً من: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وتقوم هذه المؤسسات بتمويل كل من: مجموعة البلدان العربية، ومجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأخرى^(٢).

وأشارت بيانات الجدول رقم (٣) أن متوسط التمويل الكلي خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) بواسطة مؤسسات التمويل وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية نحو ٤٤,٠٦ مليون دولار، يساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بحوالي ١١,٠٧ مليون دولار تمثل نحو ٢٥.١٢% من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية، في حين ساهم الصندوق الكويتي، والصندوق العربي، والصندوق السعودي، وصندوق الأوبك، وصندوق النقد العربي، وصندوق أبو ظبي، المصرف العربي، بحوالي ٩,١٢، ٨,٢٦، ٦,٤٥، ٣,٣٠، ٢,٨٣، ١,٦٧، ١,٣٦ مليون دولار تمثل نحو ٢٠,٧%، ١٨,٧٥%، ١٤,٦٤%، ٧,٤٩%، ٦,٤٢%، ٣,٧٩%، ٣,٠٩%، على الترتيب وذلك من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية خلال نفس الفترة.

أما فيما يختص بنصيب الدول العربية من تمويل مؤسسات التنمية العربية كما هو واضح بنفس الجدول فقد كان تمويل الصندوق العربي قاصراً على الدول العربية حيث بلغ نصيب الدول العربية حوالي ٨,٢٦ مليون دولار وهو كل ما يقدمه الصندوق، يليه كل من صندوق النقد العربي وصندوق أبو ظبي والبنك الإسلامي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي وصندوق الأوبك حيث بلغ مساهمتها في تمويل مشروعات التنمية بالبلدان العربية حوالي ٢,٣٥، ١,٣٧، ٦,٠٥، ٤,٩٢، ٢,٩٢، ٠,٥٧ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٨٣,٠٤%، ٨٢,٠٤%، ٥٤,٦٥%، ٥٣,٩٥%، ٤٥,٢٧% من متوسط التمويل الكلي لمؤسسات التنمية العربية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧). في حين اتضح عدم مساهمة المصرف العربي في تمويل الأنشطة الإنتاجية في الدول العربية خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لمجموعة البلدان العربية ولقطاع الزراعة والثروة الحيوانية

خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) (القيمة: بالمليون دولار)

نصيب الزراعة والثروة الحيوانية من الإجمالي	متوسط التمويل للبلدان العربية	متوسط التمويل الكلّي	القطاعات المؤسسة	
			القيمة	%
١٢,١٠	١,٣٤	٥٤,٦٥	٦,٠٥	٢٥,١٢
١٨,٥٦	٠,٣١	٨٢,٠٤	١,٣٧	٣,٧٩
١٣,٦٤	٠,٤٥	١٧,٢٧	٠,٥٧	٧,٤٩
١٩,٣٨	١,٢٥	٤٥,٢٧	٢,٩٢	١٤,٦٤
٢٢,٨٨	١,٨٩	١٠٠,٠٠	٨,٢٦	١٨,٧٥
١٩,٧٤	١,٨٠	٥٣,٩٥	٤,٩٢	٢٠,٧٠
--	--	٨٣,٠٤	٢,٣٥	٦,٤٢
٢٥,٧٤	٠,٣٥	--	--	٣,٠٩
١٦,٧٧	٧,٣٩	٦١,١٠	٢٦,٩٢	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٨.

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات التنمية العربية في تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في مختلف الدول التي تمولها هذه المؤسسات تبين انخفاض نصيب قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من العمليات التمويلية، حيث بلغ إجمالي ما يقدم لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي ٧,٣٩ مليون دولار تمثل نحو ١٦,٧٧% من إجمالي تمويل مؤسسات التنمية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)، وقد اتضح أن الصندوق العربي في مقدمة المؤسسات التي تعنى بالقطاع الزراعي حيث بلغ حجم التمويل له حوالي ١,٨٩ مليون دولار تمثل نحو ٢٢,٨٨% من إجمالي ما يقدمه لكافة القطاعات الاقتصادية، يليه كل من الصندوق الكويتي والبنك الإسلامي والصندوق السعودي وصندوق الأوبك والمصرف العربي وصندوق أبو ظبي

حيث بلغ حجم تمويل هذه المؤسسات لقطاع الزراعة حوالي ١,٨، ١,٣٤، ١,٢٥، ١,٤٥، ٠,٣٥، ٠,٣١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ١٩,٧٤%، ١٢,١٠%، ١٩,٣٨%، ١٣,٦٤%، ٢٥,٧٤%، ١٨,٥٦% من إجمالي حجم التمويل الكلي لكل مؤسسة على الترتيب، وذلك خلال متوسط الفترة، كما تبين أن صندوق النقد العربي لم يساهم بأي قدر يذكر في تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

من العرض السابق يتضح ضالة حجم التمويل الذي تقدمه هذه المؤسسات إلى قطاع الزراعة على الرغم من أن نمو القطاع الزراعي يتأثر بشكل عام بصورة طردية بحجم الاستثمارات فيه، الأمر الذي يستلزم ضرورة زيادة فاعلية هذه المؤسسات في تمويل المشروعات الزراعية وذلك بغرض تطوير القطاع الزراعي وإدخال التكنولوجيا وتوفير مستلزمات الإنتاج عالية الإنتاجية يهدف الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للسكان، حيث مازالت الزراعة تشكل أهمية كبيرة في البنى الاقتصادية وستظل في المستقبل من أهم العوامل ذات الأثر البالغ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها الدول وبخاصة الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية.

الأهمية النسبية للقروض النقدية والعينية في الدول العربية:

من المعروف أن تقديم القروض الزراعية العينية والنقدية للمزارعين تكون بهدف مساعدتهم في عمليات الإنتاج لانخفاض مستويات دخولهم وعدم القدرة الادخارية لديهم، حيث تلعب القروض النقدية والعينية دوراً بارزاً في توفير السيولة النقدية اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج وتوفير الخدمات بما يساهم ذلك في تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي^(٣).

وكما هو واضح من الجدول رقم (٤) يتبين أن القروض الزراعية تنقسم إلى قروض نقدية وقروض عينية، حيث تتراوح الأهمية النسبية للقروض النقدية من إجمالي القروض الزراعية في الدول العربية ما بين ٢٢,١٣% : ١٠٠%، وقد اقتضت القروض الزراعية على القروض النقدية في كل من البحرين وعمان وموريتانيا على الرغم من ضالة حجم التمويل والذي تراوح ما بين ٠,٣٩ : ٩,٧٣ مليون دولار أمريكي، في حين جاءت مصر في مقدمة الدول العربية من حيث الإقراض النقدي حيث بلغت قيمة القروض النقدية التي تقدمها لقطاع الزراعة حوالي ٢٤٧,٦٤ مليون دولار تمثل نحو ٢٢,١٣% من إجمالي الإقراض الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) وهذا يوضح انخفاض الأهمية النسبية للقروض النقدية

من إجمالي القروض الزراعية في مصر وبعض الدول العربية مثل الجزائر والعراق واليمن وسوريا والتي بلغت قيمة القروض النقدية بكل منها نحو ٢٧,٣٧، ٢١,٥٠، ٣,٧١، ١٥٤.٧٧ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٣٢,٠٢%، ٣٧,٨٣%، ٣٩,٣%، ٤٦,٣٤% على الترتيب خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقروض العينية فقد تراوحت ما بين ٠,٠٢%، ٧٧,٦٩% من إجمالي القروض الزراعية، وقد جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي تقدم قروض زراعية عينية حيث بلغت قيمتها نحو ٨٦٢,٢٣ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٧٧,٦٩% من قيمة القروض الزراعية، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، يليها كل من سوريا والعراق والجزائر حيث بلغت قيمة القروض العينية التي تقدم بواسطة كل منها لقطاع الزراعة حوالي ١٧٩,٢، ٨٢,٥، ٥٨,١ مليون دولار أمريكي تمثل نحو ٥٣,٦٦%، ٦٢,١٧%، ٦٧,٩٨% من القروض الزراعية على الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٤)

قيمة الإقراض الزراعي وفقاً للنوع في الدول العربية^(*)

خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)

(القيمة:مليون دولار أمريكي)

إجمالي القروض الزراعية	القروض العينية		القروض النقدية		البيان الدول
	%	القيمة	%	القيمة	
١٤١,٢٥	٠,٠٢	٠,٠٣	٩٩,٩٨	١٤١,٢٢	الأردن
٠,٣٩	---	---	١٠٠,٠٠	٠,٣٩	البحرين
٨٥,٤٧	٦٧,٩٨	٥٨,١٠	٣٢,٠٢	٢٧,٣٧	الجزائر
٣٣٣,٩٧	٥٣,٦٦	١٧٩,٢٠	٤٦,٣٤	١٥٤,٧٧	سوريا
١٣٢,٧١	٦٢,١٧	٨٢,٥٠	٣٧,٨٣	٥٠,٢١	العراق
٥,٧٨	---	---	١٠٠,٠٠	٥,٧٨	عمان
٥٩,٨٣	٣٥,٦٠	٢١,٣٠	٦٤,٤٠	٣٨,٥٣	ليبيا
١١٠٩,٨٧	٧٧,٦٩	٨٦٢,٢٣	٢٢,١٣	٢٤٧,٦٤	مصر
٩,٧٣	---	---	١٠٠,٠٠	٩,٧٣	موريتانيا
٩,٤٤	٦٠,٧٠	٥,٧٣	٣٩,٣٠	٣,٧١	اليمن

(*) باقي الدول العربية لم يتوافر عنها بيانات وبالتالي لم يشملها الجدول.

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات

الزراعية العربية، المجلد رقم (١٨)، الخرطوم ديسمبر ١٩٩٨.

من العرض السابق يتضح تفوق القروض العينية المتمثلة في إمداد المزارعين بالأسمدة والتقاوي والمبيدات وباقي مستلزمات الإنتاج وبعض الخدمات بالأجل وفي صورة قروض في الدول العربية التي تعتمد على الزراعة وهي مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن وذلك مقارنة بالقروض النقدية وهذا يوضح التفتت الحيازي في هذا الدول وعدم قدرة المزارعين على تمويل الإنتاج الزراعي ذاتياً، مما يتطلب ضرورة التوسع في الإقراض الزراعي سواء العيني أو النقدي على مستوى مختلف الدول العربية.

تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً لآجالها:

يهتم هذا الجزء من البحث بإلقاء الضوء على تطور القروض الزراعية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها الدول العربية إلى القطاع الزراعي بغرض إحداث التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الزراعية بوجه خاص.

أولاً: القروض الزراعية قصيرة الأجل:

القروض قصيرة الأجل هي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة ويتم منحها بغرض تمويل العمليات الزراعية من حثرت وتمهيد الأرض، وشراء البذور والتقاوي والشتلات والأسمدة والمخصبات ومواد مكافحة والمبيدات بكافة أنواعها والأدوات الزراعية الصغيرة، هذا بالإضافة إلى استخدامها في توفير العلف والأدوية البيطرية لتربية الحيوانات والدواجن وإنشاء المناحل، وكذلك تمويل عمليات جمع المحصول.

وبدراسة تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل في الدول العربية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٥) إلى زيادة تلك القروض من نحو ١٨٧١,٣٤ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٢٠٣٩,١٤ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١٦٧,٨ مليون دولار تمثل نحو ٨,٩٧% من إجمالي القروض الزراعية قصيرة الأجل التي تم منحها خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما اتضح من نفس الجدول أن أكثر الدول العربية منحاً للقروض قصيرة الأجل هي مصر، وتونس، وسوريا، حيث بلغ حجم القروض من تلك النوع قصير الأجل نحو ١٨٠٩,٦٥ مليون دولار نحو ٨٨,٧٥% من إجمالي ما منحته الدول العربية خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧).

وفيما يختص بالتغيرات التي حدثت في منح القروض الزراعية خلال الفترتين فقد اتضح حدوث زيادة في منح القروض قصيرة الأجل على مستوى الدول العربية في كل من مصر، وتونس، وليبيا، والأردن، وموريتانيا، حيث زادت القروض الممنوحة من تلك النوع في تلك الدول من نحو ٣٤٠,٨٩، ٢٠٣,٠٨، ٣٩,٣١، ٣,٣٦، ٢,٢٢ مليون دولار على الترتيب خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠٤١,٤٨، ٤٩٣,٠٣، ٦٠٠,٠٩، ١٠,٠٩، ٢,٩٣ مليون دولار على الترتيب خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ٧٠٠,٥٩، ٢٨٩,٩٥، ٣٠,٧٨، ٦,٧٣، ٠,٧١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٢٠٦%، ١٤٣%، ١٠٥%، ٢٠١%، ٦,٧٣%، ٠,٧١% وذلك من إجمالي ما منحته تلك الدول من نفس النوع

من القروض خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما تبين من نفس الجدول انخفاض ما منحتّه الدول العربية الأخرى من القروض قصيرة الأجل خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى، مما يستدعي العمل على زيادة القروض الزراعية قصيرة الأجل الممنوحة في تلك الدول حتى يتمكن مزارعو تلك الدول من شراء واستخدام التقاوي والبذور والشتلات عالية الإنتاج، بالإضافة إلى القيام ببعض العمليات الزراعية الأخرى، بغرض رفع إنتاجية الوحدة الأرضية وزيادة الإنتاج الزراعي على مستوى الدول العربية.

ثانياً: القروض الزراعية متوسطة الأجل:

تتميز القروض الزراعية متوسطة الأجل بأن آجالها تتراوح من سنة إلى أقل من خمس سنوات وتمنح هذه القروض للمزارعين بغرض تمويل شراء الآلات والأدوات اللازمة للاستثمار في الإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى إنشاء الآبار والأعمال اللازمة للري وتحسين الأراضي وشق القنوات.

وفيما يتعلق بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل في الدول العربية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٥) إلى انخفاض قيمتها من نحو ١٣٠٣,١٥ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠٧٢,٣١ مليون دولار خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بمعدل انخفاض بلغ نحو ٢٣٤,٨٤ مليون دولار تمثل نحو ١٨,٠٢% وذلك من إجمالي ما منحتّه الدول العربية من تلك النوع من القروض خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). أما فيما يختص بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل، فقد اتضح أن تلك النوع من القروض مركز في كل من تونس، ومصر، وسوريا، والأردن، حيث بلغ قيمة ما منحتّه تلك الدول من هذا النوع من القروض نحو ١٠٢٩,٤٨ مليون دولار تمثل نحو ٩٦,٠١% من إجمالي ما منحتّه الدول العربية من القروض متوسطة الأجل خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، وفيما يتعلق بتطور القروض الزراعية متوسطة الأجل في كل دولة فقد أشارت البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) زيادة قيمة القروض الزراعية الممنوحة من تلك النوع في كل من تونس، ومصر، وليبيا، والأردن من نحو ٤٥٣,٢٧، ٢٤٢,١٦، ٨,٠٨، ١٢,٣٠ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٥٧١,٩١، ٤٠٣,٠٢، ١٧,٣٤، ١٤,١١ مليون دولار على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١١٨,٦٤، ١٦٠,٨٦، ٩,٢٦، ١,٨١ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٢٦,١٧%، ٦٦,٤٣%، ١٤,٧٢%، ١١٤,٦٠% وذلك بالمقارنة بالفترة الأولى. وفيما يتعلق بتطور النشاط الإقراضي في تلك النوع من القروض في الدول العربية الأخرى، فقد أظهرت بيانات نفس الجدول

انخفاض قيمة القروض متوسطة الأجل في بقية الدول خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة مثل هذا النوع من القروض في تلك الدول لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني للنهوض بالزراعة في الدول العربية.

ثالثاً: القروض الزراعية طويلة الأجل:

يمكن القول أن القروض طويلة الأجل هي القروض التي تمنح للمنتجين لتسدد خلال فترة زمنية قد تصل إلى عشرين سنة في بعض الدول ويتم منح مثل هذا النوع من القروض بغرض تمويل المشروعات الاستثمارية التي تزيد فيها فترة الاسترداد، حيث تستخدم هذه القروض في شراء وإقامة المنشآت والمباني وحفر الآبار وعمليات الاستصلاح الكبيرة بغرض التوسع الأفقي، كما أنها تستخدم في تمويل مشروعات الري والصرف وتحسين الأراضي، بالإضافة إلى تمويل شراء وسائل النقل وإنشاء محطات وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية التابعة لبعض المشروعات الكبرى.

وتشير التقديرات الواردة بالجدول رقم (٥) إلى انخفاض إجمالي قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في الدول العربية من نحو ٢٤٠,٤٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠) إلى نحو ٢٢٦,٥٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٥) بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٣,٨٧ مليون دولار تمثل نحو ٥,٧٧% من إجمالي قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل التي تم منحها خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠). كما أوضحت بيانات نفس الجدول أن هذا النوع من القروض قد تركزت في كل من الأردن، والمغرب، ومصر، والسودان، وليبيا، وسوريا، حيث بلغ إجمالي ما منحته تلك الدول نحو ٢٢٤,٨٩ مليون دولار تمثل نحو ٩٩,٢٥% من إجمالي ما منحته الدول العربية من تلك النوع من القروض خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٥). وفيما يختص بتطور القروض الزراعية في كل دولة من الدول العربية فقد أشارت بيانات نفس الجدول إلى زيادة قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في كل من الأردن، ومصر، وليبيا من ٧٢,٧١، ٣,٧١، ٥,٨١ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠) إلى نحو ١١٩,٩٢، ٢٨,٦٣، ٧,٨٩ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٥) بزيادة تقدر بنحو ٤٧,٢١، ٢٤,٩٢، ٢,٠٨ مليون دولار على الترتيب تمثل نحو ٩٤,٩٣%، ٦٧٢%، ٣٥,٨% من إجمالي القروض الزراعية طويلة الأجل خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠) كما أوضحت بيانات نفس الجدول إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في بقية الدول العربية خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى، مما يستلزم العمل على زيادة هذا النوع من القروض لتمويل عمليات التوسع الأفقي لمواجهة الزيادات السكانية في بعض الدول والعمل على سد الاحتياجات الغذائية والمساهمة في تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

جدول رقم (٥)
الأهمية النسبية للقروض الزراعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل
في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) (القيمة: مليون دولار أمريكي)

الدول	١٩٩٠-١٩٩٧						١٩٩٤-١٩٩٠					
	طويلة الأجل	%	متوسطة الأجل	%	قصيرة الأجل	%	طويلة الأجل	%	متوسطة الأجل	%	قصيرة الأجل	%
الأردن	٣,٣٦	٠,١٨	١٢,٣٠	٠,٩٤	٧٢,٧١	٣٠,٢٤	٣,٨٨	٠,٣١	١٢,٣٠	٠,٩٤	٣,٣٦	٠,١٨
الإمارات	—	—	—	—	—	—	٩,٣٣	٠,٠٢	—	—	—	—
البحرين	—	—	—	—	—	—	١١٨,٠٨	٠,٠٢	—	—	—	—
الجزائر	—	—	—	—	—	—	١,٣٨	—	—	—	—	—
السعودية	—	—	—	—	—	—	١٤,٣٥	—	—	—	—	—
سوريا	٥٧٠,٧٧	٣٠,٥٠	١٨٦,٩٤	١٤,٣٥	١٨٦,٩٤	٣٠,٥٠	١٨٦,٩٤	١٤,٣٥	١٨٦,٩٤	٣٠,٥٠	١٨٦,٩٤	٣٠,٥٠
العراق	٣٩٨,٤٢	٢١,٢٩	٨٩,٢٦	٦,٨٥	١١٨,٠٨	٤٩,١٠	١١٨,٠٨	٠,٠٢	٨٩,٢٦	٦,٨٥	٣٩٨,٤٢	٢١,٢٩
عمان	١,١٩	٠,٠٦	٨,٢١	٠,٦٣	١,٣٨	٠,٥٧	١,٣٨	٠,٠٢	٨,٢١	٠,٦٣	١,١٩	٠,٠٦
ليبيا	٢٩,٣١	١,٥٧	٨,٠٨	٠,٦٢	٥,٨١	٢,٤١	٥,٨١	٠,٦٢	٨,٠٨	٠,٦٢	٢٩,٣١	١,٥٧
مصر	٣٤٠,٨٩	١٨,٢٢	٢٤٢,١٦	١٨,٥٨	٣,٧١	١,٥٤	٣,٧١	—	٢٤٢,١٦	١٨,٥٨	٣٤٠,٨٩	١٨,٢٢
المغرب	٢٠١,٨٦	١٠,٧٩	١١١,٩٢	٨,٥٩	—	—	—	—	١١١,٩٢	٨,٥٩	٢٠١,٨٦	١٠,٧٩
موريتانيا	٢,٣٢	٠,١٢	١,٦٩	٠,١٣	٢٦,٠٢	١٠,٨٢	٢٦,٠٢	١٠,٨٢	١,٦٩	٠,١٣	٢,٣٢	٠,١٢
اليمن	٧,٣٥	٠,٣٩	١١,٢٩	٠,٨٧	٣,٣٨	١,٤٠	٣,٣٨	١,٤٠	١١,٢٩	٠,٨٧	٧,٣٥	٠,٣٩
تونس	٢٠٣,٠٨	١٠,٨٥	٤٥٣,٢٧	٣٤,٧٨	—	—	—	—	٤٥٣,٢٧	٣٤,٧٨	٢٠٣,٠٨	١٠,٨٥
السودان	١١٢,٨٩	٦,٠٣	١٧٧,٧٢	١٣,٦٤	—	—	—	—	١٧٧,٧٢	١٣,٦٤	١١٢,٨٩	٦,٠٣
الإجمالي	١٨٧١,٣٤	١٠٠	١٣٠٣,١٥	٢٤,٠٤٤	١٠٠	٢٠٣٩,١٤	٣,٨٨	١٠٠	١٣٠٣,١٥	٢٤,٠٤٤	١٨٧١,٣٤	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت
جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات مختلفة.

تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر:

يتم في هذا الجزء إلقاء الضوء على القروض الزراعية في الدول العربية التي منحتها جهات الإقراض سواء كانت بنوك زراعية، أو بنوك تجارية أو تعاونيات.

أولاً: القروض المقدمة من البنوك الزراعية:

حرصت حكومات الدول العربية على مشاركة المزارعين في جهود التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة، آخذة بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية، فقد أخذت هذه الحكومات على عاتقها تزويد المزارعين وبخاصة صغارهم بالقروض اللازمة لتمويل عملياتهم الزراعية وذلك عن طريق إنشاء بنوك متخصصة في المجال الزراعي، والتي غالباً ما تمنح قروضها بأسعار فائدة تقل كثيراً عن الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية.

وبدراسة تطور القروض الزراعية الممنوحة من البنوك الزراعية فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٦) إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك الزراعية المتخصصة في مجال الإقراض الزراعي من نحو ٢٤٤٧,٥٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٦٠٧,٠٦ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بمعدل انخفاض بلغ نحو ٤٨٠,٥٣ مليون دولار تمثل نحو ٣٤,٣٤% من إجمالي القروض التي منحتها البنوك الزراعية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما يتبين من نفس الجدول أن القروض التي منحتها البنوك الزراعية في الدول العربية قد تركزت في كل من مصر، وسوريا، والمغرب، والعراق، والجزائر، حيث بلغت إجمالي القروض الممنوحة من بنوكها المتخصصة في المجال الزراعي نحو ١٤٨٠,٢١ مليون دولار تمثل نحو ٩٢,١١% من إجمالي قيمة القروض التي منحتها البنوك الزراعية على مستوى إجمالي الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) وبدراسة التغيرات التي طرأت على القروض الزراعية التي منحتها البنوك المتخصصة في كل دولة من الدول العربية فقد أشارت بيانات نفس الجدول زيادة قيمة القروض الزراعية التي منحتها البنوك الزراعية في كل من مصر، وليبيا، والأردن، من نحو ٣٨٦,٥٩، ٤٣,٣٠، ٢١,٣٧ مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١٠١٥,٩١، ٥٩,٨٣، ٢٧,٠٣ مليون دولار على الترتيب وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة تقدر بنحو ٦٢٩,٣٢، ١٦,٤٣، ٥,٦٦ تمثل نحو ١٦٣%، ٣٨%، ٢٦% من إجمالي قيمة القروض التي منحتها تلك الدول خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى انخفاض قيمة القروض الزراعية التي

منحتها الدول العربية الأخرى من البنوك الزراعية خلال الفترة الثانية. وقد يرجع ذلك إلى محدودية رأس المال لمؤسسات الإقراض والمصارف الزراعية المتخصصة في الدول العربية، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تطوير مصادر التمويل في المؤسسات التمويلية الزراعية، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تنمية وزيادة المدخرات الريفية نظراً لما تستحقه من أهمية وإعادة استثمار هذه المدخرات في القطاع الزراعي في الدول العربية.

ثانياً: القروض الزراعية من البنوك التجارية:

تتواجد البنوك التجارية في معظم الدول العربية، وتقوم هذه البنوك بإقراض فئة معينة من المزارعين وهي الفئة التي تكون لديها مقدرة لتوفير الضمانات المطلوبة للحصول على القروض، ولا تقوم هذه البنوك بإقراض صغار الزارع بسبب عدم توفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى عدم قدرتهم على السداد. وبدراسة تطور القروض الزراعية التي منحتها البنوك التجارية في الدول العربية فقد أظهرت بيانات نفس الجدول زيادتها من نحو ١٠٩٨,٢٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ١١٢٨,٦٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة تقدر بنحو ٣٠,٤٣ مليون دولار تمثل نحو ٢,٧٧% من إجمالي القروض التي منحتها البنوك التجارية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما اتضح من نفس الجدول أن القروض الزراعية من البنوك التجارية تتركز في كل من مصر، الأردن حيث بلغت نسبة القروض التي منحتها البنوك التجارية في تلك الدولتين نحو ١٠٠% من إجمالي ما تقدمه البنوك التجارية على مستوى الدول العربية، كما أظهرت بيانات نفس الجدول ضالة مساهمة البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي في بقية الدول العربية الأخرى وقد يرجع ذلك إلى أن مثل هذا النوع من البنوك تقدم القروض بفائدة مرتفعة يصعب على المزارعين مواجهة أعباء القرض بدخولهم المنخفضة المحققة من مشروعاتهم الزراعية، بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بالأنشطة التجارية والصناعية أكثر من الزراعية لارتفاع نسبة المخاطرة في المشروعات الزراعية.

ثالثاً: القروض الزراعية من التعاونيات:

يهدف النظام التعاوني إلى تحقيق الأهداف التي عجزت المجهودات الفردية عن تحقيقها، ونظراً لمحدودية رأس المال للغالبية العظمى من المزارعين، حيث أن النظام التعاوني يعني بتوفير رأس المال اللازم لتنفيذ المشروعات الفردية أو الجماعية ضمن إطار تنظيمي.

جدول رقم (٦)
تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر وأهميتها النسبية
خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٠)

(القيمة: مليون دولار أمريكي)

١٩٩٧-١٩٩٠										١٩٩٤-١٩٩٠										البيان
% للإجمالي	التعاونيات	%	بنوك تجارية	%	بنوك زراعية	%	بنوك تجارية	%	بنوك زراعية	%	بنوك تجارية	%	بنوك زراعية	%	بنوك تجارية	%	بنوك زراعية	بنوك تجارية	بنوك زراعية	الدول
٠,٠١	٠,٠٢	١٠,٣٧	١١٧,٠٨	١,٦٨	٢٧,٠٣	—	—	—	—	٧,٧١	٨٤,٦٨	٠,٨٧	٢١,٣٧	—	—	—	—	—	—	الأردن
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	الإمارات
—	—	—	—	٠,٠٢	٠,٤٠	—	—	—	—	٠,٠٢	٠,٢٣	٠,٠١	٠,٣٢	—	—	—	—	—	—	البحرين
١٧,٩٦	٣٩,١١	—	—	١,٦٨	٢٦,٩٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	الجزائر
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	السعودية
٧٠,١١	١٥٢,٧٠	—	—	٢٠,١٨	٣٢٤,٣٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	سوريا
—	—	—	—	٢,٠٨	٣٣,٤٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	العراق
—	—	—	—	٠,١٢	١,٩٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	عمان
—	—	—	—	٣,٧٢	٥٩,٨٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	ليبيا
—	—	٨٩,٦٣	١٠١١,٥٩	٦٣,٢٢	١٠١٥,٩١	١٠٠,٠٠	—	—	—	١١,٤٠	١٢٥,١٦	١٥,٧٩	٣٨٦,٥٩	—	—	—	—	—	—	مصر
—	—	—	—	٤,٩٥	٧٩,٥٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	المغرب
—	—	—	—	٠,٢٥	٣,٩٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	موريتانيا
—	—	—	—	٠,٦٤	١٠,٢٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	اليمن
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٩,٧٦	٦٥٦,٣٥	—	—	—	—	—	—	—	—	تونس
١١,٩٢	٢٥,٩٦	—	—	١,٤٦	٢٣,٤٥	—	—	—	—	٢١,١١	٢٣١,٨٢	٦,٣٤	١٥٥,٠٨	—	—	—	—	—	—	السودان
١٠٠	٢١٧,٧٩	١٠٠	١١٢٨,٦٧	١٠٠	١٦٠,٧٠,٦	١٠٠	١١٢٨,٦٧	١٠٠	١٦٠,٧٠,٦	١٠٠	١٠٩٨,٢٤	١٠٠	٢٤٤٧,٥٩	١٠٠	١٠٩٨,٢٤	١٠٠	٢٤٤٧,٥٩	١٠٠	٢٤٤٧,٥٩	الإجمالي

المصدر: جمعت وحسبت

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات مختلفة.

وبدراسة تطور القروض الزراعية التي منحتها التعاونيات للقطاع الزراعي فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٦) زيادة قيمة القروض الزراعية التي منحتها التعاونيات الزراعية من نحو ١٨ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى نحو ٢١٧,٧٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بزيادة بلغت نحو ١٩٩,٧٩ مليون دولار تمثل ١١٠,١% من إجمالي ما تم منحه للتعاونيات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). كما أشارت بيانات نفس الجدول إلى بروز دور التعاونيات الزراعية ومشاركتها في تمويل القطاع الزراعي في كل من سوريا، والجزائر، والسودان، والأردن حيث بلغت مساهمة التعاونيات في تمويل القطاع الزراعي فيها نحو ٢١٧,٧٩ مليون دولار تمثل نحو ١٠٠% من إجمالي ما تقدمه التعاونيات الزراعية على مستوى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) أما باقي الدول العربية فقد اتضح ضآلة مساهمة التعاونيات في تمويل القطاع الزراعي، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في دور التعاونيات في الإقراض الزراعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى إلا أن مساهمة التعاونيات في الإقراض الزراعي مازالت محدودة ولا تتناسب مع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وحجم عضويتها ورأس مالها في الدول العربية.

وكما هو واضح بالجدول رقم (٧) فقد بلغ متوسط عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بالدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ١٧٥٦٨ جمعية، انخفض هذا العدد ليبلغ حوالي ١٦٨٠١ جمعية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بنسبة بلغت نحو ٤,٤٧% من متوسط عدد الجمعيات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، في حين بلغ متوسط حجم العضوية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ٥٤٢٦,٢ ألف عضو، زاد هذا العدد خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) ليبلغ حوالي ٥٧٠٠,٤ ألف عضو، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي ٥,١% من متوسط حجم العضوية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، أما فيما يتعلق برأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية فقد بلغ متوسط رأس المال الخاص بها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حوالي ٢٩٤,١ مليون دولار، زاد هذا المتوسط في رأس مال الجمعيات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) ليبلغ حوالي ١٢٨٤,٧ مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٣٦,٨% عن متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، وهذا يوضح تضاعف رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية والذي لا يرجع إلى زيادة عدد أعضاء هذه الجمعيات فقط حيث بلغت نسبة زيادة عدد الأعضاء حوالي ٥,١% في حين بلغت الزيادة في رأس المال حوالي ٣٣٦,٨% في الفترة الثانية عن الفترة الأولى، وإنما يرجع ذلك إلى زيادة التكوين الرأسمالي لدى هذه الجمعيات والدعم الموجه لها من قبل حكومات الدول العربية على الرغم من أن دورها مازال قاصراً في التمويل والإقراض الزراعي مقارنة بمصادر الإقراض الزراعي الأخرى.

تطور عدد وحجم العضوية رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية
جدول رقم (٧)

(العدد: وحدة)
(حجم العضوية: وحدة)
(رأس المال: ألف دولار)

البيان	رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية		حجم العضوية في الجمعيات التعاونية الزراعية		الجمعيات التعاونية الزراعية		الدول
	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	
الأردن	٠,٤٤	٥٦٢٥,٩	١,٦٢	٤٧٥٨,٨	١٧٣٧٣	١,٤٠	٢٣٢
البحرين	—	٢٦,٨	٠,٠١	٤٨	٧٧	—	١
تونس	٤,٤٦	٥٧٢٩٧,٩	١٣,٩٠	٤٠٨٥,٤	٥٤٦٠٠	١,١٠	١٦٤
الجزائر	١١,٨٧	١٥٢٥٤٨,٤	—	—	٤٩١٢٥٠	٦,٧٢	٩٩٨
سوريا	٠,٣٠	٣٨٥٦,٩	٠,٧٢	٢١٢٢,٩	٧١٢٢٢١	٣١,٠٣	٤٩١٨
العراق	—	—	—	—	٢٣٣٦٤٠	٤,٥٨	٧٢٦
مصر	٦,٦٢	٨٥٠١٣,٠	١,٨٨	٥٤٨٧,٣	٣٦٨٧٢٩٤	٣١,٢٨	٥٢٦٠
ليبيا	١,٩٠	٢٤٢٦٢,٣	—	—	—	٤,٣٧	—
المغرب	—	—	—	—	١٢٢٣٩٥	١٤,٧٥	—
موريتانيا	—	٨٠,٧	—	—	٦٠٣٢٠	٤,٠٢	٢٠١٨
اليمن	٧٤,٤١	٩٥٦٠,٢٥,٦	٨١,٨٧	٢٤٠,٨٢٤,٧	٤٧٠٠٥	١,٤٥	٣٠٩٥
الإجمالي	١٠٠	١٢٨٤٧٣٧,٥	١٠٠	٢٩٤١٤٤,٣	٥٤٢٦١٧٥	١٠٠	١٧٥٦٨

المصدر: جمعت وحسبت

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ١٨، الخرطوم

ديسمبر ١٩٩٨.

ويمكن زيادة رأس مال الجمعيات التعاونيات الزراعية في الدول العربية عن طريق رفع قيمة أسهم العضوية بحيث تعكس الزيادة في أسعار وتكلفة مستلزمات الإنتاج والمعدات التي تحتاجها الجمعيات. حيث أن سعر السهم قد تم تحديده سابقاً في ظروف اقتصادية مغايرة، فقد كانت أسعار مستلزمات الإنتاج منخفضة نتيجة لسياسات الدعم الموجهة في هذا الوقت، ولكن في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة المحلية منها والعالمية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع التكاليف كان لازماً رفع قيمة المساهمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية تطوير فكرة صناديق التمويل الذاتي في التعاونيات وهي التي تقوم على تكوين رأسمالها عن طريق مدخرات الأعضاء والتي قد تكون إجبارية أو اختيارية بحيث تتناسب مع حجم حيازات الأعضاء أو حجم نشاطهم، وذلك بغرض تكوين مبلغ في صندوق متخصص يتم استخدامه في تمويل العمليات الإنتاجية الزراعية والخدمية، كما يمكن للعضو المساهم في هذا الصندوق استخدام عضويته كضمان عند الاقتراض من مصادر تمويلية أخرى.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من تعدد مصادر الإقراض الزراعي من بنوك زراعية متخصصة وبنوك تجارية وتعاونيات إلا أن دور البنوك التجارية والتعاونيات يعتبر ضئيل مقارنة بالبنوك الزراعية المتخصصة وهو ما يعكس انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي والإنتاجية في الدول العربية، وأن الأمل معقود في المستقبل على التعاونيات العاملة في القطاعات الزراعية بالدول العربية.

تصنيف القروض الزراعية وفقاً للغرض:

على الرغم من ضآلة معدلات النمو في الإنتاج الزراعي في جميع الدول العربية وضخامة الحاجات التمويلية لمتطلبات التنمية الزراعية فإن التمويل في المشروعات الزراعية لازال محدوداً. ويعتبر ضعف شبكة المؤسسات الإقراضية في الدول العربية من حيث كثافتها بالنسبة للمساحة المخدومة أو عدد المزارعين المتعاملين معها مما يضيف بعض الصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وتزيد من تكلفة هذه القروض في بعض الأحيان، كما يعاني المزارعون في كثير من الأحيان من تعقيد وصعوبة شروط الإقراض حيث أن بعض الهيئات الإقراضية تطلب ضمانات عقارية لمنحها القروض الزراعية، الأمر الذي لا يتوافر للعديد من صغار المزارعين، هذا إلى جانب تعقد إجراءات الإقراض بالدرجة التي تؤخر الاستفادة من هذه القروض في الأغراض المقترضة لها⁽⁴⁾. وتتعدد الأغراض التي تمنح من أجلها القروض الزراعية، فمنها الإنتاج النباتي وهو يحتل مقدمة الأغراض التي تمنح من

أجلها القروض الزراعية، ويليهما مشروعات الإنتاج الحيواني ويأتي بعد ذلك الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي وبعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بالزراعة.

ويوضح الجدول رقم (٨) الأهمية النسبية لقروض الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني من إجمالي القروض الزراعية حيث تراوحت الأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج النباتي ما بين ١٣,٢٦-٩٣,٣٦% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، في حين تراوحت الأهمية النسبية لقيمة قروض الإنتاج الحيواني ما بين ٥,٦٣-٤٣,٣٩% من إجمالي قيمة القروض الزراعية في مختلف الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)، وقد جاءت السودان في مقدمة الدول التي تقدم أغلب القروض الزراعية إلى قطاع الإنتاج النباتي والذي يقدر بنحو ٣٩٦,٣٦ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) تمثل نحو ٩٣,٣٦% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، بينما بلغت قيمة القروض الزراعية المقدمة لمشروعات الإنتاج الحيواني كمتوسط لنفس الفترة حوالي ٢٨.١٨ مليون دولار تمثل نحو ٦,٦٤% من إجمالي قيمة القروض الزراعية، وهذا يوضح اقتصار القروض الزراعية على قطاع الإنتاج النباتي، بالإضافة إلى انخفاض نصيب قطاع الإنتاج الحيواني على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتع بها السودان من توافر المراعي والأراضي اللازمة لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وثروة هائلة من الحيوانات المزرعية وبخاصة الجمال والتي لو أحسن استغلالها لأصبح من الممكن تقليل الفجوة اللحمية في الوطن العربي، أما باقي الدول التي اقتصرت فيها القروض الزراعية على الإنتاج النباتي والحيواني فهي البحرين والجزائر وسوريا وليبيا وتونس وبالتالي يصبح نصيب الأنشطة الزراعية الأخرى كالميكنة والتصنيع الزراعي وخلافه معدوم وهو ما يوضح ضعف البنية التمويلية في هذه الدول، من العرض السابق يتضح ضرورة زيادة القروض الزراعية وتوجيهها للأنشطة الزراعية الأخرى كالميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي ومشاريع البنية الأساسية الزراعية وذلك بهدف التوسع الرأسي في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية الفدائية والحيوانية.

جدول رقم (٨)

الأهمية النسبية لقروض الإنتاج النباتي والحيواني
في الدول العربية كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

إجمالي القروض بالمليون دولار أمريكي	الإنتاج الحيواني		الإنتاج النباتي		البيان الدولة
	%	القيمة بالمليون دولار	%	القيمة بالمليون دولار	
١٢٠,٣٣	٢٢,٤٦	٢٧,٠٣	٣٣,٤٧	٤٠,٢٨	الأردن
١,٤٤	٣١,٢٥	٠,٤٥	٤٣,٧٥	٠,٦٣	الإمارات
٠,٤٠	٢٥,٠٠	٠,١٠	٧٥,٠٠	٠,٣٠	البحرين
٦٧,٢١	٨,٦٧	٥,٨٣	٩١,٣٣	٦١,٣٨	الجزائر
٧٠٠,٢٤	٨,٧٠	٦٠,٩٦	٩١,٢٩	٦٣٩,٢٨	سوريا
٣٩٧,٥٤	٥,٨٤	٢٣,٢٠	٦٦,٦١	٢٦٤,٧٩	العراق
١٠,٠٩	٢٩,٩١	١,٠٥	٣٤,٧٩	٣,٥١	عمان
٦٠,٩٥	٢٧,١٥	١٦,٥٥	٧٢,٨٥	٤٤,٤٠	ليبيا
١١٢٣,٢١	٤٣,٣٩	٤٨٧,٣٣	٤٩,٩٦	٥٦١,١٦	مصر
٣٠٢,٤٨	٢٦,٩٤	٨١,٤٩	٥٩,٦٦	١٨٠,٤٥	المغرب
٤٦,٣٨	٥,٦٣	٢,٦١	١٣,٢٦	٦,١٥	موريتانيا
١٧,٣٠	١٧,٦٩	٣,٠٦	٦٦,٥٩	١١,٥٢	اليمن
١٠٦٤,٩١	١٠,٧٧	١١٤,٧١	٨٩,٢٣	٩٥٠,٢٠	تونس
٤٢٤,٥٤	٦,٦٤	٢٨,١٨	٩٣,٣٦	٣٩٦,٣٦	السودان

المصدر: جمعت وحسبت:

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب
السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

الملخص والتوصيات:

يُقدر الناتج الزراعي العربي عام ١٩٩٧ بحوالي ٧٥,٢ مليار دولار بالأسعار الجارية، تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل حوالي ١٣% خلال نفس العام. ويعتبر تمويل الأنشطة الزراعية أحد العوامل الرئيسية والضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتمثل مشكلة تدني قيمة التمويل الزراعي أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن تدني مستويات الإنتاجية في بعض الدول العربية هذا بالإضافة إلى ضعف المدخرات الزراعية الناتجة عن انخفاض الدخول الزراعية .

وقد اتضح انخفاض مساهمة القروض الزراعية إلى إجمالي الناتج الزراعي بوجه عام في الدول العربية وبخاصة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على زيادة القروض الزراعية وذلك من أجل إحداث تنمية اقتصادية تتلاءم مع التحديات الاقتصادية العالمية المقبلة.

وقد تبين انخفاض نصيب الهكتار من القروض الزراعية خلال عام ١٩٩٠ في الكثير من الدول والذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية عدم توافر رأس المال اللازم لتمويل الإنتاج النباتي والحيواني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة، والذي يتطلب ضرورة زيادة دور الإقراض الزراعي لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية، وهو ما يسمى بالتوسع الرأسي لوحدة المساحة نظراً للصعوبات الكثيرة التي تواجه الدول العربية في عمليات التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية من مياه وخلافه. ومن خلال استعراض دور مؤسسات التنمية العربية في تمويل القطاع الزراعي تبين ضآلة حجم التمويل الذي تقدمه هذه المؤسسات إلى قطاع الزراعة. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقروض النقدية والعينية في الدول العربية تبين تفوق القروض العينية المتمثلة في إمداد المزارعين بالأسمدة والتقاوي والمبيدات وبأقي مستلزمات الإنتاج وبعض الخدمات بالأجل مقارنة بالقروض النقدية وهذا يوضح التفتت الحيازي في هذه الدول وعدم قدرة المزارعين على تمويل الإنتاج ذاتياً. وفيما يتعلق بتصنيف القروض وفقاً لآجالها تبين زيادة متوسط قيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) عن متوسط القروض الزراعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بنحو ٨,٩٧% في حين انخفضت قيمة القروض المتوسطة الأجل في الفترة الثانية عن الفترة الأولى بنحو ١٨,٠٢%، كما انخفض متوسط قيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في الفترة الثانية عن الفترة الأولى بحوالي ٥,٧٧% على مستوى الدول العربية .

وباستعراض تطور القروض الزراعية في الدول العربية وفقاً للمصدر تبين انخفاض قيمة القروض المقدمة من البنوك الزراعية المتخصصة كمتوسط للفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) عن متوسط القروض الممنوحة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بنحو ٣٤,٣٤% على مستوى الدول العربية، في حين زاد دور البنوك التجارية والتعاونيات الزراعية في الفترة الثانية عن الفترة الأولى حيث بلغ معدل زيادة المساهمة حوالي ٢,٧٧%، ١١,٠١% على الترتيب وهذا يعكس الزيادة الكبيرة في دور التعاونيات خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) على الرغم من ضآلة حجم القروض التي تقدمها التعاونيات مقارنة بالبنوك التجارية وفيما يتعلق بتصنيف القروض الزراعية وفقاً للغرض تبين تفوق القروض المقدمة لقطاع الإنتاج النباتي عن قطاع الإنتاج الحيواني والذي يتطلب ضرورة زيادة القروض الزراعية وتوجيهها للأنشطة الزراعية الأخرى مثل الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي ومشاريع البيئة الأساسية الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية الفدائية والحيوانية .

المراجع الهوامش:

- ١- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تمويل صغار المزارعين وتنظيماتهم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٧-٩/١٢/١٩٩٧.
- ٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٨.
- ٣- محمود صادق العضيبي (دكتور)، التمويل الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- ٤- المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الجزء الأول، البحوث الرئيسية (الكويت ٦-٨ فبراير ١٩٨٨).

ABSTRACT

The Development of the Agricultural Credit and its Trend in the Lending Policy in the Arab Countries

The agricultural production current value in 1997 is estimated to be 75.2 Milliard Dollars, it is nearly 13% of the national product of the Arab countries as a whole. The finance of the agricultural activities one of the main and necessary factors needed to raise the agricultural production, the lack of agricultural finance is one of the factors responsible for low productivity levels in some Arab countries in addition to the weakness of the agricultural savings which is a result of the farmers low levels of the agricultural incomes.

The low participation of the agricultural credit in the gross agricultural product in (1995-1997) in the Arab countries showed the importance of increasing the volume of agricultural credit to make a powerful economic development to face the forth coming economic global effects of the new regime.

The small per hector agricultural loans in the year 1999 in many countries was responsible for the decrease in the productions efficiency due to the lack of capital needed for financing the plant and animal production and the use of the modern technological methods in agriculture credit, on the vertical extension as the expansion in land in most of the Arab countries is limited especially within the prevailing water problems.

The Arab development institutions played a miner role in financing the agricultural sector cash and identity loans relation importance proved that supplying the farmers with fertilizers seeds and insecticides and other services were more important than cash loans and this shows that small

land holds is dominating in most of there countries and their failure of the farmers in self financing discussing the loans according to time showed that the short term loans were more in average in (1995-1997) than those in (1990-1994) with nearly 9%, while the middle term loans value decreased in the last internal with nearly 18% long term loans average value in the second interval decreased than that in the first interval with nearly 5.8% in the Arab countries.

The development of agricultural loans in the Arab countries according to source showed that the value of loans given from the agricultural banks were lower in the second internal than that in the first internal with nearly 34.3%, in the same time the loans given from the commercial banks and the Co-greatens increased in the second internal than that in the first internal with nearly 2.77% and 11% alternatively, this showed the increase in the cooperatives role in (1995-1997) in spite of the small volume of their loans compared with the expected role of the Commercial Banks.

Loans given to the plant sector were more than that given to the animal sector in spite of its importance, this needs more loans also to the other branches as agricultural mechanization, industrialization and the infrastructure projects intending to increase the productivity per hectare and livestock.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

دور الدولة في تمويل ودعم القطاع الزراعي وأثره في رفع مستوى الإنتاجية

د. خالد بن سعد بن محمد المقرن

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

مقدمة:

ينال القطاع الزراعي أهميته الاقتصادية في كثير من المجتمعات انطلاقاً من التأثير الكبير لهذا القطاع على مستوى معيشة أفراد المجتمع واحتياجاته من جهة ولما له من دور مؤثر في اتجاه بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وانطلاقاً من هذه الأهمية فإن هذا القطاع ينبغي أن ينال اهتمام المجتمع بقطاعاته وفئاته المختلفة، وعلى رأسها الدولة بعد تطوير هذا القطاع ورفع مستوى إنتاجيته، وتزداد أهمية هذا الدور في الدول الإسلامية، التي يعاني معظمها إما من قلة العجز الغذائي، أو انخفاض مستوى خدمات مرافق البنية الأساسية فيه بالإضافة إلى قصور التمويل.

ويتناول هذا البحث الدور الذي تقوم به الدولة في تطوير القطاع الزراعي بما ينعكس على رفع مستوى الإنتاجية في هذا القطاع من خلال المباحث التالية:

١/١ أهمية القطاع الزراعي

٢/١ خصائص القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية

٣/١ الزراعة ومستوى الإنتاجية في البلدان الإسلامية

٤/١ تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل القطاع الزراعي وأثره في رفع

مستوى الإنتاجية.

١/١ أهمية الزراعة :

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان ويحتاجها المجتمع، فهي مصدر رئيس لأشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من غذاء وكساء وغيره. بالإضافة إلى أن جزءاً من الموارد البشرية والطبيعية تستخدم في القطاع الزراعي. ولذلك فإن تنمية القطاع الزراعي ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبخاصة في الدول النامية التي تعتبر الزراعة مصدر رئيس لدخل كثير من سكانها.

لقد أصبح تحقيق التنمية الزراعية هدفاً استراتيجياً للعديد من الدول على مستوى العالم نظراً للارتباط القوي بين التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الشامل والذي من ركائزه المهمة الأمن الغذائي.

لقد أدى عجز الإنتاج الزراعي عن الوفاء بالإحتياجات المحلية في كثير من الأحيان إلى تبعية الدولة في هذا المجال، أو تعرضها لكثير من الضغوطات الخارجية، أو على الأقل فإن العجز في الإنتاج الزراعي بما يتطلبه من استيراد من الخارج يؤدي إلى زيادة الأموال المخصصة للواردات الغذائية على حساب السلع الإنتاجية، وبخاصة أن ندرة رأس المال تعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الزراعي له تأثير على بقية القطاعات الإنتاجية حيث يحقق عند تنميته دعماً واضحاً للقطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة قطاع الصناعات التحويلية والذي يتصف بارتفاع القيمة المضافة، وتتم مساهمة القطاع الزراعي لتحقيق ذلك من خلال طريقتين رئيسيتين:

أ - التأثير الأمامي وذلك عندما تحفز إنتاج المواد الزراعية على إقامة بعض الصناعات التحويلية ، كإقامة صناعة المواد الغذائية كالبسكويت والعصائر والأجبان وغيرها
ب - التأثير الخلفي، ويظهر ذلك عندما تقوم بعض الصناعات بدعم إنتاج المواد الزراعية فقيام مصنع العصائر أو مصنع زيت الزيتون حافز على التوسع في زراعته الفواكه وأشجار الزيتون.

كما تنعكس الآثار الإيجابية لتنمية القطاع الزراعي في تحسين معدلات التكوين الرأسمالي من خلال رفع مستويات أجور العمال مما يحفز على ارتفاع معدلات الإدخار ثم الاستثمار خاصة وأن المعروف أن التكاليف الثابتة لرأس المال في القطاع الزراعي منخفضة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نمو الفائض وزيادة الإيرادات في مقابل تقليل التكاليف الكلية للقطاع الزراعي على اعتبار أن جزءاً من متطلبات التنمية الزراعية موجودة ومتوافرة.

ويحظى القطاع الزراعي في الدول الصناعية باهتمام كبير ومتزايد فإن نظرة فاحصة لمعظم الدول الصناعية في وقتنا الحاضر تبين أن هذه الدول توجه اهتماما كبيرا لهذا القطاع، بل إن أكبر الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لاتزال تقدم الدعم الكبير لهذا القطاع، وتحمي هذا القطاع من المنافسة الخارجية.

كما أن التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية يوضح أن القطاع الزراعي في مراحل متعددة من تاريخ الدولة الإسلامية قد نال اهتماما عظيما من قبل الدولة يقول علي بن أبي طالب موضحاً الدور الكبير للقطاع الزراعي ودور مؤسسة الخراج (الناس كلهم عيال على الخراج وأهله)^(١)، ويقول الإمام ابن القيم مبيناً أهمية دور الدولة في دعم القطاع الزراعي وإقامة مرافقة الأساسية (وعلى الإمام أن يعمر الأرض من بيت المال، ولا يجوز إلزامهم بعمارته من أموالهم)^(٢)، بل لقد خصص عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلث إيراد مصر لإقامة الجسور والترع لإرواء الأراضي)^(٣).

إن هذا الاهتمام والعناية من الدولة بالقطاع الزراعي تؤكد أن القطاع الزراعي وارتفاع مستوى إنتاجيته مدخل اساس لتطوير بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، بل هو نقطة الإنطلاق لأي مجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي.

(١) انظر: الشريف الرضي (منهج البلاغة) ١٩٨٠م ج ٤ ص ٥٢٨.

(٢) انظر: ابن القيم (أحكام أهل الذمة) ١٩٧١م ج ٢ ص ١١٧.

(٣) انظر: الكتاني (الترايب الإدارية) بيروت ج ٢ ص ٤٨.

٢/١ خصائص القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية :

يتصف القطاع الزراعي في الدول الإسلامية بخصائص معينة، ومما لا شك فيه أن معرفة هذا الخصائص يساعد في تقديم الحلول المناسبة لتطوير القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية وتحسين مستويات الإنتاجية.

إن من أبرز خصائص القطاع الزراعي في الدول الإسلامية مايلي:-

١- وفرة الأيدي العاملة:

يستحوذ القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية على النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل حتى إن هذه النسبة تصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب ٨٢٪ عام ١٩٩١^(١). إن هذا الارتفاع في نسبة العاملين في القطاع الزراعي لدى كثير من البلدان الإسلامية ناتج عن انخفاض عرض عناصر الإنتاج الأخرى (بخلاف العمل). إذ تؤدي زيادة عدد العمال في القطاع الزراعي دون زيادة موازية في عنصر رأس المال، أو في المساحة القابلة للزراعة إلى مزيد من الضغط على القطاع الزراعي ويزداد هذا الضغط كلما زاد عجز القطاعات الإنتاجية الأخرى عن استيعاب مزيد من العمال. كما أن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات الإنتاجية اشتراطاً لمهارات معينة. وهذا بدوره يعمق من مشكلة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بمالها من تأثيرات سلبية على مستويات الإنتاجية في هذا القطاع والعاملين فيه، خاصة وأن النسبة الأكبر لقوة العمل في المجتمع في هذا القطاع.

٢- الحيازات الصغيرة:

يتصف القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية بكون الوحدات الإنتاجية (المزارع) صغيرة الحجم، نظراً للكثافة السكانية من جهة، وقلة الأراضي القابلة للزراعة من جهة أخرى، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على قدرة هذه الوحدات على استخدام منتجات التقنية الحديثة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية فيها، ويزداد هذا الانخفاض كلما زادت الأيدي العاملة في القطاع الزراعي في نفس المساحة من الأرض.

(١) في الصومال، بينما تبلغ في اليمن ٧٠٪ وفي السودان ٧٢٪ وفي موريتانيا ينظر: منظمة الأغذية والزراعة (الكتاب السنوي للإنتاج) أعداد مختلفة ١٩٩١-١٩٩٣ الجدول رقم ٣.

٣- الاستخدام البسيط للتقانة :

إن قلة توافر رأس المال تؤدي إلى عدم القدرة على استخدام منتجات التقنية الحديثة، ولا يقتصر ذلك على الآلات والمعدات بل يشمل أساليب الري الحديثة، والبذور المحسنة وتحسين القدرة الفنية على مكافحة الآفات الزراعية. حيث لا يزال استخدام الأساليب البدائية في القطاع الزراعي في بعض البلدان الإسلامية في وقتنا الحاضر.

٤- الاعتماد الكبير على إنتاج محصول واحد :

يتصف القطاع الزراعي في بعض البلدان الإسلامية بالاعتماد والتركيز على محصول واحد وتصديره بجانب محاصيل أخرى بكميات أقل. ولا شك أن هذا الاعتماد يؤدي إلى نتائج سلبية، خاصة عندما تنخفض الأسعار بسبب التقلبات الاقتصادية التي تطرأ للطلب على هذا المحصول. ولذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، أو داخل القطاع الإنتاجي الواحد يعد هدفاً اقتصادياً مرغوباً.

٥ - انخفاض الإنتاجية :

يلاحظ أن البلدان الإسلامية ينخفض فيها مستويات الإنتاجية الكلية في القطاع الزراعي بشكل عام، أو الإنتاجية الجزئية بشكل خاص كإنتاجية العامل أو إنتاجية الهكتار. وقد قررت بعض الدراسات أن متوسط إنتاجية الهكتار في العديد من الدول الإسلامية لا يتجاوز نصف مثيلاتها في الدول الأخرى^(١). ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى كثافة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي وانخفاض مستوى مهارتها، بالإضافة إلى انخفاض استخدام المحضبات^(٢)، وانتشار الآفات الزراعية، وعدم استخدام البذور المحسنة.

(١) د. وجدي محمود حسين (اقتصاديات العالم الإسلامي) ص ٥٨.

(٢) تبلغ استخدام المخضبات (مئات الجرامات لكل هكتار) في مالي ٧٣ جرام، وموريتانيا ٣٩ جرام، والجزائر ١٦٧ جرام، الأردن ٤٧٥ جرام بينما تبلغ في أوروبا ما يتراوح بين ٤٠٠٠-٧٠٠٠ جرام. تقرير التنمية في العالم ١٩٩٣ ص ٢٨١.

٣/١ الزراعة ومستوى الإنتاجية :

إن استحواذ القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية على النسبة الأكبر من قوة العمل من بين القطاعات الإنتاجية الأخرى، يؤدي إلى جعل هذا القطاع المصدر الرئيس للدخل لفئة كبيرة من أفراد المجتمع، ويتأثر المستوى المعيشي لأداء المجتمع بمستوى الإنتاجية السائد في المجتمع.

ويتصف القطاع الزراعي في الدول الإسلامية بتدني مستويات الإنتاجية، ومما يزيد المشكلة حدة ما تتصف به الزراعة عموماً من ظاهرة بطء نمو الإنتاج مقارنة بتلك التي تحقق في القطاعات الإنتاجية الأخرى وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، ويعزى ذلك إلى طبيعته العملية الإنتاجية في الزراعة والناجمة عن مروونات الطلب الدخلية على المنتجات الغذائية من جهة ومروونات عرضها، أو فترة نضوج العملية الإنتاجية الزراعية من جهة أخرى. والتي تنعكس في بطء معدلات النمو الزراعية وضعف قدرتها نسبياً على استيعاب التقنية الحديثة^(١).

ونظراً للزيادة السريعة في معدلات الطلب على الغذاء في البلدان الإسلامية، والتي تفوق معدلات نمو الإنتاج، فإن اهتمام الدولة بالتنمية الزراعية تسهم برفع مستويات الإنتاجية لعنصر العمل^(٢)، والإنتاجية الكلية إلى جانب القدرة على تحويل الفائض من قوة العمل إلى بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما يسهم بشكل إيجابي في رفع وتحسين مستويات الإنتاجية في هذا القطاع ويزداد هذا الأثر الإيجابي إذا اهتمت الدولة بالتغلب على معوقات الإنتاجية في القطاع الزراعي، حيث يواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول الإسلامية معوقات رئيسة تؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية، ومن أبرز هذه المعوقات:

١ - الندرة النسبية لرأس المال، حيث تعاني معظم الدول الإسلامية من صعوبات في الحصول على كفايتها من رأس المال نتيجة انخفاض الأدخار المحلي، أو لكون القطاع الزراعي يأتي في مرتبة متأخرة في سلم ترتيب الأولويات، مما يضطر هذه الدول في كثير من

(١) ينظر عبد الوهاب رشيد (العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية معهد الأنماء العربي) بيروت ١٩٨٥ ص ٤١.

(٢) إن قياس إنتاجية العمل، لا يظهر أثر الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل فحسب وإنما يظهر كذلك أثر عناصر الإنتاج الأذى التي تساهم في العملية الإنتاجية، وبخاصة رأس المال، كما قد يشير إلى تقدم أو تخلف النواحي التنظيمية أو التقنية المستخدمة في القطاعات الإنتاجية لذلك يمكن تقرير أن مقاييس إنتاجية العمل، لا تقيس ما يشارك به عنصر العمل وحده، وإنما تعبر عن النتيجة المشتركة لجميع عناصر الإنتاج.

الأحيان إلى طلب المعونات الخارجية، أو اللجوء إلى الإقتراض من الخارج بماله من تأثيرات سلبية على مستويات الإنتاجية المتحققة في القطاع الزراعي.

٢ - انخفاض كفاءة وخدمات مرافق البنية الأساسية بل وانعدامها في بعض الأحيان، حيث تعاني العديد من الدول الإسلامية من انخفاض كفاءة هياكل البنية الأساسية وبالذات المرتبطة بالنشاط الزراعي فمثلاً تؤدي قلة الطرق المعبدة إلى تلف المحصول قبل وصوله إلى السوق.

وإذا كانت مرافق البنية الأساسية تعد عنصراً هاماً في تطوير القطاع الإنتاجية المختلفة، فإن أهميتها تزداد بشكل خاص في القطاع الزراعي.

٣ - اغفال الإهتمام بالتخطيط السليم والمتوازن لتنمية القطاع الزراعي، وخاصة تجاه الموازنة بين الأهداف المأمول تحقيقها والموارد المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

٤ - تدني مستوى الخدمات الفنية وخاصة تلك الخدمات الإرشادية المقدمة للمزارعين بما يؤهلهم لتطوير قدراتهم الذاتية تجاه تحسين طرق الإنتاج ومواجهة الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل. بالإضافة إلى انخفاض استخدام المخصبات والأسمدة الكيماوية مما يقلل من مستوى إنتاجية الأرض كما سبق البيان.

٥ - عدم الإستخدام الرشيد لموارد المياه وخاصة مياه الري غير المتجددة فلا تزال إهدار المياه نتيجة الاستمرار في أساليب الري التقليدية وعدم استخدام أساليب الثقافة الحديثة في الري، بالإضافة إلى ما تعاني فيه العديد من الدول الإسلامية من إهدار مياه الأمطار نتيجة النقص في بناء السدود التي تحفظ هذه المياه لفترة طويلة.

٦ - التخلف التقني حيث لا يزال استخدام الحيوانات أمراً مشاهداً في بعض الدول الإسلامية سواء في الحرث أو استخراج المياه ولا تزال الأساليب الحديثة في الزراعة كالري بالتنقيط أو استخدام الآلات الحديثة أو الزراعة بدرجة حرارة معينة (البيوت المحمية) قليلة

بالإضافة إلى تخالف مستوى مهارات العاملين في هذا القطاع نتيجة نقص مراكز التدريب أو عدم قدرتها على التعامل مع منتجات التقنية الحديثة.

٤/١ تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل ودعم القطاع الزراعي وأثره على مستوى الإنتاجية ١٩٨٤-١٩٩٣م

مقدمة :

تتصف المملكة العربية السعودية بصعوبة مناخها حيث تشتد الحرارة صيفاً والبرودة شتاءً، كما أن الأرض في معظمها غير صالحة للزراعة، ولذلك ارتفع استخدام المخصبات الزراعية حيث كان استهلاك الأسمدة (مئات الجرامات لكل هكتار) في عام ١٩٩٣ إلى (٢٠٦٨) جراماً. حيث بلغت الزيادة النسبية خلال تلك الفترة ١٧٩٨٪. وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية ١-٠,٥٪^(١).

بعض ملامح دعم وتحويل القطاع الزراعي في المملكة :

١ - أسهمت القروض التي يقدمها البنك الزراعي السعودي لدعم المشروعات الزراعية سواء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل دون فوائد في تطور وتنمية القطاع الزراعي وتحسين مستويات الإنتاجية.

فقد بلغ العدد الإجمالي للقروض عام ١٩٨٤م ١٤٤٧٦ قرصاً بقيمة إجمالية قدرها ٢٣٢١ مليون ريال كما بلغت ٩٢٠٩ قرصاً، بلغت القيمة الإجمالية لها ١٥٥١ مليون ريال عام ١٩٨٥م، أما في عام ١٩٩٣م فقد بلغت ٤٣٧٤ قرصاً بقيمة إجمالية ٧٧٥ مليون ريال. وبلغ معدل النمو السنوي للقروض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٢م ١٨,٨٪، وهي نسبة مرتفعة ولفترة طويلة.

كما كانت نسبة القروض قصيرة الأجل لمتوسطة الأجل^(٢)، عديداً ٢٩:١ في عام ١٩٨٥، بينما أصبحت ١: ١٩، كما كانت نسبة قيمة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض ١٪ تقريباً^(٣).

٢ - تقوم الحكومة بإعفاء المواد اللازمة للقطاع الزراعي كالآلات والمعدات والأسمدة وغيرها من الرسوم الجمركية، هو ما يساعد على تحسين مستويات الإنتاجية بتقليل التكاليف التي يتحملها القطاع الخاص.

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (حالة الأغذية والزراعة) إعداد ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ الجداول ١١، ٣، ٢، ١.

(٢) تستخدم القروض قصيرة الأجل لتمويل المدخلات الموسمية، بينما تستخدم القروض متوسطة الأجل (١٠) سنوات للاستثمار في الموجودات الثابتة كالآلات والمعدات.

(٣) البنك الزراعي العربي السعودي (التقارير السنوية) ١٤٠٥هـ - ١٤١٥هـ.

- ٣ - تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الإسلامية نحو عنصر الأرض (إحياء الأرض الموات) حيث تقدم الدولة الأراضي الزراعية مجاناً وتتيح للفرد تملكها إذا أحيائها بالزراعة والغراس والإنتاج خلال فترة حددتها الدولة بخمس سنوات، وإلا أخذت منه وأعطيت لغيره إذا قام بتحجيرها دون إحياء.
- وقد بلغ عدد المستفيدين من ذلك سواء كانوا أفراداً أو مشروعاً أو شركات ما يقارب ٤٦٢٣٠ مستغلاً في العام ١٩٨٥م وارتفع هذا الرقم إلى ٩٢٢٥٨ عام ١٩٩٢م.
- أما مساحة الأراضي الزراعية الموزعة فقد كانت في عام ١٩٨٥م ٧٤٧٩٦٥ هكتار، ووصلت في عام ١٩٩٢ إلى ١٨٠٥١٥٤ هكتار^(١).
- ٤ - تقوم الدولة بتقديم الإعانات النقدية بشكل سنوي ولمحاصيل مختارة حسب الخطة الهادفة إلى تنمية إنتاج بعض المحاصيل كما تقوم الدولة بشراء منتجات زراعية معينة بأسعار تشجيعية (القمح).
- ٥ - تقدم الدولة بعض أوجه الدعم الأخرى ومن أبرزها:
 - أ - تحمل نفقات استيراد أبقار إنتاج الألبان من الخارج.
 - ب - تدفع الدولة ٥٠٪ من قيمة الآلات والمعدات الزراعية.
 - د - تقدم الدولة الخبرة والمشورة الفنية مجاناً للمزارعين من خلال الوحدات الفنية المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية.

(١) وزارة التخطيط (مجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية) ١٩٧٠-١٩٩٣م

أبرز النتائج التي تحققت في القطاع الزراعي :

- ١ - حققت المملكة العربية السعودية الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية كالقمح والتمور والبيض والألبان وكثير من الخضروات والفواكه بل أصبحت تصدر جزءاً من إنتاجها إلى الخارج، وقد انعكس ذلك على انخفاض النسبة الإجمالية للأغذية المستوردة من إجمالي السلع من ٢٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٣^(١).
- ٢ - تطورات الخدمات الأساسية وبالذات لمرافق البنية الأساسية من طرق واتصالات وخاصة في مناطق الانتاج الزراعي. وهو ما سمح بتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية على مناطق مختلفة وعدم تركزها في المدن الكبيرة.
- ٣ - حقق القطاع الزراعي نمواً مطرداً في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ٣٪ عام ١٩٨٤ إلى ٨٪ عام ١٩٩٣ وقد ساهم النمو المستمر في القطاع الزراعي في تنويع القاعدة الإنتاجية من جهة، كما ساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد العاملين في القطاع الزراعي.
- ٤ - تطورات مستويات الإنتاجية بشكل إيجابي مستمر فقد ارتفع متوسط القيمة المضافة في القطاع الزراعي من ١٤٣١ دولار أمريكي عام ١٩٨٤ إلى ٣٣٦٧ دولار لعام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ م ١٣,١٪.
- كما ارتفع متوسط القيمة المضافة للهكتار في القطاع الزراعي السعودي من ٩٢٧ دولار عام ١٩٨٤ إلى ٢٩٥٠ دولار عام ١٩٩٣ وبلغ معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ م ١٩,٠٩٪^(٢).
- ٤ - يلاحظ أن أسعار المنتجات الزراعية في المملكة العربية السعودية تتصف بالانخفاض النسبي مقارنة بأسعار الدول الأخرى، حتى تلك الدول ذات الدخل المنخفض، ولا يزال القطاع الزراعي يشهد استقراراً في أسعاره رغم ترشيد الدعم أو رفعه في بعض الأحيان عن بعض المنتجات، وقد يعود ذلك بصورة رئيسة إلى النتائج الجيدة المتحققة في القطاع الزراعي من حيث المستوى الإنتاجي، وتوافر البنية الثابتة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى عامل المنافسة بين المنتجين.

(١) ينظر البنك الدولي (تقرير التنمية في العالم ١٩٩٣ م) جدول ١٦.

(٢) د. خالد بن سعد المقرن (ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على مستوى الإنتاجية) ١٤١٩ هـ.

٥- ساهم النمو في القطاع الزراعي في تطوير الصناعات التحويلية وخاصة صناعة المواد الغذائية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة صناعة الأغذية من جملة أسهام الصناعات التحويلية من ١٪ عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٣^(١).

(١) المركز الإستشاري للاستثمار والتمويل (المسح الصناعي) ١٩٩٥م الرياض.

نتائج البحث

من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث :

١- أن القطاع الزراعي يمثل قطاعاً إنتاجياً مهماً في البلدان الإسلامية وخاصة أن النسبة الأكبر من قوة العمل تتركز في هذا القطاع، بالإضافة إلى أهميته في تحقيق الأمن الغذائي وهو هدف إستراتيجي مهم وخاصة مع استمرار العجز بين الإحتياجات والإنتاج على مستوى العالم الإسلامي.

٢- لا تزال مستويات الإنتاجية في هذا القطاع متدنية مقارنة بالدول الأخرى، ولابد من العناية بإجراء الدراسات والبحوث التي تدرس هذه المشكلة وتقدم أفضل الحلول المناسبة لها مع مراعاة أن تكون تلك الحلول متفقة مع إمكانيات كل دولة ومواردها المتاحة.

٣- لا يزال القطاع الزراعي يواجه العديد من المعوقات في معظم الدول الإسلامية، ولابد من تركيز الجهود في سبيل تذليل تلك المعوقات

٤- أن الموارد المائية عنصر مهم للقطاع الزراعي، وقد تنامت مشكلة المياه في العديد من الدول الإسلامية، ولذلك لابد من الإهتمام والعناية بإجراء الدراسات والبحوث التي تهتم بترشيد استخدام المياه والأخذ بأساليب التقانة في الري حتى لا تزداد هذه المشكلة حدة.

٥- لابد من تغيير مفهوم أن القطاع الزراعي مرادف للتخلف وهو مفهوم قد يكون شائعاً بين الكثير في فترة ما، خاصة وأن هذا القطاع في فترة من تاريخ الدولة الإسلامية كان المصدر الرئيس للنفقات العامة للدولة. حيث يقول علي بن أبي طالب (الناس كلهم عيال على الخراج وأهله).

٦- للدولة دور رئيس في دعم القطاع الزراعي ولا يعني ذلك دخولها بشكل مباشر في مجال الإنتاج أو منافسة القطاع الخاص. بل الإهتمام بإقامة مرافق البنية الأساسية اللازمة لهذا القطاع. وتقديم الدعم في ضوء الإمكانيات المتاحة مع مراعاة ترشيد استخدام هذا الدعم حتى يؤدي دوره لفترة معينة. أي أن تكون برامج الإعانة مصممة بحيث تؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية.

المراجع

- ١ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (تقرير التنمية في العالم) ١٩٩١م - ١٩٩٣ - ١٩٩٥.
- ٢ - البنك الزراعي العربي السعودي (تقارير سنوية مختلفة) ١٤٠٥-١٤١٥هـ.
- ٣ - د. خالد بن سعد المقرن (ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على مستوى الإنتاجية) ١٤١٩هـ.
- ٤ - الشريف الرضي، (نهج البلاغة) ١٩٨٠م.
- ٥ - ابن القيم الجوزية (أحكام أهل الذمة) ١٩٧١م.
- ٦ - عبدالحى الكتاني (التراثيب الإدارية) بيروت.
- ٧ - عبدالوهاب رشيد (العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية) معهد الإنماء العربي - بيروت ١٩٨٥م.
- ٨ - المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل (المسح الصناعي) الرياض ١٩٩٥م.
- ٩ - منظمة الأغذية والزراعة (الكتاب السنوي للإنتاج) أعداد مختلفة ١٩٩١-١٩٩٣م.
- ١٠ - منظمة الأغذية والزراعة (حالة الأغذية والزراعة) أعداد مختلفة ١٩٨٦-١٩٩٣م.
- ١١ - وجدي محمود حسين (اقتصاديات العالم الإسلامي) ١٤١٧هـ.
- ١٢ - وزارة التخطيط (منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية) ١٩٧٠-١٩٩٣م.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

القدرة التنافسية للصادرات المصرية
من المنسوجات القطنية في أهم أسواقها العالمية

د . أسامة أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد

كلية الزراعة - جامعة الأزهر

مقدمة

تعتبر الصناعة النسيجية في الوقت الحاضر من أهم الصناعات المصرية، بل وأهمها على الإطلاق، نظراً لبعدها التاريخي والصناعي والاقتصادي، كما أنها تشغل مكاناً هاماً في الاقتصاد القومي سواء من حيث إنتاجها، أو فرص العمل التي توفرها، أو نسبة صادراتها إلى إجمالي صادرات البلاد من المنتجات الصناعية، بل هي إحدى الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها البلاد في سد حاجة السوق المحلي من المنسوجات والملابس.

وتعتمد صناعة الغزل والنسيج أساساً على القطن المصري الذي تقوم عليه أيضاً صناعات أخرى مثل حليج وكبس القطن، واستخراج الزيوت، والعلف.

وتحظى صناعة الغزل والنسيج في مصر دائماً برعاية الدولة نظراً لدورها الهام في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة تقدر بحوالي مليون عامل، كما أنها تتعرض باستمرار لمخاطر شديدة تشمل مخاطر المعاملات التجارية كزيادة أسعار الخدمات أو مستلزمات الإنتاج أو الأجور، ومن ثم فهي صناعة معرضة دائماً لشبح الخروج من السوق.

وقد تأثرت صناعة الغزل والنسيج في مصر تأثراً شديداً بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، وكذلك بارتفاع مستوى الجودة، ووضع شروط لمواصفات السلع التي يسمح باستيرادها في الأسواق العالمية، ولإمكان تحديد أثر تلك المتغيرات العالمية فإن الأمر يقتضي دراسة الاتجاهات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم من حيث النمو الاقتصادي، وهيكل التركيب السكاني، وصافي معدل الزيادة في السكان، ومعدل نمو القوى العاملة، ومعدل نمو متوسط دخل الفرد، ومدى تسارع أو تباطؤ التطورات التكنولوجية في الصناعة. وكذلك دراسة الاتجاهات المستقبلية للسياسة الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية وتدعيم الأنشطة الصناعية والخدمية، وكيفية تفاعل تلك العوامل مع بعضها وأثر ذلك على إنتاج واستهلاك وتجارة المنسوجات القطنية، حيث تتباين الآثار المتوقعة للإلغاء القيود على التجارة العالمية للمنسوجات اعتباراً من عام ٢٠٠٥ باختلاف ظروف كل دولة سواء كانت مصدرة أم مستوردة، وحيث أن الصادرات المصرية تمثل نسبة ضئيلة بالمقارنة بصادرات دول شرق آسيا فمن المتوقع أن يزداد الأمر سوءاً بعد التحرير الكامل للتجارة العالمية إذا ما تأثرت صناعة المنسوجات القطنية في مصر بالغزول والأقمشة المستوردة أو منافسة الألياف الصناعية، في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف المنتج النهائي لهذه الصناعة في مصر وكذلك أعباءها الضريبية، مما قد ينعكس في النهاية في زيادة معدل البطالة، وما قد يترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة.

مشكلة البحث:

لوحظ في الفترة الأخيرة ضآلة قيمة الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية لضآلة النصيب السوقى لها فى الأسواق العالمية، وخسارة بعض هذه الأسواق. ويرجع ذلك إلى عدم وجود دراسات دقيقة عن الأسواق الخارجية وسوء التركيب الهيكلى لصادرات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لاعتمادها على غزل القطن فقط وعدم الاهتمام بالمنتجات القطنية الأخرى. فى الوقت الذى تزداد فيه التهديدات المحتملة وارتفاع درجة المخاطرة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة العالمية.

من ناحية أخرى ترجع ضآلة قيمة الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى عدم تطوير المنتجات إلى الدرجة المطلوبة لتحقيق المنافسة فى الأسواق العالمية، والاستخدام غير الاقتصادى للقطن الخام، وارتفاع تكلفة الانتاج، والتأخر فى التوريد، وعدم توافر الكفاءات البشرية اللازمة لتصميم المنتجات، وغيرها من المشاكل التى يتطلب الأمر الوقوف على أسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى الأسواق العالمية، وكذلك التأثير المتوقع للمتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة على القدرة التنافسية لها فى أهم أسواقها الخارجية، والوقوف على الأساليب المناسبة لتوفير تقديرات دقيقة وموثوق بها عن الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات، حتى يمكن الاعتماد عليها فى رسم وتخطيط السياسات التصديرية المناسبة لتحقيق القدرة التنافسية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية فى أهم أسواقها العالمية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية الأخيرة.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: الوضع الحالى لصناعة الغزل والنسيج فى مصر:

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات المصرية وأكثرها تأثيراً فى الاقتصاد القومى حيث تقدر أعداد العمالة التى تعمل بها بشكل مباشر ابتداءً من عمليات حليج القطن مروراً بعمليات الغزل والنسيج والصباغة والطباعة والتجهيز والتريكو والملابس الجاهزة بأكثر من مليون عامل. أى أن الصناعات النسيجية تعتبر من الصناعات كثيفة العمالة. ويوضح ذلك

أهمية توجيه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق تنميتها وازدهارها واتساع قدرتها باعتبارها من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على توفير فرص العمل اللازمة لحل مشكلة البطالة. وفى نفس الوقت فإن أعداد السكان الذين تتصل حياتهم وأنشطتهم بهذه الصناعة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات تصل إلى عدة ملايين، ومن هنا تتضح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لدراسة وضع هذه الصناعة والوقوف على ما يواجهها من مشاكل، ومعالجة أوجه القصور بها.

وبالنسبة لقطاع التجارة تعتبر المنسوجات القطنية من أكثر الصناعات تأهلاً لأداء دوراً رئيسياً فى تعظيم حصيلة الصادرات المصرية، فهى بالفعل تساهم بشكل مؤثر فى حصيلتها، حيث بلغت قيمة صادرات المنتجات النسيجية عام ١٩٩٨/٩٧ حوالى ٣,٥ مليار جنيه مصرى تمثل حوالى ٢٥٪ من الصادرات المصرية فى نفس العام.

ومنذ بداية تحرير انتاج وتسويق القطن اعتباراً من موسم ١٩٩٥/١٩٩٤ تتعرض الصناعات النسيجية لبعض الانعكاسات السلبية لهذه السياسة تمثلت فى وجود العديد من المشاكل مثل توقف بعض الوحدات الانتاجية فى بعض الفترات أو تخفيض انتاجها أو عدم استغلال الطاقات الانتاجية لكامل قدراتها. وقد حدث ذلك فى العديد من المصانع سواء كانت قطاع الأعمال العام أو الاستثمارى أو القطاع الخاص. كما انخفضت الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٦/٩٥ بحوالى ٣٦٪ من كميتها تمثل حوالى ٢٠٪ من قيمتها، ثم انخفضت مرة أخرى عام ١٩٩٧/٩٦ بحوالى ٨٪ من كميتها تمثل حوالى ٥٪ من قيمتها. ويوضح ذلك أهمية دراسة الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع، ورسم أسس لسياسات مستقبلية للنهوض بهذه الجوانب السلبية.

من ناحية أخرى فإن التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة العالمية إنما هو اتفاق للغالبية العظمى من دول العالم على نظام جديد للتجارة العالمية مؤداه فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة الحرة بين الدول، وإعمال آليات السوق، والتوقف تماماً عن استخدام أية عوائق أو موانع لانسياب السلع اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٥، وبالتالي أصبح لزاماً على جميع الدول ومن بينها مصر أن تعيد دراسة أوضاعها الانتاجية والتجارية لمختلف قطاعاتها لتدعيم امكانياتها وقدراتها، وتحسين مراكزها التنافسية فى الأسواق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ٣ شركات للغزل والنسيج فى مصر وفقاً للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وهى الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتتبعها حسب النشاط الرئيسى للشركة ثلاث مجموعات من الشركات التابعة، الأولى تشمل الشركات التى يقوم نشاطها الرئيسى على عمليات الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز وصناعة الملابس الجاهزة، والثانية

تشمل الشركات التي يقوم نشاطها الرئيسي على عمليات تجارة وحليج الأقطان، والثالثة تشمل مجموعة الشركات التي يقوم نشاطها الرئيسي على عمليات التجارة وتوزيع السلع الاستهلاكية. أما الشركة الثانية فهي الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، ويتبعها أيضاً ثلاث مجموعات من الشركات، الأولى تشمل الشركات التي يقوم نشاطها الرئيسي على عمليات تجارة وحليج الأقطان، والثانية تشمل الشركات التي يقوم نشاطها الرئيسي على التجارة والتصدير والاستيراد بجانب بعض الأنشطة الصناعية، والثالثة تشمل مجموعة الشركات التي يقوم نشاطها الرئيسي على عمليات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

والشركة الثالثة هي الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة وتقوم بدور هام في تنفيذ سياسة الدولة في التجارة بالتجزئة لكافة السلع الاستهلاكية غير الغذائية وصناعة الغزل والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والصباغة والتجهيز وتصنيع الملابس الجاهزة والاتجار فيها بالإضافة إلى حليج القطن وتصديره.

ثانياً: تطور انتاج وتسويق محصول القطن خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٨):

توضح بيانات الجدول رقم (١) انخفاض المساحة المزروعة بالقطن من حوالى ١١٧٨ ألف فدان عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٧٨٩ ألف فدان عام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض ٣٣٪. ولم يقتصر الأمر على نقص المساحة المزروعة، وإنما شهدت انتاجية الفدان من القطن تدهوراً من سنة إلى أخرى بحيث وصل الرقم القياسى لها أدنى مستوى له عام ١٩٩٢ بحوالى ٧٠,٤، ثم إلى حوالى ٨٠,٤ عام ١٩٩٨. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الانتاج المحلى من القطن من حوالى ١٣٢٦ ألف طن عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٩٢١ ألف طن عام ١٩٩٨. وقد حقق الرقم القياسى للانتاج أدنى مستوى له عام ١٩٩٤ بحوالى ٦١,٤، وكانت نسبة نقص الانتاج خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٨) حوالى ٣٠,٥٪. ولم ينعكس انخفاض مساحة وانتاج محصول القطن على انخفاض انتاج القطن الخام أو توقف بعض الطاقات الانتاجية للصناعات النسيجية فقط، وإنما تعدى الأمر ذلك إلى التأثير في حجم الانتاج المحلى من الزيوت النباتية، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الواردات منها.

ويلاحظ أن انخفاض المساحة المزروعة بالقطن وكذلك انتاجية الفدان منه وإن كان يرجع إلى عوامل متعددة، إلا أن الأسباب الرئيسية تكمن في سياسة التوريد الاجبارى للقطن قبل تحرير انتاجه وتجارته اعتباراً من موسم ١٩٩٤/١٩٩٥، وإلى ارتفاع تكاليف الانتاج، وعدم مسايرة أسعار الضمان التي تعلنها الدولة لتلك الزيادة في التكاليف الانتاجية، بحيث فقد منتجى القطن الحافز على الاستمرار في انتاجه. وفي ظل هذا الوضع فقد محصول القطن

وكذلك المنسوجات القطنية العديد من الأسواق الخارجية نتيجة لانخفاض الكمية المصدرة من القطن الخام أو المنسوجات، أو لضعف القدرة التنافسية للمنسوجات القطنية فى أهم أسواقها الخارجية سواء من حيث أسعارها أو مواصفات الجودة الخاصة بها، الأمر الذى انعكس فى انخفاض كمية الصادرات المصرية من القطن الخام من حوالى ١٧٧,٦ ألف طن عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٤٦,٧ ألف طن عام ١٩٩٨، وكذلك استيراد كميات متزايدة من القطن الأجنبى اعتباراً من عام ١٩٨٨.

ولما كانت هناك ضرورة ملحة لوضع نظام جديد للتسويق الاختيارى للقطن يضمن تلافى سلبيات المواسم السابقة، فقد صدر القرار رقم ٩٠٨ لموسم ١٩٩٧/٩٦ بما يتمشى مع سياسة التحرر الاقتصادى وتحقيق آليات السوق، والحفاظ على حقوق كافة الجهات المتعاملة فى سوق القطن خاصة المنتجين من خلال أسعار الضمان التى تضمنها الحكومة ثمناً لأقطانهم إذا انخفضت الأسعار المعروضة عليهم خارج الحلقات خاصة عند انخفاض أسعار التصدير عن الأسعار المعلنة، على أن تتحمل الدولة فروق الأسعار لصالح المنتجين، وبذلك يتمكن المنتجين من توريد أقطانهم إلى حلقات التسويق وتتم محاسبتهم على أساس الوزن الفعلى ومعدلات التصافى والرتبة الحقيقية، وفى نفس الوقت السماح بتوسيع قاعدة المشترين وتحقيق المنافسة فى سوق القطن دون مضاربة.

وتدعيماً لذلك الوضع فقد صدر أخيراً قرار مجلس الوزراء بأن تقتصر دور صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية على دعم أسعار الضمان بالنسبة لمحصول القطن فقط دون غيره من المحاصيل الأخرى.

وعموماً فإنه إذا كانت أسعار الحد الأدنى -أو أسعار الضمان- التى تعلنها الدولة سنوياً هى الأساس حتى الآن الذى يتوقف عليه نجاح الموسم التسويقي للقطن، وكذلك إقبال المزارعين على زراعته فى الموسم الجديد، فإن الأمر يتطلب استمرار سياسة تحديد أسعار ضمان اختيارية للمحصول لعدة سنوات قادمة أخرى، إلا أن تلك الأسعار يجب أن تتوافق مع معدلات الأسعار العالمية، وأن يتم إعلانها قبل موسم الزراعة بوقت مناسب.

ثالثاً: أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى قيمة الصادرات المصرية من

المنسوجات القطنية:

لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية فقد تم تحديد أهم تلك المتغيرات تأثيراً على صادرات كل من الغزل والمنسوجات، والملابس الجاهزة، وصادرات قطاع الغزل والنسيج ككل، حيث اعتمد فى ذلك على مبادئ النظرية

الاقتصادية وكذلك نتائج الدراسات السابقة وخبرة الباحث في الدراسات المتعلقة بإنتاج وتسويق القطن، وكذلك على مدى اجتياز النموذج المختار في النهاية للمقاييس الاحصائية والقياسية وقد افترض البحث وجود ثلاث متغيرات تابعة تفسرها مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يعتقد أنها الأكثر تفسيراً للتغير في تلك المتغيرات التابعة الثلاث كالتالي:

تشمل المتغيرات التابعة:

- ١ - صادرات الغزل والنسيج (ص١) وتمثلها سلسلة لقيمة صادرات الغزل والمنسوجات بالأسعار الثابتة المحسوبة وفقاً للأرقام القياسية للخيوط والمنسوجات (١٩٨٧/٨٦=١٠٠).
- ٢ - صادرات الملابس الجاهزة (ص٢) بالأسعار الثابتة المحسوبة وفقاً للأرقام القياسية للخيوط والمنسوجات (١٩٨٧/٨٦=١٠٠).
- ٣ - صادرات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ككل (ص٣) ويتضمن هذا المتغير الصادرات الصناعية القطنية والحريرية والمخلوطة.

أما المتغيرات المستقلة فتشمل:

- ١ - حجم الانتاج المحلي من القطن (س١) بالآلاف طن ويتوقع أن تكون العلاقة بين حجم الانتاج والصادرات علاقة طردية.
- ٢ - الاستهلاك المحلي من الغزل والنسيج (س٢) بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) ويتوقع وجود علاقة عكسية مع متغير الصادرات.
- ٣ - سعر الصرف (جنيه/ دولار) (س٣) ويتوقع وجود علاقة عكسية لصادرات الغزل والنسيج أو الملابس الجاهزة أو مجموعها مع سعر الصرف.
- ٤ - قيمة صادرات القطن الخام (س٤) بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) ويتوقع وجود علاقة عكسية بين صادرات القطن الخام والصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- ٥ - عدد السكان (س٥) في منتصف السنة بالمليون نسمة، ويتوقع وجود علاقة عكسية بين عدد السكان والصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- ٦ - قيمة واردات الغزل والنسيج (س٦) بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦=١٠٠) ويتوقع وجود علاقة طردية مع الصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

- ٧ - قيمة انتاج الغزل والنسيج (س٧) بالمليون جنيهه بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦) = (١٠٠) ويتوقع وجود علاقة طردية مع الصادرات منها.
- ٨ - الاستهلاك المحلى من القطن (س٨) بالآلف قنطار مترى، ويتوقع وجود علاقة عكسية مع قيمة الصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- ٩ - نسبة السعر المحلى لغزل القطن إلى السعر العالمى (س٩) بالدولار/طن، ويتوقع وجود علاقة عكسية لهذه النسبة مع قيمة صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- ١٠ - متوسط دخل الفرد (س١٠) بالجنيه/ سنة بالأسعار الثابتة (١٩٨٧/٨٦) = (١٠٠).

وقد أوضحت نتائج التحليل ضعف تأثير المتغيرات المستقلة الثلاث الأخيرة وهى: الاستهلاك المحلى من القطن (س٨)، نسبة السعر المحلى السى السعر العالمى (س٩)، متوسط دخل الفرد (س١٠)، ولذلك فقد تم استبعادها وحتى يمكن أيضاً التغلب على مشكلة وجود ارتباط خطى مزدوج متوقع بينها وبين المتغيرات المستقلة الأخرى. كذلك أوضحت نتائج التحليل أن أفضل العلاقات بين كل متغير من المتغيرات التابعة ومجموعة المتغيرات المستقلة قد تحددت عند تطبيق أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise مع الحذف من الأمام Formard-نموذج القيم اللوغاريتمية للمشاهدات كالتالى:

١ - دالة صادرات الغزل والنسيج:

$$\text{لوم (ص١)} = ٠,٣٢٤ - ٠,٢١١ \text{ لو س} + ٠,٧١٥ \text{ لو س} + ٠,٣٤٦ \text{ لو س} \\ (١٧,٤) \quad (٢٣,٩) \quad (١٤,١) \\ \text{ر} = ٠,٩٨٩ \quad \text{ر}^٢ = ٠,٩٧٨ \quad \text{ر}^٣ = ٠,٩٧٥ \quad \text{ف} = ١١٤,٥٣$$

٢ - دالة صادرات الملابس الجاهزة:

$$\text{لوم (ص٢)} = ٥,٥١١ + ٠,٧٦٤ \text{ لو س} - ٠,٢٤٥ \text{ لو س} - ٠,٢٣٤ \text{ لو س} - ٣,٥٨١ \text{ لو س} \\ (١٩,١١) \quad (٩,٨٣) \quad (٦,٢١) \quad (٣,٧٣) \\ \text{ر} = ٠,٩٩٨ \quad \text{ر}^٢ = ٠,٩٩٦ \quad \text{ر}^٣ = ٠,٩٩٤ \quad \text{ف} = ١٧,٨٧$$

٣ - دالة اجمالى صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:

$$\text{لوم (ص٣)} = ٠,٧٣٥٦ - ٠,١٣٧ \text{ لو س} - ١,٦٤٣ \text{ لو س} \\ (١٢,١١) \quad (٣,٥٨) \\ \text{ر} = ٠,٩٩٤ \quad \text{ر}^٢ = ٠,٩٨٨ \quad \text{ر}^٣ = ٠,٩٨٧ \quad \text{ف} = ٧٨,٩$$

ومن النتائج السابقة يتضح أنه بالنسبة لصادرات الغزل والنسيج فإن عدد السكان (س^ه) يعتبر أهم متغير تأثيراً على صادراتها ثم متغير قيمة صادرات القطن الخام (س^ء) ثم متغير قيمة الانتاج من الغزل والنسيج (س^٧)، حيث توضح المعادلة الأولى أن هذه المتغيرات الثلاث تفسر نحو ٩٧,٥% من التغير في قيمة صادرات الغزل والنسيج خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨). أما بالنسبة لصادرات الملابس الجاهزة فتوضح المعادلة الثانية أن متغير سعر الصرف (س^ر) يعتبر أهم المتغيرات المستقلة تأثيراً على صادراتها، ثم متغير عدد السكان (س^ه)، ثم متغير قيمة صادرات القطن الخام (س^ء)، ثم متغير حجم الانتاج المحلي من القطن (س^١)، حيث أن هذه المتغيرات الأربعة تفسر نحو ٩٩,٢% من التغير في قيمة صادرات الملابس الجاهزة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨). وبالنسبة لاجمالي الصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فتوضح المعادلة الثالثة أن متغير عدد السكان (س^ه) هو أكثر المتغيرات تأثيراً في صادراتها، يليه متغير قيمة الاستهلاك المحلي من الغزل والنسيج (س^ر) حيث أن هذين المتغيرين يفسران نحو ٩٨,٧% من التغير في قيمة صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨).

وتوضح النتائج السابقة ضرورة رسم السياسة الخارجية لتجارة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية على أساس انتظام الكميات المعروضة منها في الأسواق العالمية والعمل على ضمان حصة ثابتة ومنظمة للتصدير كل موسم، ويتطلب ذلك ضرورة اعداد دراسات مستمرة عن أحوال السوق العالمية للغزل والنسيج والملابس الجاهزة من ناحية تغير الطلب عليها وفقاً للزيادة السكانية في الأسواق الخارجية والمعرض من المنتجات المنافسة في تلك الأسواق والطلب على الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية في كل سوق منها.

رابعاً: الأوضاع التنافسية للصادرات المصرية في المنسوجات القطنية في أهم أسواقها العالمية:

لما كانت الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية تلقى منافسة شديدة في أهم أسواقها العالمية، فقد استلزم الأمر دراسة معلمات النموذج السوقي للمنسوجات القطنية في كل من تلك الأسواق، وذلك للوقوف على الاجراءات السعريّة المطلوبة لزيادة القدرة التنافسية للانتاج المصري من المنسوجات القطنية في تلك الأسواق، حيث تعتبر دراسة نماذج السوق من الدراسات الهامة التي يمكن بواسطتها قياس الآثار المترتبة على تغير أسعار دولة معينة على أسعار الدول الأخرى في نفس السوق، وبالتالي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج هامة تفيد في رسم وتعديل السياسة التصديرية المصرية للمنسوجات القطنية في ضوء ما أدت إليه

التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة تحرير التجارة بين الدول من زيادة حدة المنافسة وتأثر صادرات الدول بعضها ببعض. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الوضع التنافسى للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى أهم أسواقها العالمية، وبالتالي الوقوف على امكانية تحقيق هدف زيادة صادراتها إلى تلك الأسواق التى تسعى الدول الأخرى إلى كسبها فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة المشار إليها.

وقد استخدم البحث نموذج Almost Ideal Demand System للوقوف على القدرة التنافسية للمنسوجات القطنية المصرية فى ضوء الأسعار التصديرية للدول المنافسة والتغير فى انفاق الدول المستوردة للمنسوجات القطنية المصرية نتيجة للتغير فى الانفاق الكلى على وارداتها، وذلك فى أسواق كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا. ومن المعلوم أن هناك عدة طرق لتقدير نموذج (A.I.D.S)، وقد استخدمت فى هذا البحث الطريقة التالية:

$$W_i = a_i + \sum_{j=1}^n Y_{ij} \ln P_j + B_i \ln \left(\frac{M}{P} \right)$$

حيث:

W_i : تمثل النصيب السوقى للدول المصدرة للمنسوجات القطنية فى السوق المستوردة.
 a_i : ثابت المعادلة الذى يمثل النصيب السوقى للدولة المصدرة للمنسوجات القطنية عندما تكون قيمة كل من السعر التصديرى للدولة المصدرة والانفاق على الواردات للدولة المستوردة = صفر.

P_j : تمثل السعار التصديرية للدول المتنافسة فى السوق المستوردة.

M : تمثل الانفاق الكلى على واردات السلعة للسوق المستوردة.

P : الرقم القياسى لأسعار واردات المنسوجات القطنية (Ston's Price Index).

كما استخدمت المعادلة التالية لحساب مرونة الطلب على الواردات من المنسوجات

القطنية فى كل سوق:

$$e_{ij} = S_{ij} + \frac{Y_i}{W} B_i \left(\frac{W_i}{W} \right)$$

حيث:

e_{ij} : تمثل قيمة المعاملات المقدرة للأسعار التصديرية.

S_{ij} : قيمة معامل (Koronecker delta) وهي تساوى الواحد الصحيح عندما تكون:

$i=j$, وتساوى صفراً عندما تكون $i \neq j$.

Y_{ij} : تمثل قيمة المعاملات المقدرة للأسعار التصديرية.

W_i : النصيب السوقى للدولة I .

W_j : النصيب السوقى للدولة J .

B_i : قيمة معامل الانحدار المقدر.

كذلك تم استخدام المعادلة التالية لحساب قيمة المرونة الانفاقية للسوق المستوردة:

$$M_i = \frac{B_i}{W} + 1$$

حيث:

M_i : تمثل قيمة المرونة الانفاقية.

وفيما يلى نماذج السوق للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى أسواق كل من إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا. وقد جاء النموذج اللوغاريتمى المزدوج كأفضل النماذج المقدرة فى الأسواق الأربعة حيث اتفقت نتائجها مع المنطق الاقتصادى من حيث أشارات المعاملات السعرية للدول المتنافسة فى سوق المنسوجات القطنية. كما اقتضى الأمر حذف الصادرات الأندونيسية والتركية والتونسية والمغربية وصادرات كوت ديفوار إلى السوق الفرنسى، وكذلك حذف صادرات الولايات المتحدة وألمانيا إلى السوق الإيطالى حيث لم تتفق نتائج النماذج التى تضمنت صادرات هذه الدول مع المنطق الاقتصادى. وقد تم حل النماذج باستخدام بيانات الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨). وفيما يلى نتائج النماذج المقدرة فى الأسواق الأربعة كما توضحها بيانات الجداول من رقم (٧) إلى رقم (١٤).

١ - السوق الانجليزى:

توضح بيانات الجدول رقم (٧) معلمات النموذج السوقى لصادرات المنسوجات القطنية

إلى السوق الانجليزى حيث يتبين منها مايلى:

أ - من المعادلة الأولى (مصر) (Wil) يتضح أن انخفاض السعر التصديرى للوحدة من

المنسوجات القطنية المصرية إلى السوق الانجليزى بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى زيادة كمية

صادراتها بنسبة ١,٧٪ فقط، بينما يؤدي انخفاض السعر التصديري لصادرات مالايى بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٢٪، وانخفاض السعر التصديري لصادرات الهند بنفس النسبة إلى نقص صادراتها بنسبة ٣,٥٪، وانخفاض السعر التصديري لباكستان بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,٣٪ فقط، وانخفاض السعر التصديري لصادرات الصين بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٣٪.

ب - من المعادلة الثانية (مالايى) (Wi2) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية لها بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,٨٪، بينما يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٥,٤٪، والصادرات الهندية بنسبة ٤,٥٪، والصادرات الباكستانية بنسبة ٤,٣٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية الصينية إلى السوق الانجليزي بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها بنسبة ١٪.

ج- من المعادلة الثالثة (الهند) (Wi3) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الهندية إلى السوق الانجليزي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٤,٣٪ وإلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٤,٢٪ وزيادة الصادرات الباكستانية بنسبة ٣,٧٪، وانخفاض الصادرات المالوية بنسبة ٢,٩٪ والصادرات الصينية بنسبة ٣,٥٪.

د - من المعادلة الرابعة (باكستان) (Wi4) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الباكستانية من المنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٢,٢٪، وإلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٩,١٪، وانخفاض الصادرات المالوية بنسبة ١,٧٪ والصادرات الهندية بنسبة ٥,٥٪ والصادرات الصينية بنسبة ٨,٨٪.

هـ - من المعادلة الخامسة (الصين) (Wi5) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الصينية من المنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,١٪ وزيادة الصادرات المصرية بنسبة ١,٤٪ وانخفاض الصادرات المالوية بنسبة ١٪ والهندية بنسبة ٨,٤٪ والباكستانية بنسبة ٢,٣٪.

أما بالنسبة للمروونات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية فى السوق الانجليزي فتوضح بيانات الجدول رقم (٨) مايلي:

أ - الطلب على الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية فى السوق الانجليزي غير مرن نسبياً حيث يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات الانجليزية منها بنسبة ١,٥٪، بينما يؤدي خفض السعر التصديري

للمنسوجات القطنية المالاوية بنفس النسبة إلى زيادة الواردات الانجليزية منها بنسبة ٤,٥٪، وكذلك يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الهندية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات الانجليزية منها بنسبة ١,٨٪، وانخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الباكستانية بنفس النسبة إلى زيادة الواردات الانجليزية منها بنسبة ٢,٢٪ وانخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الصينية بنفس النسبة إلى زيادة الواردات الانجليزية منها بنسبة ١,١٪.

ب - توجد علاقة تنافسية بين السعر التصديري للمنسوجات القطنية المصرية والمنسوجات القطنية الهندية في السوق الانجليزي حيث يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الهندية إلى خفض الصادرات المصرية بنسبة ٤,٢٪، بينما يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية المالاوية بنفس النسبة إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٣٪، وكذلك خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الباكستانية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ١,٤٪، والأسعار التصديرية للمنسوجات الصينية بنفس النسبة إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٣,٤٪.

ج- توضح معاملات مرونة الاتفاقية أن زيادة الاتفاق الانجليزي على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى انخفاض الواردات من مصر بنسبة ٣,٨٪ ومن مالاوي بنسبة ٣,٥٪ وزيادتها من الهند بنسبة ٧,٢٪، ومن باكستان بنسبة ٤,٢٪ ومن الصين بنسبة ٢,٣٪.

ومن العرض السابق يتضح أن المنسوجات القطنية المصرية مازالت تحتفظ بميزة تنافسية ضئيلة في السوق الانجليزي. وبالتالي فإن تخفيض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية المصرية إلى السوق الانجليزي يمكن أن يسهم في استعادة الميزة التنافسية لها في هذا السوق وزيادة النصيب السوقي للمنسوجات القطنية المصرية في السوق الانجليزي.

٢ - السوق الفرنسي:

توضح بيانات الجدول رقم (٩) معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الفرنسي ومنها يتضح أن:

أ - من المعادلة الأولى (مصر) (Wil) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للوحدة من المنسوجات القطنية المصرية إلى السوق الفرنسي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات منها بنسبة ٢,٧٪، بينما يؤدي انخفاض السعر التصديري لصادرات الصين

بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٤,١٪، وانخفاض السعر التصديري لصادرات الهند بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٩٪، وانخفاض السعر التصديري لباكستان بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٢,٤٪.

ب- من المعادلة الثانية (الصين) (Wi2) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الصينية إلى السوق الفرنسي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٥٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية المصرية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,١٪، وانخفاض الأسعار الهندية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٨,٦٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية الباكستانية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٦,٧٪.

ج- من المعادلة الثالثة (الهند) (Wi3) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للصادرات الهندية من المنسوجات القطنية إلى السوق الفرنسي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة الصادرات منها بنسبة ٢,٣٪ وانخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الصينية بنفس النسبة يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٨,١٪ وانخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الباكستانية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٨٪، بينما يؤدي انخفاض السعر التصديري للمنسوجات القطنية المصرية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها بنسبة ١,٢٪.

د - من المعادلة الرابعة (باكستان) (Wi4) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية من المنسوجات القطنية الباكستانية السوق الفرنسي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٣,٩٪، وانخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية بنفس النسبة يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٦,٩٪، وانخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية الهندية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,٢٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية المصرية بنفس النسبة إلى انخفاض الصادرات منها إلى السوق الفرنسي بنسبة ٢,٢٪.

أما بالنسبة للمرنات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق الفرنسي فتوضح بيانات الجدول رقم (١٠) مايلي:

أ - الطلب على الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية في السوق الفرنسي غير مرّن نسبياً حيث يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات الفرنسية منها بنسبة ٢,٥٪، بينما يؤدي خفض السعر التصديري

للمنسوجات القطنية الصينية بنفس النسبة إلى زيادة الواردات منها بنسبة ٣,٧٪، وخفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الهندية إلى زيادة الواردات الفرنسية منها بنسبة ٢,٥٪، وخفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية الباكستانية إلى زيادة الواردات الفرنسية منها بنسبة ٣,٨٪.

ب - توجد علاقة تنافسية بين الأسعار التنافسية للمنسوجات القطنية المصرية والهندية في السوق الفرنسي لأن خفض السعر التصديري للهند بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى خفض الواردات الفرنسية من المنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١,١٪.

وتوضح النتائج السابقة أن المنسوجات القطنية المصرية مازالت تتمتع أيضاً بميزة تنافسية ضعيفة في السوق الفرنسي، وأنه يمكن من خلال خفض أسعارها التصديرية تحقيق زيادة في قدرتها التنافسية في السوق الفرنسي.

٣ - السوق الايطالي:

توضح بيانات الجدول رقم (١١) معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الايطالي ومنها يتضح أن:

أ - من المعادلة الأولى (مصر) (Wil) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للوحدة من المنسوجات القطنية المصرية إلى السوق الايطالي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٢,٦٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية التركية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٤,١٪، ويؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية البرازيلية بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض صادراتها إلى السوق الايطالي بنسبة ٣,١٪، كما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية الهندية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها أيضاً بنسبة ٢,٢٪.

ب- من المعادلة الثانية (البرازيل) (Wi2) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية البرازيلية من المنسوجات القطنية الصينية إلى السوق الايطالي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتها بنسبة ٢,٩٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية المصرية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,٠٤٪، ويؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية إلى السوق الايطالي بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٢,٨٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية الهندية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها بنسبة ١,٦٪.

ج- من المعادلة الثالثة (تركيا) (Wi3) يتضح أن انخفاض السعر التصديري للصادرات التركية من المنسوجات القطنية إلى السوق الايطالى بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض صادراتها بنسبة ١,٧٪، كما تؤدي زيادة الأسعار التصديرية للمنسوجات الهندية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٣,٢٪، في الوقت الذي يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية والبرازيلية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتيهما إلى السوق الايطالى بنسبة ٣,٩٪، ٣,٧٪ على الترتيب.

د - من المعادلة الرابعة (الهند) (Wi4) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية الهندية من المنسوجات القطنية إلى السوق الايطالى بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٤,٤٪، كما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات البرازيلية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتها أيضاً بنسبة ١,٢٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية والتركية إلى السوق الايطالى بنفس النسبة إلى زيادة صادراتيهما بنسبة ٥,٧٪، ٢,٣٪ على الترتيب.

وبالنسبة للمرنات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق الايطالى فتوضح بيانات الجدول رقم (١٢) مايلي:

أ - الطلب على الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية في السوق الايطالى غير مرن نسبيا حيث يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات الايطالية بنسبة ٢,٥٪، بينما يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات القطنية البرازيلية بنفس النسبة إلى زيادة وارداتها بنسبة ٢,٦٪، في الوقت الذي يؤدي خفض السعر التصديري للمنسوجات التركية والهندية بنفس النسبة إلى انخفاض واردات ايطاليا منهما بنسبة ١,٧٪، ٤,٢٪ على الترتيب.

ب- توجد علاقة تنافسية بين الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية والبرازيلية في السوق الايطالى حيث يؤدي خفض السعر التصديري لمصر بنسبة ١٠٪ إلى خفض الصادرات البرازيلية بنسبة ٢,٨٪.

ويوضح العرض السابق وجود ميزة تنافسية سعرية للمنسوجات القطنية المصرية في السوق الايطالى، وبالتالي فإن خفض أسعارها التصديرية يمكن أن يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في السوق الايطالية.

٤ - السوق البلجيكي:

توضح بيانات الجدول رقم (١٣) معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي ومنها يتضح أن:

أ - من المعادلة الأولى (مصر) (Wil) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكية بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة كمية صادراتها بنسبة ٣,٥٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات التركية والصينية والهندية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٩,١٪، ٤,٩٪، ٧,١٪ على الترتيب وفي نفس الوقت يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الهندية إلى السوق البلجيكي إلى انخفاض صادراتها بنسبة ٢,٤٪.

ب- من المعادلة الثانية (تركيا) (Wi2) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات التركية من المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى انخفاض كمية صادراتها بنسبة ٩,٦٪، كما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الباكستانية بنفس النسبة إلى انخفاض كمية صادراتها بنسبة ١,٤٪، بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية والصينية والهندية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ٤,٢٪، ١,٦٪، ٩,٨٪ على الترتيب.

ج- من المعادلة الثالثة (الصين) (Wi3) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الصينية من المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة كمية صادراتها بنسبة ١,٨٪، كما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات التركية والباكستانية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتها بنسبة ١,٥٪، ١,٢٪ على الترتيب. بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية والهندية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتيهما بنسبة ٤,٣٪، ٩,٢٪ على الترتيب.

د - من المعادلة الرابعة (الهند) (Wi4) يتضح أن انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات الهندية من المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية صادراتها بنسبة ١,١٪، كما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات المصرية والصينية بنفس النسبة إلى زيادة صادراتيهما بنسبة ١,٨٪، ١,٢٪ على الترتيب. بينما يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للصادرات التركية والباكستانية بنفس النسبة إلى انخفاض صادراتيهما بنسبة ٨,١٪، ١,٥٪ على الترتيب.

وبالنسبة للمرنات السعريّة والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق البلجيكي فتوضح بيانات الجدول رقم (١٤) مايلي:

أ - الطلب على الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية في السوق البلجيكي غير مرّن نسبياً حيث يؤدي انخفاض الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات البلجيكية منها بنسبة ٢,٦٪.

ب- هناك علاقة تنافسية بين الأسعار التصديرية للمنسوجات القطنية المصرية مع كل من المنسوجات القطنية الصينية والباكستانية في السوق البلجيكي، حيث يؤدي خفض السعر التصديرى للمنسوجات القطنية المصرية بنسبة ١٠٪ إلى خفض كمية الصادرات الصينية بنسبة ٣,٢٪ وإلى خفض الصادرات الباكستانية بنسبة ٥,٩٪.

وتوضح النتائج السابقة وجود ميزة تنافسية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي، وبالتالي يمكن زيادة القدرة التنافسية لها في السوق البلجيكي إذا ما تم تخفيض أسعارها.

خامساً: الخلاصة والتوصيات:

تعتبر الصناعة النسيجية من أهم الصناعات المصرية وأقدرها على تنمية حصيلة الصادرات المصرية حيث تتوافر لها المقومات اللازمة لتميتها بدرجة أكبر من غيرها من الصادرات المصرية، ولذلك فإنه يجب العمل على تحسين قدرتها التنافسية في أهم أسواقها الخارجية من خلال:

١ - وضع سياسة قومية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لاتعتمد بصفة اساسية على الأقطان المصرية وحدها، وانما يمكن الاستفادة من حصيلة تصدير الأقطان المصرية في توجيه جزء منها لاستيراد أقطان قصيرة التيلة، مع وقف تصدير العوادم النسيجية وتصنيعها محلياً.

٢ - ضرورة تنويع الانتاج، والتركيز على المنتجات ذات العائد التصديرى الأكبر مثل الملابس الجاهزة والتريكو، والأصناف الجديدة من الغزل والمنسوجات والتريكو ومسايرة التطور في صناعة الغزل والنسيج العالمية من خلال اجراء التعديلات اللازمة في أجهزة ومعدات المصانع القائمة.

٣ - تعديل السياسة التسويقية بما يضمن توفير كوادر تسويقية ترويجية في الأسواق العالمية، والدراسة المستمرة لأذواق المستهلكين في الأسواق العالمية وما يحتاجه ذلك من تطوير

فى تصميم المنتجات، بالاضافة إلى زيادة كفاءة الأجهزة الرسمية فى مواجهة التعامل مع مشكلة الاغراق حتى تتوافر للمنتجات من المنسوجات القدرة على مواجهة أية منافسة ضارة أو غير عادلة، وكذلك كافة الاجراءات الضرورية لمنع تهريب المنسوجات الأجنبية والملابس الجاهزة التى تضر بالصناعة المحلية.

٤ - ضرورة المحافظة على الأسواق العالمية الأوربية كالسوق الانجليزى والفرنسى والايطالى والبلجيكى، والعربية كالسوق السعودى والسوق الليبى عن طريق الدراسة المستمرة لتلك الأسواق والعمل على تنويع الصادرات إليها وأن تساير أحدث الأذواق مع احتفاظها بالمستوى اللائق من الجودة وفى نفس الوقت مراعاة الأسعار التنافسية التى تدعم قدرتها التنافسية فى تلك الأسواق.

٥ - ضرورة وجود تنسيق بين القطاعات الاقتصادية القومية حتى لا تصبح السوق الداخلية أكثر ربحية من التصدير، ومن ثم تنعدم مصلحة المنتج فى التوجه للتصدير.

٦ - توفير المعلومات التسويقية الضرورية للمنتجين عن أسعار ومواصفات السلع المطلوبة فى الأسواق الخارجية، وأذواق ورغبات مستهلكيها، وغيرها من المعلومات الضرورية التى تدعم تحقيق المصدرين لأهدافهم التصديرية، مع تشجيع التسويق الجماعى لمساعدة المصدرين المبتدئين على التفاوض والاتصال بنظرانهم من رجال الأعمال فى الدول الأخرى.

جدول رقم (١): تطور مساحة وانتاج و انتاجية القطن فى جمهورية مصر العربية
خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٨)

السنوات	المساحة		الانتاج (قطن زهر)		الانتاجية	
	ألف فدان	الرقم القياسى	ألف طن	الرقم القياسى	قنطار/فدان	الرقم القياسى
١٩٨٤	١١٧٨	١٠٠,٠	١٣٢٦	١٠٠,٠	٧,١٤	١٠٠,٠
١٩٨٥	١٠٦٦	٩٠,٥	١٢١١	٩١,٤	٧,٨٠	١٠٩,٢
١٩٨٦	٩٩٨	٨٤,٧	١٠٦٩	٨٠,٦	٦,٨٣	٩٥,٧
١٩٨٧	٩٨٤	٨٣,٥	١٠٤٩	٧٩,١	٦,٧٧	٩٤,٨
١٩٨٨	١٠٨١	٩١,٨	١١٩١	٨٩,٨	٦,٧٦	٩٤,٧
١٩٨٩	١٠٥٥	٨٩,٦	١١٢٠	٨٤,٥	٦,٥٤	٩١,٦
١٩٩٠	٩٨٠	٨٣,٢	٩٨١	٧٤,٠	٦,١٥	٨٦,١
١٩٩١	١٠١٤	٨٦,١	٨٨٢	٦٦,٥	٥,٣٥	٧٤,٩
١٩٩٢	١٠٠٦	٨٥,٤	٩٢٠	٦١,٨	٥,٠٣	٧٠,٤
١٩٩٣	٩٩٣	٨٤,٣	٨٣٨	٦٣,٢	٥,٢١	٧٣,٠
١٩٩٤	٨٥١	٧٢,٢	٨١٤	٦١,٤	٥,٩٠	٨٢,٦
١٩٩٥	٨٣٩	٧١,٢	٩٧٣	٧٣,٤	٧,١٥	١٠٠,١
١٩٩٦	٩٢١	٧٨,٢	١٤١٢,٦	١٠٦,٥	٧,٥١	١٠٥,٢
١٩٩٧	٨٥٩	٧٣,٩	١٣٧٥,٦	١٠٣,٧	٧,٨٧	١١٠,٢
١٩٩٨	٧٨٩	٦٧,٠	٩٢١,٠	٦٩,٥	٥,٧٤	٨٠,٤

المصدر: وزارة الزراعة، قطاع الشؤون الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد
الزراعى، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٢): تطور الصادرات والواردات من القطن الشعير في جمهورية مصر العربية
خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٨)

ألف طن

السنوات	الصادرات			الواردات		
	كمية (ألف طن)	% من الانتاج المحلي	معدل النمو	كمية	% من الصادرات	% من الاستهلاك المحلي
١٩٨٤	١٧٧,٦	١٣,٤	١٢,٧	-	-	-
١٩٨٥	٢٠٠,٢	١٦,٥	٤,٣	-	-	-
١٩٨٦	٢٠٨,٩	١٩,٥	(١٦,٦)	-	-	-
١٩٨٧	١٧٤,٢	١٦,٦	(١٧,٥)	-	-	-
١٩٨٨	١٤٣,٨	١٢,١	١,٣	٣٠,٨	٢١,٤	-
١٩٨٩	١٤٥,٧	١٣,٠	(١٠,٨)	٢٩,٦	٢٠,٣	-
١٩٩٠	١٢٩,٩	١٣,٢	(٣٩,٢)	١٤,٩	١١,٥	-
١٩٩١	٧٩,٠	٩,٠	(٢٦,١)	٣٠,٥	٣٨,٦	١٠,٨
١٩٩٢	٥٨,٤	٧,١	(٣٢,٥)	٣٠,٧	٥٢,٦	١٨,٥
١٩٩٣	٣٩,٤	٤,٧	(٦٧,٠)	٥٠,٠	١٢٦,٩	١٦,١
١٩٩٤	١٣,٠	١,٦	(٢٠,٠)	٦٤,٤	٤٩٥,٤	١٨,٩
١٩٩٥	١٥,٦	١,٦	-	٣٨,٥	٢٤٦,٨	١١,٨
١٩٩٦	٢٣,٣	١,٦	-	٠,١٤	-	-
١٩٩٧	٤١,٨	٣,٠	٧٩,٣	١٤,٢	٣٤,٠	١٣,٤
١٩٩٨	٤٦,٧	٥,٠	١١,٩	١٦,٤	٣٥,١	١٢,١

() الأرقام بين قوسين تمثل معدل نمو سالب.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٣): أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الصادرات المصرية من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وإجمالي صادرات الغزل والنسيج والملابس

الجاهزة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)

السنوات	قيمة لإصارات من الغزل والنسيج مليون جنيه	قيمة لإصارات من الملابس الجاهزة مليون جنيه	إجمالي قيمة صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة مليون جنيه	الاتاج المحلي من القطن ألف طن	الاستهلاك المحلي من الغزل والنسيج مليون جنيه	سعر الصرف جنيه/دولار	قيمة لإصارات من القطن الخام مليون جنيه	عدد السكان مليون نسمة	قيمة الواردات من الغزل والنسيج مليون جنيه	قيمة الإنتاج المحلي من الغزل والنسيج مليون جنيه
١٩٧٨	٨٦,٤	٢,٢	٨٨,٦	١٦٢٦	٥٧٢,٧	٠,٢٩	١٤٧,٧	٢٩,٨٢	٥١,٩	٥٩٣,١
١٩٧٩	٨٩,٨	٢,٦	٩٢,٤	١٦٤٩,٣	٥٨٤,٢	٠,٧٠	١٥١,٢	٤٠,٩٨	٥٤,٤٠	٦١١,٨
١٩٨٠	٩٠,٠	٢,٩	٩٢,٩	٢١٥٣,٦	٥٩٠,٤	٠,٧٠	١٥٥,٧	٤٢,١٣	٥٨,٣	٦٤٨,٨
١٩٨١	٩١,٣	٣,١	٩٤,٤	٢٠٣٣,٦	٦٠٩,٢	٠,٧٢	١٦٤,٢	٤٣,٣٢	٦٣,١	٦٥٦,٦
١٩٨٢	٩١,٥	٣,٣	٩٤,٨	١٨٧٥,٤	٦٤١,٤	٠,٧٢	١٦٥,٥	٤٤,٥١	٦٣,٩	٧٥٥,٣
١٩٨٣	١٠٠,٥	٣,٥	١٠٤,٠	١٦٣٠,١	٦٤٧,٣	٠,٧٢	١٧٤,٠	٤٥,٧٢	٧٤,٧	٧٧٤,٤
١٩٨٤	١٠٢,٠	٣,٥	١٠٥,٥	١٣٢٦,٠	٦٨٨,٣	٠,٧٢	١٧٨,٠	٤٦,٩٩	١١٣,٣	٨٢١,٣
١٩٨٥	١٠٩,١	٤,٣	١١٣,٤	١٢١١,٠	٧٢٧,٥	٠,٨١	٢٠١,٨	٤٨,٣٥	١٢٧,٤	٨٥٧,٣
١٩٨٦	١١١,٩	٥,٨	١١٧,٧	١٠٦٩,٠	٦٦٨,٤	٠,٩٢	١٠٦,٠	٤٩,٩١	١٠٨,٨	٨٠٦,٢
١٩٨٧	١٢٣,٩	٨,٩	١٣٢,٨	١٠٤٩,٠	٦٥٦,٠	١,١٥	٩٢,٤	٥١,٤٠	٩٥,٥	٧٩٧,٠
١٩٨٨	١٢٨,٣	٩,٥	١٣٧,٨	١١٩١,٠	٥٣٦,٦	١,٣٣	٧٤,٨	٥٢,٨٨	٩٠,٦	٧٢٨,٠
١٩٨٩	١٢٩,٨	٩,٩	١٣٩,٧	١١٢٠,٠	٥١١,٠	١,٩٧	٦٩,٧	٥٤,٢٦	٨٧,١	٧٢١,٠
١٩٩٠	١٣١,٩	١٣,١	١٤٥,٠	٩٨١,٠	٤٥٨,٦	٢,٦٣	٦١,٥	٥٥,٦٤	٨٤,٩	٧١٧,٠
١٩٩١	١٣٤,١	١٨,٠	١٥٢,١	٨٨٢,٠	٤٠٢,٨	٣,٢٧	٦٠,٢	٥٦,٩٢	٧٧,٩	٦٥٨,٥
١٩٩٢	١٤٠,١	٢١,٠	١٦١,١	٨٢٠,٠	٣٥٠,٢	٣,٢٧	٣٧,٩	٥٨,٣١	٧٥,١	٦٤٤,٤
١٩٩٣	١٥٥,٧	٢٨,٤	١٨٤,١	٨٣٨,٠	٣٢٩,٣	٣,٢٧	٢٠,٠	٥٩,٥٦	٦٠,٩	٦٣٧,٨
١٩٩٤	١٨٣,٥	٣٠,٩	٢١٤,٤	٨١٤,٠	٣١١,٠	٣,٣٤	١٥,٦	٦٠,٩	٥٨,٨	٦٣٠,٤
١٩٩٥	٢٠٦,٩	٣٦,٢	٢٤٣,١	٩٧٣,٠	٢٩٤,٨	٣,٣٤	١٢,٢	٦١,٦٥	٣٦,٢	٦٢١,٨
١٩٩٦	١٦٥,٥	٣٨,٤	٢٠٣,٩	١٤١٢,٦	٣٠٦,٢	٣,٤	٢٦,٤	٦٣,٠١	٢٩,٤	٦١٤,٩
١٩٩٧	١٥٧,٢	٣٧,١	١٩٤,٣	١٣٧٥,٦	٣٣٧,٤	٣,٤	٤٠,٣	٦٤,٣٦	٣٤,٨	٦٥٤,١
١٩٩٨	١٧٣,٠	٣٥,٢	٢٠٨,٢	٩٢١,٠	٣٤٦,٨	٣,٤	٥٦,٨	٦٥,١١	٣٧,١	٦٣٩,٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

- ١ - وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، بيانات غير منشورة.
- ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- ٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية للقطاع الصناعي، أعداد مختلفة.
- ٤ - وزارة الصناعة، صندوق دعم صناعات الغزل والنسيج، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٤): دوال الانحدار المتدرج لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الصادرات المصرية من الغزل والنسيج خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)

رقم الدالة	الدالة	ر	ر ^٢	ر ^٣	ف المحسوبة للدالة	الخطأ المعياري للتقدير
١	لوم(ص) = ١,٥٤ - ١,٦٨ لوس ^٥ (١٠,٠٧)*	٠,٩٦٥	٠,٩٣١	٠,٩٢٧	٢٥٤,٦	٠,٠٧٤٧
٢	لوم(ص) = ٠,٤٨٩ - ١,٠٣ لوس ^٥ - ٠,١٢١ لوس ^٦ (٣,٢٧)* (١١,١٥)*	٠,٩٨٤	٠,٩٦٨	٠,٠٦٥	٢٧٣,٦	٠,٠٥٢٠٢
٣	لوم(ص) = ٠,٣٢٤ - ٠,٢١١ لوس ^٥ - ٠,٧١٥ لوس ^٦ + ٠,٣٦٤ لوس ^٧ (١٧,٤)* (٢٣,٩)* (١٤,١)*	٠,٩٨٩	٠,٩٧٨	٠,٩٧٥	١١٤,٥٣	٠,٠٤٥٣

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٥): دوال الانحدار المتدرج لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)

رقم الدالة	الدالة	ر	ر ^٢	ر ^٣	ف المحسوبة للدالة	الخطأ المعياري للتقدير
١	لوم(ص) = ١,٦٥١ - ١,٠٧٩ لوس ^٣ (١,٩٦)	٠,٩٨٧	٠,٩٧٣	٠,٩٧٢	٦,٩٦	٠,١٦٦٣
٢	لوم(ص) = ٥,٧٥٩ - ٠,٧٤٢ لوس ^٣ - ١,٩٢٦١ لوس ^٥ (١٢,٢)* (٦,٧١)*	٠,٩٩١	٠,٩٨٢	٠,٩٨٠	٤,٨٥	٠,١٤١٥
٣	لوم(ص) = ٩,٣٩٦ - ٠,٢٥٤ لوس ^٣ - ٠,٣٢١ لوس ^٥ - ٣,٢٥١ لوس ^٦ (١١,٢)* (٥,٥١)* (٤,٦٢)*	٠,٩٩٧	٠,٩٩٤	٠,٩٩٣	٩,١١٣	٠,٠٨٤٧٢
٤	لوم(ص) = ٥,٥١١ + ٠,٧٦٤ لوس ^٥ - ٠,٧٤٥ لوس ^٦ - ٠,٢٣٤ لوس ^٧ - ٣,٥٨١ لوس ^٨ (٩,١١)* (٩,٨٣)* (٦,٢١)* (٣,٧٣)*	٠,٩٩٨	٠,٩٩٦	٠,٩٩٤	١٧,٨٧	٠,٠٧٣١٩

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٦): دوال الانحدار المتدرج لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات المصرية من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)

رقم الدالة	الدالة	ر	ر ^٢	ر ^٣	ف المحسوبة للدالة	الخطأ المعياري للتقدير
١	لوم(ص)=٢,١٥٧-١,٨٣٧ لوس. (٥,٩١)	٠,٩٩٣	٠,٩٨٦	٠,٩٧٩	٩٦,٧٤	٠,٠٤٣٨٢
٢	لوم(ص)=٠,٧٣٥٦-٠,١٣٧ لوس-١,٦٤٣ لوس. (١٢,١١) (٣,٥٨)	٠,٩٩٤	٠,٩٨٨	٠,٩٨٧	٧٨,٩	٠,٠٣٦٢٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٧): معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزي خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزي Wi	ثابت المعادلات ai	معلمات الأسعار التصديرية إلى السوق الانجليزي					% للتغير فى كمية الصادرات نتيجة التغير فى الاتفاق الانجليزي على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠٪ Bi
		مصر Yi1	مالاوى Yi2	الهند Yi3	باكستان Yi4	الصين Yi5	
مصر Wi1	١٣,٢٣	٠,١٧- (٢,٥٨)	٠,٣٢- (٤,١٧)	٠,٣٥ (٣,١٧)	١٣- (١,٥٨)	٠,٣٣- (٢,٧٤)	٠,٢٦- (٣,١١)
مالاوى Wi2	٩,٥١	٠,٥٦- (٤,٧٨)	٠,١٨- (٢,٦٤)	٠,٣٦- (٣,٢١)	٠,٣٥- (١,١٧)	٠,٨٩ (٤,١١)	٠,٢٣- (١,١٤)
الهند Wi3	١,٧٤	٠,٤٥- (١,٦٧)	٠,٣٢ (٣,١٣)	٠,١٤- (١,٥٤)	٠,٣٢- (٢,٦٧)	٠,٣٣ (٢,٧٤)	٠,٤٨ (١,٣٩)
باكستان Wi4	٣,٩١	٠,٩١- (٢,٩٨)	٠,١٧ (١,٣٢)	٠,٥٥ (٢,٠٦)	١٩- (١,٣٣)	٠,٨٨ (٣,٣١)	٠,٢٩ (١,٦١)
الصين Wi5	٦,٨٢	٠,١٤- (١,٥٤)	٠,١١ (١,٣٦)	٠,٨٤ (٢,٩٣)	٠,٢٣ (١,١٧)	٠,١١- (١,٥١)	٠,١٦ (٠,٩٦)

ر^٢ = ٠,٩٩٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسبت من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (٨): المروّنات السعريّة والتقاطعيّة والاتفاقيّة للطلاب على المنسوجات القطنيّة في السوق الانجليزي خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

المروّنات الاتفاقيّة eBi	المروّنات السعريّة والتقاطعيّة					الدول المصدرة للمنسوجات القطنيّة إلى السوق الانجليزي Wi
	الصين Yi5	باكستان Yi4	الهند Yi3	مالاوي Yi2	مصر Yi1	
٠,٣٨-	٠,٣٤-	٠,١٤-	٠,٤٢	٠,٣١-	٠,١٥-	مصر Wi1
٠,٣٥-	٠,١٠	٠,٤٣-	٤٥٠-	٠,١٧	٠,٥٤-	مالاوي Wi2
٠,٧٢	٠,٣٥	٠,٣٧-	٠,١٨-	٠,٢٩	٠,٤٢-	الهند Wi3
٠,٤٢	٠,٩٥	٠,٢٢-	٠,٦٥	٠,١٥	٠,٨٤-	باكستان Wi4
٠,٢٣	٠,١١-	٠,٢٦	٠,٩٩	٠,٩١	٠,١٣-	الصين Wi5

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (٩): معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنيّة إلى السوق الفرنسي خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

% للتغير في كمية الصادرات نتيجة التغير في الاتفاق الفرنسي على واردات المنسوجات القطنيّة بنسبة ١٠٪ Bi	معلمات الأسعار التصديرية إلى السوق الفرنسي				ثابت المعادلات ai	الدول المصدرة للمنسوجات القطنيّة إلى السوق الفرنسي Wi
	باكستان Yi4	الهند Yi3	الصين Yi2	مصر Yi1		
٠,٥٦	٠,٢٤-	٠,٣٩-	٠,٤١-	٠,٢٧-	٨,٩٤	مصر Wi1
*(٢,٣٨)	١,٥٤	*(١,٩٦)	*(٢,٧٦)	*(٢,٣٣)		
٠,١٦	٠,٦٧	٠,٨٦-	٠,٣٥-	٠,١١-	١٠,٥٨	الصين Wi2
(١,١٥)	(٢,١٤)	*(٢,٤٨)	(١,٣٦)	(١,١٣)		
٠,١٧	٠,٣٨-	٠,٢٣-	٠,٨١-	٠,١٢	٨,٥٤	الهند Wi3
(١,١٤)	(١,٤٦)	(١,٣٤)	*(٢,٥٩)	(٠,٧٦)		
٠,٢١	٠,٣٩-	٠,١٢-	٠,٦٩-	٠,٢٢	٨,٩١	باكستان Wi4
(١,٣٤)	١,٥٦	(٠,٧٨)	*(٢,٣١)	(٠,٩٨)		

ر^٢ = ٠,٩٨٧

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (٦): دوال الانحدار المتدرج لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات المصرية من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)

رقم الدالة	الدالة	ر	ر ^٢	ر ^٣	ف المحسوبة للدالة	الخطأ المعياري للتقدير
١	لورد (٣) = ١,٥٧-٢,٨٣٧ لوسه (٥,٩١)*	٠,٩٩٣	٠,٩٨٦	٠,٩٧٩	٩٦,٧٤	٠,٠٤٣٨٢
٢	لورد (٣) = ٠,٧٣٥٦-٠,١٣٧ لوسه-٢,٦٤٣ لوسه (١٢,١١)* (٣,٥٨)*	٠,٩٩٤	٠,٩٨٨	٠,٩٨٧	٧٨,٩	٠,٠٣٦٢٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٧): معاملات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزى خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزى Wi	ثابت المعادلات ai	معاملات الأسعار التصديرية إلى السوق الانجليزى					% للتغير فى كمية الصادرات نتيجة التغير فى الاتفاق الانجليزى على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠٪ Bi
		مصر Yi1	مالاوى Yi2	الهند Yi3	باكستان Yi4	الصين Yi5	
مصر Wi1	١٣,٢٣	٠,١٧- (٢,٥٨)*	٠,٣٢- (٤,١٧)*	٠,٣٥ (٣,١٧)*	١٣- (١,٥٨)	٠,٣٣- (٢,٧٤)*	٠,٢٦- (٣,١١)*
مالاوى Wi2	٩,٥١	٠,٥٦- (٤,٧٨)*	٠,١٨- (٢,٦٤)*	٠,٣٦- (٣,٢١)*	٠,٣٥- (١,١٧)	٠,٨٩ (٤,١١)*	٠,٢٣- (١,١٤)
الهند Wi3	١,٧٤	٠,٤٥- (١,٦٧)	٠,٣٢ (٣,١٣)*	٠,١٤- (١,٥٤)*	٠,٣٢- (٢,٦٧)*	٠,٣٣ (٢,٧٤)*	٠,٤٨ (١,٣٩)
باكستان Wi4	٣,٩١	٠,٩١- (٢,٩٨)*	٠,١٧ (١,٣٢)	٠,٥٥ (٢,٠٦)	١٩- (١,٣٣)	٠,٨٨ (٣,٣١)*	٠,٢٩ (١,٦١)
الصين Wi5	٦,٨٢	٠,١٤- (١,٥٤)	٠,١١ (١,٣٦)	٠,٨٤ (٢,٩٣)*	٠,٢٣ (١,١٧)	٠,١١- (١,٥١)	٠,١٦ (٠,٩٦)

ر^٢ = ٠,٩٩٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (٨): المروونات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق الانجليزي خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

المروونات الانفاقية eBi	المروونات السعرية والتقاطعية					الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الانجليزي Wi
	الصين Yi5	باكستان Yi4	الهند Yi3	مالاوى Yi2	مصر Yi1	
٠,٣٨-	٠,٣٤-	٠,١٤-	٠,٤٢	٠,٣١-	٠,١٥-	مصر Wi1
٠,٣٥-	٠,١٠	٠,٤٣-	٤٥٠-	٠,١٧	٠,٥٤-	مالاوى Wi2
٠,٧٢	٠,٣٥	٠,٣٧-	٠,١٨-	٠,٢٩	٠,٤٢-	الهند Wi3
٠,٤٢	٠,٩٥	٠,٢٢-	٠,٦٥	٠,١٥	٠,٨٤-	باكستان Wi4
٠,٢٣	٠,١١-	٠,٢٦	٠,٩٩	٠,٩١	٠,١٣-	الصين Wi5

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (٩): معلمات النموذج السوقى لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الفرنسى خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

% للتغير في كمية الصادرات نتيجة التغير في الانفاق الفرنسى على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠ % Bi	معلمات الأسعار التصديرية إلى السوق الفرنسى				ثابت المعادلات ai	الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الفرنسى Wi
	باكستان Yi4	الهند Yi3	الصين Yi2	مصر Yi1		
٠,٥٦	٠,٢٤-	٠,٣٩-	٠,٤١-	٠,٢٧-	٨,٩٤	مصر Wi1
(٢,٣٨)	١,٥٤	(١,٩٦)	(٢,٧٦)	(٢,٣٣)		
٠,١٦	٠,٦٧	٠,٨٦-	٠,٣٥-	٠,١١-	١٠,٥٨	الصين Wi2
(١,١٥)	(٢,١٤)	(٢,٤٨)	(١,٣٦)	(١,١٣)		
٠,١٧	٠,٣٨-	٠,٢٣-	٠,٨١-	٠,١٢	٨,٥٤	الهند Wi3
(١,١٤)	(١,٤٦)	(١,٣٤)	(٢,٥٩)	(٠,٧٦)		
٠,٢١	٠,٣٩-	٠,١٢-	٠,٦٩-	٠,٢٢	٨,٩١	باكستان Wi4
(١,٣٤)	١,٥٦	(٠,٧٨)	(٢,٣١)	(٠,٩٨)		

ر = ٠,٩٨٧

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (١٠): المروانات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق الفرنسى خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

المروانات الاتفاقية eBi	المروانات السعرية والتقاطعية				الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الفرنسى Wi
	باكستان Yi4	الهند Yi3	الصين Yi2	مصر Yi1	
٠,٨٣	٠,٢٤-	٠,٤١-	٠,٤٤-	٠,٢٥-	مصر Wi1
٠,٢٣	٠,٥٦	٠,٨٨-	٠,٣٧	٠,٩٦-	الصين Wi2
٠,٢٤	٠,٣٧-	٠,٢٥-	٠,٨٦-	٠,١١	الهند Wi3
٠,٣١	٠,٣٨-	٠,١٢-	٠,٧٤-	٠,٢٠١	باكستان Wi4

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (١١): معلمات النموذج السوقي لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق الايطالى خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

% للتغير في كمية الصادرات نتيجة التغير في الاتفاق الايطالى على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠ % Bi	معلمات الأسعار التصديرية إلى السوق الفرنسى				ثابت المعادلات ai	الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الايطالى Wi
	الهند Yi4	تركيا Yi3	البرازيل Yi2	مصر Yi1		
٠,٥٧ (١,٥٩)	٠,٢٢ (١,١٢)	٠,٤١- *(٢,٠٩)	٣١.- *(١,٩٨)	٠,٢٦- (٠,٩٦)	٠,٩٩	مصر Wi1
٠,٤٨ (١,٣٤)	٠,١٦ (٠,٨٨)	٠,٢٨- (١,١١)	٠,٢٩- (٠,٨٤)	٠,١٠٤- (٠,٨٧)	٧,٣٨	البرازيل Wi2
٠,٢٥ (١,١١)	٠,٣٢ (١,٣٩)	٠,١٧ (٠,٦٨)	٠,٣٧- (١,٢٤)	٠,٣٩- *(٢,٤٦)	٤,٨١	تركيا Wi3
٠,٣٧ (١,٢٩)	٠,٤٤ (١,٦١)	٠,٢٣- (٠,٨٧)	٠,١٢ (٠,٥٨)	٠,٧٥- *(٢,٥٤)	٢,٠٥	الهند Wi4

ر^٢ = ٠,٨٧٨

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (١٢): المرونات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية في السوق الايطالى خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

المرونات الاتفاقية eBi	المرونات السعرية والتقاطعية				الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق الايطالى Wi
	باكستان Yi4	الهند Yi3	الصين Yi2	مصر Yi1	
٠,٢١	٠,٤٢-	٠,٤٢-	٠,٢٨-	٠,٢٥-	مصر Wi1
٠,٦٩	٠,١٦	٠,٢٩-	٠,٢٦-	٠,٩٩-	البرازيل Wi2
٠,٣٤	٠,٣١	٠,١٧	٠,٣٣-	٠,٣٦-	تركيا Wi3
٠,٥٢	٠,٤٢	٠,٢٤-	٠,١١	٠,٥٣-	الهند Wi4

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (١٣): معلمات النموذج السوقى لصادرات المنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)

% للتغير في كمية الصادرات نتيجة للتغير في الاتفاقي البلجيكي على واردات المنسوجات القطنية بنسبة ١٠ % Bi	معلمات الأسعار التصديرية إلى السوق البلجيكي					ثابت المعادلات ai	الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي Wi
	باكستان Yi5	الهند Yi4	الصين Yi3	تركيا Yi2	مصر Yi1		
٠,٢٧١ (٠,٦٤)	٠,٧١- *(٢,٤٤-)	٠,٢٤ (١,٥٦)	٠,٤٩- *(٢,١٧)	٠,٩١- *(٢,٥٨)	٠,٣٥- *(٢,٠٣)	٥,٦١	مصر Wi1
٠,٣٤ (١,١١)	٠,١٤ (٠,٥٦)	٠,٩٨- *(٣,٧١)	٠,١٦- (٠,٧١-)	٠,٩٦ *(٢,٧٤)	٠,٤٢- *(٣,١١)	٣,٨٩	تركيا Wi2
٠,٢٥ (١,٣٣)	٠,١٢- (١,٠٧)	٠,٩٢ *(٢,٩٤)	٠,١٨- (١,٥٨-)	٠,١٥- (٠,٥٤-)	٠,٤٣ *(٢,٣٤)	٦,٣٤	الصين Wi3
٠,٣٣ (١,٤٧)	٠,١٥ (١,٤٧)	٠,١١- (٠,٨٧)	٠,١٢- (١,١١)	٠,٨١ (٤,١١)	٠,١٨- (٠,٨٦)	٤,٥٦	الهند Wi4
٠,١٩٧ (٠,٥٨)	٠,٥٦ *(٢,٤٧)	٠,٢٧- (١,٤٤)	٠,١٣- (١,٣٧)	٠,٨٩ *(٢,١٣)	٠,٧٩ *(١,٩٨)	٥,٩٩	باكستان Wi5

$\chi^2 = ٠,٩٦٤$

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

جدول رقم (١٤): المروونات السعرية والتقاطعية والانفاقية للطلب على المنسوجات القطنية فى السوق البلجيكي خلال الفترة (١٩٩٨-١٩٨٨)

المروونات الاتفاقية eBi	المروونات السعرية والتقاطعية					الدول المصدرة للمنسوجات القطنية إلى السوق البلجيكي Wi
	باكستان Yi5	الهند Yi4	الصين Yi3	تركيا Yi2	مصر Yi1	
٠,٣٨	٠,٥٧-	٠,١٩	٠,٣٩-	٠,٨٥-	٠,٢٦-	مصر Wi1
٠,٤٦	٠,١١	٠,٧٦-	٠,١٢-	٠,٨٧	٠,٣١-	تركيا Wi2
٠,٣٥	٠,٩٥-	٠,٧٢	٠,١٤-	٠,١٤-	٠,٣٢	الصين Wi3
٠,٤٥	٠,١٢	٠,٨٨-	٠,٩٣-	٠,٧٤	٠,١٤-	الهند Wi4
٠,٢٧	٠,٥٣	٠,٢٢-	٠,١٠-	٠,٨٤	٠,٥٩	باكستان Wi5

المصدر: حسب من:

U.N, International Trade Statistics Yearbook, New York, Various Volumes.

القدرة التنافسية للصادرات المصرية من المنسوجات القطنية

فى أهم أسواقها العالمية

دكتور/ أسامه أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد - كلية الزراعة - جامعة الأزهر

مستخلص

تعتبر الصناعة النسيجية فى الوقت الحاضر من أهم الصناعات المصرية، بل وأهمها على الاطلاق نظراً لبعدها التاريخى والصناعى والاقتصادى، كما أنها تشغل مكاناً هاماً فى الاقتصاد القومى سواء من حيث انتاجها أو فرص العمل التى توفرها أو نسبة صادراتها إلى اجمالى صادرات البلاد من المنتجات الصناعية.

وقد تأثرت صناعة الغزل والنسيج فى مصر تأثراً شديداً بالمتغيرات الاقتصادية العالمية وكذلك بارتفاع مستوى الجودة ووضع شروط لمواصفات السلع التى يسمح باستيرادها فى الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن يزداد الأمر سوءاً بعد التحرير الكامل للتجارة العالمية إذا ما تأثرت صناعة المنسوجات القطنية فى مصر بالغزول والأقمشة المستوردة فى الوقت الذى ترتفع فيه تكاليف المنتج النهائى لهذه الصناعة فى مصر وكذلك أعباءها الضريبية، الأمر الذى قد ينعكس فى النهاية فى زيادة معدل البطالة وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة.

وقد استهدفت الدراسة الوقوف على أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية إلى أهم أسواقها العالمية، والوقوف على الأساليب المناسبة لتحقيق القدرة التنافسية لصادراتها فى أهم أسواقها العالمية.

وقد أوضحت الدراسة أنه منذ بداية تحرير انتاج وتجارة القطن اعتباراً من موسم ١٩٩٤/١٩٩٥ تتعرض الصناعات النسيجية المصرية لبعض الانعكاسات السلبية التى تمثلت فى توقف بعض الوحدات الانتاجية فى بعض الفترات أو تخفيض انتاجها أو عدم استغلال الطاقات الانتاجية لكامل قدراتها. كما أوضحت نتائج الدراسة فقد محصول القطن وكذلك المنسوجات القطنية للعديد من الأسواق الخارجية نتيجة لانخفاض الكمية المصدرة من القطن الخام أو المنسوجات، أو لضعف القدرة التنافسية للمنسوجات القطنية فى أهم أسواقها الخارجية سواء من حيث أسعارها أو مواصفات الجودة الخاصة بها.

كذلك أوضحت نتائج البحث ضرورة رسم السياسة الخارجية لتجارة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية على أساس انتظام الكميات المعروضة منها فى الأسواق العالمية، والعمل على ضمان حصة ثابتة ومنتظمة للتصدير لكل موسم، ويتطلب ذلك ضرورة اعداد

دراسات مستمرة عن أحوال السوق العالمية للغزل والنسيج والملابس الجاهزة من ناحية تغيير الطلب عليها وفقاً للزيادة السكانية في الأسواق الخارجية والمعرض من المنتجات المنافسة في تلك الأسواق، والطلب عليها في كل سوق منها.

كذلك استخدمت الدراسة نماذج السوق Almost Ideal Demand System للوقوف على القدرة التنافسية السعرية للمنسوجات القطنية في أسواق إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وبالتالي الوقوف على الإجراءات السعرية المطلوبة لزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري من المنسوجات القطنية في تلك الأسواق. وقد أوضحت نتائج النماذج أن المنسوجات القطنية المصرية مازالت تتمتع بميزة تنافسية في تلك الأسواق يمكن تدعيمها إذا ما تم تخفيض أسعارها التصديرية إلى تلك الأسواق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة قومية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لا تعتمد بصفة أساسية على الأقطان فقط، وضرورة تنويع الانتاج والتركيز على المنتجات ذات العائد التصديري الأكبر مثل الملابس الجاهزة والتريكو، وتعديل السياسة التسويقية بما يضمن توفير كوادرات تسويقية ترويجية في الأسواق العالمية، والدراسة المستمرة لأذواق المستهلكين في تلك الأسواق، وضرورة المحافظة على الأسواق العالمية الأوروبية والعربية من خلال الدراسة المستمرة لها والعمل على مراعاة الأسعار التنافسية التي تدعم قدرتها التنافسية فيها.

قائمة المراجع

- ١ - أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، الآثار الاقتصادية المحتملة لاتفاقية الجات على انتاج وتجارة السلع الزراعية فى ج.م.ع، ندوة اتفاقية الجات والادارة فى الاقتصاد المصرى، اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتتظيم والادارة، ٩-١٠ ابريل ١٩٩٥.
- ٢ - أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، حسام الدين شلبى (دكتور)، متطلبات تحرير انتاج وتجارة القطن المصرى فى ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٤.
- ٣ - أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، وآخرون، مستقبل التجارة الخارجية الزراعية فى اطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد (٢٤)، ديسمبر ١٩٩٦.
- ٤ - أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، محمد الدمرداش الخشن (دكتور)، أثر السياسة السعرية فى تحقيق الكفاءة التسويقية للقطن فى ج.م.ع، حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.
- ٥ - ممدوح عبد العليم سعد موافى، نموذج احصائى للأداء التصديرى لقطاع الغزل والنسيج (رسالة دكتوراه)، قسم الاحصاء، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.
- 6 - Deaton, A, S, and Muellbauer, "An Almost Ideal Demand System", American Economic Review 70, 1980.
- 7 - Ronald, D, Krenz, "Privatization of Cotton Marketing in Egypt, 1993-1977", Egyptian-German Cotton Sector Promotion (CSPP), May, 1997.

Competitive Capabilities of Egyptian Exports of Cotton Textiles in Most Important International Markets

Dr. Usama Ahmed El-Bahnasawy
Associate Professor of Economics, Faculty of Agriculture,
El-Azhar University

Abstract

Textile industries are currently considered to be one of the most important Egyptian industries, if not the most important one because of its historical, industrial, and econodimension with regards to its production, work opportunities it provides or the percentage of its exports to the total industrial exports.

Ginning and weaving industry has always been strongly affected by international economic variables, high quality standards, conditions to be met for commodities that are allowed to be imported in the world markets. The situation is expected to be further exacerbated after the complete liberalization of the international trade. And at the same time the increase of local costs of end product of the industry in Egypt, plus the tax burden. All such factors would be in the end reflected in an increase of unemployment and its dangerous repercussions on the society.

The study aim at the examination of the most important economic variables that affect Egyptian exports of cotton textile to international markets, and ways to find the appropriate ways and procedures to improve competitive capabilities of cotton textile in international markets.

The study illustrates that since the beginning of the liberalization of production and marketing of cotton effective for 1994/95 season, the textile industry has been exposed to negative reflections of such liberalization policies. These negative impacts were represented in the form of stoppage or reduction of production in some units for some periods or not to run them in full capacity.

The findings also illustrate that cotton crop and cotton textile have lost their a number of their international markets due a decrease in exports

quantities of raw cotton or textile or due to poor competitive capabilities and advantages in their most important world markets in terms of price and quality.

The study also illustrates the need for setting foreign trade policies for ginning, weaving, and ready-made clothing on the basis of supply quantities in the world markets, and to work toward acquiring a guaranteed certain fixed quota of exports every season. Such arrangements require an on going process of preparing studies about international markets of ginning, weaving, and ready-made clothing.

On the other hand, the study uses an "Almost Ideal Demand System", to explore the competitive capabilities of the Egyptian cotton textile in the markets of England, France, Italy, and Belgium in the light of the competitive prices of the other competitive countries in these markets, and the changes in expenditures for the importing countries of textile in their imports. The analysis revealed that the Egyptian cotton textile still enjoy a weak competitive advantage in the markets of these countries which can be supported through the decrease of export prices of the Egyptian cotton textile.

The research recommend the necessity of setting a national policy for ginning, weaving, and ready-made clothing industry in Egypt. A policy doesn't depend only on Egyptian cottons, the modification of marketing policies that guarantee promotion marketing cadres in the international markets, continuos study consumer tastes which require the development of production accordingly. In addition, improving the efficacy of the formal systems in dealing with dumping problems, and the need for a mechanism for the coordination among the different national economic sectors in order not to make internal markets to be more profitable than exportation.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية
في الجمهورية العربية السورية

د. محمود سماق

د. علي عبد العزيز

الجمهورية العربية السورية

مقدمة:

يشكل القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني باعتباره أحد الموارد الأساسية للدخل القومي ، و يمتلك الموارد الطبيعية الأساسية من الأرض و المياه وغيرها.

ويقع على عاتقه تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتلبية احتياجات الصناعة من المواد الأولية الزراعية، فضلاً عن مساهمته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة صادرات البلاد، حيث يساهم بحوالي ١٥٪ من إجمالي صادرات القطر. وخلق فرص عمل لأكثر من ٢٥٪ من المشتغلين في القطر.

كما أنه يهيئ لقطاعات أخرى مثل النقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال وغيرها، مجالاً واسعاً لنشاطها، مما يوضح الارتباط الوثيق بين قطاع الزراعة وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها.

ومن الناحية الاقتصادية للإنتاج الزراعي و منها الخضار و الفواكه مكانة ملحوظة في الدخل الوطني، حيث أن قيمة الإنتاج الزراعي شكلت ما نسبته ٢٤,٣ ٪ في عام ١٩٨٨ ، و ٢٤,٥ ٪ في عام ١٩٩٧ من الدخل الإجمالي. وإنتاج الخضار و الفواكه شكلت ما نسبته ٥ ٪ في عام ١٩٩٧ .

والجدول رقم /١/ يبين مساهمة الإنتاج الزراعي (و منها الخضار و الفواكه) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. ويلاحظ تنازلاً واضحاً و مستمراً في نسبة الخضار و تذبذباً في نسب الفاكهة. ومن إحصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الخاصة باستعمالات الأراضي، يلاحظ انخفاضاً واضحاً بالمساحات المزروعة بالخضار، ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة من تخفيض في المساحات المخصصة لزراعة الخضار لصالح المحاصيل الاستراتيجية (القطن، القمح، الشوندر السكري..... الخ). حيث انخفضت نسبة المساحات المخصصة للخضار من 260.7 ألف هكتار عام ١٩٨٧، إلى 147.1 ألف هكتار عام ١٩٩٥ وإلى 143.7 ألف هكتار في عام ١٩٩٨.

وبمعنى آخر فإن المساحة المزروعة بالخضار كانت تشكل في عام ١٩٨٧ ما نسبته 6.5٪ من مجموع الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً وبالغلة (4040.2) ألف هكتار، فإن هذه المساحة انخفضت إلى 2.95٪ من إجمالي المساحة المزروعة فعلاً وبالغلة (4981.6). ألف هكتار، عام ١٩٩٥، و (4868.2) ألف هكتار عام ١٩٩٨، أي أن المساحات المخصصة لزراعة الخضار كانت في عام ١٩٩٥ - 147.1 ألف هكتار، و 143.8 ألف هكتار عام ١٩٩٨.

في موضوعنا هذا التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية في سورية سنتطرق بشكل خاص إلى ما يتعلق بتسويق منتجات الخضار و الفاكهة، أما المحاصيل الاستراتيجية (كالحبوب وخاصة القمح، و القطن والشوندر السكري...الخ) أي بمعنى آخر المحاصيل الزراعية التي تم تسويقها عن طريق المؤسسات العامة للدولة...الخ، فلن نتحدث عن أوضاعها.

جدول رقم (١) : يبين مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج
(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة) الوحدة : مليون ليرة سورية

السنوات	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إجمالي القطاعات	٧٢٩٦٩٦	٦٩٠٥٦٨	٩٧٥٨٤٥	١٠٣٠٥٢٣	١٠٤٣٠٤٠
القطاع الزراعي	١٧٧٠٨٧	١٨٢٥٧٥	٢٤١٥٠٨	٢٧٦٥٠١	٢٥٥٠٧٠
خضار			٢٠٠٠٨٠٢	١٨٦٥٢٠٥	١٥٥٤٣٠٢
فاكهة			٣٣٧٧١٠٥	٤٩٤٠١٠٩	٣٦٥٣٩٠٢
نسبة الزراعة	٢٤،٣	٢٦،٤	٢٤،٨	٢٦،٨	٢٤،٥
نسبة الخضار			٢،٠٥	١،٨	١،٥
نسبة الفاكهة			٢،٤	٤،٨	٣،٥

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨.

١- واقع وتطور الانتاج الزراعي في سورية :

تتوزع مساحة الجمهورية العربية السورية و البالغة (١٨٥١٨) ألف هكتار في عام ١٩٩٧ إلى (٥٩٨٦،٤) ألف هكتار أراضي قابلة للزراعة، وهي تشكل نسبة ٣٢،٣٪ من مساحة القطر و المستثمر منها ٥٥٢١،٢ ألف هكتار و غير المستثمرة ٤٦٥،٢ ألف هكتار.

أما الأراضي غير القابلة للزراعة فشكّلت ما مجموعه ٣٧٢٧ ألف هكتار، أي بنسبه حوالي ٢٠،١٣٪ وهي تضم أنبنيه ومرافق، بحيرات و مستنقعات وأراضي صخرية. أما المروج والمراعي فبلغت ٨٢٨٣ ألف هكتار أي ٤٤،٧٪ من إجمالي مساحة القطر، والباقي حراج و غابات (٥٢١،٥) ألف هكتار أي ٢،٨٢٪. وشكّلت مساحة الأراضي المستثمرة (٥٥٢١،٢) ألف هكتار ما نسبته ٩٢،٢٪ في عام ١٩٩٧ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، والباقي أراضي غير مستثمرة. كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) : يبين توزيع مساحات الأراضي المستثمرة في سوريا لعدة سنوات

السنوات	الأراضي المستثمرة				الأراضي البعل		الأراضي السقي	
	المجموع	متروكه للراحة	البعل	السقي	سليخ	مشجر	سليخ	مشجر
١٩٨٨	٥٥٦٠,٨	١٢٦٣,٣	٣٦٤٧,١	٦٥٠,٣	٣٠٥٦,٤	٥٩٠,٨	٥٤٦,٤	١٠٣,٩
١٩٨٩	٥٥٠٢,٩	١٠٧,١	٤٧٢٥,٧	٦٧٠,١	٤١١٧,٣	٦٠٨,٤	٥٥١,٩	١١٨,٢
١٩٩٠	٥٦٢٦,٠	١٥٩,٩	٤٧٧٣,١	٦٩٢,٩	٤١٣٨,٢	٦٣٤,٩	٥٧٤,٥	١١٨,٤
١٩٩١	٥٥٧٦,٢	٧٢٢,٨	٤٠٦٥,٠	٧٨٨,٣	٣٤٠٨,٧	٦٥٦,٣	٦٦٨,٤	١١٩,٩
١٩٩٢	٥٥٥٤,٢	٤٣٢,٩	٤٢١٥,١	٩٠٦,٣	٣٥٤٥,٨	٦٦٩,٢	٧٧١,١	١٣٥,٢
١٩٩٣	٥٤٢٥,٧	٤٨٦,٩	٣٩٢٥,٤	١٠١٣,٣	٣٣٧٦,٩	٥٤٨,٥	٨٨٩	١٢٣,٩
١٩٩٤	٥٤٨٦,٨	٦١٧,٤	٣٧٨٧,٢	١٠٨٢,١	٣٢٢٢,٩	٥٦٦,٢	٩٥٥,٦	١٢٦,٥
١٩٩٥	٥٥٠١,٨	٥٢٠,١	٣٨٩٢,٧	١٠٨٨,٩	٣٣٠٦,٢	٥٨٦,٦	٩٦٤,٠	١٢٤,٩
١٩٩٦	٥٤٦٩,٨	٨٢٧,٧	٣٥١٥,٩	١١٢٦,١	٢٩١٥,٦	٦٠٠,٣	٩٩٨,٢	١٢٧,٧
١٩٩٧	٥٥٢١,٢	٧١٨,١	٣٦٣٥,٥	١١٦٧,٦	٣٠٠٨,٣	٦٢٧,٢	١٠٣٩,٤	١٢٨,٢
١٩٩٨	٥٤٨٤,٠	٦١٥,٩	٣٦٥٥,١	١٢١٣,١	٣٠١٤,١	٦٤٠,٩	١٠٧٨,٨	١٣٤,٤

وتقسم مساحات الأراضي في سوريا حسب كميات هطول الى خمس مناطق استقرار و

هي كما يلي:

١- منطقة الاستقرار الزراعي الأولى:

وهي الأراضي التي تتلقى هطول مطرية أكثر من ٣٥٠/ ملم و تقسم إلى:

أ- أراضي معدل أمطارها فوق ٦٠٠/ ملم سنوياً وتكون الزراعات البعلية فيها

مضمونه سنوياً.

ب- أراضي أمطارها بين (٣٥٠-٦٠٠) ملم ولا تقل عن (٣٠٠) ملم ،أي ممكن ضمان

موسمين كل ثلاث سنوات ومحاصيلها الرئيسية -القمح والبقوليات و المحاصيل الصيفيه.

وتبلغ المساحة الواقعة ضمن تصنيف منطقة الاستقرار الزراعي الأولى (٢٧٠١) ألف هكتار .

وتشكل حوالي ١٤,٦ ٪ من إجمالي مساحة سوريا.

٢- منطقة الاستقرار الزراعي الثانية:

وتكون معدلات الهطولات المطرية فيها بين /٢٥٠-٣٥٠/ ملم سنوياً ولا تقل عن

(٢٥٠) ملم ، أي يمكن ضمان موسمي شعير كل ٣ سنوات، وقد يزرع إلى جانب الشعير و

القمح و البقوليات المحاصيل الصيفيه، وتبلغ مساحتها (٢٤٧٠) ألف هكتار، وتشكل ١٣,٣ ٪ من

مساحة سوريا.

٣- منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة:

ومعدلات الأمطار فيها لا تزيد عن (٢٥٠) ملم، ويمكن ضمان ١-٢ موسم لكل ثلاث سنوات ومحصولها الرئيسي الشعير وقد تزرع فيها البقوليات. وتبلغ مساحتها (١٣٠٦) ألف هكتار. وتشكل ٧,١٪ من مساحة سوريا.

٤- منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة (الهامشية):

ومعدلات الأمطار فيها بين (٢٠٠-٢٥٠) ملم سنوياً ولا يقل عن ٢٠٠ ملم ولا تصلح إلا لزراعة الشعير أو المراعي الدائمة، وتبلغ مساحتها (١٨٣٣) ألف هكتار وتشكل ٩,٩٪ من مساحة سوريا.

٥- منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة (البادية والسهوب):

وهي كل ما تبقى من أراضي سوريا وهذه لا تصلح للزراعة البعلية وتبلغ مساحتها (١٠٢٠٨) ألف هكتار وتشكل ٥٥,١٪ من إجمالي مساحة سوريا.

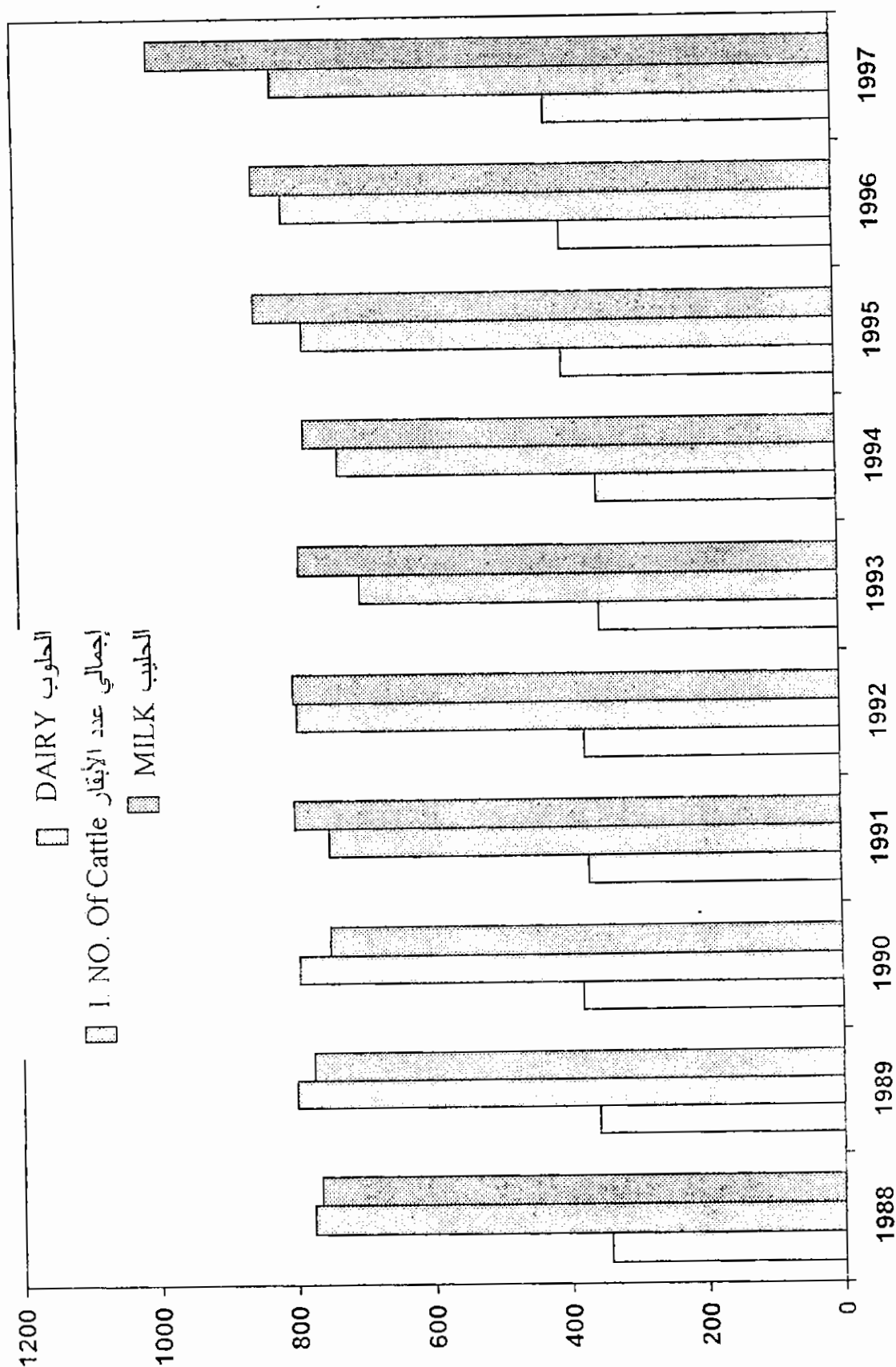
إن التقسيم السابق الذكر هو حسب الهطولات المطرية فقط. ومن المعروف أن هناك عوامل عديدة تؤثر على الإنتاج الزراعي (تضاريس المنطقة-نوعية التربة في كل منطقة إنتاجية، العوامل المحيطة المختلفة... الخ)

لقد بلغت المساحات المروية في سوريا عام ١٩٩٧-٢١,٢٪ من إجمالي الأراضي المستثمرة، والمساحات البعلية بلغت ٦٥,٩٪ والمساحة المتروكة للراحة (سبات) ١٣,٠٪ لنفس العام، وإن مجموع مساحة الأراضي السليخ في الأراضي البعلية تشكل ٨٢,٧٪ من إجمالي المساحات البعلية، بينما المساحات المشجرة تشكل ١٧,٣٪ من الأراضي البعلية. أما مساحة الأراضي السليخ فتشكل حوالي ٨٩,٠٪ والمساحة المشجرة ١٠,٩٪ من إجمالي مساحة الأراضي المروية لعام ١٩٩٧.

في الأراضي البعلية السليخ يزرع أنواع متعددة من المنتجات الزراعية (محاصيل حقلية، بعض منتجات الخضار... الخ)، والأراضي المشجرة فهي بشكل رئيسي (الزيتون-الفسق الحلبي-اللوز-كروم العنب وغير ذلك من الأشجار المثمرة التي تزرع في المناطق البعلية).

أما في الأراضي المروية فتزرع بعض أنواع المحاصيل الحقلية كالقمح المروي والمحاصيل الصناعية كالقطن والشوندر السكري.. والخضار بكافة أنواعها والبطاطا... الخ)

NUMBER OF CATTLE AND MILK PRODUCTION



العدد : رأس واحد الإنتاج : بالطن

جدول رقم (1) : إجمالي عدد الأبقار وإنتاجها حسب المحافظات لعام 1997 مع تطورها على مستوى خفض سن عدم 1988 - 1997

البلد Yugort	Milk and its by production				مجموع الأبقار No. of Cattle	المجموع Total	مستهلك طازج Consumed 4 %	السمن %4 Butter 6 %	الجبنة %17 Cheese 17 %	عدد رؤوس البقر No. of Cows	Dairy Cows			العجل Calves	الثور Oxen	السنوات و المحافظات
	الحليب ومشتقاته		غير الحليب								المجموع Total	الحليب Milked	غير الحليب Non Milked			
142231	19210	1174	3600	377225	742055	762591	377225	742055	762591	516485	180682	335303	230199	16907	1988	
146166	22376	1333	3139	410982	777427	799758	410982	777427	799758	542388	191128	351260	241165	16205	1989	
160092	19157	1547	2873	395083	770682	787191	395083	770682	787191	551954	221382	330566	32975	14264	1990	
158350	23242	1689	3225	331515	798814	77118	331515	798814	77118	534952	202023	332929	224310	18156	1991	
115822	20205	1687	3433	391284	775785	764665	391284	775785	764665	528240	199358	328882	224049	12577	1992	
146992	22181	1407	2823	384317	742153	707158	2823	742153	707158	478739	162416	316323	215975	12454	1993	
154628	22620	2173	2667	385537	764126	720646	2667	764126	720646	486518	182567	303351	222617	11611	1994	
181567	25920	766	2862	452822	888838	774828	2862	888838	774828	563353	196694	366559	199605	11866	1995	
174633	28239	1531	4131	464821	934357	830150	4131	934357	830150	554639	178454	374688	244006	12005	1996	
211066	31270	1390	3476	553609	1008719	857097	3476	1008719	857097	589453	199107	390346	255253	12391	1997	
54477	9806	-	-	165015	277176	153848	-	277176	153848	106237	30517	75720	46044	1567	ريف دمشق	
26422	1798	-	422	8674	49779	36987	-	49779	36987	310032	11392	19640	5808	157	درعا	
3191	697	23	175	14327	26254	15372	175	26254	15372	11921	2570	9351	3444	7	السويداء	
3883	333	42	23	4603	13508	13955	23	13508	13955	10387	5346	5041	3835	273	القيصريه	
24070	2571	133	786	67728	88798	104618	786	88798	104618	78906	37206	41700	23350	2362	حمص	
15494	3725	54	666	9802	64758	46893	666	64758	46893	33093	4804	28289	13713	87	حماة	
6600	4832	170	130	17658	58750	33944	130	58750	33944	24528	8118	16510	8970	346	الغاب	
-	-	-	-	57304	57304	52010	-	57304	52010	33059	7735	25324	17903	1048	اللاذقية	
2959	1024	488	538	74373	104913	77439	538	104913	77439	52016	8976	43040	24933	490	طرطوس	
8678	2283	98	95	15191	39301	32654	95	39301	32654	22654	6506	16148	9978	22	اللب	
11785	1974	167	256	31753	64366	37122	256	31753	64366	23183	5900	22283	8622	417	حلب	
11490	625	-	151	17355	31495	80121	-	17355	80121	64820	31796	33024	12085	3216	الحمصه	
-	323	-	25	2742	5250	7908	-	5250	7908	6445	1955	4490	1243	220	الرقه	
42217	128	215	209	25979	83950	135700	209	25979	135700	65550	29411	36139	68012	2138	لاجر الزور	
-	1	-	-	2099	2099	1314	-	2099	1314	764	145	619	500	50	حوض الفرات	
-	-	-	-	41008	41008	27162	-	41008	27162	19758	6730	13028	7313	91	مدينة دمشق	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منشأة الأسد	

مقدمة :

ازدادت متطلبات البشرية في الوقت الحالي ، وتعددت أغراض التربية وفروع الإنتاج الحيواني وتحكمت العوامل الاقتصادية فيها كذلك . مما أعطى تربية الحيوانات الزراعية الأهمية الكبيرة ، وجعلها ترتبط بتطور الأمم رغم التقدم الهائل في مجال الطاقة الذرية والكهربائية وتسخيرها في خدمة ومنفعة البشرية .

فمن دون الزراعة واستئناس الحيوانات الزراعية الملازمين للإنسان في حله وترحاله لا يمكن أن يستمر بوجوده على سطح الأرض . فالحيوانات الزراعية كانت ولا زالت ملازمة لبقاء الإنسان لما تقدمه له من غذاء (حليب ، لحم) وكساء (جلد وصوف) . فالحليب واللحم يمتازان بصفات وقيمة غذائية عالية لا يمكن للنبات أن يؤمنها ورغم التنافس المستمر بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية الحيوانية ، من استخدام زيوت مهدرجة كبديل عن السمن والزبدة الحيوانية ، والبروتين النباتي بديلاً عن البروتين الحيواني ، والفراء والأصواف الصناعية الرخيصة مقارنة بالطبيعية الغالية الثمن . إلا أن المنتجات الصناعية ليست إلا بديلاً ولا يمكن أن تقارن بالمنتجات الحيوانية الأساسية .

إن هذه المنافسة تقودنا إلى ضرورة البحث لتحسين المنتجات الحيوانية أكثر مما عليه الآن وتبويبها مع الاستعانة بتقديم العلوم الزراعية والحيوانية خاصة والتكنولوجية وتطويرها على أسس علمية مدروسة .

هذا ويرتبط إنتاج الحيوانات الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالاستخدام الجيد للأراضي ، فكلما زاد مستوى إنتاج المحاصيل الحقلية وكثرة صافي إنتاج مواد العلف ، كلما كانت الظروف أكثر ملائمة لتطور رعاية الحيوان وصناعة الإنتاج الحيواني بشكل عام .

ومن المعروف حالياً أن أزمات الأمن الغذائي في الدول النامية سببها كثرة الطلب على المنتجات الغذائية وقلة الإنتاج النباتي والحيواني ، وبالتالي فإن ما يحصل عليه الفرد في هذه البلدان من مصادر الإنتاج الحيواني يعادل $1/2$ أو $1/3$ ما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة . أصف إلى ذلك أن الحيوانات الزراعية في الدول النامية تحتاج للرعاية من حيث الغذاء والسكن والخدمة والمرعى خاصة الأغنام التي تعيش تحت وطأة ورحمة المراعي الطبيعية والطقس الموسمي .

وقد هدف هذا البحث إلى دراسة واقع الثروة الحيوانية في سورية ومنتجاتها خلال الفترة 1988 - 1997 واقتراح سبل تطويرها .

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

واقع الإنتاج الحيواني في سورية
وأساليب تطويره

د. نديم محمد خلوف

أستاذ مساعد، في قسم الإنتاج الحيواني
كلية الزراعة - جامعة حلب

جدول (٣) تقدير المرونة الكمية الانفاقية لبعض السلع الغذاء الرئيسية في حضر وريف جمهورية مصر العربية ، بحث ميزانية الاسرة
 ١٩٩٥ / ١٩٩٦ .

السلع		حضر		ريف	
السلع	الدالة الاستهلاكية - الداخلية	٢ ر	٢ ر	الدالة الاستهلاكية الداخلية	٢ ر
قمح وبقية	لو ص م = ٢,٠٤٦ - ٢,٤٥ لو س م (٠,١٤٦)	٠,٣٣	٠,٠٢	لو ص م = ١,٧٥٢ + ٠,٣٨ لو س م (٠,٠٣٧)	٠,٠٢
ارز ابيض	لو ص م = ٠,٤٠٧ + ٠,٣١٥ لو س م (٠,٠٥٥)	٠,٨٥	٠,١٣	لو ص م = ١,٥٠٣ + ١,١٠٢ لو س م (١,٥٨٢)	٠,١٣
نرة شامية	لو ص م = ٦,٠٢٣ + ١,٧٤٣ لو س م (١,٠٩٩)	٠,٣١	٠,١٢	لو ص م = ١,٥٢١ + ٣,٦٨ لو س م (١,٤٥٩)	٠,١٢
لحوم حمراء	لو ص م = ٠,٦٤٩ + ٠,٠٩١ لو س م (٠,١٠٣)	٠,١٢	٠,٣٤	لو ص م = ٠,٣٧٣ + ٠,٣٩٨ لو س م (٠,٠٨٢)	٠,٣٤
دواجن	لو ص م = ٠,٠٢١ + ٠,٣١٩ لو س م (٠,٠٦٩)	٠,٧٩	٠,٦٧	لو ص م = ١,٦٣٨ + ٠,٨٦٥ لو س م (٠,٠٩٠)	٠,٦٧
اسماك	لو ص م = ٠,٦٧٣ + ٠,٤٧٤ لو س م (٠,٠٩٦)	٠,٨١	٠,٥٦	لو ص م = ٣,٢٢ + ١,٢٦ لو س م (١,٦٦)	٠,٥٦
بيض	لو ص م = ١,٦٥٥ + ٠,١١٠ لو س م (٠,٠٩٤)	٠,٢٠	٠,٢٨	لو ص م = ٠,٩٢٧ + ٠,٣٢٤ لو س م (٠,٠٦٣)	٠,٢٨

المصدر : حسيت من بيانات لجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الانفاق والاستهلاك

١٩٩٦/٩٥ ، يوليو ١٩٩٧ .

حيث ص م = نصيب الفرد من الانفاق على السلع بالجنه سنويا ، ه م = ١ ، ٢ ، ، ١٤ .
 ، س م = نصيب الفرد من الانفاق الكلى بالجنه سنويا ، ه م = ١ ، ٢ ، ، ١٤ .

جدول (٢) بالملحق نصيب الفرد السنوى من الكمية المستهلكة بالكيلوجرام من بعض سلع الغذاء الرئيسية حسب المناطق من المتوسط العام ، بحث ميزانية الاسرة ١٩٩١/٩٠ (عدا البيض بالعدد)

الرقم القياسى	حضر							ريف							السلع
	متوسط	الرقم القياسى	حدود	الرقم القياسى	وجه قبل	الرقم القياسى	وجه بحرى	الرقم القياسى	حدود	الرقم القياسى	وجه قبل	الرقم القياسى	وجه بحرى	الرقم القياسى	
١٠٠	٢٠٢	صفر	-	١٢٣	٢٠٩	٤٠٩	٤٠٩	١٠٠	٢٧٠	٨	٢٠٩	٢٧٠	٢٧٠	١٢٣	قمح
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	دقيق قمح
١٠٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	١٠٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	١٠٠	مكرونه
١٠٠	٢١٠	٦٢	١٣	٤٦	٩٧	١٧١	٣٦٠	١٠٠	٢٩٠	٧٨	٢٤	٢٩٠	٧٨	١٥٥	ارز
١٠٠	١٠٢	صفر	-	٧٥	٠٩	٢٥٠	٣٠	١٠٠	٢١٠	٨٧	٤٢	٢١٠	٨٧	١١٣	ابيض
١٠٠	٨٠	١٠٦	٨٠	١٢٥	١٠٠	٩٥	٧٠	١٠٠	٦٠	٨٤	١١٥	٦٠	٨٤	٩١	ذرقشاميه
١٠٠	١٠٠	٧٦	٧٠	٨٤	٨٠	٩٣	٩٠	١٠٠	٧٠	٨١	٧٠	٧٠	٨١	١٢٣	لحوم
١٠٠	٦٠	١٣٤	٨٠	٧٢	٤٠	١١٤	٧٠	١٠٠	٣٠	٥٦	٥٦	٣٠	٥٦	١٣٣	دواجن
١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	٩٤	٦٤٠	١٠٠	٥٠	٥٨	١٠٢	٥٠	٥٨	١٠٠	اسماك
١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	٩٤	٦٤٠	١٠٠	٥٠	٥٨	١٠٢	٥٠	٥٨	١٠٠	طازجه
١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٦٠	٩٤	٦٤٠	١٠٠	٥٠	٥٨	١٠٢	٥٠	٥٨	١٠٠	بيض

المصدر : حست من ميزانية الاسرة ١٩٩١/٩٠ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .

جدول (١) بالملحق نصيب الفرد السنوى من الكمية المستهلكة بالكيلوجرام من بعض سلع الغذاء الرئيسية حسب المناطق من المتوسط العام بحث ميزانية الأسرة ١٩٧٥/٧٤ (عدا البيض بالعدد)

حضر										ريف						السلع
الرقم القياسى	متوسط	الرقم القياسى	وجه قبلى	الرقم القياسى	وجه بحرى	الرقم القياسى	وجه قبلى	الرقم القياسى	متوسط	الرقم القياسى	وجه قبلى	الرقم القياسى	وجه بحرى	مناطق حضرية	مناطق حضرية	
١٠٠	١٢,٤	١٤٨	١٨,٤	١٤٧	١٨,٢	٤	٠,٥	١٠٠	٥٧,٥	٧٧	٤٤,٣	١٢١	٦٩,٨	-	-	قمح
١٠٠	٢٨,٨	١٧٥	٥٠,٥	٧٠	٢٠,٢	٥٥	١٥,٨	١٠٠	٤٥,٤	١٥٣	٦٩,٤	٤٧	٢١,٣	-	-	دقيق قمح
١٠٠	٦,٠	٧٠	٤,٢	١٠٣	٦,٢	١٢٨	٧,٧	١٠٠	٢,٠	٦٥	١,٣	١٣٥	٢,٧	-	-	مكرونه
١٠٠	٢٥,٤	٥٧	١٤,٤	١٥٠	٣٨,٢	٩٣	٢٣,٧	١٠٠	٢٤,٣	٣٩	٩,٥	١٦٠	٣٩,٠	-	-	ارز ابيض
١٠٠	٨,٣	٧٦	٦,٣	٢٠٤	١٦,٩	٢٠	١,٧	١٠٠	٤٢,٦	٦٨	٢٩,١	١٣٢	٥٦,١	-	-	ذرة شامية
١٠٠	٩,٦	١٠٥	١٠,١٠	٨٥	٨,٢	١٠٩	١٠,٥	١٠٠	٦,٦	١١٨	٧,٨	٨٠	٥,٣	-	-	لحوم
١٠٠	٣,٧	٨٤	٣,١٠	١٠٨	٤,٠	١٠٨	٤,٠٠	١٠٠	٢,٨	٧٩	٢,٢	١١٨	٣,٣	-	-	دواجن
١٠٠	٦,١	٨٢	٥,٠	١٢٦	٧,٧	٩٣	٥,٧	١٠٠	٤,٣	٦٥	٢,٨	١٣٣	٥,٧	-	-	اسماك طازجة
١٠٠	٤٢,٠	١١٢	٤٧,٠	٩٨	٤١,٠	٩٠	٣٨,٠	١٠٠	٣٧,٠	١٠٨	٤٠,٠	٨٩	٣٣,٠	-	-	بيض

المصدر : محسوبة من بيانات بحث ميزانية الاسرة ١٩٧٥/٧٤ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

produced poultry . Quality elasticity are Negative for fresh meat, purchased poultry , and Auto-consumed Fish in rural areas because consumers buy these commodities approximately with farm prices, margins are very low, and rural consumers does not consume the best quality of these commodities .

Summary

The objective of this study determining factors which affecting production, and consumption of meat, poultry, and Fish. Per capita consumption of fresh or frozen Meat, produced, or purchased poultry, fish catching or purchased. Data from CAPMAS was obtained about 81/82, 90/91, 95/1996 family budget surveys and Time series data of production and consumption of these commodities also were obtained. Self-sufficiency ratio also computed for Red meat, poultry, and Fish. It was about 87%, 100%, and 68% for red meat, poultry and Fish for 90/1991. and reached about 79% , 100% , 71% for 95/1996 . Income classes were 1100 L E yearly or less income group, 1100 - 1600 L E yearly for medium income group, and 1600 L E yearly for medium income group, and 1600 L.E. yearly or more for high income. Linear, semi log, and double logarithmic forms were used for computing expenditure - expenditure elasticity for red meat and poultry. Red meat and poultry are necessary commodities at low and medium income levels in urban areas about 0.54, 0.46 for Red meat in low income class for family budget surveys 90/1991, 95/1996, and about 0.80,0.74 for poultry respectively. Red meat, and poultry are luxury commodities at low and high-income classes in Rural area about 6.47, 9.68 for red meat in high-income class. For family budget survey 81/82, 90/1991, and about 10.75, 15.50 for poultry respectively, also Red meat is inferior good in urban areas at high-income class. With respect to quality elasticity it were high in urban areas for fresh Fish (Auto – consumed, or purchased) it were about 1.106, 2.425 respectively, also it were high in rural areas for purchased Fish, and produced poultry and frozen meat, quantity consumed of frozen meat in rural areas tends to decrease with high income, so Quality elasticity in rural areas about 1.212, 1.068, 0.551 for frozen meat purchased Fish , and

- (١٠) عصمت عبد المهيمن شلبي ، دراسة اقتصادية تحليلية لدور الاعلاف فى تنمية الثروة الداخلية المصرية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص ٤٠-٤١ .
- (١١) محمد حسن محمد هيكى ، كفاءة التسويق والتوزيعية للحوم الحمراء فى ج.م.ع.ا ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦٤-٢٦٦ .
- (١٢) رياض السيد عمارة (دكتور) ، نبيله ابراهيم شرف (دكتور) عرض وطلب الاعلاف وممكنات احداث توازن فى ظروف زراعة غير متوازنة ، المجلة العلمية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ص ١٣ .
- (١٣) ابراهيم عبد المنعم سرحان ، اقتصاديات الفجوة الغذائية فى مصر ومداخل علاجها ، رسالة دكتوراه ، المعهد القومى للإدارة العليا ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ١٩٩٧ ص ٢٠٠ - ٣٠٢ .
- 14) Prais, sj and H.S. Houthaker: The analysis of family budgets Cambridge university press, Cambridge, 2-nd edition, 1971.
- 15) Tomek. W, Robinson. K Agricultural product prices second ed. Cornell University press, 1981.

المراجع

(١) محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) ، دراسة اقتصادية تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على إنتاج اللحوم في مصر ، مجلة الازهر للبحوث الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، المجلد (IV) ، ديسمبر ١٩٨٥ جـ ١١٠ .

(٢) علي محمد علي خضر (دكتور) دراسة قياسية لتحديد اهم العوامل التي تؤثر على كمية الانتاج من الالبان واللحوم الحمراء خلال الفترة (٧٤-١٩٨٥) ، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية ، المجلد (١٦) ، العدد (٣) ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣) محمد امام عبد النبي (دكتور) ، عصمت عبد المهيم شلبي (دكتور) ، الموقف الحالي والتصور المستقبلي للحوم الحمراء في ج.م.ع ، وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، ١٩٩١ ص ١٠-١٦ .

(٤) رجب مغاوري على زين ، التقييم الاقتصادي للمشروع القومي لتربية البتلو في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ١٩٩٢ ، ص ١٧٣-١٨١

(٥) وزارة الزراعة قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الحيواني للبتلو الادارة العامة لاحصاء الثروة الحيوانية والداجنية والسومية ، دراسة فنية وتطبيقية للمشروع القومي للبتلو حاضرا ومستقبلا ، ١٩٩٣ ص ٤-٨ .

(٦) صلاح على صالح فضل الله (دكتور) ، تحليل اقتصادي قياسي لإنتاج اللحوم الحمراء والعوامل المؤثرة عليها في ج.م.ع ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٣ ، ص ١٥٠-١٥٧ .

(٧) عصمت عبد المهيم شلبي (دكتور) ، دراسة اقتصادية لإنتاج الأغنام والماعز في ج.م.ع ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد لثالث ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٣ ص ١٨٤ .

(٨) امام محمود الجسمي (دكتور) وآخرون ، دراسة تحليلية لأسواق اللحوم الكندوز والدجاج الابيض والسمك البلطي ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ن المجلد السادس ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٧٦٥ .

(٩) بهاء الدين مرسى ، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك اللحوم في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

ملخص

تعتبر دراسة انتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية والداجنة والسلمكية من الأهمية بمكان حيث أنها تمد المستهلك بالعناصر الحيوية والبروتينات اللازمة لبناء و نمو الجسم وتحديد الخلايا والأنسجة.

واستهدفت الدراسة الممكنات الإنتاجية للحموم سواء الحمراء أو البيضاء والأسماك وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة في استهلاك هذه السلع أونصيب الفرد من الكمية المستهلكة من هذه السلع وكذلك الانفاق على هذه السلع ، وكذلك دراسة معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه السلع والفروق الداخلية وبين المناطق وتأثيرها على الاستهلاك وتم الاعتماد على بيانات بحوث الأسر ١٩٨٢/٨١ ، ٩٠ / ١٩٩١ ، ٩٥ / ١٩٩٦ وكذلك بيانات السلاسل الزمنية للانتاج والاستهلاك في حساب معدل أو نسبة الاكتفاء الذاتي وتبين انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للحموم الحمراء من ٨٧% عام ٩٠ / ١٩٩١ الى نحو ٧١% لعام ٩٣ / ١٩٩٤ تم زيادتها مرة أخرى لنحو ٧٩% في عام ٩٥ / ١٩٩٦ ، كذلك زيادة معدل الاكتفاء الذاتي للدواجن من ٦٩% عام ٨١ / ١٩٨٢ الى نحو ١٠٠% منذ عام ٩٠ / ١٩٩١ وحتى ٩٥ / ١٩٩٦ ، كما زادت نسبة الاكتفاء الذاتي للأسماك من ٥١% عام ٨١ / ١٩٨٢ الى نحو ٧٨% لعام ٩٣ / ١٩٩٤ ثم انخفض لنحو ٧١% عام ٩٥ / ١٩٩٦. كذلك يوجد تأثير لفئات الدخل المنخفضة ١١٠٠ جنية سنوياً فأقل وكذلك فئات الدخل المتوسطة ١١٠٠-١٦٠٠ جنية سنوياً وكذلك فئات الدخل العليا ١٦٠٠ جنية سنوياً فأكثر على نصيب الفرد من الكمية المستهلكة من هذه السلع ولقد استخدمت الصور الخطية ونصف اللوغارتمية واللوغارتمية المزدوجة لحساب المرونة الانفاقية - الانفاقية للحموم الحمراء والدواجن ومنها يتبين أن اللحوم الحمراء والدواجن سلعة ضرورية عند مستوى الدخل المنخفض والمتوسط في الحضر ، كما أن اللحوم الحمراء والدواجن سلعة كمالية في الريف سواء عند مستوى الدخل المنخفض أو المرتفع ، كما أن اللحوم الحمراء سلعة رديئة عند مستوى الدخل العالي في الحضر. وبالنسبة لمرونة الجودة اتضح ارتفاعها للأسماك الطازجة من غير انتاج الأسرة ومن انتاج الأسرة خصوصاً في الحضر . وفي الريف اتضح ارتفاع مرونة الجودة للأسماك من غير أنتاج الأسر والدواجن من انتاج الأسرة واللحوم المجمدة حيث أن الكمية المستهلكة من اللحوم المجمدة في الريف تميل للانخفاض بزيادة الدخل وبالتالي فإن مرونة الجودة عالية. أما مرونة الجودة في الريف فهي سالبة للحموم الطازجة المحلية والدواجن من غير انتاج الأسرة والاسماك الطازجة من انتاج الأسرة ويرجع ذلك لعدم دقة المستهلك في الريف في اختيار منافذ الشراء علاوة على أنه يشتري بأسعار المزرعة.

جدول (٤) تقدير المروونات الكمية - الانفاقية ، والانفاقية - الانفاقية ومرونة الجودة ^(١٥) لبعض السلع و المنتجات الحيوانية و الداجنية والسلمكية فى حضر وريف جمهورية مصر العربية بحث ميزانية الأسرة ١٩٩٦/٩٥

السلع	حضر			ريف	
	انفاقية - انفاقية	كمية - انفاقية	مرونة الجودة	انفاقية - انفاقية	كمية - انفاقية
لحوم طازجة محلية	١,٧٢٥	٠,٩٨٢	٠,٤٧٣	١,٠١٠	١,٠١١
لحوم مجمدة	٠,٦٦٤	٠,١٧٦	٠,٤٨٨	١,١٧٠	٠,٠٤٢
دواجن من انتاج الاسرة	١,٢٣٣	١,٣٧١	٠,١٣٨	٣,٣٦٣	٢,٨١٢
دواجن من غير انتاج الاسرة	١,٧٦٢	١,٣٨٢	٠,٣٨٠	٠,٦٦٢	١,٣١٨
أسماك طازجة من انتاج الاسرة	٣,٨٧٠	٢,٧٦٤	١,١٠٦	٤,٠٢٣	٤,٦٧٣
أسماك من غير انتاج الاسرة	٣,٦٠٣	١,١٧٨	٢,٤٢٥	٣,٦٨٥	٢,٦١٧

المصدر: حسب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء بحث الأنفاق والاستهلاك ١٩٩٦/٩٥، يوليو ١٩٩٧

١- استخدمت الصورة نصف اللوغارتمية صـ = أ + ب لو سـ

٢- المرونة الكمية - الأنفاقية صـ = نصيب الفرد من الكمية المستهلكة بالكجم/سنوياً، هـ = ١٤,٠٠٠,٠٢,١

سـ = نصيب الفرد من الأنفاق الكلى بالجنية سنوياً ، هـ = ١٤,٠٠٠,٠٢,١

٣- المرونة الأنفاقية - الأنفاقية صـ = نصيب الفرد من الأنفاق على السلعة بالجنية سنوياً

هـ = ١٤,٠٠٠,٠٢,١

٤- مرونة الجودة = المرونة (الأنفاقية - الأنفاقية) - المرونة (الكمية - الأنفاقية)

لنفس السلعة

للسلعة

للسلعة

الانفاق الكلى وربما يرجع ذلك لزيادته نسبة الكوليسترول بها واستمرار تحذير الأطباء من ضرورة خفض استهلاك اللحوم الحمراء بصفة خاصة عن اللحوم البيضاء (الدواجن) وكذلك عن الأسماك الطازجة .

إثر الاسعار والجودة على استهلاك منتجات اللحوم والأسماك :

يبين جدول (٤) المرونة الانفاقية - الانفاقية والكمية - الانفاقية ، ومرونة الجودة للحوم الطازجة واللحوم المجمدة وكذلك الدواجن من إنتاج الاسرة ومن غير إنتاج الاسرة والأسماك الطازجة من إنتاج الاسرة وغير إنتاج الاسرة . ويتبين انه بالنسبة للحضر فان مرونة الجودة أعلى ما يمكن للأسماك من غير إنتاج الاسرة يليها الأسماك الطازجة من إنتاج الاسرة والمرونة الانفاقية - الانفاقية وكذلك الكمية - الانفاقية للحوم الطازجة أعلى منها للمرونة المجمدة ولكن مرونة الجودة سواء للحوم الطازجة او للحوم المجمدة تتقارب تقديراتها ، تليها مرونة الجودة للدواجن من غير إنتاج الاسرة ، اما مرونة الجودة للدواجن من إنتاج الاسرة فهي سالبة اي ان المرونة الكمية - الانفاقية اعلى من المرونة الانفاقية - الانفاقية وهذا يعنى ان السعر عامل غير معنوى عند استهلاك الدواجن من إنتاج الاسرة فى الحضر كما يتبين بالنسبة للريف ان مرونة الجودة بالنسبة للحوم المجمدة فى الريف اعلى ما يمكن وذلك لانه كلما زاد دخل الفرد فى الريف انخفضت الكمية المستهلكة من اللحوم المجمدة يليها الأسماك الطازجة من غير إنتاج الاسرة ثم الدواجن من إنتاج الاسرة ولقد قدرت مرونة الجودة فى الريف بالنسبة للحوم الطازجة بنحو - ٠,٠٠١ ، للدواجن من غير إنتاج الاسرة بنحو - ٠,٦٥٦ ، للأسماك الطازجة من إنتاج الاسرة بنحو - ٠,٦٥٠ ويرجع ذلك لانخفاض اسعار تلك المنتجات فى الريف عن الحضر حيث يقوم المستهلك فى الريف بالشراء بأسعار قريبة من اسعار المزرعة ولا توجد تكاليف نقل او تبريد او خلاقه كما يقوم بشراء اللحوم بالعظم والدواجن حية والأسماك من الترع وفروع النيل والمصادر القرية منه .

جدول رقم (٣) المرونة الانفاقية - الانفاقية المعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لفئات الانفاق المختلفة وأبحاث ميزانية الاسرة ٨١/ ١٩٨٢ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥

فئات الانفاق	النموذج	١/٨١ ٩٨٢	١/٩٠ ٩٩١	١/٩٥ ٩٩٦	
		حضر	ريف	حضر	ريف
لحوم حمراء	خطى				
منخفضة	نصف لوغاريتمى				
	لوغاريتمى				
	مزودج				
متوسط	خطى				
عالية	خطى	٠,٧١-			
	نصف لوغاريتمى				
	لوغاريتمى				
	مزودج				
دواجن	خطى				
منخفضة	نصف لوغاريتمى				
	لوغاريتمى				
	مزودج				
متوسطة	خطى	٠,٠٦٧			
عالية	نصف لوغاريتمى				
	لوغاريتمى				
	مزودج				

المصدر : حسبت من ميزانيات الاسر أعوام ٨١/ ١٩٨٢ ، ٩٠/ ١٩٩١ ، ٩٥/ ١٩٩٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

- وتقدر المرونة الانفاقية - الانفاقية على اساس ان نصيب الفرد من الانفاق على اللحوم الحمراء او الدواجن بالجنيه كدالة فى اجمالى الانفاق الاستهلاكى للفرد بالجنيه سنوياً ويبين جدول (٣) أيضاً ان اللحوم الحمراء والدواجن سلعة ضرورية عند مستوى الدخل المنخفض والمتوسط فى الحضر ، كما ان اللحوم الحمراء والدواجن سلعة كماله فى الريف سواء عند فئات الدخل المنخفض او فئات الدخل العليا ، كما ان اللحوم الحمراء سلعة رديئة Inferior عند مستوى الدخل العالى فى الحضر ويرجع ذلك الى انخفاض الانفاق عليها بزيادة

السلعة ضرورية في الحضر عند فئات الدخل المنخفض بينما السلعة كمالية في الريف لنفس فئات الدخل . وبالنسبة لفئات الدخل المتوسط فإن الدواجن سلعة ضرورية في الحضر لبحث ١٩٨٢/٨١ ، أيضا ضرورية في الحضر لبحث ١٩٩٦/٩٥ . وبالنسبة لفئات الدخل العليا في الريف تعتبر اللحوم سلعة كمالية بينما في الحضر تعتبر سلعة رديئة وبالنسبة لفئات الدخل العليا بالنسبة للدواجن فإن السلعة كمالية في الريف وباستخدام لنموذج اللوغاريتمي المزدوج فإن السلعة كانت رديئة. ولقد استنتج كل من بريس وهاوثيكر ان الصورة نصف اللوغاريتمية تجعل من الممكن للسلعة ان تظهر كسلعة كمالية عند مستويات الدخل المنخفضة وكذلك تظهر كسلعة ضرورية عند مستويات الدخل المرتفعة (١٤)

- تتباين احجام الاسر الريفية عن مثيلتها الحضرية لفئات الانفاق المختلفة ، وبلغ متوسط عدد افراد الاسرة الريفية في المتوسط نحو ٦,١٢ فردا ، بينما كان عدد افراد الاسرة الحضرية في المتوسط نحو ٤,٦ فردا

- تم تقسيم فئات الانفاق بمعرفة الباحثة حيث اعتبرت الاسر ذات الانفاق السنوى ١١٠٠ جنيه فأقل في فئات الانفاق المنخفضة ، وان الاسر ذات الانفاق السنوى من ١١٠٠ - ١٦٠٠ جنيه ضمن فئات الانفاق المتوسطة ، والاسر ذات الانفاق السنوى اكبر من او يساوى ١٦٠٠ جنيه ضمن فئات الانفاق المرتفعة . وهذا التقسيم هو نفسه لكلا من الاسر الريفية والحضرية وذلك بالنسبة لعام ١٩٨٢/٨١ ، وتم التقسيم على نفس الاساس ولكن مع الاخذ في الاعتبار معدل التضخم

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحوث ميزانية الاسرة بالعينة لأعوام ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥

اللحوم الحمراء المجمدة (بنسبة ٣٧,٨ %) لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ وكذلك للطيور والدواجن من إنتاج الاسرة والطيور والدواجن من غير إنتاج الاسرة والاسماك الطازجة وأنخفض الاستهلاك للحوم الطازجة والاسماك المجمدة لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ ولقد تم تعديل فئات الانفاق باستخدام معدل التضخم وذلك لعام ١٩٩٦/٩٥ وعلى اساس الاسر ذات الدخل المنخفضة وهى ١١٠٠ جنيه سنوى فأقل للأسرة والأسر ذات الدخل المتوسطة وهى ١١٠٠ - ١٦٠٠ جنيه سنوى والاسر ذات الدخل المرتفعة وهى ١٦٠٠ جنيه فأكثر سنويا للأسرة .

المرونة الاتفاقية - الاتفاقية للحوم الحمراء والدواجن :

يبين جدول رقم (٣) المرونة الاتفاقية - الاتفاقية المعنوية احصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ على الأقل لفئات الانفاق المختلفة وابحاث ميزانية الاسرة ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ وذلك لسلعتى اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء (الدواجن) وقد استخدمت ثلاثة نماذج وهى النموذج الخطى والنموذج النصف لوغاريتمى والنموذج اللوغاريتمى المزدوج .

ويتضح بالنسبة للحوم الحمراء فى فئات الانفاق المنخفضة أن السلعة ضرورية فى الحضر ولكن النموذج النصف لوغاريتمى هو الاصول يجعل من اللحوم الحمراء فى فئات الدخل المنخفضة فى الريف سلعة كمالية وكذلك عند استخدام النموذج اللوغاريتمى المزدوج فى الريف ايضا السلعة كمالية ، كذلك الحال بالنسبة للدواجن فان

جدول رقم (٢) : تطور متوسط استهلاك الاسرة من اللحوم بأنواعها بالكيلوجرام من واقع بحوث ميزانية الاسرة بالعينة للأعوام ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠ / ٩١ ، ١٩٩٥

السنة	فئات الاتفاق	لحوم حمراء طازجة	لحوم حمراء مجمدة	طيور ودواجن من انتاج الاسرة	طيور ودواجن من غير انتاج الاسرة	اسماك طازجة	اسماك مجمدة
٨٢/٨١	المنخفضة						
	حضر	٣,٨٩	٣,٦١	٠,٣٠	٤,٤١	٢,٧٥	٢,٧٩
	ريف	٨,١٣	٠,٤٤	٢,٢٠	٥,١٤	٣,٦٥	١,٢٣
	المتوسطة						
	حضر	٥,٤٦	٢,٤٢	٠,٤٤	٤,٨٩	٣,٧٢	٢,٢٩
	ريف	٥,٢٠	٠,٣٢	١,٦٢	٤,٠٨	٣,٧٤	١,٣٦
	المرتفعة						
	حضر	١٣,٢٦	١,٩٠	٠,٧٠	١٥,٥٧	٧,٤٧	١,٩٩
	ريف	٨,٣٩	٠,٢٣	٣,٤٤	٧,٧٧	٥,٨٧	١,٧٣
	المنخفضة						
	حضر	١٦,٧١	١٠,١٥	١,٦٩	١٥,٦٨	٠,٤٩	٩,٥٩
	ريف	٢٣,٩٩	٠,٨٧	٨,٧٩	١١,٠٠	٠,٧١	٧,٨٦
٩١/٩٠	المتوسطة						
	حضر	٣٩,٢٥	٤,٦٥	٤,٧٣	٤٢,٥٨	١,٤٤	٢٩,٢٤
	ريف	٣٠,٦٠	٠,٦٣	١٨,٨٦	١٦,١٤	١,٢٦	١٥,١٢
	المرتفعة						
	حضر	٧١,٣٨	٤,٤٦	١٥,٩٤	٨٦,١١	١,٩١	٦١,٦٤
	ريف	٨٥,٢٤	٠,٧٤	٦٢,٥٦	٤٠,٥١	٤,٠٩	٥٣,٧٤
	المنخفضة						
	حضر	١٧,٩٣	٢,١٧	٢,١٥	٢٣,٧٨	٠,٥١	٩,٠٥
	ريف	١٧,٦٦	٤,٣٥	١٢,٦٨	١٧,٦٨	٣,٨٠	٦,٦٠
	المتوسطة						
	حضر	٤٠,٢٠	٣,٢١	٤,١٩	٥٠,٧٠	١,١٣	٢٣,٠٦
	ريف	٥٠,٥٦	٠,٧٧	٤٨,٩٣	٣٩,٩٨	١٠,٥٢	٢٠,٤٦
٩٦/٩٥	المرتفعة						
	حضر	٦٢,٤٨	٣,٤٧	٥,٢٤	٨٦,٨٣	٢,٣٠	٤١,٦٢
	ريف	٧٦,١٢	١,٠٢	٨٠,٤٩	٥٠,٩٣	٦,١٨	٣٥,٣٢

أثر الدخل والتحضر على تطور نصيب الفرد من اللحوم والأسماك :

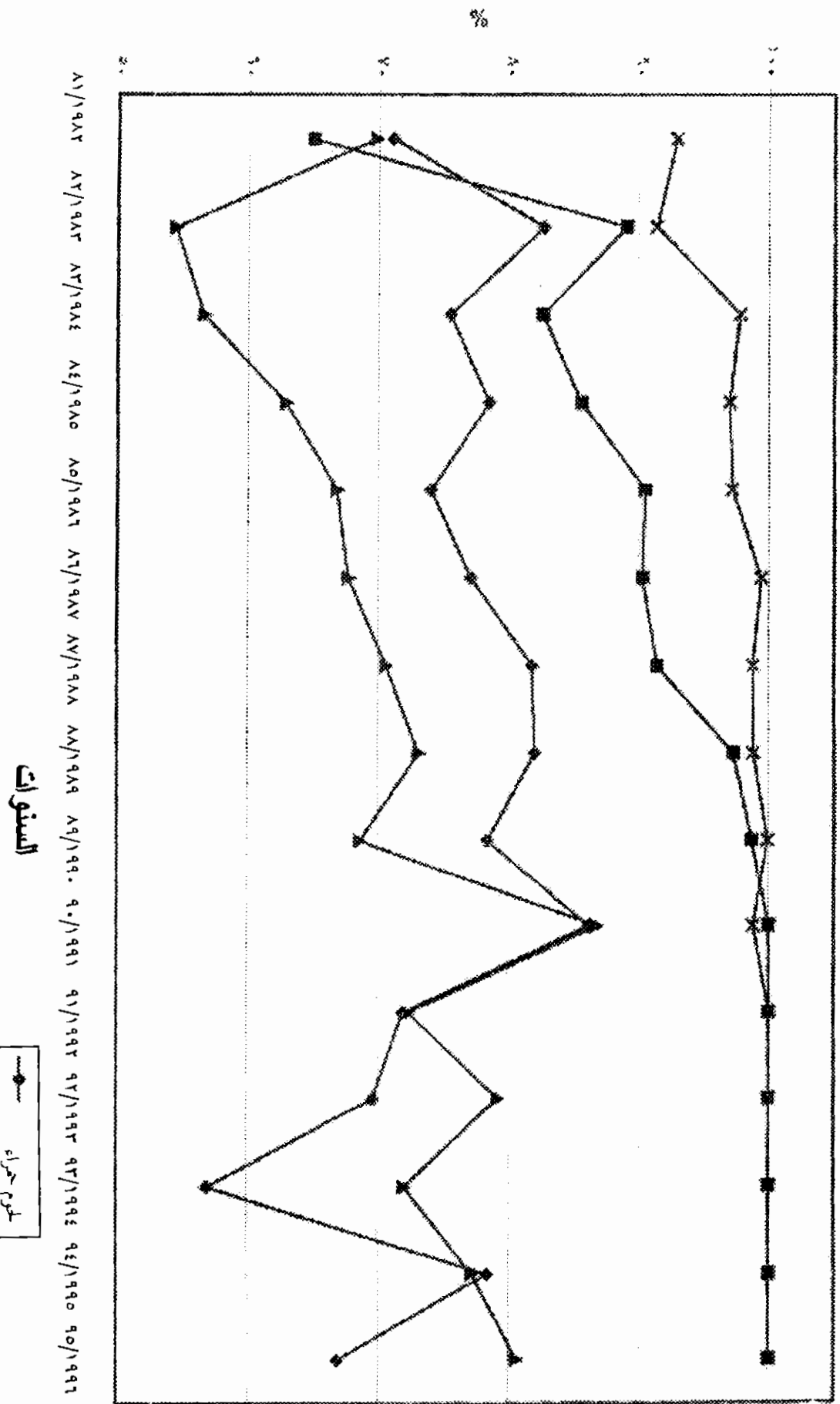
استخدمت بحوث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٦/٩٥ في مقارنة نمط الاستهلاك ومتوسط الاستهلاك الاسرى فلقد اعتبرت الاسر منخفضة الدخل وهى فى بحث ١٩٨٢/٨١ التى لا تتجاوز دخلها السنوى ١١٠٠ جنيه سواء فى حضر وريف جمهورية مصر العربية وهذه الاسر تتميز بزيادة عدد الافراد فى كل اسرة منها اذ يبلغ متوسط عدد افراد الاسرة الريفية نحو ٦,١٢ شخص بينما عدد افراد الاسرة الحضرية نحو ٤,٦ فرد ويتم الحساب بقسمة جملة انفاق الفئة على عدد الاسر بهذه الفئة نحصل على نصيب الاسرة وذلك لكل من اللحوم الطازجة والمجمدة والدواجن من انتاج الاسرة ومن غير انتاج الاسرة للأسماك الطازجة والأسماك المجمدة .

ويبين جدول (٢) انخفاض نصيب الاسرة من هذه السلع والتى تعتبر مصدرا هاماً للبروتين فى فئات الدخل المنخفضة لبحوث ميزانية الأسرة الثلاثة وزيادة استهلاك اللحوم الحمراء المجمدة فقط فى الفئة المنخفضة الدخل .

كما تبين زيادة نصيب الاسرة من استهلاك هذه السلع فى بحث ١٩٩١/٩٠ عن بحث ١٩٩٦/٩٥ لمعظم السلع والمنتجات الحيوانية فى كل الفئات الدخلية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة وخاصة اللحوم الحمراء الطازجة فى الريف لفئات الدخل المنخفضة وللحوم الحمراء فى الحضر ايضا لفئات الدخل المنخفضة بينما زاد استهلاك الدواجن من انتاج الاسرة ومن غير انتاج الاسرة للريف والحضر للفئات الدخلية الدنيا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ وكذلك الاسماك الطازجة ، أما بالنسبة لفئات الدخل المتوسطة ١١٠٠-١٦٠٠ جنيه / سنة للأسرة فقد ازداد استهلاك اللحوم الطازجة والطيور والدواجن من غير انتاج الاسرة والأسماك المجمدة لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ بينما انخفض استهلاك اللحوم المجمدة والطيور والدواجن من انتاج الاسرة للأسماك الطازجة لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ وبالنسبة لفئات الدخل العليا فى الحضر فقد زاد نصيب الاسرة من استهلاك الطيور والدواجن من غير انتاج الاسرة والأسماك الطازجة لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ فى حين انخفاض الاستهلاك من اللحوم الطازجة والمجمدة والدواجن من انتاج الاسرة والأسماك المجمدة . بينما فى الريف فقد زاد استهلاك الاسر ذات الدخل العليا من اللحوم الحمراء المجمدة (بنسبة ٣٧,٨ %) لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ وكذلك للطيور والدواجن من انتاج الاسرة والطيور والدواجن من غير انتاج الاسرة والأسماك الطازجة وانخفض الاستهلاك للحوم الحمراء الطازجة والأسماك المجمدة لبحث ١٩٩٦/٩٥ عن بحث ١٩٩١/٩٠ .

تطور معدلات الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والبيض خلال الفترة ٨٢/٨١ - ٩٥/٩٦

أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على إنتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية في مصر .. د. سماح حسن سويدان



جدول رقم (١) نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء والدواجن والأسماك
للسنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٦/٩٥

السنوات	% للحوم الحمراء	% للدواجن	% للأسماك
١٩٨٢/٨١	٧١	٦٩	٥١
١٩٨٣/٨٢	٨٣	٨٩	٥٤
١٩٨٤/٨٣	٧٦	٨٣	٥٧
١٩٨٥/٨٤	٧٨	٨٦	٦٣
١٩٨٦/٨٥	٧٤	٩١	٦٧
١٩٨٧/٨٦	٧٧	٩٠	٦٨
١٩٨٨/٨٧	٨٢	٩١	٧١
١٩٨٩/٨٨	٨٢	٩٧	٧٣
١٩٩٠/٨٩	٧٨	٩٩	٦٩
١٩٩١/٩٠	٨٧	١٠٠	٦٨
١٩٩٢/٩١	٧٨	١٠٠	٦٨
١٩٩٣/٩٢	٧٦	١٠٠	٧٤
١٩٩٤/٩٣	٧١	١٠٠	٧٨
١٩٩٥/٩٤	٧٤	١٠٠	٧١
١٩٩٦/٩٥	٧٩	١٠٠	٧١

المصدر: محسوبة من بيانات الانتاج والاستهلاك والخاصة بوزارة الزراعة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

٢ (الاكتفاء الذاتى من اللحوم والاسماك :

يبين جدول رقم (١) الاكتفاء الذاتى من اللحوم سواء الحمراء او البيضاء وكذلك الاسماك ويتحصل عليها بقسمة الانتاج على الاستهلاك ويتبين ان الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء انخفض من ٨٧% لعام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ٧١% لعام ١٩٩٤/٩٣ ، كما زادت نسبة الاكتفاء الذاتى للدواجن من نحو ٦٩% لعام ١٩٨٢/٨١ الى الاكتفاء الذاتى بنسبة ١٠٠ % منذ عام ١٩٩١/٩٠ وحتى عام ١٩٩٦/٩٥ .

كما زادت نسبة الاكتفاء الذاتى من الاسماك من نحو ٥١% عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٧٨% عام ١٩٩٤/٩٣ ثم اخذت فى الانخفاض لنحو ٧١% فقط للسنوات ١٩٩٥/٩٤ ، ١٩٩٦/٩٥ . كما يبين شكل (١) تطور معدلات الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء والدواجن والاسماك للسنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٦/٩٥ .

ب) الدراسة السابقة في الاستهلاك:

أوضحت دراسة ^(٩) باستخدام ثلاث طرق لتقدير الاستهلاك من اللحوم الحمراء وهي ميزانية الأسرة والموازن السلعية **Food balance sheet** والمذبوحات بالإضافة للواردات من اللحوم وقد أوضحت وجود تباينات في التقدير حيث قدر متوسط الاستهلاك بنحو ٢٨٦,٢ ، ٣٤٧ ، ٤٦٩,٧ ألف طن لكل من الطرق الثلاث السابقة خلال متوسط الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ وقدرت الدراسة نصيب الفرد من اللحوم الحمراء على الترتيب بنحو ١٠,٧ كجم سنوياً وهو تقدير عالى نسبياً . كما أوضحت دراسة ^(١٠) أن متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين الحيواني في مصر يبلغ نحو ١٣,٣٧ جرام كمتوسط للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ كما قدر معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد بنحو ٢,٤% خلال نفس الفترة ، وتبين لدراسة زيادة الاستهلاك القومي من اللحوم الحمراء من نحو ٣٨٧ ألف طن عام ١٩٧١/٧٠ الى نحو ٥٧٦ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في الاستهلاك القومي إلا أن الزيادة السكانية ومعدلاتها العالية أدت الى انخفاض معدل الزيادة في نصيب الفرد من اللحوم والذي زاد من ١,٣ كجم لعام ١٩٧١/٧٠ الى نحو ١٢,٥ كجم لعام ١٩٨٥/٨٤ . وقد تناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٧٦% عام ١٩٧١/٧٠ الى نحو ٦٩% عام ١٩٨٥/٨٤ .

ولقد أوضحت الدراسة ^(١١) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء من نحو ٩٤,٥% في الستينيات بنحو ٧٠% فقط في الثمانينات نتيجة لزيادة السكان وعجز الانتاج عن مواجهة الطلب لهذه السلعة الهامة . كما أوضحت دراسة ^(١٢) تفضيل المستهلك للانواع الطازجة من اللحوم والاسماك عن اللحوم والاسماك المجمدة وبلغت النسبة ٩٢% من جملة تفضيلات المستهلك .

ولقد قدرت دراسة ^(١٣) حجم الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء وتبين أنها زادت من نحو ٦١ ألف طن عام ١٩٨٠ الى نحو ١٥١ ألف طن عام ١٩٩٠ / ٨٩ ثم انخفضت الى نحو ٨٦ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ وتبين ان الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء نحو ٩٨٣ ألف طن عام ١٩٩٥ . ولقد بلغت الفجوة نحو ٤٦٨ ألف طن عام ١٩٩٥ مقابل ٧٦ ألف طن عام ١٩٨٨ كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٨٣,٤% عام ١٩٨٨ الى نحو ٥٢,٤% في عام ١٩٩٥ وترجع زيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من جملة اللحوم الحمراء لزيادة الطلب على اللحوم الحمراء نتيجة لتحسن الملموس في مستويات الدخل للأفراد مما يعكس الاثر الايجابي لسياسة التحرر الاقتصادي بالنسبة لرفاهية المجتمع وتحسين نمطه الغذائي وارتفاع دخله وايضا كنتيجة للزيادة السكانية بمعدل يقرب من ٢,١% سنوياً .

إلى ارتفاع معدل النمو اليومي للجاموس عن الأبقار ولاسيما في مرحلتى التسمين التى تبدأ عادة بأوزان تتراوح بين ١٨٠ - ٢٠٠ كجم وكذلك مرحلة التسمين النهائى والتى تبدأ عادة بأوزان تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ كجم من الوزن الحى . ولقد بلغت القيمة المضافة لمشروع البتلو نحو ٥٥ مليون جنيه فى الدخل القومى الزراعى خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى للمشروع ، كما أن لتنفيذ المشروع أثره فى خفض الواردات السنوية من اللحوم الحمراء الطازجة والمبردة والمجمدة بنحو ١٥.٨ ألف طن سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

كما ساهم المشروع فى زيادة الصادرات من اللحوم الحمراء بشكل لم يسبق له مثيل من قبل حيث تم تصدير نحو ١٤٠٠ طن من اللحوم الحمراء بلغت قيمتها نحو ٢,٤ مليون دولار . كما أشارت إحدى الدراسات^(٥) لزيادة الاقبال على تسمين العجول الجاموس من خلال مشروع البتلو الذى بدأ فى عام ١٩٨٤/٨٣ يستهدف تسمين ٢٥٠ ألف رأس سنوياً فى مرحلته الاولى تصل فى مرحلة الخطة الخمسية التالية ١٩٩٢/٨٧ الى ٥٠٠ ألف رأس سنوياً كما تصل مذبوحات العجول البقرية لنحو نصف مليون رأس سنوياً . ولقد بينت دراسة^(٦) أن متوسط الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء كمتوسط ٨١ - ١٩٨٦ بلغت نحو ٣٦١ ألف طن . كما بينت دراسة^(٧) أن الوزن الكى النسبى للحوم الاغنام والماعز تبلغ نحو ١٦,٢ % من متوسط اجمالى انتاج اللحوم الحمراء فى مصر خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٠ .

وفى دراسة^(٨) تبين أن الانتاج الكلى من اللحوم الحمراء يصل لنحو ٤٨٢,٤ ألف طن منها نحو ٢٩١,٥ ألف طن لحوم كندوز تمثل نحو ٦٠,٤ % من اجمالى انتاج اللحوم ويعتبر انتاج الكندوز هو النمط السائد والرئيسى فى سوق اللحوم الحمراء فى مصر . يتضح من الدراسات السابقة أنه لا يوجد تقدير كمى جيد لانتاج اللحوم الحمراء فى مصر حيث تراوحت التقديرات بين ٣٦٠ ألف طن ، ٥٢٠ ألف طن كمنتج سنوى من اللحوم الحمراء بمتوسط يبلغ ٤٤٠ ألف طن م لحوم حمراء سنوياً . ألا أن جميع الدراسات أجمعت على أهمية التحسين الوراثى وزيادة معدلات التحويل الغذائى والرعاية البيطرية وتوفير الأعلاف من مصادرها المختلفة الخضراء والجافة والخشنة وما إلى ذلك والاهتمام بمعلومات الماشية وغيرها من الحيوانات الاقتصادية الأخرى من حيث الإنتاج والتسويق .

الطريقة البحثية والبيانات :

تستند الطريقة البحثية الى اختبار بعض الفروض الأحصائية والتي من أهمها التباين في استهلاك البروتينات بين فئات الأنفاق المختلفة وعلى مستوى المناطق الجغرافية في الريف والحضر واختبار أثر معدلات التضخم والتحسين النسبي في الدخول الفردية للسكان على استهلاك هذه السلع الحيوية خلال فترة الدراسة ولبلوغ الأهداف المذكورة سابقا ، وتطبيق الطريقة البحثية السابق ذكرها قامت الباحثة بجمع بيانات السلاسل الزمنية للفترة ٨١/٨٢-١٩٩٦/٩٥ لانتاج واستهلاك هذه السلع كما تم تحليل البيانات المقطعية لبحوث ميزانية الأسرة بالعينة ٨١/٨٢، ٩٠/٩١، ٩٥/٩٦ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، كما تم الاعتماد على بعض دراسات وزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري ونشرات وزارة الزراعة.

١- الدراسات السابقة :

أ) الدراسات السابقة في الانتاج :

أوضحت دراسة^(١) أن الكمية المنتجة من اللحوم في مصر تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو ٢,٥٧ % وأن معدل زيادة المنتج من اللحوم الحمراء بلغ نحو ٢,٢٦ % بينما بلغ معدل زيادة المنتج من الدواجن نحو ٣,٧٩ % سنوياً . كما أوضحت دراسة^(٢) تراجع عدد الرؤوس البقرية من ٢١١٩ ألف رأس علم ١٩٧٤ الى نحو ١٧٠٩ ألف رأس عام ١٩٨٥ بينما تزايدت عدد الرؤوس للجاموس من ٢١٣٥ ألف رأس عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٤٤٧ ألف رأس عام ١٩٨٥ . ولقد أوضحت دراسة^(٣) أن الإنتاج المحلي يقدر بنحو ٥٠٧ ألف طن من اللحوم الحمراء عام ١٩٩٠ وتوقعت الدراسة زيادة الإنتاج المحلي لنحو ٥٤٠ ألف طن من اللحوم الحمراء عام ١٩٩١ وتناولت الدراسة المشروع القومي لتنمية البتلو أوضحت أن هذا المشروع يدخل في إطار سياسات زيادة عرض اللحوم من خلال تنمية الموارد المحلية واستغلال طاقات معطلة تتمثل في زيادة وزن العجل الجاموس من ٧٠ كجم إلى ٤٥٠ كجم مما يزيد من عرض اللحوم الحمراء المحلية ويحد من استيراد الماشية واللحوم الحمراء . ولقد أوضحت أن دراسة^(٤) أن النقص الشديد في إنتاج اللحوم الحمراء في مصر وهو أحد الدوافع الرئيسية وراء سياسة تربية البتلو حيث مثلت المذبوحات للبتلو نحو ٤٧,٢ % من إجمالي مذبوحات الجاموس بالمجازر المحلية في متوسط الفترة ٧٠ - ١٩٨٤ . كما أشارت الدراسة

مقدمة:

يعتبر قطاع الزراعة الرائد في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ استقر الاتجاه بالبداية في برامج التثبيت^(١) اعتباراً من عام ١٩٨١ ثم تلى ذلك الأخذ ببرامج الإصلاح الهيكلي اعتباراً من عام ١٩٨٦ ولقد أخذت الدولة بعدم التدخل في قطاع الزراعة وتحرير أسعار منتجاته ورفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعي وتحرير أسواق الموارد والانتجة وأعمال آليات السوق ورفع كفاءتها.

ولقد كانت لبرامج الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة آثاراً على الأكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن والأسماك وغيرها من المنتجات الحيوانية ، كما أن لهذه البرامج آثار على متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع الحيوية ، وهما الأثران الماكروى - **Macro impact** والميكروى **Micro-impact** لبرامج الإصلاح في قطاع الزراعة على الفجوة الغذائية ومتوسط نصيب الفرد من الكمية المستهلكة من هذه السلع وكذلك متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على هذه السلع في ريف وحضر جمهورية مصر العربية .

أهداف الدراسة :

- (١) تستهدف الدراسة التعرف على معدلات الإكتفاء الذاتي من البروتينات الحيوانية (اللحوم والأسماك) خلال الفترة ٨٢/٨١ - ٩٦/٩٥ من واقع بيانات السلاسل الزمنية
- (٢) دراسة أثر الدخل والتحضر على نصيب الفرد من الكمية المستهلكة والإنفاق على بعض المنتجات الحيوانية وتشمل اللحوم والأسماك .
- (٣) دراسة التغيرات التي طرأت على النمط الاستهلاكي للمنتجات الحيوانية من واقع بحوث ميزانية الأسرة بالعينة ٨٢/٨١ ، ٩١/٩٠ ، ٩٦/٩٥ لفئات الإنفاق المختلفة في كل من ريف وحضر جمهورية مصر العربية .
- (٤) تقدير المرونة الإنفاقية - الإنفاقية والكمية - الإنفاقية للحوم الحمراء والدواجن باستخدام النماذج الإحصائية المختلفة في حضر وريف جمهورية مصر العربية لبحوث ميزانية الأسرة الثلاث .
- (٥) دراسة أثر أسعار وجودة المنتجات الحيوانية على إستهلاكها من خلال تقدير مرونة الجودة .

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

دراسة تحليلية لأثر برامج الإصلاح الاقتصادي
على إنتاج واستهلاك المنتجات الحيوانية في مصر

د. سماح حسن سويدان

باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

ملخص

تعانى شعوب العالم الإسلامي من التخلف الزراعى فى مجال الإنتاجات الحيوانية المختلفة (حيوانات ودواجن وأسماك ومنتجاتها) ، مما ينعكس على نصيب الفرد من هذه المنتجات مقارنة بنصيب الفرد منها كمتوسط عالمى ، وذلك طبقاً لأحدث الإحصاءات العالمية. لذلك فإن المقال قد فند هذا التذنى بصورة المختلفة بشكل كمى ، كما تناول شرح أسباب انخفاض تعداد الحيوانات ومنتجاتها وكذلك انخفاض نصيب الفرد من كل منها فى العالم الإسلامى مقارنة بمتوسطات العالم ككل . وتطرق المقال كذلك لوسائل النهوض بمجال الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى فى دول العالم الإسلامى ، ومزايا التكامل الزراعى الحيوانى بين هذه الشعوب الإسلامية .

12- FAO (1990). Utilization of tropical foods: Animal Products. FAO Food and Nutrition Paper 47/8. FAO, Rome.

13- FAO (1997). FAO Yearbook, Fishery Statistics, Series No. 134, Vol. 80, 1995, FAO, Rome.

14- FAO (1997). FAO Yearbook, 1996 Production, Vol. 50, FAO Statistics, Series No. 135 FAO, Rome.

المراجع

مراجع عربية :

- ١- إبراهيم محمد الجمل (١٩٨٥) . فقة المرأة المسلمة . الطبعة الثالثة ، دار التراث العربى.
- ٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٦) . الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية- المجلد رقم ١٦ - جامعة الدول العربية - الخرطوم .
- ٣- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩١م) . رعاية حيوانات المزرعة . دار النشر للجامعات المصرية بالقاهرة - ومكتبة الوفاء بالمنصورة - رقم الإيداع : ٧١٣٦/١٩٩٠م.
- ٤- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٤م) . الأسس العلمية لإنتاج الأسماك ورعايتها . دار النشر للجامعات المصرية بالقاهرة - ومكتبة الوفاء بالمنصورة - رقم الإيداع ٣٦٦٧/١٩٩٤م .
- ٥- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٦م) . التحليل الحقلى والمعملى فى الإنتاج الحيوانى . دار النشر للجامعات بالقاهرة - رقم الإيداع ١١٣١٨/١٩٩٦م.
- ٦- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٨م) . مختصر الكلام فى أضرار الطعام . توزيع دار النشر للجامعات بالقاهرة ومكتبة الوفاء بالمنصورة . رقم إيداع ٧١٠٦/١٩٩٨م .
- ٧- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٩م) . الفطريات والسموم الفطرية . دار النشر للجامعات بالقاهرة . رقم إيداع ١٣٧٣٨/١٩٩٨م.
- ٨- عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٩م) . مذكرات فى تغذية الحيوان . كلية الزراعة- جامعة المنصورة .
- ٩- محمود شاكر (١٩٨٦) . إقتصاديات العالم الإسلامى - الطبعة الخامسة - مؤسسة الرسالة - بيروت.

مراجع أجنبية :

- 10- Aron (1995). Aquaculture a growing danger to environment in Asia. Development and Cooperation, DSE, Frankfurt, Germany, No. 6, p.27.
- 11- AOAD (1994). Agricultural Statistics for Arab Countries (ASAC). Database Ver. 1.1 Setup Disk and Installation Guide and User's Manual Khartoum.

وهنا يجب ربط الإنتاج بالبحث العلمى الجاد الهادف لحل مشاكل الإنتاج وليس مجرد الحصول على الدرجات العلمية والترقى الوظيفى ، فيجب أن يرتبط البحث العلمى بمشاكل البيئة ويعمل على حلها ، وأن تساعد الرأسمالية على تمويل هذه البحوث الهادفة ، والتي تعمل كذلك على توفير البيانات والإحصاءات الدورية وتعمل على تحليلها وعرض نتائجها على الرأى العام ، وعمل إستطلاعات رأى تهدف للنهوض بالإنتاجات الحيوانية وتحسينها بشكل مستمر . إذ أن نشر البحوث والرسالات والمؤتمرات العلمية بلغة غير اللغة المحلية تجعلها فزلة لا طائل منها للمجتمعات المحلية صاحبة المصلحة ، إذ لا يستطيع المربى أو المنتج أو المستهلك الإطلاع عليها والإفادة من نتائجها أو تطبيقها .

وعلى ذلك يجب التعاون فيما بين شعوب وحكومات الدول الإسلامية لتبادل الخبرات والتقنيات الملائمة لإمكاناتنا ، والعمل على الرجوع بالريف إلى الشكل المنتج بدلا من الشكل المستهلك الذى تحول إليه ، فنعمل على إنتشار تربية الدواجن والأسماك بشكل فردى وتعاونى، كما نعمل على تحسين السلالات المحلية بالإنتخاب والتسجيل ، فحيواناتنا ودواجننا وأسماكنا أفضل موائمة مع ظروفنا البيئية وبالتالي هى الأكفأ فى الإنتاج عن غيرها مما نستورده غالى السعر جداً وسريعاً ما تندهور إنتاجية تحت الظروف البيئية الصعبة للدول الإسلامية ، فالحيوانات عالية الإنتاج تتطلب إحتياجات غذائية مرتفعة ورعاية بيطرية جيدة وظروف إيواء حسنة وجو لطيف، لذا يمكن إستعواضها بجلب سائلها المنوى ولعمل تلقيح صناعى لإناث حيواناتنا المحلية المنتخبة لجودة الإنتاج ، وبذلك ندخل دم السلالات العالمية المحسنة فى حيواناتنا دون إقتناء الحيوانات الأجنبية ذاتها ، ومع هذا نعمل كذلك على النهوض بالرعاية البيطرية لحيواناتنا وتحسين طرق إيوائها وتغذيتها سواء بالعلائق التقليدية أو غير التقليدية بشرط ألا تكون ضارة للحيوان ولا لمستهلكى إنتاجات هذه الحيوانات .

وإنشغالهم بمصالحهم الشخصية وإستنزافهم لموارد الشعوب لتضخيم أرصدتهم في بلاد اليهود وغير المسلمين فهم ينمووا ويزدهروا ويتمتعوا بأموال وأقوات وموارد الشعوب الإسلامية المقهورة .

ولعل الذى ساعد كذلك على إنخفاض نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية فى العالم الإسلامى هو الإستهلاك الجائر للموارد الحيوانية لمواجهة الطلب المتزايد للشعوب المتزايدة العدد بإستمرار على هذه البروتينات الحيوانية ، مما ألجأ الحكومات الضعيفة إلى أسهل الحلول وهو الإستيراد من بلاد غير المسلمين ، وهذه الحيوانات والدواجن والأسماك ومنتجاتها المستوردة حثالة وأردأ ما تملكه هذه الدول غير المسلمة ، فلا يمكن أن تُصدّر تلك الدول لأعدائها المسلمين أجود ما عندها ، وبذلك تتحكم دول غير المسلمين فى أقواتنا وبالتالي فى حرياتنا ، فتهب أموالنا مقابل أردأ ما عندها وبدلاً من تكدس إنتاجها لديها بما يشكل خطراً من فسادها وإشغالها لحيز ومخازن وثلاجات ، أو بدلا من أن تلقى بها فى المحيطات ، فإنها تبيعه لنا ، وهذه الحيوانات المستوردة يعلم الله أنها قد لا تصلح فى كثير من الأحيان لتغذية الإنسان لتغذيتها على علائق غير تقليدية تحتوى على مخلفات حيوانية و آدمية (وبهذا تكون مُحَرَمَة على المسلم لأنها حيوانات تأكل العذرة والجلّة ، وقد نهى الرسول (صلوات الله وتسليماته عليه وعلى آله) عن أكلها وشرب ألبانها ، أو لتغذيتها على علائق مضافا إليها منشطات النمو (من هرمونات ومعادن ومضادات حيوية) الضارة بصحة الإنسان لأنها تسبب الأمراض السرطانية والفشل الكلوى والجنون ، كما يتكرر بشكل وبائى كل عدة أعوام من فضائح جنون البقر (فى بريطانيا) والديوكسين (فى بلجيكا).

لذلك ينبغى التوقف عن عشوائيه الإستيراد للحيوانات والدواجن والأسماك ، حية أو مجهزة أو منتجاتها لوقف إنتشار الأمراض وإنتقالها إلى دول العالم الإسلامى ، وحتى لا تنافس المنتجات المحلية ، كما ينبغى القضاء على فساد الأجهزة الرقابية للجودة ، وعدم التهوين من حجم هذا الفساد الذى أدى لإنتشار الأمراض الأدمية الخطيرة من إستهلاك منتجات حيوانية فاسدة إما لتلوثها بالإشعاع أو بمتبقيات السموم الفطرية أو الهرمونات أو بالميكروبات ومسببات الأمراض المختلفة ، كما ينبغى القضاء على عشوائية الإنتاج ، بل يجب أن يقوم الإنتاج بمختلف فروع (حيوانى وداجنى وسمكى) على التخطيط القومى والإقليمى والتكاملى بين شعوب الدول الإسلامية ، بشكل علمى تقنى من قبل المختصين والمختصين والخبراء بعيداً عن أهل الثقة والمنفعين والرأسمالية الشرهة التى لا تهمها مصالح هذه الشعوب الفقيرة ، وعلى أن تشارك الشعوب بحرية التعبير والنقض والإعتراض على كل ما يضر بإنتاجها ومنتجاتها ، وعلى أن يخضع الإنتاج للرقابة الشعبية.

هذا وينخفض كذلك نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية الأخرى سواء من الجبن بأنواعه أو بيض الدجاج أو الحرير أو جلود الماشية أو الأغذية المائية من أسماك وقشريات ومحاريات (جدول رقم ٨) لنفس الاسباب المذكورة تعقيبا على الجداول أرقام (٥ ، ٦ ، ٧).

وسائل النهوض بالمنتجات الحيوانية

العالم العربى كأحد أجزاء العالم الإسلامى تبلغ نسبة اكتفائه الذاتى من اللحوم عام ١٩٩٥م حوالى ٨٢,٧٠٪ بينما فى مختلف دول العالم العربى تتراوح هذه النسبة ما بين ٣,٤١٪ فى البحرين و ١٠,١٩٪ فى الإمارات و ٢٤,٢٣٪ فى الأردن و ٢٧,٠٤ فى عمان و ٢٨,٣٨٪ فى الكويت و ٢٨,٩٠٪ فى تونس و ٣١,٩١٪ فى قطر و ٣٩,٩٨٪ فى سوريا و ٥٦,٦٨٪ فى الجزائر و ٥٨,٨٧٪ فى السعودية و ٦٧,١٥٪ فى العراق و ٧٠,٤٦٪ فى لبنان و ٧٩,٠٣٪ فى مصر و ٧٩,٩٩٪ فى اليمن ، ٨٩,٣٢٪ فى جيبوتى ، ٩٦,٦٢٪ فى ليبيا و ٩٧,٦٣٪ فى المغرب و ٩٩,٦٧٪ فى السودان و ٩٩,٩٨٪ فى موريتانيا و ١٠٠٪ فى الصومال ، ولو تم التكامل بين دول العالم الإسلامى بدلا من الإستيراد من الدول غير الإسلامية لكان فيه رخاء للشعوب الإسلامية ، وعلى سبيل المثال دولة كالسودان غنية بأعداد كبيرة من الماشية (٣٣,١ مليون رأس) عكس ليبيا (١٥٠ ألف رأس) ومصر (٣,٢ مليون رأس) وكذلك تمتلك السودان أعداد كبيرة جداً من الأغنام والماعز (٤٧,١ ، ٤٣,٨ مليون رأس) عكس ليبيا (٦,٢ ، ١,٣ مليون رأس) ومصر (٤,٥ ، ٣,٢ مليون رأس على الترتيب)، فلو تم التكامل الزراعى مثلا بين هذه الدول الثلاثة لكان فيه خير شعوبها ، فمصر تمتلك العمالة الفنية المتخصصة والخبرة الكبيرة والتطور الحديث فى مجال الزراعة والسودان تمتلك الأرض الخصبة الوفيرة (١٦,٨ مليون هكتار مقارنة ب ٤,١ مليون هكتار أرض زراعية فى مصر) والغابات (٤٤,٢ ألف هكتار) والمراعى (١١٠ آلاف هكتار) ، وبهذا التكامل يتضاعف إنتاج دول التكامل ونصيب الفرد من المنتجات الحيوانية ومن دخل الفرد والدخل القومى ، وبذلك تكون نواة للتكامل بين دول العالم العربى فدول العالم الإسلامى ، الذى يتزايد فيه السكان فى متوالية هندسية بينما تتزايد فيه الموارد الغذائية فى متوالية حسابية عكس الدول الصناعية التى قد يثبت أو يقل فيها تعداد السكان مع زيادة الإنتاج والموارد والدخل ، فما ينتجه العامل الأمريكى لا ينتجه ٢٨ عامل مصرى ، وقد حسبت إنتاجية العامل المصرى بمقدار ٢٨ دقيقة عمل فى اليوم ، وهذا كاف لتفسير إنخفاض إنتاجية الفرد فى شعوب العالم الإسلامى المتواكل نظراً لنظم الحكم الشمولية ، وعدم تطبيق قواعد الثواب والعقاب ، وعدم ربط الحوافز بالإنتاج ، وعدم وجود برامج قومية لرفع الإنتاج وإنعدام رغبة المسؤولين عن الإصلاح

المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

٥,٧٤٧	٠,٨٤٤	١٤,٦٩	خنازير
١٢,١٦	٠,٠١١	٠,٠٨٨	خيول
٧٠,٤٣	٦,٧٧٩	٩,٦٢٦	دواجن
٥٠,٩٦	١٨,٦٧	٣٦,٦٤	كلى
<u>نصيب الفرد من الألبان - كجم / فرد:</u>			
٦١,٩٢	٥٠,٩٥	٨٢,٢٨	البقرى
٢٤٠,٩	٢١,٠١	٨,٧٢٠	الجاموس
٣٧٤,٦	٥,١٨٤	١,٣٨٤	اغنام
٣٥٥,٨	٦,٣٩٨	١,٧٩٨	ماعز
<u>نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية الأخرى - كجم/فرد:</u>			
٤٧,٧٨	١,٢٣٩	٢,٥٩٣	جبن بأنواعه
٦٢,٥١	٤,٧١٩	٧,٥٤٩	بيض دجاج
٩٢,٥٧	٠,١٨٣	٠,١٩٨	عسل نحل
٣٣,٤٥	٠,٠٠٧	٠,٠٢٠	حرير
١٣٥,٠	٠,٦١٤	٠,٤٥٥	صوف
٦٤,٢٣	٠,٨٢١	١,٢٧٩	جلود ماشية وجاموس
٣٦٣,٤	١,٢٢٨	٠,٣٣٨	جلود اغنام
٢٥٩,٠	٠,٣٢٤	٠,١٢٥	جلود ماعز
<u>أسماك وقشريات ومحاريات - كجم/فرد:</u>			
٩٠,٥٣	٣,٣٤٣	٣,٦٩٣	من المياه الداخلية
٦٣,٠١	١٠,١٨	١٦,١٦	من المياه المالحة
٦٨,١٤	١٣,٥٣	١٩,٨٥	اجمالى

ومن جدول رقم (٥) والتعقيب عليه من انخفاض انتاجية الحيوان من اللبن فى العالم الإسلامى وأسبابها وكذلك انخفاض الإنتاج الكلى للألبان فى العالم الإسلامى ، يتضح سبب انخفاض نصيب الفرد من الألبان البقرية بعكس نصيبه من ألبان الجاموس والأغنام فى العالم الإسلامى مقارنة بنصيب الفرد العالمى (جدول رقم ٨).

الحد قد يوضح أحد أسباب تدهور صحة وانتشار الأمراض والبيئة وزيادة نسبة الوفيات ونقص الإنتاج وتخلف شعوب العالم الإسلامي .

جدول رقم (٨) : مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالي العالم من حيث نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية المختلفة .

العالم الإسلامي		إجمالي العالم	وجهة المقارنة
نسبي (%) من إجمالي العالم	مطلق		
٦٨,٥٨	٠,٢٩٩	٠,٤٣٦	الكثافة السكانية نسمة/هكتار أرض
٥٢,٦٥	١١,٧٢	٢٢,٢٦	الكثافة السكانية نسمة/هكتار أرض مروية
			نصيب الفرد من الثروة الحيوانية-رأس/ ١٠٠ فرد:
٦٢,٦٠	٠,٦٧٩	١,٠٨٤	خيول
٦٠,٧٢	٠,١٥٨	٠,٢٦٠	بغال
٢٢٥,٨	١,٧٢٠	٠,٧٦٢	حمير
٨٧,٩٠	٢٠,٢٧	٢٣,٠٦	أبقار
١٣٩,٩	٣,٧٠٥	٢,٦٤٩	جاموس
٥٤٤,٠	١,٨٣٩	٠,٣٣٨	جمال
١١,٨٦	١,٨٧٨	١٥,٨٤	خنازير
٢٥٦,٩	٤٧,٩٧	١٨,٦٧	أغنام
٢٢٧,٦	٢٥,٦٥	١١,٢٧	ماعز
			نصيب الفرد من الثروة الداجنة-رأس / ١٠٠ فرد
١٤٣,٦	٣٢١,١	٢٢٣,٦	دجاج
٧٤,٦٢	٩,٣٦٥	١٢,٥٥	بط
٢٦,٩٣	١,٠٧٠	٣,٩٧٤	رومي
			نصيب الفرد من اللحوم المذبوحة- كجم/فرد:
٥١,٢١	٤,٨٠٤	٩,٣٨١	بقرى
٢١٣,٩	٠,٩٧٥	٠,٤٥٦	جاموسى
٢٢٠,٩	٢,٧٥٧	١,٢٤٨	أغنام
٢٤١,٦	١,٤٠٣	٠,٥٨١	ماعز

النامية كالهند وبنجلاديش وتايلاند وماليزيا والفلبين ، ولهذا الغرض تقتلع كذلك أشجار المانجروف فتقتضى بذلك على الأسماك أيضا والتي تضع بيضها بالقرب من هذه الاشجار التي تنمو على حواف الاجسام المائية ، ويحدث ذلك أيضا في أمريكا اللاتينية في الإكوادور ، وينظم الفلاحون أنفسهم لمقاومة هذه الاستعمار الإقتصادي والذي دهور الزراعة النباتية والسمكية .

٨- نصيب الفرد من الثروة الحيوانية :

يلخص جدول رقم (٨) نصيب الفرد في العالم الإسلامي من مختلف انواع الحيوانات والدواجن والأسماك ومنتجاتها وغيرها من المنتجات الحيوانية ، وفي البداية يتضح عدم كثافة توزيع السكان على مساحة العالم الإسلامي إذ تبلغ ٠,٢٩٩ نسمة /هكتار أرض أو ١١,٧٢ نسمة/هكتار أرض مروية أى ما يعادل ٦٨,٥٨ و ٥٢,٦٥٪ من كثافة توزيع سكان العالم على إجمالى مساحة العالم ومساحة العالم من الأرض المروية على الترتيب ، وهذا يترجم وعورة أو صعوبة سكنى كثير من أراضي العالم الإسلامي إما لتصحرها أو لهضابها أو لمستقعاتها ، كما يترجم أكثر انخفاض سكان الريف أو نسبة العاملين في حقل الزراعة ، كما سبق توضيحه من قبل (جدول رقم ١) .

ومرة أخرى كذلك يتبلور انخفاض نصيب الفرد في العالم الإسلامي من الحيوانات المختلفة سواء خيول أو بغال أو ماشية (وطبعا الخنازير لتحريمها على المسلمين) وذلك لانخفاض إجمالى تعدادها في العالم الإسلامي ، لكن على عكس ذلك يتضاعف نصيب الفرد في العالم الإسلامي خاصة من الجمال فالأغنام والماعز إذ يبلغ ٥٤٤,٠ و ٢٥٦,٩ و ٢٢٧,٦٪ من نصيب الفرد منها على الترتيب مقارنة بإجمالى العالم ، وهذا راجع بالطبع لزيادة تعداد هذه الحيوانات في العالم الإسلامي (جدول رقم ٢).

وكذلك يزداد نصيب الفرد في العالم الإسلامي من الدجاج ويقل بالنسبة للبط والرومي إذ يبلغ ١٤٣,٦ و ٧٤,٦٢ و ٢٦,٩٣٪ من نصيب الفرد العالمى وذلك بالطبع راجع لما ورد في جدول رقم (٣) من زيادة تعداد الدواجن وانخفاض تعداد كل من البط والرومي في العالم الإسلامي مقارنة بتعداد العالم من كل منها .

ويوضح جدول رقم (٨) كذلك انخفاض نصيب الفرد في العالم الإسلامي من لحوم الماشية والدواجن ومن اللحوم الكلية ، إذ يبلغ إستهلاك الفرد المسلم تقريبا نصف (٥٠,٩٦٪) إستهلاك الفرد العالمى من مجمل اللحوم ، رغم ارتفاع نصيب الفرد المسلم من لحوم الماعز والأغنام والجاموس التي تسود في البلاد الإسلامية أكثر ، وهذا يرجع لطبيعة توزيع الأنواع الحيوانية وإجمالى إنتاج اللحوم (جدول رقم ٤) ، وانخفاض نصيب الفرد المسلم من اللحوم لهذا

والتي أصبحت مسرحاً للصراع بين الدول الصناعية الغنية التي تمتلك تقنيات الصيد في أعالي البحار فتتنافس على هذا الصيد من المياه المفتوحة والتي ليس بها مكانا للفقراء والضعفاء ومن لا يمتلكون التقنيات التي تتطلبها من أساطيل وعدة صيد وأجهزة للكشف عن مواقع التجمعات السمكية ووسائل حفظ للإنتاج وتصنيعه والوقود أو مصادر الطاقة اللازمة لهذا التشغيل ، وبالرغم من ذلك فهناك دول فردية من بين دول العالم الإسلامي تمتلك ناصية الإنتاج العالي في هذا المجال ، وقد طالعنا تقريراً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية موجهاً لجامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٩٩ يفيد باحتفاظ الأسماك بمرتبتها الأولى في مجال صادرات الدول العربية إذ تبلغ صادراتها ١٦,٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات .

جدول رقم (٧): مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالي إنتاج العالم من الأسماك والقشريات والمحار (بالألف طن).

إنتاج الاسماك	إجمالي العالم	العالم الإسلامي	
		مطلق	نسبي (٪ من إجمالي العالم)
من المياه الداخلية	٢١٠٠٥	٢٤٩٩	١١,٩٠
من المياه المالحة	٩١٩٠٥	٧٦١١	٨,٢٨٢
إجمالي	١١٢٩١٠	١٠١١٠	٨,٩٥٤

ويلعب السمك دوراً هاماً في إمداد العالم بالبروتين وخاصة في الدول النامية ، ففي آسيا حوالي ٣٠٪ من البروتين الحيواني المستهلك مصدره من السمك بينما هو في أمريكا ٥,٨٪ ، وفي العالم ككل ١٥,٥٪ ، [وترتفع هذه النسبة في إندونيسيا إلى ٦٨٪ وفي بنجلاديش إلى ٥٢٪] ، ففي الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل تتفق الأسرة على إستهلاك الأسماك ٢-٣ مرات قدر ما تتفق على اللحوم ، خاصة على الأسماك الطازجة المتاحة والرخيصة الثمن عن المملحة أو المدخنة أو المجففة مرتفعة السعر .

على العكس من السمك رخيص السعر فالجمبرى غالى السعر وتسعى الدول والأفراد لإستزراعة وتصديره سعياً على الكسب الكثير، ولذلك أصبحت زراعة الجمبرى تهدد البيئة في آسيا من جراء إحلال مزارع الجمبرى محل حقول الأرز عن طريق شركات عملاقة واجنبية تطرد الفلاحين وتغرق الأرز بالماء المالح وتستزرع بكثافة شديدة بالجمبرى وكذلك بالاعذية الصناعية وتصرف ماء المزارع هذه (بما تحمله من ملوثات من مخلفات الجمبرى وعلائقة والإضافات الغذائية من مضادات حيوية وخلافة) لتلوث البيئة المحيطة ، يحدث ذلك في الدول

٦-منتجات حيوانية أخرى :

ونفس ما قيل على إنتاج اللحوم والألبان فيما سبق يتكرر ثانية عند التحدث على المنتجات الحيوانية الأخرى (جدول رقم ٦) ، فإن إنتاج العالم الإسلامي يزيد فقط في إنتاج جلود الأغنام والماعز والصوف (٤٧,٧٦ و ٣٣,٩٤ و ١٧,٧٤٪ من الإنتاج العالمي على الترتيب)، وذلك للكثرة النسبية من تعداد هذه الحيوانات ومن المذبوح منها في العالم الإسلامي كنسبة مئوية من تعداد العالم والمذبوح منه .

أما الإنتاجات الأخرى فهي متدنية خاصة من الحرير أو بيض الدجاج (٤,٤٢٥ و ٨,٢١٥٪ من الإنتاج العالمي) أو جلود الماشية والجاموس (٨,٤٤٥٪) والعسل النحل (١٢,١٦٪ من الإنتاج العالمي). علما بأن إنتاج الحرير وعسل النحل لا يتطلب الكثير من الامكانيات بدليل براعة دولة كالصين في إنتاج الحرير مثلا منذ قديم الزمن ، ولو تم ترشيد الاسر الريفية في دول العالم الإسلامي لأمكنهم رفع مستوى دخولهم ومعيشتهم بانتشار تربية دودة الحرير ونحل العسل لإنتاج الحرير وعسل النحل .

جدول رقم (٦) : مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالي إنتاج العالم من المنتجات الحيوانية الأخرى (بالألف طن).

المنتجات الأخرى	إجمالي العالم	العالم الإسلامي	
		مطلق	نسبي (٪ من إجمالي العالم)
بيض دجاج	٤٢٩٣٢	٣٥٢٧	٨,٢١٥
عسل نحل	١١٢٧	١٣٧	١٢,١٦
حرير	١١٣	٥	٤,٤٢٥
صوف	٢٥٨٧	٤٥٩	١٧,٧٤
جلود ماشية وجاموس	٧٢٧١	٦١٤	٨,٤٤٥
جلود أغنام	١٩٢٢	٩١٨	٤٧,٧٦
جلود ماعز	٧١٣	٢٤٢	٣٣,٩٤

٧-الكائنات المائية :

يبلغ إجمالي إنتاج العالم الإسلامي من هذه الاغذية المائية حوالي ٨,٩٥٤٪ من إجمالي إنتاج العالم ، وهي نسبة متواضعة ومعظمها يرجع للصيد من المياه الداخلية لفقر الدول الإسلامية وعدم إمتلاكها أساطيل صيد تمكنها من الصيد في المياه العميقة المالحة والدولية ،

٥- إنتاج الألبان والجبن :

يوضح جدول رقم (٥) مدى انخفاض الإنتاجية الفردية للماشية فى العالم الإسلامى (١٣٦٧ كجم/حيوان/عام) والتي لا تزيد عن ٦٦٪ من إنتاجية الحيوان فى العالم ، وهو يعكس مدى تواضع الإمكانيات الوراثة للماشية فى الدول الإسلامية وكذلك تدنى الظروف البيئية (وأهمها فقر التغذية أو الفجوة الغذائية ما بين احتياجات الحيوانات والمتاح لها من الأغذية والأعلاف) والتي لا تسمح بإظهار كفاءة التركيب الوراثى للحيوان لإظهار أقصى إمكاناته الإنتاجية.

جدول رقم (٥) : مقارنة بين العالم الإسلامى وإجمالى إنتاج العالم من الالبان

العالم الإسلامى		إجمالى العالم	الإنتاج من الالبان
نسبى (٪ من إجمالى العالم)	مطلق		
٦٦,٠٠	١٣٦٧	٢٠٧١	متوسط إنتاج البقرة - كجم
٨,١٣٧	٣٨٠٧٨	٤٦٧٩٤٦	إجمالى الإنتاج من الماشية-١٠٠٠ طن
٣١,٦٦	١٥٧٠٠	٤٩٥٩٠	إجمالى الإنتاج من الجاموس-١٠٠٠ طن
٤٩,٢٤	٣٨٧٥	٧٨٦٩	إجمالى الإنتاج من الأغنام-١٠٠٠ طن
٤٦,٧٥	٤٧٨٢	١٠٢٢٨	إجمالى الإنتاج من الماعز-١٠٠٠ طن
١١,٦٦	٦٢٤٣٥	٥٣٥٦٣٣	إجمالى إنتاج الألبان الكلية
٦,٢٧٨	٩٢٦	١٤٧٤٩	جبن بأنواعه-١٠٠٠ طن

ونظراً لإنخفاض تعداد ماشية العالم الإسلامى (جدول رقم ٢) علاوة على انخفاض انتاجية الرأس من الماشية فى العالم الإسلامى فإن المحصلة هى شدة انخفاض إجمالى إنتاج اللبن البقرى فى العالم الإسلامى إذ تبلغ فقط ٨,١٣٧٪ من الإنتاج العالمى . وعلى العكس من ذلك فإن إجمالى إنتاج لبن كل من الأغنام والماعز والجاموس مرتفع ويبلغ ٤٩,٢٤ و ٤٦,٧٥ و ٣١,٦٦٪ من الإنتاج العالمى على الترتيب (جدول رقم ٥) ، وهذا راجع أساساً لإرتفاع تعداد هذه الأنواع الحيوانية (خاصة الأغنام والماعز) فى العالم الإسلامى كنسبة مئوية من تعدادها العالمى (جدول رقم ٢). ونظراً لإنخفاض الإنتاجية الفردية للماعز والغنم من الألبان (لصغر حجم هذه الحيوانات) فإنه رغم كبر تعدادها فالمحصلة النهائية هو انخفاض إجمالى إنتاج الألبان الكلية فى دول العالم الإسلامى إذ يبلغ فقط ١١,٦٦٪ من إنتاج البان العالم ، ومن ثم أيضاً ينخفض إنتاجه من الجبن بأنواعه الذى يبلغ ٦,٢٧٨٪ من إنتاج العالم من الجبن (جدول رقم ٥).

٤- إنتاج اللحوم :

يوضح الجدول رقم (٤) كميات اللحوم (بالألف طن) الناتجة من المذابح (السلخانات) ومنه يتضح أن لحوم الماعز والأغنام والجاموس في الدول الإسلامية تشكل ٣١,٧٥ و ٢٩,٠٣ و ٢٨,١١٪ من إنتاج العالم على الترتيب ، فهذه الأنواع الحيوانية الثلاثة تشكل المصادر الأساسية للحوم في الدول الإسلامية يليها لحوم الدواجن والماشية (٩,٢٥٥ و ٦,٧٣١٪ من إنتاج العالم على الترتيب) وفي نهاية القائمة توجد لحوم الخيول والخنازير (١,٥٩٧ و ٠,٧٥٥٪ من إنتاج العالم من هذه اللحوم) لإستهلاك الأقليات غير المسلمة التي تتعايش في أوطان المسلمين سواء بشكل دائم أو مؤقت.

ومرة أخرى يعكس هذا الجدول موائمة طبيعة البلدان الإسلامية (من حيث التضاريس والمناخ والظروف البيئية الأخرى وأهمها التغذية) لانتشار الحيوانات المجترة الصغيرة من ماعز وأغنام والتي تتميز بضالة احتياجاتها الغذائية وتحملها للجذب والجفاف إذ تتغذى على أى أعشاب أو حشائش أو مخلفات زراعية فقيرة وأوراق وقمامة كما تتحمل العطش (خاصة الماعز) وتتميز بولادات توأمية مما يوفر فرصة ذبح أعداد كبيرة منها مع المحافظة على تعداد كبير آخر منها دون تكاليف تذكر إلا في حالة الإنتاج المكثف لها ، وعندئذ تتزايد انتاجياتها من الألبان واللحوم والولادات التوأمية . وترجع زيادة المذبوح من الجاموس لانتشار البرك والمستنقعات والأنهار (في بعض الدول الإسلامية) والتي يتطلبها الجاموس لترطيب جسمه فينتشر الجاموس في هذه البلدان الآسيوية (والإفريقية والأوروبية).

جدول رقم (٤) : مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالي العالم من حيث إنتاج اللحوم (الف طن)

نوع اللحوم	إجمالي العالم	العالم الإسلامي	
		مطلق	نسبي (٪ من إجمالي العالم)
بقرى	٥٣٣٥٢	٣٥٩١	٦,٧٣١
جاموسى	٢٥٩٣	٧٢٩	٢٨,١١
أغنام	٧٠٩٩	٢٠٦١	٢٩,٠٣
ماعز	٣٣٠٤	١٠٤٩	٣١,٧٥
خنازير	٨٣٥٣٩	٦٣١	٠,٧٥٥
خيول	٥٠١	٨	١,٥٩٧
دواجن	٥٤٧٤٧	٥٠٦٧	٩,٢٥٥
الإجمالي	٢٠٨٣٦٦	١٣٩٥٦	٦,٦٩٨

وارتفاع عدد حيوانات العمل (كالحمير) بما يستنزف جزء كبير من المراعى والأعلاف المتاحة، مما يقلل من المتاح من الأغذية للحيوانات الزراعية الأكثر أهمية من الناحية الإنتاجية للمنتجات الحيوانية .

٣-تعداد الدواجن :

تمتلك الدول الإسلامية حوالى خمس (١٨,٨٨٪) تعداد دجاج العالم (جدول رقم ٣) وعشر (٩,٨٠٤٪) تعداد بط دول العالم ، بينما تعداد الرومى لا يذكر إذ يمثل ٣,٥٤٠٪ فقط من رومى العالم ، وهذا يعكس نمط الإستهلاك فى الدول الإسلامية الفقيرة ، لهذا فهو أكثر استهلاكاً للدجاج الأرخص من البط ومن الرومى الأكثر سعراً والذي يحتاج رعاية خاصة فى انتاجه خاصة الرومى شديد الحساسية . كما تعكس هذه الإحصائية مدى وفرة الدجاج الذى تتمكن كل أسرة من إنتاجه ولو بأسلوب بدائى ، كما تنتشر مزارع الدواجن فى كل بقاع العالم الآن بعد انتشار نظم الإنتاج المكثف والمغلق الذى لا يتأثر لحد كبير بصعوبة الظروف البيئية المحيطة ، إذ تتوفر فى هذه المزارع تقنيات حديثة توفر آلية التغذية والسقى والتهوية وجمع البيض والزرق ، كما تنتشر وسائل تحضين وفقس بيض الدجاج بأسعار وكفاءات متفاوتة تتناسب مع ظروف معظم الدول ، علاوة على يسر وسهولة تشغيل هذه المزارع والمفرخات.

جدول رقم (٣) : مقارنة بين دول العالم الإسلامى وإجمالى العالم من حيث تعداد الدواجن (بالمليون).

نوع الدواجن	إجمالى العالم	العالم الإسلامى	
		مطلق	نسبى (% من إجمالى العالم)
دجاج	١٢٧١٥	٢٤٠٠	١٨,٨٨
بط	٧١٤	٧٠	٩,٨٠٤
رومى	٢٢٦	٨	٣,٥٤٠

كما انتشرت المذابح الآلية للدجاج التى توفر ثبات سعر الدجاج على مدار العام بذبح وتكيس وتجميد الإنتاج وعرضه على مدار العام دون تركيز على موسم دون آخر مما يحرك الأسعار طبقاً للعرض والطلب .

جدول رقم (٢): مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالي العالم من حيث تعداد الحيوانات (بالألف)

نوع الحيوان	إجمالي العالم	العالم الإسلامي	
		مطلق	نسبي (% من إجمالي العالم)
خيول	٦١٦٧٢	٥٠٧٢	٨,٢٢٤
بغال	١٤٨١٢	١١٨٠	٧,٩٦٧
حمير	٤٣٣٥١	١٢٨٥٩	٢٩,٦٦
أبقار	١٣١١٥١٥	١٥١٥٠٥	١١,٥٥
جاموس	١٥٠٦٣٣	٢٧٦٩٦	١٨,٣٩
جمال	١٩٢٣٦	١٣٧٤٤	٧١,٤٥
خنازير	٩٠٠٨١٦	١٤٠٣٧	١,٥٥٨
أغنام	١٠٦١٧١٧	٣٥٨٥٣٦	٣٣,٧٧
ماعز	٦٤١١٤٣	١٩١٦٩٤	٢٩,٩٠
الإجمالي كوحدة حيوانية	١٨٨٩٥٥٩	٢٦٠٣٤٨	١٣,٨٧

وقد يعوض النقص في تعداد الماشية والجاموس الوفرة النسبية للأغنام والماعز البالغ تعدادهما في العالم الإسلامي ٣٥٨,٥٣٦ و ١٩١,٦٩٤ مليون رأس تشكل ٣٣,٧٧ و ٢٩,٩٠% من تعداد العالم على الترتيب .

ورغم امتلاك العالم الإسلامي لقاربة ثلث تعداد العالم من الأغنام والماعز ، إلا أن هذين النوعين من الحيوانات الزراعية الصغيرة ضعيفة الإنتاج من اللبن واللحم قياسا بالحيوانات الزراعية الكبيرة من أبقار وجاموس ، لذلك عند مقارنة الحيوانات الزراعية معا تحول لوحدة حيوانية على افتراض البقرة البالغة وحدة حيوانية والجاموسة البالغة ١,٢٥ وحدة بينما رأس الأغنام ٠,١٠ وحدة ورأس الماعز ٠,٠٧ وحدة (طبقا لعبد الحميد ١٩٩١).

ومرة أخرى فإن إنخفاض نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية في العالم الإسلامي يرجع كذلك لنقص التعداد الحيواني الكلي (كوحدة حيوانية) ، إذ يمتلك العالم الإسلامي فقط ١٣,٧٨% من الوحدات الحيوانية العالمية ، رغم أن العالم الإسلامي يمتلك ٢٤,٩٧% من المساحة المروية العالمية ، أي أن تعداد الحيوانات لوحدة المساحة المروية منخفض وربما يرجع ذلك لوعورة التضاريس لانتشار الهضاب والمرتفعات (لذا تنتشر الماعز والأغنام) في بعض البلاد الإسلامية من جهة وانتشار الصحارى (لذا تنتشر الجمال) في بلاد إسلامية أخرى،

١٣,١٤٪ من سكان العالم ، علاوة على ذلك فإن السكان الزراعيين في العالم الإسلامي أقل نسبيًا (٣٤,٩٣٪) من العاملين في الزراعة على مستوى العالم (٤٧,٤١٪) [وربما يرجع نقص السكان الزراعيين في العالم الإسلامي لنزوح الريفيين للحضر سعياً على رزق أوسع أو لهجرتهم الخارجية سعياً أيضاً على دخل أكبر مما يدره العمل الزراعي الشاق البدائي الذي لا يؤدي لدخل معقول لرخص المنتجات الزراعية في الدول الإسلامية]، لذلك ينخفض الإنتاج الزراعي الحيواني بصورة مختلفة في العالم الإسلامي عن الإنتاج العالمي ، مما أدى لإنخفاض نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية في العالم الإسلامي [عام (١٩٩٥) كنسبة مئوية من نصيب الفرد عام (١٩٩٠)] إذ يبلغ ٩٧,٤٩٪ مقارنة بنصيب الفرد العالمي البالغ ١١٢,٨٪.

٢- تعداد الحيوانات :

كما هو واضح من الجدول رقم (٢) التعداد الحيواني للعالم الإسلامي مقارنة بتعداد حيوانات العالم ، ومن هذا الجدول يتضح فقر العالم الإسلامي من حيث حيوانات اللين الأساسية من ماشية (أبقار) وجاموس إذ يبلغ تعداد النوعين ١٥١,٥٠٥ و ٢٧,٦٩٦ مليون رأس على الترتيب يشكل ١١,٥٥ و ١٨,٣٩٪ من التعداد العالمي للنوعين على الترتيب .

وعلى العكس من ذلك فإن العالم الإسلامي يمتلك ١٣,٧٧٤ مليون رأس من الجمال تشكل ٧١,٤٥٪ (أى أكثر من الثلثين) من تعداد الجمال في العالم ، وهى حيوانات فقيرة الإنتاج، اللهم إلا من حيث استخدامها كحيوانات عمل في الحمل والجري والركوب والأعمال الزراعية، نظراً لبداية الإنتاج الزراعي واعتماده على حيوانات العمل ، بينما فى معظم دول العالم تستخدم التقنيات الحديثة ، فحلت المكنة الزراعية محل حيوانات العمل ، لذا لا تسود ولا تنتشر حيوانات العمل كالجمال والحمير (٢٩,٦٦٪ أى ما يقرب من ثلث تعداد الحمير العالمي موجود فى العالم الإسلامي) إلا فى الدول الفقيرة المتخلفة ومن بينها دول العالم الإسلامي . وفى هذه الدول المتخلفة تقنياً فإنها تستخدم كذلك الحيوانات الزراعية الأخرى (جاموس وأبقار خاصة الفحول والثيران وحتى الخيول) فى الأعمال الزراعية المختلفة (من حرث وري وشتل ودراس وغيرها) مما يهدر صحتها ويخفض من إنتاجها من اللحوم والألبان ، علاوة على عدم تغذيتها بكفاية مما يضاعف من تدهور إنتاجها وعليه ينخفض الإنتاج الحيواني ومن ثم كذلك ينخفض نصيب الفرد فى العالم الإسلامي من المنتجات الحيوانية .

الطرق البحثية ومصادر البيانات

تم إستقراء المتاح من المراجع الموثقة للوقوف على أحدث احصاءات لدول العالم الإسلامي ، ثم تم التصرف في هذه البيانات لربطها ببعضها وإيجاد العلاقات المطلوبة لمناقشة مشكلة الدراسة في المنطقة الإسلامية من العالم مقارنة بمتوسطات عامة للعالم ككل .

النتائج ومناقشتها

١-المساحة والتعداد السكاني :

كما هو واضح من جدول رقم (١) وطبقا لاحصاء منظمة الأغذية والزراعة عام (١٩٩٧م) فإن مساحة أرض العالم الإسلامي هي ٢٥٠٠,٩٤٤ مليون هكتار وتمثل ١٩,١٧٪ (أى الخمس تقريبا) من إجمالي مساحة أرض العالم البالغة ١٣٠٤٨,٤٠٤ مليون هكتار . من هذه المساحة ٦٣,٧٧٦ مليون هكتار أرض مروية فى العالم الإسلامي تمثل ٢٤,٩٧٪ (أى الربع) من إجمالي مساحة الأرض المروية فى العالم والبالغة ٢٥٥,٤٤٦ مليون هكتار.

جدول رقم (١) : مقارنة بين العالم الإسلامي وإجمالى العالم من حيث المساحة والتعداد السكاني

وجه المقارنة	إجمالى العالم	العالم الإسلامى	
		مطلق	نسبى (٪ من إجمالى العالم)
مساحة الأرض - ١٠٠٠ هكتار	١٣٠٤٨٤٠٤	٢٥٠٠٩٤٤	١٩,١٧
أرض مروية- ١٠٠٠ هكتار	٢٥٥٤٤٦	٦٣٧٧٦	٢٤,٩٧
السكان-بالألف نسمة	٥٦٨٧١١٤	٧٤٧٤٣٣	١٣,١٤
السكان الزراعيين ٪	٤٧,٤١	٣٤,٩٣	-
نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية-٪ من عام ١٩٩٠	١١٢,٨	٩٧,٤٩	-

أما تعداد سكان العالم الإسلامى (وطبقا لنفس المرجع) فيبلغ ٧٤٧,٤٣٣ مليون نسمة تمثل ١٣,١٤٪ (أى حوالى الثمن) من إجمالى تعداد سكان العالم البالغ ٥٦٨٧,١١٤ مليون نسمة . يعمل فى الزراعة من هذا التعداد السكاني ٣٤,٩٣٪ فى العالم الإسلامى بينما ٤٧,٤١٪ من سكان العالم يعملون فى الزراعة .

من ذلك يتضح أنه رغم أن الأرض المروية التى تقع فى العالم الإسلامى تبلغ ٢٤,٩٧٪ من إجمالى الأرض المروية فى العالم ، إلا أن سكان العالم الإسلامى يشكلون فقط

مقدمة

تشكل المنتجات الحيوانية أهم مصادر الأغذية البروتينية عالية القيمة الحيوية ، لارتفاع وتكامل محتواها من الأحماض الأمينية الضرورية لسلامة صحة الإنسان وحسن أدائه، لذلك ترتفع الدول الغنية (أو الصناعية أو المتقدمة) على دونها من الدول في نصيب الفرد من استهلاكه من البروتينات الحيوانية ، وكذلك حتى من السعرات الحرارية حيوانية المصدر . ويرجع انخفاض إستهلاك الإنسان من البروتينات الحيوانية في الدول الإسلامية إلى أن معظمها دول نامية أو فقيرة ، ينخفض فيها متوسط دخل الفرد ، ويسودها الجهل وعدم الوعي بأهمية القصوى للتغذية السليمة المتوازنة والتي توفر جميع الإحتياجات الغذائية للجسم من العناصر الغذائية المختلفة ، وأهمها البروتينات الحيوانية ، والتي هي كذلك مصادر للعناصر المعدنية (كالحديد والزنك وغيرها) والفيتامينية (كفيتامينات ب المركبة وغيرها) والطاقة (الدهون والأحماض الدهنية) . كما أن معظم الدول الإسلامية إما صحراوية أو تسودها التضاريس الوعرة مما يعوق انتشار بعض انواع الحيوانات بها لعدم وفرة المراعى والأعلاف كأهم عامل بيئى فى الإنتاج الحيوانى بأنواعه .

ولفقر الدول الإسلامية فإن تقنيات الإنتاج الزراعى (حيوانى-داجنى-سمكى) متخلفة أو بدائية لا تفى بإحتياجات السكان من المنتجات الحيوانية ، هذا بجانب تدنى الرعاية البيطرية وانتشار الأوبئة وسوء طرق إيواء الحيوانات ، والأهم مما سبق هو عدم وجود الحيوانات عالية الإنتاج بصفتها الوراثة . ولسوء الظروف البيئية المختلفة المنتشرة فى بلادنا الإسلامية ، بجانب دكتاتورية كثير من الأنظمة الحاكمة فى هذه البلدان مما يجعل شئون العامة من المواطنين ليست فى حساب الحكام وحكوماتهم المستبدة بل همهم الأوحده نهب ثروات ومقدرات الشعوب ، لذا يسود الفساد والرشوة والمحسوبية والسرقة والنفاق والاستعباد والبيروقراطية والديكتاتورية وحكم الشعوب بقبضة من حديد ، فيفقد العامة ولاءهم للأوطان وينخفض الإنتاج بأنواعه ، وينزح من يستطيع للعمل خارج أوطانه .

مشكلة الدراسة وأهدافها

تعد مشكلة الدراسة هي انخفاض نصيب الفرد في العالم الإسلامي من اللحوم والأسماك، نظراً للضرورة الغذائية لهذه المنتجات لسلامة صحة الإنسان وإنتاجيته كما للبروتينات الحيوانية من قيمة حيوية عالية أساسية لنمو الإنسان وبقائه وسلامة أداء وظائف أعضائه ، فكان من الواجب القاء الضوء على أسباب هذا الانخفاض في نصيب الفرد في العالم الإسلامي، ومحاولة إيجاد الحلول المقترحة للنهوض بالثروة الحيوانية لزيادة نصيب الفرد المسلم منها حرصاً على صحته وحيويته .

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

حالة الدول الإسلامية من التقنيات الحديثة
في مجال الإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي

د . عبد الحميد محمد عبد الحميد

أستاذ بكلية الزراعة - جامعة المنصورة

المراجع

- ١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - مجلس المحاصيل السكرية - التقرير السنوي - أعداد متفرقة .
- ٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، سجلات قسم الإحصاء .
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة .
- 4- Miller , Robert B . & wichern , Dean w , Intermediate Business statistic Analysis of variance, Regression , and time series. University of Wisconsin , U.S.A, 1977.

An Economic Study for the Production of the Main Sugar crops in Egypt

**Medht Ahmed Ali Einebr
Agricultural Economic Researches Institute**

Summary

Sugar is Considered one of the important strategic Commodities . The industry of sugar in Egypt depend. On sugarcane and sugar beset crops. The sugar which is produced from the two crops represented 90% , 10% respectively out of the total of sugar production in Egypt-occupied the first rank among the main sugar produced world countries according to the productive efficiency although the percent of self-sufficient of sugar not exceed than 71%. So, it is the main cause to study the current situation for the production of the two mentioned crops in Egypt to fill this food gap.

The study included the geographical distribution of the two said mentioned crops during the period 1994-1996. To acquire of the developing of the cultivated area ,yield and the total production. So, we study the trend and the effects throughout the period 1980-1996.

It is also studied the production and consumption, self-sufficient and the quantity of imports to cover the food gap in the same period . It is also important study the economics of the two crops throughout the period 1990-1996. It is showed that, there were increased in both return and cost but the return of sugarcane crop exceeds than the beat crops. It is also noticed that, the cost per feddan of sugar cane was three times the sugar beat crop

Finally, the study acquired the out book of production of sugar in Egypt in the year 2000 and study the range of increasing the production of local sugar and the important limitations of the expansion of the two said mentored crops.

التوصيات

- ١-تفيد زراعة محصول قصب السكر بالأراضي الجديدة .
- ٢-تعميم استخدام نظام الري المتطور (نظام المواسير المتقبة) لتقليل الفاقد من المياه نتيجة الري بالغمر كما انه يؤدي الى رفع كفاءة الري الحقلی .
- ٣-الارتفاع بمستوى نظام نقل القصب من الحقول الى المصانع (نظام الدوكوفيل) ويؤدي في هذا النظام الى حدوث فاقد محصولی قدرة ٥% من الإنتاج كما انه يؤدي الى نقص واضح في السكر المستخلص .
- ٤-من غير الموصى إحلال بنجر السكر محل قصب السكر في محافظتي قنا وأسوان لن بنجر السكر غير ملائم هناك لأسباب فنية ومصوليه .
- ٥-زيادة الاهتمام بمحصول بنجر السكر وخصوصاً بالأراضي المستصلحة . ففيه حل المشكلة .
- ٦-رفع كفاءة مصانع السكر لزيادة معدلات الاستخلاص وتحسين جوده السكر الناتج، وهذا من شأنه أن يسهم في التخفيض المقترح لمساحة القصب .،

الملخص

يعتبر السكر من السلع الاستراتيجية الهامة ، وتعتمد صناعة السكر في مصر على محصول قصب السكر وبنجر السكر ويمثل السكر الناتج منهما حوالي ٩٠% ، ١٠% من إجمالي إنتاج سكر الجمهورية على الترتيب، وفي السنوات الأخيرة احتلت مصر المركز الأول بين دول العالم الرئيسية المنتجة لقصب السكر وفقاً للجدارية الإنتاجية ورغم ذلك فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر لا تتعدى حوالي ٧١% وبالتالي فقد كان هذا وفقاً لدراسة الوضع الراهن لإنتاج المحصولين في مصر لمحاولة العمل على سد هذه الفجوة الغذائية .

وقد تم دراسة التوريد الجغرافي للمحصولين لمتوسط الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، وللوقوف على مدى تطور الرقعة المزروعة والإنتاجية الفدائية والإنتاج الكلي فقد تم دراسة الاتجاه العام والمؤثرات الاتجاهية للفترة من ٨٠ - ١٩٦ ، كذلك دراسة إنتاج واستهلاك السكر ومدى الاكتفاء الذاتي وديمية الواردات لتغطية الفجوة الغذائية منه لنفس الفترة. واستكمالاً للموضوع فقد تم دراسة اقتصاديات المحصولين للفترة من ٩٠ - ١٩٩٦ وقد تبين ارتفاع العائد على التكاليف للمحصولين وإن تفوق محصول قصب السكر إلا أن تكاليف فدان القصب تعادل حوالي ثلاثة أضعاف تكثيف فدان بنجر السكر وللمقارنة فقد تم دراسة الدوريات البديلة للمحصولين لنفس الفترة .

وفي نهاية البحث فقد تم التعرف على الرؤية المستقبلية لإنتاج السكر في مصر والمستهدف عام ٢٠٠٠ ، إضافة لمدى إمكانية زيادة الإنتاج المحلي من السكر وعلى أعم محددات التوسع في إنتاج المحصولين.

زراعة هذا الصنف يعطى زيادة في الإنتاج تقدر بحوالي ١٥% بنفس المساحة المنزرعة الحالية وبالتالي يتبين مدى أهمية التوسع الرأسي لمحصول قصب السكر .

وبالنسبة لمحصول بنجر السكر فقد بلغت الإنتاجية الفدانية بمحافظة الغربية حوالي ٢٥,٦٤ طن للفترة من ٩٤-١٩٩٦ كما هو موضح بالجدول رقم (٨) وبالتالي فإذا أمكن زيادة إنتاجية الفدان بالجمهورية لهذا القدر فإنه يمكن زيادة إنتاج محصول بنجر السكر بحوالي ٥٥% بنفس المساحة الحالية وبالتالي فإنه ينبغي التوسع الأفقي والرأسي لمحصول بنجر السكر ويفضل أن يكون التوسع الأفقي في الأراضي الجديدة حتى لا ينافس باقي المحاصيل الشتوية بالأراضي القديمة وقد تبين من الجدول رقم (٨) إن إنتاجية الفدان بالأراضي الجديدة قد بلغت ١٥,٥١ طن كمتوسط للفترة (٩٤-١٩٩٦) أي بنسبة ٨٦% من إنتاجية الفدان بالجمهورية لنفس الفترة . وقد تبين من الجدول رقم (٧) إن صافي عائد الفدان لنفس الفترة حوالي ٣٧٣ جنيه ، وقد بلغ معدل العائد على التكاليف حوالي ٠,٣٦ لهذه الفترة الزمنية وبالتالي فإنه محصول اقتصادي جيد لكل من المنتج والدولة . وعائده يشجع على الاستثمار فيه ولا سيما في الأراضي الجديدة ، بل إنه قد يكون من المحاصيل التي تساعد على استصلاح الأراضي بعائده المجزى وفترة بقاؤه في التربة من ٤-٥ شهور وإمكانية زراعته في الأراضي الجديدة وسهولة تسويقه نظراً لحاجه مصانع سكر البنجر له وثبات سعره تقريباً وعدم تقلبه مثل الخضروات . وبزيادة الاهتمام بالمحصول سواء من الجهات البحثية أو من وزارة الزراعة أو من المنتجين يمكن الوصول بالإنتاجية الى الهدف المنشود وبالتالي بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر ويزداد العائد للمنتج .

جدول رقم (٩): الرؤية المستقبلية للإنتاج السكر في مصر عام ٢٠٠٠

المستهدف عام ٢٠٠٠ طن	الإنتاج الحالي موسم ١٩٩٦ طن	مصدر إنتاج السكر
١٠٥٠٠٠٠	١٠١٩٤١٧	أولاً: مصانع سكر قصب قائمة حالياً عدد ٨ مصانع لإنتاج سكر القصب بالوجه القبلي ثانياً : مصانع سكر بنجر قائمة حالياً ١- مصانع سكر بنجر بكفر الشيخ مصانع سكر بنجر الداهلية (تحت التجديد) ثالثاً: مصانع بنجر جديده تحت التأسيس ١- مصنع سكر بنجر بالفيوم ٢- مصنع سكر بنجر بالنوبارية ٣- استقبال البنجر بمصنع بو قرقاص
٥٠٠٠٠	١١٢٤٦٣٠	إجمالي إنتاج السكر
١٧٠٠٠٠٠	١٥٧٤٠٠٠	حجم الاستهلاك المحلي
٩٥,٦	٧١,٤	نسبة الاكتفاء الذاتي

المصدر : مجلس المحاصيل السكرية

زيادة الإنتاج المحلي من السكر :

حتى يمكن تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج المحلي من السكر ومعالجة الفجوة الغذائية فيه ، فانه ينبغي زيادة الاهتمام بالمحاصيل السكرية وخصوصاً محصولي قصب السكر وبنجر السكر ، ونظراً لمحدودية الموارد الأرضية والمائية وتنافس كافة المحاصيل عليها وفي ظل التركيب لمحصولي الراهن فان التوسع الأفقي في محصول قصب السكر غير مستحب حيث انه يحتاج الى كميات كبيرة من المياه خلال فترة نموه تقدر بحوالي ١٣-١٥ ألف متر مكعب للفدان .

بينما يحتاج محصول بنجر السكر الى حوالي ٢٥٠٠-٣٥٠٠ متر مكعب من المياه للقدان ، وقد تبين ان إنتاجية فدان قصب السكر من الصنف التجاري ٩٢٥٤ ٥٣,٥ طن وذلك على مستوى التجارب المشتركة والتي أجريت على مستوى محطات بحوث القصب بمصانع السكر بنجع حمادى و كوم أمبو ومعهد بحوث المحاصيل السكرية في كوم أمبو . وبالتالي فلن

الرؤية المستقبلية لإنتاج السكر

في مصر عام ٢٠٠٠

تتجه استراتيجية الدولة ممثلة في وزارة الزراعة الى النهوض بالمحاصيل السكرية بمصر إنتاجاً وتوزيعاً للوصول الى أقصى إنتاج من السكر ووصول الى معدلات أعلى من الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الزيادة السكانية المضطردة .

وقد تحددت ملامح هذه الاستراتيجية بوضع البرامج والخطط المستقبلية على النحو التالي :

١- عدم التوسع الأفقي في مساحات القصب بسبب محدودية الموارد المائية من العمل على التوسع الرأسى والنهوض بإنتاجية فدان القصب حتى يمكن تغطية الطاقات الإنتاجية الكاملة لمصانع سكر القصب ليبلغ إنتاجها عام ٢٠٠٠ حوالي ١,٠٥٠ مليون طن سكر .

٢- التوسع في زراعة محصول بنجر السكر في الأراضي الجديدة إضافة للتوسع الرأسى لتغطي الخطة المستقبلية الخاصة بإنشاء مصانع سكر بنجر جديدة والتي تشمل:-

• مصنع سكر البنجر بالدقهلية حيث تم إنشاؤه فعلاً وبدأ تجريبية وتشغيله في موسم ١٩٩٧ بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ألف طن .

• تأسيس مصنع سكر البنجر بمحافظة الفيوم بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ألف طن .

• تأسيس مصنع سكر البنجر بالنوبارية بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠٠ ألف طن .

هذا بجانب وجود مشروعات توسيعه لإنتاج سكر البنجر جارى تنفيذها وتشمل :-

• مضاعفة خط إنتاج سكر البنجر بمصانع سكر بنجر كفر الشيخ لتصل طاقته الإنتاجية الى ٢٢٥ ألف .

• إنشاء مقدمة لاستقبال محصول بنجر السكر بمصانع سكر أبو قرقاص بالمنيا تمهيداً لتشغيل هذه المواقع بكامل طاقتها مستقبلاً نظراً لمحدودية مساحات القصب المنزرعة بالمنيا بسبب الإجراءات الأمنية أمانة لاستهداف زراعة حوالي ٢٠ ألف فدان بنجر بمحافظة المنيا وقد بدأ في تنفيذ الخطة بزراعة ٢٠٠ فدان .

• يتم إنتاج المحليات من (شراب الهاي فركتور وعسل الجلوكوز) في صورة سائل تنتجها كل من الشركة الوطنية لمنتجات الذرة وكذا الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز والشركة المصرية للنشا والخميرة والمنظفات ، ويبلغ متوسط الإنتاج السنوى منها نحو ١٥٠ ألف طن سكر سائل (بعد معادلة درجة حلاوتها الى سكروز) .

• ويستغل إنتاج المحليات في مصانع الحلوى والمشروبات الغازية والأدوية في مصر .

جدول رقم () : كفاءة تشغيل مصانع إنتاج السكر في مصر موسم عصير ١٩٩٦ .

مصنع السكر	الطاقة التصميمية بالبطن	الطاقة المستغلة موسم ٩٦ بالبطن	النسبة المئوية للطاقة المستغلة موسم ١٩٩٦	النسبة المئوية للطاقة المستغلة موسم ١٩٩٥	النسبة المئوية للطاقة المستغلة موسم ١٩٩٤	كميات السكر المنتجة موسم ١٩٩٦	كميات السكر المنتجة موسم ١٩٩٥
أبو قرقاص	٧٠٠٠٠٠	٦١٤٣٢٠	%٨٧,٨	%١١٦,٤	%١١٣	٦٧٠٩٣	٧٨٨٠٧
جرجا	٩٠٠٠٠٠	٨٦٥١٣٦	%٩٦,١	%٨٨,٦	%٦٢,١	٨٦٨٤٣	٨٠٢٣٢
نجع حمادى	١٦٠٠٠٠٠	١٦٣٠٩٨٨	%١٠١,٩	%١٠٣,٥	%٩٢,١	١٧٣١٣	١٧٢٨٣٢
دشنا	١٠٠٠٠٠٠	٩٩٩٦٥٠	%٩٩,٩٦	%١٠٦,٨	%٩٩,٨	١٠٧٣١٣	١٠٨٠٨٨
قوص	١٦٠٠٠٠٠	١٤٩٢١٠٨	%٩٣,٣	%٩١,٤	%٩٨,٣	١٦٠٥٣٠	١٤٩٢٠٦
أزمنت	١٣٠٠٠٠٠	١٢٣٥٥٠٠	%٩٥	%٩٥,٧	%٨٥,٥	١٣٨٥٨٩	١٢٩٨٥٣
إدفو	١١٠٠٠٠٠	١٠٩٧٧٩٠	%٩٩,٨	%١٠٣,٨	%٩٩	١١٥٨٨٨	١١٢٠٦٦
كوم إبيو	١٧٠٠٠٠٠	١٦٨٦٥٣٥	%٩٩,٢	%١٠٠,١	%٩٣	١٧٥٤١٦	١٦٧٩٧٢
إجمالي مصانع سكر القصب	٩٩٠٠٠٠٠	٩٦٢٢٠٢٧	%٩٧,٢	%٩٩,٩	%٩١	١٠١٩٤١٧	١٠٠٤٥٠٧
إجمالي مصانع سكر البنجر بكفر الشيخ	٧٠٠٠٠٠	٧٥٠٣٤٩	%١٠٧,٢	%١٣١,٣	%١١٠,٧	١٠٥٢١٣	١٢٧٤٦٧

المصدر: شركة السكر للصناعات التكاملية، وشركة الدلتا للسكر

كفاءة تشغيل مصانع انتاج السكر فى مصر

لمعرفة مدى كفاءة تشغيل مصانع انتاج السكر فى مصر فقد تم إعداد الجدول رقم ()
لموسم عصير ١٩٩٦ مقارنة بموسمى ١٩٩٥، ١٩٩٤. وقد تبين أن الطاقة لتصميمية
لإجمالي مصانع سكر القصب فى عام ١٩٩٦ بلغت نحو ٩٩٠٠ ألف طن، وأن الطاقة
المستغلة منها فى نفس الموسم بلغت حوالى ٩٦٢٢,٠٣ ألف طن، وبالتالي فإن النسبة المئوية
المستغلة بلغت حوالى ٩٧,٢%، فى حين أنها بلغت حوالى ٩٩,٩%، ٩١% فى موسمي
١٩٩٥، ١٩٩٤ على الترتيب.

وأما بالنسبة لمصنع سكر البنجر فى كفر الشيخ فق بلغت الطاقة التصميمية له حوالى
٧٠ ألف طن، كما بلغت الطاقة المستغلة فى موسم ١٩٩٦ حوالى ٧٥٠,٣٥ ألف طن وبالتالي
فإن النسبة المئوية للاستغلال بلغت حوالى ١٠٧,٢%، فى حين نجد أنها بلغت حوالى
١٣١,٣%، ١١٠,٧%، فى عامي ١٩٩٥، ١٩٩٤ على التوالي.

وبالتالى فإن كميات السكر المنتجة فى عام ١٩٩٦ من محصولي قصب السكر، وبنجر
السكر قد بلغت حوالى ١٠١٩,٤٢ ، ١٠٥,٢١ ألف طن على الترتيب، فى حين أنها كانت
حوالى ١٠٠٤,٠٦ ، ١٢٧,٤٧ طن فى عام ١٩٩٥.

ولمحصول بنجر السكر فقد تم إعداد الجدول رقم (٩) لبيان صافي عائد الفدان لدورة بنجر السكر والدورات البديلة لها بمحافظة كفر الشيخ خلال الفترة (٩٠-١٩٩٦) حيث أن بمحافظة كفر الشيخ حوالي ٨٠% من الرقعة المزروعة بالبنجر في الجمهورية . وقد تبين أن أعلى الدورات في صافي العائد هي دورة برسيم تحريش + قطن يليها دورة بنجر + قطن حيث بلغ ١٨٢٥,٨، ١٧٦٩,٥ جنيه على الترتيب . وهكذا يتبين مدى جدوى الاستثمار في محصولي قصب السكر وبنجر السكر .

جدول رقم (٨): صافي عائد الفدان بالجنيه لدورات القصب والدورات البديلة لها في محافظات إنتاجه الرئيسية خلال الفترة ٩٠-١٩٩٦.

المحافظة	الدورة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المتوسط
المنيا	قصب	١١٢٨	٩١٨	١٠٤٤	٨٦٦	١١٨١	١٧٠٥	١٦٠٩	١٢٠٧,٢
	فول + ذرة شامية	١٠٣٣	٩٨٤	٤٠١	٤٦٢	٦٢٦	٨٢٢	١٠٢٢	٧٢١,٣
	قمح + ذرة رفيعة	١١٢٧	٩٦٩	١١١٧	٧٦٤	٦٧٢	١٠٢٠	١٤٩٦	١٠٢٣,٥
	برسيم تحريش + قطن	٨٩٥	١٤٢٩	١٦٠٩	١٩١٩	١٨٠٧	١٧٩٦	٢٣٤٩	١٦٨٦,٣
سوهاج	قصب	١١٩٢	١١٥٠	١٥٠٧	١٣٠٧	١٣٧٨	١٦٢٧	١٦٦٥	١٤٠٣,٧
	فول + ذرة شامية	١٣١٧	١٢٥٢	١٥٢٣	١٠٥١	٧٩٥	١٢٧٦	١٤٠٤	١٢٣١,١
	قمح + ذرة رفيعة	١٣٥٨	١٣١٠	١٢٨٠	١٢٤١	٩٤٦	١٤٧١	١٤١٥	١٢٨٨,٧
قنا	قصب	١٢٥٧	٨٨٥	١٠٨٣	٩٤١	١٣٩٦	١٥٨١	١٥٣٠	١٢٣٩
	قمح + ذرة رفيعة	١٠٥١	٩١٠	١٢٢٦	٧٤٠	٦٦٦	٨٣١	٩٥٧	٩١١,٥
	عدس + سمسم	١٣٥٦	١٤٣٣	١٣١٩	٧٨٠	٣٠٧	٩٠٤	٩٣١	١٠٠٤,٢
	فول + ذرة شامية	١٠٥٨	١١٩٩	١٥١١	١٩٢٢	٥٦٣	١٠٣٩	١٠٥٩	١١٩٣
أسوان	قصب	١٤١٣	١٢٦٢	١٤٠٨	١٢٧٥	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٨٤	١٣٣٤,٥
	فول + ذرة رفيعة				٤٨٣	٣٤٨	٨٢٠	١٠٥١	٦٧٨
	قمح + ذرة شامية				٣٤٧	٤٠٦	٣٧٨	١١٠٣	٥٥٨,٥

المصدر : الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، مجلة الاقتصاد الزراعي .

جدول رقم (٦): صافي عائد الفدان من محصول قصب السكر .

السنة	متوسط إنتاج الفدان	متوسط الأسعار جنيه/طن	جملة الإيراد جنيه	جملة التكاليف للفدان/جنيه	صافي العائد للفدان/جنيه	العائد على التكاليف
٩٠	٤٢,١٥٧	٥٨	٢٤٤٥,١	١١٨٤,٣	١٢٦٠,٨	١,٠٦
٩١	٤٣,٥٤٥	٥٨	٢٥٢٥,٦	١٥٥٣,٤	٩٧٢,٢	٠,٦٣
٩٢	٤٣,٢٣٩	٦٦	٢٨٥٣,٨	١٦٩٧,٣	١١٥٦,٥	٠,٦٨
٩٣	٤٤,٩٢٠	٧٢,٥	٣٢٥٦,٧	٢٢٣٠,٢	١٠٢٦,٥	٠,٤٦
٩٤	٤٦,٠٤٢	٨١	٣٧٢٩,٤	٢٤١٢,٧	١٣١٦,٧	٠,٥٥
٩٥	٤٦,١٧٨	٩٠	٤١٥٦,٠٢	٢٦٦١,٦	١٤٩٤,٤٠	٠,٥٦
٩٦	٤٦,٧٢٩	٩٠	٤٢٠٥,٦	٢٧٢٢,٨	١٤٨٢,٨	٠,٥٤

المصدر : جمعت وحسبت من سجلات الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والإحصاء .

جدول رقم (٧): صافي عائد الفدان من محصول بنجر السكر

السنة	متوسط إنتاج الفدان	متوسط الأسعار	جملة الإيراد	جملة التكاليف للفدان	صافي العائد للفدان	العائد على التكاليف
٩٠	١٦,٨٦١	٥٥	٦٢٧,٤	٥٠٦,٣	٤٢١,١	٠,٨٣
٩١	٢٢,٤٢٧	٥٥	١٢٣٤	٦٥١	٥٨٣	٠,٩٠
٩٢	٢٠,١٣٢	٥٥	١١٠٧,٣	٧٢٥,١	٣٨٢,٢	٠,٥٣
٩٣	١٩,٩٠	٥٥	١٠٩٤,٥	٦٢٦,٥	١٦٨	٠,١٨
٩٤	١٩,٥٣٣	٦٣	١٢٣٠,٦	١٠٢٩,٧	٢٠٠,٩	٠,٢٠
٩٥	١٨,٣٧٦	٨١	١٤٨٨,٥	٩٦٤,٨	٥٢٣,٧	٠,٥٤
٩٦	١٦,٥٧	٩١	١٥٠٧,٩	١١١٤,٨	٣٩٣,١	٠,٣٥

المصدر : جمعت وحسبت من سجلات الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والإحصاء .

ولمقارنة صافي عائد الفدان من دورة القصب والدورات البديلة لها في محافظات إنتاجه الرئيسية فقد تم إعداد الجدول رقم (٨) وللفترة من ٩٠-١٩٩٦ . وقد تبين تفوق صافي العائد من دورة القصب عن الدورات الأخرى في محافظات سوهاج ، قنا ، أسوان . أما في محافظة المنيا فقد احتلت دورة القصب المركز الثاني فقد تتوقف عليها دورة البرسيم التحريش + القطن .

خامساً : تطور الاكتفاء الذاتي :

بالنظر بالجدول رقم (٥) يتبين أنه يوجد تزايد بصفة عامة في الاكتفاء الذاتي من السكر حيث قد بلغ ٥٣,٩ ، ٥٨,٨٤ ، ٦٣,٩ ، ٧١,٣٥ % للفترة ٨٠-٨٤ ، ٨٥-٨٩ ، ٩٠-٩٤ ، ٩٦-٩٦ على الترتيب .

وبحساب الاتجاه العام الممثل بالمعادلة رقم (١٣) ومنها تبين أن معدل التزايد ٠,٧٢٠ % سنوياً وقد ثبتت معنوية كل من معدل التزايد والنموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ إحصائياً وتبين أن ٨٠ % من التغيرات في الاكتفاء الذاتي ترجع للزمن .

اقتصاديات محصول قصب السكر

استكمالاً للموضوع وللوقوف على اقتصاديات محصول قصب السكر فقد تم تقدير كل من متوسط إنتاج الفدان ومتوسط الأسعار وجملة إيراد الفدان ثم جملة التكاليف للفدان ومنها تم استنتاج صافي العائد للفدان ومعدل العائد على التكاليف ولل سنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٦ كما بالجدول رقم (٦).

وقد تبين أن صافي العائد على الفدان في تزايد ولكن جملة التكاليف كذلك تتزايد ولهذا فان العائد على التكاليف بلغ ١,٠٦ ، ٠,٦٣ ، ٠,٦٨ ، ٠,٤٦ ، ٠,٥٥ ، ٠,٥٦ ، ٠,٥٤ على الترتيب ، وبالتالي يتضح مدى جدوى الاستثمار في هذا النشاط وبمقارنته بعائد البنوك نجد أنه يتفوق عليها بكثير .

اقتصاديات محصول بنجر السكر

لمعرفة اقتصاديات محصول بنجر السكر فقد تم إعداد الجدول رقم (٧) ويتضمن متوسط إنتاج الفدان ومتوسط الأسعار وجملة الإيراد وكذلك جملة التكاليف وصافي العائد للفدان ومنها تم استنتاج العائد على التكاليف ولل سنوات من ٩٠-١٩٩٦ وقد تبين أن معدل العائد على التكاليف يقل عن معدل نصب السكر ولكنه يتفوق على البنوك بكثير وقد بلغ ٠,٨٣ ، ٠,٩٠ ، ٠,٥٣ ، ٠,١٨ ، ٠,٢٠ ، من قصب السكر تبلغ حوالي ثلاثة اضعاف تكاليف الفدان من بنجر السكر مع ملاحظة أن محصول بنجر السكر يحتاج مدة زمنية تتراوح بين ٤-٥ شهور بالتربة.

ب- نسبة البنجر :

إن إنتاج السكر من البنجر في مصر لا يعادل سوى حوالي ١٠% ولم يستغل سوى من أوائل الثمانينات ويلاحظ انه يتزايد باستمرار كما يتضح من الجدول رقم (٥) وان حدث هبوط في بعض السنوات .

وبحساب الاتجاه العام الممثل بالمعادلة رقم (٨) تبين ان معدل التزايد السنوي ٠,١١٧ ألف طن وقد وضحت معنوية الزيادة ومعنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ احصائياً.

ثانياً : تطور الواردات :

بالنظر للجدول رقم (٥) يتضح انه يوجد تزايد في الواردات من السكر في عام ١٩٨٨ حيث بلغت زروتها بحوالي ٦٨٥ ألف طن ثم توالى الهبوط حتى وصلت ٤٥٠ ألف طن في عام ١٩٩٦ . وبالطبع فتم الواردات لمعالجة الفجوة الغذائية في السكر . ولتحديد مدى التناقص ثم حساب معادلة الاتجاه العام رقم (١٠) ومنها يتضح انه يوجد تناقص سنوي بمعدل ٠,٠٢٤ ألف طن وان كانت لم تثبت معنوية ذلك التناقص .

ثالثاً : تطور الاستهلاك المحلي :

من المنطقي أن يوجد تزايد في الاستهلاك المحلي نظراً لزيادة عدد السكان وبمراجعة بيانات الجدول رقم (٥) يتبين أن معدل الاستهلاك المحلي قد بلغ ١٢٥١ ، ١٤٩٦ ، ١٥٥٦ ألف طن للفترة من ٨٠-٨٤ ، ٨٥-٨٩ ، ٩٠-٩٤ وفي السنتين ٩٥ ، ٩٦ بلغ ١٥٨١ الف طن .

ومن معادلة الاتجاه العام رقم (١١) يتضح ان معدل التزايد للاستهلاك السنوي للفترة المذكورة بلغ ٠,٠٢٧ ألف طن وقد تأكد معنوية الزيادة والنموذج .

رابعاً : تطور الاستهلاك الفردي :

بالنظر للجدول المذكور يتبين أن معدل الاستهلاك الفردي للفترة الثلاث بلغ ٢٧,٩٨ ، ٢٩,٦ ، ٢٧,٣٨ كجم على الترتيب في حين بلغ ٢٦,١٥ كجم وهكذا يلاحظ انه يتناقص في الفترتين الأخيرتين ويرجع ذلك للوعي الغذائي.

وبحساب الاتجاه العام الممثل بالمعادلة رقم (١٢) تبين ان معدل التناقص بلغ ٠,٩٦٨ كجم سنوياً خلال الفترة (٨٠-١٩٩٦) وان لم تثبت المعنوية .

دراسة اقتصادية لإنتاج المحاصيل السكرية في مصر .. د. مدحت أحمد علي عيبر

جدول رقم (٥): تطور إجمالي كمية إنتاج واستهلاك السكر وتطور الفجوة الغذائية في مصر للفترة (٨٠-١٩٩٦)

السنوات	الإنتاج من السكر بالآلاف طن			إجمالي الواردات (ألف طن)	الاستهلاك المحلي (ألف طن)	الاستهلاك الفردي كيلوجرام	الفجوة الغذائية (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي %
	القصبة	البنجر	الجملة					
١٩٨٠	٦١٨	-	٦١٨	٤٩٧	١١١٥	٢٦,٥	٤٩٧	٥٥,٤
١٩٨١	٦١٥	-	٦١٥	٥٧٢	١١٨٧	٢٧,٣	٥٧٢	٥١,٨
١٩٨٢	٦٨٧	١٧	٧٠٤	٥٦١	١٢٦٥	٢٨,٢	٥٦١	٥٥,٦
١٩٨٣	٦٩٧	٢٢	٧١٩	٦٠١	١٣٢٠	٢٨,٨	٦٠١	٥٤,٥
١٩٨٤	٦٥٧	٥٩	٧١٦	٦٥٤	١٣٧٠	٢٩,١	٦٥٤	٥٢,٣
المتوسط	٦٥٤	٢٠	٦٧٤	٥٧٧	١٢٥١	٢٧,٩٨	٥٧٧	٥٣,٩
١٩٨٥	٧٤٩	٨١	٨٣٠	٦١٠	١٤٤٠	٢٩,٨	٦١٠	٥٧,٦
١٩٨٦	٧٩٨	٨٣	٨٨١	٥٨٩	١٤٧٠	٢٩,٧	٥٨٩	٦٠
١٩٨٧	٨٣٥	٩١	٩٢٦	٥٧٤	١٥٠٠	٣٠	٥٧٤	٦١,٧
١٩٨٨	٨٢٤	٦٧	٨٩١	٦٨٥	١٥٧٦	٣٠,٤	٦٨٥	٥٦,٥
١٩٨٩	٨٠٥	٦٦	٨٧١	٦٢١	١٤٩٢	٢٨,١	٦٢١	٥٨,٤
المتوسط	٨٠٢	٧٨	٨٨٠	٦١٦	١٤٩٦	٢٩,٦	٦١٦	٥٨,٨٤
١٩٩٠	٨٢٩	٦٦	٨٩٥	٥١٠	١٤٠٥	٢٥,٧	٥١٠	٦٣,٧
١٩٩١	٨٩١	٩١	٩٨٢	٧٣٤	١٧١٦	٣٠,٩	٧٣٤	٥٧,٢
١٩٩٢	٨٩٦	٩٥	٩٩١	٥٤٣	١٥٣٤	٢٧	٥٤٣	٦٤,٦
١٩٩٣	٩٠٩	٩٥	١٠٠٤	٥٠٠	١٥٠٤	٢٥,٩	٥٠٠	٦٦,٧
١٩٩٤	٩٨٩	١١٠	١٠٩٩	٥٢١	١٦٢٠	٢٧,٤	٥٢١	٦٨
المتوسط	٩٠١٥	٩١	٩٩٤	٥٦٢	١٥٥٦	٢٧,٣٨	٥٦٢	٦٣,٩
١٩٩٥	١٠٤	١٢٧	١١٣١	٤٥٦	١٥٨٧	٢٦,٣	٤٥٦	٧١,٣
١٩٩٦	١٠٢٠	١٠٥	١١٢٥	٤٥٠	١٥٧٥	٢٦	٤٥٠	٧١,٤

المصدر : ١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس المحاصيل السكرية ، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة .

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة

إنتاج واستهلاك السكر

حيث أن السكر من المحاصيل الاستراتيجية الهامة وبالتالي فسوف نلقى الضوء على إنتاج واستهلاك السكر للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٦ ، وعلى الفجوة الغذائية من المحصول والواردات لسدها .

أولاً : إنتاج السكر :

أ- نسبة القصب :

من الجدول رقم (٥) يتبين ان الإنتاج المحلي من السكر الناتج من القصب في تزايد مستمر وهو الأساسي في مصر حيث يعادل ما يقارب ٩٠% من إنتاج السكر في مصر . وبحساب الاتجاه العام الممثل بالمعادلة رقم (٧) تبين انه يوجد تزايد سنوي بمعدل ٠,٠٣٨ ألف طن وقد ثبتت المعنوية وتبين من معامل التحديد ان ٩٦% من التغيرات في الإنتاج ترجع للزمن .

م	البيان	المعادلة	ر	ر ^٢	ف
٧	إنتاج السكر من القصب	ص = ٢١,٩ - ٠,٣٨ س **(١٧,٩)	٠,٩٨	٠,٩٦	**٣١٩,٧
٨	إنتاج السكر من البنجر	ص = ٠,١١٧ + ٠,٨٨ س **(٧,٦٦)	٠,٨٩	٠,٨٠	**٥٨,٧
٩	إجمالي إنتاج السكر	ص = ١٧,٣ + ٠,٣٠ س **(١٦,٤٢)	٠,٩٧	٠,٩٥	**٢٧,٠
١٠	واردات السكر	ص = ٢٢,٦ - ٠,٠٢٤ س (١,٤٨)	٠,٣٦	٠,١٣	٢,١٩
١١	الاستهلاك المحلي للسكر	ص = ٢٩,٩ - ٠,٠٢٧ س **(٦,١٣)	٠,٨٥	٠,٧١	**٣٧,٦
١٢	الاستهلاك الفردي	ص = ٣٦,١ - ٠,٩٦٨ س (١,٤١)	٠,٣٤	٠,١٢	١,٩٩
١٣	الاكتفاء الذاتي	ص = ٣٤,٥ - ٠,٧٢٠ س **(٧,٧٠)	٠,٨٩	٠,٨٠	**٥٩,٣

دراسة اقتصادية لإنتاج الخاصيل السكرية في مصر .. د. مدحت أحمد على عنيبر

جدول رقم (٤): تطور المساحة المنزرعة والإنتاجية الفدانبة والإنتاج الكلى لمحبصول بنجر السكر فسي الجمهورية للفترة (١٩٨٢-١٩٩٦)

الموسم	المساحة المنزرعة فدان	الإنتاج طن	متوسط الفدان طن
١٩٨٠	-	-	-
١٩٨١	-	-	-
١٩٨٢	١٦٩٤٣	٢١٣٧١٩	١٢,٦١٤
١٩٨٣	١٧٨٦٢	٢٤٦١٩	١٣,٧٨٣
١٩٨٤	٣٥٤٢٠	٥٣٦٦٤٨	١٥,١٥١
المتوسط	٢٣٤٠٨	٣٣٢١٨٦	١٣,٨٤٩
١٩٨٥	٤٠٦٢٢	٥٧٧٨٨٤	١٤,٢٢٦
١٩٨٦	٣٧٤٦٩	٦٠٦٩٥٥	١٦,٩٩
١٩٨٧	٤١٩٢١	٧٢٤١٦٣	١٧,٢٧٤
١٩٨٨	٤١٦١٦	٧٢٥٦٠٦	١٧,٤٣٦
١٩٨٩	٣٩٧٠٥	٦٨٤٧٣٢	١٧,٢٤٥
المتوسط	٤٠٢٦٦	٦٦٣٨٦٨	١٦,٤٧٦
١٩٩٠	٣٤٠٨٨	٥٧٤٧٤٥	١٦,٨٦١
١٩٩١	٤٩٢٩٦	١١٠٦٠٦١	٢٢,٤٣٧
١٩٩٢	٣٨٤٦٣	٧٤٣٩٣٣	١٩,٣٤٢
١٩٩٣	٣٩٩٥٠	٧٩٤٥٥٢	١٩,٨٨٩
١٩٩٤	٤٢٢٠٩	٨٢٤٥٠٦	١٩,٥٣٣
المتوسط	٤٠٨٠١	٨٠٨٧٥٩	١٩,٦١٢
١٩٩٥	٥٠٠٦٢	٩١٩٩٢٦	١٨,٣٧٦
١٩٩٦	٥٠٨٣٤	٨٤١٥٣٧	١٦,٥٥٥
المتوسط	٥٠٤٤٨	٨٨٠٧٣١	١٧,٤٦٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي نشرة الإقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة

تطور الإنتاجية الفدانبة:

بمراجعة بيانات الجدول رقم (٤) يتبين انه يوجد تزايد في الإنتاجية الفدانبة بصفة عامة وان كان يوجد تذبذب في بعض السنوات وهبوط في الإنتاجية في عامي ٩٥ ، ٩٦ وكانت أعلى إنتاجية في عام حيث بلغت ٢٢,٤٣٧ طن عام ١٩٩١ .
ومن معادلة الاتجاه العام رقم (٥) يتبين أن معدل التزايد السنوي ٠.٦١٥ طن وقد ثبتت معنوية الزيادة ومعنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ إحصائياً وتبين أن ٥٧% من التغيرات في الإنتاجية الفدانبة ترجع لصغر الزمن والباقي لعناصر أخرى غير ممثلة في المعادلة .

تطور الإنتاج الكلي :

حيث ان الإنتاج الكلي محصله لكل من الرقعة المزروعة والإنتاجية الفدانبة فانه يوجد تزايد بصفة عامه وان حدث تذبذب في بعض السنوات وكان أعلى السنوات هي عام ١٩٩١ حيث بلغ ١١٠٦٠٦١ طن .
وبحساب الاتجاه العام الممثلة بالمعادلة رقم (٦) تبين ان معدل التزايد السنوي ١,٤ طن وقد ثبتت معنوية كل من الزيادة السنوية والنموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ إحصائياً .

دراسة اقتصادية لإنتاج المحاصيل السكرية في مصر .. د. مدحت أحمد على غير

جدول رقم (٣): الأهمية النسبية لمتوسط الرقعة المنزرعة ومتوسط غلة الفدان والإنتاج الكلى من بنجر السكر بالمحافظات المنتجة له في مصر خلال الفترة (٩٤-١٩٩٦).

المحافظة	متوسط الرقعة المنزرعة			متوسط غلة الفدان			الناتج الكلى	
	فدان	أهمية نسبية	درجة الأهمية	طن	% متوسط الجمهورية	درجة الأهمية	طن	أهمية نسبية
الغربية	١٢٥١	٢,٦٢	٢	٢٥,٦٤	١٤١,٨	٢	٣٢٠,٩١	٣,٧٢
كفر الشيخ	٣١٠٤	٧٩,٨٥	١	١٨,٢٤	١٠٠,٩	٨	٦٩٥١٦٧	٨٠,٦١
الدقهلية	٤٢٠	١,٩٢	٣	١٩,٢٦	١٠٦,٥	٧	١٧٧٢٠	٢,٠٥٤
دمياط	١٢	٠,٠٢٥	٧	٢١,٣٣٣	١١٨,٠٥	٤	٢٥٦	٠,٠٢٩
الوجة البحري	٤٠٢٨٧	٨٤,٤٢		١٨,٤٩	١٠٢,٣		٧٤٥٢٣٤	٨٦,٤٢
بنى سويف	٥	٠,٠١	٩	١٥	٨٣,٠١	٩	٧٥	٠,٠٠٨
الفيوم	١٠٠	٠,٦٢٨	٤	٢٠,٢٧	١١٢,١	٦	٦٠٧٥	٠,٧٠٤
المنيا	١٨	٠,٠٣٧	٦	٢٣,٢٥	١٢٨,٦	٣	٤٣٤	٠,٠٥
مصر الوسطى	٢٢٣	٠,٦٧٦		٢٠,٣٨	١١٢,٧		٦٥٨٤	٠,٧٦٣
سوهاج	٢٠	٠,٠٤١	٥	٢٦,٢	١٤٤,٩	١	٥٢٤	٠,٠٦
قنا	٧	٠,٠١٤	٨	٢١,١٤٣	١١٧	٥	١٤٨	٠,٠١٧
مصر العليا	٢٧	٠,٠٥٦		٢٤,٨٨	١٣٧,٦		٦٧٣	٠,٠٧٧
إجمالي داخل الوادي	٤٠٦٣٧	٨٥,١٦		١٨,٥١	١٠٢,٤		٧٥٢٤٩٠	٨٧,٢٦
إجمالي الأراضى الجديدة	٧٠٨٠	١٤,٨٣		١٥,٥١	٨٥,٨		١٠٩٨١٨	١٢,٧٣
إجمالي الجمهورية	٤٧٧١٧	١٠٠		١٨,٠٧	١٠٠		٨٦٢٣٠٨	١٠٠

١- تطور الرقعة المزروعة :

بالنظر الى الجدول رقم (٤) يتبين مدى التزايد في الرقعة المنزرعة لا سيما في عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ حيث بلغ متوسطهما حوالي ٥,٤٤٨ فدان في حين بلغ متوسط الثلاث فترات السابقة من ٨٠-٨٤ ، ٨٥-٨٩ ، ٩٠-٩٤ حوالي ٢٣٤٠٨ ، ٤٠٢٦٦ ، ٤٠٨٠١ فدان على الترتيب.

وبحساب معادلة الاتجاه العام تبين انه يوجد متزايد في الرقعة المنزرعة ولكن لم يثبت معنوية الزيادة ولا معنوية النموذج المستخدم وكان معامل الارتباط ضعيفاً .

م	البيان	المعادلة	ر	ر ^٢	ف
٥	الإنتاجية الفدان	ص = - ٠,٢٩ + ٠,٦١٥ س **(٤,٤٣)	٠,٧٥	٠,٥٧	**١٩,٦
٦	الإنتاج الكلي	ص = ٠,٦٦ + ١,٤ س **(٦,٧٣)	٠,٨٧	٠,٧٥	**٤٥,٢٦

المحصول المورد للمصانع وتطوره للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٦ يمكن مراجعته بيانات الجدول رقم (٢) ومنه يتبين ان كمية المورد خلال الأربع فترات التي قسمت إليها كانت حوالي ٧٥% ، ٧٣% ، ٧٠% ، ٦٨% من الكمية المنتجة على التوالي والتي بلغت ٦٥٨٧ ، ٧٨٤١ ، ٨٤٨٧ ، ٩٧٥٦ ألف طن وهكذا تبين انه يوجد تزايد بصفة عامة في الكمية المورد يرجع لزيادة الإنتاج ولكن في المقابل يوجد تناقص في نسبه التوريد نظراً لزيادة الاستهلاك في الحالات الأخرى السابق ذكرها .

ومن المعادلة رقم (٤) يتأكد ما سبق ذكره وقد ثبتت معنوية الزيادة ومعنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ احصائياً .

إنتاج بنجر السكر

يعتبر بنجر السكر هو المصدر الثاني من مصادر إنتاج السكر في العالم خاصة في المناطق الباردة والمعتدلة ويساهم بنجر السكر في إنتاج السكر بنسبة حوالي ٤٠% .
التوزيع الجغرافي :-

بمراجعة بيانات الجدول رقم (٣) يتبين مدى التوزيع الجغرافي خلال متوسط الفترة من (١٩٩٤ - ١٩٩٦) ويتبين مدى الأهمية النسبية لكل محافظة ولعموم الجمهورية . وقد اتضح انه يتركز في الوجه البحري فقد بلغت الرقعة المنزرعة به ٤٠٢٨٧ فدان وتعادل ٨٤,٤٢% من رقعة المحصول بالجمهورية وتمثل الأراضي الجديدة ١٤,٨٣% بينما الوجه القبلي يمثل ٠,٧٣% فقط وكانت المحافظات الثلاثة الأولى هي كفر الشيخ والغربية والدقهلية وتمثل ٧٩,٨٥% ، ٢,٦٢% ، ١,٩٢% من رقعة المحصول بالجمهورية ، وبالتالي فهو مركز في كفر الشيخ ، وان كانت تحتل المرتبة الثامنة على الجمهورية في الإنتاجية الفدان ، وبالنسبة للإنتاج الكلي فان محافظة كفر الشيخ تنتج أكثر من ٨٠% من إنتاج الجمهورية .

الاتجاه العام والمؤثرات الاتجاهية :

تقتضي الدراسة التحليلية للطاقة الإنتاجية كمحصول بنجر السكر دراسة الاتجاه العام للمتغيرات الثلاثة سلفة الذكر وهي الرقعة الزراعية ، والغلة الفدان ، والإنتاج الكلي على مستوى الجمهورية .

معالم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لمساحة وإنتاجية وإنتاج والمورد من قصب السكر في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٨٠).

م	البيان	المعادلة	ر	ر ^٢	ف
١	الرقعة المزروعة	ص = ٥٣,٨ - ٠,٢٣٤ س	٠,٨٨	٠,٧٨	**٥٣,٧
		** (٧,٣٣)			
٢	الإنتاجية الفدان	ص = ١,١٣٢ + ٣٦,٩ س	٠,٩٧	٠,٩٤	**٢٣٦,٨
		** (١٥,٤)			
٣	الإنتاج الكلي	ص = ١٩,٣ + ٠,٣ س	٠,٩٧	٠,٩٤	**٢١٦,٥
		** (١٤,٧)			
٤	كمية المحصول المورد	ص = ٢٦,٤ - ٠,٠٠٤ س	٠,٩٧	٠,٩٣	**٢٠٦,٣
		** (١٤,٤)			

٢- تطور الإنتاجية الفدان:

تبين من الجدول رقم (١) أن الإنتاجية الفدان تزايدت بلغ متوسطها للثلاث فترات المذكورة ٣٤,٩٥٣ ، ٤٠,٣٦٧ ، ٤٣,٨٩٨ طن على الترتيب وفي عامي ٩٥ ، ٩٦ بلغت ٤٦,٢٧٦ طن وقد بلغت أعلى إنتاجية ٤٦,٥٣٠ طن في عام ١٩٩٦ .

ومن المعادلة رقم (٢) يتضح أنه يوجد تزايد بمعدل ١,١٣٢ طن للفدان سنوياً وقد ثبتت معنوية الزيادة ومعنوية النموذج عند مستوى ٠,٠١ إحصائياً ومن معامل التحديد يتبين أن عامل الزمن مسئول عن ٩٤% من التغيرات في الإنتاجية الفدان .

٣- تطور الإنتاج الكلي :-

بمراجعة بيانات الجدول رقم (٢) يتضح مدى الزيادة في الإنتاج الكلي وهذا منطقي لزيادة كل من الرقعة المزروعة والإنتاجية الفدان وأن أعلى السنوات هي سنة ١٩٩٥ حيث بلغ ١٤١٠٥ ألف طن .

ومن المعادلة رقم (٣) يتأكد أن الاتجاه العام هو للزيادة بمعدل ٣٠٠ طن سنوياً ويتبين من معادلة التحديد أن عنصر الزمن مسئول عن ٩٤% من التغيرات في الإنتاج الكلي وقد ثبتت المعنوية عند مستوى ٠,٠١ إحصائياً .

٤- تطور كمية المحصول المورد :-

حيث أن هناك كمية من المحصول تستعمل في أغراض أخرى خلاف إنتاج السكر مثل الاستهلاك الطازج وصناعة العسل الأسود والتقاوى ... الخ . لذا فإنه للوقوف على كمية

دراسة اقتصادية لإنتاج المحاصيل السكرية في مصر .. د. مدحت أحمد على غير

جدول رقم (٢): تطور المساحة ومتوسط الإنتاجية وكمية المحصول لقصب السكر بالجمهورية خلال الفترة: (٨٠-١٩٩٦).

موسم العصير	اجمالي المساحة المنزرعة بالآلاف فدان	إنتاجية الفدان طن / فدان	كمية المحصول الناتج ألف طن	كمية المحصول المورد ألف طن
١٩٨٠	٢٥٢,٤	٣٤,١٣٥	٨٦١,٨	٦٢٣٣
١٩٨١	٢٥٠,٩	٣٥,٠٨٨	٨٨٠,٤	٦٣٧٣
١٩٨٢	٢٥٣,٩	٣٤,٤١٦	٨٧٤,٠	٦٦٧١
١٩٨٣	٢٤٩	٣٣,٧١٧	٨٣٩٥	٧٠٢٨
١٩٨٤	٢٤٤,٣	٣٧,٤٠٨	٩١٤١	٦٦٣٢
المتوسط	٢٥٠	٣٤,٩٥٣	٨٧٤,٠	٦٥٨٧
١٩٨٥	٢٥٠	٣٨,٧٣٥	٩٦٨٣	٧٢٥٩
١٩٨٦	٢٦١,٦	٤١,٣٩٨	١٠,٨٣٢	٧٧٩٦
١٩٨٧	٢٦٧,٩	٤٠,٣٢٦	١٠,٧٩٤	٨١٢٤
١٩٨٨	٢٧٥,٢	٤٠,٧٣٧	١١,٢١٢	٧٩٤٧
١٩٨٩	٢٧٤,٤	٤٠,٦٠٧	١١,١٤٣	٨٠٧٩
المتوسط	٢٦٦	٤٠,٣٦١	١٠,٧٣٣	٧٨٤١
١٩٩٠	٢٦٣,٢	٤٢,١٥٧	١١,٠٩٥	٧٨٧٤
١٩٩١	٢٦٦,٩	٤٣,٥٤٥	١١,٦٢٣	٨٣٦٩
١٩٩٢	٢٧٠,٧	٤٣,٢٣٩	١١,٧٠٧	٨٧٣٠
١٩٩٣	٢٧٨,٢	٤٤,٦٠٩	١٢,٤١١	٨٤٤٤
١٩٩٤	٣٠٠,٩	٤٥,٩٤٢	١٣,٨٢٢	٩٠١٦
المتوسط	٢٧٦	٤٣,٨٩٨	١٢,١٣٢	٨٤٨٧
١٩٩٥	٣٠٦,٥	٤٦,٠٢٢	١٤,١٠٥	٩٨٨٩
١٩٩٦	٣٠٠	٤٦,٥٣٠	١٣,٩٥٨	٩٦٢٢
المتوسط	٣٠٣	٤٦,٢٧٦	١٤,٠٣٢	٩٧٥٦

المصدر : ١- الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والإحصاء .

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس المحاصيل السكرية ، التقرير السنوي ، أعداد متفرقة .

جدول رقم (١) : الأهمية النسبية لمتوسط الرقعة المنزرعة ومتوسط غلة الفدان والإنتاج الكلى من قصب السكر بالمحافظات المنتجة له في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٩٤)

المحافظة	متوسط الرقعة المنزرعة			متوسط غلة الفدان			الناتج الكلى	
	أهمية نسبية	درجة الأهمية	فدان	% متوسط	درجة الأهمية	طن	أهمية نسبية	درجة الأهمية
الاسكندرية	٠,٠٠٤	٢٠	١٣	٨٤,٤	٩	٥٠,٧	٠,٠٠٣	٢٠
البحيرة	٠,٠٧٩	١٣	٢١٤	٥٥,٥	١٩	٦٢٤٢	٠,٠٤٤	١٤
الغربية	٠,٣٦٥	٧	١١٠٥	٩٠,٤	٥	٤٦١٨٦	٠,٣٣	٧
كفر الشيخ	٠,١٢٣	١٢	٣٧٢	٧٢,٥	١٢	١٢٤٦٧	٠,٠٨٩	١٢
الدقهلية	٠,٣٢٥	٩	٩٨٤	٧٠,٥	١٣	٣٢٠٥٧	٠,٢٢٩	٩
دمياط	٠,٠١٦	١٩	٥١	٦٨,٦	١٤	١٦٣٧	٠,٠١١	١٧
الشرقية	٠,٠٤٣	١٥	١٣٢	٨٦,٣	٨	٥٢٦٥	٠,٠٣٧	١٥
السويس	٠,٠١٧	١٨	٥٣	٦٣,١	١٦	١٥٥٧	٠,٠١١	١٨
المنوفية	٠,٠٧١	١٤	٢١٧	٧٤,٤	١١	٧٤٦٤	٠,٠٥٣	١٣
القليوبية	٠,٢٩	١٠	٨٩٠	٨٦,٤	٧	٣٥٧٥٧	٠,٢٥٦	٨
القاهرة	٠,٠٢٥	١٦	٧٧	٦٢,٢	١٧	٢٢١٣	٠,٠١٥	١٦
الوجه البحري	١,٣٦		٤١٣٥	٣٦,٥٣	٧٩	١٥١٣٥٢	١,٠٨٣	
الجيزة	٠,٩١	٥	٢٧٧٣	٣٤,٦٣	١٠	٩٦٠٤٩	٠,٦٨٦	٥
بنى سويف	٠,٣٤	٨	١٠٥٠	٢٦,٠٥	١٨	٢٧٣٥٨	٠,١٩٥	١٠
القيوم	٠,١٧	١١	٥٢٨	٣١,٤٧	١٥	١٦٦٢٧	٠,١١٩	١١
المنيا	١,٠٨٢	٣	٣٢٧٢٧	٤٦,٧	٣	١٥٢٨٧٠٣	١,٠٩٤	٣
مصر الوسطى	١٢,٢٦		٣٧٠٧٨	٤٥	٩٧,٤	١٦٦٨٧٣٧	١١,٩٥	
أسيوط	٠,٥٦	٦	١٦٩٧	٤٠,٥١	٦	٦٨٧٧٤	٠,٤٩٢	٦
سوهاج	٥,٩٨	٤	١٨٠٨٢	٤٧,٣٤	١	٨٥٦١٠٣	٦,١٣	٤
قنا	٥٤,٦	١	١٦٥٠٥٨	٤٦,٥٥	٤	٧٦٨٤٨٨٣	٥٥,٠٣	١
أسوان	٢٢,٩٤	٢	٦٩٣٦٣	٤٦,٨٨	٢	٣٢٥٢١١٤	٢٣,٢٩	
مصر العليا	٨٤,٠٩		٢٥٤٢٠٠	٤٦,٦٦	١٠١,٠١	١١٨٦١٨٧٤	٨٤,٩٥	٢
إجمالي داخل الوادي	٩٧,٧٢		٢٩٥٤١٣	٤٦,٣١	١٠٠,٢٥	١٣٦٨١٩٦٣	٩٧,٩٨	
الوادي الجديد	٠,٠٢٣	١٧	٧١	٢٠	٤٣,٢	١٤٢٠	٠,٠١	١٩
إجمالي الأراضي الجديدة	٢,٢٤		٦٧٩٧	٣٩,٩٤	٨٦,٤	٢٧٩٥٠١	٢,٠٠١	
إجمالي الجمهورية	١٠٠		٣٠٢٢٨١	٤٦,١٩	١٠٠	١٣٩٦٢٨٨٤	١٠٠	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي - نشرة الإقتصاد الزراعي - أعداد متفرقة

الاتجاه العام والمؤثرات الاتجاهية :-

للقوف على مدى تطور الرقعة المزروعة والإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى لمحصول قصب السكر في مصر ولتحديد المؤثرات الاتجاهية والتنبؤ بالنتائج المستقبلية فقد تم إعداد الجدول رقم (٢) للفترة من (١٩٨٠-١٩٩٦) ومنه يتضح ما يلي :

١- تطور الرقعة المزروعة :

لقد بلغ متوسط الرقعة المزروعة ٢٥٠ ألف فدان للفترة من ٨٠-١٩٨٤ وفي الخمس سنوات التالية كان ٢٦٦ ألف فدان والفترة الثالثة بلغ ٢٧٦ ألف فدان وفي عامي ٩٥ ، ٩٦ كان المتوسط ٣٠٣ ألف فدان واتضح ان سنه ١٩٩٥ هي أعلى السنوات حيث بلغت ٣٠٦,٥ ألف فدان .

ومن معادلة الاتجاه العام رقم (١) يتبين انه يوجد تزايد في الرقعة المنزرعة بمعدل ٢٣٤ فدان سنوياً وقد ثبت معنوية الزيادة ومعنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٠,٠١ احصائياً ، ومن معامل التحديد تبين ان عامل الزمن يفسر قرابة ٧٨% من التغيرات الحادثة في الرقعة المنزرعة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك السكر في مصر ومدى تطوره وعلى أهم محددات التوسع في إنتاج محصولي قصب السكر والبنجر والتوزيع الجغرافي واقتصاديات كل منهما مع مقارنتها بالدورات الزراعية البديلة . ثم إلقاء الضوء على الرؤية المستقبلية لإنتاج السكر في مصر عام ٢٠٠٠ ومدى إمكانية زيادة الإنتاج.

أسلوب البحث ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة في أسلوبها البحثي على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي مع استخدام العديد من الأدوات والطرق التحليلية الرياضية والإحصائية والقياسية التي تؤدي للوصول للأهداف المطلوبة .

وقد اعتمد البحث على العديد من مصادر البيانات مثل منظمة الأغذية والزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة التجارة الخارجية ، مجلس المحاصيل السكرية .

إنتاج قصب السكر

يعتبر قصب السكر من أهم مصادر إنتاج السكر في العالم خاصة في المناطق الاستوائية وما حولها حيث يساهم قصب السكر بنسبه ٦٠% من الإنتاج العالمي للسكر .

التوزيع الجغرافي :

لبيان مدى التوزيع الجغرافي لمحصول قصب السكر في مصر قدر متوسط الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٦ كما هو موضح بالجدول رقم (١)، ومنه يتضح تركيز الرقعة المنزرعة به في الوجه القبلي حيث تبلغ حوالي ٩٦,٣% من الرقعة المنزرعة به في الجمهورية بينما يمثل الوجه البحري حوالي ١,٣٦% وتمثل محافظة قنا المركز الأول تليها محافظة أسوان ثم محافظة المنيا بنسب ٥٤,٦ ، ٢٢,٩ ، ١٠,٨% على الترتيب .

وأما بالنسبة لمتوسط غلة الفدان فان محافظة سوهاج تحتل المركز الأول يليها محافظتي أسوان والمنيا بإنتاجية بلغت ٤٧,٣ ، ١٦,٩ ، ٤٦,٧ طن على الترتيب .

وفي الناتج الكلي كان ترتيب المحافظات المنتجة هو قنا ، أسوان ، المنيا وهو نفس ترتيب الرقعة المنزرعة ، واتضح كذلك ان الوجه القبلي يمثل حوالي ٩٧% من إنتاج الجمهورية في حين يمثل الوجه البحري حوالي ١% و الأراضي الجديدة ٢% .

تمهيد :

يعتبر السكر من السلع الغذائية والإستراتيجية الهامة ، وتعتمد صناعة السكر في مصر على محصولي قصب السكر وبنجر السكر حيث يمثل السكر الناتج من القصب حوالي ٨٩,٨% من إجمالي لإنتاج المحلي من السكر في متوسط الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦) ، بينما يمثل السكر الناتج من لبنجر حوالي ١٠,٢%. وقد بلغ متوسط الرقعة المنزرعة بمحصولي قصب السكر والبنجر نحو ٣٠٢ ، ٤٨ ألف فدان على الترتيب لنفس الفترة وتعادل حوالي ٠,٩٦% ، ٠,٢% من المساحة العالمية للمحصولين على الترتيب ، بينما تعادل نحو ٥٤% ، ١٦% من المساحة المزروعة بالمحصولين في الدول العربية ، ويلاحظ ان مصر تمثل المركز الأول بين الدول العربية في إنتاج قصب السكر من حيث المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية، بينما تمثل المركز الثالث بين الدول العربية المنتجة للبنجر من حيث المساحة المنزرعة والمركز الثاني في الإنتاجية الفدانية بعد المغرب .

ولقد تبين ان معدل استهلاك الفرد من السكر في العالم خلال الفترة من ٩١-١٩٩٤ حوالي ٢٠,٦ كجم بينما في أمريكا ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان حوالي ٣٧,٢ ، ٣٥,١ ، ٢٠,١ على الترتيب وأما في مصر فلقد بلغ حوالي ٢٨ ، ٢٩,٦ ، ٢٧,٤ ، ٢٦,٢ للفترات من ٨٠-٨٤ ، ٨٥-٨٩ ، ٩٠-٩٤ ، ٩٥-٩٦ على التوالي .

مشكلة البحث :

تعانى مصر من فجوة غذائية في السكر بلغت حوالي ٤٥٠ طن في عام ١٩٩٦ ، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذل حتى حازت مصر على المركز الأول في ترتيب دول العالم الرئيسية المنتجة لقصب السكر وفقاً للجدارية الإنتاجية للأعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ بإنتاجية بلغت ٤٥,٩٤٢ ، ٤٦,٠٢٢ ، ٤٦,٥٣٠ طن للفدان على الترتيب إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر تبلغ حوالي ٧١% ، ولعلاج هذا العجز فإن الأمر يقتضي زيادة الاهتمام بمحصول قصب السكر ، بنجر السكر هذا مع العلم بأن قصب السكر من أكثر المحاصيل استهلاكاً لمياه الري وبالتالي فلا بد من مراعاة كفاءة استخدام الموارد لاسيما ونحن مقبلون على تنفيذ مشروعات عملاقين سوف يؤديان الى نقله حضارية كبيرة وهما مشروع توشكي في جنوب الوادي وترعة السلام في سيناء .

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

**دراسة اقتصادية لإنتاج المحاصيل السكرية
في مصر**

د. مدحت أحمد على عنيبر

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

من بعض المنتجات الزراعية ومع أهمية التصنيع للمنتجات الزراعية فقد تخصص في الدراسة
فقرة لدراسة واقع تصنيع المنتجات الزراعية وأخذ بعين الاعتبار المؤسسات والشركات التي
أحدثت على أساس المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ والقانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ قانون
تشجيع الاستثمار في سوريا . وهنا بينت الدراسة عدد المشاريع المشمولة بهذين التشريعين (
أعدادها - طاقاتها) ومن ثم بينت الدراسة أهمية تصنيع المنتجات الزراعية في امتصاص قسم
من فائض الإنتاج وتأمين السكان بالمنتجات الزراعية المصنعة .
ومن ثم تطرقت الدراسة إلى التشريعات والقوانين النازمة لتسويق المنتجات الزراعية
في سوريا وخاصة تلك التشريعات التي صدرت في السنوات الأخيرة .
وبناء على ما تقدم تم استنتاج عدد من النتائج الخاصة بالدراسة ووضع عدد من
الاقتراحات التي تساعد على تحسين واقع السوق المحلي للمنتجات الزراعية إن كان من حيث
الاستهلاك المباشر أو من خلال تصنيع الفائض من تلك المنتجات .

موجز الدراسة

((التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية في سوريا))

تضمنت الدراسة ((التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية في سوريا)) الفقرات التالية :

١. مقدمة.
٢. تطور واقع الإنتاج الزراعي في سوريا.
٣. استهلاك المنتجات الزراعية في سوريا.
٤. واقع أسواق المنتجات الزراعية .
٥. تطور تصنيع المنتجات الزراعية .
٦. التشريعات والقوانين النافذة لتسويق المنتجات الزراعية في سوريا .
- نتائج ومقترحات.

في المقدمة بينت الدراسة أهمية القطاع الزراعي في سوريا كونه ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الاقتصادي، ويقع على عاتقه تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتلبية الصناعة باحتياجاتها من المواد الأولية الخ ، وإن قيمة الإنتاج الزراعي شكلت ما نسبته ٢٤ ٪ في عام ١٩٨٨ و ٢٤ ٪ في عام ١٩٩٧ من الإنتاج الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة .

وفي الفقرة التالية ((تطور واقع الإنتاج الزراعي)) استعرضت الدراسة توزيع مساحات الأراضي المستثمرة في سوريا لعدة سنوات وبينت واقع مناطق الاستقرار الزراعية والمساحات الزراعية في كل منها، بالإضافة لبيان تطور إنتاج أهم منتجات الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية لعدد من السنوات (من ١٩٨٧ ولغاية ١٩٩٨) . وهنا أيضاً حددت العوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، وكذلك توقعات الإنتاج الزراعي للمستقبل لعام (٢٠١٠ م) لأهم المنتجات الزراعية من خضار وفاكهة.

ومن ثم استعرضت الدراسة استهلاك المنتجات الزراعية في سوريا ونصيب الفرد من هذه المنتجات مع بيان المتاح للاستهلاك والفائض عنه . مع الأخذ بالحسبان العوامل المؤثرة في استهلاك الأفراد.

في الفقرة الرابعة تطرقت الدراسة واقع التسويق الزراعي في سوريا فيما يتعلق بالتسويق بشكل عام وخاصة التسويق الداخلي. وهنا بينت الدراسة المسالك التسويقية لأهم منتجات الخضار والفواكه في سوريا . ودراسة لواقع الأسواق الخاصة بالمنتجات الزراعية لاسواق الجملة والمفرق والمحلية ... الخ .

ومن المعروف أنه في السنوات الأخيرة ومع ازدياد الإنتاج الزراعي ووجود فوائض

المراجع المستخدمة :

- الدراسة القومية لتطوير الأداء التسويقي لمحاصيل الخضر والفاكهة في الوطن العربي : المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الخرطوم ١٩٩٨
- التقرير القطري لمشروع تطوير تسويق الخضار و الفاكهة في الجمهورية العربية السورية إعداد د.محسن الأحمد، ممدوح الأحمد , دمشق ١٩٩٧
- الدكتور محمود ياسين , الدكتور علي محمود عبد العزيز , تسويق المنتجات الزراعية , منشورات جامعة دمشق ١٩٩٥م
- دور التشريعات في دعم السياسات التنموية لتطوير القطاع الزراعي إعداد الدكتور علي عبد العزيز - ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفني ١٣ لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب دمشق ١٩٩٩م
- دور القطاع الخاص الاستثماري في التنمية الزراعية إعداد الدكتور علي عبد العزيز ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية الزراعية ٢٠٠٠م
- المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية لأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٤، ١٩٩٠، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي .
- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨ المكتب المركزي للإحصاء

- الشركات والهيئات التسويقية وغيرها.

وبالتالي ضرورة إقامة مركز أو بنك معلومات حول المنتجات الزراعية وإمكانيات تسويقها

وبشكل عام فإن تسويق الخضار والفواكه يقع بصفة أساسية على عاتق القطاع الخاص ويتصف دوره بالتالي:

- تركيز نشاط تجارة الجملة في عدد محدود من الأفراد الذي يمتد نشاطهم إلى مختلف أنحاء القطر، مما يترتب عليه السيطرة الاحتكارية على السوق والتحكم في كثير من المتغيرات السوقية والتي من شأنها استغلال المنتجين والمستهلكين.

- لا يقوم تاجر الجملة بأي من العمليات التسويقية الأساسية كالنقل أو التعبئة أو الفرز... الخ، إذ يتولى المنتج أو تاجر الضمان أو تاجر الشحن، إرسال إنتاجه إلى السوق وعلى نفقته الخاصة ويتولى تاجر نصف الجملة أو تاجر المفرق، استلام هذه المنتجات وتحميلها ونقلها إلى أسواق التجزئة في حين أن تاجر الجملة يحصل على قدر مضمون من العمولات (الكمسيون) دون أن يتحمل أي نوع من المخاطر، ويقوم بتحويل ما قد يقع عليه من الخاطر على المنتج.

- معظم تجار المفرق لا يلتزم بالأسعار المحددة الأصناف والدرجات المختلفة على الرغم من الهوامش التسويقية الرسمية المحددة. ويحولون الاستغلال الذي قد يتعرضون له من قبل تاجر الجملة أو بدونه إلى المستهلكين، ولا سيما إذا تضاعفت الرقابة.

- عدم خضوع أسواق بيع الحيوانات في المحافظات أو مراكز المناطق لأي تنظيم أو إشراف أو رقابة من الدولة، كما لا يتوفر فيها الكثير من التسهيلات أو الخدمات التسويقية اللازمة لتسهيل التعامل في مثل هذه المنتجات. بالإضافة لذلك فإن معظم مؤسسات وهيئات التسويق العائدة للقطاع العام وخاصة المختصة بتسويق الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية وكذلك معامل التصنيع الزراعي، تعاني من معوقات وسلبات إدارية وتنظيمية ومالية الأمر الذي ينتج عنه :

١- إخفاق تلك المؤسسات في تحقيق أهدافها المنشودة والمحددة في قرارات ومراسيم وتشريعات إنشائها

٢- تشكل هذه المؤسسات في كثير من الأحيان عبء على الدولة لتغطية خسارتها وتوفير السيولة النقدية اللازمة لضمان استمرار تشغيلها، بدل أن تغذي خزانة الدولة من فائض أرباحها .

٣- ضعف ثقة الدولة والمواطنين بالقطاع العام ومدى قدرته على تحقيق أهدافه .

نتائج ومقترحات:

لقد كان للأحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدتها القطر منذ عام ١٩٨٥ أثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. وكان لجملة القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة والأحداث المرتبطة باعتماد التعددية الاقتصادية أثر إيجابي في تشجيع القطاع الخاص والمشارك وتوسيع دورهما في عملية التنمية وخلق المناخ الاستثماري الملائم لزيادة نشاطهما في بناء القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني.

- لقد تطور حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ان كان على حساب الإنتاجية من وحدة المنتج، وان كان في بعض الأحيان على حساب التوسع الأفقي في الزراعة. بالإضافة لذلك توسعت قاعدة الصناعات الغذائية، وحلت منتجات محل المنتجات المستوردة وتوفر فوائض للتصدير، ان كان من منتجات الصناعات الغذائية أو من الإنتاج الزراعي بشكل عام (بعض أنواع الخضار والفاكهة والحبوب....الخ).

بالإضافة لتأمين فرص عمل جديدة من خلال المشاريع الجديدة.....والخ

- اصبح من الضروري التركيز على نوعية الإنتاج الزراعي وليس الكم بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية.

- ضرورة العمل على منح القروض التسويقية للمزارعين بغية تيسير تسويق منتجاتهم، وذلك من قبل المصرف التعاوني الزراعي او غيره من الجهات.

- ضرورة وضع دراسة تحدد معدلات الاستهلاك الفعلية لكافة فئات المستهلكين.....الخ وذلك لاجل تحديد الاستهلاك المستقبلي الاكثر واقعية من المنتجات الزراعية.

- زيادة الاهتمام بالخدمات التسويقية المختلفة (من فرز وتدرج، وتعبئة،.....الخ) حيث يلاحظ ضعف تلك الخدمات او انعدامها بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، الأمر الذي يعود بالفائدة على المنتجين والمستهلكين لتلك المنتجات .

- العجز في تصريف الانتاج في المواسم الجيدة وبالتالي تدهور أسعارها وخسارة المنتج وتلك بالنسبة لبعض المنتجات في بعض السنوات مثلا (الحمضيات هذا العام).

- عدم توافر البيانات والاحصاءات التي تتطلبها الدراسات التسويقية حيث تتوزع هذه

البيانات بين عدة جهات:

- وزارة الزراعة .

- وزارة التموين (الشركة العامة للخضار والفاكهة.....الخ)

- المكتب المركزي للإحصاء.

-التعميم رقم ٩٢٣٠/٢/٩/٩٢٣٠م، تاريخ ١٠/١١/١٩٩٩ والصادر عن السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وبناءً على --الاجتماع الذي جرى برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١/١١/١٩٩٩ حول مناقشة تتبع الأمور الخاصة بإنتاج وتسويق وتصدير الخضار والفواكه/الحمضيات/ والمتضمن السماح للشركة العامة للخضار والفواكه تسويق كميات من الحمضيات بحدود ٣٠ ألف طن بالأسعار الرائجة، ومن المنتجين مباشرة.

والكتاب رقم ٩٢٣٢/٢/٩/٩٢٣٢م، تاريخ ١٠/١١/١٩٩٩ والصادر عن السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والموجه- إلى وزارة الصناعة، وبناءً على محضر الاجتماع رقم ١/١٣٨٤٠ تاريخ ٧/١١/١٩٩٩ ، والمتضمن تكليف وزارة الصناعة وجهات القطاع العام المعنية دراسة خطوط إنتاج لتصنيع الحمضيات في منشآتها القائمة، ويلاحظ ذلك عند توفر الجدوى الاقتصادية.

وهناك العديد من التشريعات التي تتعلق بالتسويق الداخلي و الخارجي معاً ، وكذلك...بالإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي.

ومما لاشك فيه أن هذه القرارات و التشريعات ساهمت في تحسين واقع التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية و تصنيع تلك المنتجات.

السكري و الفول السوداني. كما قامت الدولة بتسويق أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والآلات والوقود ومعظم مواد مكافحة و البذار المحسن.

٧-قيام القطاع العام بدور هام في تسويق المواد الغذائية الضرورية مثل اللحوم و منتجات الألبان والخضار و الفواكه. و في السابق كان القطاع الخاص يقوم بتسويق هذه السلع بالكامل.

٨-تدعيم القطاع التعاوني الذي يمثل الاتحاد العام للفلاحين بهدف قيامه بمهام تسويقية أكبر.

٩-إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الممثل بتجار المفرق(التجزئة) الصغار لتسويق المنتجات الزراعية التي توجه للاستهلاك المباشر.

وفي السنوات الأخيرة أعطيت الفرصة للقطاع الخاص والمشارك بالمساهمة بعمليات التسويق الداخلي و الخارجي كافة أسوة بالقطاع العام.

وبالتعامل بكافة المنتجات الزراعية ما عدا المحاصيل الإستراتيجية التي بقيت تتسلمها الدولة (القمح-القطن-الشوندر السكري-التبغ...) وفي حالات كثيرة صدرت التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص بعمليات التسويق بحرية ومرونة أكثر من القطاع العام وذلك بعد صدور المرسوم رقم(١٠) لعام ١٩٨٦، والقانون رقم(١٠) لعام ١٩٩١ الخاص بتشجيع الإستثمار.

وفيما يلي بعض هذه التشريعات(كأمثلة):

-إن السيد وزير الإدارة المحلية وبموجب التعميم رقم ١٨٨٩/ي/م/٣-٣ تاريخ ١٢/٧/١٩٩٧ أوقف استيفاء رسم البيع بالمزاد العلني على مبيعات الخضار و الفواكه في أسواق الهال (أسواق الجملة) أي رسم الدلالة.

-القرار رقم/١٣١٩/ تاريخ ١٧/٩/١٩٩١ و الصادر عن السيد وزيراً لاقتصاد والتجارة الخارجية، والقاضي بالسماح -لمصدري الخضار و الفواكه من القطاع الخاص باستخدام حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن صادراتهم من أجل استيراد سيارات بيك آب و شاحنات مبردة، واليات وتجهيزات و أدوات و مستلزمات تصدير أو تصنيع المنتجات الزراعية.

-القرار رقم /١٢/ تاريخ /٢٦/٩/١٩٩٦ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء- رئيس المجلس الزراعي الأعلى -والقاضي بتكليف الشركة العامة للخضار و الفواكه بتسويق كميات التفاح المتساقطة نتيجة للرياح التي تعرضت لها محافظتي ريف دمشق و السويداء وبسعر لا يتجاوز حده الأعلى/١٥,٢٥ ل.س/كغ ويحدد لكل صنف حسب الثمار المتساقطة.

٥- التشريعات والقوانين النازمة للتسويق الداخلي للمنتجات الزراعية في سوريا:

من أجل دعم السياسات التنموية و لأجل تطوير القطاع الزراعي في سوريا , أصدرت القيادة السياسية والحكومية و الجهات المسؤولة ذات العلاقة (المجلس الزراعي الأعلى-وزارة التموين والتجارة الداخلية-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية-وزارة الري..الخ) الكثير من القوانين والقرارات و التشريعات...الخ.

والتي يسرت وشجعت وساعدت على النهوض بالقطاع الزراعي بشكل عام... تلك التشريعات التي مست كافة أوجه النشاطات الزراعية-الإنتاجية والتسويقية وغير ذلك, من هذه التشريعات ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج ,و التشجيع على زيادة الإنتاج الزراعي, وكذلك ما يتعلق بمسألة التمويل و القروض الزراعية التي تقدم للمزارعين إن كان بشكل نقدي أو عيني..الخ.

وبشكل عام يلاحظ أن بعضاً من هذه التشريعات يكتسب صفة الديمومة(لفترات طويلة الأجل), و البعض الآخر يكتسب صفة المرحلية, والتي تعالج مشاكل مرحلية لحينها و لفترة زمنية محدودة.

وسنقتصر بحدیثنا هنا عن التشريعات الخاصة بالتسويق الداخلي للمنتجات الزراعية. إن الاستراتيجية العامة للقوانين و التشريعات النازمة للتسويق الداخلي للمنتجات الزراعية في سوريا تنطلق من الأهداف التالية:

١- حماية كل من المنتج و المستهلك من سيادة وتحكم الوسطاء الذين يمكن أن يسودوا في ظل نظام اقتصادي غير مراقب.

٢- توفير الحوافز الاقتصادية الملائمة لتشجيع الإنتاج و التركيب النوعي للسلع كما حددته الخطة.

٣- إمداد منشآت القطاع العام التجارية و التصنيعية بالكميات المطلوبة من المنتجات الزراعية و المحددة بالخطة.

٤- توفير المواد الغذائية للمستهلكين عند مستويات من الأسعار لا تتأثر كثيراً بالتضخم.

٥- تقليل دور التاجر الخاص في تسويق المحاصيل مع تدعيم دور القطاع العام.

٦ - تشجيع إنتاج السلع الزراعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية و للتصدير والتصنيع طبقاً للخطة. وقد ظهرت المنشآت المتخصصة لتنفيذ ذلك, وتساهم حالياً في عدة مراحل تسويقية, بما فيها تصنيع بعض المحاصيل مثل القمح و العدس و القطن و الشوندر

هذا بالإضافة لأعداد لا بأس بها من معامل و معاصر زيت الزيتون التابعة للقطاع الخاص.

هذا وسيستمر القطاع الخاص بتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية و قد نفذ في عام ١٩٩٧م (١٤٩ مشروع في مجال الصناعات الغذائية) و برأسمال قدره ٣,٢٣٧,٦٤٣ ألف ليره سورية و يعدد عمال /٨٧٥/ عامل. (المجموعة الإحصائية المركزية لعام ١٩٩٨).

وكذلك معامل تصنيع اللحوم(مرتديلا...).

وبعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ عندنا في سوريا تأسس العديد من المشاريع الخاصة بالتصنيع الغذائي . جدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢) :يبين أعداد بعض المشاريع(المنشآت) الغذائية التي أحدثت على القانون رقم (١٠) وطاقاتها الإنتاجية في سوريا لغاية ١٩٩٥/٧

المنشآت (المشاريع)	العدد		الطاقة الإنتاجية سنوياً بالطن	
	المرخص	المنفذ	المرخص	المنفذ
صناعة الكونسروة	٣١	١٨	٦٣٠١٥	٢٠٨٨٣
المعكرونة والشعيرية	٢٩	١٥	٢٤٨٥٦	١١٥٠٥
المرتديلا واللحوم	١٩	٩	٢٥٥٥٤	١٤٠
النشاء والغلوكوز	٢٠	٣٩	٣٠٣١٢	٨٠٣٩
الملح	١٦	٩	١٦١٧٦٠	٣٢٢٥٠
الطينة والحلاوة الطحينية	٢٥	١٧٨	١٨٥٥٢	٥٤٤٤٥
الإلبان ومشتقاتها	٥٠	١٥	٤١١٩٤	٦٢٠٥
المشروبات الكحولية	٤٤	٥٣	١١٤٨٠	٩٥٦٥
عصير الفواكه	-	٧	-	١٢٥٨٥
المياه الغازية	٨	٨٣	٧٣٤٨٤٤	٣٢٠٩٢٩

المصدر:وزارة الصناعة,قسم القطاع الخاص.

بالإضافة لهذه المنشآت المذكورة في الجدول رقم (١٢) فإنه يوجد العديد من المنشآت قبل صدور القانون المذكور أعلاه(معامل المياه الغازية,الألبان ومشتقاتها...الخ) وكذلك يوجد أعداد من المنشآت التابعة للقطاع الخاص والتي لا تستند في تأسيسها على القانون رقم (١٠). بالإضافة لذلك يوجد عدد من معامل الزيوت النباتية (من بذور القطن ,عباد الشمس,فول الصويا) حالياً أربع معامل في الإنتاج كل واحد منها يعمل بطاقة إنتاجية سنوية حوالى/ ٣٥٠٠٠ طن بذور قطن ينتج منها ١٢-١٣٪ زيت قطن ذو نوعيه جيدة جداً وتضاهي الأجنبيته ٧٠-٧٥٪ كسبة قطن وحوالى ٨٧٠٠ طن لينت و ١٠٥٠ طن مخلفات علفية أخرى. والآن قيد الإنشاء يوجد أربعة معامل أخرى لتكرير الزيوت النباتية , بالإضافة إلى وجود شركتين كبيرتين قريباً ستدخلان الإنتاج (السمنة النباتية,الزبدة...).

المؤسسة العامة للسكر :ويتبع لها حالياً ستة شركات لصناعة السكر من الشوندر السكري موزعة في مختلف مناطق الإنتاج وثلاثة معامل للخميرة ومعامل واحد للكحول وتعتمد هذه المؤسسة بشكل رئيسي على محصول الشوندر السكري الذي يزرع ويسوق لصالحها حصرياً. وتجدر الإشارة إلى أن دورة التصنيع لا تتعدى ثلاثة أشهر تبعاً لمحصول الشوندر ويتم تكرار السكر الخام المستورد في بضع الشركات حينما تتوفر الجدوى الاقتصادية في ضوء الأسعار العالمية

والجدول التالي رقم (١١) : يبين تطور إنتاج الشركات و المعامل التابعة لتلك المؤسسة خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧

جدول رقم (١١) يبين تطور إنتاج الشركات و المعامل التابعة للمؤسسة العامة للسكر

المنتج - السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سكر ألف طن	١٨٣	١٨٠	١٥٨	١٨١	١٧٦
الخميرة ألف طن	١٩,٢	١٣,٧	١٥,١	٢٢,٨	٢٢,٨
الكحول ألف طن	٢	١,٥	١,٦	١,٩	١,٣

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨م المكتب المركزي للإحصاء

وتقوم المؤسسة العامة للسكر بإدخال الأتمتة تدريجياً على شركات السكر لتجسين الأداء و زيادة الطاقة التصنيعية و التي تساعد في خفض وحل الأزمة التسويقية في ذروة نضج المحصول .

-المؤسسة العامة للصناعات النسيجية : ويتبع لها ٢٦/ شركة لصناعة الغزل والنسيج القطني و الصباغة والطباعة و الخيوط الصوفية و السجاد الصوفي و الحريري والحرير الطبيعي و خيوط النايلون والجوارب والألبسة الداخلية و الألبسة الجاهزة و موزعة في مختلف محافظات القطر

ويساهم القطاع الخاص في تصنيع المنتجات الزراعية:

أ-تصنيع المنتجات النباتية والفاكهة: المنتجات النباتية من خلال عمليات التصنيع والتعليب (رب البندورة، البازلاء، الفول....) والفاكهة من خلال عمليات تصنيع المربيات المختلفة(مشمش،تفاح،إجاص..) وكذلك صناعة قمر الدين بالنسبة للمشمش الكلابي، بالإضافة لصناعات غذائية مختلفة تتعلق بالإنتاج النباتي مثلاً-معامل الزيوت النباتية من بذور القطن وغيرها-معامل الطحينة....)

ب- تصنيع المنتجات الحيوانية:وهي مشاريع تصنيع الحليب(الألبان،أجبان...)

-وحسب وزارة الصناعة في سوريا, فإن كميات المنتجات الزراعية السنوية اللازمة لشركات المؤسسة الصناعية الغذائية للموسم الحالي , عام (٢٠٠٠ م) هي:

الكمية	اسم المنتج
٢٨٠٠٠٠	-بذور القطن
٥٨٠٠٠	-بندورة
٣٥٠٠	-بازلاء
١٤٠٠٠	-بصل أبيض
٤٠٠٠	-فستق سوداني
٢٣٠٠٠	-عنب
٤١٠٠٠	-حليب بقري خام

-والجدول التالي رقم (١٠) يبين كمية المنتجات الصناعية الغذائية المصنعة من قبل شركات و معامل القطاع العام (المؤسسة العامة للصناعات الغذائية) :

جدول رقم (١٠) : يبين كميات أهم المنتجات الغذائية المصنعة في الشركات والمعامل التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية

السنة	نوع المنتج	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
زيت نباتي	ألف طن	٢٢,٢	٢٨,٢	٣٣,٤	٣٣,١	٤١,١
سمن نباتي و زبدة	ألف طن	٤,١	٤,٨	٥,٢	٢,٩	١,٤
كنسروة متنوعة	ألف طن	١٢,٠	١٤,٠	١٤,٧	١٦,٦	١٦,٧
حليب مبستر و معقم	ألف طن	١٤,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٤	١٣,٤
بسكويت متنوع	ألف طن	٦,٢	٥,٧	٥,٨	٤,٢	٣,١
معكرونة وشعيرية	ألف طن	٢,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	١,٣
بصل مجفف	ألف طن	١,٥	٠,٦	٠,٨	١,٩	٠,٧
مشروبات روحية	ألف ليتر	٢٧٢٨	٢٧٧٨	٣١٧٦	٣٣٤٦	٢٩٤١

المصدر : المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨ (المكتب المركزي للإحصاء)

أ.توفير السلع الزراعية المصنعة على مدار العام
ب.الحد من الاختناقات التسويقية نتيجة لزيادة المعروض من السلع الزراعية ، وحدوث انخفاض حاد في أسعارها ، وبخاصة في أوقات ذروة الإنتاج ، والمحافظة على مستوى معين من الأسعار .

ج.المحافظة على المزارعين وحماية المستهلك من الارتفاع الحاد في الأسعار
د.الحفاظ على المنتجات الزراعية المعرضة للتلف السريع و التي تزيد عن حاجة الاستهلاك

هـ.زيادة فرص التسويق للمنتجات القابلة للتصنيع
و.توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الزراعي .
ز.المساعدة على قيام صناعات أخرى مساندة مثل صناعة العبوات و مخلفات التصنيع الزراعي

ح.دعم المخزون الغذائي .
وإدار التصنيع الزراعي للقطاع العام التابع لوزارة الصناعة في سوريا من قبل ثلاث مؤسسات عامة هي التالية :

-المؤسسة العامة للصناعات الغذائية : ويتبع لها (٢٢)شركة و معمل منها (٦)لصناعة الكونسروة في كل من محافظات دمشق و مزيريب (درعا) وأدلب و الميادين والحسكة وذلك بالاعتماد على الخضار والفواكه المتوفرة في المواسم الزراعية وبخاصة البندورة والبازلاء والمشمش. و(٣)شركات لصناعة الألبان ومشتقاتها من السمنة و الزبدة و الأجبان في كل من دمشق وحمص وحلب و(٢) لتصنيع العنب في كل من حمص و السويداء و(٢) لتصنيع البيرة في دمشق وحلب و (٥) معامل لتصنيع الزيوت النباتية من بذور القطن وفول الصويا في حمص وحماء وحلب و (١)معمل لتجفيف البصل و الخضار في السلمية (حماء) و(١) معمل لتصنيع و تحضير الفستق السوداني و (١) معمل لإنتاج المعكرونة و الشعيرية بدرعا

-تستوعب معامل الألبان حوالي (٣٥) ألف طن حليب سنوياً ، وتتنافس شركات ومعامل القطاع العام المذكورة مع القطاع الخاص في الأسواق المحلية ، و مع المستوردات من المنتجات المثيلة ، مما يضعها أمام تحديات تسويقية ترتبط بالجودة و الأسعار . و تعاني أحياناً من سوء المواسم الزراعية أو من سوء مواصفات المواد الأولية الزراعية .

-وتقوم المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ، بتصنيع كميات كبيرة من المنتجات الزراعية حسب الطاقات التصنيعية لشركاتها ، و توفر المادة الأولية بالأسعار المناسبة

٤- تطور تصنيع المنتجات الزراعية :

وتعد هذه المراحل من أهم المراحل الخدمية في مجال تسويق المنتجات الزراعية وبخاصة بالنسبة للخضار و الفواكه و حليب الحيوانات , و هذا الأمر يزداد أهمية أثناء مواسم الإنتاج , حيث يكون الإنتاج كبيراً و غالباً ما لا تستطيع الأسواق المحلية استهلاكه , وقد لا تتوافر أسواقاً خارجية لتصديره , وفي هذه الحالة يتعرض المنتج للتلف , ويتسبب بخسارة المزارع الخ . و لذلك أقيم في سوريا عدة معامل في مواقع الإنتاج لتصنيع الفائض من هذه المنتجات تابعة إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية / الكونسروة / الخ (قطاع عام) أو إلى القطاع الخاص الذي أقام العديد من المصانع في معظم المحافظات المنتجة للسلع الزراعية , وخاصة في محافظات (دمشق , ريف دمشق , حلب , حمص , اللاذقية الخ). وتعتمد سياسة التصنيع الزراعي في سوريا على الأسس التالية :

١. مواكبة التنمية الزراعية و استثمار المنتجات الزراعية إلى أكبر مدى ممكن بغية المحافظة على المحاصيل و زيادة القيمة المضافة , وتشغيل القوى العاملة و تأمين احتياجات السوق : المحلية وفتح أبواب التصدير .

٢. تأمين ما يمكن تصنيعه محلياً من مستلزمات الزراعة من الآلات والتجهيزات و العدد والأسمدة و المبيدات وتجهيزات السقاية والري بالطرق الحديثة ومستلزمات الزراعة المحلية .

٣. إتاحة الفرص للقطاعين الخاص و المشترك وتشجيعهما على إقامة المشاريع الصناعية الزراعية إلى جانب القطاع العام , بموجب القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ , ومن خلال إقامة المجمعات الصناعية من قبل الشركات الزراعية المساهمة

٤. مراعاة مكافحة التلوث و السلامة الصحية و المهنية و ترشيد استهلاك الطاقة و المياه و المواد الأولية والمساعدة في الإنتاج والاستفادة من المخلفات .

٥. رفع كفاءة العاملين من خلال الدورات التدريبية الداخلية و الخارجية

٦. تطوير المنشآت الصناعية و إدخال التقنيات الحديثة و التحول التدريجي باتجاه

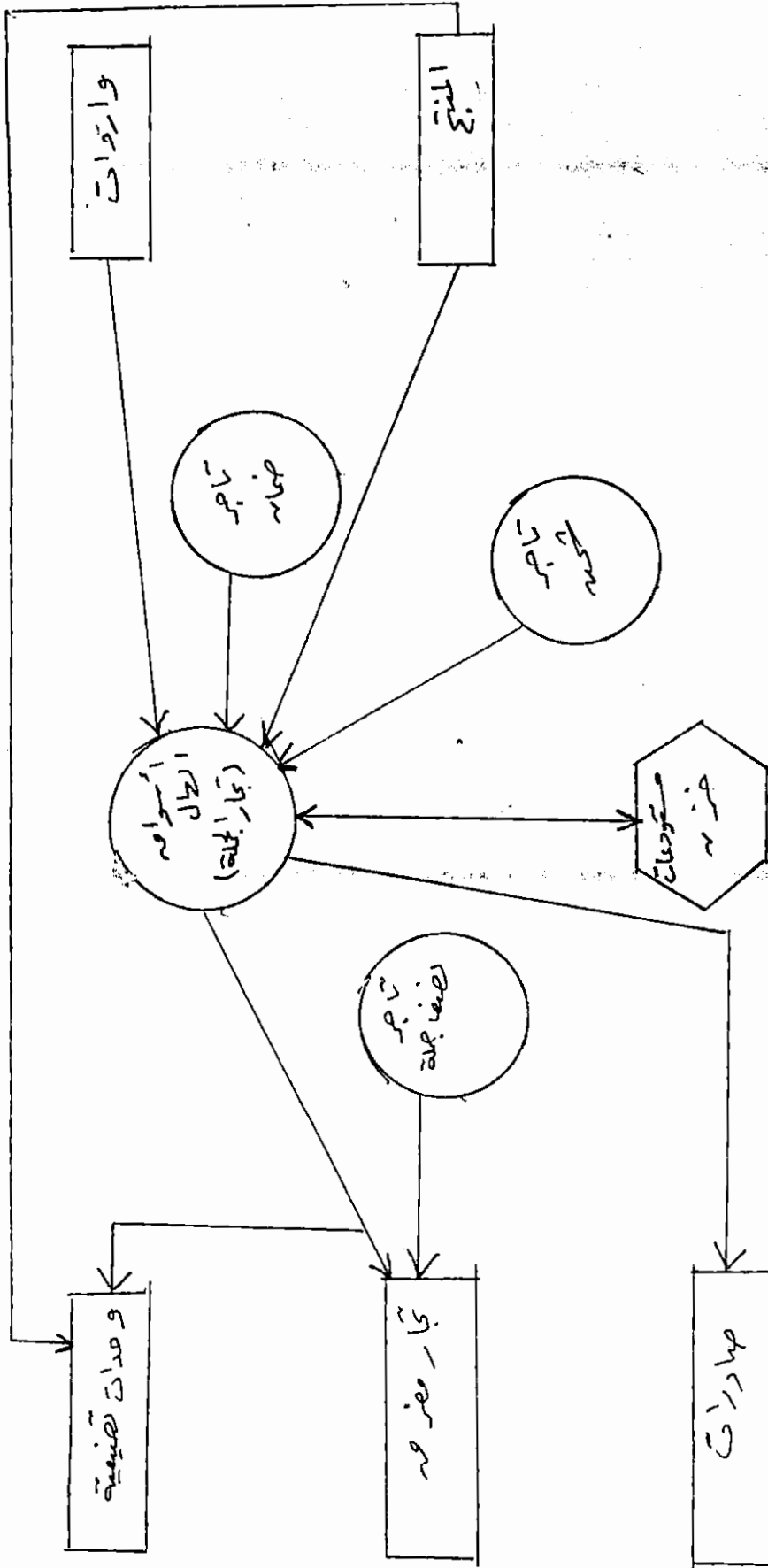
الأتمتة الصناعية و ضبط الإنتاج و رفع جودته

٧. التعاون مع وزارة الزراعة و الجامعات و مراكز البحث العلمي لتحسين مواصفات

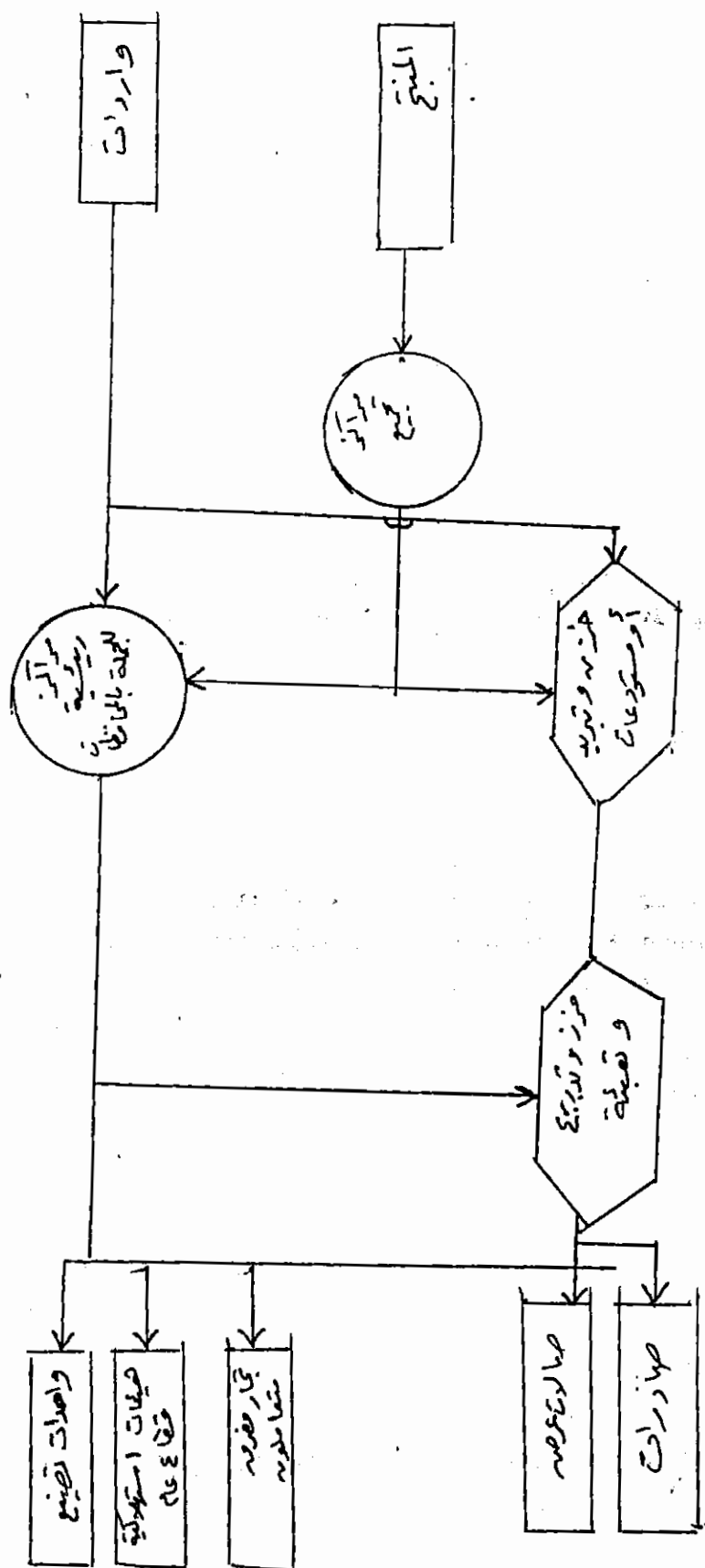
المنتجات الزراعية بما يخدم زيادة المردود و حل المشكلات التي تطرأ أثناء التصنيع .و

أن المزايا التي يقدمها التصنيع الزراعي للاقتصاد الزراعي الوطني كثيرة , ويمكن إيجاز

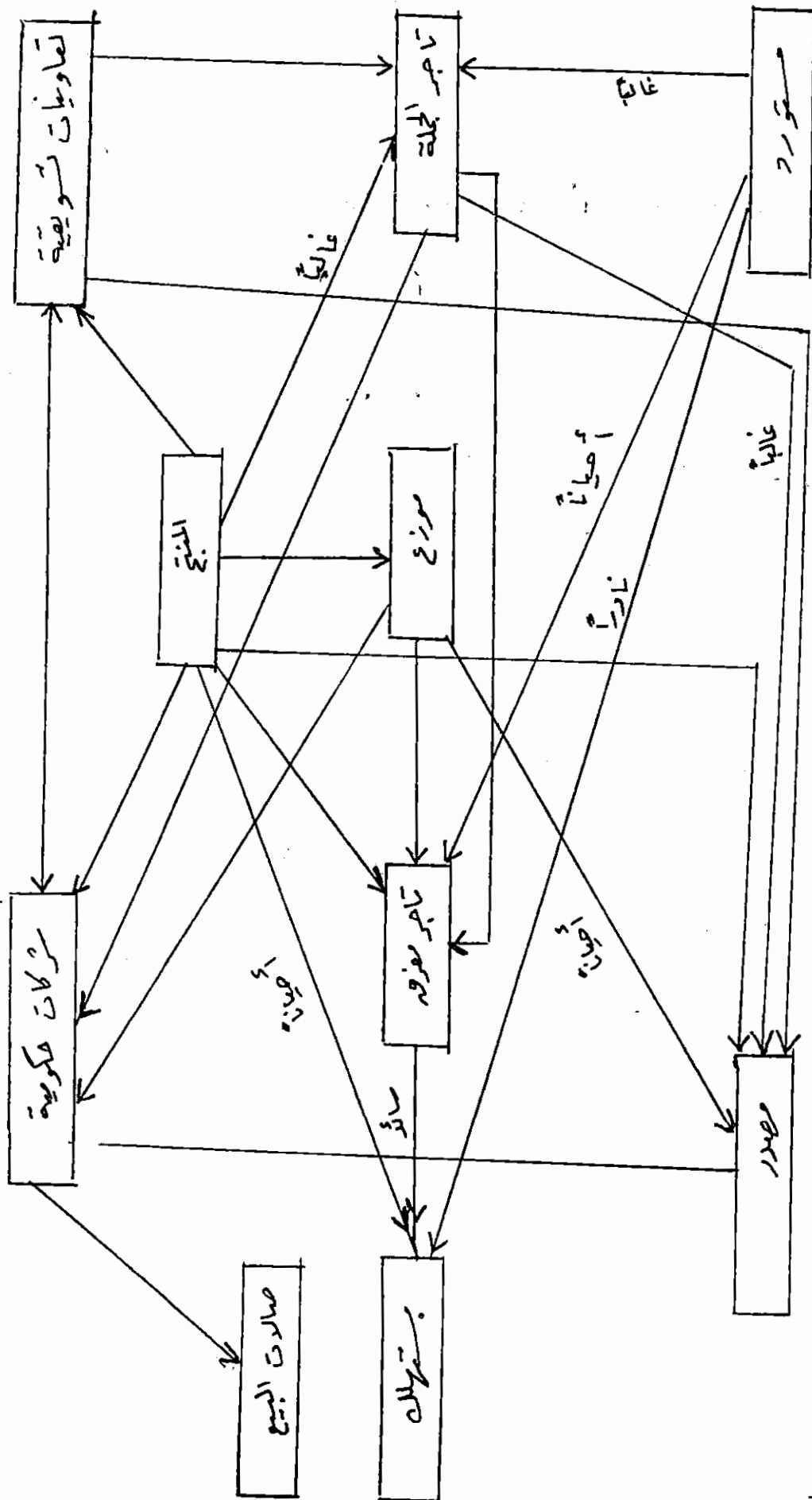
أهمها بما يلي :



الخطوة (٣) : تبين المسألة التوجيهية للضار والفرص مسددة
الخصائص القيدية للقطاع الخاص .



الخطوة (١٠) : أهم المسائل التسويقية للمضار والفواكه التي تتعامل بها الشركة العامة للمضار والفواكه :



المحور رقم (١١) : بين نظام التسوية المالي في سوريا .

وتخضع أسواق المفرق لكافة المنتجات الحيوانية للتنظيم العام بالنسبة لمنافذ القطاع العام والتعاوني، والتنظيم التجاري بالنسبة للقطاع الخاص ، كما تخضع للإشراف والرقابة السعرية النوعية والصحية بوجه عام ، كما وقد تخضع بعض هذه المنتجات للتخطيط التمويني . ويظهر دور التنظيم جلياً في تنظيم بيع اللحوم الحمراء ، فكل قصاب (بائع لحم) يختص ببيع نوع واحد من هذه اللحوم ولا يجوز أن يجمع بين أكثر من نوع ومن ثم يوجد قصابون (باعة لحوم) لبيع لحم الغنم الطازج و آخرون لبيع الغنم المتلج أو المستورد، وغيرهم لبيع لحم العجل ،والجمل ،والفروج الخ .

والآن سنبين نظام التسويق المتبع حالياً في سوريا ، الشكل رقم (١) وكذلك المسالك التسويقية للخضار والفواكه التي تتعامل بها الشركة العامة للخضار والفواكه (قطاع عام) ، الشكل رقم (٢) .

والمسالك التسويقية للخضار والفواكه من خلال الهيئات التقليدية (القطاع الخاص) الشكل رقم (٣) .

سكانها بمستويات مرتفعة نسبياً من الدخل والأحوال الثقافية و الاجتماعية العامة ،في حين يظل الاهتمام بها متناسباً مع انخفاض هذه المستويات .وقد أقامت الشركة العامة للخضار والفواكه في جميع محافظات القطر منافذ البيع الخاصة بها والتي تعرف بصالات العرض، وهي منتشرة في أغلب الإحياء والتجمعات السكنية ،حيث يتم بيع منتجات الخضار والفواكه إلى جانب بعض المواد الأخرى كالبيض ولحم الفروج وبعض منتجات الحليب .

٤. أسواق بيع المنتجات الحيوانية : تتواجد هذه الأسواق في مختلف مناطق القطر بدءاً من البادية وانتهاءً بالمعمورة ويتم فيها تداول المنتجات الحيوانية وبصفة خاصة الحيوانات الحية .

ويوجد في مركز كل محافظة أسواق رئيسية لبيع الأغنام وخاصة المحافظات المنتجة للأغنام مثل (حمص، حماه، حلب) وهذه الأسواق تكون قريبة من مناطق التسمين ،ويتواجد فيها المربيون والمسمنون ووسطاء العمولة وتجار الجملة .

وتوجد أسواق فرعية للحيوانات في مراكز المناطق وتكاد تتماثل مع الأسواق الرئيسية ولكن على نطاق تبادلي ضيق. ويتوافر في بعض أسواق الحيوانات الحية بعض الخدمات التسويقية اللازمة كالحظائر والأعلاف اللازمة والخدمات المتعلقة بسهولة التحميل والتفريغ . كما يتوفر في هذه الأسواق مراكز للوزن يتقاضى أصحابها أجراً مقابل تقديم هذه الخدمة . ولا تخضع هذه الأسواق لأي تنظيم حكومي ولا يظهر فيها أي دور رقابي سواء في مجال الأسعار أو الإحصاء أو الصحة البيطرية . وفي معظم الحالات نجد بعض المسالخ البلدية قريبة من هذه الأسواق .

ويتم في هذه المسالخ البلدية الفنية وبصفة خاصة في المدن الكبرى نشاطاً تبادلياً سواء في الحيوانات الحية أو المذبوحة ،ومن ثم يمكن عد مثل هذه النشاطات ممثلة لتجارة الجملة. ويوجد في بعض هذه المسالخ زرائب للأغنام ،كما تقوم الدولة في هذه المسالخ بتقديم الفحوص البيطرية اللازمة للذبائح.

ويبدو دور الدولة التنظيمي والإشرافي واضحاً في المسالخ وبصفة خاصة على الحيوانات المذبوحة والتي تخضع للتسعير والرقابة الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن مراكز الإنتاج تعد أسواقاً للجملة لبعض المنتجات الحيوانية كالمواشي والأغنام ومنتجاتها ومنتجات الدواجن ،حيث يتم التبادل بين المنتجين وتجار الجملة في تلك المواقع ، ويمكن أن يطلق على هذا النمط من الأسواق (أسواق المنتج) وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأسواق لا تخضع للتنظيم والإشراف والرقابة .

٢. أسواق الجملة المركزية (أسواق الهال) :توجد أسواق الهال المراكز الرئيسية للنشاط التسويقي للمنتجات الزراعية وبخاصة في مجال الخضار والفواكه حيث يلتقي في هذه الأسواق المنتج أو من يتعامل معه مباشرة من الوسطاء مع تاجر الجملة من جانب آخر كما يلتقي فيها تاجر المفرق وتاجر نصف الجملة مع تاجر الجملة من جانب آخر . وتمر عبر أسواق الهال ومن خلال المسالك التسويقية المختلفة فيها النسبة العظمى من الكميات المسوقة من السلع المختلفة . ويوجد في مراكز كل محافظة من محافظات القطر واحد من أسواق الهال والتي تتشابه غالباً بعضها مع بعض ، من حيث تنظيمها وطبيعتها ممارسة النشاطات فيها وإن كانت تختلف من حيث أحجامها وعدد التجار والمتعاملين . ومن خلال سوق الهال في دمشق يمكن التعرف بشكل عام على طبيعة هذه الأسواق وتنظيمها حيث يتمثل هذا السوق في مجموعة كبيرة من المحلات المملوكة لأصحابها من التجار أو المستأجرة وقد يشترك أكثر من تاجر في محل واحد أو أن أحد التجار يملك ويدير أكثر من محل أيضاً .

وعليه فإن سوق الهال لا يتبع الجهات الرسمية من حيث الملكية لأن معظم المحلات مملوكة للقطاع الخاص إلا أنه يخضع تنظيمياً للإدارة المحلية حيث تشرف على السوق لجنة تسمى لجنة تسيير سوق الهال يتبع أعضاؤها لجمعية حرفية تنتمي إلى اتحاد الحرفيين كما أن هذه اللجنة تعمل تحت إشراف مباشر من مدير التموين لمحافظة مدينة دمشق .

وفيما عدا السجلات الخاصة بنشاط كل تاجر والتي تعرف بدفتر الفلاح التي تنظم معاملات كل تاجر مع عملائه من المنتجين أو الموردين ، فإنه لا يوجد أي نظام لرصد وتسجيل المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالكميات الواردة والجهات الموردة أو الكميات المباعة أو أسعار التعامل ... وما إلى ذلك من المعلومات التسويقية الأساسية .

وفي هذه الأسواق يتم التعامل بالبيع بالمفرق ونصف الجملة والجملة وكذلك عن طريق هذه الأسواق يتم تصدير بعض المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية وكذلك استيراد بعض المنتجات الزراعية (إذا تم ذلك) .

٣. أسواق المفرق (التجزئة) :تتوزع تجارة المفرق لبيع المواد الغذائية وبخاصة الخضار والفاكهة بشكل محلات متخصصة في هذه المواد أو بشكل تجمعات تتركز في أماكن معينة من المدينة (مثلاً في مدينة دمشق يوجد أسواق تجزئة (مفرق) بشكل منظم خاصة بالمنتجات الزراعية في أغلب الأحياء السكنية الكبيرة) وتختلف الأحوال العامة من حيث المظهر و النظافة وطريقة عرض المنتجات ودرجات الجودة باختلاف المناطق التي يتواجد بها باعة المفرق ، حيث يزداد الاهتمام بهذه الأمور جميعاً في الأحياء التي يتميز

المناسب وبالمواصفات المطلوبة وتقوم بتجميعه إما في مراكز الإنتاج أو في مستودعات خاصة استعداداً لنقله إلى مراكز التصريف وأماكن التوزيع .

٣ . الشركة العامة للخضار والفواكه : وتأسست هذه الشركة في عام ١٩٧٧ وفي الآونة الأخيرة وبعد أن أخذت التجارة طريقها للتحرر أصبحت الشركة تقوم بمهامها التسويقية وبالتوازي مع القطاع الخاص و تتسق مع الاتحاد العام للفلاحين وبقية الجهات المختصة بشأن تحديد الأسعار المناسبة للخضار والفواكه لبيعها إلى أسواق الجملة أو إلى المستهلكين مباشرة بصالاتها الخاصة المنتشرة في الأحياء السكنية وفي كافة المحافظات وتقوم الشركة بالإضافة إلى ذلك بمهمة تصدير واستيراد الخضار والفاكهة والبحث عن أسواق تصريف عربية ودولية.

٤ . الاتحاد الهام للفلاحين : ويقوم الاتحاد العام للفلاحين حالياً بالمساعدة في عمليات التسويق عن طريق مكتب التسويق المركزي الموجود لدى المكتب التنفيذي والذي يعمل بالتنسيق مع الشركة العامة للخضار والفواكه بتسويق منتجات الأعضاء التعاونيين من الخضار والفاكهة تسويقياً تعاونياً مقابل عمولة لا تتجاوز نسبتها ١٪ من قيمة الإنتاج المسوق للشركة المذكورة ، ويقتصر التعامل حالياً على إنتاج التفاح والحمضيات وجزءاً يسيراً من الخضار .

٥ . المؤسسة العامة للصناعات الغذائية : وتتبع لوزارة الصناعة وتملك مجموعة من المصانع يتوزع معظمها في أماكن الإنتاج حيث تقوم بمهمة التصنيع والتعليب / معمل تجفيف البصل ، معامل الكونسروة في عدد من المحافظات ، معامل المشروبات الروحية ، ومعامل تصنيع الفول والفاصولياء الخضراء والكوسا بالإضافة إلى رب البندورة ومجموعة مربيات الفاكهة هذا بالإضافة للمعامل والشركات التابعة للقطاع الخاص (سنعود إلى هذه الفقرة فيما بعد بالتفصيل) .

إن التسويق المحلي للمنتجات الزراعية وفي غالبيته يتم عبر القطاع الخاص ، ومن خلاله يتم انتقال السلع من المنتجين إلى المستهلكين وعمليات تبادله بين الأسواق المختلفة كما وتتخذ كذلك مجموعة من الإجراءات بين البائعين والمشتريين في أماكن العرض ومواقع التصريف وذلك من خلال الأسواق المحلية التالية التي تتم بها عملية التسويق:

١. الأسواق المحلية : وهي تلك الأسواق التي تقع بالقرب من مراكز الإنتاج وتسمى في أغلب الأحيان أسواق المنتجين وهي بشكل عام تعتبر أسواق موسمية أي في مواسم الإنتاج لتلك المنتجات التي تشتهر بها المنطقة ، وفي هذه الأسواق يتم بيع منتجات الخضار والفاكهة للتجار وثم نقلها إلى الأسواق المركزية أو إلى المحافظات الأخرى، وأحياناً البيع إلى المستهلكين الأفراد .

٣ - واقع أسواق المنتجات في سوريا :

إن مفهوم التسويق الزراعي يتضمن جميع الأنشطة التي لا تتصل مباشرة بإنتاج السلعة ، مثل النقل والتخزين والتدريج والبيع وجميع جهود تجار الجملة وتجار التجزئة بهدف توزيع السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي وبحسب النظام الاقتصادي السائد في البلد تتحدد القطاعات المشاركة في عمليات تسويق المنتجات الزراعية (قطاع عام ، قطاع خاص ، قطاع تعاوني... الخ)

وعندنا في سوريا فإن كافة القطاعات تشارك في عمليات التسويق المنتجات الزراعية (القطاع العام ، والقطاع الخاص . والقطاع التعاوني ، القطاع المشترك) . فمثلا القطاع العام يتعامل في تسويق معظم المنتجات الزراعية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والقطن ... الخ وذلك عن طريق مؤسسات وشركات متخصصة تابعة للدولة فمثلاً المؤسسة العامة لتجارة الحبوب وتصنيعها تتعامل مع منتجات الحبوب والمؤسسة العامة لحلج الأقطان وتسويقها ، تتعامل مع محصول القطن ، الشركة العامة للحوم تعمل في مجال تسويق اللحوم ، الشركة العامة للخضار والفواكه تعد من أهم منشآت القطاع العام المسؤولة عن تسويق الخضار والفواكه في سوريا الخ من المؤسسات والشركات المتخصصة ...

القطاع التعاوني : ممثلاً الاتحاد العام للفلاحين وعن طريق الجمعيات التعاونية التسويقية للفلاحين تتعامل بتسويق المنتجات الزراعية من المنتجين .

القطاع الخاص : ويقع على عاتقه عمليات تسويق أغلب المنتجات الزراعية من خضار وفواكه ومنتجات حيوانية (ما عدا منتجات المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب (القمح) والقطن والشوندر السكري الخ فهي محصورة بالدولة) .

القطاع المشترك : والذي أحدث بعد عام ١٩٨٦ بناء على المرسوم رقم (١٠) والذي بموجبه تأسس عدد من الشركات الزراعية المساهمة يساهم أيضاً بتسويق جزءاً من المنتجات الزراعية.

أما المؤسسات والهيئات العاملة في مجال تسويق الخضار والفاكهة فهي :

١ . المنتجون المباشرون : ويقومون بعمليات البيع بالمفرق أو بالجملة أو حتى بنصف الجملة للمستهلكين مباشرة ، أو للجمعيات التعاونية الاستهلاكية أو للأسواق الفرعية في المناطق والمحافظات وأسواق الهال المركزية وغالباً ما يمتلك هؤلاء المنتجون وسائل نقل خاصة بهم تساعد على تنفيذ هذه العمليات في الأوقات والأماكن المناسبة لهم .

٢ . الجمعيات التعاونية المنتجة والمتخصصة بالتسويق : تقوم الجهة المختصة بالتسويق من الهيئة الإدارية التابعة للتسويق بتجميع الخضار والفاكهة من حقول المنتجين بالشكل

جدول رقم (9) : بين تقديرات الاستهلاك لأهم منتجات الخضار والفواكه في سوريا حتى عام 2010

المنتج	السنوات	1995	2000	2005	2010
البندورة		397	476	551	646
الباذنجان		140	167	197	232
البطاطا		377	439	514	599
البطيخ الأحمر		215	250	295	344
البطيخ الأصفر		40	47	55	65
الخيار والقثاء		141	167	197	232
لر بياض وفاصولياء خضراء		38	45	53	62
بازلاء خضراء		9.6	11.2	13.3	15.7
زيتون أخضر		83	98	114	135
عنب		390	479	567	665
حمضيات		425	497	585	685
تفاح		185	254	292	343
خوخ وجارنك		41	48	56	66
رمان		60	71	84	98
كرز		30	36	42	50
دراق		41	51	60	71
تين		41	51	60	71
مشمش		59	70	82	96
أجاص		19	23	27	31
فستق حلي		13	15	18	21.3
عدد السكان ، ألف نسمة		14186	16258	18748	21545

الوحدة : ألف طن

المصدر : مديرية الإحصاء و التخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (معلومات غير منشورة)

إلى نمو دورها كمشتريّة مما أثر على اتخاذ القرارات الشرائية لدى الأسرة وظهور أنماط استهلاك جديدة لم تكن موجودة سابقاً، مثلاً استعمال الأغذية المحفوظة سواء المبردة أو المجمدة أو المجففة.. إلخ.

٦- الدوافع: وهي ما يتعلق بدوافع الشراء عند المستهلكين، وهي تختلف باختلاف السلع وأوقات الشراء.. إلخ. وتنقسم دوافع الشراء للسلع الزراعية إلى:

أ-دوافع رشيدة: على أساس أن يتخذ قرار الشراء بعد دراسة ومفاضلة واختبار رشيد للأصناف والأنواع المتاحة في السوق، ومن هذه الدوافع سهولة استخدام السلعة، الجودة، الخدمات المكتملة، طول فترة الاستعمال، الاقتصاد عند الشراء.. إلخ.

ب-دوافع عاطفية: وهنا يتخذ القرار بناء على العاطفة إلى جانب الاختيار الرشيد. وهنا قد يتخذ المستهلك قرار الشراء لتحقيق الامتياز أو التفاحز أو إشباع الرغبة في الطعام أو تحقيق الراحة الشخصية..

حيث أن قرار شراء السلعة الزراعية بالنسبة للمستهلك يمكن أن يمر بعدد من المراحل: ظهور الحاجة للسلعة، البحث عن البديل، تقييم البديل، اتخاذ قرار الشراء، ومشاعر ما بعد الشراء.

ومن العوامل التي تؤثر في الاستهلاك أيضاً شخصية المستهلك، ودرجة تعليمه وإدراكه، والرغبات والأحاسيس لديه.

إن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا واستناداً إلى مجموعة من العوامل التي سبق ذكرها والمتعلقة باستهلاك هذه المنتجات وتزايد أعداد السكان واحتمال تزايد دخول السكان والميل المتصاعد لاستهلاك المنتجات الزراعية وخاصة الخضار والفاكهة فقد وضعت تصوراً لاستهلاك أهم المنتجات الزراعية في سوريا حتى عام ٢٠١٠م.

وانطلاقاً من حدود الاستهلاك لعام ١٩٩٥، يبين الجدول رقم (٩) توقعات استهلاك الخضار والفاكهة لعام ٢٠١٠م.

هذا الجدول الذي يوضح تطوراً في استهلاك البندورة والبطيخ الأصفر والفاصولياء والزيتون والرمّان وكل من المشمش والأجاص بحدود ٦٣٪ تقريباً حتى عام ٢٠١٠م. وإن كافة معدلات الاستهلاك الواردة في الجدول المذكور تشير إلى زيادة معدلات الاستهلاك بمقدار يفوق نسبة التزايد السكاني، مما يوجب ضرورة زيادة المساحات المخصصة لزراعة الخضار والفاكهة من جهة، وكذلك زيادة الإنتاجية من وحدة المساحة من تلك المنتجات، لتتمكن البلد من الحفاظ على عملية التوازن بين استهلاك هذه المنتجات، وأعداد السكان المتزايدة، وكذلك تأمين الكميات المتوقعة للتصنيع الغذائي والتصدير إلى الأسواق الخارجية في المستقبل.

وبشكل عام يمكن القول بأن المستهلك لا يتمتع بكامل حريته في اختيار السلعة الزراعية والتي يرغب باقتنائها في عصرنا الراهن، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في استهلاك المنتجات الزراعية الغذائية من قبل المستهلكين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي تفاعلها إلى تصرف المستهلك تصرفاً معيناً حين الشراء. لذلك تلقى العوامل المؤثرة على استهلاك المنتجات الزراعية مركز اهتمام كافة المتعاملين مع هذه المنتجات، حيث أن العديد من الظواهر التسويقية والزراعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعدد السكان ودرجات تفضيلهم على استهلاك هذه المنتجات كونها ملائمة لأذواقهم الشخصية وقوتهم الشرائية التي تساعد على استهلاكها. ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الاستهلاك إلى ما يلي:

١- عوامل بيئية: وهذه تقسم إلى:

أ- التغيرات الموسمية: وذلك أن الاستهلاك الشخصي لأي منتج زراعي يختلف من وقت

آخر من السنة، وهذا يقلل من استهلاك سلعة ما، في حين يزيد من استهلاك سلعة أخرى.

ب- التغيرات السكانية: إن عدد السكان يعد عاملاً هاماً في تحديد حجم السوق لسلعة ما، إلى

جانب المستوى العام لأسعار السلع والدخل لدى المستهلك.. وبالتالي هناك ارتباط وثيق

بين مقدار الطلب على سلعة ما وبين ازدياد عدد السكان..، هذا إلى جانب هجرة السكان

من الريف إلى المدينة مما يخلق طلباً جديداً وأنماط استهلاكية جديدة.

٢- عوامل تسويقية: بشكل عام يمكن للمؤثرات التسويقية التي تمارس على المستهلك من

خلال الترويج للسلع وبشكل خاص من الإعلان وشكل العبوات.. وغيرها أن توجه سلوك

المستهلك من سلعة لأخرى.

٣- عوامل اقتصادية: وهذا ما يتعلق بدخل المستهلك والقوة الشرائية لديه. حيث أن كل ذو

دخل محدود يسعى إلى إيجاد نوع من التوازن بين السلع التي يرغب بها ودخله، وما يستطيع

إنفاقه وبين السلع التي يحتاجها، وهذا له دور كبير في تغيير الطلب السريع على السلع تبعاً

لتغير أسعارها. فالمستهلك سرعان ما يتوجه إلى استهلاك سلعة ما نتيجة لانخفاض سعرها

ويترك بدلاً عنها سلعة أخرى. (وهنا يمكن الحديث عن أسعار السلع البديلة، عندما تكون

الفوارق بين أسعارها وأسعار السلع الأساسية كبيرة).

٤- عوامل اجتماعية: ومن أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر في استهلاك المنتجات

الزراعية ما يلي:

أ- العادات والتقاليد. ب- الطبقة الاجتماعية.

ج- الجماعات المرجعية (مثلاً المرجعيات الرسمية وغير رسمية، والتلقائية، والتوقعية.. إلخ).

٥- عوامل عائلية: وهي ما يتعلق بنمو دور المرأة وتعلمها وخروجها للعمل، الأمر الذي أدى

جدول رقم (8) : يبين تطور استهلاك أهم المنتجات الحيوانية في سوريا خلال الفترة
من 1987-1997

السنة البيان	1987	1990	1995	1996	1997
المتاح للاستهلاك من اللحوم من : اللحوم الحمراء، ألف طن	136.7	154	169.8	190.4	195.6
لحوم الدواجن ، ألف طن	64	60	84.9	81.9	93
الحليب ، ألف طن	1107.9	1331	1413.9	1508.3	1610.0
البيض ، مليون بيضة	1384	1453.0	2035	2182	2200
معدل استهلاك الفرد : كغ/فرد/سنة من اللحوم الحمراء	12.5	12.7	11.9	13.0	12.9
من لحوم الدواجن	5.8	4.9	5.9	5.6	6.2
من الحليب	101.0	109.8	99.7	103.2	106.6
من البيض	126.2	119.9	143.5	149.3	145.7

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام 1990 ، 1998 ((المكتب المركزي للإحصاء))

المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لأعوام 1994 ، 1998 ((وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي))

ومن استعراض الجدول رقم (٨) والذي يبين تطور استهلاك أهم المنتجات الحيوانية في سوريا خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٧، ومع المقارنة بالجدول رقم (٥)، والذي يبين إجمالي أهم المنتجات الحيوانية في سوريا لنفس الأعوام . نرى أنه تقريباً كامل الإنتاج الإجمالي متاح للاستهلاك، وبهذا فإن معدلات الاستهلاك كما يبين الجدول رقم (٨) منخفضة جداً خاصة بالنسبة للحوم الحمراء ولحوم الدواجن بالمقارنة مع المعدلات العالمية. أما بالنسبة للحليب فهي تتراوح بين ٩٩,٧ كغ/فرد/سنة في عام ١٩٩٥ و ١٠٦,٨ كغ/فرد/سنة في عام ١٩٩٠، والبيض تتراوح معدل استهلاكه ما بين ١١٩,٩ بيضة/فرد/سنة في عام ١٩٩٠ و ١٤٩,٣ بيضة في عام ١٩٩٦. وهي أيضاً معدلات استهلاك منخفضة. وهنا أيضاً يلعب الدور الكبير في استهلاك الأفراد، عادات الاستهلاك، والقوة الشرائية لدى المستهلكين.. الخ.

جدول (7) : يبين تطور استهلاك الخضار والفواكه في سوريا خلال الفترة من 1987 — 1997

البيان	السنوات				
	1997	1996	1995	1990	1987
عدد السكان ، ألف نسمة	15100	14619	14186	12116	10969
الكميات المتاحة للاستهلاك من الخضار ، ألف طن	1742.1	2038.5	2256.9	1857.1	3096.3
الكميات المتاحة من الفواكه ، ألف طن	2017.6	2492.8	1791.9	1787.7	1233.3
معدل استهلاك الفرد من الخضار ، كغ/ للفرد / سنة	115.4	139.4	159.1	153.3	282.3
معدل استهلاك الفرد من الفواكه ، كغ/ للفرد/سنة	133.6	170.5	126.3	147.6	112.4

المصدر : المجموعات الإحصائية لأعوام 1990 — 1998 ((الكتب المركزي للإحصاء))

المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية لأعوام 1994 — 1998 ((وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي))

والتعليمي والنمط الغذائي المعهود والذي قد يختلف من منطقة لأخرى. كما أن هناك الوفرة المتاحة من الخضار والفاكهة من الإنتاج المحلي، وهذه تعتمد على وفرة الموارد الزراعية. وأخيراً هناك السياسات الاقتصادية والزراعية التي تؤثر بدورها على العرض والطلب للخضار والفاكهة ومن ثم تلقي بظلالها على مستويات الاستهلاك في الأقطار العربية المختلفة.

ومن استعراض الجدول رقم (٧) والذي يبين تطور استهلاك الخضار والفواكه في سوريا خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧. ومع المقارنة بالجدول (٣) و (٤) والتي تبين إجمال إنتاج الخضار والفواكه في سوريا نرى أن جزءاً من الإنتاج يذهب إما للتصدير للأسواق الخارجية وإما بعض المنتجات تعاني من حالات التلف خلال عمليات التسويق بدءاً من عمليات النقل وحتى وصولها للمستهلك النهائي.

ومن معطيات الجدول رقم (٧) يلاحظ أن هناك تذبذباً في الكميات المتاحة للاستهلاك وخاصة بالنسبة لإنتاج الخضار، وهذا يعود إلى التغيرات في المساحات المزروعة من جهة (وخاصة بعد عام ١٩٩٠، حيث انخفضت المساحات المخصصة لإنتاج الخضار بسبب زراعة المحاصيل المنافسة الأخرى..الخ) وكذلك إلى الظروف المناخية من جهة أخرى (ضربة شمس، صقيع، إصابات حشرية، عواصف..الخ) وكذلك فإن للأسعار دور هام في الأسواق من ارتفاع وانخفاض.. وغير ذلك من الأسباب.

٢ - استهلاك المنتجات الزراعية في سوريا:

تعتبر الجمهورية العربية السورية من عداد الدول المستهلكة الجيدة للمنتجات الزراعية وخاصة الخضار والفاكهة لأسباب عديدة أهمها: كون سورية موطن أساسي للعديد من أنواع الخضار والفاكهة، بسبب الظروف التي تتمتع بها البلدان الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط من حيث طول فترة النهار وتوفر الكميات المناسبة من الضوء والحرارة، بالإضافة لتعود السكان على استهلاكها بشكلها الطازج أو المطبوخ، إضافة إلى كونها زراعة تقليدية لأغلبية الفلاحين وفي سائر محافظات القطر من جهة، وكونها غزيرة الإنتاج وقليلة التكلفة من جهة أخرى، وأسعارها تتلاءم مع القدرات الشرائية للسكان.

هذا بالإضافة لتطور عادة الاستهلاك لدى أفراد المجتمع وأصبحوا يدركون مدى الفائدة التي تتمتع بها الخضار والفاكهة من حيث قيمتها الغذائية ومحتواها البروتيني وصلاحياتها للاستهلاك بجميع أنواعها الطازجة والمطبوخة والمعلبة والجاهزة، وأصبح المستهلك شديد التفاعل بهذه المنتجات للفوائد العديدة التي تمتلكها والمكونات الغذائية التي تحتويها، الأمر الذي جعلها محط آمال واهتمام المستهلكين في زيادة استخدامها.. الخ.

وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٦ أن المتاح للاستهلاك في الوطن العربي قدر بنحو (٣٠,٥) مليون طن من الخضار ونحو (٢٤,٢) مليون طن من الفاكهة. ولما كان عدد السكان قد قدر في نفس العام بنحو (٢٦١) مليون نسمة، فإن متوسط استهلاك الفرد العربي يعادل نحو (١١٧) كغ من الخضار و (٩٣) كغ من الفاكهة.

إن هذه الأرقام الوسطية لا تعكس التباين الكبير في معدل الاستهلاك للخضار والفاكهة في البلدان العربية، فهي تتراوح (بالنسبة للخضار) بين ٣ كغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في موريتانيا و ٤٦٠ كغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في الإمارات العربية. أما الفاكهة فتتراوح بين ٨ كغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في جيبوتي، و ٢٦١ كغ للفرد في الإمارات العربية.

أما في سوريا وحسب نفس الإحصاءات ولنفس العام فقد قدر معدل الاستهلاك السنوي بـ ١١١ كغ للفرد من الخضار، و ١٨٦ كغ للفرد من الفاكهة.

وهذا التباين الكبير له عوامل كثيرة تبرره، من هذه العوامل الطبيعية الديمغرافية للسكان في القطر المعني، ففي بعض الأقطار تحول مجموع السكان تقريباً للحياة الحضرية المستقرة، بينما في أقطار أخرى كالسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي فإن قطاعاً واسعاً من السكان يعيش في البادية ويعتمد نمطاً من التغذية يختلف عن النمط المعروف في المناطق الحضرية. بالإضافة إلى أن هناك مستوى المعيشة ومستويات الدخل والمستوى الثقافي

هذا مع العلم أن معدل نمو الإنتاج قد يرتفع أو ينخفض تبعاً لحالات الطلب الداخلي والخارجي على اعتبار أن المساحات المزروعة أو التي ستزرع بالخضار والفواكه لا تشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى، وبذلك يمكن زيادة أو تقليل المساحات المخصصة لإنتاج الخضار بسهولة .

جدول رقم (6) : يبين تقديرات الإنتاج لأهم منتجات الخضار والفواكه

حتى عام 2010 م في سوريا

الوحدة : ألف طن

معدل النمو	معدل الزيادة	2010	2005	2000	1995	المنتجات / السنوات
3	1.03	218	188	162	140	باذنجان
3	1.03	663	572	493	426	بندورة
3	1.03	732	631	544	470	بطاطا
3	1.03	400	345	297	257	بطيخ أحمر
3	1.03	196	169	146	126	كوسا
8	1.08	1341	913	621	423	الزيتون
5	1.05	464	364	285	224	التفاح
6	1.06	880	759	654	566	الحمضيات
2	1.02	515	466	422	383	العنب
1	1.01	34	33	31	30	المشمش

المصدر : مديرية الإحصاء والتخطيط ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، معلومات غير منشورة .

وعلى الإنتاج الزراعي تؤثر مجموعة كبيرة من العوامل :

١. مجموعة العوامل الطبيعية و تتعلق بالأراضي (نوعية التربة) ، و توفر المياه ومصادرها ، والأحوال الجوية والمناخية ...

٢. مجموعة العوامل التكنولوجية - من حيث استخدام مختلف التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي الآلات ، البذور المحسنة ، الأسمدة الكيماوية ، أجهزة الري الحديثة ... الخ ولاستخدام الصحيح والأمثل لمختلف أنواع التقنيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية .

٣. مجموعة العوامل التنظيمية والاقتصادية - ما يتعلق بتنظيم العمليات الإنتاجية الزراعية ... الخ وتأمين الظروف والشروط الاقتصادية للإنتاج من حيث تأمين التمويل ومستلزمات الإنتاج اللازمة للإنتاج الزراعي .

٤. مجموعة العوامل التنظيمية والإدارية والمؤسسية والخاصة بعمليات تنظيم عمليات ما بعد القطف وجني المحاصيل ، أو عمليات تسويق المنتجات الزراعية والإجراءات الضرورية لذلك..... الخ

بالإضافة لذلك فإن توقعات تزايد أهم منتجات الخضار والفواكه حسب مصادر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا مبينة بالجدول رقم (٦) ، وهي محسوبة على اعتبار أن المعدل السنوي للنمو ٣٪ لمنتجات الباذنجان والبندورة والبطاطا والبطيخ الأحمر والكوسا وكذلك ٨٪ للزيتون و ٦٪ للحمضيات و ٥٪ للتفاح و ٢٪ للعنب و ١٪ فقط لثمار المشمش . أما بقية المنتجات من الخضار والفواكه فتتزايد تبعاً لأغراض السوق المحلية وحاجات الاستهلاك ورغبات المزارعين والأسعار المنافسة في السنوات السابقة ... وهنا من الضروري الوقوف على الواقع الراهن لإنتاج الخضار والفواكه ، ومدى كفايتها لسد حاجات المستهلكين ، والصورة التنبؤية التي تتطور بها مع الأخذ بالحسبان تطور أعداد السكان من جهة ، واحتمال تغير أنماط الاستهلاك لدى المستهلكين ، وتأمين معامل تصنيع المنتجات الغذائية احتياجها من المنتجات الغذائية ، بالإضافة لإمكانيات التصدير إلى الأسواق الخارجية ... الخ .

لقد تطور الإنتاج الزراعي في سوريا في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية كالحبوب (القمح، العدس، الخ) وبعض أنواع الخضار والبطاطا والفاكهة.. الخ وان الزيادة في الإنتاج الزراعي أتت بشكل رئيسي عن طريق الزيادة والتحسين في الإنتاجية من وحدة المساحة كالقمح وغيرها من الحبوب، والقطن والشوندر، وغيرها من أنواع الخضراوات ومنتجات الأشجار المثمرة، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج الحيواني .

ولقد وصلت سوريا إلى درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لعدد كبير من المنتجات الزراعية (حبوب، خضار، فاكهة، بعض المنتجات الحيوانية) واصبح يتوفر فائضاً سنوياً من بعض المنتجات الزراعية (بعض أنواع الحبوب، القمح، العدس، الحمص.. الخ وبعض أنواع الخضار كالبنندورة والبطاطا وغيرها من أنواع الخضار وكذلك الأمر بالنسبة لمنتجات الأشجار المثمرة كالتفاح والبعض من ثمار الحمضيات والعنب ..)

ومع أن معامل تصنيع المنتجات الزراعية تمتص قسماً من هذا الفائض، (وطبعاً ليس على المستوى المطلوب إلى حد الآن)، ومع ذلك توجد مشاكل متعددة تواجه تصريف المنتجات الزراعية الفائضة عن الأسواق الداخلية .

وبشكل عام يرتبط التركيز الجغرافي والتركيز الموسمي للإنتاج الزراعي بعدة عوامل تتعلق بالتربة والمناخ الخاصة بالمنطقة الإنتاجية الزراعية، وكذلك بالعوامل الديموغرافية المتعلقة بنمو السكان ونشاطاتهم المختلفة ومهاراتهم في ممارسة هذا النوع من العمل دون سواه، بالإضافة للظروف والشروط الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه تركيز إنتاج ما (مثلاً الخضار أو أشجار الفاكهة (الحمضيات) في منطقة مادون سواها).

أما ما يتعلق بالتركيز الموسمي فنجد أن هذه الظاهرة تظهر أكثر من غيرها في إنتاج الخضار، على أساس أن أغلبية أنواع الخضراوات تزرع بأكثر من موسم أو عروة (صيفية، خريفية، ربيعية).

والأمر الهام الذي ينتج عن التركيز الجغرافي، هو السعر المتدني لهذا المنتج في منطقة الإنتاج بالمقارنة مع الأماكن الأخرى التي يكون فيها الإنتاج قليل أو معدوم . وكذلك الأمر بالنسبة للتركيز الموسمي حيث نلاحظ الاختلاف الكبير في أسعار المنتجات الزراعية في فترة ذروة الإنتاج بالمقارنة مع الفترات قبل أو بداية الإنتاج وفي نهاية الإنتاج .

ولذلك نلاحظ الفروق الكبيرة بين أسعار بعض المنتجات الزراعية بين محافظة وأخرى وبين منطقة إنتاجية وأخرى الخ وهذان الأمران أيضاً لهما انعكاسهما المباشر في تكاليف المنتجات الزراعية (تباين التكاليف الإنتاجية بين منطقة وأخرى ومن موسم لآخر/بين عروة وأخرى/ بالنسبة للمنتجات الزراعية) .

جدول رقم (5) : يبين تطور أعداد أهم الحيوانات و إنتاجها في سوريا لعدة سنوات
العدد: ألف رأس، الإنتاج ألف طن

1987 % 1988	1988	1987	1986	1985	1990	1987	أعداد الحيوانات و إنتاجها
131.3	931.9	857.1	810.2	774.8	787.2	710	مجموع الأبقار
157.1	448.1	390.3	374.7	366.7	330.6	285.2	الأبقار الحلوب
191.9	1118.8	1008.7	934.4	888.8	770.7	583	حليب الأبقار
121.8	15424.7	13829.3	13119.5	12075.2	14508.6	12668.8	مجموع أعداد الأغنام
132.1	10074.4	8980.4	8506.6	7819.9	8927.7	7624.1	الأغنام الحلوب
127.3	581.9	523.8	498.7	453.8	497.1	457.2	حليب الأغنام
109.9	1100.9	1100.4	1081.9	1062.6	999.7	1002.1	مجموع أعداد الماعز
115.7	770.4	754	745.4	724.4	658.6	666.1	الماعز الحلوب
117.5	78.7	76.8	74.8	70.9	62.8	67	حليب الماعز
161.3	203.5	195.5	190.3	170.4	152.1	126.2	مجموع اللحوم الحمراء الناتجة
160.7	1780.2	1610.1	1508.4	1414	1331.2	1107.9	مجموع الحليب الناتج
160.8	2228.4	2273.1	2229.2	2060.3	1519.7	1386	إنتاج البيض، مليون
151.2	97.2	92.8	81.8	85.4	59.8	64.3	إنتاج لحم دجاج وفروج ألف طن

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية للأعوام 1996-1998 .

جدول رقم (4) : يبين تطور إنتاج بعض أنواع الأشجار المثمرة في سوريا لعدة سنوات
الوحدة: ألف طن

اسم المنتج	1987	1990	1995	1996	1997	1998	1998 %
الزيتون	220.8	460.5	423.4	647.7	402.9	785	355.5
العنب	432.6	423.1	384	540.1	451.7	590	136.4
المشمش	25.5	72.7	30.4	83.3	34.7	67.2	263.5
الدراق	33.8	65.6	21.3	42.6	23.5	43.1	127.5
التفاح	132.2	204.6	224	301.9	356.2	362	273.8
الخوخ	19.5	43	17	25.3	22.9	22.2	113.8
التين	39.3	36.9	48.1	46.5	44.3	47.1	119.8
الرمان	68.1	62.1	62.6	81.3	70.8	84.9	124.7
الكرز	18.9	19.4	40.8	40	41.3	56	296.3
البرتقال	105.1	171	303.1	372.5	236	438.9	417.6
الليمون الحامض	15.7	42.5	49.6	75.2	46	68.1	433.8
حمضيات أخرى	75.6	149.1	213.1	248.3	268	232.9	308.1
منتجات أخرى	70.6	78.9	89.1	153.2	95.4	168.8	239.1
إجمالي الإنتاج	1257.7	1829.4	1906.5	2657.9	2093.7	2966.2	235.8

جدول رقم (3) : يبين تطور إنتاج بعض أنواع الخضار في سوريا لعدة سنوات

الوحدة: ألف طن

اسم المنتج	1987	1990	1995	1996	1997	1998	1998 % 1987
بصل جاف	139.7	95.2	143.6	126.5	108.1	104.8	75
بندورة	562.7	430	426.5	409.1	407.1	555.2	98.7
بطاطا	334.1	398.2	471	439.1	265.5	492.3	147.4
باننجان	206.3	134.5	140.9	141.8	127.4	155.8	75.5
فاصولياء خضراء	56.2	38	30.9	34.1	32.6	31.9	56.8
خيار وقثاء	271.2	173.2	141.9	125.4	105.7	126.7	46.7
كوسا	142.8	94.6	126.3	117.1	86.4	97.9	68.6
ملفوف	82.2	51.8	86.6	88.6	72.6	71.5	86.9
قرنبيط	72.6	39.5	77.9	74	62.8	57.3	78.9
بطيخ احمر	517.5	249.7	257.1	201.2	272	402.5	77.8
بطيخ اصفر	104.1	44.1	62.4	51.7	48	67.4	64.8
خضار اخرى	482.1	329.2	415.7	398.1	323.2	378.1	78.4
اجمالي الانتاج	2972.5	2078	2380.8	2206.7	1911.4	2541.4	85.5

المصدر : المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعدة سنوات . (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)

والأراضي المروية المشجرة فهي مشجرة بأشجار (الحمضيات-التفاحيات-واللوزيات وكروم العنب وغير ذلك).

وان تربية الحيوانات والانتاج الحيواني (أبقار، أغنام، ماعز، دواجن،..الخ) تنتشر في كافة المحافظات و المناطق الانتاجية في سوريا.

والجداول رقم (٣ ، ٤ ، ٥) تبين تطور إنتاج بعض أنواع الخضراوات وإنتاج بعض أنواع الأشجار المثمرة. وكذلك أعداد أهم الحيوانات وإنتاجها في سوريا لعدة سنوات من (١٩٨٧ لغاية ١٩٩٨).

2.1.3 في مجال الأغنام :

بلغ عدد الأغنام في عام ١٩٨٨ حوالي ١٣,٧ مليون رأس ، أما في عام ١٩٩٢ فبلغ ١٤,٧ مليون رأس أي بزيادة بحدود ١ مليون رأس . وتدنّى في عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٨ مليون رأس ، ويعود هذا التذبذب إلى الظروف البيئية السائدة (الطقس الموسمي وحالة المراعي الطبيعية) جدول رقم (٢) .

أما إنتاجية الحليب فتتراوحت بين ٥٠٦.٧٢ - ٥٢٣٧٥٥ طن وبمعدل زيادة ٢,٣٪ مقارنة مع عام ١٩٩٢ .

وبالنسبة لإنتاج اللحم فقد بلغ في عام ١٩٨٨ بحدود ١٠٦٦٨٥ طن ووصل في عام ١٩٩٢ إلى ١١٣٠٠١ طن وفي عام ١٩٩٧ إلى ١٤٨٣٥٣ طن وبمعدل زيادة ٣٩,١ و ٣١,٣٪ مقارنة مع الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٢ على التوالي .

والشكل رقم (٢) يوضح العلاقة البيانية بين عدد الأغنام وإنتاجها من الحليب خلال فترة الدراسة .

3.1.3 في مجال الماعز :

تراوح عدد رؤوس الماعز خلال الفترة ١٩٨٨ — ١٩٩٢ بين ١,٠٤٦١٣١ - ١,٠٠٤٠٥٠ رأس ، وتبين من معطيات الجدول رقم (٣) تذبذب العدد الإجمالي للرؤوس ، وقد سجل أدنى مستوى له في عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٩٥١٢٠٠ رأس فقط. جدول رقم (٣) .

والشكل رقم (٣) يوضح العلاقة البيانية بين عدد رؤوس الماعز وإنتاجها من الحليب خلال فترة الدراسة . وقد بلغ مجموع إنتاج الحليب ٦٨٣٦٥ طن في عام ١٩٨٨ و ٦٢٢٤٧ طن في عام ١٩٩٢ ووصل حتى ٧٦٧٩٠ طن عام ١٩٩٧ . وتبعاً لأعداد الحيوانات فقد تراوح إنتاج اللحم بين ٥٢٥٨ - ٥٣٧٤ طن ، وسجل أدنى مستوى له في عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٤٦٤٩ طن أما في عام ١٩٩٦ فوصل حتى ٧٣٧٥ طن .

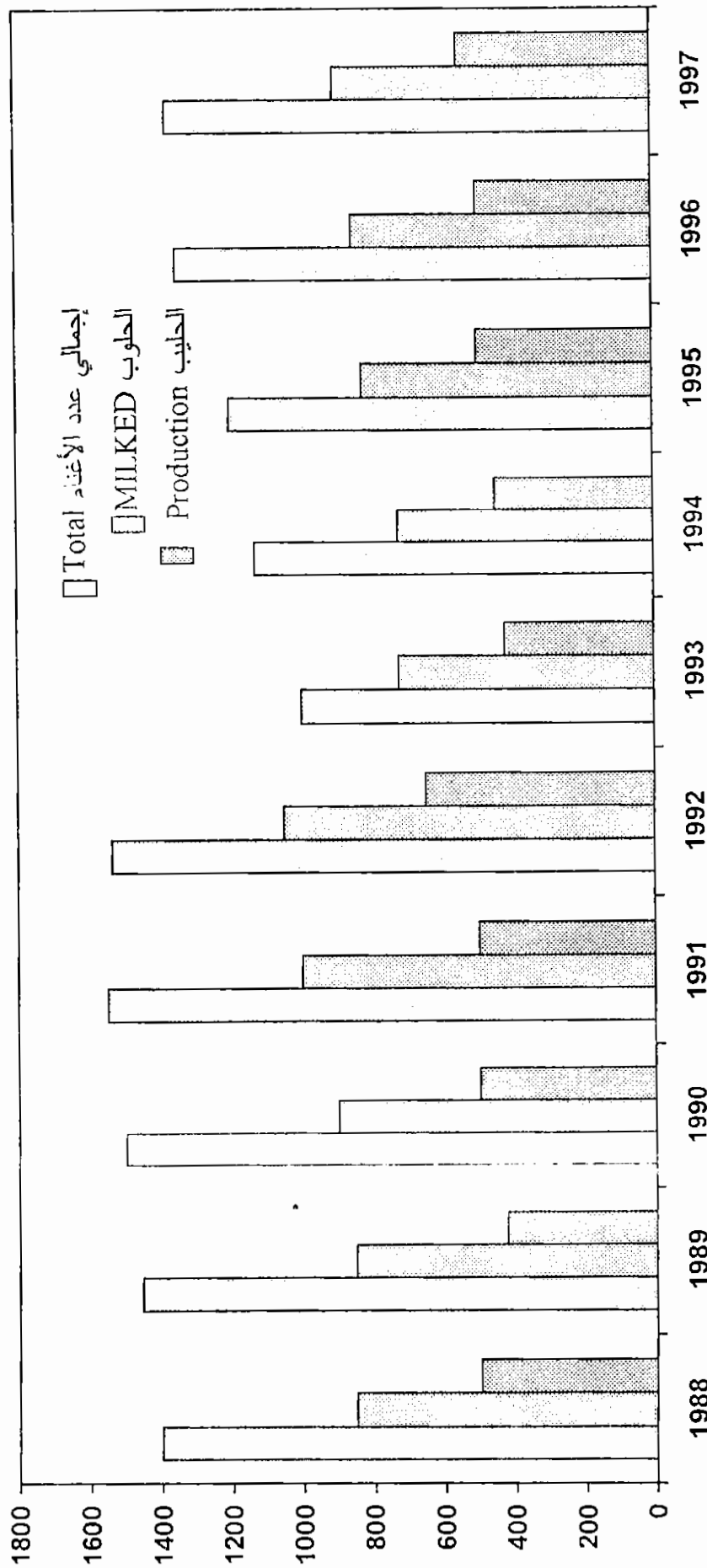
والشكل رقم (٣) يوضح العلاقة البيانية بين عدد رؤوس الماعز وإنتاجها من الحليب. ويستدل من المعطيات السابقة أن أعداد الأبقار والأغنام والماعز يزداد تدريجياً، ويترافق ذلك بزيادة إنتاجها من الحليب واللحم إضافة إلى المنتجات الحيوانية الأخرى مما يعطيها الأهمية الاقتصادية ، ويدعو للاهتمام بها وتحسينها وتطوير رعايتها على أسس علمية مدروسة .

العدد : رأس واحد الإنتاج بالطن

جدول رقم (2) : عدد الأغنام وإنتاجها حسب المحافظات لعام 1997 مع تطورها على مستوى القطر من 1988 - 1997

الصوف المقنول	اللحم الناتج Meat Production	اللبن الرائب Yugurt	%20 Cheese	%8 الزبدة Butter 8%	السنن %4 %4	مستهلك طازج Consumed 4%	المجموع Total	الحليب ومشتقاته Milk and its by production		عدد رؤوس النعم No. of Cheep	المجموع Total	الحليب Milked	غير الحليب Non Milked	السنوات و المحافظات
13693	1016685	55460	41730	1505	9230	69366	506072	5288140	8402789	13690929	1988			
14936	113248	48417	39189	919	8631	58166	438833	5687773	8322741	14010514	1989			
15698	113805	48344	42043	1776	9462	69222	497127	5580899	8927718	1450608	1990			
16586	124336	53445	48236	1050	9897	62716	513219	5595183	9498476	15193659	1991			
17571	113001	51841	48547	1061	9627	66213	512076	5390412	9274674	14665086	1992			
11116	92125	90615	32313	2309	4818	87269	436710	3760423	6396194	10146617	1993			
12291	120163	45043	36553	1696	6063	64385	395447	4112296	7144327	11256623	1994			
13321	130732	48094	35478	1791	7713	67005	453843	4255306	7819884	12075190	1995			
14472	142912	86420	42096	1039	6841	93958	498728	4612887	8506611	13119498	1996			
14544	148353	56437	50241	1125	8538	82584	523755	4848963	8980353	13829316	1997			
911	8748.01	4055	4356.22	25.92	75.24	6451	31885	341230	572600	913830	ريف دمشق			
430	4385.9	-	1279.08	101.04	308.4	631	12848	132400	226936	359336	درعا			
285	1654.32	473	244.42	35.52	551.22	592	11807	68448	183089	251537	السويداء			
108	885.72	222	163.02	14.08	13.32	333	3703	33572	61728	95300	القنيطرة			
1885	20526.5	2261	5004.34	36.24	2076	8375	68436	656831	1109790	1766540	حمص			
1244	14231.3	9425	6314.22	7.84	817.5	3096	54945	436054	898308	1334362	حماة			
41	336.72	174	243.76	9.2	12.42	711	2315	20935	37306	58241	الغاب			
-	26.84	-	-	-	-	600	600	4059	5003	9062	اللاقية			
23	217.16	5	1892	3.04	7.08	472	1219	7899	13506	21405	طرطوس			
618	10834.82	4909	2386.12	92.4	131.76	2934	22040	162661	352247	514908	النب			
2910	21002.3	22467	8794.5	215.2	771.06	14557	92540	842682	1641160	2483842	حلب			
2044	22806.68	5715	5482.4	268	963	21956	71991	654708	1215678	1870386	الحمص			
1671	18330.5	-	6860.7	-	610.8	13521	54886	615177	1054336	1669513	الرق			
2956	24292.64	4731	9093.26	31.56	2199.84	7497	94182	862268	1600980	2463248	نير الزورد			
18	41.48	-	-	-	-	233	233	8673	5879	14352	حوض الفرات			
0.34	31072	-	-	-	-	125	125	1366	2088	3454	مدينة دمشق			
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	منطقة الأسد			

شكل رقم (2) : عدد الأغنام وإنتاجها من الحليب
NUMBER OF SHEEP AND MILK PRODUCTION
العدد : عشرة آلاف رأس — الحليب : ألف طن

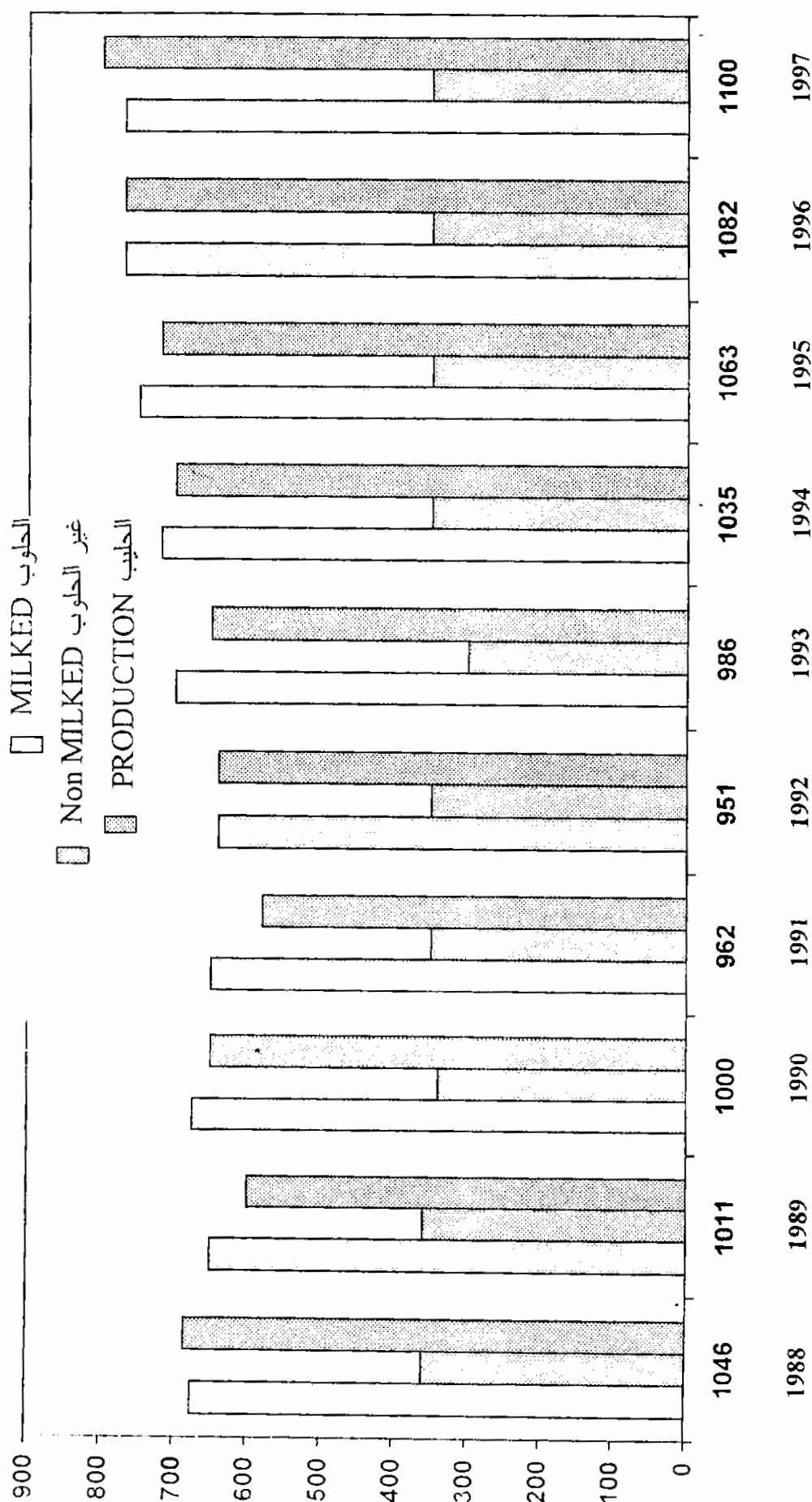


السنوات

جدول رقم (3) : عدد الماعز وإنتاجها حسب المحافظات من عام 1997 مع تطوّر على مستوى القطر من 1988 - 1997 .

Year and Governorate	إنتاج الشعر Hair production	لحم الناتج Meat Production	Milk production			إنتاج الحليب			No. of Goats				المحافظات و السنوات
			الجبلية Mountain	الشامي Shami	المجموع Total	Mountain		Shami		المجموع Total			
						الحليب Milked	غير الحليب Non Milked	الحليب Milked	غير الحليب Non Milked				
1988	758	5258	54682	13683	68365	629123	34797	46694	29517	1046131	1988		
1989	700	6178	49602	10010	59612	609873	342199	35501	23429	1011002	1989		
1990	604	5976	52915	9904	62819	617209	317147	41359	23962	999677	1990		
1991	595	4820	47343	10268	57611	593333	306163	40390	20517	962403	1991		
1992	575	4649	51918	10329	62247	588453	708472	35844	18431	951200	1992		
1993	857	5900	56868	7473	64341	661912	285613	25282	13152	985959	1993		
1994	653	5355	59705	6624	66629	677855	316682	26143	14266	1034946	1994		
1995	685	5838	60423	10480	70903	692120	321556	32231	16666	1062573	1995		
1996	706	7375	64316	10510	74826	710158	317965	35203	18549	1081875	1996		
1997	714	5374	66106	10684	76790	718489	327021	35535	19360	1100405	1997		
Damascus	10	652	7944	3118	11062	79440	39890	10570	5800	135700	ريف دمشق		
Dar'a	74	262	3291	142	3433	41226	32657	910	572	75165	ليرعا		
Swaida	59	414	7684	128	7812	76826	28387	304	104	105621	السويداء		
Quneitra	14	52	762	30	792	9647	4603	82	38	14370	القيطية		
Homs	73	387	4714	615	5329	51376	22893	1913	1067	77249	حمص		
Hama	35	550	6249	138	6387	53143	15277	548	233	69201	حماة		
Ghap	12	58	1069	27	1096	12889	6641	82	38	19650	الغاب		
Lattakia	-	45	695	169	864	8676	9677	651	572	19576	اللاذقية		
Tartous	19	123	1661	347	2008	16304	7140	1185	492	25121	طرطوس		
Idleb	76	419	6416	261	6677	7077	28406	883	347	99718	اللاذقية		
Aleppo	95	734	10876	585	11461	111229	38670	2041	527	152467	حلب		
Al-Hassake	123	835	6628	1410	8038	80619	37940	3525	1940	124024	الحسكة		
Al-Raqa	38	378	3361	211	3572	47960	25280	1529	871	75640	الرقبة		
Dair-Ezzer	86	348	4560	202	4762	57120	28667	513	285	86585	دير الزور		
G. A. D. E. B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حوض الفرات		
Dam. City	1	117	196	3301	3497	1957	893	10999	6474	20323	مدينة دمشق		
Assad Est.	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سفارة الأسد		

شكل رقم (3) : عدد الماعز وإنتاجها من الحليب
NUMBER OF GOATS AND MILK PRODUCTION
العدد : ألف رأس — الحليب : مئة طن



2.3 - الأساليب المتبعة في تطوير الإنتاج الحيواني في سورية :

1.2.3 في مجال تربية الأغنام :

من المعروف أن سلالة أغنام العواس السورية ثلاثية الغرض :

• لحم (ذو بروتين عالي القيمة الغذائية ومذاق مرغوب للمستهلك) وزن

الذكور (الكباش) من 60 - 90 كغ وزن الإناث (النعاج) من 50 - 60 كغ .

• حليب (يستخرج منه الجبن والسمن والقشدة ... الخ) .

• صوف (يستخدم في صناعة السجاد والبطانيات) .

كما تتميز بقدرتها على المشي ومقاومتها للأمراض وتحملها للحرارة العالية والبرودة

المعتدلة ، تبلغ نسبة التوائم فيها من 5 - 10% وتضع أول ولادة بعمر 1.2 - 1.5 سنة

(خلوف ١٩٩٧ - حمرة ١٩٩١) . وتتفاوت إنتاجيتها من عام إلى آخر حسب الظروف

الجوية والمناخية السائدة في المنطقة والبادية خاصة التي تستقطب نصف قطيع الأغنام في

سوريا بإشراف رعاة تقليديين أو مربين . حيث تنتقل من مكان إلى آخر طلباً للكلأ والماء ،

كما تقوم برعي بقايا المحاصيل الزراعية في المناطق المتاخمة للبادية (الهامشية) .

وتسعى الدول ممثلة بوزارة الزراعة ومراكز الأبحاث بالجامعات باستمرار إلى :

• تشجيع تربية الأغنام في المناطق الداخلية لتخفيف الضغط عن البادية من

خلال تأمين الأعلاف خلال الفصول التي تقل بها المراعي .

• تطبيق التحسين الوراثي لهذه السلالة من خلال إنشاء محطات التربية

ومراكز الأبحاث العلمية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه السلالة عن طريق :

أ - الانتخاب المستمر ضمن سلالة العواس :

1 - لصفة إنتاج الحليب .

2 - لصفة إنتاج اللحم والصوف .

وهذا ما يجري تطبيقه في مراكز الأبحاث الزراعية وغيره وفي مراكز الأبحاث

بالجامعات السورية ، إذ يتم انتخاب أفضل الكباش ويبيعها للمربين وللدول المجاورة .

ب - التهجين مع سلالات عربية أخرى (ديمان المغربية - سيدي جلال

الجزائرية) أو العالمية (كيوس - مرينو - رومانوف) بهدف رفع الكفاءة

التناسلية (التوائم) وتحسين نوعية الصوف ، ومن ثم تطبيق الانتخاب المستمر

عليها ، وهذا يطبق حالياً في مراكز الأبحاث العلمية .

إن الانتخاب المستمر في كلا الطريقتين يتم على الشكل التالي :

١ - الانتخاب لصفة إنتاج الحليب :

- باستخدام كباش تلقيح ذات مقدرة توريثية عالية الناتجة من أفضل الأمهات والأباء .
- الاحتفاظ بالنعاج ذات الإنتاجية العالية واستبعاد النعاج ذات الإنتاجية المنخفضة .
- الاحتفاظ بالكباش والنعاج توعمية الميلاد .

٢ - الانتخاب لصفة الصوف :

ويتم باستخدام كباش ذات نوعية صوف جيدة ، ويتم تقدير الصوف حسب :

أ - الكمية : وزن الجزء الخام للنعاج والكباش .

وزن الجزء النظيفة للنعاج والكباش وتحديد النسبة المئوية للصوف النظيف بالقطيع .

ب - النوعية :

- طول الخصلة .

- قطر الليفة .

- النظافة .

وذلك باستخدام أجهزة ومعايير خاصة ، وهذا ما يجري تطبيقه في معمل الصوف

بحماه.

٣ - الانتخاب لصفة اللحم والصوف :

- من المعلوم أن أغنام العواس تحتل المرتبة الأولى بنوعية لحومها المرغوبة .

كما تحتل المرتبة الثالثة من الصادرات السورية بعد القطن والحبوب لذلك من

الضروري :

1 - رفع كفاءتها التناسلية (عدد مواليد النعجة الواحدة) والحصول على ولادة

مبكرة، إذ تلحق الاناث بعمر من 7 - 9 أشهر للحصول على ولادة مبكرة بعمر

سنة أو أكثر بدلا من السنتين .

2 - رفع نسبة التوائم : باستخدام كباش توعمية الميلاد وذات مقدرة توريثية عالية

على الاحتفاظ بالنعاج والكباش التوعمية بالانتخاب المستمر .

3 - الحصول على ولادتين في العام :

أ - موسم التلقيح الأول يبدأ من 15 أيار .

ب - موسم التلقيح الثاني يبدأ من 15 تشرين الثاني . ويشترط لذلك استخدام التغذية

المركزية خاصة :

- 1 - قبل وأثناء موسم التلقيح لزيادة نسبة الإخصاب .
- 2 - قبل الولادة لزيادة وزن المولود .
- 3 - بعد الولادة لتعريض نقص الجسم وتغذية المولود . أما طرق تقدير إنتاج اللحم فيكون حسب :
 - أ - الكمية : قياس معدل النمو من الفطام وحتى التصريف ونسبة التصافي ونسبة التشافي .
 - ب - النوعية : بتحديد نسبة الهبر إلى الدهن بالذبيحة ، وذلك عن طريق إجراء تحليل كيميائي لعينة من اللحم لمعرفة نسبة الهيموغلوبين والكريات الحمراء والألبومين والغلوبيولين .

2.2.3 - في مجال تربية الماعز :

- لاختصار الوقت فإن ما يقال على الأغنام ينطبق تقريباً على الماعز الذي يتميز بالولادات التوعمية ورعية للأعلاف الفقيرة وإنتاجيته المقبولة من الحليب واللحم .
- ١ - الماعز الشامي : وقد زاد اهتمام الدولة به مؤخراً فأنشأت لذلك محطات تربية لتحسين الماعز الشامي في معظم مناطق انتشاره ، وخاصة في دمشق (قرحتا) ودرعا (ازرع) وحلب (الحميمة) بهدف تغطية السوق المحلية من منتجات الماعز من الحليب واللحم . كما نقوم في هذه المحطات بإجراء الانتخاب لذكور الماعز الشامي ولإثائه لتأصيل صفاته الجيدة وبيعها للمربين وللدول العربية المجاورة .
 - ٢ - الماعز الجبلي : تقوم الدولة ممثلة بمراكز الأبحاث العلمية والجامعات بإجراءات واختبارات لتحسين الصفات الإنتاجية الماعز الجبلي ، وذلك عن طريق تهجين ذكور الماعز الشامي مع إناث الماعز الجبلي حتى الجيل الثالث حالياً .

3.2.3 - في مجال تربية الأبقار :

لقد زاد الاهتمام بتطوير الحيوان في القطر العربي السوري في الربع الأخير من القرن العشرين ، لأنه يعتبر من أهم قطاعات الإنتاج الزراعي واعتمد في ذلك على تطوير الأعلاف واستخدام نجاحات علم الوراثة والانتخاب والطرق البيولوجية الجديدة لتحسين نوعية القطعان الحيوانية ورفع إنتاجيتها .

تشكل ماشية الحليب فرعاً رئيساً من فروع الإنتاج الحيواني ، كما أن تطور ماشية أبقار الحليب مرتبط ارتباطاً وثيقاً برفع مستوى العمل الانتخابي لاستنباط طرز وسلالات ذات

صفات إنتاجية عالية ضمن الظروف البيئية للقطر العربي السوري ، لتتوافق مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الحيواني .

فمثلاً يلاحظ في ظروف الانتخاب الشامل أن فعالية العمل التربوي والأبحاث العلمية المطبقة على سلالات ماشية أبقار الحليب (كالفريزيان) ترتبط بدقة تقدير القيمة التربوية للثيران الآباء ، إذ تنتخب هذه الثيران لاستخدام نطافها في التلقيح الاصطناعي لتلقيح عشرات بل مئات الآلاف من الأبقار والبكاكير في المزارع العامة والخاصة ، أو استخدام طرق التكنولوجيا الحيوية كزراعة الأجنة ونقلها .

كما أن لتطبيق الطرق الحديثة في تقييم وتقدير القيمة التربوية للثيران يعطي أهمية كبيرة لزيادة إنتاج الحليب ، اللحم في سورية .

من هذا المنطلق ف :

1 - تم تطبيق اختبار النسل الذي بدأ به في سورية منذ عام 1986 على مستوى مباقر القطر العربي السوري واستخدمت عدة طرق لتقييم الثيران المختبرة حسب إنتاجية بناتها من الحليب ولموسم الحلابة الأول منها :

• طريقة الانحراف عن متوسط القطيع .

• طريقة البنات المعاصرات (CC) Contemporary Comperssion .

• الطريقة الخطية غير المتحيزة للتنبؤ عن الإنتاج (PLUP)

• Best Linear unbisaed production

• طريقة Animal Model

ويتم تنظيم العمل في محطات التربية على الشكل التالي :

بالنسبة للثيران :

١. يجري انتخاب أولي على الثيران التي عمرها سنة واحدة .

٢. يراقب معدل نمو هذه الثيران بحساب الزيادة في الوزن الحي لكل حيوان .

٣. تحديد معدل العليقة المطلوب لتحديد زيادة مقدارها وحدة وزن حي ولكل

حيوان .

٤. في حالات أخرى تقدم للعجول كميات متساوية من العلف ، ثم يحسب معدل

الزيادة في الوزن لأنه يعتبر المقياس الوحيد للانتخاب .

للأبقار : يتم انتخاب الأبقار حسب إنتاجيتها الخاصة بطريقتين :

١. انتخاب مباشر من القطيع اعتماداً على المؤشرات الفردية لإنتاج الحليب خلال

موسم الحلابة الأول .

٢. تحديد أفضل الأبقار كأمهات للثيران من مجمل العشيرة اعتماداً على إنتاجيتها الخاصة .

وباستخدام المعاملات الإحصائية الموافقة لتقييم المعلومات الخاصة بإنتاجية كل أم أو بنت . ويتم تحديد القيمة التربوية لكل أب ، كما يتم الاستبعاد التدريجي للثيران السيئة وتستبقى الثيران الممتازة في العشيرة المدروسة ، لاستخدامها في التربية اللاحقة على مستوى القطر العربي السوري .

وأمكن نتيجة الأبحاث المطبقة من قبلنا(خلف، نديم ١٩٩٠ - ١٩٩٦ - ١٩٩٨) تقدير بعض الثوابت الوراثية والتربوية لصفة إنتاج الحليب ومكوناته باستخدام أحدث الطرق العالمية لحساب (h^2) Heritability ، (BV) Breeding value للثيران المختبرة إذ تم استبقاء الثيران الممتازة لاستخدامها في عمليات الانتخاب الشامل والتربية اللاحقة مع استبعاد للثيران السيئة مع أنسالها من القطيع حتى لا تتردى نوعية النسل القادم .

- تطبيق خطة التدرج للأبقار المحلية مع الفريزيان لتحسين الكفاءة الإنتاجية لها .
- ضرورة تحسين السلالات المحلية والمحافظة عليها بتأمين الظروف البيئية المناسبة لتطورها فهي الذخيرة الوراثية لهذا البلد خاصة سلالة الشامي والعكشي .
- ضرورة تطبيق برامج زراعة الأجنة ونقلها في الأبقار وهي أحدث وأسرع طرق التحسين الوراثي لماشية الأبقار وتأمين الأخصائيين لذلك .

كما قامت الدولة بعدة إجراءات من أجل تطوير الإنتاج الحيواني من أهمها :

١. إنشاء المؤسسة العامة للمباقر بحماهم مهمتها الإشراف على المحطات الحكومية لتربية الأبقار المحلية والمستوردة .
٢. تأسيس جمعيات متخصصة بتسمين العجول وتربية الأغنام ، وإقامة مستودعات لتخزين الأعلاف لها (المؤسسة العامة للأعلاف وفروعها في المحافظات) .
٣. استيراد الأبقار ذات الإنتاجية العالية وتوزيعها على المربين أو مزارع الدولة (أبقار حوامل) .
٤. استخدام التلقيح الاصطناعي للأبقار على نطاق واسع بالقطر العربي السوري وإقامة مراكز فرعية له في المحافظات .
٥. تنمية المصادر العلفية واتباع الدورات الزراعية في المناطق المروية وشجير البادية مع إقامة مراكز لتخزين الأعلاف وتوزيعها على المربين عند الحاجة .

٦. إنشاء مراكز للصحة الحيوانية على مستوى القطر لتقديم الرعاية الصحية المجانية وإقامة الدورات التدريبية لصحة الحيوان وتربيته .

٧. إدخال الحاسوب في معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام أحدث برامج تربية الحيوان .

4 . الاقتراحات والتوصيات لتطوير الإنتاج الحيواني وبحوثه في سورية :

١. التحسين الوراثي بالانتخاب المستمر (الموجه) والمتلازم مع التحسين البيئي وتكوين نواة قطيع عام .

٢. توحيد طرق التغذية وتحسينها باستمرار نوعاً وكماً عن طريق الأبحاث العلمية الموثقة ونشرها في مجلات علمية محلية وعربية ودولية لتوعية المربين وإقامة الدورات التدريبية حول ذلك .

٣. دقة استخدام السجلات الخاصة بالقطيع في المزارع العامة والخاصة لأنها هي المصدر الأساسي في تقييم الحيوانات الزراعية .

٤. إقامة الندوات الدورية لإرشاد الفلاحين والمربين لأفضل طرق التربية والتغذية والرعاية الصحية .

٥. تقديم الرعاية الصحية المجانية من قبل المراكز البيطرية وإقامة مخابر بيطرية لإجراء الفحوص اللازمة لتشخيص الأمراض وعلاجها والوقاية منها (طفيلية - جرثومية - فيروسية - فطرية) وتطبيق الحجر الصحي .

٦. عدم إدخال أية حيوانات جديدة إلى القطر قبل عزلها وفحصها والتأكد من سجلها الخاص بخلوها من الأمراض ثم توزيعها على المزارع المختلفة والمربين .

٧. ضرورة توفر الشروط الصحية والفنية اللازمة في حظائر الأبقار والأغنام والماعز والدواجن .

٨. استخدام الحلابة الآلية للأغنام والماعز في المزارع الكبيرة خاصة .

٩. تطوير طرق الرعاية والتغذية واختيار الإدارة الجيدة والمتخصصة لمزارع الإنتاج الحيواني .

١٠. إقامة المعارض المحلية لأفضل الكباش والثيران الممتازة .

المراجع العربية والأجنبية REFERENCES

- ١ - أسامة العوا (١٩٨٢) . التحسين الوراثي للحيوانات الزراعية - جامعة دمشق - دمشق .
- ٢ - أحمد مستجير (١٩٧٩) . التحسين الوراثي لحيوانات المزرعة - دار المعارف بمصر - القاهرة .
- ٣ - صلاح جلال وحسن كرم (١٩٨٠) . تربية الحيوان - دار المعارف بمصر - القاهرة .
- ٤ - محي المزيّد وعبد المجيد حمرة وحسني حمادة (١٩٩١) . إنتاج حيواني خاص - مطبوعات جامعة حلب - حلب .
- ٥ - نديم محمد خلوف (١٩٩١) . محاضرات في التحسين الوراثي المتقدّم للدراسات العليا - كلية الزراعة - جامعة حلب - حلب .
- ٦ - نديم محمد خلوف (١٩٩٦) . التقييم التربوي لثيران الفريزيان حسب أنسالها في بعض مباقر القطر العربي السوري - مجلة البحوث - جامعة حلب لعام ١٩٩٦ - جامعة حلب - حلب .
- ٧ - نديم محمد خلوف (١٩٩٧) . التحسين الوراثي لحيوانات المزرعة (الجزء النظري) - جامعة حلب - حلب .
- ٨ - نديم محمد خلوف (١٩٩٧) . التحسين الوراثي لحيوانات المزرعة (الجزء العملي) - جامعة حلب - حلب .
- ٩ - نديم محمد خلوف (١٩٩٦) . حظائر ومباني - جامعة حلب - حلب .
- ١٠ - المجموعة الإحصائية الزراعية (١٩٩٧) . وزارة الزراعة - سورية .
- 11 - Falconer, D. S. (1981) . Introduction to quantitative genetics . London.
- 12 - Nicholas, F. W. (1990) . Veterinary genetics, CLARENDON press, Oxford.
- 13 - Turner, H. N. Young, S. S. Y. (1969) . Quantitative genetics in sheep breeding .
- 14 - Zavertyaev, B. P. (1986) . Genetical methods for the estimation of breeding value in farm animal , Leningrad publication.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

واقع صناعة دجاج اللحم في سورية
وسبل تطويرها

د. أحمد حمدي مقرش د. فؤاد نعمة د. خالد سبع النجار

كلية الطب البيطري - جامعة البعث

مقدمة

تتبع أهمية صناعة الدواجن و انتشارها في العالم في كونها مصدر اللحم الأبيض وبيض المائدة للإنسان. و هاتين المادتين هما ثروة بروتينية حيوانية تساهم بجانب الأغذية الأخرى في رفع مستوى الراتب الغذائي للمستهلك ، و تتميز لحوم الدواجن بأنها سهلة الهضم و ذات قيمة غذائية عالية مقارنة مع اللحوم الحمراء. بالإضافة لذلك فإن لحوم الدواجن ذات محتوى حروري منخفض بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من اللحوم ، حيث يحتوي كل 100 g من لحم الدواجن على 151 كالوري و تصل نسبة البروتين فيها إلى 25% بينما نسبة الدهون فيها قليلة فقد تصل إلى 1.3% في اللحم المطبوخ (9,10,11,12).

تشير التوقعات المستقبلية إلى أن لحوم الدواجن ستحتل المرتبة الاستهلاكية الأولى في العقود القليلة القادمة من الألفية الثالثة حيث يمتاز لحم الدواجن عن غيره بأنه لا يقف أمام استهلاكه أي اعتبارات دينية أو عرقية أو عادات و تقاليد بل على العكس يزداد الإقبال عليه يوماً بعد يوم.

لقد ازدهرت صناعة الدواجن عالمياً لاعتبارات عديدة منها قصر دورة الإنتاج نظراً لسرعة التحويل الغذائي و قلة المساحة المخصصة للتربية و سرعة دوران رأس المال و ازدياد الطلب على منتجات الدجاج بالمقارنة مع إنتاج اللحوم الأخرى مثل لحوم الأغنام و الأبقار و الأسماك و غيرها.

في مطلع السبعينات بدأ اتمام سورية في صناعة الدواجن حيث تم إنشاء مزارع متنوعة لإنتاج دجاج اللحم و بيض المائدة ، و لكن هذه المزارع لم تسد حاجة السوق المحلية مع تزايد عدد السكان. مما شجع الكثير من المهتمين بهذه الصناعة على إقامة مزارع لتربية الدجاج بأنواعها و التي تطورت مع الوقت لتشمل إنتاج اللحم و بيض المائدة و أمهات التربية لإنتاج صيصان دجاج اللحم و جدود لإنتاج أمهات التربية. و انتشرت هذه الصناعات المختلفة في معظم محافظات القطر (3).

من الملاحظ أن أعداد الدواجن بأنواعها تضاعفت كثيراً مما كانت عليه خلال السنوات العشرة الأخيرة فقد أصبحت سورية مكتفية ذاتياً من أغلب السلع الغذائية و منها اللحوم البيضاء حيث تجاوزت نسبة الانتقاء الذاتي أكثر من % 100 (6 , 2). كما و وصلت كمية لحم الدواجن المنتج لعام 1998 (إحصائيات وزارة الزراعة في سورية 1998) إلى 115.5 ألف طن تقريباً وقد بلغ إنتاج البيض 2.54 مليار بيضة.

مشكلة البحث:

بالرغم من هذه القفزات التطورية الكبيرة في عدد و كمية الإنتاج المحلي من لحم الدواجن لا تزال هذه الصناعة تتعثر في فوضى اقتصادية تحتاج لدراسة مستفيضة حيث يلاحظ:

- ندرة الصيصان و ارتفاع أسعارها إلى حد غير معقول فقد وصل سعر الصوص إلى ثلاث و أربعون ليرة سورية في أواخر عام 1998 أو طرح أعداد هائلة منها فتتدنى أسعارها إلى الليرتان أو ثلاث ليرات سورية كما حدث في بدايات عام 1996.
- عدم استقرار أسعار الأعلاف المستوردة و عدم توفرها الدائم.
- الغياب الكامل للأجواء التسويقية الثابتة بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، فقد يتغير سعر الكيلوغرام الواحد من دجاج اللحم الحي مرتين إلى ثلاث مرات يومياً هبوطاً أو ارتفاعاً مما يربك المنتج و يضعه في دوامة التردد في بيع المنتج أو التأجيل في البيع لحين استقرار السوق و هذا بدوره يؤدي لتراكم الإنتاج ثم هبوط الأسعار.
- عدم حصر العملية الإنتاجية في المزارع المرخصة فقط ، مما يدفع العديد من المنشآت غير المرخصة الدخول في العملية الإنتاج بشكل عشوائي.

الهدف من البحث:

يهدف البحث أساساً إلى دراسة واقع صناعة دجاج اللحم من كل زواياها التي بدايتها المربي و نهايتها المستهلك و ما بينهما تجارة الصيصان و الأعلاف و تسويق المنتج و من ثم وضع الاقتراحات المناسبة لحل هذه المشكلة المستعصية.

طرائق البحث:

لقد أجري هذا البحث في سورية وتم جمع البيانات الخاصة بأسعار الأعلاف الأساسية المعتمدة في تغذية الدواجن كالذرة الصفراء و فول الصويا و المركبات العلفية من عدة مصادر لتجار الجملة ، و أخذت البيانات الخاصة بأسعار الصيصان من أربعة مصادر منتجة لعروق صيصان مختلفة بما فيها القطاعين الخاص و العام. كما تم جمع أسعار مبيع الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي من أربعة مسالخ في القطاع الخاص. تم رصد المعطيات الخاصة بموضوع البحث ميدانياً لمدة ثلاث سنوات و خمسة أشهر (منذ عام 1996 و حتى منتصف عام 1999) و على مستوى أيام السنة بكاملها.

أستخدم الحاسوب و برامج الأكل Microsoft Excel لإخضاع جميع البيانات إلى التحليل الإحصائي (4) ، الذي يعتمد على أسلوب التحليل الوصفي و الكمي بما فيه من معادلات الاتجاه العام ، و تحليل الانحدار Regression analysis ، و المؤشرات الإحصائية (اختبار T - معامل الارتباط Correlation coefficient - الانحراف المعياري Standard deviation - معامل الاختلاف Coefficient of variation - اختبار المعنويات) .

النتائج و المناقشة:

♦ واقع الأعلاف و أسعارها :

تمت دراسة الجدوى الاقتصادية للأعلاف بالاعتماد على مكونات الخلطة العلفية الأكثر استخداماً لدى مربّي الدواجن. حيث أعتبر أن مكونات الخلطة العلفية هي % 65 ذرة (تصل هذه النسبة تدريجياً إلى % 70 في نهاية التربية) و % 25 فول الصويا (تصل هذه النسبة تدريجياً إلى % 20 في نهاية التربية) و % 10 مركز و هي نسبة ثابتة خلال فترة التربية (7,8).

يؤمن القطاع الخاص معظم احتياجات المربين من هذه المواد الأساسية وتمر هذه المواد عبر قنوات عديدة حتى تصل إلى المربين. و تتألف القنوات من سلسلة تبدأ من المستورد الأساسي فالوكيل في كل محافظة فالمربي مباشرة أو من خلال تاجر الجملة حسب الوضع الاقتصادي للمربي. حسب أسعار كل مادة علفية على حدة من بداية عام 1996 حتى الشهر الخامس من عام 1999 (جدول 1) بالاعتماد على كلفة تاجر الجملة مضافاً إليها أجور النقل و التعبئة والتخزين ومتوسط العمولة التي تضاف لتشكل متوسط سعر الكيلو غرام علف كلفة للمربي.

جدول (1) كلفة الكيلو غرام علف مقدراً بالليرة السورية اعتماداً على الخلطة العلفية المعتمدة.

الشهر/السنة	كانون ٢	شباط	آذار	يسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
1996	15.5	15.5	15.5	15.6	16.4	16.7	16.6	16.7	16.9	16.6	15.9	15.4
1997	15.3	15.2	15.4	15.9	16.3	15.5	15.4	14.9	14.5	15	15	14.8
1998	14.7	14.7	14.4	13.7	12.8	12	11.9	11.5	11.5	11.5	11.4	11.8
1999	11.7	13.3	12.5	11.8	11.2	--	-	-	-	-	-	-

لقد أخضعت هذه البيانات للتحليل الإحصائي من أجل التعرف على الاتجاهات العامة لتكلفة الكيلوغرام من العلف ، و يبين الجدول (2) النتائج التي حصلنا عليها وفقاً للمعادلة التالية:

$$y = a + b \cdot x$$

حيث أن :

? = القيمة المقدرة بالليرة السورية لسعر الكيلو غرام من العلف في الشهر x .

a' = معامل ثابت .

b' = معدل التغير الشهري لسعر العلف بالليرة السورية و خلال العام.

X = عدد الأشهر المدروسة في العام (1-n) .

أما المعادلة $X' \pm S$ حيث أن x' تمثل المتوسط الحسابي و S تمثل الانحراف المعياري ،

و أما r فهي معامل الارتباط و كذلك t فهي اختبار t لتقدير المعنوية ، كما ترمز C.V إلى معامل الاختلاف .

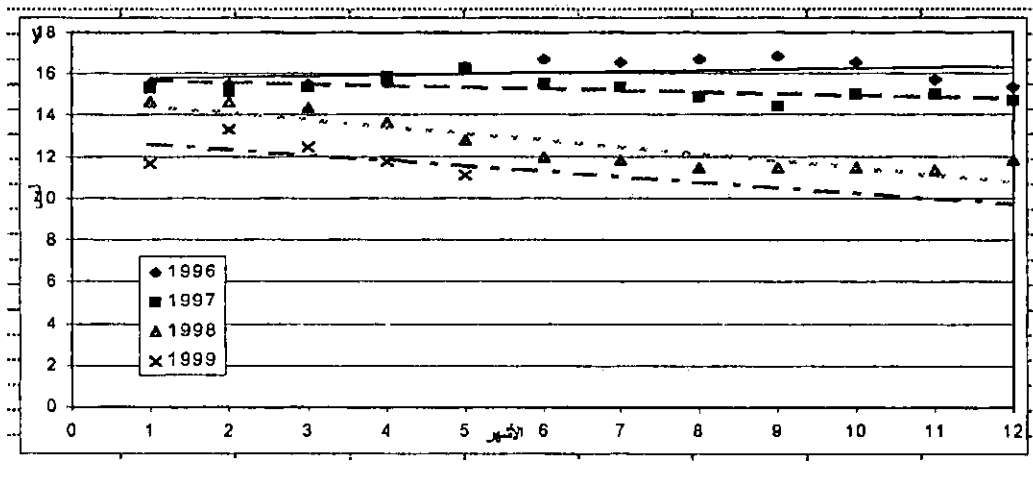
جدول رقم (2) يمثل الاتجاه العام لمتوسط سعر الكيلو غرام علف بالليرة السورية خلال السنوات المدروسة (1996-1999) .

السنة	$? = ? + b' X$	$X' \pm S$	r	t	C.V %
1996	$? = 15.7102 + 0.0612 X$ (0.047)	16.1083 ± 0.5884	0.37	1.3	3.6
1997	$? = 15.7530 - 0.075 X$ (0.036)	15.2667 ± 0.4905	0.55	2.083 -	3.2
1198	$? = 14.8606 - 0.388 X$ (0.049)	12.6583 ± 1.3426	0.91	- 7.92	10.6
1999	$? = 12.8500 - 0.2500 X$ (0.26)	12.1000 ± 0.8154	0.49	0.959	6.7

لوحظ من خلال دراسة الجدول (2) أن المؤشرات الإحصائية لمعدلات التغير في أسعار العلف لعام 1996 كانت متزايدة بمقدار (0.0612) ليرة سورية شهرياً و على مدار العام و أن هذا التزايد غير معنوي. كما قُدِّر معامل الاختلاف بحوالي (3.6 %) و هذا يعني أن تحركات أسعار العلف في عام 1996 كانت شبه مستقرة و حول متوسطها الحسابي. وكان قياس معامل الارتباط ضعيفاً إذ بلغ (0.37) . أما خلال عام 1997 فكانت معدلات التغير سالبة (0.075) ليرة سورية شهرياً و هذا التغير ثبتت معنويته على مستوى معنوي $P < 0.05$. أما معامل الاختلاف فُقِّدَ بحوالي (3.2 %) ، و كذلك كان معامل الارتباط (0.55) . في عام 1998 كانت معدلات التغير سالبة (0.388) ليرة سورية شهرياً و على مدار العام ، و ثبتت معنويته على مستوى $p < 0.01$ ، و قد بلغ معامل ارتباط (0.91) أما معامل الاختلاف فكان (10.6 %) و هذا يعني أن أسعار العلف كانت خلال عام 1998 تتسم بالاستقرار بالمقارنة مع السنوات السابقة. في عام 1999 كانت معدلات تغير أسعار العلف سالبة (0.2500) ليرة سورية شهرياً و على

مدار العام و هذا التغير لم يكن معنوياً. و بالنسبة لمعامل الاختلاف فقد بلغ (6.7 %) وهذا يعني أن هناك نوعاً من عدم الاستقرار بالقياس مع السنوات 1996 و 1997 و كان معامل الارتباط في حدود (0.49) ، و يمكن تمثيل الاتجاه العام لمتوسط أسعار العلف خلال الأربعة سنوات في الشكل (1) التالي:

شكل (1) : الاتجاه العام لمتوسط الكيلو غرام علف بالليرة السورية خلال السنوات المدروسة.



و في ضوء ما سبق نلاحظ لدى دراسة تطور كلفة الكيلو غرام علف خلال الفترة المدروسة (1996-1999) في الجدول (2) أن سعر الكيلو غرام من العلف كان بشكل عام في تناقص مستمر ، حيث بلغ السعر إلى أعلى معدل له في عام 1996 فوصل إلى 16.9 ليرة سورية ، ثم بدأ يتناقص في السنوات التالية حيث وصل إلى 15 ليرة سورية في عام 1997 ثم 11.4 ليرة سورية في السنة التي بعدها ليستقر السعر حول الـ 11.2 ليرة سورية في نهاية الفترة المدروسة من عام 1999 .

يمكن تحليل تناقص أسعار العلف إلى زيادة عدد المستوردين أو تنوع مصادر الاستيراد في الأعوام المدروسة. كما لا ينفي التناقص في أسعار العلف وجود زيادة مفرطة أو شح شديد أحياناً في أحد مكونات الخلطة العلفية المدروسة من ذرة و فول الصويا و المركبات. و يرجع السبب إلى أنه قد تستورد إحدى هذه المكونات بكميات تزيد عن معدل الاستهلاك كما حصل في عام 1999 حين وصلت أسعار الذرة إلى أدنى معدل لها (7.2 ليرة سورية) للكيلو غرام الواحد ، أو قد ينذر توفر أحد مكونات الخلطة العلفية إما لإقبال المربين الزائد على التربية كما يحدث في المواسم و الأعياد ، أو لتأخر وصول المادة العلفية في الوقت المحدد لها من خارج القطر ، أو رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات السورية. يخلق هذا الشح نوعاً من عدم التوازن

في الكميات المعروضة من الأعلاف في السوق المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فوضى تسويقية تنعكس على سعر مبيع الدجاج الحي حيث يزداد طرح المنتج قبل موعد التسويق فتتخفّض أسعاره. و قد تنعكس هذه الأزمات أيضاً على أسعار الصيصان انخفاضاً لعزوف المربين عن التربية ريثما تتضح الرؤية في مصير الأعلاف سلباً أو إيجاباً (5 , 1).

♦ الصيصان و تحركات أسعارها:

جمعت أسعار مبيع الصيصان بعمر يوم واحد من أربعة مفاقس مختلفة منذ بداية عام 1996 و حتى منتصف عام 1999. تراوح عدد مرات البيع الشهري لكل مصدر بين الستة إلى تسعة دفعات ، وتراوح عدد الصيصان في كل دفعة من ستة إلى خمسة عشر ألف صوصاً. وقد أخذ بالاعتبار تنوع السلالات المختلفة للصيصان لاختلاف أسعارها. يوضح الجدول رقم (3) متوسط البيع الشهري للصيصان و يشير إلى أعلى و أدنى سعر وصلته في السوق.

جدول (3) متوسط أسعار الصيصان الشهري مقدرة بالليرة السورية.

الشهر السنة	كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
1996	3.5-9* 6**	3-12 8.5	5-16 11.5	10-18.5 15	9-13 10.5	12-18 15.5	15-17 16.5	9-16 13	9-11 10	9-10 9	12-19 15.5	14-22 20
1997	11-21 17.25	20-26 22.5	18-25 20.5	18-21 19.5	9-18 14	12-18 15	9-14 12	9-11 10	10-20 16.5	12-19 15.5	14-17 15.5	8.5-17.5 12.5
1998	4.5-9.5 7	7.5-11 9.5	7-10 8.5	8-11 9	7-21 13	19-24 21.5	21-33 26.5	31-36 34	27-35 30	34-41 38	41-43 41.5	21-41 26
1999	13-20 17	10-22 15.5	12-22 18	18-23 20	12-19 16.5							

* أدنى و أعلى سعر للصوص الواحد في كل شهر.

**المتوسط الشهري لسعر الصوص الواحد .

لقد أجري على الجدول رقم (3) التحليل الإحصائي للمتوسط الشهري لسعر الصيصان للتعرف على الاتجاهات العامة خلال الفترة المدروسة و يبين الجدول (4) العلاقة الرياضية التي تربط بين أسعار الصيصان بالليرة السورية مع الزمن وفقاً للمعادلة التالية:

$$y = b \cdot x + ?$$

حيث أن :

? = القيمة المقدرة لسعر الصوص بالليرة السورية في الشهر x .

a' = معامل ثابت .

b' = معدل التغير الشهري لسعر الصوص مقدراً بالليرة السورية و خلال العام.

X = عدد الأشهر المدروسة في العام (1-n) .

أما المعادلة $X' \pm S$ حيث أن X' تمثل المتوسط الحسابي و S تمثل الانحراف

المعياري، و أما r فهي معامل الارتباط و كذلك t فهي اختبار t لتقدير المعنوية ، كما ترمز

C.V إلى معامل الاختلاف .

جدول رقم (4) يمثل الاتجاه العام لمتوسط سعر الصوص خلال السنوات المدروسة.

السنة	$b'X + ? = ?$	$X' \pm S$	r	t	C . V %
1996	$? = 8.4242 + 0.6399 x$ (0.22)	12.5833 ± 4.0274	0.57	2.210	32
1997	$? = 19.992 - 0.6302 x$ (0.25)	15.8958 ± 3.6454	0.62	-2.521	22.9
1998	$? = 2.1212 + 3.0647 x$ (0.49)	22.0417 ± 12.4105	0.88	6.25	56.3
1999	$? = 16.35 + 0.35 x$ (0.59)	17.4000 ± 1.7103	0.32	0.593	9.82

لدى مقارنة معلومات الجدول (4) يتبين أن أسعار الصوص كانت في عام 1996

بمعدل تغير مقداره (0.6399) ليرة سورية شهرياً و على مدار العام و هذا التزايد

معنوياً حيث كانت $P < 0.05$. أما معامل الاختلاف فقد بحوالي (32 %) ، كما قدر معامل

الارتباط بـ 0.57 . أما في عام 1997 فكانت الأسعار مغايرة للسنة السابقة حيث ظهرت

معدلات التغير سالبة في سعر الصوص خلال العام المدروس وقُدرت بحوالي (0.6302)

ليرة سورية شهرياً و قد ثبتت معنويته على مستوى $P < 0.05$. أما معامل الاختلاف فقد قُدر

بحوالي (22.9 %) . و عند قياس معامل الارتباط نجد أنه يساوي (0.62) . و في عام

1998 فكانت معدلات الأسعار متزايدة حيث قُدرت بحوالي (3.0647) ليرة سورية شهرياً

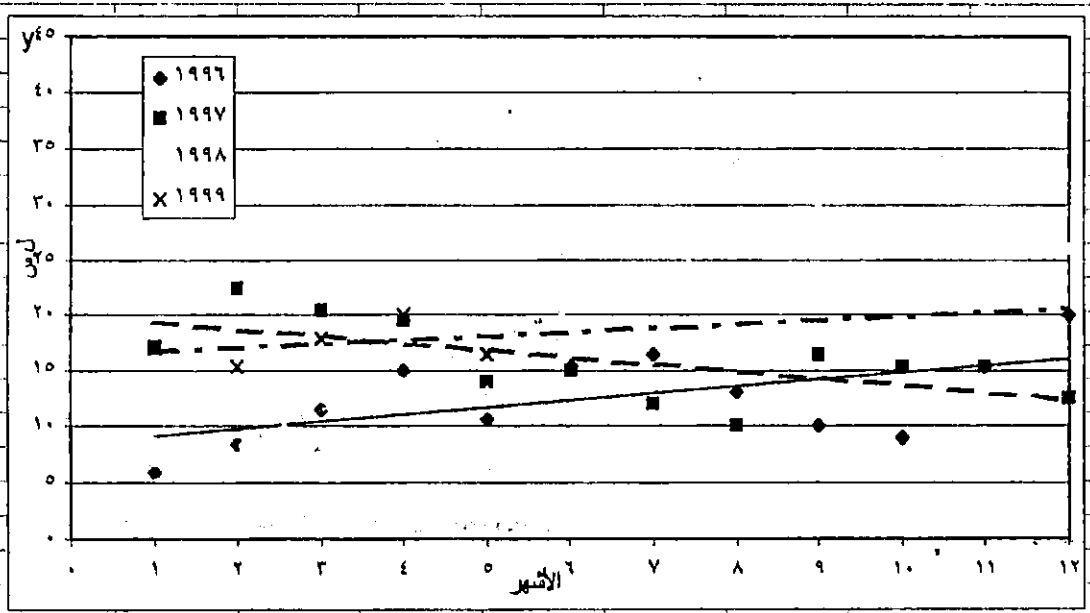
على مدار العام و هذا التزايد ثبتت معنويته و على مستوى معنوي جداً حيث كانت $P < 0.01$

و كان معامل الاختلاف (56.3 %) و يعتبر هذا الرقم لمعامل الاختلاف مرتفع جداً قياساً

مع الأعوام السابقة . أما معامل الارتباط فكبير جداً حيث بلغ (0.88) . بالنسبة لعام 1999

فقد كانت تغيرات الأسعار بحدود (0.35) ليرة سورية وهي غير معنوية و أما معامل الاختلاف فكان (9.82 %) و يعتبر هذا المعامل إيجابياً ويعبر عن نوع من الاستقرار في أسعار الصيصان بالقياس مع السنوات المدروسة السابقة. و يمكن توضيح الاتجاه العام لمتوسط أسعار الصيصان في الشكل (2).

شكل (2) الاتجاه العام لمتوسط سعر الصوص خلال السنوات المدروسة.



عند التمعن في جدول متوسط أسعار الصيصان و جدول الاتجاه العام (جدول 3 و 4) نلاحظ أن هنالك تفاوتاً شديداً في الأسعار سواء على مدار أشهر العام أو على مستوى الأعوام المدروسة كلها. كما نجد أن الفرق بين أدنى و أعلى سعر وصلت إليه الصيصان في عام 1996 كان 19 ليرة سورية ، و في عام 1997 بلغ 17.5 ليرة سورية ، إلا أن عام 1998 كان أكثر تبايناً حيث بلغ 38.5 ليرة سورية ، في حين أن الفرق في عام 1999 كان 13 ليرة سورية. و بدون شك فإن هذا التفاوت في الأسعار يؤثر مباشرة على التكلفة العامة لإنتاج دجاج اللحم و يعزى هذا التفاوت إلى عشوائية التربية و عدم تنظيمها سواء على مستوى تربية دجاج اللحم أو أمهاتها أو جدودها.

هنالك عامل آخر له دور في تباين أسعار الصيصان يتمثل في المواسم و الأعياد حيث يندفع أغلبية المربين للحجز المسبق للصيصان مما يزيد الطلب فتحقق الزيادة المحتملة

للأسعار، و هذا بدوره يشجع معظم منتجي الصيصان للتفكير في التوسع العشوائي و غير المدروس لسد حاجة السوق مما يؤدي إلى تربية أمهات دجاج اللحم بأعداد كبيرة في الأعوام التالية فيزيد المنتج من الصيصان فتتدنى أسعارها (3) .

كما يلعب العلف دوراً في تباين أسعار الصيصان ، فتوفر الأعلاف يشجع عملية التربية و يعطي المربي شعوراً بالرضى و الاستقرار فيزداد الطلب على الصيصان فتزداد أسعارها. وعلى النقيض فندرة توفر الأعلاف أو أحد مكوناتها يدفع أغلبية المربين للعزوف عن التربية فتتدنى الأسعار.

ومن ناحية أخرى تلعب الظروف المناخية دوراً في توفر الصيصان و أسعارها حيث يلاحظ التأثير الواضح للدورة المناخية صيفاً أو شتاءً على كمية المنتج من الصيصان كما حدث في صيف عام 1998 حين ارتفعت درجات الحرارة أكثر من معدلها الطبيعي مما سبب كوارث اقتصادية مؤلمة نتيجة نفوق أعداد كبيرة من أمهات دجاج اللحم و تدني الإنتاج و نسبة الفقس في الطيور الناجية.

♦ كلفة دجاج اللحم الحي:

بعد جمع البيانات عن كلفة الكيلو غرام من العلف و أسعار الصيصان يمكن معرفة كلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم لمقارنتها مع متوسط البيع الشهري و الوقوف على وضع المربي المالي من خسارة أو ربح. و لحساب هذه الكلفة فقد اعتمد على نسبة التحويل النموذجية لتفاوت نسب التحويل الغذائي عند المربين. فمن المعروف أن الطير في الظروف البيئية و الصحية الجيدة يتناول حوالي 5 كيلو غرام علف من عمر يوم واحد و حتى عمر 56 يوماً تقريباً ليعطي وزن حي حوالي 2.380 كيلو غرام. ففي هذه الحالة أعتبر أن الطير الواحد يُعطي معامل تحويل غذائي 2.1 أو نسبة تحويل % 47.5 (7) . ومن ناحية أخرى يدخل في حساب الكلفة ما يسمى بالمصاريف الملحقة التي لا بد من وضع ثابت لها. فمن خلال الخبرة العملية و استمزاغ آراء العاملين في صناعة الدواجن فقد اعتمد على تقدير المصاريف الملحقة (م م) بمتوسط 15 ل.س لكل طائر في الدورة الواحدة و على مدار السنة و هي مجموع كلفة التدفئة و اليد العاملة و الإشراف الطبي و التقلات و ما يلحق الصوص الواحد من أجار المنشأة في كل دورة تربية. من خلال ما سبق نرى أن المعادلة التالية تحدد كلفة الكيلو غرام الواحد من دجاج اللحم :

سعر الكيلو غرام علف × 5 كيلو غرام + سعر الصوص + 15 م م × 1000 ÷ 2.380 . فمثلاً في شهر كانون ٢ من عام 1996 فإن كلفة الطير الواحد تكون على الشكل

التالي: 5. 15 ل.س سعر الكيلو غرام علف $5 \times$ كغ = 77.5 + 6 ل.س متوسط سعر الصوص + 15 ل.س م م = 98.5 ل.س ، وهذه تعطي لحم حي 2380 غ ، فكلفة الكيلو غرام هي 41.4 ليرة سورية. وبناءً على ذلك حسبت كلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم في الجدول (5).

جدول (5) كلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي مقدراً بالليرة السورية.

السنة الشهر	كانون ٢	شباط	أذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	١ تشرين	٢ تشرين	كانون ١
1996	41.4	42.45	43.7	45.4	45.15	47.9	48.1	46.85	45.9	44.95	46.1	47
1997	45.7	47.6	47.25	47.8	46.4	45.15	43.7	41.7	43.6	44.3	44.3	42.55
1998	40	41	40.1	38.75	38.65	40.5	42.3	44.75	42.95	46.3	47.6	42
1999	38	40.75	40.1	39.4	36.65							

أجري على الجدول رقم (5) التحليل الإحصائي للتعرف على الاتجاهات العامة لتكلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي خلال الفترة المدروسة ويبين الجدول (6) العلاقة الرياضية التي تربط ما بين تكلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي بالليرة السورية مع الزمن وفقاً للمعادلة التالية:

$$y = a + b \cdot x$$

حيث أن :

y = القيمة المقدرة لسعر كلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي بالليرة السورية في الشهر x .
 a = معامل ثابت .

b = معدل التغير الشهري لكلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي مقدراً بالليرة السورية.

X = عدد الأشهر المدروسة في العام (1-n).

أما المعادلة $X \pm S$ حيث أن x تمثل المتوسط الحسابي و S تمثل الانحراف المعياري ،
و أما r فهي معامل الارتباط و كذلك t فهي اختبار t لتقدير المعنوية ، كما ترمز $C.V$ إلى معامل الاختلاف .

جدول (6) الاتجاه العام لمتوسط كلفة الكيلو غرام دجاج حي بالليرة السورية.

السنة	$y = a + b \cdot X$	$X \pm S$	r	t	$C.V\%$
1996	$y = 42.8856 + 0.3881 x$ (0.13)	45.4083 ± 2.0626	0.68	2.985	4.54
1997	$y = 47.7667 - 0.4250 x$ (0.11)	45.0042 ± 1.9922	0.77	- 3.863	4.42
1998	$y = 38.3045 + 0.5800 x$ (0.17)	42.0858 ± 2.8937	0.73	3.41	6.87
1999	$y = 40.1950 - 0.4050 x$ (0.55)	38.980 ± 1.6547	0.39	- 0.736	4.24

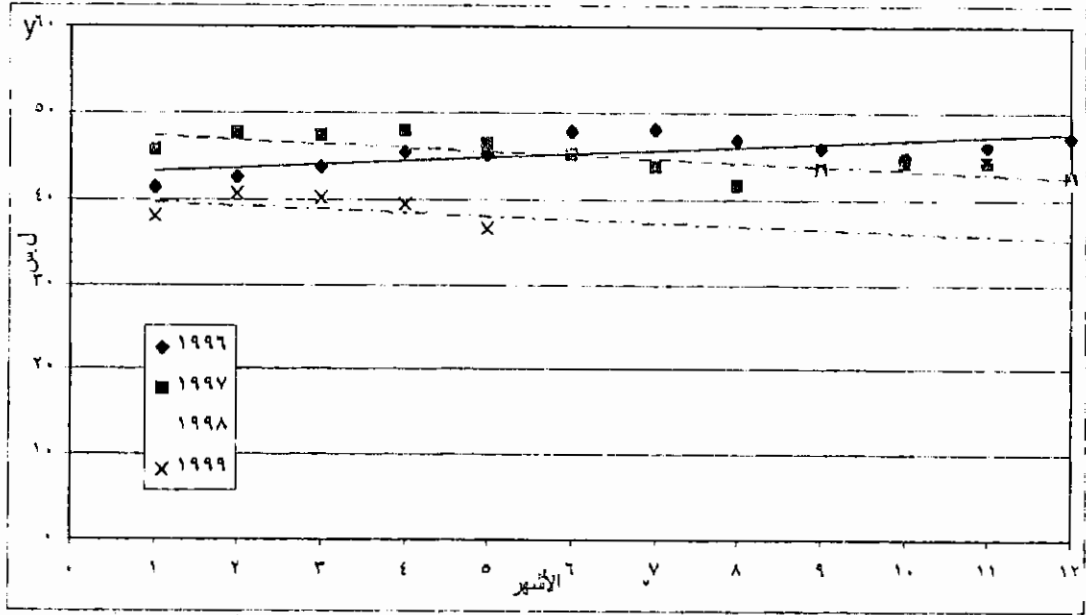
من خلال دراسة العلاقة الإحصائية في الجدول رقم (6) أعلاه يتبين لنا أنه في عام 1996 كانت معدلات الزيادة في كلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي بقيمة (0.3881) ليرة السورية شهرياً و على مدار العام. هذا التزايد معنوي و مؤكد إحصائياً وهو على مستوى معنوي $P < 0.05$. أما معامل الارتباط فكان مقداره (0.68) ، و بالنسبة لمعامل الاختلاف فقدر بحوالي (% 4.54) وهو في الحدود المقبولة لتربية و إنتاج سليم مما يعني أن الاختلاف أو التباين ما بين التكلفة الشهرية للكيلو غرام من الدجاج الحي كانت تغيراتها طفيفة للغاية خلال عام 1996 ، و هذه السمة تمكنا أيضاً من أن نقول بأن تكاليف إنتاج الكيلو غرام من الدجاج الحي كانت تتصف بالاستقرار خلال هذا العام و هذا الأمر يعتبر جيداً من الناحية الاقتصادية و الإنتاجية.

في عام 1997 كانت معدلات التغير الشهرية لكلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي سالبة (0.4250) ليرة السورية شهرياً وعلى مدار العام و هذا التغير قد ثبتت معنويته إحصائياً على مستوى معنوي $P < 0.01$ ، أما معامل الارتباط فقد بلغ (0.77) ، في الوقت الذي بلغ فيه معامل الاختلاف لحدود (% 4.42) و يعتبر هذا المؤشر إيجابياً كونه يدل على نوع من الاستقرار في التكاليف الإنتاجية للحم الدجاج الحي.

في عام 1998 لوحظ أن معدلات التزايد في كلفة الكيلو غرام من لحم الدجاج الحي قدرت بحوالي (0.58) ليرة السورية شهرياً و على مدار العام و هذا التزايد قد أكد إحصائياً و على مستوى معنوي قدره $P < 0.05$. و فيما يتعلق بمعامل الارتباط فقد كان قوياً إذ بلغ (0.73) . أما معامل الاختلاف فقد قدر بحوالي (% 6.87) و هذا يدل على أن التكلفة للكيلو غرام من الدجاج الحي كانت في هذا العام أقل استقراراً من السنوات السابقة المدروسة.

لقد كانت معدلات التغير الشهرية في تكلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي في عام 1999 سالبة بنحو (0.4050) ليرة السورية شهرياً و على مدار الفترة المدروسة من هذا العام. هذا التغير السلبي في التكلفة لم تثبت معنويته إحصائياً ، و عند حساب معامل ارتباط و جد أنه ضعيفاً إذ بلغ حوالي (0.39) ، أما معامل الاختلاف فكانت قيمته (% 4.24) و يعتبر هذا المؤشر في الحدود المتوسطة. و نستطيع أن نمثل بالرسم البياني التغيرات الشهرية التي حدثت في تكلفة الكيلو غرام من اللحم الحي و لكل عام من الأعوام المدروسة كما هو موضح في الشكل (3) التالي:

الشكل (3) : الاتجاه العام لمتوسط تكلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي خلال السنوات المدروسة.



نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (5) أن تكلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي وعلى مدار السنوات المدروسة كانت تتراوح بين حد أعلى و قدره 48.1 ليرة سورية في تموز عام 1996 و حد أدنى و قدره 36.65 ليرة سورية في شهر أيار من عام 1999 ، و هذا يعني أنه لتحقيق الربح للمربين يجب أن يفوق سعر الكيلو غرام من الدجاج الحي الحد الأعلى من كلفة الكيلو غرام ذاته. بالإضافة لذلك فإن تذبذب أسعار الصيصان الشديد و عدم استقرارها لا يضمن ثبات الكلفة المحسوبة على أساس متوسط سعر الصوص ، و هذا يشير إلى أن العامل الأساسي في تحركات كلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي ارتفاعاً أو هبوطاً يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار الصيصان أكثر بكثير من التغيرات التي تطرأ على أسعار العلف و بذلك تعد أسعار الصيصان العامل الحاسم في كلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي.

من جهة أخرى يجب أن يحقق المربي نسبة تحويل نموذجية و هي % 47.5 مما لا ينطبق غالباً على الواقع العملي بسبب زيادة نسبة النفوق في الأعمار الأولى و زيادة المشكلات

الصحية و ارتفاع النفوق مع تقدم عمر القطيع حتى أنه في بعض الحالات قد تصل نسبة التحويل إلى ما دون الـ 39% وخاصة في فصل الشتاء.

ومن الناحية الإحصائية نلاحظ في الجدول رقم (6) أن كلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي متزايدة في العامين 1996 و 1998 تزايداً معنوياً ، أما في عام 1997 فكانت كلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي متناقصة بصورة معنوية و كذلك في عام 1999 كانت الكلفة متناقصة لكن بشكل غير معنوي مما لا يعطي مؤشرات مستقبلية في التكهّن بانخفاض كلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي.

♦ تسويق دجاج اللحم الحي:

يتم تسويق الدجاج اللحم في نهاية مرحلة التربية و تبدأ عادة عندما يصل القطيع إلى متوسط عمر 50 - 48 يوماً و أحياناً حتى عمر 53 يوماً. و قد يتم التسويق بحسب وزن الطائر حيث يبدأ المربي بالبيع عندما يصل معدل الوزن الحي الوسطي للطائر حوالي (1850-2000) غ. يقوم بعملية البيع عادة المربي نفسه أو عن طريق الوسطاء الذين يمولون المنشأة بالعلف و الصوص و الدواء.

لدراسة واقع حركة أسعار مبيع الدجاج تم جمع بيانات عن الأسعار اليومية للكيلو غرام دجاج حي منذ عام 1996 و حتى منتصف عام 1999 ، ثم وضعت البيانات في جداول كمتوسطات شهرية. و لكي نتعرف على القياس الكمي لتحركات الأسعار المزرعية لمبيع الكيلو غرام دجاج لحم حي خلال الفترة المدروسة أجرينا حساب معادلات الاتجاه العام لهذه الظاهرة وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (7) و الذي أشير فيه أيضاً إلى أعلى و أدنى سعر بيع فيه دجاج اللحم شهرياً.

جدول (7) متوسط بيع الكيلو غرام دجاج حي من أرض المزرعة.

الشهر المسنة	كاتون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كاتون ١
1996	43-55 **49.55	47-57 54.5	52-62 54.55	60-78 68.75	46-61 50.75	48-57 52	52-66 58.7	53-68 58.15	43-53 47.9	40-49 44	44-59 51.75	58-70 64.15
1997	65-74 69.75	64-80 71.71	55-64 60	59-70 64.6	44-59 50.65	42-52 47.3	42-49 45.45	44-49 46.6	48-57 52.8	48-54 50.5	43-59 51.6	51-64 58.4
1998	58-63 60.7	40-59 46.1	40-52 44	45-51 48	44-56 49.8	51-64 56.4	61-78 70	65-75 70.9	53-63 56.1	55-76 65.5	58-74 64.65	59-65 61.4
1999	51-65 59	41-51 46	42-54 48.35	45-56 50.6	42-45 43.4	=	=	=	=	=	=	=

*متوسط أعلى و أدنى سعر مبيع خلال الشهر .

**متوسط بيع الكيلو غرام دجاج لحم خلال الشهر.

لقد أجريت حسابات معادلات الاتجاه العام لهذه الظاهرة و كانت النتائج موضحة في الجدول (8) بالاعتماد على العلاقة الرياضية التالية:

$$? = ? + b' x$$

التي تربط ما بين أسعار مبيع دجاج اللحم بالليرة السورية مع الزمن ، حيث أن :

$? =$ القيمة المقدرة لسعر الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي بالليرة السورية في الشهر x .

$a' =$ معامل ثابت .

$b' =$ معدل التغير الشهري لسعر الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي مقدراً بالليرة السورية.

$X =$ عدد الأشهر المدروسة في العام ($1-n$) .

أما المعادلة $X' \pm S$ حيث أن X' تمثل المتوسط الحسابي و S تمثل الانحراف المعياري، و أما r فهي معامل الارتباط و كذلك t فهي اختبار t لتقدير المعنوية ، كما ترمز $C.V$ إلى معامل الاختلاف.

جدول (8) : الاتجاه العام لمتوسط سعر مبيع الكيلو غرام لحم حي بالليرة السورية.

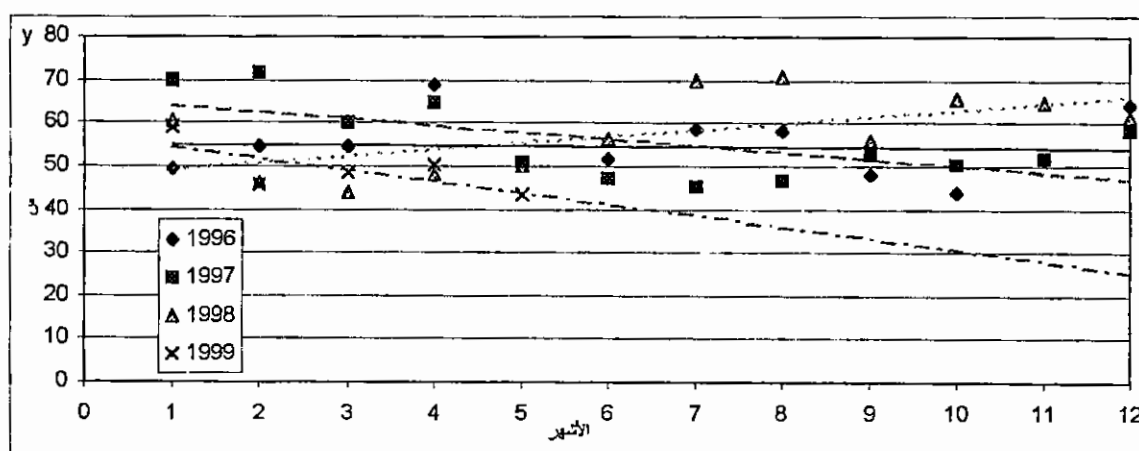
السنة	$? = a' + b' X$	$X' \pm S$	r	t	$C.V$ %
1996	$? = 54.8659 - 0.0467 x$ (0.61)	54.5625 ± 6.9628	0.02	0.076	12.76
1997	$? = 65.9014 - 1.5571 x$ (0.61)	55.7800 ± 9.0193	0.62	2.553	16.16
1998	$? = 47.7378 + 1.5473 x$ (0.64)	57.7958 ± 9.2454	0.6	2.393	16
1999	$? = 57.45 - 2.66 x$ (1.54)	49.4700 ± 5.9631	0.7	1.723	12.05

يلاحظ من خلال دراسة المعادلات الإحصائية في الجدول (8) أن معادلات التغير في الأسعار الشهرية لمبيع الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي كانت سالبة في عام 1996 و بمقدار (0.0467) ليرة السورية وعلى مدار العام ، إلا أن هذا التغير لم تثبت معنويته إحصائياً ، أما معامل الارتباط فكانت قيمته (0.02) و هو ضعيف جداً ، و قد وجد أن معامل الاختلاف كان (12.76 %) . و في عام 1997 كانت معدلات التغير في الأسعار الشهرية لمبيع الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي سالبة أيضاً و قدرت بحوالي (1.5571) ليرة سورية شهرياً و على مدار العام و هذا التغير قد تثبت معنويته إحصائياً و على مستوى

معنوي $P < 0.05$. و قد قدر معامل الارتباط بقيمة (0.62) أما معامل الاختلاف فقد قدر بحدود (16.16 %) .

في عام 1998 كانت معدلات الزيادة في أسعار البيع للكيلو غرام دجاج حي حوالي (1.5473) ليرة سورية شهرياً و على مدار العام ، و قد ثبتت معنوية هذا التغير على مستوى $P < 0.05$ ، أما معامل الارتباط فقد قدر بحدود (0.6) . و عند حساب معامل الاختلاف وجد أنه (16%) . و بالنسبة لعام 1999 فكانت معدلات التغير الشهرية لأسعار مبيع الكيلو غرام من الدجاج الحي سالبة بمقدار (2.66) ليرة سورية شهرياً و على مدار الجزء المدروس من العام (ستة أشهر) ، و هذا التغير في الأسعار لم تثبت معنويته إحصائياً. أما معامل الارتباط فكان (0.7) بينما كان معامل الاختلاف (12.05%) ، والشكل التالي (4) يوضح الاتجاهات العامة لأسعار مبيع الكيلو غرام دجاج حي من أرض المزرعة خلال السنوات المدروسة (1996-1999) .

الشكل (4) : الاتجاه العام لمتوسط سعر مبيع الكيلو غرام دجاج لحم حي بالليرة السورية خلال السنوات المدروسة.



يلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية للجدولين (7 و 8) أن هنالك فروقان كبيرة في أسعار مبيع الكيلو غرام من الدجاج الحي كما أشار ذلك كل من معدلات التغير في الأسعار الشهرية بالإضافة إلى معامل الاختلاف الكبير في كل السنوات المدروسة و الذي تراوحت قيمته بين (12 - 16 %) و تعتبر هذه الأرقام كبيرة جداً إذ تشير من وجهة النظر الاقتصادية إلى أن أسواق البيع غير مستقرة.

ويؤثر عدم الاستقرار في المبيع كثيراً على اقتصاديات المنشأة: فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا كانت طاقة المنشأة الإنتاجية عشرة آلاف طير فهذا يعني أنها تسوق على الأقل

عشرين طناً من الدجاج الحي و عند تغير سعر البيع ليرة سورية واحدة هبوطاً أو ارتفاعاً فهو ذو تأثير واضح على وضع المربي الاقتصادي.

كما يعزى هذا التباين الشديد في أسعار المبيع لعدم وجود قطاع عام فعال في سورية يتوسط عملية التسويق و يكون الاعتماد الكلي على مذابح القطاع الخاص التي تحدد سعر مبيع الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي حسب العرض و الطلب حصراً ، وقد يتقلب السعر عدة مرات يومياً وقد لا يستقر السعر حتى اليوم التالي من الشراء. هذه العملية التسويقية لا تترك للمربي حرية الخيار في تحديد سعر إنتاجه و خاصة في أوضاع الركود التسويقي و تدني الأسعار (5 , 1).

♦ العلاقة بين كلفة الكيلو غرام دجاج حي و أسعار المبيع

بعد معرفة الاتجاهات العامة لمعدلات التغير الشهرية لكل من تكاليف الكيلو غرام من الدجاج اللحم الحي و أسعار مبيعه من أرض المزرعة خلال الفترة المدروسة من عام 1996-1999 فمن الضروري البحث في العلاقات القائمة ما بين التكاليف الإنتاجية لدجاج اللحم الحي و بين أسعار مبيعه و على هذا أجري حساب معادلات الاتجاه العام التي تربط بينهما ضمن علاقة رياضية خلال الفترة المدروسة و لكل سنة على حدة و كانت على الشكل التالي:

$$? = ? + b' \cdot x$$

حيث أن:

? = القيمة التقديرية لأسعار مبيع الكيلو غرام الواحد من دجاج اللحم الحي بالليرة السورية.

a' = معامل ثابت .

b' = معدل التغير الشهري.

X = تكلفة الكيلو غرام لحم حي بالليرة السورية.

r² = معامل التحديد.

جدول (9) يبين العلاقة بين كلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي (X)

و مبيعه (Y) بالليرة السورية خلال السنوات المدروسة .

السنة	$? = a' + b' \cdot X$	r	r ²	t
1996	$? = 9.9599 + 0.9823 \times (1.0213)$	0.29	0.08	0.962
1997	$? = 73.109 + 2.8639 \times (1.1088)$	0.63	0.40	2.583
1998	$? = 36.108 + 2.2315 \times (0.7329)$	0.69	0.48	3.045
1999	$? = 57.008 - 0.1934 \times (2.0776)$	0.05	0.0025	0.093

و لدى دراسة العلاقة المبينة في الجدول رقم (9) لوحظ في عام 1996 وجود تزايد في معدلات البيع مقدارها (0.9823) ليرة سورية شهرياً لكل زيادة في التكاليف بليرة سورية

واحدة ، إلا أن هذه الزيادة في الأسعار لم تثبت معنويتها في الوقت الذي كان فيه معامل الارتباط ضعيفاً جداً إذ قدر بحوالي (0.29) ، و أما معامل التحديد فقد كان (8 %) و هذا المؤشر بشكله الحالي يعكس حقيقة مفادها أن هناك عوامل كثيرة جداً تدخل في سعر مبيع الكيلو غرام من الدجاج الحي بخلاف التكاليف المدروسة التي تبين أن تأثيرها لا يتجاوز الـ (8%) من إجمالي العوامل المؤثرة على السعر وفي اعتقادنا أن أهم العوامل متركزة في الاحتكار من قبل الجهات المسؤولة عن البيع - العرض و الطلب - الظروف المناخية و المشكلات الصحية للقطعان ... إلخ).

قد تبين في العام التالي 1997 أن هنالك زيادة في المعدلات السعرية بمقدار (2.8639) ليرة سورية شهرياً لكل زيادة في التكاليف مقدارها ليرة سورية واحدة و على مدار العام، وهذه الزيادة قد تثبت معنويتها إحصائياً على مستوى معنوي قدره $P < 0.05$ ، أما معامل التحديد فكانت قيمته (40 %) و هذا يعني أن عناصر التكاليف المدروسة في هذا العام قد أثرت بحدود (40 %) من السعر المحدد لبيع الكيلو غرام دجاج حي ، أما بقية النسبة المئوية فترجع إلى عوامل أخرى لم يتطرق اليها البحث إلى دراستها.

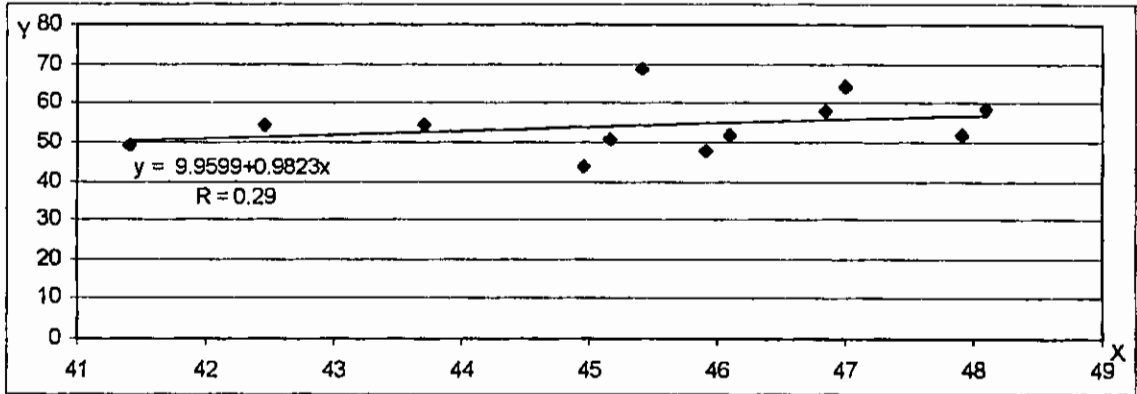
ولكن في عام 1998 ازدادت قيمة المعدلات السعرية لمبيع الكيلو غرام من الدجاج الحي بحوالي (2.2315) ليرة سورية شهرياً لكل زيادة في التكاليف مقدارها ليرة سورية واحدة لإنتاج واحد كيلو غرام دجاج حي وعلى مدار العام وهذه الزيادة في الأسعار قد أكدت إحصائياً على مستوى معنوي قدره $P < 0.05$. أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد فقد قدر بحوالي (48%) و هذا يعني أن التكاليف المدروسة قد أثرت على السعر بحوالي (48%) في الوقت الذي كانت فيه العوامل الأخرى قد أثرت بحوالي (52%).

وفيما يتعلق في الستة أشهر الأولى من عام 1999 فقد كانت معدلات الأسعار سالبة وقيمة (0.1934) ليرة سورية شهرياً لكل زيادة في التكاليف مقدارها ليرة سورية واحدة وهذا التناقص لم تثبت معنويته إحصائياً ، أما قيمة معامل التحديد فكانت ضعيفة و قدرت بحوالي (0.0025).

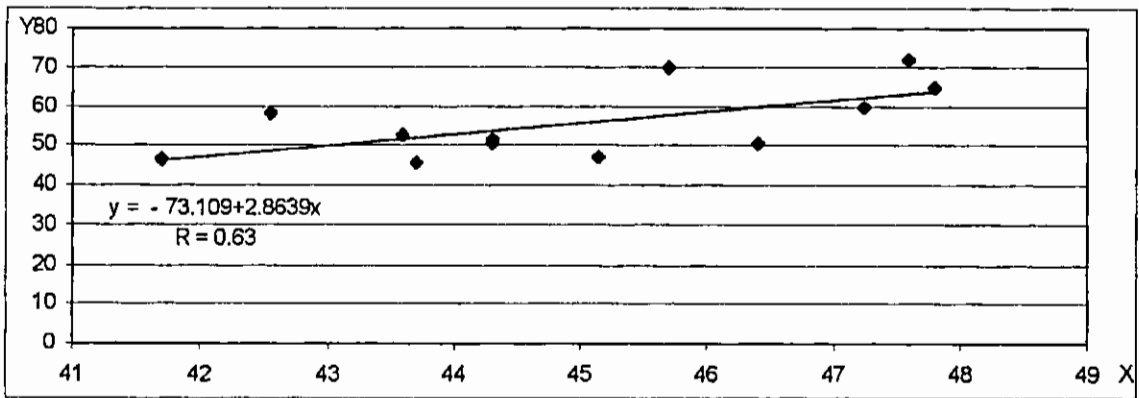
وفيما يلي الشكل رقم (5) الذي يوضح بالرسم البياني العلاقات القائمة ما بين التكاليف و الأسعار لكل السنوات المدروسة على حده.

الشكل (رقم 5) : العلاقة بين تكلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي Y و أسعار مبيعه X لكل السنوات المدروسة.

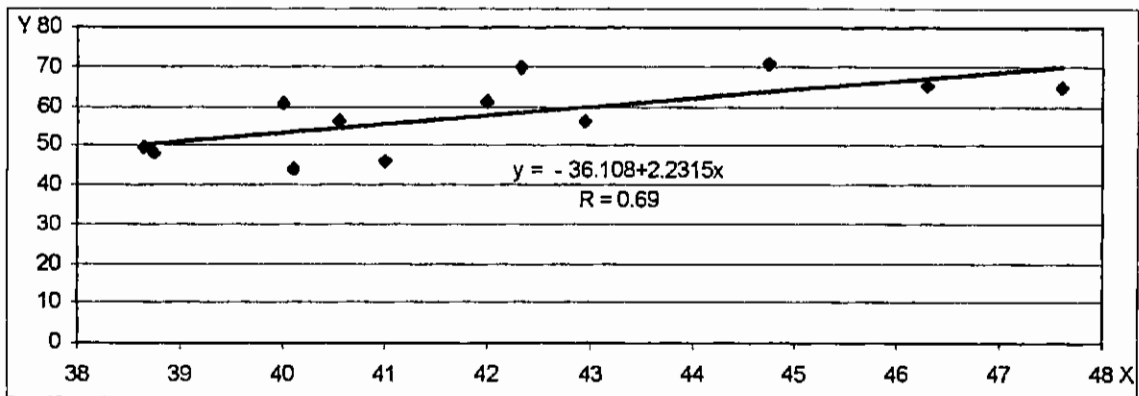
العلاقة بين تكلفة الكيلو غرام دجاج حي بالليرة السورية Y و مبيعه X خلال عام 1996 .



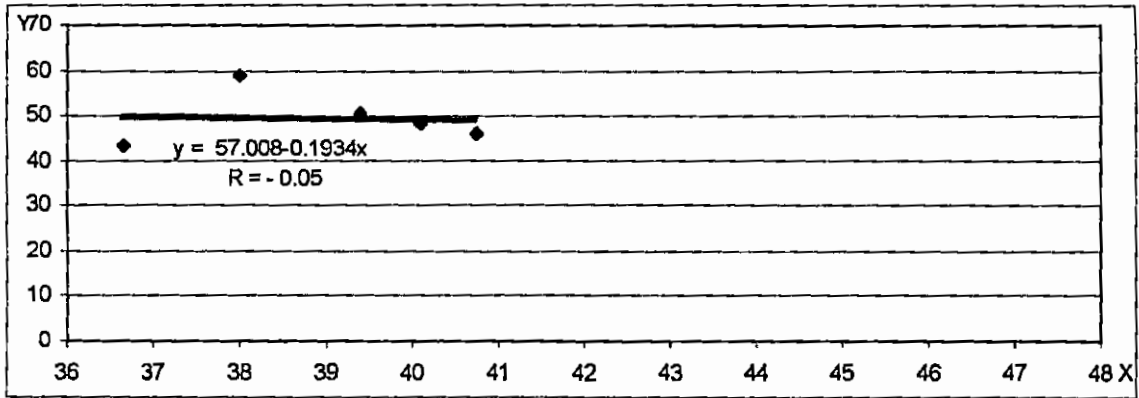
العلاقة بين تكلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي Y و مبيعه X خلال عام 1997 .



علاقة بين تكلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي Y و مبيعه X خلال عام 1998.



العلاقة بين تكلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي Y و مبيعه X خلال عام 1999.



عند مقارنة متوسط تكلفة الكيلو غرام من الدجاج اللحم الحي في الجدول (5) و متوسط مبيعه في الجدول (7) نلاحظ أن متوسطات البيع الشهري تفوق متوسطات الكلفة خلال الفترة المدروسة و على مدار الأشهر معاً ، يعني أن هنالك ربح دائم للمربي و هذا لا ينطبق على الواقع الفعلي حيث تحدثت بعض الخسارات عند هبوط أسعار المبيع للحد الأدنى كما حدث في شهري أيلول و تشرين الأول من عام 1996 و أيار و حزيران و تموز و تشرين الثاني من عام 1997 و شباط من عام 1998.

ومن ناحية ثانية يضمن المربي الربح المؤكد إذا حقق نسبة تحويل غذائي مثالية (47.5%) و هذا أيضاً لا ينطبق على الواقع العملي لانخفاض نسبة التحويل الغذائية التي قد تصل إلى ما دون الـ (40%) و خاصة في فصل الشتاء و نسبة النفوق العالية و المشاكل الصحية التي تعاني منها معظم القطعان في سورية. فبالإضافة لسوء التربية و تعاقب دورات التربية المكثفة (غالباً أقل من عشرة أيام بين دورتي تربية) ، كما تعاني معظم القطعان من أمراض الرشح المزمن Chronic respiratory disease و داء الأكرية Coccidiosis ومرض النيوكاسل Newcastle disease بالرغم من كل الإجراءات المتخذة.

المقترحات و التوصيات:

■/الأعلاف:

- ✓ نقترح تخصيص المساحات الزراعية اللازمة لزراعة الذرة و فول الصويا و تأمين وصولها للمربي خالية من الرطوبة و الملوثات الفطرية ، أو استيراد المكونات العلفية المطابقة للمواصفات السورية و توفرها بكميات كافية و بدون انقطاع لسد حاجة السوق المحلية.
- ✓ كما نقترح تفعيل دور القطاع العام أو المشترك في العملية التسويقية للأعلاف محلياً ، أو عن طريق الاستيراد من دول قريبة من سورية لاستبدال الأعلاف في حال عدم مطابقتها

للمواصفات السورية و بسرعة مما يساعد على إحداث توازن سعري و استقرار في توفر الأعلاف.

■ المذابح الفنية وصلات التبريد:

✓ تعد مذابح القطاع الخاص بدائية و غير مراقبة صحياً و تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية في التعامل مع الذبيحة التي تباع بدون تغليف. لذا نقترح إنشاء مذابح حديثة تتوفر فيها جميع المواصفات الصحية و تخضع للإشراف البيطري.

✓ إنشاء وحدات تبريد و تجميد و خطوط تغليب لاستيعاب المنتج الفائض ، و بالتالي الحفاظ على الأسعار و لو بالحد الأدنى من سعر التكلفة.

✓ إنشاء وحدات لتصنيع مخلفات الدواجن و الاستفادة منها بشكل علائق بروتينية للحيوانات و الحفاظ على نظافة البيئة.

■ الصيصان:

✓ تربية جدود و أمهات دجاج اللحم لإنتاج صيصان بما يتناسب مع حاجة السوق الاستهلاكية بشكل متوازن.

✓ تفعيل دور القطاع العام في إنتاج الصيصان و الحفاظ على التوازن السعري للسوق في الحدود المعقولة مما يؤدي إلى توفر الصيصان على مدار السنة و الخلاص من الاختناقات المتواجدة في سوق الصيصان.

■ تربية دجاج اللحم:

✓ يقترح إحداث جمعية لمربي الدواجن فاعلة لتنظيم عملية التسويق و حصر العملية الإنتاجية في المزارع المرخصة فقط ، و الحد من الإزدياد العشوائي للمداجن غير المرخصة التي قد تدخل في العملية الإنتاجية و التسويقية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة المطلوبة من صناعة الدواجن على مدار السنة (صوص - علف - أدوية... الخ).

المراجع العربية و الأجنبية

- 1- القاضي عبد الفتاح ، شكيب عبد الرحيم: دراسة تحليلية لبعض العوامل الاقتصادية المؤثرة على إنتاج دجاج اللحم في الأردن ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد 23 ، العدد 3 ، ص 249-255 ، 1996.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و آخرون - موارد العالم لعام 1999 - 1998 - مركز الأهرام للترجمة و النشر ، مصر ، القاهرة.
- 3- رحال مصطفى: صناعة الدواجن في الدواجن في القطر العربي السوري - المستلزمات الأساسية - الصعوبات - آفاق التطوير. منشورات المؤسسة العامة للدواجن - آذار 1997 .
- 4 - سبع النجار خالد ، حسن غزال: أساسيات الإحصاء و تصميم التجارب ، منشورات جامعة حلب ، سورية الطبعة الثالثة ، 1990.
- 5- عبد الرحيم شكيب ، عبد الفتاح القاضي: العوامل الفنية المؤثرة على صناعة دجاج اللحم في المحافظات الأردنية ، مجلة الدراسات الجامعية ، المجلد 24 ، العدد 2 عمان الأردن ، 1997.
- 6- عودة كرم: التحدي ، إنتاج أم مجاعة ، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق ، سورية 1990 .
- 7- غادري أحمد غسان : تغذية الحيوان و الدواجن - منشورات جامعة البعث - 1986.
- 8- غادري أحمد غسان ، و محمد الحلبي: تربية الدواجن ، الجزء الثاني - منشورات جامعة البعث - 1983.
- 9- Wolf, A; Emberger, O;: Hygiena Vyzivy. Avicenum zdravotnické nakladatelství Praha- 373P. 1985
- 10- Krkošková , B; Potraviny Súčasnosti. Vydavateľstvo technickej a ekonomickej. Literatur, P 65-68. Bratislava 1989.
- 11- Steinhauser, L & et. al: Hygiena a technologie masa. 643 P. Vydala firma steinhauser S. r. O. LAST. 1995.
- 12- Matyáš, Z. ; & et. al: Hygiena Potravín a surovín Živočišného pôvodu. VŠV. Brno. SPN. 325P. Praha 1974

Summary

This study has been performed to shed the light upon the status of broiler production industry from all its angles starting from the farmer and ending to the consumer, and between these two the business of chicks production, feed sale and marketing of the products (Broiler meat). Over three years and five months (Since 1996 to the med. Of 1999), the prices of one kg of boiler meat and the cost of one kg of live broiler was calculated after collecting the prices of one – day old chicks and feed ingredients from different sources. All the data were undergone to statistical analysis.

It has been noticed that the cost of one kg of feed is generally in continual decrease during the studied period. This decrease in feed prices does not sometimes eliminate the presence of overwhelming increase or severe rarity in one of the feed ingredients. This creates a kind of unbalance in the amounts of poultry feeds, which may lead to disturbance in the prices of broiler meat in the market.

The study of chicks' prices showed strong variation over the studied months and /or over the years. There is no doubt that price variation affects directly over all cost of producing one kg broiler meat. The chicks' price variation is related to unorganized breeding, starting from the grandparent stocks to broiler breeder and broilers. It has been observed that the holidays and feasts, feed variation and seasons play very important role in the variation of chicks' prices.

The cost of one kg of broiler meat has ranged between 36.65 to 48.1 Syrian pounds during the period of this study. This means that to gain money, farmers have to sale their products over the maximum cost. However, the extreme variability in chicks' prices does not guarantee the stability of the calculated cost so that the chicks' prices is considered the main factor in the cost of one kg of broiler meat. On the other hand, farmers have to get ideal conversion ratio (47. 5%) to gain money. and this does not apply to the practical reality because of the increased mortality during the few days after hatching and at the end of breeding period due to increase the disease hazard. In some cases the conversion ratio may even reach less than 39 % especially during winter months.

In this study, it appears that there are extreme variation in the sale prices of live broiler as indicated by the mean variation in the monthly prices and the large coefficient of variation, which ranged between 12 – 16 % in all the studied years. From the economical point of view, this large number in the coefficient of variation indicates instability in the sale price markets.

It has been seen, when comparing the mean of one kg cost of live broiler with the mean of sale prices, that the mean of monthly sale prices overcome the cost of live broiler during the period of this study and over all months. This means that there is always money gain, but this is not applicable to the practical reality because some losses occur when prices go down to the minimum limits. In addition to that, farmers guarantee the money gain if they get typical conversion ratio. This is also not applied to real practice because of the decrease in the feed conversion to less than 40 % especially during winter months, the increased mortality and because of the disease problems which most poultry flocks in Syria are suffering from.

الملخص

أجري البحث أساساً لدراسة واقع صناعة دجاج اللحم من كل زواياها التي بدايتها المربي و نهايتها المستهلك و ما بينهما تجارة الصيصان و الأعلاف و تسويق المنتج و من ثم وضعت الاقتراحات المناسبة لحل هذه المشكلة المستعصية. و لذا تم جمع البيانات الخاصة بأسعار الأعلاف الأساسية المعتمدة في تغذية الدواجن من عدة مصادر لتجار الجملة ، و البيانات الخاصة بأسعار الصيصان لعروق مختلفة بما فيها القطاعين الخاص و العام ، و تم حساب كلفة الكيلو غرام دجاج لحم حي ، و سعر مبيعه. رصدت المعطيات الخاصة بموضوع البحث ميدانياً لمدة ثلاث سنوات و خمسة أشهر (منذ عام 1996 وحتى منتصف عام 1999) وعلى مستوى أيام السنة بكاملها. و أخضعت جميع البيانات إلى التحليل الإحصائي الذي يعتمد على معادلات الاتجاه العام ، و تحليل الانحدار ، و المؤشرات الإحصائية (اختبار T - معامل الارتباط و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف و اختبار المعنويات).

يلاحظ لدى دراسة كلفة الكيلو غرام علف خلال الفترة المدروسة أن سعر الكيلو غرام من العلف كان بشكل عام في تناقص مستمر ، و لا ينفي هذا التناقص في أسعار العلف وجود زيادة مفرطة أو شح شديد أحياناً في أحد مكونات الخلطة العلفية المدروسة الذي يخلق نوعاً من عدم التوازن في كميات الأعلاف في السوق المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فوضى تسويقية تنعكس على سعر مبيع الدجاج الحي.

أظهرت دراسة أسعار الصيصان أن هنالك تفاوتاً شديداً في أسعارها سواء على مدار أشهر العام أو على مستوى الأعوام المدروسة كلها ، و بدون شك فإن هذا التفاوت في الأسعار يؤثر مباشرة على التكلفة العامة لإنتاج دجاج اللحم و يعزى هذا التفاوت إلى عشوائية التربية و عدم تنظيمها بدءاً من الجذود و الأمهات حتى دجاج اللحم. كما لوحظ أن للمواسم و الأعياد و توفر الأعلاف و الظروف المناخية دوراً في تباين أسعار الصيصان.

تراوحت تكلفة الكيلو غرام من دجاج اللحم الحي خلال الفترة المدروسة بين (48.1 - 36.65) ليرة سورية و هذا يعني أنه لتحقيق الربح للمربين يجب أن يفوق سعر الكيلو غرام من الدجاج الحي الحد الأعلى من كلفة الكيلو غرام ذاته. و لكن تذبذب أسعار الصيصان الشديد و عدم استقرارها لا يضمن ثبات الكلفة المحسوبة و بذلك تعد أسعار الصيصان العامل الحاسم في كلفة الكيلو غرام من الدجاج الحي. من جهة أخرى يجب أن يحقق المربي نسبة تحويل نموذجية و هي % 47.5 و غالباً هذا لا ينطبق على الواقع العملي بسبب زيادة نسبة النفوق في الأعمار الأولى و زيادة المشكلات الصحية و ارتفاع النفوق مع تقدم عمر القطيع حتى أنه في بعض الحالات قد تصل نسبة التحويل إلى ما دون 39% و خاصة في فصل الشتاء.

ولقد وجد في هذه الدراسة أن هنالك فروقات كبيرة في أسعار مبيع الكيلو غرام من الدجاج الحي كما أشار ذلك كل من معدلات التغير في الأسعار الشهرية بالإضافة إلى معامل الاختلاف الكبير في كل السنوات المدروسة و الذي تراوحت قيمته بين (12 - 16 %) و تعتبر هذه الأرقام كبيرة جداً إذ تشير من وجهة النظر الاقتصادية إلى أن أسواق البيع غير مستقرة.

عند مقارنة متوسط كلفة الكيلو غرام من الدجاج اللحم الحي و متوسط مبيعه يلاحظ أن متوسطات البيع الشهري تفوق متوسطات الكلفة خلال الفترة المدروسة و على مدار الأشهر معاً ، مما يعني أن هنالك ربح دائم للمربي و هذا لا ينطبق على الواقع الفعلي حيث تحدث بعض الخسائر عند هبوط أسعار المبيع للحد الأدنى ، كما يضمن المربي الربح المؤكد إذا حقق نسبة تحويل غذائي مثالية (47.5%) و هذا أيضاً لا ينطبق على الواقع العملي لانخفاض نسبة التحويل الغذائية التي قد تصل إلى ما دون (40%) و خاصة في فصل الشتاء و نسبة النفوق العالية و المشاكل الصحية التي تعاني منها معظم القطعان في سورية.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

تطوير إنتاج نحل العسل في البلاد الإسلامية:
منطقة الشرق الأوسط

إبراهيم الناظر، شاهرة زيتون، عصام قرنفل
دائرة تقنيات الزراعة الحيوية - (الحشرات النافعة)
كلية الزراعة التكنولوجية - جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة:

تعتبر منتجات نحل العسل وبشكل خاص العسل من المنتجات ذات الأهمية الخاصة؛ إضافة لأهميتها كمادة غذائية قيمة فقد كانت ذات أهمية علاجية لكثير من الحالات المرضية حتى وصلت هذه المنتجات لتكون في عداد المواد المقدسة لدى العديد من الشعوب. فقد اعتبر الأقدمون العسل رمزا للخصب والحياة، والمقولة المشهورة "بلاد اللبن والعسل" تعبر عن ذلك. وبمجيء الرسائل السماوية زاد التركيز على أهمية النحل ومنتجاته فقد خص كل كتاب سماوي ذكر النحل والعسل وقد أفرد الباري عز وجل في القرآن الكريم سورة كاملة للنحل وتوضح الآيات التالية جزءاً منها:

﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۖ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وأتى العلم الحديث بكل ما فيه من مكتشفات ومخترعات وتقنيات ليؤكد هذه الأهمية وليكشف المزيد من الخفايا حول استخدامات العسل ومنتجات النحل المختلفة غذائياً وعلاجياً. لذلك اهتمت دول العالم بالتركيز على تطوير قطاع النحل لديها لزيادة إنتاجيته نظراً لزيادة الاستهلاك لهذه المنتجات لديهم، فنجد أن إنتاج العسل في العالم قد زاد على مليون طن في عام 1998 وتم إنتاج نصف هذه الكمية في القارتين الآسيوية والإفريقية حيث تقع بلدان العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط (FAO, 1998)، (Stoller, 1999). وقد أشارت الإحصائيات الخاصة بثلاث عشرة دولة عربية إسلامية أن إنتاج هذه الدول يتراوح بين 27-23 ألف طن سنوياً وهذا الإنتاج يعادل حوالي 2.4% من إنتاج العسل العالمي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1995) وهذا الإنتاج ضئيل جداً إذا ما قورن بالإنتاج العالمي. ولا يكفي الإنتاج المحلي للعديد من البلدان المنتجة لسد حاجة الاستهلاك ولذلك يلجأ العديد من هذه الدول إلى استيراد العسل. وعلى سبيل المثال يقدر إنتاج العسل في الأردن بحوالي خمسين طناً، ويتم استيراد خمسمائة طن من العسل سنوياً (وزارة الزراعة، 1998)، وقد أشارت إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية لعام 1993 أن كمية العسل المستوردة في العالم العربي كانت (6200) طناً وهذا يشكل عجزاً في الميزان التجاري لمادة العسل يقدر قيمته بثلاثين مليون دولار سنوياً.

إن هذا الإنتاج المتدني من العسل في بلدان المنطقة يعكس حقيقة واحدة هو عدم مواكبة قطاع تربية نحل العسل في معظم بلدان المنطقة للتقدم العلمي من حيث إدارة المناحل بكل جوانبها.

إن التشعب وسرعة التغيير هي صفات بيئة التجارة العالمية للعسل ومنتجات الخلية الأخرى في الألفية الثالثة وهذا يتطلب حسن إدارة التغيير (Management of change) وعليه فإن التفكير في المستقبل هو الذي يفصل الرابحين عن الخاسرين في هذا العالم المتغير. إن عواقب عدم الإهتمام بما ينتظرنا في المستقبل وبالتالي التأقلم معه يحقق قول الفيلسوف Welch كما أورده Barlow (1999):

When the rate of change on the outside
Exceeds the rate of change on the inside
The end is in sight.

وبناءً عليه فإن تشكيل المستقبل بكفاءة ينعكس في الشكل رقم (1) التالي ويتضمن عناصر الحدس، التوقع، العلاقات، الأنظمة.

• الحدس insight فهو المعرفة المسبقة التي تأتي من الداخل والتوقع المدروس لمجريات الأمور.

• التوقع anticipation هو المحافظة على الإستمرارية لما يجري مع عمل مسح لمفاتيح المعلومات للمستقبل.

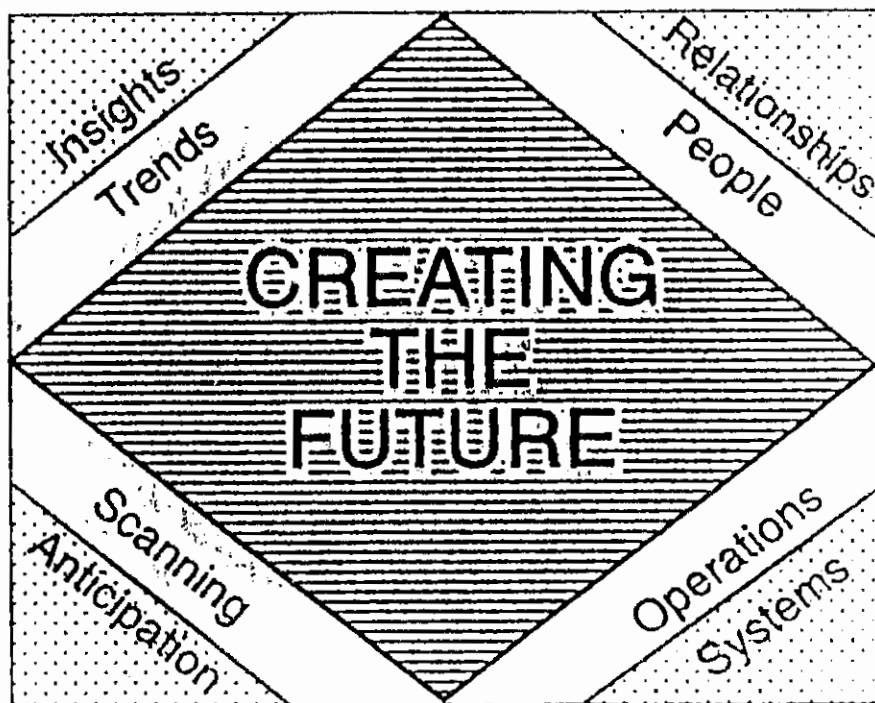
• العلاقات relationships: التوجه في الأفراد بالعمل "go it alone" يستبدل حالياً مع الواقع

الجديد من الشراكة حتى مع المنافسين (Collaborate to Compete).

• الأنظمة Systems: متطلبات السوق في المستقبل تتطلب تحولاً في طرق الإنتاج.

الذي أورده (2) كما أن صناعة النحل تتضمن عناصر متشابكة ومتكاملة كما يوضح الشكل حيث يتطلب العلم الانتقال من عصر المعلومات إلى عصر نقل المعلومات Kevan (1995) (Information age → Transformation age)

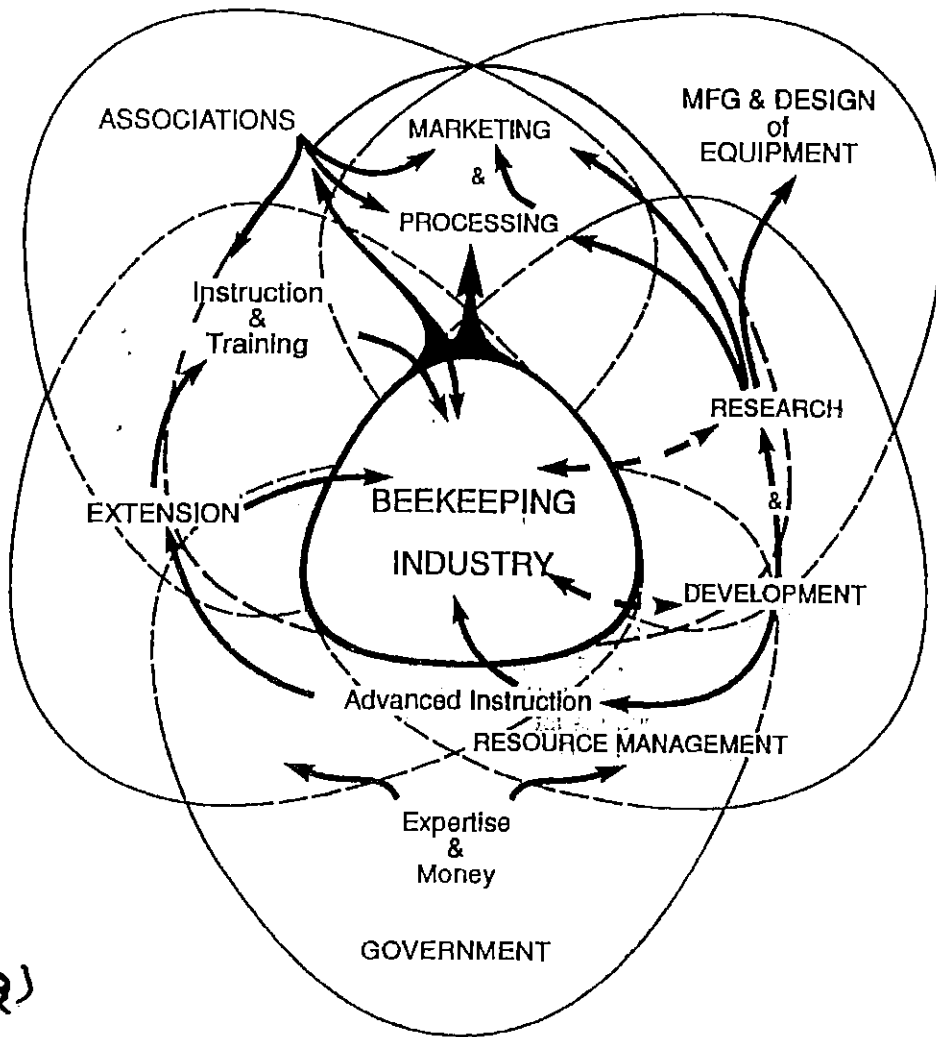
يصعب جمع البيانات الدقيقة من أجل بناء سياسة لتطوير تربية النحل عن الوضع الراهن لتربية النحل في بلدان العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط حيث تتفاوت الأرقام المتوفرة (جدول رقم ٣،٢) والتي تم توثيقها من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية وشبكة الإنترنت وبعض الباحثين، ويرجع ذلك في رأيي لعدم تنفيذ دراسة ميدانية من فريق متخصص يتبع نفس الأسلوب لإنجاز الدراسة، فمعظم الدراسات اعتمدت على نماذج الاستثمارات أو الاتصال الشخصي بإعطاء البيانات والإحصاءات عن جانب من جوانب تربية النحل المتشعبة والتي تشمل العناصر التالية:



©Creating the Future, Inc.

Kevan 1995

Integrating science and development to successful apiculture



(2)

- سلالات نحل العسل المحلية في ذلك القطر.
- عدد الطوائف المرباة في خلايا حديثة أو تقليدية وأنواعها.
- الأعداد والمؤهلات العلمية للعاملين في أبحاث النحل، الإنتاج التجاري إلخ.
- معدل إنتاج العسل من طائفة النحل المرباة في خلايا حديثة وتقليدية.
- منتجات الخلية الأخرى وتشمل: الشمع، حبوب اللقاح، العكبر (بروبوليس)، الغذاء الملكي، سم النحل، الطرود، ملكات النحل.
- تصنيع لوازم النحل مثل الأساسات الشمعية وغيرها.
- الأمراض والآفات التي تصيب النحل وطرق علاجها.
- الجمعيات والمؤسسات والمجلات العلمية ذات العلاقة بتربية النحل.

لذلك جاءت أهمية إجراء مثل هذه الدراسة النظرية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١. إلقاء الضوء على وضع قطاع نحل العسل في العالم وفي بعض بلدان العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط.
٢. إلقاء الضوء على المعلومات الإحصائية المتوفرة.
٣. محاولة استخدام هذه الإحصائيات كقاعدة معلومات لوضع تصور مستقبلي لوضع نحل العسل في المنطقة.
٤. وضع مقترحات للطرق العملية التي يمكن بواسطتها تطوير قطاع تربية النحل في المنطقة.

الوضع الراهن لتربية النحل :

أولاً: العالم

تشير التقديرات أن أعداد طوائف النحل في العالم وصل إلى حوالي 63.4 مليون، طائفة و متوسط إنتاجية الطائفة من العسل في العالم هو 15.3 كغم وقد وصل في حده الأقصى إلى 125 كغم للطائفة (Dziadyk, 1999) بينما هو 8.1 كغم في دول إفريقيا ويصل إلى 38.5 في أميركا الجنوبية (Crane, 1990). أما الإنتاج العالمي فقد أشارت إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (1998) إلى تقدير يزيد عن مليون طن سنوياً (جدول رقم 1). أما عدد النحالين في العالم من محترفين وهواة فيقدر بحوالي 6.5 مليون نحال (عبد اللطيف، 1994).

جدول رقم (1): عدد طوائف وإنتاج العسل موزعة حسب القارات:

Table (1): No. Beehives and Honey Production by Continent:

متوسط إنتاج الطائفة / كغم Average hive yield / Kg ¹	إنتاج العسل / ألف طن Honey production / 1000 Ton ²	عدد الطوائف (مليون) No. of hives / million ¹	القارة Continent
8.1	141	13.5	إفريقيا Africa
17.5	390 (217)	13.2	آسيا Asia (China)
11.0	290	15.1	أوروبا Europe
23.7	192 (N+C)	5.0	أميركا N. America الشمالية
24.7	192 (N+C)	3.5	أميركا C. America الوسطى
14	94 (60)	4.1	أميركا S. America (Argentina) الجنوبية
38.5	36	0.8	أوقيانوسيا Oceania
23.5	234 (1991)	8.2	الاتحاد USSR (Previous) السوفيتي سابقاً
15.3	1144	63.4	المجموع ^{1 و 2}
17.7	640	50.7	المجموع ³

1. Crane 1990.

2. FAO 1998.

3. Abdelatif 1994.

ثانياً: بعض الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط:

يوجد نقص كبير وتضارب في الإحصائيات المتوفرة عن تربية النحل في الدول الإسلامية والعربية في منطقة الشرق الأوسط وقد تم جمع بعض الإحصائيات من عدة مصادر مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الدراسة التي أعدتها عام 1995 عن عدد من الدول العربية، وعن إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام 1998 الخاصة بإنتاج العسل وعن Crane عام 1990 التي جمعت بياناتها عن دراسات في الثمانينات، وعبر شبكة الإنترنت Apiservices لعام 2000 وغيرها. وبلغ عدد الدول التي تم جمع إحصائيات عنها خمس وعشرون دولة منها تسع في القارة الإفريقية جدول رقم (2)، وست عشرة في القارة الآسيوية جدول رقم (3).

جدول رقم (2): تعدد البيانات الخاصة بتربية نحل العسل لبعض الدول في القارة الإفريقية:

Table (2): Beekeeping in Certain African Countries (Several Sources):

المرجع Reference	عدد مربي النحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج/ طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Average honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	01584	7.7	207 (100)	الجزائر Algeria	1
Abdelatif 1994	035000	700	3.0	320		
AOAD 1995	070000	----- (21000)	35-30	600 M* 100 T**		
FAO 1998	-----	02000	-----	-----		
Apiservices (Lekkal) 2000 (1996)	078000	----- (10400)	8.0	1300		

*M = Modern

** T = Traditional

المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

المرجع Reference	عدد مربحي النحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	07500	6.8	1100	مصر Egypt	2
Abdelatif 1994	110000	11000	11.0	1300		
AOAD 1995	100000	----- (13500)	9 5	1500 M* 0040 T*		
FAO 1998	-----	10000	-----	-----		
piservices (Shchawi) 2000 (1998)	200000	16000	-----	2000		
APIS 1992	020000	-----	10	1200		
Apiservices 2000 (1998)	020000	-----	10	2000		
Crane 1990	-----	00540	14	0038 (50)	ليبيا Libya	3
Abdelatif 1994	001600	00050	06	008		
AOAD 1995	005700	----- (1155)	22-7	0077		
-----	-----	-----	-----	-----	موريتانيا Mauritania	4
-----	-----	-----	-----	-----	جيبوتي Djibouti	5
Crane 1990	-----	3100	9.6	323 (273)	المغرب Morocco	6
Abdelatif 1994	27000	4000	11.0	400		
AOAD 1995	25000	----- (9450)	27	070M 280T		
FAO 1998	-----	3000	-----	-----		
Apiservices (Tazi Said) 2000 (1997)	27000	4500	25	068M* 272T**		
FAO	-----	1000	-----	-----	الصومال Somalia	7
Crane 1990	-----	0600	-----	-----	السودان Sudan	8
Abdelatif 1994	50000	1200	06	300		
AOAD 1995	10000	----- (800)	08	0.5 M 100 T		

المرجع Reference	عدد مربّي النحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	0900	08.6	105 (65)	تونس Tunisia	9
Abdelatif 1994	10000	1200	06	220		
AOAD 1995	9500	----- (2250)	15	110 M 040 T		
FAO 1998	-----	2000	-----	-----		
Apiservices (A. Sakly) 2000 (1997)	15000	-----	15	150 M 070 T		

جدول رقم (3): تعدد البيانات الخاصة بتربية نحل العسل لبعض الدول في القارة الآسيوية:

Table (3): Beekeeping in Certain Asian Countries (Several Sources):

المرجع Reference	عدد مربّي النحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
-----	-----	-----	-----	-----	البحرين Bahrain	1
Abdelatif 1994	2300	125	07	0017	العراق Iraq	2
AOAD 1995	1200	-----	07	0038.5 M* 001.5 T**		
Crane 1990	-----	6000	04.8	1260 (340)	إيران Iran	3
FAO 1998	-----	8000	-----	-----		
Apiservices (Taghizadeh) 2000 (1998)	70000	----- (35000)	10	3500		
Crane 1990	-----	2025	25.3	080	إسرائيل Israel	4
Abdelatif 1994	0800	1950	40.0	0047		
FAO 1998	-----	3000	-----	-----		
Apiservices (E. Manela) 2000 (1997)	0480	3000 (5440)	64	0085		

* M = Modern

** T = Traditional

المرجع Reference	عدد مربحي النحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل كغم / Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	300	7.5	040 (33)	الأردن Jordan	5
Abdelatif 1994	800	120	15	008		
AOAD 1995	800	----- (350)	18-10	025 M 001 T		
FAO 1998	-----	3000	-----	-----		
Apiservices (Shehawi) 2000 (1998)	2000	120 (360)	12	030		
Apiservices 2000 (1997)	1500	600	12	050		
Apiservices 2000 (1998)	225	-----	16	001.7	الكويت Kuwait	6
Crane 1994	-----	300	9-2	105	لبنان Lebanon	7
Abdelatif 1994	1300	120	8	015		
FAO 1998	-----	1000	-----	-----		
Apiservices 2000	5000	500	-----	050		
Crane 1990	-----	-----	9	004	عمان Oman	8
Apiservices 2000 (1997)	300	-----	-----	003		
AOAD 1995	600	-----	9 7	002 M 003.48 T		

المرجع Reference	عدد مربحي التحل No. Beekeepers	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	1000	-----	460	باكستان Pakistan	9
FAO 1998	-----	1000	-----	-----		
AOAD 1995	489	-----	13 06	030.5 M 004.5 T	فلسطين Palestine	10
-----	-----	-----	-----	-----	قطر Qatar	11
Apiservices 2000 (1997)	4000	315	-----	022.6	المملكة العربية السعودية Saudi Arabia	12
AOAD 1995	1500	----- (2700)	12-8	030 M 240 T		
Crane 1990	-----	683	04.6	147	سوريا Syria	13
Abdelatif 1994	8000	230	04.0	064		
AOAD 1995	15000	----- (2900)	12 05	200 M 100 T		
Apiservices 2000 (1997)	24000	785	-----	317		

المرجع Reference	عدد مربحي النحل No. rs	مجموع الإنتاج / طن Honey production / Tonnes	معدل إنتاج الطائفة من العسل / كغم Hive honey yield/kg	عدد طوائف النحل بالآلاف No. Bee Hives (1000's)	الدولة Country	الرقم
Crane 1990	-----	35620	14.2	2500 (1000)	تركيا Turkey	14
FAO 1998	-----	63000	-----	-----		
Apiservices (Tnghizadeh) 2000 (1998)	36000	----- (11250)	15	750		
-----	-----	-----	-----	-----	الإمارات U.A.E.	15
Crane 1990	-----	370	16	25	اليمن Yemen	16
AOAD 1995	500	----- (105)	7	0 3 M 12 T		
Apiservices 2000 (1998)	8125	1706	-----	284.298		
Khanbash (1996)	-----	1706	6	284.298		

جدول رقم (4) عدد طوائف نحل العسل المرباة بطريقة حديثة وتقليدية وعدد مربى النحل في بعض الأقطار العربية

No. Beehives in Modern and Traditional Hives in (13) Arab Countries

القطر	البيان	عدد طوائف النحل المرباة			عدد مربى النحل
		طريقة حديثة	طريقة قديمة	المجموع	
الجزائر	Algeria	٠٦.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠	٠٧.٠٠٠٠	٠٧.٠٠٠٠
مصر	Egypt	١٥.٠٠٠٠	٠٤.٠٠٠٠	١٥٤.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠
العراق	Iraq	٠٠٣٨٥٠٠	٠٠١٥٠٠	٠٠٤.٠٠٠٠	٠٠١٢٠٠
الأردن	Jordan	٠٠٢٥٠٠٠	٠٠١.٠٠٠	٠٠٢٦.٠٠٠	٠٠٨٠٠
ليبيا	Libya	٠٧٧.٠٠٠	—	٠٧٧.٠٠٠	٠٥٧٠٠
المغرب	Morocco	٠٧.٠٠٠٠	٢٨.٠٠٠٠	٣٥.٠٠٠٠	٢٥.٠٠٠
عمان	Oman	٠٠٣٤٨٠	٠٠٢.٠٠٠	٠٠٥٤٨٠	٠٠٦٠٠
فلسطين	Palestine	٠٣.٥٠٠	٠٠٤٥٠٠	٠٣٥.٠٠٠	٠٠٤٨٩
السعودية	Saudi Arabia	٠٣.٠٠٠٠	٢٤.٠٠٠٠	٢٧.٠٠٠٠	٠١٥٠٠
السودان	Sudan	٠٠٠٥٠٠	١.٠٠٠٠٠	١.٠٠٥٠٠	١.٠٠٠٠
سورية	Syria	٢.٠٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠	٣.٠٠٠٠٠	١٥.٠٠٠
تونس	Tunisia	١١.٠٠٠٠	٠٤.٠٠٠٠	١٥.٠٠٠٠	٠٩٥٠٠
اليمن	Yemen	٠٠٣.٠٠٠	٠١٢.٠٠٠	٠١٥.٠٠٠	٠٠٥٠٠
المجموع		2,687,680	921,000	3,608,980	240,289

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1995).

ولتقريب الصورة سوف ننظر إلى الدراسة التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جدول رقم (٤) والتي اعتمدت على واقع استثمار جمع بيانات ومعلومات عن واقع نحل العسل في بعض الأقطار العربية ويبلغ عددها ثلاث عشرة ولم تتوفر معلومات عن باقي الدول العربية في المنطقة بجانب الدول الإسلامية والتي لم تشملها الدراسة. ويتضح من الدراسة أن مجموع طوائف النحل في الدول تحت الدراسة كان حوالي 3.6 مليون طائفة والتقدير الكلي للدول العربية يصل إلى أربعة ملايين طائفة، يربى من هذه الطوائف بطريقة تقليدية حوالي مليون طائفة. ويجب الإشارة إلى أن الطوائف المرباة بطريقة تقليدية، تعتبر مصدراً هاماً للشمع الذي سوف يرد ذكره فيما بعد. وبإلقاء نظرة فاحصة للأرقام الواردة في الجدول (٣،٢) نجد أن هناك تبايناً وتضارباً في الأرقام الواردة من مصادر مختلفة مما يثبت الحقيقة أن أوضاع تربية نحل العسل في بلدان المنطقة بحاجة إلى دراسة موثقة من فريق عمل متكامل يعمل ميدانياً للوصول إلى حقيقة وضع تربية النحل.

الخلايا الحديثة المستعملة نوعان:

١. خلايا لانجستروث (Langstroth) التي ينتشر استخدامها بكثرة في كل من شمال إفريقيا (مصر والمنطقة الشرقية من الجماهيرية الليبية وتونس والجزائر والمغرب) إضافة إلى المملكة العربية السعودية وعمان واليمن والعراق وسورية والأردن وفلسطين.

٢. خلايا دادانت (Dadant) التي ينتشر استخدامها بكثرة في المنطقة الغربية من الجماهيرية الليبية وبشكل أقل في الجزائر.

أما طرق التربية التقليدية فهي عديدة والشائع منها هو كوارات طينية، أنابيب فخارية، جذوع وأغصان وأوراق الأشجار وغيرها.

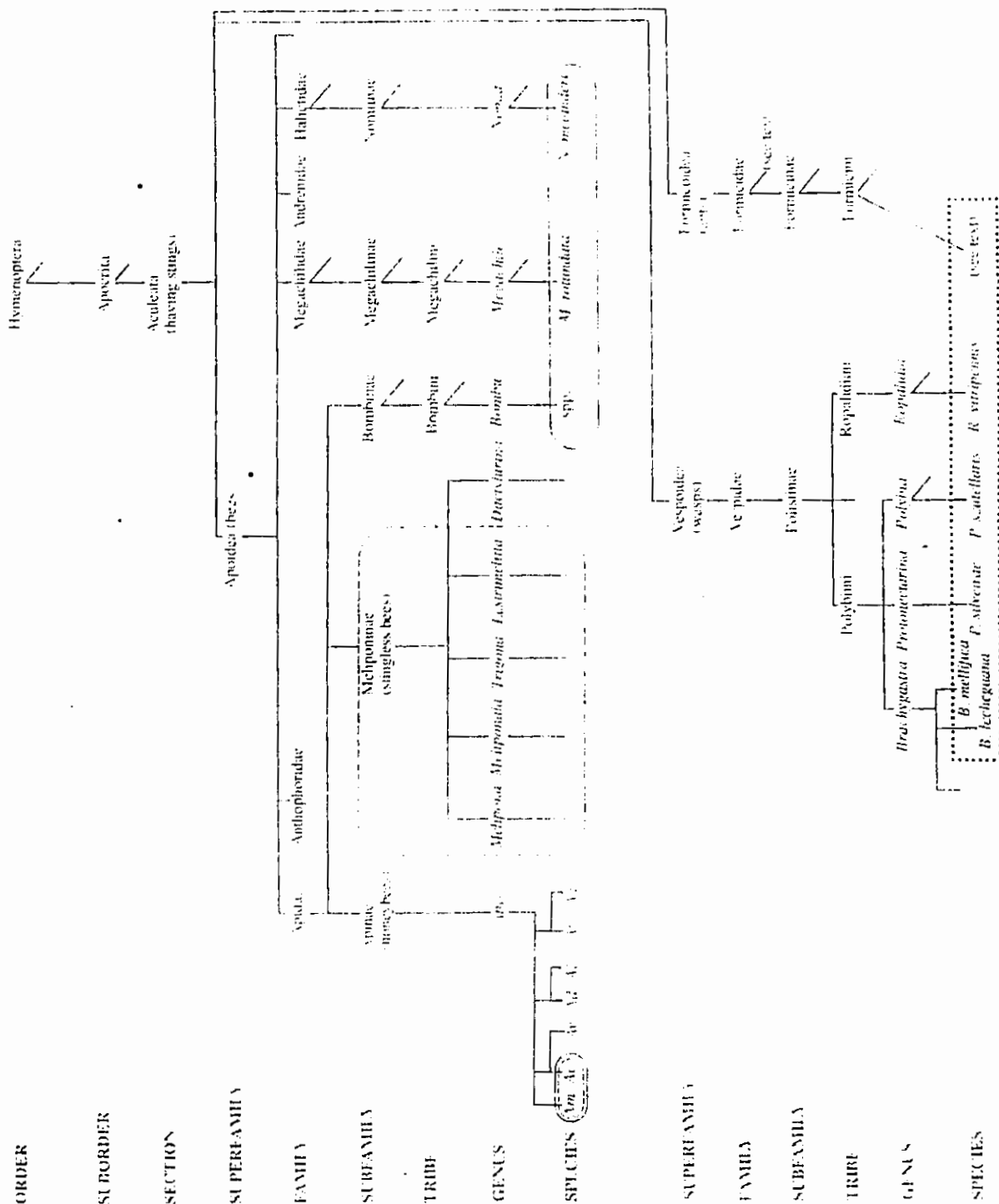
متوسط الإنتاج العالمي لطائفة النحل يقدر بحوالي خمسة عشر كيلو غراماً بينما في بعض الدول العربية فإن متوسط إنتاج الطائفة المرباة في خلايا حديثة يقدر بثمانية كيلو غرامات وينخفض إلى أقل من ذلك للطائفة المرباة في خلايا تقليدية أي أن هناك فرصة أكيدة لمضاعفة إنتاج العسل ليصل الإنتاج في بلدان العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط إلى متوسط الإنتاج العالمي وذلك باستخدام الإدارة الجيدة للمناحل.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٥) نجد أن نسبة العوامل موضوع المقارنة جميعها متناسبة تقريباً ومقبولة ما عدا معدل إنتاج الطائفة الذي يعادل حوالي خمسين بالمائة من معدل إنتاج

الطائفة العالمي وكذلك معدل إستهلاك الفرد من العسل، وإنعكست هذه الإنتاجية المتدنية على إجمالي إنتاج العسل في المنطقة والذي يعادل 2.3% من الإنتاج العالمي وإذا ما أردنا الوصول إلى المستوى العالمي من إستهلاك الفرد للعسل وهو (٢٠٠) غم سنوياً فإن ما نحتاجه من عسل للوطن العربي هو ٥٠.٠٠٠ طناً أي ضعف ما يتم إنتاجه حالياً في السنة. أما عدد مربّي النحل في دول المنطقة فكانت نسبته 3.85% وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالعوامل الأخرى من عدد السكان وعدد الطوائف في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمال الرئيس للعسل هو كمادة غذائية وعلاجية في بلدان المنطقة. ولكن استعمال العسل في الصناعات الغذائية أخذ في الإزدياد. يوضح الشكل (2) استعمال العسل في الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يدخل في (279) منتجاً تشمل المقبلات (18%)، الحلويات (14%)، الخبز والمعجنات (16%) وخلاف ذلك (Graham, 1992) مما يفتح آفاقاً واسعة لتسويق العسل.

4 Chapter 1: THE BASIS OF BEEKEEPING, Crane 1990



جدول رقم (٥) مقارنة لبعض العوامل في دول العالم الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

Comparison of certain factors between Islamic Countries in the Middle East and the World.

البيان المنطقة	عدد السكان / مليون n / million	إستهلاك الفرد من العسل / غم Honey consumption/ person / g	عدد طوائف النحل / مليون No. beehives / million	متوسط إنتاج الطائفة / كغم Average honey yield / hive / kg	إجمالي إنتاج العسل / ألف طن Total honey production / 1000 Tons	عدد مربي النحل بالمليون No. of s/ million
منطقة الشرق الأوسط Middle East	250	١٠٠	04.0	8.0	0027	0.25
العالم World	5000	200	63.4	15.3	1144	6.5
النسبة المئوية	5	50	6.3	52	2.3	3.85

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1995

Crane, 1990

FAO, 1998

سلالات نحل العسل *

يتبع نحل العسل رتبة غشائية الأجنحة Order Hymenoptera وفوق عائلة النحل Apidae وعائلة O'Toole and Raw, 1991 ، وتضم هذه العائلة تحت عائلات ثلاثة هي:

- 1- Subfamily: Apinae (Honeybees).
- 2- Subfamily: Meliponinae (Stingless bees).
- 3- Subfamily: Bombinae.

ويهمنا في هذه الدراسة تحت عائلة نحل العسل Apinae التي تضم الجنس *Apis* الذي يضم سبعة أنواع وفق تقسيم (Shae-wen et al., 1986) وهي:

<i>Apis</i>	<i>andreniformis</i>	نحل العسل الإفريقي	١-
<i>Apis</i>	<i>cerana</i>	نحل العسل الشرقي	٢-
<i>Apis</i>	<i>dorsata</i>	نحل العسل الكبير	٣-
<i>Apis</i>	<i>florea</i>	نحل العسل الصغير	٤-
<i>Apis</i>	<i>laboriosa</i>	-----	٥-
<i>Apis</i>	<i>mellifera</i>	نحل العسل الغربي	٦-
<i>Apis</i>	<i>vechti</i>	-----	٧-

* أنظر الرسم التوضيحي (3) كما ورد في (Crane, 1990) .

أطلق العالم Carl Linnaeus اسم النحل "حامل العسل" (Honey-bear) *Apis mellifera* (bearing bee)، وقد أورد هذه التسمية في الطبعة العاشرة من كتابه Systema Natura (1758) ولكنه عاد وأعطاه اسماً أكثر وصفاً وهو النحل "صانع العسل" *Apis mellifica* (Honey-making bee)، ولكن الاسم الجديد لم يتم الاعتراف به رسمياً بسبب التغيير وفق (قوانين التسمية الدولية) International Rules for Nomenclature ولذلك بقي الاسم العلمي للنحل هو *Apis mellifera*. تمت الإشارة (Ruttner, 1986) إلى وجود ثلاثة وعشرين سلالة race كلها تتبع نحل العسل الغربي *Apis mellifera* و كما وردت في (Crane, 1990) وهي:

1-	<i>A. m. jemenitica</i>	12-	<i>A. m. cypria</i>
2-	<i>A. m. litorea</i>	13-	<i>A. m. iran</i>
3-	<i>A. m. lamarckii</i>	14-	<i>A. m. anatoliacaa</i>
4-	<i>A. m. adansonii</i>	15-	<i>A. m. sicula</i>
5-	<i>A. m. capensis</i>	16-	<i>A. m. adami</i>
6-	<i>A. m. unicolor</i>	17-	<i>A. m. caucasica</i>
7-	<i>A. m. sahariensis</i>	18-	<i>A. m. intermissa</i>
8-	<i>A. m. scutellataa</i>	19-	<i>A. m. iberica</i>
9-	<i>A. m. syriaca</i>	20-	<i>A. m. mellifera</i>
10-	<i>A. m. monticola</i>	21-	<i>A. m. ligustica</i>
11-	<i>A. m. meda</i>	22-	<i>A. m. carnica</i>
		23-	<i>A. m. cecropia</i>

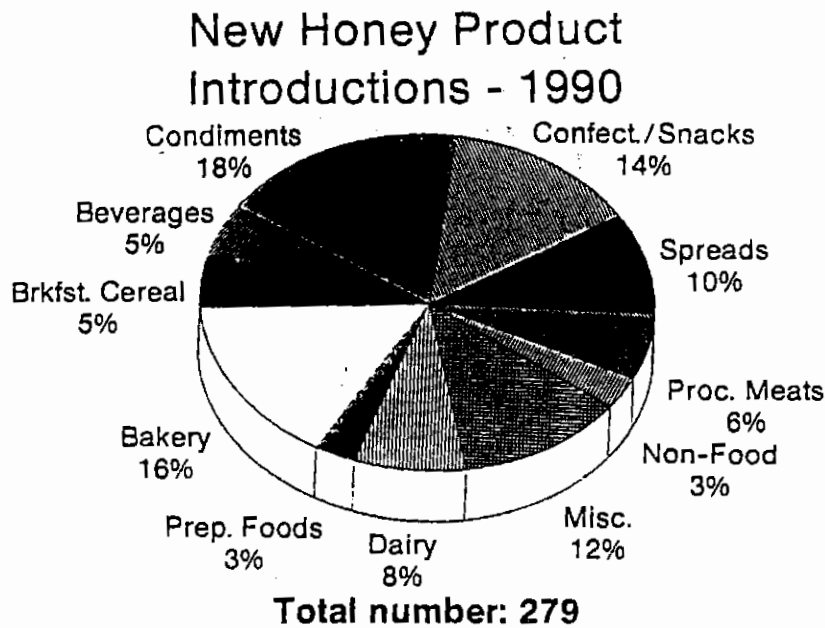


FIGURE . . . Honey is also being used in a record number of new products and in some of the most dynamic areas of the food industry, including variety breads and cereals. Honey is being used in new categories such as dairy, snacks and microwave foods. This is important for future growth. (Courtesy National Honey Board)

وقد أشار عبد اللطيف (1994) إلى أن عدد تحت الأنواع أو سلالات النحل الغربي في العالم يقدر اليوم بأربعة وعشرين سلالة كما هو موضح في القائمة التالية:

Near East منطقة الشرق		
<i>Apis mellifera</i>	<i>anatolica</i>	Maa, 1953
	<i>adami</i>	Ruttner, 1975
	<i>cypria</i>	Pollmann, 1879
	<i>syriaca</i>	Buttel-Reepen, 1906
	<i>meda</i>	Shovikov, 1929
	<i>caucasica</i>	Gorlachev, 1916
	<i>armeniaca</i>	Skorkov, 1929
Tropical Africa المنطقة الاستوائية		
<i>Apis mellifera</i>	<i>lamarckii</i>	Cockerel, 1906
	<i>yemenitica</i>	Ruttner, 1975
	<i>litorea</i>	Smith, 1961
	<i>scutellata</i>	Lepelletier, 1961
	<i>adansonii</i>	Latreille, 1908
	<i>monticola</i>	Smith, 1961
	<i>capensis</i>	Escholtz, 1821
	<i>unicolor</i>	Latrille, 1804
Mediterranean & Europe منطقة البحر المتوسط وأوروبا		
<i>Apis mellifera</i>	<i>sahariensis</i>	Baldensperger, 1924
	<i>intermissa</i>	Buttel-Reepen, 1906
	<i>iberica</i>	Goetze, 1964
	<i>mellifera</i>	Linnaeus, 1758
	<i>sicula</i>	Montagano, 1911
	<i>ligustica</i>	Spinola, 1806
	<i>cecropia</i>	Kiesenwetta, 1860
	<i>macedonica</i>	Ruttner, 1987
	<i>carnica</i>	Pollmann, 1879

سلالات النحل في الوطن العربي:

أظهر مسح سلالات النحل الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1988 إلى

وجود السلالات التالية في الوطن العربي:

<i>A.m. lamarkii</i> = <i>A.m. aegyptiaca</i> = <i>A.m. fasciata</i>	سلالة نحل العسل المصري تنتشر على ضفتي وادي النيل.	١-
<i>A.m. sudanensis</i> = <i>A.m. nubica</i>	سلالة نحل العسل السودانية تنتشر سلالة النحل النوبي في المناطق الحدودية مع أثيوبيا وليبيا وأوغندا، أما سلالة النحل السوداني فانتشر في جميع أنحاء السودان حتى الحدود الغربية مع تشاد وإفريقيا الوسطى وزائير جنوباً.	٢-
<i>A.m. jemenitica</i>	سلالة النحل اليمني تنتشر هذه السلالة في جميع أنحاء اليمن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وجيبوتي.	٣-
<i>A.m. adansoni</i>	سلالة النحل الإفريقي تنتشر هذه السلالة في أواسط وشرق إفريقيا، أثيوبيا، جيبوتي، الصومال وغيرها.	٤-
<i>A.m. sahariensis</i>	سلالة النحل المغربي (الصحراوي) تنتشر هذه السلالة في أقصى واحات المغرب ويحد من إنتشارها جبال أطلس في الشمال الغربي والصحراء الممتدة في الشرق والجنوب.	٥-
<i>A.m. intermissa</i>	سلالة النحل التونسي تنتشر هذه السلالة في الجزائر والمغرب وتونس.	٦-
<i>A.m. syriaca</i>	سلالة النحل السوري تنتشر هذه السلالة في كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق. (وتسمى هذه السلالة في فلسطين بسلالة الأراضي المقدسة).	٧-

سلالات النحل غير المحلية والتي لها صفات قياسية (الناظر 1990؛ Horr, 1998) والمنتشرة في العديد من بلدان المنطقة هي:

١- سلالة النحل الإيطالي *Apis mellifera ligustica*:

تنتشر هذه السلالة في معظم الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط مثل الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن وغيرها.

٢- سلالة النحل الكرنيولي *Apis mellifera carnica*:

تنتشر هذه السلالة بشكل أساسي في مصر ودرجة أقل في لبنان والأردن والعراق والسعودية واليمن.

وقد دخل المنطقة سلالات أخرى مثل سلالة النحل القوقازي ولكن إنتشارها محدود جداً. وتجدر الإشارة إلى أن سلالة النحل المحلية *A.m. intermissa* في تونس والمغرب والجزائر لها قدرة إنتاجية عالية من العسل، تفوق السلالات المستوردة، وذلك بسبب خصوبة ملكة هذه السلالة في وضع البيض وكبر حجم عاملات النحل واستطالة أجزاء الفم والأرجل والأجنحة مما يساعدها على جمع الرحيق وحبوب اللقاح، أما سلالتي النحل السوري واليمني فيوجد بعض الطوائف مرتفعة الإنتاج ولكن يعيبها شدة الدفاع عن خلاياها ولكن يمكن تحسين الصفات الإنتاجية والسلوكية عن طريق الانتخاب الوراثي.

إن استمرار استيراد النحل في شكل طرود أو ملكات يجلب معه الأمراض والآفات، لذا فإن تحسين السلالات المحلية عن طريق الانتخاب الوراثي و/أو عن طريق تهجينها مع السلالات القياسية وفق الأسس العلمية هو أحد جوانب تطوير تربية النحل في المنطقة.

منتجات خلايا نحل العسل الأخرى Other Honeybee Hive Products:

استعرضنا أوضاع طوائف النحل من حيث كميات العسل المنتجة ولكن هناك منتجات أخرى (سوري، 1989) يجب الإشارة إليها تشكل ركناً هاماً في تطوير تربية النحل والمردود الإقتصادي لمربي النحل ويمكن إجمال هذه المنتجات بالآتي:

1- Beeswax	شمع النحل
2- Bee venom	سُم النحل
3- Pollen grains	حبوب اللقاح
4- Propolis	غراء النحل (العكبر)
5- Royal jelly	الغذاء الملكي
6- Queen and package bees	ملكات النحل والطرود

منتجات الخلية الأخرى:

أولاً: شمع النحل: Beeswax:

يعتبر الشمع أحد المنتجات الهامة في خلايا النحل حيث تفرزه شغالات نحل العسل من الغدد الشمعية الخاصة لبناء العيون السداسية على الأساس الشمعي وتغطية هذه العيون المحتوية على عسل.

المصادر الرئيسية للشمع هي:

- أقراص طوائف النحل، المرباه بالطريقة التقليدية، غير القابلة للاستعمال بعد فرز العسل.
- الأقراص التالفة والزوائد الشمعية.
- نواتج كشط أقراص العسل في الخلايا الحديثة.

تقدر كميات الشمع الزائدة الناتجة في الخلايا الحديثة بـ 1.5-2% من كمية العسل الناتجة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1995، البني، 1994) أما الناتج في الخلايا المرباه بالطريقة التقليدية فتقدر بـ 8-10% (Crane, 1990)، وقدرت بنصف كيلو غرام لكل طائفة (عبد اللطيف 1994).

الإنتاج العالمي:

ليست هناك إحصائيات عالمية دقيقة عن إنتاج الشمع، ولكن تم تقدير هذا الإنتاج نظرياً إستناداً إلى إنتاج العسل كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): الإنتاج العالمي من شمع النحل / طن

Table (6): Beeswax World Production / Tonnes

الرقم	القارة	الإنتاج / طن Production / Tonnes
١-	إفريقيا Africa	٠٨٦٨٢
٢-	آسيا Asia	١٥٨٧٠
٣-	أوروبا Europe	٠١٧٧٧
٤-	أستراليا والجزر المحيطة Oceania	٠٠٥٩٢
٥-	أمريكا الشمالية N.America	٠٣٠٢٧
٦-	أمريكا الوسطى C.America	١٠٥٢٨
٧-	أمريكا الجنوبية S. America	٠٣٢٦٨
	المجموع	٤٧٦٠٢

International Trade Center (after Crane 1990)

وتعتبر القارة الأوروبية المستورد الأول للشمع (65%)، ثم أمريكا واليابان بواقع (10%) لكل منهما. ويقدر سعر الشمع بـ 2-4 أضعاف سعر العسل العالمي. أما الاستعمالات الرئيسية للشمع فهي موضحة في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): أوجه استعمال شمع النحل

Table (7): Uses of Beeswax

الرقم	الاستعمال (Use)	النسبة المئوية %
١-	مواد التجميل	35-40
٢-	العقاقير الطبية	25-30
٣-	الشموع والأساسات الشمعية	20-25
٤-	أخرى	10-25
	(Polishes / Coating, Lubricants etc.)	

وتجدر الإشارة إلى أن عائلة Clapham في كندا تخصصت في إنتاج مواد تلميع الأثاث من شمع النحل، وكان العائد المالي لها ربع مليون دولار أمريكي (Roger & Anne Clapham, 1999). كما يستعمل الشمع مخلوطاً مع منتجات الخلية الأخرى لعلاج بعض الحالات المرضية (Stoyanova, 1999; Krylov, 1999).

كميات الشمع المتوقع إنتاجها نظرياً في البلدان الإسلامية في المنطقة:

١- الطوائف المرباه بالطريقة الحديثة:

لا توجد إحصائيات دقيقة عن إنتاج شمع النحل في المنطقة وعليه فإنه يمكن نظرياً حساب كمية الشمع التي يمكن جمعها بإعتبار الفرضيات التالية:

- عدد طوائف النحل ثلاثة ملايين طائفة.
- معدل إنتاج الطائفة من العسل هو 8 كغم.
- زوائد الشمع بمعدل 2% من إنتاج العسل.

وعليه فإن كمية الشمع الممكن إنتاجها هو حوالي 480 طناً.

١- الطوائف المرباه بالطريقة التقليدية:

نظرياً يمكن حساب كمية الشمع التي يمكن جمعها بإعتبار الفرضيات التالية:

- عدد الطوائف مليون طائفة.

- معدل إنتاج الطائفة من العسل هو 5 كغم.

- زوائد الشمع بمعدل 9% من إنتاج العسل.

وعليه فإن كمية الشمع الممكن إنتاجها هو حوالي 450 طناً.

ويمكن حساب ذلك أيضاً على أساس أن كل طائفة تربي بالطريقة التقليدية ينتج عنها حوالي نصف كيلو غرام شمع فيكون ما يمكن إنتاجه من الطوائف المرباة بالطريقة التقليدية حوالي 500 طناً من الشمع.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن جمع حوالي ألف طن من الشمع من جميع طوائف النحل في هذه المنطقة وهذا يعادل حوالي 2% من الإنتاج العالمي المقدر بحوالي 48000 طن سنوياً.

لا تتوفر الإحصائيات الدقيقة عن إنتاج الشمع من المنطقة وقد أشار عبد اللطيف (1994) أن كمية الشمع المنتج في مصر يقدر بحوالي 225 طناً. أما Crane (1990) فقد أشارت إلى أن إنتاج بعض الدول العربية في الثمانينات كان حوالي 2248 طناً منها 1500 طناً في الجزائر، 350 طناً في المغرب.

وقد تم تقدير إحتياج دول المنطقة من الأساس الشمعي بحوالي مليون أساس سنوياً يقدر ثمنها بنصف مليون دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1995))، وهذه يمكن توفيرها من التصنيع في المنطقة من حوالي (170) طناً من الشمع الخام وبالتالي فإن إنتاج المنطقة من الشمع يكفي لإنتاج الحاجة من الأساسات الشمعية إضافة إلى إدخال الشمع في الصناعات الدوائية ومواد التجميل وغيرها. وهذا المجال غير مطروق بشكل جيد حتى الآن وهو مجال مفتوح للاستفادة منه.

ثانياً: سُم النحل: Bee Venom:

من الثابت علمياً أهمية سُم النحل في علاج عدد من أمراض الروماتيزم *rheumatic arthritis* ومعالجة الحساسية وغيرها Krochmal, 1994، ويدخل هذا النوع من العلاج ضمن ما يسمى Apitherapy أو Apiotherapy أو Beevenom therapy وأصبح يعقد له المؤتمرات الدولية المتخصصة كما أنه أصبح جزءاً من المؤتمرات الخاصة بتربية النحل من حيث جلسات الأبحاث العلمية أو المعارض أو المشاهدات لإستعمال هذا النوع من العلاج (Apimondia, 1999).

يتم إفراز السم من غدد خاصة في بطن الشغالات والملكات، وسُم النحل الطازج يحتوي على حوالي 88% ماء أما الجزء الباقي فيحتوي بصفة عامة على بعض الأنزيمات وبروتينات وأحماض أمينية وبعض مركبات الأمين. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الفوارق في سُم النحل من حيث التركيب الكيماوي والنسب لأنواع النحل المختلفة. وقد تطورت طرق الحصول على سُم النحل وحفظه وتسويقه.

ويقدر سعر غرام واحد من سُم النحل بحوالي 200-500 دولار أمريكي. ولا تتوفر إحصائيات عالمية عن حجم الإنتاج والتداول.

وفي دول المنطقة فإن هذا المجال لم يتم الإستفادة منه بشكل تجاري ولكن هناك بعض الأبحاث الجارية في جمهورية مصر العربية (Masoud & Hegazi, 1999) وقد تشكلت في العالم عشر جمعيات متخصصة في هذا الموضوع (Simics, 1998) نذكر منها:

- ١- الجمعية الأمريكية American Apitherapy Society, Inc.، ويرأسها طبيب.
- ٢- الجمعية المصرية Egyptian Association of Apitherpay.
- ٣- الجمعية الأوروبية European Associatin for Apitherapy.

ويوجد في الأسواق العالمية عدة عقاقير يدخل فيها سُم النحل (Simics, 1999) كما يوجد عدد من المؤلفات متخصصة في هذا الموضوع (Mraz, 1995, Johnson, 1999).

إن مجال إنتاج سُم النحل حديث العهد في بلدان المنطقة والفرصة سانحة للعديد من مربي النحل لزيارة المردود المالي من هذا المنتج وذلك بالتعاون مع الصناعات الدوائية ويجب الإشارة إلى أن هناك تقنية خاصة ومحاذير يجب على مربي النحل إتباعها عند إنتاج سُم النحل وحفظه وتسويقه إلى الصناعات الدوائية.

ثالثاً: حبوب اللقاح: Pollen:

احتل العسل والشمع المرتبة الأولى من العناية منذ أقدم الأزمنة، أما منتجات النحل الأخرى فقد وجدت إهتماماً بعد الحرب العالمية الثانية. وقد عقدت المؤتمرات العالمية المتخصصة باستعمال هذه المنتجات تحت إسم Apitherapy أو Apiotherapy وتشمل حبوب اللقاح والعسل والشمع وسُم النحل والغذاء الملكي والبروبوليس (Apimondia, 1999، البني وآخرون، ١٩٩٦).

حبوب اللقاح هي منتج نباتي ويقوم النحل بجمعه لتغذية الأطوار المختلفة من النحلة وهو ذو قيمة غذائية عالية ومتوسط المكونات لحبوب اللقاح كنسبة منوية من الوزن الجاف: ماء 11، بروتين 26، كربوهيدراته 26، أخرى 28، كما تحتوي حبوب اللقاح على العديد من الدهون والأحماض الأمينية والأنزيمات والفيتامينات وغيرها.

وطرق جمع حبوب اللقاح على مدخل الخلية معروفة وقد تنوعت طرق تجفيفه وتصنيعه وتسويقه في صورة حبوب أو مخلوطاً مع العسل والغذاء الملكي.

ومن الجدير بالذكر أن العقاقير الطبية تحتاج إلى ضوابط ضمن أنظمة معينة خاصة بالغذاء والدواء أما منتجات النحل ومنها حبوب اللقاح فهي تُسوق بدون قيود وتقع ضمن أغذية الصحة الطبيعية natural health foods والتي يتسع انتشارها في العالم.

لا تتوفر احصائيات دقيقة حول الإنتاج العالمي من حبوب اللقاح الذي تتراوح أسعاره من 5-15 دولاراً أمريكياً للكيلو غرام الواحد.

يعاني الكثير من مربّي النحل من نقص في توفر حبوب اللقاح اللازمة لتغذية طوائف النحل (Crailsheim, 1999)، لذا نشأت بعض الصناعات لعمل عجائن تحتوي على بدائل حبوب اللقاح ولها أسماء تجارية مثل Quik-Gro وغيرها (Graham, 1992).

ويجب الإشارة إلى ضرورة إعطاء هذا الموضوع الأهمية من البحث لتوفير خلطات غذائية يدخل حبوب اللقاح في تركيبها كلياً أو جزئياً لتغذية النحل في أوقات معينة من السنة وذلك لتنشيط الطائفة قبل موسم فيض العسل وفي فصل الشتاء حيث اعتقد أن تغذية النحل في الوقت المناسب ينعكس إيجابياً على إنتاج الطائفة من العسل علاوة على تلافي موت بعض الطوائف في فصل الشتاء (Crailsheim, 1999).

رابعاً: بروبوليس - عكبر = غراء النحل - صمغ النحل: Propolis:

العكبر هو مادة لزجة يجمعها النحل من النباتات لإستعمالها داخل الخلية مثل تضييق مدخل الخلية، سد الشقوق، التقوية، التحنيط وربما كمادة طاردة.

يختلف التركيب الكيماوي لهذه المادة باختلاف المصدر، ولييان أهمية المكونات نشير إلى ما أورده Graham (1992) وهي موضحة في الجدول رقم (٨):

Table (8): Major flavonoids and Phenolics isolated from propolis:

FLAVONOIDS	PHENOLICS
Chrysin	Vanillin
Tectochrysin	Isovanillin
Galangin	Benzyl alcohol
Acacetin	Benzoic acid
Isalpinin	Cinaamyl alcohol
Kaempferol	Cinnamic acid
Kaempferide	Coumaric acid
Rhamnocitrin	Caffeic acid
Pectolinarigenin	Ferulic acid
Isorhamnetin	Isoferulic acid
Quercetin	Eugenol
Quercetin-3,3-dimethyl ether	Cinnamic acid benzyl ester
Pinocembrin	Coumaric acid benzyl ester
Pinostrobin	Caffeic acid benzyl ester
Pinobanksin	
2-Acetyl pinobanksin	
Sakuranetin	
Isosakuranetin	

النشاط البيولوجي لمادة العكبر:

أظهرت الأبحاث العلمية أن مادة العكبر أو بعض مكوناتها لها أنشطة بيولوجية عديدة وفعالة ضد بعض أنواع البكتيريا والفطريات والعفن والفيروسات (Graham, 1992; Grange and Davey, 1990). وقد عرف إستعمال هذه المادة قدماء المصريين والرومان وجاءت في أقوال أرسطو وقد ورد فعالية العكبر ضد الزكام وإلتهاب الحلق وبعض الأمراض الجلدية وأمراض المعدة والحروق وأمراض اللثة وغيرها (Hill, 1977; Iannuzzi, 1990; Kosonocka, 1990; Saraf, 1999).

الإنتاج العالمي من مادة العكبر غير معروف وكذلك في بلدان المنطقة. وقد أشارت Crane نقلاً عن (Kjaersgaard, 1985) إلى أن الكميات المصدرة عام 1984 كانت كالآتي:

الصين 55 طناً، الأرجنتين 7 أطنان، تشيلي وأرجواي 8 أطنان، كندا 4 أطنان. أما السعر العالمي للعكبر فقد تراوح ما بين 26-50 دولاراً أمريكياً للكيلو غرام الواحد (Jaycox, 1988)، أما Crane فقد ذكرت الرقم 160 دولاراً أمريكياً للكيلو غرام الواحد. ومع التقدم العلمي في الكشف عن مكونات العكبر والنشاط البيولوجي لهذه المكونات إزداد إستعمال العكبر في علاج العديد من الأمراض. وتتوفر الآن فرصة كبيرة لمربي النحل في هذه المنطقة للدخول في هذا النوع من الإنتاج ليزيد المردود المالي من ممارسة مهنة النحال، وضرورة دخول قطاع الصناعات الدوائية في هذا المجال.

خامساً: الغذاء الملكي: Royal jelly

الغذاء الملكي هو إفراز من غدد خاصة تسمى hypopharyngeal glands موجودة في رأس شغالة نحل العسل، خاصة الصغيرة في العمر، حيث يتم تغذية يرقات النحل التي ينتج عنها ملكات النحل بهذه المادة الهلامية ومن هنا أعطيت الاسم الملكي. ونتيجة تغذية هذه اليرقات بالغذاء الملكي فإن وزنها يزداد حوالي 1300 مرة في ستة أيام مما لفت إنتباه مربي النحل والباحثين في أسرار هذه المادة. ومن المقالات الأولى التي تم نشرها عن الغذاء الملكي ما قام به Johansson and Johansson عام 1955.

التركيب الكيميائي:

يوجد عدد كبير من التقارير الخاصة بمكونات الغذاء الملكي ونورد هنا بإختصار ما ذكره Graham (1992) من المكونات للغذاء الملكي الطازج كنسبة مئوية: ماء 67، بروتين 12.5، سكريات 11، أحماض دهنية 5، رماد 1، ويحتوي الرماد على العناصر: بوتاسيوم، مغنيسيوم، صوديوم، كالسيوم، زنك، حديد، نحاس، منغنيز وغيرها إضافة إلى العديد من الفيتامينات.

الأنشطة الطبية والصيدلانية للغذاء الملكي:

يوجد إستعمالات كثيرة للغذاء الملكي خاصة بالصحة ومواد التجميل (Wells, 1976). أما المقالات الخاصة بالتأثيرات الجنسية للغذاء الملكي فهي كثيرة، ويفتقر بعضها إلى

التوثيق العلمي (Vittekk and Slomiany, 1984). ويدخل الغذاء الملكي في العديد من الإستعمالات الطبية ومواد التجميل وكمضاد حيوي (Krylov, 1999; Murillo- Yepes, 1999; Tamura, 1985; Yatsunami & Echigo, 1985; وآخرون 1996 (البنبي و

السوق العالمي للغذاء الملكي:

لا توجد إحصائيات حديثة ودقيقة عن الإنتاج العالمي للغذاء الملكي ومن الدول المنتجة كل من الصين، اليابان، كوريا وقدر إنتاج الصين بـ 500-800 طن (Wang, 1989). متوسط السعر العالمي للغذاء الملكي هو 100-500 دولار أمريكي للكيلو غرام الواحد (Crane, 1990). يختلف الوضع في الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط حيث يتراوح سعر الغرام الواحد من 1-5 دولارات (1000-5000 دولار) للكيلو غرام الواحد، ولكن كمية الإنتاج محدودة وتسوق بشكل فردي مخلوطة مع العسل.

إن الاهتمام بإنتاج الغذاء الملكي للاستهلاك كمادة غذائية مقوية أو إدخالها في الصناعات الدوائية ومواد التجميل بحاجة إلى رعاية من الصناعات الدوائية وأن ذلك يزيد من المردود المالي لمربي النحل.

ومع زيادة الاهتمام العالمي باستعمال منتجات الخلية السابقة الذكر في صناعات مواد التجميل والصناعات الدوائية وغيرها نجد أن بعض التقارير تشير إلى ضرورة الحذر من ظهور بعض الأعراض الجانبية لها مثل الحساسية (Stangaciu, 1999) كما أن بعض البلدان بدأت تدخل هذه المنتجات لأنظمة الرقابة الدوائية (Law, 1999).

أمراض وآفات نحل العسل Diseases and Pest of Honeybees:

تتعرض طوائف نحل العسل كغيرها من الكائنات الحية للإصابة بالعديد من الأمراض والآفات الحشرية والحلم وغيرها ما يؤدي إلى ضعف الطوائف أو هلاكها في بعض الأحيان وبالتالي انخفاض إنتاجية الطائفة من العسل ومنتجات الخلية الأخرى. و يوجد العديد من المراجع الخاصة بالموضوع

(Akranakul, 1987; Baily, 1981; Morse, 1978; Delaphane, 1999) (Webster and (Abdallah, 1996; Cobey, 1997; Eischen et al, 1999; Nazer & Rateb, 1989 and 1990 Mohamad & Nazer, 1999)

يوضح الجدول التالي أكثر آفات النحل إنتشاراً في بلدان المنطقة:

أولاً: الأمراض المتسببة عن بكتيريا:

American Foul Brood	١- عفن الحضنة الأمريكي
European Foul Brood	٢- عفن الحضنة الأوروبي

ثانياً: الأمراض المتسببة عن فطر:

Chalk Brood	١- عفن الحضنة الطباشيري
Stone Brood	٢- عفن الحضنة الحجري

ثالثاً: الأمراض المتسببة عن فيروس:

Sac Brood	١- تكيس الحضنة
Bee Paralysis	٢- شلل النحل
Others	٣- أخرى

رابعاً: الآفات الحشرية:

Wax Moth	١- دودة الشمع
Oriental Wasp	٢- الدبور الأحمر / الشرقي
Bee Louse	٣- قمل النحل
Small Hive Beetle	٤- الخنفساء الصغيرة
Senotainia	٥- ذبابة سنوتانيا

خامساً: الآفات المتسببة عن بروتوزوا:

Nosema Disease	١- مرض النوزيما

سادساً: آفات الحلم:

Varoa Mite	١- حلم الفاروا
Tracheal Mite	٢- حلم القصبات الهوائية

سابعاً: الآفات الحيوانية غير المفصلية:

Merops	١- طير الوروار
Others	٢- أخرى

ومما تجدر الإشارة إليه أن العديد من هذه الآفات تم إنتقاله مع ملكات النحل أو الطرود المستوردة وأقرب مثل على ذلك حلم الفاروا الذي تم إكتشافه في جنوب شرق آسيا عام ١٩٠٦ ثم إنتشر في طوائف النحل في العالم ووصل المنطقة في عقد الثمانينات وسبب هلاك نسبة كبيرة من الطوائف وصلت إلى ٥٠% في الأردن (Nazer & Rateb, 1989).

أبو شويمة والتكروري، 1994). وتبع هذه الآفة بدء إنتشار حلم القصبات الهوائية (Nazer & Rateb 1990) نتيجة الإستيراد غير المنتظم للنحل.

إن إنتشار أمراض وآفات النحل عن طريق إستيراد ملكات وطرود النحل التي تنقل معها هذه الآفات يعطي دلالة واضحة على أنه يجب أن يكون هناك برامج وطنية للإرشاد في مكافحة الآفات أولاً وإلى الإعتماد على الذات في برامج إنتاج الملكات والطرود في كل دولة أو بطريقة تكاملية لبعض دول المنطقة.

ملكات نحل العسل وطرود النحل:

لا توجد إحصاءات دقيقة عن إنتاج ملكات نحل العسل وطرود النحل الآ في عدد محدد من دول المنطقة. ومن المفروض أن يتم تبديل ملكات النحل كل سنتين حتى تبقى الملكة فتية مما ينعكس إيجابياً على إنتاجية الطائفة من العسل ومنتجات الخلية الأخرى. وهذا التبديل يعني أن المنطقة بحاجة إلى مليون ونصف من ملكات النحل سنوياً وهو نصف عدد الطوائف المقدر بثلاثة ملايين طائفة.

ولكن واقع الحال لا يشير إلى كمية الإنتاج المحلي من الملكات أو الطرود اللازمة. لذا فإن تربية ملكات نحل العسل وطرود النحل من السلالات المحلية والقياسية على أساس علمي هو أحد المشاريع القومية التي تحتاج إلى الدعم والتنفيذ، لإيقاف الاعتماد على الاستيراد الذي يجلب معه الأمراض والآفات علاوة على عدم توفر المواصفات القياسية في ملكات النحل المستوردة.

خاتمة:

إن الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1995 وضعت نموذجاً لبرنامج إنتاج ملكات نحل العسل وما يتبعه من إنتاج الغذاء الملكي وطرود النحل وإلى إنتاج الأساس الشمعي وزيادة الوعي والتدريب لدى النحالين والذي كان لكاتب هذه الدراسة مساهمة فاعلة فيه، هو نموذج يستحق الدراسة والتبني لإخراجه إلى واقع التطبيق العملي حيث أن تقييم العائد المالي والاقتصادي أشار إلى أن معدل العائد على الاستثمار حوالي 17.5% علاوة على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب تقديرها والتي تشمل تحسين دخل مربّي النحل وقيام الصناعات الغذائية والدوائية المبنية على منتجات الخلية والمساهمة في استيعاب أيدي عاملة مما يعكس أثراً اجتماعياً طيباً. كما أن اهتمام مربّي النحل والمزارعين في أهمية نحل العسل في تلقيح المحاصيل الخضرية والشجرية والحقلية يزيد من إنتاجيتها بحد يصل إلى 100% في بعض المحاصيل علاوة على الزيادة النوعية لهذه الثمار. ويجب التنويه إلى أن النظم الاقتصادية في العالم تعتمد على الأنشطة العلمية ومواكبة التكنولوجيا. إن المستقبل الاقتصادي لقطاع تربية النحل في البلاد الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها يعتمد على المقدرة لتبني اقتصاديات المعرفة Knowledge Economy واستثمارها لتطوير إنتاج نحل العسل.

References

- 1- Abdallah, H. (1996). *Senotainia tricusps*: A parasite at Syrian honeybees. First International Arab Apiculture Congress, August 17-20, 1996, Beirut, Lebanon.
- 2- Akrantanakul, P. (1987). Honeybee diseases and enemies in Asia: A Practical Guide. FAO, Rome, Italy.
- 3- Apimondia XXXVI Congress Proceedings, (1999). Sept. 12-17, 1999. Vancouver, Canada.
- 4- Apis: Apiculture Information and Issues. AFIS, University of Florida. Vol. 10(3), 1992.
- 5- Apiservices 1995-2000. Internet:
<http://www.apiculture.com.countries>.
- 6- Bailey, L. (1981). Honeybee Pathology. Academic Press London, U.K. 124 pp.
- 7- Barlow, Edward. (1999). Creating business and marketing strategies for the 21st century. p. 3-5. Apimondia XXXVI Congress Proceedings, Vancouver, Canada.
- 8- Clapham, R. and Clapham, Anne. (1999). Marketing speciality products: working with beeswax . p. 3-5 Apimondia XXXVI Congress Proceedings, Vancouver, Canada.
- 9- Cobey, Susan. (1997). Honeybee tracheal mite resistance. American Bee Journal, 137(10): 738-741.
- 10- Crailsheim, Karl. (1999). The importance of pollen for individuals and for the honeybee colony. p.123 Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 11- Crane, Eva. (1990). Bees and Beekeeping: Science, Practice and World Resources. Heinemann Newnes, London, U.K. 614 pp.

- 12- Dziadyk, Andrew. (1999). How we produce 125 Kilograms of honey per hive. p. 241. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 13- Eischen, F.A.; Westervelt, D. and Randall, C. (1999). Does the small hive beetle have alternate food sources. American Bee Journal. 139(2):125.
- 14- Food and Agriculture Organization of the United Nations, (1994). FAO Yearbook Production, 1993. Rome, Italy.
- 15- — (1999). FAO Yearbook Production, 1998. Rome, Italy.
- 16- Graham, Joe, M. (ed.). (1992). The Hive and the Honey Bee. Dadant and Sons. Hamilton, Illinois, U.S.A. 1324 pp.
- 17- Grange, J.M. and Davey, R.W. (1990). Antimicrobial properties of propolis (bee glue). J. Royal Soc. Med. 83:159-160.
- 18- Hill, R. (1977). Propolis the natural antibiotic. Thorsons Publishers: Northamptonshire, U.K.
- 19- Horr, D.E. (1998). Understanding Carniolan bees and their management. American Bee Journal. 38(10): 749-752.
- 20- Hussein, M.H. (1999). An over view of beekeeping in Arab countries. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 21- Iannuzzi, J. (1990). America's propolis king. Gleanings Bee Culture. 188:480-481.
- 22- Jaycox, E. (1988). The bee specialist. Gleanings Bee Culture. 116:496-499.
- 23- Johansson, T.S.K. and Johansson, M.P. (1955). Royal Jelly. Bee World. 36:3-13, 21-32.

- 24- Johnson, B. (1999). Bee-Alive. White Mountain Publication, Canada. 374 pp.
- 25- Kevan, Peter, G.(ed.), (1995). The Asiatic Hive Bee. Enviroquest, Ltd., Ontario, Canada. 254 pp.
- 26- Kosonocka, L. (1990). Propolis-snake oil or legitimate medicine. American Bee Journal. 130: 451-452.
- 27- Krochmal, Connie. (1994). Bee venom therapy. American Bee Journal. 134(12): 822-823.
- 28- Krylov, Vasily. (1999). Cream based on wax with propolis and royal jelly in the treatment of urologic and gynaecologic diseases. p. 249 Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 29- Law, Ron. (1999). Regulation of bee products. The Australian Experience. p.219 Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 30- Lekkal, .(1996). Apiservices, 2000.
- 31- Manela, E. (1997). Apiservices, 2000.
- 32- Masoud, S.M. and Hegazi, A.G. (1999). Influence of beeacupuncture for rheumatic arthritis in Egypt. p.222 Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 33- Mohammad, A. and Nazer, I. (1999). Control of Varroa mite *Varroa jacobsoni* Oud. on honeybees by some aromatic oils and local weeds. p. 255. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, canada.
- 34- Morse, R.A. (ed.) (1978). Honeybee pests, predators, and diseases, Cornell University Press, N.Y., U.S.A.

- 35- Mraz, C. (1995). Health and the honeybee. Queen City Publications, Vermont, U.S.A. 92 pp.
- 36- Murillo-Yepes, Jorge. (1999). Beyond Beekeeping: Addition of value to basic hive products. p. 152-156. Apimonia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 37- Nazer, I. And Rateb, J. (1989). Honeybee pests in Jordan. XXXII nd. International Congress of Apiculture. Oct. 22-28, 1989. Rio de Janeiro, Brazil.
- 38- Nazer, I. And Rateb, J. (1990). Status of honeybee diseases and pests in Jordan. Proceedings of the International Symposium, Research on Bee pathology. W. Ritter, ed. Sep 5-7, 1990. Gent, Belgium.
- 39- O'Toole, Christopher, and Raw, Anthony. (1991). Bees of the World. Facts on Life, N.Y., U.S.A. 192 pp.
- 40- Ruttner, F. (1986). Geographical variability and classification. In: Bee Genetics and Breeding. T.E. Rinderer (ed.). Berlin. Springer-Verlag, Germany.
- 41- Sakly, Abdelhamid, (1997). Apiservices, 2000.
- 42- Saraf, Alexander, (1999). New complex bee medicine prostapin in the treatment of urologic and gynaecologic diseases. p. 247. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 43- Shao-Wen. L. (1986). A comparative study of esterase isozymes in 6 species of Apis and 9 genera of Apoidae. J.Apic. Res. 25(3): 119-113.
- 44- Shehawi, M.A. (1998). Apiservices 2000.
- 45- Simics, M. (1998). Bee Venom Therapy and Multiple Sclerosis. Apitronic Services. B.C., Canada. 40 pp.

- 46- Simics, M. (1999). Bee Venom Products. Apitronic Services. B.C., Canada. 12 pp.
- 47- Stangaciu, Stefan. (1999). Apitherapy Counter-Indications and Limits. p. 218. Apimonda XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 48- Stoller, Dwight. (1999). Hon 90-
91. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 49- Stoyanova, stoyanka. (1999). Beeswax with propolis treatment on patients having low back pain. p. 252. Apimondia XXXVI Congress Proceedings. Vancouver, Canada.
- 50- Taghizadeh, A. (1998). Apiservices 2000.
- 51- Tamura, T. (1985). Royal jelly from the standpoint of clinical pharmacology. Honeybee Science. 6(3):124.
- 52- Tazi, Said. (1997). Apiservices 2000.
- 53- Vittek, J. and Slomiany, B. L. (1984). Testosterone in royal jelly. Experientia, 40:104- 106 (After Graham, J. (ed.): The Hive and the Honeybee, 1992).
- 54- Wang, W. (1989). The development and utilization of the resources of bee pollen in China. Proceedings of International Congress of apiculture: 232-239. (After Crane, E.: Bees and Beekeeping, 1990).
- 55- Webster, T.C. and Delaphane, K.S. (eds.). Mites of the honeybee. Dadant and Sons. Ill., U.S.A. (In press).
- 56- Wells, F.B. (1979). Hive product uses- royal jelly. American Bee Journal. 116: 560-561.
- 57- Yatsunami, K. and Echigo, T. (1985). Antimicrobial action of royal jelly. Bull. Fac. Agric. Tamagawa Univ. No. 25:13-22, Japan.

- ٥٨- إبراهيم الناظر (1990). تربية نحل العسل: الأنواع، السلالات، الاقتصاديات. مجلة المزارع العربي 14-22. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٥٩- إبراهيم الناظر (1990). وقائع ندوة العسل: غذاء ودواء. الجامعة الأردنية. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. (32) صفحة.
- ٦٠- آلان سوري (1989). نباتات العسل: النحل ومنتجاته، التداوي بالعسل. ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق، الجمهورية العربية السورية. (363) صفحة.
- ٦١- محمد علي النبي (1994). نحل العسل ومنتجاته - دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٦٢- محمد علي النبي، مصطفى سعيد، رؤوف الألوي، عادل قنديل (1996). الدور الوقائي والعلاجي لمنتجات نحل العسل كخافض لمستوى الدهون في الدم. المؤتمر الدولي الأول لاتحاد النحالين العرب، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- ٦٣- محمد سعيد خنبش (1996). واقع ومستقبل تربية النحل في اليمن. المؤتمر الدولي الأول لاتحاد النحالين العرب. بيروت الجمهورية اللبنانية.
- ٦٤- محمد عباس عبد اللطيف (1994). عالم النحل. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. (685) صفحة.
- ٦٥- محمد نزار الدقر (1992). العسل فيه شفاء للناس. دار المعاجم، دمشق، الجمهورية العربية السورية. (227) صفحة.
- ٦٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1988). مسح شامل لسلالات النحل في الوطن العربي وتقييمها اقتصاديا. الخرطوم، جمهورية السودان. (196) صفحة.
- ٦٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1995). وثيقة مشروع قومي تنفيذي لتطوير إنتاج نحل العسل بالوطن العربي. الخرطوم، جمهورية السودان. (144) صفحة.
- ٦٨- محمود أبو شويمة وحامد التكروري (1994). تربية النحل وإنتاج العسل في الأردن. مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية. (239) صفحة.
- ٦٩- وزارة الزراعة (1998). التقرير السنوي. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. (239) صفحة.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الثروة السمكية في مصر الحاضر والمستقبل

د. السيد يوسف شريف

رئيس قسم الاقتصاد والإرشاد
بالمعمل المركزي لبحوث الثروة السمكية
مركز البحوث الزراعية

أ.د. نبيل فهمي عبد الحكيم

أستاذ الإنتاج الحيواني والسمكي
كلية الزراعة
جامعة الأزهر

مقدمة:

تتنوع مصادر إنتاج الأسماك في جمهورية مصر العربية ما بين المصايد البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ومصايد البحيرات المصرية مثل البحيرات الشمالية في البرلس والمنزلة وادكو و مريوط والبحيرات الداخلية والمنخفضات الساحلية المختلفة والمصايد النيلية في نهر النيل وروافده المنتشرة في الدلتا بالإضافة إلى نشاط الاستزراع السمكي التقليدي في الأحواض أو غير التقليدي في الأقفاص والحظائر السمكية والتحايط والخزانات والاستزراع السمكي المحمل مع بعض المحاصيل الزراعية مثل الأرز أو بعض حيوانات المزرعة مثل البط، وتختلف أساليب إنتاج وتربية وجمع الأسماك باختلاف مصادر الإنتاج وينعكس هذا على نوعية الوسائل الفنية والمدخلات الاقتصادية لكل أسلوب

وتعتبر الموارد السمكية الطبيعية في مصر مصدرا هاما للغذاء الآدمي وموردا أساسيا للبروتين الحيواني العالي في قيمته الغذائية لاسيما أن مصر تعاني نقصا كبيرا في مصادر البروتين الحيواني بأنواعه المختلفة من لحوم حمراء وبيضاء و أسماك مما يجعل الاقتصاد المصري منهكا بأعباء إضافية ثقيلة لسد الفجوة الغذائية في هذه النوعية من الغذاء الأساسي والضروري لصحة الإنسان ويكون ذلك عن طريق الاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة مما يسبب خللا في الميزان التجاري ، وعن طريق وضع وتنفيذ استراتيجية علمية لتنمية موارد الثروة السمكية يمكن الحد من عمليات الاستيراد وتوفير الكثير من النقد الأجنبي واستثماره في مشاريع إنتاجية مختلفة تزيد من الدخل القومي وتساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة .

ويقدر المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من الأسماك عالميا بحوالي ١٣,٤ كجم وكان أعلى استهلاك للفرد في اليابان بحوالي ٧٢ كجم وأقلها في المغرب بحوالي ٦,٧ كجم ، وفي مصر قدر هذا المتوسط بحوالي ٨,٨٦ كجم من الإنتاج المحلي وحوالي ١١,٧ كجم من جملة المتاح للاستهلاك بعد إضافة الكميات المستوردة عام ١٩٩٨ كما يتضح من جدول رقم (١) . ويعتبر قطاع الثروة السمكية في مصر من القطاعات الواعدة في تغطية الفجوة الغذائية في البروتين الحيواني عن طريق توفير المزيد من البروتين السمكي إذا ما وجهت الاستثمارات في هذا القطاع إلى الاستخدام الأمثل مع الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات الحديثة في الإنتاج.

جدول رقم (١) : الاكتفاء الذاتي والواردات ومتوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٨.

البيان	الإنتاج المحلي	الواردات	جملة المتاح	الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية
السنة	كجم/فرد	كجم/فرد	كجم/فرد	%	%
١٩٨٨	٥,٨	١,٩	٧,٨	٧٥	٢٥
١٩٨٩	٦,٠	٢,١	٨,١	٧٤	٢٦
١٩٩٠	٦,١	٢,٥	٨,٦	٧١	٢٩
١٩٩١	٦,١	١,٦	٧,٨	٧٩	٢١
١٩٩٢	٦,٠	٢,٤	٨,٤	٧١	٢٩
١٩٩٣	٦,١	١,٦	٧,٨	٧٩	٢١
١٩٩٤	٦,٢	٢,٤	٨,٦	٧٢	٢٨
١٩٩٥	٦,٧	٢,٠	٨,٧	٧٧	٢٣
١٩٩٦	٦,٩	٣,٠	٩,٨	٧٠	٣٠
١٩٩٧	٧,٢	٢,٥	٩,٧	٧٤	٢٦
١٩٩٨	٨,٩	٢,٨	١١,٧	٧٦	٢٤

المصدر : د. السيد يوسف شريف ، التجارة الدولية للأسماك في جمهورية مصر العربية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ،كلية الزراعة ، أكتوبر ١٩٩٩ .

المشكلة :

- ١.وجود فجوة غذائية ونقص متوسط استهلاك الفرد من الأسماك .
- ٢.زيادة الواردات وعجز ميزان المدفوعات .
- ٣.انخفاض إنتاجية الموارد السمكية الطبيعية .

الهدف :

- ١.توضيح الوضع الراهن للموارد السمكية.
- ٢.زيادة الإنتاج والارتفاع بمتوسط نصيب الفرد من الأسماك المحلية .
- ٣.الحد من الواردات وتحسين ميزان المدفوعات .
- ٤.توجيه الاستثمارات إلى الاستخدام الأمثل .
- ٥.الارتفاع بإنتاجية الموارد السمكية الطبيعية .

طريقة الدراسة ومصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي للوضع القائم في قطاع الثروة السمكية واحتمالات تنمية الموارد السمكية كما اعتمدت على البيانات الإحصائية المتاحة في الأجهزة المعنية وعلى الدراسات والبحوث السابقة في هذا المجال .

مصادر الثروة السمكية في مصر :

وهي موارد الثروة السمكية المتاحة في المسطحات المائية والتي يمكن استغلالها اقتصاديا في إنتاج الأسماك كسلعة اقتصادية يمكن أن تساهم بدورها في إشباع الرغبات الإنسانية، وقسمت هذه المصادر إلى مصدرين رئيسيين هما المصادر الطبيعية وتشمل المصايد البحرية الساحلية الإقليمية والعالمية ومصايد البحيرات الشمالية والداخلية والمنخفضات الساحلية ثم مصايد المياه العذبة في نهر النيل وفروعه^(١) ، أما المصدر الثاني فيشمل الاستزراع السمكي بطرقه وأساليبه المختلفة حيث يتدخل الإنسان في كل مراحل العملية الإنتاجية بداية من إقامة المزرعة وتجهيز الأرض وتسميد الأحواض ثم شراء ووضع الزريعة وإمدادها بالأعلاف الصناعية وتغذيتها بالمياه الصالحة ورعايتها حتى الحصاد وتسويق الإنتاج، وسيتم مناقشة كل مصدر من هذه المصادر منفردا مع ما يحتويه من عناصر لبيان الاحتياجات الفنية والاقتصادية اللازمة ، ويوضح الجدول رقم (٢) جملة الاستثمارات المقدرة لتنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية خلال الفترة من عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٢/١١ خلال الخطة الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة حيث يصل متوسط استهلاك الفرد من الإنتاج المستهدف من الأسماك إلى حوالي ١٣ كجم /سنة عام ٢٠١٢ ، وتبلغ جملة هذه الاستثمارات حوالي ١٧٨٥١ مليون جنية يخص منها الخطة الخمسية الرابعة حوالي ٤٦٣٤ مليون جنية والخطة الخامسة حوالي ٥٥٠٨ مليون جنية والخطة السادسة حوالي ٧٧٠٩ مليون جنية تمثل حوالي ٢٦٪ و ٣٠,٨٪ و ٤٣,٢٪ من الإجمالي على الترتيب .

جدول رقم (٢) : الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاع الثروة السمكية بالألف جنية

خلال الفترة من ١٩٩٧ / ١٩٩٨ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ .

الخطة الخمسية			جملة	%	مجال الاستثمار
السادسة	الخامسة	الرابعة			
٣٨٤٤٦٠	٣٨٨٢١٠	٣٨٧٧١٠	١١٦٠٣٨٠	٦,٥	تطوير وتنمية المصادر الطبيعية
١٥٤٤٢٣٠	١١٦١٠١٠	١١٦١٠١٠	٣٨٦٦٢٥٠	٢١,٧	تنمية نشاط الاستزراع السمكية

جدول رقم (٣) : الاستثمارات اللازمة لتنمية الصيد في شريط الساحلية الإقليمية وأعلى البحار بالآلاف جنيه خلال الفترة من ١٩٧ / ١٩٩٨ حتى ١١ / ٢٠١٦ .

بيان	%	الجنية	الخطة الخمسية		
			ارابعة	الخامسة	السادسة
إتشاء وتطوير موانئ الصيد	١٠,٦	٦٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
شركات تصنيع مستلزمات الصيد	٢٤,٣	١٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
شركات الصيد في أعالي البحار	٤٨,١	٣٨٧٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٤٧٠٠٠
جملة	١٠٠	٥٩٦٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١٨٤٠٠٠	٢٠٧٠٠٠
%	-	١٠٠	٣٤,٤	٣٠,٩	٣٤,٧

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - مصدر سابق .

١ - مصايد البحر الأبيض المتوسط :

تبلغ المساحة المصالحة للصيد في البحر الأبيض حوالي ٧ مليون فدان وتعتبر من أهم المصايد في مصر حيث تنتج أجود أنواع الأسماك وأعلاها سعرا ، ويقدر طول الساحل المصري علي البحر المتوسط بحوالي ١١٠٠ كم تمتد من السلوم غربا إلى العريش شرقا ويتسع الرصيف القاري من ١٥ كم على الساحل الشمالي الغربي إلى حوالي ٧٠ كم في منطقة شمال الدلتا ويبلغ عمقه حوالي ٢٠٠ متر ويصير بالبحيرات المصرية في اذكو وانبرلس والمنزلة والبرد ويل عن طريق بواغيز توفر البيئة المناسبة لمعيشة وتكاثر الأسماك في هذه البحيرات ، وتعتبر مصايد البحر الأبيض من المناطق الخصبة الغنية بالغذاء الطبيعي للأسماك وعلى ذلك يجب الحفاظ على بيئتها من آثار التلوث المختلفة ، وقد بلغ إنتاج البحر الأبيض من الأسماك عام ١٩٩٨ حوالي ٦٨ ألف طن تمثل حوالي ١٢,٤٦ % من الإنتاج السمكي المحلي ومن أهم أنواع الاسماك الناحية في البحر المتوسط : الجمبري والسردين والبربوني والوقار والسرطان والبورى والميائل والنفيس والقواقع الكانوريا وأهم مناطق الصيد على الساحل هي مطروح والإسكندرية وإبرقير والسعدية ورشيد وبلطيم وعزبة البرج وبور سعيد والعويسة ، وتعتبر سفن الصيد المجهزة من أهم مستلزمات الإنتاج السمكي في هذه المصايد وهي بمثابة الوحدة الإنتاجية في هذا المجال ، بالإضافة إلي أهمية تواجد وإقامة موانئ الصيد اللازمة والمنشآت العامة والثابتة وأساطيل الصيد والنقل المتقدمة ، ويبين جدول رقم (٤) أنواع المراكب وحرف الصيد في البحر الأبيض عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٤) : عدد وأنواع المراكب وحرف الصيد في البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٩٨ .

الحرفة والدرجة	عدد المراكب	%
جر	١٢٢٦	٤٧,٢
شانشولا	٢١٧	٨,٣
سنار	٥٤٢	٢٠,٨
كنار	٦٠٠	٢٣,١
أخرى	١٥	٠,٦
جملة المراكب الآلية	٢٦٠٠	١٠٠
درجة أولى	٣٦	١,٦
درجة ثانية	٥٧٤	٢٥,٥
درجة ثالثة	١٦٣٧	٧٢,٩
جملة المراكب غير الآلية	٢٢٤٧	١٠٠

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، إحصاءات الإنتاج السمكي ، ١٩٩٨ .

مع ملاحظة أن المراكب غير الآلية تمثل حوالي ٤٦,٤ من جملة المراكب العاملة في البحر وتقسّم إلى درجات حسب عدد الصيادين المسموح به على كل مركب وهو ٢٧ فردا للدرجة الأولى و ١٣ فردا للدرجة الثانية و ٤ أفراد للدرجة الأولى^(١).

وتتقسم مناطق الصيد على ساحل البحر الأبيض إلى ثلاث مناطق رئيسية هي :

١. المنطقة الغربية ، وتمتد من السلوم غربا إلى الإسكندرية بطول ٦٠٠ كم وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ١,٦ مليون فدان .

٢. المنطقة الوسطى ، وتمتد من الإسكندرية إلى بور سعيد بطول ٣٠٠ كم وتقع هذه المنطقة في حدود ست محافظات هي الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط وبور سعيد وتبلغ مساحتها حوالي ٣,٢ مليون فدان .

٣. المنطقة الشرقية ، وتمتد من بور سعيد إلى العريش شرقا بطول ٢٠٠ كم وتبلغ مساحتها حوالي ٢,١ مليون فدان .

(١) السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية للاستغلال السمكي في ج. م. ع ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ،

وتتركز عمليات صيد الأسماك في البحر الأبيض في المنطقة الوسطى بين الإسكندرية وبور سعيد بطول حوالي ٣٠٠ كم تمثل حوالي ٢٧,٣ ٪ من طول الساحل وتستخدم غالبا مراكب الجر وتتم عمليات الصيد على أعماق تتراوح بين ١٠-١٠٠ متر ، أما بقية الرصيف القاري فلا يستغل إلا نادرا .

احتمالات تنمية مصايد البحر الأبيض المتوسط :

تعتبر احتمالات تنمية هذه المصايد محدودة ومع ذلك فهناك آفاق لزيادة الإنتاج من هذا المورد تتلخص في الآتي :

- ١.التوسع في استغلال مناطق الصيد في البحر حتى الحدود المصرية في الشرق والغرب.
- ٢.امتداد عمليات الصيد لتشمل جميع مناطق الانحدار القاري وإعادة تنظيم استغلال مناطق القاع المستغلة حاليا .
- ٣.تحديث وسائل وطرق وأدوات الصيد المستخدمة وتزويد المراكب بالأجهزة اللاسلكية لربطها بالمواني وتشجيعها على ارتياد المناطق البعيدة .
- ٤.تطوير وتجهيز أرصفة ومواني الصيد بما يتناسب مع عدد السفن وحجم الإنتاج .
- ٥.تجنب تلويث المياه الساحلية وعدم إلقاء مخلفات السفن بها للمحافظة علي المخزون السمكي.
- ٦.تزويد الصيادين بالمعلومات والدراسات الفنية الحديثة عن الثروة السمكية بالبحار وكيفية استغلالها.
- ٧.توفير مستلزمات الإنتاج ووسائل الحفظ والتداول السليم أثناء عمليات النقل داخل وخارج البحر .
- ٨.توفير الماكينات البحرية وقطع غيارها والعمل على تصنيع أدوات ومعدات الصيد محليا وبأسعار معتدلة بدلا من استيرادها من الخارج .
- ٩.تزويد مراكب الصيد بأجهزة للكشف عن الأسماك مثل الأيكوسوندر والفيش لوب والسونار وذلك لزيادة جدوى رحلات الصيد وزيادة المصيد من الرحلة.

الاستثمارات اللازمة لتمويل عمليات تنمية مصايد البحر الأبيض المتوسط:

- ١.استثمارات في مجال تحديث سفن وأدوات الصيد والنقل والتداول داخل مناطق الإنتاج للتمكن من ارتياد مناطق جديدة للصيد في المياه الساحلية لإحداث تنمية أفقية ، وتطوير وسائل حفظ وتداول الأسماك لتقليل الفاقد أثناء وبعد الصيد لتحقيق زيادة رأسية في الإنتاج .

٢. استثمارات لإنشاء مصانع للتخلج في المناطق الجديدة وتزويد السفن بماكينات صناعة التخلج من المياه البحرية لتقليل نسبة الفساد .
٣. استثمارات لتوفير وسائل نقل الأسماك من موانئ الإنزال إلى مناطق التسويق والاستهلاك لتكون مجهزة بوسائل الحفظ والتبريد لتقليل الفاقد وزيادة الكميات المسوقة .
٤. استثمارات في مجال توفير المعلومات وتحسين الأداء مثل شراء أجهزة الكشف عن تجمعات الأسماك ومواعيد وأماكن تواجدها ووسائل الكشف عن الأعماق مما يؤدي إلى تقليل زمن رحلة الصيد وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح .

٢- مصايد البحر الأحمر:

تبلغ مساحة هذه المصايد حوالي ٤,٤ مليون فدان ، تشتمل على ساحل البحر الأحمر بداية من جنوب خليج السويس وحتى مرسي حلايب ، ويبلغ طول هذا الساحل في الأراضي المصرية حوالي ١٩٤٠ كم بالإضافة إلى طول خليج السويس الذي يبلغ طوله حوالي ٢٨٠ كم ويتراوح عرضه بين حوالي ٢٠-٥٠ كم ولا يزيد عمقه عن ١٠٠ متر^(١) ويتميز هذا الخليج باستواء قاعه نسبيا ويصلح لعمليات الصيد بشباك الجر القاعية المستخدمة في مصر والمناسبة للقاع الرمل المستوي . ويجب أن لا تقل قوة مراكب الجر عن ١٠٠ حصان حيث تستغرق عملية الصيد بهذه الحرفة حوالي ٣-٤ ساعات ، أما بالنسبة إلى خليج العقبة فإنه لا يصلح لممارسة عمليات الصيد لعمقه الشديد الذي يتراوح بين ١٠٠ - ٢٤٠٠ متر، والساحل الرئيسي للبحر الأحمر لا تتوفر فيه المقومات الطبيعية لصيد الأسماك نظرا لكثرة الشعاب المرجانية والصخور وكذلك عدم انتظام تعاريجها التي تتلف شباك الصيد بالإضافة إلى قلة المواقع الصالحة لإقامة موانئ الصيد وبعد مناطق الصيد عن أماكن الإنزال وبدائية طرق وأساليب الصيد وعدم قدرة المراكب على الابتعاد كثيرا عن الشاطئ وقصور عمليات النقل والتخزين مما أثر بالسلب على كفاءة الاستغلال الاقتصادي لمصايد سواحل البحر الأحمر وتركيز نشاط الصيد في مصايد خليج السويس دون بقية مناطق الساحل الطويلة ، ويأتي خليج فاو في المرتبة الثانية بعد خليج السويس من حيث مناطق الصيد وتبلغ مساحته حوالي ٧٣٥٥ كم مربع ويقع على الحدود مع السودان وتصلح الغالبية العظمى من هذه المنطقة لعمليات الصيد التي تتناسب مع وجود الشعب المرجانية مثل السنار والغزل الخيشومي وغزل المحير ذو الثلاث طبقات بالإضافة إلى مساحات غير قليلة تصلح للصيد باستخدام شباك التحاويط

(١) السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في مصر مع الإشارة بصفة خاصة إلى بحيرة ناصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤

(الشانشولا)، ومن أهم أنواع الأسماك الناتجة في البحر الأحمر السردين والمرجان والباغ (الدراك) والموزة والمكرونه والسيجان والشعور والبهار ويبين الجدول رقم (٥) عدد المراكب وحرف الصيد في البحر الأحمر عام ١٩٩٨ . وقد بلغ إنتاج البحر الأحمر عام ١٩٩٨ م حوالى ٥٧ ألف طن يمثل ١٠,٤٦٪ من الإنتاج المحلى الكلى من الأسماك.

جدول رقم (٥) : عدد المراكب الآلية وحرف الصيد في البحر الأحمر عام ١٩٩٨ .

الحرفة	عدد المراكب	%
الجر	١٩٢	٣٥
الشانشولا	٨٣	١٥
السنار	٢٨٠	٥٠
جملة المراكب	٤٥٥	١٠٠

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، مصدر سابق .

احتمالات التنمية في مصايد البحر الأحمر:

- ١.التوسع في عمليات الصيد في منطقتي برنيس وخليج فاوول حيث أن هذه المناطق تعتبر واعده في زيادة الإنتاج السمكي .
- ٢.تحسين تصميم مراكب الجر بزيادة كفاءة الشباك واتساع فتحاتها بحيث ترتفع مقدمتها حوالى ٢,٥-٣ متر فوق القاع بدلا من المتر الواحد .
- ٣.تجديد المراكب التي وصلت إلى عمرها الافتراضي بما يتناسب مع طبيعة المنطقة لزيادة الإنتاج
- ٤.تزويد مراكب الصيد العاملة بالمعدات اللازمة للكشف عن تجمعات الأسماك وأماكن ومواعيد تواجدها لزيادة كفاءة عمليات الصيد .
- ٥.تطوير مواني الإنزال وتجهيزها وتحسين وسائل النقل والتداول داخل وخارج البحر وتزويدها بمعدات صناعة الثلج ، لتقليل الفاقد بعد الصيد وتحقيق زيادة رأسية في الإنتاج .

الاستثمارات اللازمة لتنمية مصايد البحر الأحمر :

- تحتاج تنمية هذه المصايد إلى الاستثمارات في المجالات الآتية :
- ١.تجديد أجسام السفن القديمة المرخصة وتزويدها بمواتير جديدة وجيده تتناسب مع طبيعة الصيد في هذه المنطقة مع توفير معدات ووسائل الصيد اللازمة للمراكب المرخصة تبعا لكل حرفة وتتكلف عدة الجر حوالى ٢٠ ألف جنيه والشانشولا حوالى ٥-٧ ألف جنيه .

٢. تمويل نشاط الصيد في مناطق خليج فاو و تجهيز السفن بالمعدات الملاحية وتحسين طرق الصيد الصالحة للمنطقة .

٣. تمويل جمعيات الصيادين وخاصة في نشاط بناء السفن ومعدات تصنيع الثلج والثلاجات وتحسين وسائل النقل والتداول .

٤. إنشاء وحدات تصنيع الأسماك في مناطق الإنزال لرفع قيمة المنتج والمحافظة على الإنتاج من الفساد .

٥. إقامة شركات للصيد مشتركة مع دول أخرى للصيد في أعالي البحار والاستزراع السمكي الداخلي في المياه البحرية .

٦. الاهتمام بمناطق الصيد في مثلث حلايب وأبو رماد والشلاتين مع دراسة أنسب طرق ووسائل الصيد الصالحة لهذه المنطقة حيث أنها تعتبر من المناطق الواعدة بالبحر الأحمر ويمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج السمكي على المستوى القومي.

ب- المصايد السمكية في البحيرات:

وتشمل البحيرات الشمالية مثل المنزلة والبرلس و ادكو و مريوط و البحيرات الداخلية مثل قارون و الريان والسد العالي والبحيرات المرة والتمساح والمنخفضات الساحلية مثل بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد ، ويبلغ جملة مساحة البحيرات حوالي ١,٩ مليون فدان كما يتضح من جدول رقم (٦) ، تمثل حوالي ١٣٪ من جملة مساحة الموارد السمكية المصرية ، وتساهم تلك البحيرات بحوالي ٣٩٪ من الإنتاج القومي من الأسماك عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٦) :مساحة وإنتاج المصايد السمكية في البحيرات المصرية عام ١٩٩٨.

بيان	المساحة بالآلاف فدان	الإنتاج بالطن	كجم / فدان
بحيرة ادكو	٢٠	١٠٢٨٠	٥١٤
بحيرة المنزلة	١٩١	٧٨٢٦١	٤٠٩,٧
بحيرة البرلس	١١٦	٥٩٠٣٣	٥٠٨,٩
بحيرة مريوط	١٥	٤٥٢١	٣٠١,٤
البحيرات المرة والتمساح	١٣	٢٧٥١	٢١١,٦
السد العالي	١٢٥٠	٥٣٨١٩	٤٣,١
بحيرة قارون	٥٣	١٠٢٥	١٩,٣
وادي الريان	٣٥	١٠٧٣	٣٠,٧

بحيرة البردويل	١٦٠	١٩٣٧	١٢,١
ملاحة بور فؤاد	٢٣	١٨٩	٨,٢
جملة	١٨٧٦	٢١٢٨٨٩	١١٣,٥

المصدر: جمعت وحسبت من :

١. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، إحصاءات الإنتاج السمكي ، ١٩٩٨ .

٢. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، الاستراتيجية المقترحة وخطط التنمية للثروة السمكية في

مصر، خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧ حتى ٢٠٠٠/١١ .

ويوضح الجدول رقم (٧) جملة الاستثمارات المقدرة لتنمية وتطوير المصادر السمكية الداخلية الطبيعية اعتباراً من عام ١٩٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢، وتبلغ جملة هذه الاستثمارات حوالي ١١٦٠ مليون جنية موزعة على الخطة الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة بنسبة ٣٣,٤٪ و ٣٣,٥٪ و ٣٣,١٪ من الإجمالي على الترتيب .

جدول رقم (٧) : جملة الاستثمارات المقدرة لتنمية وتطوير المصايد الطبيعية الداخلية بالآلف

جنية خلال الفترة من ١٩٩٧ م ١٩٩٨ حتى ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

مجال الاستثمار	%	جملة	الخطة الخمسية		
			الرابعة	الخامسة	السادسة
تنمية المسطحات المائية الداخلية	٣,٩	٤٥٢٥٠	١٦٠٠٠	١٦٥٠٠	١٢٧٥٠
تطوير وتنمية صندوق دعم الجمعيات التعاونية	١,٣	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
إحلال وتحديث مراكب الصيد	٨٤,٥	٩٨٠١٣٠	٣٢٦٧١٠	٣٢٦٧١٠	٣٢٦٧١٠
إنشاء الرؤوس البحرية وتطوير البواغيز	١٠,٣	١٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
الجملة	١٠٠	١١٦٠٣٨٠	٣٨٧٧١٠	٣٨٨٢١٠	٣٨٤٤٦٠
%	-	١٠٠	٣٣,٤	٣٣,٥	٣٣,١

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، مصدر سابق .

وفي ما يلي استعراض لكل بحيرة من هذه البحيرات ومدى احتياج كل منها إلى

الاستثمارات لتنميتها وزيادة الإنتاج السمكي .

١- بحيرة مريوط :

وتقع غرب الإسكندرية وتبلغ مساحتها ١٥ ألف فدان حيث ينتج الفدان المائي الواحد منها حوالي ٣٠١,٤ كجم/ سنة حسب تقديرات ١٩٩٨، وهذه البحيرة لا تتصل بالبحر المتوسط لانخفاض منسوب مياهها ، وتعتبر مياه هذه البحيرة ذات ملوحة متوسطة لاتصالها بمصرف العموم إلا أن هذا المصرف يعتبر مصدرا لتلوث مياه هذه البحيرة لما يحمله إليها من مياه الصرف الصحي والصناعي لمحافظة الإسكندرية والبحيرة مما ينعكس على إنتاجيتها من الأسماك ، وتنتج هذه البحيرة أصناف البلطي والقرايط والحشاش وبعض أسماك العائلة البورية ، ويبلغ إجمالي عدد مراكب الصيد العاملة في هذه البحيرة ٢٤٥٨ مركبا كلها شرعية من الدرجة الثالثة ويعمل على كل منها ثلاثة أفراد.

٢- بحيرة ادكو:

وتقع شمال الدلتا في محافظة البحيرة بين فرع رشيد والإسكندرية وتتصل بالبحر المتوسط عن طريق بوغاز المعديّة وبالنيل عن طريق قناة البوصيلي ، وتبلغ مساحة هذه البحيرة الآن حوالي ٢٠ ألف فدان بعد أن تم تجفيف أجزاء كبيرة منها حيث كانت مساحتها عام ١٩٥٢ حوالي ٣٦ ألف فدان ، وهي من أخصب بحيرات مصر الشمالية من ناحية احتواء مياهها على الهائمات الغذائية النباتية والحيوانية ومتوسط إنتاج الفدان من هذه البحيرة حوالي ٥١٤ كجم/ سنة خلال عام ١٩٩٨ تحتل به المرتبة الأولى في إنتاجية البحيرات المصرية ، وتدرج مياه البحيرة من العذبة بالقرب من مدينة ادكو ثم الشروب ثم المياه المالحة بالقرب من المعديّة ولذا تنتج هذه البحيرة أسماك كل من المياه العذبة والمالحة ، ويعتمد أهالي مدن ادكو والمعديّة وأبي قير أساسا على الصيد في معيشتهم لذلك نمت وتوطنت هناك صناعات الفلايك وشباك الصيد وتجفيف وتمليح الأسماك وغيرها من الصناعات المرتبطة بإنتاج الأسماك ، وتنتج بحيرة ادكو أسماك البلطي والقرايط والحشاش ومبروك الحشاش وأسماك العائلة البورية والقاروص بصفة أساسية ، ويبلغ عدد المراكب العاملة بالصيد بالبحيرة ١٦١٩ قارب صيد من الدرجة الثالثة.

٣- بحيرة البرلس:

تبلغ مساحتها حوالي ١١٦ ألف فدان وتقع في محافظة كفر الشيخ بين فرعي رشيد ودمياط على البحر المتوسط بطول ٥٧ كم وعرض ١٤ كم ، ومتوسط إنتاجية الفدان من الأسماك في هذه البحيرة يبلغ ٥٠٨,٩ كجم/ سنة ، وتتصل هذه البحيرة بالبحر المتوسط عن طريق بوغاز البرلس وبالنيل عن طريق قناة برمبال وبعض المصارف وتعتبر مياهها من

النوع الشروب الذي يميل في ملوحته إلى ملوحة المياه البحرية وبالرغم من ذلك فهي تنتج أسماك البلطي وهو من أسماك المياه العذبة التي تأقلمت على مياه البحيرة ، وهذه البحيرة تعتبر من أخصب مراعي البوري الذي تأتي زريعته عن طريق البوغاز من البحر المتوسط لتنمو في مياه البحيرة الغنية بالمواد العضوية المغذية للأسماك ، وتنتج البحيرة البلطي والقرايط والبوري والحنشان والقاروص والبياض والدنيس والجمبري ، ويعمل بالبحيرة ٧٩٣١ قارب صيد من الدرجة الثالثة خلال عام ١٩٩٨ .

٤- بحيرة المنزلة :

تبلغ مساحتها حوالي ١٩١ ألف فدان وتقع بمحاذاة الجزء الشمالي الشرقي لنهر النيل بين فرعي دمياط ومدينة بورسعيد وهذه البحيرة تقع في نطاق أربع محافظات هي بورسعيد ودمياط والدقهلية والشرقية ، وقد تقلصت مساحتها من ٧٠٠ ألف فدان إلى ١٩١ ألف فدان نتيجة تجفيف أجزاء كبيرة منها ، وتتميز البحيرة باحتوائها على مناطق للمياه العذبة ومناطق للمياه الشروب وكذلك مناطق للمياه البحرية بالقرب من اتصالها بالبحر المتوسط عن طريق بوغاز أستوم الجميل لذلك فهي تنتج أسماك كل من المياه العذبة والشروب والمالحة ، وتتصل البحيرة بالنيل عن طريق قناتي الرطمه والصفارة وتتصل كذلك ببعض المصارف أهمها مصرف بحر البقر ويبلغ إنتاج الفدان من بحيرة المنزلة ٤٠٩,٧ كجم/ سنة ، وتعاني هذه البحيرة من مشاكل التلوث الناتج من الصرف الصحي والصناعي وكذلك الزراعي الذي يأتي إليها من أربع محافظات مما ينعكس بشكل مباشر على إنتاجيتها لذلك تعد إزالة أسباب هذا التلوث مدخلا أساسيا لتنمية هذه البحيرة بالإضافة لتطهير البوغاز ، ومن الأسماك الاقتصادية المنتجة من هذه البحيرة البلطي والقرايط والبياض وقشر البياض والحنشان والكابوريا وأسماك العائلة البورية والجمبري والدنيس والقاروص ، ويعمل بالبحيرة ٥٩٩٩ قارب صيد كلها من الدرجة الثالثة عام ١٩٩٨ ، ونشأت على بحيرة المنزلة بعض الصناعات المرتبطة بإنتاج الأسماك مثل صناعة الفلايك ومعدات الصيد وكذلك صناعة تمليح الأسماك ، ويتم تسويق الإنتاج في المحافظات الواقعة عليها.

٥- بحيرة البردويل:

تقع هذه البحيرة في شمال شرق البلاد بشبه جزيرة سيناء وتبلغ مساحتها ١٦٠ ألف فدان وإنتاجية الفدان المائي بها تبلغ ١٢,١ كجم/ سنة من الأسماك ذات القيمة الاقتصادية العالية ، وتتصل البحيرة بالبحر المتوسط عن طريق ثلاث بواغيز هي بوغاز الزرائيق وبوغاز رقم (١) وبوغاز رقم (٢) وهي تعمل على تبادل مياه البحيرة ومياه البحر كما تسمح بخروج

الأسماك ، بعد اكتمال نضجها بالبحيرة ، إلى البحر المتوسط للتزاوج وعودتها مرة أخرى مع الزريعة للنمو في البحيرة حيث يتوفر الغذاء الطبيعي ، وتعتبر بحيرة البردويل وأسمائها خالية من التلوث لخلوها من مصادر التلوث المختلفة ، وتنتج هذه البحيرة أسماك الدنيس والقاروص والبوري وموسى والجمبري والكاپوريا والسيجان ويعمل بها ١٠٩٤ قارب صيد من الدرجة الثالثة بعضها مزود بموتورات صغيرة.

٦- بحيرة قارون:

هي بحيرة مغلقة تستقبل مياه الصرف الزراعي لمحافظة الفيوم وتقع على بعد ٣٥ كم شمال مدينة الفيوم وحوالي ٨٣ كم جنوب غرب القاهرة ، ومياه البحيرة ذات ملوحة عالية نتيجة عمليات البخر وتراكم أملاح الصرف الزراعي بها بعد أن كانت مياهها عذبة في البداية، لذلك فلقد انقرضت أسماك المياه العذبة بها وانتشرت الأسماك البحرية سواء التي نُقلت إليها مثل أسماك موسى وبعض أنواع الجمبري وتوطنت بها ، أو التي تُنقل إليها سنوياً في صورة زريعة مثل أسماك العائلة البورية ، وتبلغ مساحة البحيرة حوالي ٥٣ ألف فدان ومتوسط إنتاجية الفدان منها ١٩,٨ كجم/سنة ، وتنتج أسماك البلطي والبوري والجمبري وموسى ، ويبلغ عدد مراكب الصيد العاملة بها وبالريان ٥٥٠ مركب درجة أولى (٩ أفراد) و ١٨٤ مركب درجة ثالثة (٣ أفراد).

٧ - البحيرات المرة والتمساح :

هذه البحيرات تتصل بكل من البحر المتوسط وخليج السويس وتزيد في ملوحتها عن البحر حيث تتراوح ما بين ٣٨ و ٤٤ جزء في الألف ويرجع السبب في ذلك إلى شدة البخر وعدم وجود مصدر للمياه العذبة سواء عن طريق المطر أو الترعى أو المصارف ، وتبلغ مساحة هذه البحيرات ١٣ ألف فدان مائي ومتوسط إنتاج الفدان من الأسماك بلغ عام ١٩٩٨ حوالي ٢١١,٦ كجم/سنة ، وهذه البحيرات تقوم بتزويد الإنتاج السمكي المحلي بكمية قليلة من الأسماك بالرغم من ارتباطها بمصدرين من مصادر الثروة السمكية ، البحر المتوسط وخليج السويس، و الناتج من الأسماك يمثل مجموعة كبيرة من الأنواع ولكن بكميات قليلة ، ويبلغ عدد قوارب الصيد العاملة في هذا المصدر ١١٦ قارب من الدرجة الثانية (٦ أفراد) و ٦٣٥ قارب من الدرجة الثالثة (٣ أفراد)، وتنتج هذه البحيرات أسماك العائلة البورية والجمبري والحبار والكاپوريا وموسى والسردين وأم الخلول ، وتعتبر البحيرات المرة مرعى خصيب لصغار الجمبري (الأبيض والقزاري) وهي تتعرض لعمليات صيد مركزة مما يؤثر على مصايد الجمبري في البحر المتوسط والأحمر.

٨ - بحيرات وادي الريان :

أنشئ منخفض وادي الريان بمحافظة الفيوم عام ١٩٧٥ وذلك للحد من ارتفاع منسوب المياه في بحيرة قارون حيث أن هذا المنخفض أكثر عمقا من بحيرة قارون وهو عبارة عن خزان يستقبل مياه الصرف الزراعي لمحافظة الفيوم والمياه الزائدة عن طاقة بحيرة قارون وتم استغلاله للإنتاج السمكي منذ عام ١٩٨٢، وتبلغ مساحة هذا المصدر ٣٥ ألف فدان ومتوسط إنتاج الفدان من الأسماك ٣٠.٧ كجم/سنة حسب تقديرات عام ١٩٩٨، وهذا المصدر يعتبر واحدا من ناحية استغلاله في الثروة السمكية حيث يمكن زيادة طاقته الإنتاجية من خلال تكوين مجتمعات سمكية به من أنواع البلطي والقرايط وقشر البياض للارتقاء بإنتاجيته مع زيادة زريعة البوري.

٩ - ملاحه بور فؤاد:

تبلغ مساحتها ٢٣ ألف فدان وتقع شرق قناة السويس وتتأثر إنتاجيتها بالأعمال والتوسعات التي تنفذ في قناة السويس ، ومتوسط إنتاج الفدان من الأسماك ٨ كيلوجرامات/ سنة وهي تنتج أسماك البوري والدنيس والقاروص وبعض أنواع الكابوريا بالإضافة لأنواع أخرى.

احتمالات التنمية في البحيرات المصرية:

ونتخلص هذه الاحتمالات في الآتي :

أ. منع التدهور في حجم المصيد الحالي ورفع إنتاجيتها الحالية وذلك بتعقب الصيد المخالف مع تطهير البواغيز الموجودة للسماح بدخول صغار الأسماك إلى البحيرات الشمالية مع زيادة أعداد زريعة أسماك البوري المنقولة إلى بحيرتي قارون والريان لزيادة المخزون السمكي بها .

- ب. متابعة تقديرات المخزونات السمكية في هذه البحيرات للوقوف على حالتها الحالية وتنظيم عمليات الصيد وتحديد أوقات منع الصيد بناء على هذه التقديرات وظروف كل بحيرة.
- ج. تطوير حرف الصيد الحالية المستخدمة في هذه البحيرات مع إيقاف الحرف التي تؤدي إلى تغيير أو تدمير المخزون السمكي ، وتحسين وسائل النقل والتداول أثناء وبعد الصيد .
- د. يمكن زيادة و تنمية إنتاج هذه البحيرات من خلال زيادة إنتاجيتها من البلطي والبري.
- هـ. العمل على الحد من التلوث الوارد إلى هذه البحيرات في جميع صورة عن طريق متابعة القوانين المنظمة لذلك ومنع وصول مصادر جديدة للتلوث إلى هذه البحيرات.
- و. بذل الجهد لتقليل نسب الفاقد العالية في زريعة البري أثناء وبعد نقلها إلى بحيرتي قارون والريان مما ينعكس على إنتاجيتها.
- ز. إدخال أنواع جديدة من الأسماك البحرية التي يمكنها التوطن والتوالد في بحيرة قارون.

الاستثمارات :

- تتخصص حرف الصيد في البحيرات الشمالية في الجوابي والطراحة والسنار وكذلك حرف خدوي الغيطان وحرفة الطاقم أو الناعمة وكذلك حرفة الدبة أو المداد وحرفة غزل الطير وغزل القشور ومناصب الحنشان وغزل الجمبري وحرفة الجرجرة وحرفة الققشة ، أما بحيرة قارون فالحرف السائدة هناك فهي الدبة وغزل الحفار والغزل الطويل وحرفة البوص وغزل موسى وحرفة البلطي وغزل القاروص ، وفي الريان تسود حرف الشناقة والدبة وغزل البلطي وغزل السردين وحرفة السنار ، ويبلغ تكلفة الحرفة الواحدة ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيها مصريا ، ويمكن توجيه الاستثمارات في المجالات التالية :
١. تطوير حرف الصيد السابق ذكرها وتطهير البواغيز في البحيرات الشمالية المتصلة بالبحر المتوسط.

٢. إحلال وتحديث مراكب الصيد وتنمية المسطحات المائية .

٣. إنشاء مصانع تليج وثلاجات حفظ الأسماك عند نقط الإنزال.

٤. توفير قنوات تسويق ونقل وتداول جيدة للمحافظة على جودة الأسماك وتقليل الفاقد .

٥. إنشاء محلات ومنافذ بيع الأسماك في صورة صحية سليمة.

١٠ - بحيرة السد العالي :

وهي الخزان المائي الذي تكون في مجرى نهر النيل منذ فيضان عام ١٩٦٤ نتيجة لبناء السد العالي، وهي تعتبر أكبر مسطح صناعي للمياه العذبة في مصر وإنتاجها السمكي يمكن أن يدعم بقوة موارد الثروة السمكية ، وتبلغ مساحة البحيرة ١٢٥٠ ألف فدان ويصل

طول البحيرة إلى ٥٠٠ كم جنوب السد العالي منها حوالي ٣٥٠ كم داخل الأراضي المصرية و ١٥٠ كم داخل الحدود السودانية ويطلق عليها (بحيرة النوبة) ومتوسط عرض البحيرة حوالي ١٠ كم ويتسع عن ذلك في بعض المواقع وتتحدد المساحة المائية للبحيرة بكمية المياه المتدفقة سنويا مع الفيضان وبلغ منسوب المياه في البحيرة بعد فيضان عام ١٩٦٩ حوالي ١٦٠ متر، وبالبحيرة حوالي ٨٥ خور و لاجون منها ٤٨ على الجانب الشرقي وبلغ طولها ٩٧٠ كم وعدد الخيران على الجانب الغربي ٣٧ خور طولها حوالي ٣٩٤ كم^(١) وكانت هذه الخيران عبارة عن وديان في مجرى النهر القديم تأتي من المرتفعات الغربية والشرقية ومع دخول المياه امتلأت هذه الأخوار بالمياه حيث تتم بها معظم عمليات الصيد نظرا لسكون مياهها وقلة تياراتها المائية مما جعلها بيئة صالحة لتكاثر وازدهار الغذاء الطبيعي للأسماك لثرائها بالمخصبات الضرورية لتوفير مقومات الحياة الطبيعية في مياه الفيضان ، وبالنسبة للمناطق العميقة من البحيرة فهي لا تستغل في صيد الأسماك وينتج في بحيرة السد العالي أساسا البلطي وخاصة الجليلي وقشر البياض والليس والراية وكلب السمك وأنتجت البحيرة ما يوازي ٩,٨٦٪ من إنتاج الجمهورية من الأسماك عام ١٩٩٨ ويعمل في البحيرة في نفس العام حوالي ١٢٩٦ مركب درجة أولى و ٦٠ مركب درجة ثانية و ١٧٤٣ مركب درجة ثالثة وتعتبر حرف الدق وشباك الخيشمة والشباك العائمة والسنار من الحرف السائدة لصيد الأسماك في مناطق البحيرة المختلفة وتتركز عمليات الصيد في المناطق الشاطئية في البحيرة ذات الأعماق البسيطة (من ٥ - ١٥ متر) أما جزء البحيرة الواقع في مجرى النهر فتقل فيه الحياة ويطلق عليه صحراء البحيرة نظرا لعمقه الكبير وبلغ متوسط إنتاج الفدان من بحيرة السد العالي حوالي ٤٣,١ كجم من الأسماك خلال عام ١٩٩٨.

احتمالات التنمية في بحيرة السد العالي :

تتلخص احتمالات التنمية في بحيرة السد العالي في الآتي :

أ. الاهتمام بالمصايد الشاطئية لأسماك البلطي وحمايتها بواسطة القوانين المنظمة لفتحات الشباك وتحديد أحجام الأسماك المصادة .

ب. تحسين نظم حفظ وتجميع ونقل الأسماك داخل البحيرة وفي مناطق الإنزال خارج البحيرة مما يقلل الفاقد في الأسماك بعد الصيد وهذا يعتبر زيادة رأسية في الإنتاج .

(١) السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في ج.م.ع مع الإشارة إلى بحيرة ناصر ، رسالة

ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .

ج. توفير الثلجات ومصانع الثلج في أماكن الصيد والإنزال مما يعمل على إطالة فترات رحلات الصيد وتقليل التالف وزيادة الإنتاج.

د. الاهتمام بالخيران واستغلالها بطريقة منظمة كأماكن لتحضين وتوالد أسماك البلطي وحماية الزريعة من الهلاك عن طريق منع المفترسات .

هـ. العمل على توطين الصيادين في قرى مخططة تخطيطاً عمرانياً سليماً وتحسين ظروفهم المعيشية اقتصادياً واجتماعياً .

و. دعم وتشجيع إقامة المزارع السمكية حول البحيرة في المناطق الصالحة لذلك ونشر هذه التقنية لما لها من أهمية في إضافة كم لا يستهان به من الأسماك الناتجة من هذا المصدر .

ج - المصايد السمكية في نهر النيل وفروعه:

ويشمل هذا المصدر المجرى الرئيسي لنهر النيل وفروعه وروافده والترع والمصارف المنتشرة داخل الوادي وتقدر مساحة هذا المورد بحوالي ١٨٧ ألف فدان ويطلق عليه اسم المصايد الداخلية ويتميز هذا المصدر بخصوصية مياهه وثرائها بالغذاء الطبيعي للأسماك بجانب استواء القاع واعتدال المناخ وحركة المياه مما يجعله بيئة مناسبة وصالحة لنمو وصيد الأسماك، ولمصايد نهر النيل أهمية خاصة في تزويد سكان المدن والقرى الواقعة على ضفافه بالأسماك النيلية مساهماً بذلك في سد احتياجات السكان جزئياً من الأسماك وخاصة أسماك البلطي وبلغ الإنتاج الكلي من الأسماك النيلية عام ١٩٩٨ حوالي ٦٨٢٥٢ طن تمثل حوالي ١٢,٥١٪ من إنتاج الجمهورية في ذلك العام ، ويعمل الصيادين في نهر النيل على أنواع متعددة من قوارب الصيد الغير آلية والتي تعمل بمجذافين متوسط طولها حوالي ٣-٤ متر حيث يبلغ عدد القوارب من الدرجة الأولى ٩ قوارب ومن الدرجة الثانية ٤٦ قارب ومن الدرجة الثالثة ٢٠٠٣٩ قارب وبلغ عدد صيادي البر (البرارة) ٩٠٢ صياد حسب تقديرات عام ١٩٩٨، ويستخدم صيادي النهر أنواعاً مختلفة من حرف الصيد مثل غزل الهبله وغزل المحير أو الكنار والطراحة والقراط والشناقة والطبشة والسنار .

احتمالات التنمية في نهر النيل:

بالرغم من أن كميات المياه المتدفقة من بحيرة السد العالي إلى مجرى النهر تعتبر هائلة (٥٥ متر مكعب في السنة) مما يجعل هذا المورد واعداً في تنمية عمليات الصيد به إلا أن مساهمته في الإنتاج المحلي ما زالت ضئيلة حيث يمكن أن يصل حجم الإنتاج من نهر

- النيل وفروعه إلى حوالي مائة ألف طن من الأسماك سنويا وتتلخص إمكانات التنمية في الآتي:
 ١. إعادة تزويد النهر بأنواع الأسماك التي انخفضت معدلات توالدها بعد أن تغيرت مناطق تكاثرها بعد بناء السد العالي .
 ٢. تطوير وتحسين حرف الصيد المستخدمة بما يتناسب مع المخزون السمكي الكبير في النهر .
 ٣. العمل على منع حرف الصيد المخالفة وتحديد مواسم وأشهر الصيد .
 ٤. تحسين طرق نقل وتداول وحفظ وتسويق الأسماك ومعاملات ما بعد الصيد لتقليل التالف من الأسماك وهذا يمثل زيادة رأسية في الإنتاج .

مجالات الاستثمار لتنمية مصايد نهر النيل :

١. اقتناء قوارب حديثة وتزويدها بمواتير صغيرة لزيادة المنتج بالنسبة لوحدة جهد الصيد ويكون الاستثمار في حدود ٥-١٠ آلاف جنية للصياد.
٢. تمويل الصيادين لتحديث حرف الصيد المطبقة حاليا على القوارب الموجودة في حدود ١٠٠٠-٢٠٠٠ جنية لكل منهم .
٣. تمويل الجمعيات المنتشرة حول مناطق الصيد لإنشاء مصانع صغيرة للتليج وتوفير الثلاجات اللازمة في مناطق التجمع السكاني الكبيرة حول المدن في حدود ٥٠-١٠٠ ألف جنية .
٤. إنشاء ورش تصنيع القوارب لتحسين الأداء بمبالغ تتراوح بين ٥٠-١٠٠ ألف جنية .
٥. إقراض الصيادين في الأوجه التي تساعد على التوطن في أماكن الصيد مثل إنشاء محلات لبيع الأسماك أو قرى للصيادين .

ثانيا : الاستزراع السمكي

يعرف الاستزراع السمكي بالتربية المنظمة لأنواع معينة من الأسماك في أماكن محددة ومقفولة يمكن فيها التحكم في جميع ظروف التربية وتوفير البيئة الملائمة لنمو الأسماك بغية زيادة الإنتاج من وحدة المساحة وتحتاج تربية الأسماك بهذا الأسلوب إلى خبرة وإدارة مدربة مع وضع استراتيجية ثابتة طويلة الأمد للتوسع التدريجي في إنشاء المزارع السمكية والاستفادة الكاملة من المسطحات الأرضية والمائية التي تتناسب مع هذا النوع من النشاط ولا يقتصر الأمر فقط على توفير تلك المسطحات ولكن الأهم من ذلك هو استمرارية النشاط والعمل على

زيادة الإنتاجية بالتخطيط السليم والمتابعة المستمرة والإدارة الأمينة^(١)، وتزداد أهمية الاستزراع السمكي في مصر بسبب تزايد الفجوة السمكية بين الإنتاج المحلي من المصادر الطبيعية وبين الاستهلاك المتزايد من الأسماك وقد أوضحت البيانات الإحصائية أن الإنتاج السمكي المحلي في مصر قد ارتفع من حوالي ٨٨,٥ ألف طن في أوائل السبعينات من القرن العشرين ليصل إلى حوالي ٥٤٥,٦ ألف طن عام ١٩٩٨ حسب تقديرات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أي أن الإنتاج تضاعف أكثر من ستة أضعاف ولكن الزيادة في الطلب على الأسماك كانت أكبر من الزيادة في الإنتاج نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى ظهور هذه الفجوة ، وقد ساهمت الموارد السمكية الطبيعية من مصادرها المختلفة بحوالي ٧٤ ٪ من الإنتاج السمكي المصري بينما ساهم نشاط الاستزراع السمكي بحوالي ٢٦ ٪ من هذا الإنتاج عام ١٩٩٨ ، وتهدف إستراتيجية الإنتاج السمكي في مصر إلى تحقيق إنتاجا محليا يبلغ حوالي ١٣٦٢ ألف طن عام ٢٠١٢ ولكن ما يمكن أن تحققه المصايد الطبيعية من الزيادة المستهدفة في الإنتاج عن ما هو كائن الآن لن يتمكن من الوفاء بتلك المتطلبات كما يتضح من جدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨) : إنتاج الأسماك الفعلي عام ١٩٩٨ والمقدر عام ٢٠١٢ بالطن .

بيان	إنتاج ١٩٩٨	٪	المتوقع ٢٠١٢	٪	٪ للزيادة
المصايد البحرية	١٢٥٠٦٣	٢٢,٩٢	٢٣٤٠٠٠	١٧,١٨	٨٧
البحيرات	٢١٢٨٨٩	٣٩,٠٢	٦٨٤٢٠٠	٥٠,٢٢	٢٢١
نهر النيل	٦٨٢٥٢	١٢,٥	٧٩٤٨٠	٥,٨٤	١٦٥
المزارع السمكية	١٢٦٩٤٩	٢٣,٢٨	٢٨٩٤٥٠	٢١,٢٥	١٢٨
حقول الأرز	١٢٤٤٠	٢,٢٨	٧٥٠٠٠	٥,٥١	٥٠٣
الجملة	٥٤٥٥٩٣	١٠٠	١٣٦٢١٣٠	١٠٠	١٥٠

المصدر : د. السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الأسماك في جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، نوفمبر ١٩٩٩ .

(١) أ.د/ نبيل فهمي عبد الحكيم - أ.د/ سني الدين محمد صادق ، الأسس العلمية لإنتاج وتربية الأسماك ، دار الكتب ، ١٩٨٧

ويمكن تغطية جزء كبير من الفجوة بين الإنتاج الحالي والمستهدف عن طريق تكثيف الاستزراع السمكي بالطرق العلمية واستخدام التقنيات الحديثة حيث تشير الدراسات إلى أن الاستزراع السمكي ينتج ما بين ٥٥ كجم / هكتار في شكله الانتشاري البسيط و٦,٦ طن / هكتار في الاستزراع النصف مكثف ويرجع ذلك إلى طرق الإدارة والتشغيل وليس لأي أسباب بيئية أو مناخية أخرى ، ويوضح جدول رقم (٩) أن جملة الاستثمارات المقترحة لتنمية هذا النشاط تبلغ حوالي ٣٨٦٦ مليون جنية حتى عام ٢٠١٢ .

جدول رقم (٩) : الاستثمارات المقترحة لتنمية نشاط الاستزراع السمكي بالآلاف جنية خلال الفترة من ١٩٩٧ / ١٩٩٨ حتى ٢٠١١ / ٢٠١٢ م

الخطة الخمسية			جملة	%	مجال الاستثمار
السادسة	الخامسة	الرابعة			
١٠٧٥٠	١٠٩٠٠	١٠٩٠٠	٣٢٥٥٠	٠,٨	إحلال وتجديد البنية الأساسية
١٥٣٣٤٨٠	١١٥٠١١٠	١١٥٠١١٠	٣٨٣٣٧٠٠	٩٩,٢	الاستزراع السمكي في المحافظات
١٥٤٤٢٣٠	١١٦١٠١٠	١١٦١٠١٠	٣٨٦٦٢٥٠	١٠٠	الجملة
٤٠	٣٠	٣٠	١٠٠	-	%

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، مصدر سابق .

وتتضح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستزراع السمكي في مصر فيما يلي:

١. تتيح عمليات الاستزراع السمكي زيادة كبيرة في إنتاجية وحدة المساحة بالمقارنة بالمصايد وبالتالي فإن أي زيادة في مساحات الاستزراع السمكي ستعكس على زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك وتقليل حجم الفجوة الغذائية السمكية.
٢. يعمل الاستزراع السمكي على توفير كميات إضافية من الأسماك الطازجة خاصة في الأماكن النائية والصحراوية .
٣. يتيح الاستزراع السمكي كأحد المحاور الرئيسية للتنمية استغلال أمثل للموارد في الأراضي البور والغير مستغلة اقتصاديا لإنتاج الأسماك وكذلك في المناطق التي تتوفر بها المقومات الطبيعية للاستزراع السمكي البحري مثل بعض سواحل البحر الأحمر وسيناء والساحل الشمالي الغربي للبحر الأبيض الممتد حتى الحدود المصرية الليبية.
٤. يعمل نشاط الاستزراع السمكي التكاملي أو المختلط مع بعض حيوانات المزرعة مثل الدواجن والبط والأبقار على تخفيض عبء التلوث البيئي بمخلفات هذه الحيوانات عن طريق

تحويلها بفاعلية إلى بروتين حيواني سمكي نظرا لأهمية هذه المخلفات كسماد لأحواض المزرعة السمكية مما يساعد على خفض تكاليف تغذية الأسماك بالغذاء الصناعي وبالتالي زيادة دخل المزارع .

٥. يتيح الاستزراع السمكي إنتاج أصناف من الأسماك عالية الجودة وذات قيمة تسويقية وتصديرية مرتفعة والتحكم في مواعيد وأحجام الإنتاج طبقا للخطة الموضوعية حسب رغبات المستهلكين وحاجة الأسواق وظروف العرض والطلب بما يضمن عائدا جيدا للمشروع وثباتا نسبيا في الأسعار .

٦. يعمل الاستزراع السمكي على تخفيف الضغط على المصادر الطبيعية وعدم إجهادها بعمليات الصيد الجائر والحفاظ على المخزونات السمكية بها من خلال توفير الأصناف التي يتزايد الطلب عليها خلال فترات منع الصيد في تلك المصايد .

٧. يوفر هذا النشاط فرص عمل كبيرة خاصة في المناطق التي يتوفر بها المقومات الطبيعية للاستزراع السمكي .

٨. يعمل الاستزراع السمكي من خلال المفرخات السمكية الصناعية على توفير كمية الزريعة اللازمة لهذا النشاط بالإضافة إلى إمكانية إعادة تخزين بعض الأصناف في المصايد الطبيعية وذلك لتحسين حالة المخزون السمكي بها .

٩. تساعد عمليات الاستزراع السمكي على تطوير نظام الحوش في البحيرات الشمالية وتحويلها إلى مزارع سمكية ذات إنتاجية عالية بالنسبة لوحدة المساحة .

أنماط الاستزراع السمكي في مصر :

تقسم أنماط الاستزراع السمكي في مصر تبعا لدرجة تكثيف الإنتاج على اعتبار أن مستوى التكثيف هو أفضل المعايير الاقتصادية لذلك وبناء عليه فإنه يمكن تقسيم أنماط الاستزراع السمكي كما يلي :

أولا : الاستزراع الانتشاري أو الغير مكثف ويندرج تحته الآتي :

١. تجديد المخزونات السمكية في الأجسام المائية؛ ويتضمن هذا النمط إعادة تزويد البحيرات المغلقة بزريعة أصناف الأسماك التي تتلاءم مع المعيشة في هذه البحيرات ويتبع هذا الأسلوب في بحيرات قارون ومريوط ووادي الريان وبحيرة ناصر .

٢. إطلاق زريعة مبروك الحشائش في الترع والمصارف؛ ويعمل هذا الإجراء على رفع إنتاجية هذه المصادر من الأسماك بالإضافة إلى ما لهذه الأسماك من أثر كبير على مكافحة

الحشائش المائية مثل ورد النيل حيث يصل معدل استهلاك السمكة الواحدة التي تزن كيلوجرام واحد حوالي ٤,٥ كجم من الحشائش ، ويجري الآن إدخال المبروك الأسود أو مبروك القواقع كعنصر فعال في مقاومة قواقع البلهارسيا طبيعيا نظرا لكفاءة هذه النوعية من الأسماك في التهام هذه القواقع .

ثانيا : الاستزراع الشبه (أو النصف) مكثف ويشمل النظم التالية :

١. مصايد الحواجز والسدود في بحيرات شمال الدلتا؛ وهي عبارة عن مساحات مستقطعة من هذه البحيرات بواسطة الجسور الصناعية ضمانا لاحتجاز الماء حيث يتم تزويد هذه المساحات بزريعة الأسماك التي تغذى صناعيا على علائق بسيطة أو بعض مكونات الأعلاف مثل الردة ورجيع الكون ولا تتعدى إنتاجية الفدان ٣٠٠ كجم / سنة .

٢. مزارع الأحواض الشروب (المختلطة المياه) الضحلة؛ وتنتشر في مناطق جنوب بور سعيد وتكثر تربية أسماك العائلة البورية في هذه المزارع مثل أسماك البوري والطوبارة والسهيلي وكذلك أسماك البلطي ويعتمد هذا النوع من الاستزراع على التسنيد العضوي والكيمياوي لتنمية الغذاء الطبيعي اللازم لمعيشة الأسماك بالإضافة إلى بعض الأغذية من بعض مكونات الأعلاف مثل الردة ورجيع الكون ونادرا ما تستخدم علائق كاملة .

٣. المزارع السمكية في المياه البحرية؛ وينتشر هذا النمط في شمال غرب بحيرة المنزلة خاصة في منطقة مثلث الديبة وأساس هذا النمط هو نظام الحوش المطور حيث تقسم الأحواض بواسطة الجسور ويتم تسميدها دوريا مع إمدادها بالزريعة اللازمة من أنواع العائلة البورية والدنيس والقاروص وتستخدم الأعلاف المكملة في هذا النمط .

٤. التربية في الأحواض المنتظمة بمزرعة سمكية؛ وهو النمط المعروف عالميا لشكل المزرعة السمكية حيث يتم تكوين أحواض تربية مستطيلة الشكل بواسطة الجسور تتراوح مساحتها بين ٢-٤٠ فدان ويكون لكل حوض فتحات ري لدخول المياه وملء الأحواض وكذلك فتحات الصرف تكون ذات بوابات محكمة لصرف المياه عند الضرورة ويتراوح عمق المياه في أحواض هذا النمط بين ٧٥ - ١١٠ سم ، ويتم إعداد أرضية الحوض بما يتناسب مع طريقة الحصاد وقد يلجأ المزارع السمكي في هذا النمط إلى استخدام طلمبات رفع لملء أو صرف الأحواض ولكن يفضل أن تتم هذه الأعمال بالراحة لتقليل التكاليف ، وتقام مثل هذه المزارع في الأراضي الغير صالحة للزراعة خاصة حول بحيرات شمال الدلتا أو المستنقعات القريبة من الأراضي الزراعية ، ويقوم المزارع بتزويد الأحواض بزريعة أنواع الأسماك المزمع تربيتها مع تطبيق نظم تسميد عضوي أو كيمياوي جيدة بالإضافة إلى استخدام الأعلاف المصنعة حيث

تتراوح معدلات التغذية اليومية بين ٢-٧ ٪ من وزن الكتلة الحية الموجودة في الحوض تبعا لدرجة تكثيف الإنتاج .

٥. التربية شبه المكثفة في الأراضي تحت الاستصلاح؛ وينتشر هذا النوع من الاستزراع في مناطق شمال الدلتا تحت الاستصلاح حيث يتم من خلاله غسيل التربة لتقليل ملوحتها خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأولى من الاستصلاح ، وفي هذا النظام يتم تقسيم الأراضي إلى أحواض تتراوح مساحتها بين ٥-١٠ أفدنة حسب مساحة الأرض ويصل عمق المياه بها إلى ٣٠-٤٠ سم وتعتمد معظم مزارع هذا النمط الإنتاجي على أسماك العائلة البورية التي تتحمل ملوحة التربة في هذه المناطق ويتم تجميع أسماك الطوباره خلال شهري مارس وابريل ثم تحضن في أحواض صغيرة حتى يتم استزراعها ، وفي هذا النظام يتم تسميد الأحواض بالأسمدة العضوية وبعض الأسمدة الكيماوية مثل اليوريا والسوبر فوسفات بالإضافة إلى الأغذية المكملة .

ثالثا : الاستزراع السمكي المكثف ويشمل:

١. التربية المكثفة في الأحواض الخرسانية أو الأحواض الفبيرجلاس؛ وبدأ هذا النظام في الانتشار في مصر في بعض المزارع الأهلية والحكومية وينتشر أيضا في الأراضي الصحراوية وذلك لاستخدام المياه الجوفية في تربية الأسماك قبل استخدامها في الري وتصلح أسماك البلطي النيلي للتربية تحت هذا النظام حيث يتم استخدام إصبعيات أحجامها تتراوح بين ٢٠-٣٠ جم وتسكن بمعدل ٧٥-١٠٠ إصبعية في المتر المكعب وتتم تغذية الأسماك على علائق متكاملة تحتوي على ٢٥-٣٠ ٪ بروتين وتمتد فترة التسمين أربعة أشهر يتم بعدها حصاد الأسماك وينتج المتر المكعب حوالي ٢٢-٢٧ كجم خلال هذه الفترة (٤ شهور) وتبلغ مساحة المزارع السمكية الأهلية والحكومية حوالي ١٢٤٩٧ فدان حسب تقديرات الهيئة عام ١٩٩٨ .

٢. التربية المكثفة في الأقفاص العائمة؛ وينتشر هذا النمط في المجاري المائية عند مصبات نهر النيل بمحافظة دمياط كما يصلح هذا النمط للاستخدام في المناطق البحرية ذات المياه المستقرة والبعيدة عن التيارات المائية في البحرين الأبيض والأحمر حيث يمكن تربية الأسماك البحرية بطريقة مكثفة مثل أسماك الدنيس والقاروص ، ويتم تربية أسماك البلطي وأسماك العائلة البورية في الأقفاص العائمة في المياه العذبة ويبلغ عدد الأقفاص السمكية العائمة في مصر حوالي ١٢٩٤ قفص بحجم مائي يبلغ حوالي ٢٨٥٤٩٠ متر مكعب تنتج حوالي ٢٨٥٥٠٣ طن من الأسماك طبقا لبيانات الهيئة عام ١٩٩٨ .

٣. الاستزراع السمكي التكاملي أو المحمل؛ حيث يتم تحميل الأسماك على بعض المحاصيل الزراعية التي تتطلب مستوى ثابت من المياه طوال فترة نموها مثل محصول الأرز أو تحمل الأسماك مع بعض الحيوانات مثل البط وفي هذا النظام يعتبر محصول الأسماك إنتاجا ثانويا يشكل دخلا إضافيا للمزارع وتتمثل المدخلات الاقتصادية في تكاليف الزريعة وتكاليف حصاد الأسماك في نهاية الموسم ولا تتحمل بأي تكاليف رأسمالية .

مقومات نجاح وتنمية مشاريع الاستزراع السمكي :

١. توفير كمية ونوعية الزريعة و الاصبغيات اللازمة حيث أن ذلك يعتبر من أهم العوامل المحددة لنجاح هذا النشاط ويوجد في مصر ١٤ مفرخا صناعيا حكوميا وكذلك ٢٠ مفرخ صناعي أهلي تعمل كلها في مجال تفريخ اسماك المياه العذبة حيث تنتج المفرخات الحكومية أنواع المبروك المختلفة مثل المبروك العادي والفضي وكبير الرأس والأسود وبروك الحشائش والبلطي وجمبري المياه العذبة في حين تخصصت المفرخات الأهلية في إنتاج وتفريخ زريعة البلطي التي يزداد عليها الطلب من قبل مزارعي الأسماك وما زال الطلب على زريعة أسماك البلطي يفوق المعروض منها مما يتطلب زيادة الاستثمار في هذا المجال حتى لا تنقرض هذه السمكة الشعبية وتتلاشى زحف وتكاثر سمكة المبروك الغير مرغوبة استهلاكيا والأقل سعرا من الناحية الاقتصادية ،أما بالنسبة لتفريخ الأسماك البحرية فيوجد فقط ثلاث مفرخات لتفريخ الدنيس والقاروص والبورى في مريوط (الكيلو ٢١) والثاني في العريش وهما حكوميان والثالث في شرم الشيخ لتفريخ الجمبري وبجانب هذه المفرخات الصناعية يوجد في بعض محافظات الجمهورية سبعة مراكز طبيعية لتجميع زريعة الأسماك البحرية من العائلة البورية والدنيس والقاروص وهي تابعة لهيئة الثروة السمكية وإنتاجها لا يكفي احتياجات الاستزراع السمكي البحري وكذلك ما زال مجال التفريخ الصناعي للأسماك البحرية يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لزيادة أعداد هذه النوعية من الزريعة .

٢. توفير العلائق والأعلاف الصناعية الخاصة بالأسماك حيث تعتمد بعض أنماط الاستزراع السمكي على استخدام أغذية إضافية كأحد المدخلات الأساسية في هذه الصناعة ويوجد مصنعان لأعلاف الأسماك تابعان للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية الأول في برسيف محافظة البحيرة والثاني في المنزلة محافظة الدقهلية وهي تنتج أعلاف متخصصة للأسماك وما زال إنتاج هذه المصانع من أعلاف الأسماك يفوق الطلب عليها ولا داعي لمزيد من الاستثمارات في هذا المجال إلا إذا كان الاتجاه إلى إنتاج الأعلاف الطافية .

٣. تقوم شركات متخصصة بإقامة وتشييد المزارع السمكية من أحواض ترابية أو خرسانية ومباني ومفرخات صناعية وبوابات الري والصرف وائرع المغذية والمصارف وتتميز هذه الشركات بامتلاكها معدات متخصصة مثل الكراكات والحفارات ومعدات النقل الثقيلة وخلطات الخرسانة وما زال هذا المجال يحتاج إلى استثمارات أكبر خاصة في مجال صيانة المزارع الحالية أو المزمع إقامتها .

٤. تطهير الأحواض من الحشائش المائية وتعتبر النباتات المائية من أكبر المشاكل التي تواجه الاستزراع السمكي حيث تنمو بالأحواض مسببة خطورة على الأسماك المرباة وتزال هذه الحشائش إما يدويا أو باستخدام لنشات متخصصة في ذلك وتعتبر هذه اللنشات من أساسيات تجهيز وتشغيل المزرعة السمكية ويمكن توفير الاستثمارات اللازمة لذلك وخاصة في المزارع الكبيرة (١٠٠ فدان فأكثر) .

٥. توفير أدوات ومعدات المزارع السمكية مثل بدالات التهوية والمعالف الأوتوماتيكية من الصاج المجلفن و طلمبات رفع المياه وشباك الصيد ويمكن ذلك عن طريق الاستثمار في هذا المجال .

٦. معاملة الأسماك بعد الصيد بالطريقة التي تضمن تقليل نسبة الفاقد أثناء المراحل التسويقية المختلفة واتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة أثناء عمليات التخزين والنقل من مناطق الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك وتقليل كمية الأسماك التالفة يعتبر زيادة رأسية في الإنتاج بدون تكاليف إنتاجية كبيرة وهذا يتطلب وجود متخصصين من شباب الخريجين من كليات الزراعة للقيام بهذا النشاط.

العلاقة التكاملية بين قطاع الثروة السمكية والقطاعات الاقتصادية الأخرى:

تتعدد الأجهزة العاملة في مجال الثروة السمكية في مصر وتختلف تبعيتها لأكثر من جهة إدارية واحدة فضلا عن عدم استمرار هذه التبعية الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر والتعارض فيما بينها لاتعدام الروابط بين متخذي القرار في هذه القطاعات المختلفة من إنتاج وتسويق وتصنيع وتعمير وإرشاد وبحوث وبيئة وحراسة وخلافة والتي قد تتبع وزارات مختلفة أيضا ، لذلك يلزم التنسيق الإداري بين هذه القطاعات المتصلة بتنمية الثروة السمكية لتحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة وبأعلى جودة مطلوبة ، وكذلك مد القنوات العلمية بين مراكز البحوث ومجالات التطبيق العملي لتوصيل مشاكل المنتجين إلى الباحثين وتوصيل نتائج البحوث إلى المنتجين عن طريق جهاز إرشادي كفء ، وفي هذا المجال وكما يتضح من جدول رقم (١٠) فقد تم تخصيص حوالي ٢٢١١ مليون جنية

لهذا الغرض .

جدول رقم (١٠) :الاستثمارات المقترحة للتكامل بين قطاع الثروة السمكية والقطاعات الأخرى
بالآلاف جنية خلال الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ .

الخطة الخمسية			الجملة	%	بيان
السادسة	الخامسة	الرابعة			
٥٤٨٥٤٠٠	٣٦٩٧٩٠٠	٢٨١٥٨٤٠	١١٩٩٩١٤٠	٩٨,٢	المجتمعات العمرانية الجديدة
٣٠٠٠٠	٢٦٥٠٠	٢٠٠٠٠	٧٦٥٠٠	٠,٦	المحافظة على البيئة الطبيعية للأسماك
٢٤٢٥٢	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٩٢٥٢	٠,٥	الإرشاد السمكي
١١٠٠٠	١٠٥٠٠	١٠٠٠٠	٣١٥٠٠	٠,٣	البحوث والدراسات
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٠,٤	دعم جهات تطبيق قوانين الصيد
٥٥٦٥٦٥٢	٣٧٦٩٩٠٠	٢٨٧٥٨٤٠	١٢٢١١٣٩٢	١٠٠	جملة
٤٥,٦	٣٠,٩	٢٣,٥	١٠٠	-	%

المصدر: الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، مصدر سابق.

المراجع

١. السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في ج.م.ع. مع الإشارة بصفة خاصة إلى بحيرة ناصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤.
٢. السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية للاستغلال السمكي في ج.م.ع. ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٥.
٣. السيد يوسف شريف ، التجارة الدولية للأسماك في جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، أكتوبر ١٩٩٩.
٤. السيد يوسف شريف ، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الأسماك في جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، نوفمبر ١٩٩٩.
٥. نبيل فهمي عبد الحكيم ، إنتاج الأسماك ، كلية الزراعة جامعة الأزهر ، ١٩٩٥.
٦. نبيل فهمي عبد الحكيم - سني الدين محمد صادق ، الأسس العلمية لإنتاج وتربية الأسماك ، دار الكتب ، ١٩٨٧.
٧. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، الاستراتيجية المقترحة وخطط التنمية لقطاع الثروة السمكية في مصر ، خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١.
٨. الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، إحصاءات الإنتاج السمكي ، ١٩٩٨.

الملخص

تعاني مصر نقصا شديدا في مصادر البروتين الحيواني بأنواعه المختلفة من لحوم حمراء وبيضاء وأسماك نتيجة لزيادة الطلب عن كمية الإنتاج المحلي من هذه المنتجات مما يسبب فجوة غذائية ويترتب على ذلك زيادة الكميات المستوردة بالعملية الصعبة مما يسبب عبئا اقتصاديا على ميزان المدفوعات ، وتعتبر الأسماك من المصادر الأساسية للبروتين الحيواني العالي في قيمته الغذائية ولكن من الملاحظ تدني متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في مصر الذي بلغ حوالي ٩ كجم عام ١٩٩٨ بالنسبة للاستهلاك العالمي الذي بلغ في اليابان مثلا حوالي ٧٢ كجم كما تلاحظ أيضا انخفاض متوسط إنتاجية وحدة المساحة من الموارد السمكية المصرية ، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وعرض الحالة الراهنة للثروة السمكية في مصر للتعرف إلى مظاهر الضعف لتقويمها ومظاهر القوة لتشجيعها مع توجيه الاستثمارات في هذا المجال إلى الاستخدام الاقتصادي الأمثل لتنمية هذا القطاع وتحقيق الأهداف المستقبلية المنشودة .

تتعدد موارد الثروة السمكية في مصر من مصايد طبيعية لا دخل للإنسان في تواجدها مثل البحار والبحيرات الطبيعية ونهر النيل ، وكذلك الموارد السمكية الصناعية التي يتدخل الإنسان في إقامتها وتتمثل في مشاريع الاستزراع السمكي بأشكاله المختلفة وبعض البحيرات الصناعية التي هي من صنع الإنسان مثل بحيرة ناصر ، ويعتبر قطاع الثروة السمكية في مصر من القطاعات الرائدة في تغطية الفجوة الغذائية البروتينية إذا أمكن توجيه وإدارة تلك الموارد والاستثمارات للاستغلال الاقتصادي الأمثل ، وقدرت جملة الاستثمارات اللازمة لتنمية هذا القطاع بحوالي ١٧٨٥١ مليون جنيه من بداية الخطة الخمسية الرابعة في ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى نهاية الخطة الخمسية السادسة في ٢٠١١/٢٠١٢ التي تهدف إلى زيادة الإنتاج ليصل حوالي ١٣٦٢ ألف طن وزيادة متوسط نصيب الفرد حتى ١٣ كجم في السنة .

وأوضحت الدراسة أن المساحة الصالحة للصيد في البحر الأبيض المتوسط تبلغ حوالي ٧ مليون فدان ويبلغ طول الساحل المصري على هذا البحر حوالي ١١٠٠ كم ممتدا من السلوم غربا إلى العريش شرقا ، وتنقسم المصايد إلى ثلاث مناطق هي المنطقة الغربية من السلوم حتى الإسكندرية بطول ٦٠٠ كم ، والمنطقة الوسطى من الإسكندرية حتى بور سعيد بطول ٣٠٠ كم وتتركز معظم عمليات الصيد في هذه المنطقة ، والمنطقة الشرقية من بور سعيد حتى العريش بطول ٢٠٠ كم ، وينتج في هذا البحر أجود أنواع الأسماك وأعلاها سعرا وبلغ متوسط إنتاج الفدان حوالي ٩,٧ كجم عام ١٩٩٨ .

وبلغت مساحة مصايد الأسماك في البحر الأحمر حوالي ٤ مليون و ٤٠٠ ألف فدان تشمل ساحل البحر الأحمر من جنوب خليج السويس حتى مرسى حلايب بطول ١٩٤٠ كم ولا يتوفر فيه المقومات الطبيعية لصيد الأسماك لكثرة الشعاب المرجانية والصخور التي تتلف شباك الصيد ، بالإضافة إلى خليج السويس بطول ٢٨٠ كم ويتميز هذا الخليج بقاعه المستوي نسبيا ويأتي خليج فاو في المرتبة الثانية بعد خليج السويس في مناطق الصيد وتبلغ مساحته حوالي ٧٣٥٥ كيلو متر مربع ويقع على الحدود مع السودان ، وتقدر الاستثمارات المخصصة لتنمية المصايد البحرية وأعلى البحار بحوالي ٥٩٦ ألف مليون جنيه حتى عام ٢٠١٢ ، وبلغ متوسط إنتاج الفدان في مصايد البحر الأحمر حوالي ١٣ كجم عام ١٩٩٨ ، وساهمت المصايد البحرية بصفة عامة بحوالي ٢٣ ٪ من الإنتاج الكلي في نفس العام .

كما أوضحت الدراسة أن مساحة البحيرات المصرية بلغت حوالي ١,٩ مليون فدان وبلغ إنتاجها حوالي ٢١٣ ألف طن أي حوالي ٣٩ ٪ من جملة إنتاج عام ١٩٩٨ ، وتشمل هذه الموارد البحيرات الشمالية وهي المنزلة والبرلس وادكو ومريوط والمنخفضات الساحلية وهي البردويل وملاحة بور فؤاد والبحيرات الداخلية وهي قارون والريان والبحيرات المرة والتمساح والبحيرات الصناعية التي من صنع الإنسان مثل بحيرة ناصر التي تكونت بعد بناء السد العالي، وتقدر الاستثمارات اللازمة لتنمية المصايد الداخلية الطبيعية حتى عام ٢٠١٢ بحوالي ١١٦٠ مليون جنيه وتنتج هذه المصايد أسماك كل من المياه العذبة والمالحة والشروب ويختلف متوسط الإنتاج من بحيرة لأخرى.

وتقدر مساحة المصايد النيلية بحوالي ١٨٧ ألف فدان ويتميز هذا المصدر بخصوبة مياهه وغناها بالغذاء الطبيعي للأسماك ، بالإضافة إلى استواء قاعه مع اعتدال المناخ وحركة المياه مما يجعلها بيئة مناسبة لنشاط الصيد ، وللمصايد النيلية أهمية خاصة في تزويد سكان المدن والقرى الواقعة على ضفاف النيل بالأسماك النيلية ، وتساهم هذه المصايد بحوالي ١٢,٥ ٪ من الناتج الكلي عام ١٩٩٨ حيث بلغ إنتاجها حوالي ٦٨ ألف طن ، وهناك احتمالات لتنمية الإنتاج حتى ١٠٠ ألف طن في العام.

ساهمت مشاريع الاستزراع السمكي في مصر عام ١٩٩٨ بحوالي ٢٦ ٪ من جملة الإنتاج وساهمت المصادر الطبيعية الأخرى بحوالي ٧٤ ٪ ، وتنتج عمليات الاستزراع السمكي زيادة كبيرة في الإنتاج بالنسبة لوحدة المساحة بالمقارنة بالمصايد لذلك فإن أي زيادة في المساحة المستزرعة بالأسماك ستعكس على زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك بالإضافة إلى فوائده الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وارتباطه مع بعض الأنشطة الإنتاجية المكملة مثل المفرخات الصناعية والطبيعية ومصانع العلف وشركات ومعدات إنشاء وصيانة الأحواض

وغيرها من الأنشطة المرتبطة بهذا العمل ، وتقدر الاستثمارات المقدرة لهذا النشاط بحوالي ٣٨٦٦ مليون جنيه عام ٢٠١٢.

كما أوضحت الدراسة تعدد وتشتت الأجهزة المعنية بإدارة وتنمية موارد الثروة السمكية واحتمالات تضارب القرارات مما يؤثر سلبا على تنمية هذا القطاع ، لذلك يجب العمل على التنسيق الإداري والبحثي والإرشادي والتسويقي للنهوض بالقطاع ، وتقدر الاستثمارات اللازمة للتكامل بين قطاع الثروة السمكية والقطاعات الأخرى بحوالي ١٢٢١١ مليون جنيه حتى عام ٢٠١٢ توجه للتنسيق بين هذه القطاعات.

The present & future situation of Egyptian fish resources

Summary

The Egyptian supplies in animal protein sources are inadequate that leads to a nutritional gap in animal products which are essential for the human beings. In spite

capita consumption from fish is still very low compared to the international average and the fish production per unit area from all available resources is considered as very low. This study was conducted to investigate the recent situation of fish production in Egypt to detect the causes of the low productivity of some resources in order to improve the production levels in it, and to know the promising sites of production to enhance the production and to recommend the investors for better utilization of these sites.

The total investments in fish production sector are determined by L.E. 17851 millions during three five year plans beginning from 1997/98 to 2011 / 2012 aiming to increase the local fish production to 1362 thousand tons and to increase the per-capita consumption to 13 kg fish / year. The recent study deals with all Egyptian fish resources in the seas, lakes, the River Nile and its branches as well as aquaculture activities. The total area of fish resources in Egypt is determined by more than 13 million feddans of water. Results revealed that the natural resources contribute by 74 % of the total fish production and the aquaculture activities contribute by about 26 % of the Egyptian production. According to the study there are many official institutions involved in this sector which leading to contradictory decision affecting the development of the sector negatively. The recent study - according to the results - recommends working for ensuring the administrations, scientific activities, marketing and extension coordination among all authorities involved in this sector to improve the potentialities of the sector. The whole investments required for the development of all subsection involved in the fish production are determined by L.E.12211 millions to the year 2012.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

Fish culture in rice fields at Kafr El-Sheikh

Abdel-Hakim, N. F.
Fac. Agric. Al-Azhar
University.

Bakeer, M. N.
Central Laboratory for
Aquaculture Research at
Abassa, Sharkia governorate,
Egypt

Soltan, M. A.
Fact. Agric. Moshtohor,
Zagazig university, Banha
Branch.

Abstract

The present study was carried out to find the most suitable fish species for stocking in rice field as well as selection the optimum fry size in this integration system. Two rice fields (4 feddans for each area) were stocked with fish as integration system. The first field stocked with 10000 fingerlings of Nile tilapia *Oreochromis niloticus* (2500 fingerlings/feddan) and the second field stocked with 6000 fingerlings of common carp *Cyprinus carpio* (1500 fingerlings/feddan). The obtained results can be summarized as follows:

- The average body weight of *O. niloticus* increased from 26.2 g at the experimental start to 176.8 g at the end of the experiment with daily weight gain ranged from 0.54 to 2.08 g and the body length increased from 10.8 cm at the experimental start to 21.6 cm at the end of the experiment.
- The average body weight of *Cyprinus carpio* increased also from 11.7 at the experimental start to 154.5 g at the end of the experiment with daily weight gain ranged from 0.46 to 2.02 g and the body length increased from 6.9 at the experimental start to 20.4 cm at the end of the experiment.
- Specific growth rate (SGR) ranged from 0.81 to 2.69 for *O. niloticus* and 1.65 to 2.58 for *Cyprinus carpio*.
- Feed conversion ratio was 1.65 for *O. niloticus* and 1.24 for *Cyprinus carpio* for the experimental period.
- From economic point of view, the net return per feddan (fish only) was 708.2 L.E. for *O. niloticus* and 140.15 L.E. *Cyprinus carpio*.

Introduction

The practice of collecting wild, naturally occurring fish for food from rice fields is probably as old as rice cultivation itself. It has been suggested by Tamura (1961) that fish culture in rice fields was introduced into southeast Asia from India about 1500 yr ago.

Rice-fish culture consists of stocking rice fields with fish fingerlings of a selected size and species to obtain a fish crop in addition to rice, the main crop. This is practiced in several Southeast Asian countries. The techniques vary depending on climatic and other local conditions.

In general, the water in rice paddies reaches a level of 5 to 25 cm and because the paddy bottom is high fertile, there is high production of plankton. This resource, which is hardly if at all used by the rice crop, can be fully utilized by fish. Acceptable rice yields (3 to 5 ton/ha) and fish yields (200 to 300 kg/ha) have been obtained from rice-fish culture (Singh et al., 1980).

Shaheen et al., (1959) found that when Nile tilapia (*Oreochromis niloticus*), tilapia galilae (*Sarotherodon galilaeus*), green tilapia (*Tilapia zilli*) and common carp (*Cyprinus carpio*) were grown in monoculture or polyculture, the production was 40 kg/ha using Nile tilapia, 69-124 kg/ha using common carp and 96 kg/ha using 60% common carp and 40% Nile tilapia. In subsequent work El-Bolock and Labib (1967) used 20-56g common carp in rice fields at a rate of 750-1250 fingerlings/ha for 2-3 months, the fish yield was about 200 kg/ha with a 5-7% increase in rice yields. Jensen (1983) cultured mirror carp (52 g) in paddies in the Nile delta for 47 days at a stocking rate of 1600 carp/ha. The fish yield reached 158 kg/ha, with an average individual gain of 1.1 g/day and a survival rate of 75%. Sadek and Abdel-Hakim (1986) found that when common

carp fingerlings were stocked at 714/ha, the fish yield ranged 91.2-104 kg/ha within a growing period of 153 days. Moreover, the rice crop in the integrated system improved by 11.4%, compared to non-stocked paddies. At present, there are about 420000 ha under rice cultivation, about 40% of which was used for carp culture yielding about 20000 ton/year of carps with an average of 90-140 kg/ha. The objective is to practice an integrated system in 90% of the delta rice farms to produce about 50000 ton/year of tilapia and carp (Abousseif, 1996). Sadek and Moreau (1998) found that, when prawn (*Macrobrachium rosenbergii*) cultured in a stocking density of 1 and 2 fish/m² in rice fields, the mean prawn yields in the low and high density monoculture were 429.0 and 844.6 kg/ha, respectively after 90 days of culture but when Nile tilapia (*O. niloticus*) was stocked with prawn at a stocking rate of 1 prawn+0.5 Nile tilapia fish/m², the mean prawn yield was 254 plus 754.4 kg/ha of Nile tilapia was harvested in the polyculture treatment. They added that, the rice yields in the paddies with low density prawn monoculture, high density prawn monoculture, polyculture and the control (rice without fish) were 8806, 8722, 8605 and 7378 kg/ha, respectively.

The present experiment aimed to select the best species and the optimum fry size in the integrated rice/fish culture and study the visibility of artificial feeding in integrated rice/fish culture.

Materials and Methods

Location:

The present study was carried out in a medium size rice farm at Aryamone village, Kafr El-Sheikh Governorate. The farm consists of 8 feddans which divided into two experimental areas, 4 feddan for each. Both areas were prepared by digging canals inside the rice fields, which can be used by fishes in case of low water level. The dicks around the fields were increased in the height to maintain 20 cm water level at least during the period of study. Screens (80×80×130 cm) were fixed at the end of the canals to prevent fish escape and the entrance of foreign fishes into rice fields.

Fishes:

Nile tilapia *Oreochromis niloticus* fingerlings with an average weight of 26.2 g and common carp, *Cyprinus carpio* with an average weight of 11.7 g were purchased from fish hatchery at Fuwaa, Kafr El-Sheikh Governorate. Tilapia were stocked alone in the first area (4 feddan) at a stocking rate of 2500 fish/feddan, while carp was stocked in the other area (4 feddan) at a rate of 1500 fish/feddan.

Feeds:

Poultry feeds, cattle feeds as well as macaroni by-products were used in this study. Poultry feeds were delivered from a feed mill plants belonging to Kafr El-Sheikh Governorate. This feed contained 23% crude protein. Cattle feeds contained 11% protein. Fishes were fed on a mixture of the 3 ingredients at a rate of 3% of the biomass divided into two times daily.

Sampling:

A total of 50 fishes from each species of tilapia and common carp were sampled by a hand net at the start and every 4 weeks during the

period of the study. Fish length was measured in cm and fish weight was wet weighed in grams. The total biomass was estimated for each specie according to the average body weight, and the required daily feed stuffs were monthly calculated. Also, the specific growth rate, daily weight gain, feed conversion ratio (FCR) and condition factor were calculated for each specie. Water quality monthly tested for the dissolved oxygen, pH, total ammonia as well as the total plankton count to check the suitability of the water for fish growth. All water quality parameters were within the permissible levels for normal fish growth and development.

Specific growth rate (SGR) was calculated using the following formula (Hopkins, 1992): $SGR = 100 [\ln W_2 - \ln W_1 / t]$

Where $\ln W_1$ is the first fish weight in grams, $\ln W_2$ is the natural logarithm of the following fish weight in grams and t is the period in days.

Condition factor (K) was calculated by using the equation of Bagenal and Tesch (1978) as follow:

$$K = 100 (W)/L^3$$

where W and L are the individual weight and length of the fish.

Harvesting:

At the end of the rice period, all fishes were moved from rice fields using the bypass canals in the fields to the blind irrigation canal and fed till harvesting. At harvesting, collected fishes of each specie were sorted into suitable grades, weighed and the total fish yield was recorded.

The statistical analysis of data was carried out by applying the computer program Harvey (1990).

Results and Discussion

The average body weight of Nile tilapia, *Oreochromis niloticus*, increased from 26.2 ± 17.46 g at the beginning of study to 176.8 ± 78.81 g at the end. These values were higher than that obtained by Mang-Umphun and Arce (1988). They found that, under the integrated rice-fish system, the body weight of Nile tilapia increased from 8.3-8.59 to 33.78-36.69 g during 75 days rice-fish culture period where fields were supplied with organic and inorganic fertilizers and combinations of both.

As shown in table (1) the total fish yield of tilapia was 1500 kg (375 kg/feddan), and this yield was higher than that obtained by Shaheen et al., (1959) found that the total yield was 40 kg/ha of Nile tilapia cultured in rice fields. Haroon and Pittman (1997) found that the total yield of *O. niloticus* cultured in rice fields were 59.4 and 158.2 kg/ha when fish initial weight were 3.1 and 30.7 g, respectively. Also, Abdel-Hakim et al., (2000) found that the total yield of *O. niloticus* cultured in rice field was 77.9 kg/feddan.

So, the total number of tilapia at the end of study was 8484 fish with survival rate of 84.8% and this percentage was relatively lower than that obtained by Perez-Athanasiadias and Bellido-deCedeno (1989), who reported a survival rate of 90% for Nile tilapia in rice culture.

The average body weight of common carp, *Cyprinus carpio*, increased from 11.7 ± 22.39 g at the experimental start to 154.5 ± 47.2 g at the end of the study. The total fish yield of common carp was 800 kg (200 kg/feddan), this total yield of common carp (200 kg/feddan) was higher than that obtained by Sadek and Abdel-Hakim (1986), who found that the common carp yield ranged between 91.2 and 104 kg/ha within a growing season of 153 days in rice fields. The total fish yield/feddan obtained in

the present study (200 kg/feddan) was higher than 200 kg/ha and 158 kg/ha that reported by Elbolock and Labib (1967) and Jensen (1983) with common carp and mirror carp, respectively.

The final total number of carp was 5178 fish with a survival rate of 86.3% and this value of survival rate was higher than 75% and 67% that reported by Jensen (1983) and Sadek and Abdel-Hakim (1986) with mirror carp and common carp, respectively. Also, Haroon and Pittman (1997) found that the mean survival rate were 65.6 and 66.4% for *O. niloticus* culture in rice fields with initial weight of 3.1 and 30.7 g, respectively.

The average values of condition factor decreased gradually for Nile tilapia from 2.08 to 1.75 and decreased also for common carp from 3.56 to 1.82 at the beginning and at the end of the experiment (Tables 1 and 2, respectively). Therefore the overall condition factor reduced by 15.9 and 48.9% for Nile tilapia and common carp, respectively.

As presented in Tables (1 and 2) averages of the amount of feed consumed from all sources by tilapia (10000 fish stocked in four feddans) were 660 kg poultry feed 23% protein, 1000 kg of cattle feeds 11% protein 700 kg of macaroni by-products which doesn't suitable for human consumption. On the other hand, the amount of feed consumed by common carp (6000 fish stocked in four feddans) from all above mentioned sources were 300, 500 and 200 kg, respectively. Results of feed conversion ratio (FCR) showed that average FCR for tilapia was 1.65 kg feeds for each 1 kg gain in weight; while it was 1.24 for common carp.

Results of specific growth rate (SGR) show that the overall means of SGR of Nile tilapia was 1.59 which was near to 1.86 and 1.68 that obtained by Soltan et al., (1999) for Nile tilapia stocked on earthen ponds and fed artificial feed (25% crude protein). SGR for common carp

decreased from 2.58 to 1.65 with overall mean of 2.15. Haroon and Pittman (1997) found that, SGR of *O. niloticus* cultured in rice field was decreased from 4.12 to 1.80% day⁻¹ and from 0.79 to 0.12% day⁻¹ when the initial weight of *O. niloticus* were 3.1 and 30.7 g, respectively.

Results of the average daily weight gain for Nile tilapia and common carp indicated that, the average daily weight of Nile tilapia increased from 0.54 to 2.08 g with an average of 1.23 g (Table 1) and these values were higher than that obtained for common carp which increased from 0.46 to 2.02 g with a an average of 1.19 g (Table 2). The higher values of Nile tilapia daily weight gain compared with common carp may be due to the higher initial body weight of Nile tilapia (26.2 g) compared with that of common carp (11.7 g). Average daily weight gain recorded in the present study were higher than that reported by Mang-Umphun and Arce (1988) with Nile tilapia (0.34-0.39 g) and that of Jensen (1983) with mirror carp (1.1 g).

Results illustrated in Table (3) show that the total costs for tilapia in the form of fry and feed were 3457.2 L.E., and returns were 6290.0 L.E. representing the total yield of tilapia in all grades. The net revenue obtained by tilapia calculated as returns over costs was 2832.8 LE. In this study results revealed that tilapia culture in rice fields may produce 708.2 L.E./feddan as over returns plus the yield of rice.

Results of common carp (Table, 3) revealed that costs of production in the form of fry and feeds were 1030.4 L.E., while the returns were 1600 L.E. and the net revenue from four feddans 560.6 L.E., i.e. 140.15 L.E. per feddan at the end of study. The low income of common carp in this study was due to its low selling price, thus the average weights at the end of the study was very low and did not reach the suitable market size which almost over one kg during this short time.

In this connection the price of carps in Egypt are very low due to the fact that the Egyptian consumer dose not prefare this fish species.

From the previous results it can be recommend that,

- As concerned with fish fry to be cultured in rice fields, the average weight at stocking should not be less than 50-60 g for both species.
- Because of the cultivation of new varieties of rice which require short time to ripening (90 days or less); while the fish culture require an extra time for grow out to reach the marketable size. Therefore, it is to recommend rice farmers to start fish culture in rice fields very early by digging more deep canals in the rice fields to give fishes more extra time for growing. Furthermore, the irrigation canal (especially blind ones) could be used for this reason.
- Because of the high selling value of tilapia, we recommend to culture it instead of the common carp in rice fields.

Acknowledgment: The authors are grateful for the Regional Council for Agricultural Research and Extension who financed this work and supported the authors.

References

- Abdel-Hakim, N. F., Soltan, M. A. and Bakeer, M.N. (2000): Culture of Nile tilapia (*Oreochromis niloticus*) in rice fish culture system (In press).
- Abousseif, M. (1996): Technical report on the Egyptian fisheries and the importance of aquaculture in the strategy of the general authority of fish resources development until year 2012. The aquaculture workshop of the arab countries. October, 15-17 1996, Bahrain League of Arab states, Arab organization for agricultural development, 43 pp.
- Bagenal, T. B. and Tesch, F. W. (1978): Age and growth. In: Bagenal, T. (Ed.), Methods for Assessment of Fish Production in Fresh Waters. IBP Handbook 3. Blackwell, Oxford, U. K., pp. 101-136.
- El-Bolock and Labib (1967): Carp culture in the U.A.R. FAO Fish Rep., 44(2):165-174.
- Haroon, A. K. Y. and Pittman, K. A. (1997): Rice-fish culture: feeding, growth and yield of two size classes of *Puntius gonionotus* Bleeker and *Oreochromis spp.* In Bangladesh. Aquacultur, 154:261-281.
- Harvey, W. R. (1990): User's guide for LSMLMW. mixed model least-squares and maximum likelihood computer program. Ohio state University, Columbus, USA.
- Hopkins, K. D. (1992): Reporting fish growth: A review of the basics. Jour. World Aquacult. Soc., 23(3):173-179.
- Jensen, G. L. (1983): Methods and results demonstration for rice-cum-fish farming, Basyun, Egypt. Aquaculture Department project, Egyptian Ministry of Agriculture, 17 pp.
- Mang-Umphun, K. and Arce, R. G. (1988): Culture of Nile tilapia (*Oreochromis niloticus*) in a rice fish culture system using chemical and commercial organic fertilizers, p. 59-62. In Pullin, T. Bhuknswan, K. Tonguthai and J. L. Maclean (eds.). The Second International Symposium on Tilapia in Aquaculture. ICLARM Conference Proceeding 15, 632 p. Department of Fisheries,

Bangkok, Thailand, and International Center for Living Aquatic Resources Management, Manila, Philippines.

Perez-Athanasiadis, H. A. and Bellido-deCedeno, R. (1989): First experience of fish culture in rice fields in Panama. *Rev. Latinoam Acuicult.*, 40:58-63.

Sadek, S. M. and Abdel-Hakim, N. F. (1986): Effect of rice-fish culture on rice and fish yields in Egypt. *Al-Azhar J. Agric. Res.*, 157-162.

Sadek, S. and Moreau, J. (1998): Culture of *Macrobrachium rosenbergii* in monoculture and polyculture with *Oreochromis niloticus* in paddies in Egypt. *Bamidgeh*, 50:33-42.

Shaheen, A. H., Imam, A. E. and Hashem, M. T. (1959): Fish-culture in Egyptian rice fields. Notes and memories No. 55. Hydrobiological Department, Ministry of Agriculture, 15 pp.

Singh, V. P., Early, A. C. and Wickham, T. H. (1980): Rice agronomy in relation to rice-fish culture. In Pullin and Shehadeh (Editors): *Integrated Agriculture-Aquaculture Farming systems*. International Center For Living Aquatic Resources Management (ICLARM), 15-34.

Soltan, M. A., Abdel-Hakim, N. F. and Bakeer, M. N. (1999): Effect of stocking rate, organic fertilization and supplementary feed on growth performance, carcass and chemical analysis of Nile tilapia *Oreochromis niloticus*. Proceeding of the 7th Scientific Conference on Animal Nutrition (Ruminants, poultry and fish), 19-21 October, 1999, El-Arish, Egypt.

Tamura, T. (1961): Carp cultivation in Japan. In G. Borgstrom (ed.). *Fish as food*. Academic press, New York.

Table (1): Growth performance of Nile tilapia, *Oerochromis niloticus*, cultured in rice fields at Kafr El-Sheikh Governorate.

Month	Body weight (gm) Mean $\pm$ S.D	Body length (cm) Mean $\pm$ S.D	Condition factor (K)	Specific growth rate (SGR)	Daily weight gain	Total biomass (kg)	Total feed (kg)	Feed conversion ratio
June	26.2 $\pm$ 17.46	10.8 $\pm$ 2.55	2.08	-	-	262	236	-
July	58.8 $\pm$ 21.19	11.7 $\pm$ 1.98	3.67	2.69	1.09	588	529	0.72
Aug.	74.9 $\pm$ 38.40	15.7 $\pm$ 2.97	1.94	0.81	0.54	749	674	3.29
Sept.	114.3 $\pm$ 42.75	18.4 $\pm$ 2.55	1.84	1.41	1.31	1143	1029	1.71
Oct.	176.8 $\pm$ 78.81	21.6 $\pm$ 3.31	1.75	1.45	2.08	1500	-	2.88
				1.59	1.23	1500	2468	1.65

Table (2): Growth performance of Common carp, *Cyprinus carpio* cultured in rice fields at Kafr El-Sheikh Governorate.

Month	Body weight (gm) Mean $\pm$ S.D	Body length (cm) Mean $\pm$ S.D	Condition factor (K)	Specific growth rate (SGR)	Daily weight gain	Total biomass (kg)	Total feed (kg)	Feed conversion ratio
June	11.7 $\pm$ 22.39	6.9 $\pm$ 1.62	3.56	-	-	70.2	63.3	-
July	25.4 $\pm$ 16.09	9.6 $\pm$ 2.96	2.87	2.58	0.46	152.4	137.1	0.77
Aug.	53.2 $\pm$ 17.88	13.80 $\pm$ 2.08	2.02	2.46	0.93	319.2	287.1	0.82
Sept.	93.8 $\pm$ 34.99	16.6 $\pm$ 1.95	2.05	1.89	1.35	562.8	506.4	1.18
Oct.	154.0 $\pm$ 47.20	20.4 $\pm$ 3.05	1.82	1.65	2.02	800.0	-	2.14
				2.15	1.19	800.0	993.9	1.24

Table (3): Cost and returns of Nile tilapia, and common carp cultured in rice fields at Kafr El-Sheikh Governorate.

Costs and returns		Nile tilapia <i>Oerochromis niloticus</i>				Common carp <i>Cyprinus carpio</i>			
		No.	Units	Price/unit	Total	No.	Units	Price/unit	Total
Costs	Fry	10	1000	179.9	1799.2	6	1000	47.4	284.4
	Poultry feed	660	kg	0.98	648	300	kg	0.98	295.0
	Cattle feed	1000	kg	0.80	800	500	kg	0.80	400.0
	Macaroni	700	kg	0.30	210	200	kg	0.30	60.0
	Total				3457.2				1039.4
Returns	Fish grade I	680	kg	5.5	3740	-	-	-	-
	Fish grade II	500	kg	3.5	1750	-	-	-	-
	Fish grade III	320	kg	2.5	800	800	kg	2.0	1600
	Total				6290				1600
Net returns		2832.8				560.6			
Net return/feddan		708.2				140.15			

الملخص العربى

إستزراع الأسماك فى حقول الأرز فى محافظة كفر الشيخ

نبيل فهمى عبد الحكيم* محمد بكير** مجدى عبد الحميد سلطان***

- * قسم الإنتاج الحيوانى كلية الزراعة - جامعة الأزهر
- ** المعمل المركزى لبحوث الثروة السمكية بالعباسه - مركز البحوث الزراعية- وزارة الزراعة
- *** قسم الإنتاج الحيوانى - كلية الزراعة بمشتهر- جامعة الزقازيق (فرع بنها)

أجريت هذه التجربة بغرض تحديد أفضل أنواع الأسماك التى يمكن إستزراعها فى حقول الأرز وكذلك تحديد أنسب حجم لزريعة هذه الأسماك عند الإستزراع. هذا وقد أختيرت إحدى مزارع الأرز الخاصة فى محافظة كفر الشيخ مساحتها ٨ أفدنة قسمت إلى قطعتين مساحة كل منها ٤ أفدنة وبعد زراعة القطعتين بالأرز وضع فى القطعة الأولى ١٠٠٠٠ إصبعية بلطى (٢٦٢ جرام) وفى القطعة الثانية ٦٠٠٠ إصبعية مبروك بمعدل كثافة مقداره ٢٥٠٠ إصبعية/فدان للبلطى ، ١٥٠٠ إصبعية/فدان للمبروك. ثم أخذت عينات من الأسماك عند بداية التجربة لقياس وزن و طول الجسم ثم كررت هذه المقاييس شهرياً لقياس وزن وطول الجسم وكذلك معدل النمو النسبى ومعدل النمو المطلق ومعدل تحويل الغذاء. وكان من أهم النتائج المتحصل عليها ما يلى:

١-زادت أوزان أسماك البلطى النيلى من ٢٦٢ جرام عند بداية التجربة إلى ١٧٦٨ جرام عند نهاية فترة التجربة كما زاد طول الجسم من ١٠.٨ إلى ٢١.٦ سم عند بداية ونهاية التجربة .

٢-زادت أوزان أسماك المبروك من ١١.٧ جرام عند بداية التجربة إلى ١٥.٤ جرام عند نهاية فترة التجربة كما زاد طول الجسم من ٦.٩ إلى ٢٠.٤ سم عند بداية ونهاية التجربة.

٣ - تزايدت قيمة الزيادة اليومية المطلقة فى وزن الجسم من ٠.٥٤ إلى ٢.٠٨ بمتوسط مقداره ١.٢٣ جرام/يوم وذلك بالنسبة لأسماك البلطى النيلى كما تزايدت قيمة الزيادة اليومية المطلقة فى وزن الجسم من ٠.٤٦ إلى ٢.٠٢ بمتوسط مقداره ١.١٩ جرام/يوم وذلك بالنسبة لأسماك المبروك.

٣- تراوحت قيمة معدل النمو النسبى ما بين ٠.٨١-٢.٥٨ لأسماك البلطى ، ١.٦٥-٢.٥٨ لأسماك المبروك.

٤-كان متوسط معدل تحويل الغذاء ١.٦٥ للبلطى و ١.٢٤ للمبروك.

٥- كان العائد الاقتصادي من إستزراع الأسماك في حقول الأرز ٧٠٨ر٢ جنيه مصرى للفدان المستزرع بأسماك البلطى، ١٤٠ر١٥ جنيه مصرى للفدان المستزرع بأسماك المبروك هذا بالإضافة إلى ثمن محصول الأرز.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

Evaluate of the technical and economical feasibility of integrated fish-duck culture in Egypt

Abdel-Hakim, N. F.
Fac. Agric. Al-Azhar
University.

Bakeer, M. N.
Central Laboratory for
Aquaculture Research at
Abassa, Sharkia governorate,
Egypt

Soltan, M. A.
Fact. Agric. Moshtohor,
Zagazig university, Banha
Branch.

ABSTRACT

An experiment was carried out in El-Abase, Aquaculture Research Center, Sharkai governorate, Egypt during one growing season for 120 days in earthen ponds. The objective of the study is to determine technical and economical feasibility of integrated fish –duck culture in Egypt in monoculture system. The two treatments used were duck manure (DM) and Duck manure with artificial food (DM+F). Each treatment was performed in triplicate each in an earthen pond of an area of 2000m². Each pond was stocked with 4000 Nile tilapia (*Oreochromis niloticus*). Results obtained can be summarized on the following.

- Percentages of net returns to total costs for DM and DM+F treatments were 70.4 and 64.5%, respectively, indicating that the highest returns over costs were obtained by the DM group. The lower net returns over costs obtained by the DM+F group had attributed mainly to the fish feeds which did not enhance the growth of fish to cover the feed costs.
- The integration of ducks to tilapia culture with artificial feeds (DM+F) increased significantly ($p<0.05$) the final fish weight compared to duck manure alone.
- Total fish production at the end of the experimental period for DM and DM+F treatments were 1273.3 and 1485.3 kg, respectively, indicating that supplying tilapia reared with ducks, with artificial feeds increased the total fish production by 16.65% compared to tilapia reared with duck without artificial feeding.

Other results are discussed in the study.

INTRODUCTION

However, despite the expansion of Aquaculture in Egypt, which is already above the world average, there is still a great potential to increase fish production above the present 26% of total production (545593 ton 1998). Fish farming may provide 20% of the required animal protein in Egypt (GAFRD, 1999). Abdel-Hakim et al (2000). Who worked with polyculture system reported that water temperature in treatment ponds receiving duck manure plus artificial feeds was found to be higher than treatments without artificial feeds and pond received artificial feeds showed decreases in pH and alkalinity values in water compared to the other ponds. Sinha, (1986) reported that the integration system increases the production of animals and decrease the cost of fish culture operations considerably, the duck droppings acting as substitute for as both supplementary feed and fertilizers which otherwise from over 60% of the input cost in fish culture.

There has been a recent, marked decline in the number of fish caught due to over fishing, which is associated with an increase in population and environmental pollution. The result is an increase in the incidence of protein-energy malnutrition (PEM), particularly among pre-school children, who have a relatively high demand for protein for growth and brain development. The seriousness of the situation is illustrated in Thailand where approximately 50% of pre-school children suffer from (PEM). The incidence may be considerably higher in other developing countries (Edwards et al, 1983). Plavink et al, (1983) reported that fish ponds were integrated with duck helping in the removal and recycling of animal wastes which contaminate the environment to useful protein of high value. This may improve the biological diversity in rural areas. Schroeder (1974) found that animal manure beside their nitrogen

and phosphorus contents stimulate heterotrophic production, thus increasing tilapia production in ponds. Fish is a traditional source of animal protein in developing countries and also reported that the amount of manure that can be added depends on three main factors: the biochemical oxygen demand (BOD) of the system after addition of manure, the temperature and the available oxygen supply. The BOD was found to be highly correlated with the amount of dry matter present in the manure. Fish has a high protein content and is easily digestible. It has because to malnutrition especially in density populated countries where the production of animal protein is either expensive or low (Borgstrom, 1961;Guha, 1962).

The general aim of the present study was to determine technical and economical feasibility of integrated fish –duck culture in Egypt throughout investigation the effect of different feeding (natural or artificial feeding) on performance of Nile tilapia (*Oreochromis niloticus*) in monoculture system.

MATERIALS AND METHODS

The present study was conducted during on growing season for 120days in 6 rectangular freshwater earthen ponds (about 2000M²) with a depth of 120 cm each.

a) Experimental fish

Ponds were stocked in a monoculture system with Nile tilapia specie representing the detritophagic specie (fed on zooplankton, plant detritus and zoobenthos) .Fish used in this study and their stocking rates are shown in the table(1)

Table (1) Fish specie and stocking rate of the experimental ponds.

Common name	Scientific name	Stocking rate Individ./pond	Initial body Weight(g)
Nile tilapia	<i>Oreochromis niloticus</i>	4000	2.3

The experimental design is illustrated in table (2)

Table (2) Experimental Design and treatments applied.

Stocking rate (indiv./2000M ²)	Treatment	Treatment numbers	Number of ponds
4000	Duck Manure	T1 (DM)	3
4000	Duck Manure+Artificial food	T2 (DM+F)	3

b)Experimental ponds:

Six earthen ponds each of 2000 m² representing two treatments with three replicates each were used in the present study.

The first three ponds (replicates) of the first treatment group were fertilized with 5 Kg/pond/day of duck manure released by 200 duck raised on a house built on a pond dike. The second group of ponds (treatment) received also the manure released by 200 duck raised on a another house built on a pond dike beside 3% of the fish biomes supplementary feed (17 % crude protein). 400ducks were used in the experiment. They were Moscovy ducklings 7 days of age (80 gm each). Ducks were divided between the two houses of the first and second treatment. Ducklings were grown for 80days. During the experimental period were supplied with artificial feed (20% crude protein) at a ratio of 10% body weight per day. Table3 (a, b and c) show the experimental Nile tilapia and Moscovy duck diets.

Table (3) Experimental Nile tilapia and Moscovy ducks diets.

A. Analysis of Moscovy duck manure						
	Crude protein %	Organic carbon %	Nitrogen %	Phosphorus %	C:N ratio	N:P ratio
Duck manure	28.2	39.28	3.80	1.4	10.3	2.7
B. Analysis of fish and Moscovy duck supplementary feed						
		Crude protein%	Crude Fat %	Crude Fiber %	ME K Cal/kg	
Fish supplementary feed		17.0	8.1	8.0	2500	
Moscovy duck feed		20.0	7.8	8.0	2500	
C. Experimental Nile tilapia ducks diets						
		17% Crude protein Fish supplementary feed		20% Crude protein Moscovy duck feed		
Yellow corn		40 %		43 %		
Rice bran		20 %		20 %		
Wheat bran		18 %		15 %		
Decorticate red cotton seed meal		10 %		10 %		
Meat meal		3.5 %		5 %		
Fish meal		3.5 %		5 %		
Yeast		3. . %		—		
Molas		2%		2 %		

c) Samples and measurements:

Random samples 150 fish were taken from each pond to determine body weight. Initial body weights to the nearest gram recorded at time of pond stocking and harvesting. Water temperature, dissolved oxygen and pH were measured daily at 10⁰⁰a.m. using temperature and dissolved oxygen meter (YSI model 57) and pH meter (model Corning 345). Determination of ammonia was carried out every two weeks according to

the methods of Boyd (1990) and A.P.H.A (1985). Samples were collected from different sites of the experimental ponds randomly to represent the water of the whole pond.

d) Statistical analysis:

Applying the computer program Harvey (1990) carried out the statistical analysis of data.

RESULTS AND DISCUSSION

Water quality:

As presented in table 4 averages of water pH during the experimental period were found to be 8.47 and 8.49 for the treatments DM and DM+F, respectively which indicate the suitability of water pH for fish growth. These pH values agree with that reported by Abdel-Hakim et al (2000) and EL-Gendy, M.U.(1998). Results of the same table show also that dissolved oxygen (DO); Ammonia (mg/l) and temperature (C°) in water of experimental ponds were within the permissible levels for fish growth and development. These results are in complete agreement with the findings of Mahmoud (1997) and Abdel-Hakim et al (1999), they reported that dissolved oxygen (DO); Ammonia (mg/l) and temperature (C°) in water of experimental ponds in monoculture and polyculture systems respectively were significantly higher in ponds received duck manure and artificial feeds compared to ponds with duck manure alone.

Table (4): Water quality of ponds during the experimental period (120).

Treatments	pH	D.O mg/l	Ammonia (mg/l)	Temperature C°
Tr1 DM	8.47±0.33	7.18±0.37	0.20±0.01	27.28±0.62
Tr2 DM + F	8.49±0.38	7.28±0.42	0.23±0.03	28.64±0.60

Table (5): The average performance of Nile tilapia.

Items	Treatments	
	Tr1 DM	Tr2 DM2 +F
Initial body weight(g)	2.23 $\pm$ 0.88	2.78 $\pm$ 1.12
Final body weight (g)	117.9 $\pm$ 12.3(b)	133.1 $\pm$ 14.07(a)
Average daily gain (g)	0.9 $\pm$ 0.23(b)	1.09 $\pm$ 0.18(a)
Survival rate %	90%	93%
Total production kg	1273.3	1485.3
% of the smallest value	100%	116.65%

Growth performance:**a) body weight and daily gain**

Results of growth performance of Nile tilapia are illustrated in table (5). At the start of the experiment averages of initial weights were 2.23 and 2.78 g for the DM and DM +F treatment ponds, respectively. As presented in the same table averages of final weights were 117.9 and 133.1 g for the same treatments cited above, respectively. Analysis of variance of results indicate that integration of ducks to tilapia culture with artificial feeds (DM+F) increased significantly ($p < 0.05$) the final fish weight compared to duck manure alone during a period of 120 days. The same trend was observed with the average daily gain where fish in the DM+F treatment showed higher daily gains compared to the DM treatment (table 5). These results are in agreement with those reported by Hassouna et al., (1998), who found that, Nile tilapia raised in fertilized ponds supplied with artificial diet had the better growth performance than these raised in fertilized ponds without supplemental feeds. Also results of table (5) are in complete accordance with the findings of Abdel-Hakim et al (1999), who reported that growth performances of Nile tilapia and common carp in polyculture system were significantly higher in ponds

received duck manure and artificial feeds compared to ponds with duck manure alone or those received buffalo manure.

b) Survival Rate (SR):

Averages of (SR) for DM and DM+F treatments during the whole experimental period were found to be 90 and 93%, respectively (table 5). Results of SR showed that this parameter was within the normal range of Nile tilapia. These results are in agreement with results obtained by Coddington and green (1993) and Hansen and Batterson (1994) who reported that survival rates of Nile tilapia ranged between 87-91 % and 71-93 %, respectively. Also Abdel-Hakim et al (1999) reported survival rates for Nile tilapia and blue tilapia 92 to 95% and 90.5 to 95%, respectively.

c) Total fish production:

Total fish production (from the three replicates each treatment) at the end of the experimental period for DM and DM+F treatments were 1273.3 and 1485.3 kg, respectively (table 5). These results indicate that supplying tilapia reared with ducks, with artificial feeds increased the total fish production by 16.65% compared to tilapia reared with duck without artificial feeding. These results are in accordance with those reported by Hassouna et al.,(1998) , Schoonbee and prinsloo (1988) and AIT,(1986). Also these results are in complete agreement with the findings of Abdel-Hakim et al (1999), who reported that duck manure plus artificial feeds produced the highest fish yield compared to duck manure alone or buffalo manure with or with artificial feeds.

Table (6): Ducks yield.

Treatment number	Initial number of duck	Initial Body weight (gm)	Survival ratio %	Total number of duck	Average weight	Total Production (kg)
Tr1 DM	200	80	85	170	2.90	493
Tr2 DM+ F	200	80	84	168	3.00	504

d) Duck yield :

As presented in table 6 the initial number of ducks for treatment DM (three replicate ponds) and for the treatment DM+F (three replicate ponds) was 200 ducklings each with an average weight of 80 g. At the end of the experiment percentages of survived ducks were 85 and 84 % for DM and DM+F treatments, respectively. Percentages of duck survival for both treatment groups were within the permissible levels indicating that integration of ducks to fish ponds had no reverse effects on duck survival. These results are in complete agreement with the findings of Abdel-Hakim et al (1999), who reported that similar results with Peking ducks when integrated to fish ponds. At the end of the experimental period averages of duck weight were 2.9 and 3.0 kg for treatments DM and and DM+F treatments respectively (table 6). In the study of Abdel-Hakim et al., (1999) averages duck weight (Peking ducks) after 60days was 2.5 kg when ducks were raised at fish ponds. The differences in duck final weight (table 6) and that obtained by the later author may due to the fact that our fattening period of ducks in this experiment was 20 days longer compared to their fattening period (60 days). Total duck yields (table 6) for treatments DM and DM+F were found to be 493 and 504 kg, respectively, at the end of the experimental period. There results indicate that Moscovy ducks could be integrated to fish ponds under the Egyptian conditions to increase

the income of fish former through a second crop beside the fish. These results are in accordance with the findings of Abdel-Hakim et al (1999), who reported that duck yield of about 307.5 to 302.0kg when peking ducks were raised at fish ponds after 60 day growing period.

Table (7): Economic efficiency for the Nile tilapia and Moscovy integration system.

Item	Tr1 DM	Tr2 DM + F
Costs LE		
Price of fingerlings	1200	1200
Price of ducklings	1000	1000
Price of feed(fish)	-----	850
Price of feed(duck)	1200	1200
Labor (120 day,2 men)	1000	1000
Land renting	600	600
Depreciation of duck house	50	50
Others (lamps and Medicine and)	300	300
Total costs	5350	6200
% of the smallest value	100%	%115.8
Returns		
Fish	6012	7027.5
Duck	2958	3024
Extra duck manure 10 m x 30LE/m	150	150
Total returns	9120	10201.5
Net returns	3770	4001.5
%Net returns to oprating costs	70.4%	64.5%

Price per kg fish = 5.0 LE

Price per kg duck = 6.0 LE

e) Economic Efficiency:

Results presented in table (7), show that the total operation inputs of DM and DM+ F treatments were estimated by 5350 and 6200 LE during the whole experimental period, respectively. The differences in the total costs among both treatments had due to the price of fish feed applied in the DM+ f treatment; thus other costs were equal in both treatments. As presented in table (7) the total costs of the DM+F treatment were 115.8 % compared to the DM treatment (100%) without fish feeds. The

total returns of DM and DM+F treatments were estimated to be 9120 and 10201.5 LE, respectively. The net returns for the same experimental groups cited above were 3770 and 4001.5 LE, respectively (table 7). Percentages of net returns to total costs for DM and DM+F treatments were 70.4 and 64.5%, respectively, indicating that the highest returns over costs were obtained by the DM GROUP. The lower net returns over costs obtained by the DM+F group had attributed mainly to the fish feeds which did not enhance the growth of fish to cover the feed costs. These results may led us to recommend the integration of Moscovy ducks with tilapia fish without any artificial fish feeds to achieve the highest returns. These results are in accordance with those reported by Abdel-Hakim et al (1999), who showed that raising Peking ducks on fish ponds without fish feeds resulted in a net return over costs of 65.3% while this value decreased to 40.5% when artificial fish feeds were applied to ponds.

REFERENCES

- AIT. Asian Institute of Technology, (1986): Buffalo/fish and duck/fish integrated small-scale system at the family level. Researches report No. 198. Asia Institute of Technology, Bangkok, Thailand.
- American Public Health Association A.P.H.A. (1985): Standard method for the examination of water and waste water. Ed. American Public Health Association . Washington. pp. 1268.
- Abdel-Hakim,N.F ;Bakeer,M.N and Soltan, M.A.,(1999): integrated fish culture with farm Animals. Annals of Agricultural Science, Moshtohor. Zagazig University (Banha- Branch). VoL.37 Number 2 June 1999.
- Abdel-Hakim,N.F ;Bakeer,M.N and Soltan, M.A.,(2000): Effect of integrated fish culture with farm Animals on water quality parameters and plankton communities.(in press)
- Borgstrom,G. (1961): Fish as food. Vol. 1, Academic Pross, New York AND London.
- Boyd, C. E. (1990): Water quality in ponds for Aquaculture Alabama Agriculture Experiment Station Auburn University, Alabama. P 462.
- Coddington, D. T. and Green, B. W. (1993): Tilapia yields improvement through maintenance of minimal oxygen concentration in experimental growout ponds in Honduras. Aquaculture, 118:63-71.
- EL- Gendy,M.U.(1998): Effect of Aquaculture systems on pond productivity and economical efficiency. M.Sc.Thesis. Faculty of Agriculture. Al-Azhar University.
- Edwards, P.K.E.; Weber, E.W.; McCoy, C.; Chantachaenge, C.; Pacharaprakiti, K.; Kaewpaitoon and S. Nitsmer (1983): Small-

- scale fishery project in path umthani Province, Central Thailand: a socio-economic and technological assessment of status and potential AIT Research report No. 158, Asian Institute of Technology, Bangkok, 256pp.
- GAFRD. General Authority for fishes resources development (1999) Cairo, Egypt. Annual report.
- Guha, B.C. (1962): The role of fish in human nutrition in fish in nutrition (E.Hoon and R. Krouzer, eds) 39-12, Fishing News (Books) LTD, England.
- Harvey, W. R. (1990): User's guide for LSMLMW. Mixed model least-squares and maximum likelihood computer prog. Ohio states University, Columbus, USA.
- Hansen, C. F. K. and Batterson, T.R. (1994): Effect of fertilization frequency on the production of Nile tilapia. Aquaculture, 123: 271-280
- Hassouna, M.M.; El-Maksoud, A.M.S.; Radwan, M.S.M. and Abd El-Rahman (1998): Evaluation of three commercial feeding regimes for Nile tilapia, *Oreochromis niloticus*., reared in earthen ponds E gyptian J. Anim. Prod., 35: 267-277.
- Mahmoud, A.A. (1997): Effect of duck manure as organic fertilizer on productivity of silver carp under Egyptian conditions M.Sc. Thesis. Faculty of Agriculture. Allzhar University.
- Schoonbee, H.J. and Prensboo, J.F. (1988): polyculture in integrated agriculture Aquaculture production system aimed at rural community development. J. Of Aquatic Products 2(1): 99-123.

Plavnik, H.; Barash, H. and Schroeder, G. L. (1983): Utilization of ducks droppings in fish farming Nutrition reports international, 28:635-641.

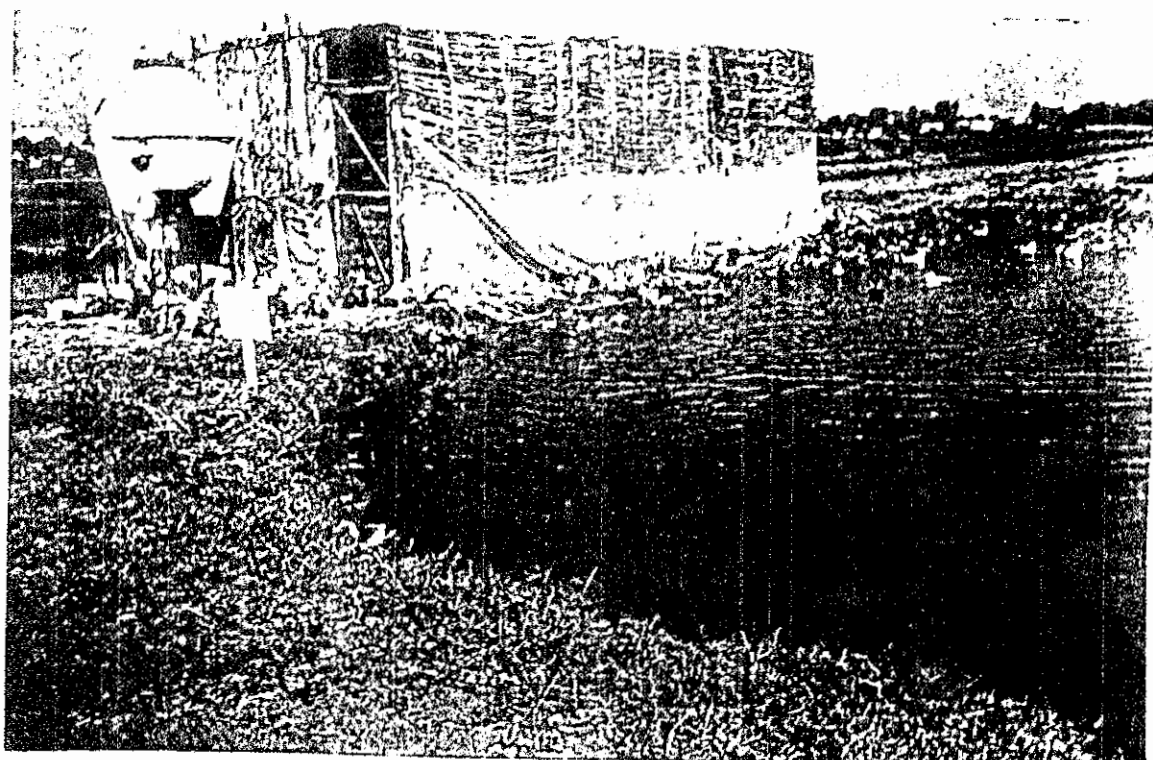
Schroeder, G.L.(1974): Use of fluid cowshed manure in fish ponds.
Bamidgeh. 26:84-96.

Sinha, M.(1986): Management of duck and its integration with fish farming. Integrated farming systems. Notes of lectures delivered at the training program organized for West Bengal Fisheries Officers, from September 9-23, 1986.

Central Inland Fisheries Research Inst., Barrackpore, India, 1986 no. 84,
pp. 6. 1-8.

[illegible]

1. $\mathcal{L}(\mathbf{y}|\mathbf{X}) = \sum_{i=1}^n \log p(y_i|\mathbf{x}_i)$ is the log-likelihood function, where $\mathbf{y}$ is the vector of observed responses, $\mathbf{X}$ is the matrix of observed covariates, and $p(y_i|\mathbf{x}_i)$ is the probability mass function of the response variable y_i given the covariate vector $\mathbf{x}_i$.



تقييم النواحي الفنية والاقتصادية لتربية الأسماك مع حيوانات المزرعة (البط الموسكوفى) في مصر

نبيل فهمى عبد الحكيم*، محمد بكير**، مجدي عبد الحميد سلطان***

- * قسم الإنتاج الحيواني - كلية الزراعة - جامعة الأزهر.
- ** المعمل المركزي لبحوث الثروة السمكية بالعباسة - مركز البحوث الزراعية.
- *** قسم الإنتاج الحيواني - كلية الزراعة بمشهر - جامعة الزقازيق (فرع بنها).

أجريت هذه الدراسة بالمعمل المركزي لبحوث الثروة السمكية بالعباسة-أبو حماد- محافظة الشرقية وكانت فترة الدراسة ١٢٠ يوم بهدف دراسة تأثير نظام التربية المشتركة بين البط الموسكوفى والأسماك على العناصر المختلفة لجودة المياه وكذلك دراسة معدل نمو الأسماك والإنتاجية الكلية وتقييم النواحي الاقتصادية المتعلقة بهذا النظام المتكامل (الأسماك والبط). وتم استخدام زريعة أسماك البلطي بمعدل ٤٠٠٠ سمكة بلطي نيلي في الحوض الواحد وقد أستخدم في هذه التجربة ٦ أحوض من الأحواض الترابية مساحة الحوض ٢٠٠٠ م^٢ قسمت إلى ٢ مجموعة (معاملات) و تحتوى كل مجموعة على ٣ أحواض (مكررات) . وقد سمدت الأحواض الثلاثة للمعاملة الأولى باستخدام سماد البط فقط أما المعاملة الثانية فقد سمدت باستخدام سماد البط بالإضافة إلى إمداد الأسماك بعليقه اضافيه . وكان من أهم النتائج المتحصل عليها ما يلي :

- ١- من الناحية الاقتصادية كانت نسبة العائد الصافي إلى رأس المال المستغل في الإنتاج كانت أفضل هذه النسب قد تم الحصول عليها من المعاملة الأولى التي أستخدم فيها زرق البط ٧٠,٤% بالمقارنة بالمعاملة الثانية ٦٤,٥% .
- ٢- أعطت المعاملة الثانية التي أستخدم فيها زرق البط +الأعلاف الإضافية مقاييس أكبر لوزن الجسم النهائي وكانت الاختلافات الراجعة إلى تأثير المعاملة على وزن الجسم اختلافات معنوية .
- ٣- أظهرت النتائج أن الأسماك المرباة في الأحواض التى سمدت بسماد البط بالإضافة إلى التغذية على علائق إضافية أعطت معدل نمو أعلى وإنتاجيه كليه عاليه مقارنة بتلك التى ربيت في الأحواض المسمدة بسماد البط فقط .
- ٤- أظهرت التحاليل أن متوسطات درجات الحرارة والـ pH والأكسجين الذائب وكذلك الأمونيا كانت اكبر نسبيا في المعاملة الثانية التي أستخدم فيها زرق البط +الأعلاف الإضافية وكانت النتائج في الحدود المناسبة للاستزراع السمكي.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

قطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان
الوضع الراهن - الرؤية المستقبلية
تجارب ناجحة

د . محمد رضا بن حسن بن سليمان

مستشار شئون التخطيط - مدير عام الثروة السمكية
وزارة الزراعة والثروة السمكية - مسقط
سلطنة عمان

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

Figure 1. The effect of the concentration of the *Ag* on the *Ag* adsorption capacity of the *Ag*-*Ag*2S-*Ag*2S2O3-*Ag*2S2O6-*Ag*2S2O8-*Ag*2S2O9-*Ag*2S2O10-*Ag*2S2O11-*Ag*2S2O12-*Ag*2S2O13-*Ag*2S2O14-*Ag*2S2O15-*Ag*2S2O16-*Ag*2S2O17-*Ag*2S2O18-*Ag*2S2O19-*Ag*2S2O20-*Ag*2S2O21-*Ag*2S2O22-*Ag*2S2O23-*Ag*2S2O24-*Ag*2S2O25-*Ag*2S2O26-*Ag*2S2O27-*Ag*2S2O28-*Ag*2S2O29-*Ag*2S2O30-*Ag*2S2O31-*Ag*2S2O32-*Ag*2S2O33-*Ag*2S2O34-*Ag*2S2O35-*Ag*2S2O36-*Ag*2S2O37-*Ag*2S2O38-*Ag*2S2O39-*Ag*2S2O40-*Ag*2S2O41-*Ag*2S2O42-*Ag*2S2O43-*Ag*2S2O44-*Ag*2S2O45-*Ag*2S2O46-*Ag*2S2O47-*Ag*2S2O48-*Ag*2S2O49-*Ag*2S2O50-*Ag*2S2O51-*Ag*2S2O52-*Ag*2S2O53-*Ag*2S2O54-*Ag*2S2O55-*Ag*2S2O56-*Ag*2S2O57-*Ag*2S2O58-*Ag*2S2O59-*Ag*2S2O60-*Ag*2S2O61-*Ag*2S2O62-*Ag*2S2O63-*Ag*2S2O64-*Ag*2S2O65-*Ag*2S2O66-*Ag*2S2O67-*Ag*2S2O68-*Ag*2S2O69-*Ag*2S2O70-*Ag*2S2O71-*Ag*2S2O72-*Ag*2S2O73-*Ag*2S2O74-*Ag*2S2O75-*Ag*2S2O76-*Ag*2S2O77-*Ag*2S2O78-*Ag*2S2O79-*Ag*2S2O80-*Ag*2S2O81-*Ag*2S2O82-*Ag*2S2O83-*Ag*2S2O84-*Ag*2S2O85-*Ag*2S2O86-*Ag*2S2O87-*Ag*2S2O88-*Ag*2S2O89-*Ag*2S2O90-*Ag*2S2O91-*Ag*2S2O92-*Ag*2S2O93-*Ag*2S2O94-*Ag*2S2O95-*Ag*2S2O96-*Ag*2S2O97-*Ag*2S2O98-*Ag*2S2O99-*Ag*2S2O100-*Ag*2S2O101-*Ag*2S2O102-*Ag*2S2O103-*Ag*2S2O104-*Ag*2S2O105-*Ag*2S2O106-*Ag*2S2O107-*Ag*2S2O108-*Ag*2S2O109-*Ag*2S2O110-*Ag*2S2O111-*Ag*2S2O112-*Ag*2S2O113-*Ag*2S2O114-*Ag*2S2O115-*Ag*2S2O116-*Ag*2S2O117-*Ag*2S2O118-*Ag*2S2O119-*Ag*2S2O120-*Ag*2S2O121-*Ag*2S2O122-*Ag*2S2O123-*Ag*2S2O124-*Ag*2S2O125-*Ag*2S2O126-*Ag*2S2O127-*Ag*2S2O128-*Ag*2S2O129-*Ag*2S2O130-*Ag*2S2O131-*Ag*2S2O132-*Ag*2S2O133-*Ag*2S2O134-*Ag*2S2O135-*Ag*2S2O136-*Ag*2S2O137-*Ag*2S2O138-*Ag*2S2O139-*Ag*2S2O140-*Ag*2S2O141-*Ag*2S2O142-*Ag*2S2O143-*Ag*2S2O144-*Ag*2S2O145-*Ag*2S2O146-*Ag*2S2O147-*Ag*2S2O148-*Ag*2S2O149-*Ag*2S2O150-*Ag*2S2O151-*Ag*2S2O152-*Ag*2S2O153-*Ag*2S2O154-*Ag*2S2O155-*Ag*2S2O156-*Ag*2S2O157-*Ag*2S2O158-*Ag*2S2O159-*Ag*2S2O160-*Ag*2S2O161-*Ag*2S2O162-*Ag*2S2O163-*Ag*2S2O164-*Ag*2S2O165-*Ag*2S2O166-*Ag*2S2O167-*Ag*2S2O168-*Ag*2S2O169-*Ag*2S2O170-*Ag*2S2O171-*Ag*2S2O172-*Ag*2S2O173-*Ag*2S2O174-*Ag*2S2O175-*Ag*2S2O176-*Ag*2S2O177-*Ag*2S2O178-*Ag*2S2O179-*Ag*2S2O180-*Ag*2S2O181-*Ag*2S2O182-*Ag*2S2O183-*Ag*2S2O184-*Ag*2S2O185-*Ag*2S2O186-*Ag*2S2O187-*Ag*2S2O188-*Ag*2S2O189-*Ag*2S2O190-*Ag*2S2O191-*Ag*2S2O192-*Ag*2S2O193-*Ag*2S2O194-*Ag*2S2O195-*Ag*2S2O196-*Ag*2S2O197-*Ag*2S2O198-*Ag*2S2O199-*Ag*2S2O200-*Ag*2S2O201-*Ag*2S2O202-*Ag*2S2O203-*Ag*2S2O204-*Ag*2S2O205-*Ag*2S2O206-*Ag*2S2O207-*Ag*2S2O208-*Ag*2S2O209-*Ag*2S2O210-*Ag*2S2O211-*Ag*2S2O212-*Ag*2S2O213-*Ag*2S2O214-*Ag*2S2O215-*Ag*2S2O216-*Ag*2S2O217-*Ag*2S2O218-*Ag*2S2O219-*Ag*2S2O220-*Ag*2S2O221-*Ag*2S2O222-*Ag*2S2O223-*Ag*2S2O224-*Ag*2S2O225-*Ag*2S2O226-*Ag*2S2O227-*Ag*2S2O228-*Ag*2S2O229-*Ag*2S2O230-*Ag*2S2O231-*Ag*2S2O232-*Ag*2S2O233-*Ag*2S2O234-*Ag*2S2O235-*Ag*2S2O236-*Ag*2S2O237-*Ag*2S2O238-*Ag*2S2O239-*Ag*2S2O240-*Ag*2S2O241-*Ag*2S2O242-*Ag*2S2O243-*Ag*2S2O244-*Ag*2S2O245-*Ag*2S2O246-*Ag*2S2O247-*Ag*2S2O248-*Ag*2S2O249-*Ag*2S2O250-*Ag*2S2O251-*Ag*2S2O252-*Ag*2S2O253-*Ag*2S2O254-*Ag*2S2O255-*Ag*2S2O256-*Ag*2S2O257-*Ag*2S2O258-*Ag*2S2O259-*Ag*2S2O260-*Ag*2S2O261-*Ag*2S2O262-*Ag*2S2O263-*Ag*2S2O264-*Ag*2S2O265-*Ag*2S2O266-*Ag*2S2O267-*Ag*2S2O268-*Ag*2S2O269-*Ag*2S2O270-*Ag*2S2O271-*Ag*2S2O272-*Ag*2S2O273-*Ag*2S2O274-*Ag*2S2O275-*Ag*2S2O276-*Ag*2S2O277-*Ag*2S2O278-*Ag*2S2O279-*Ag*2S2O280-*Ag*2S2O281-

[illegible]

الجزء الاول

الموارد السمكية في سلطنة عمان

أولاً : أهمية قطاع الاسماك في سلطنة عمان

تبرز الأهمية الاستراتيجية لقطاع الاسماك باعتبار الاسماك من الأغذية عالية الجودة التي تحتوي على بروتين قليل الدهون . وهي أرخص أنواع الأغذية المحتوية على البروتين الحيواني ، ومتوفرة في جميع مناطق السلطنة . يبلغ متوسط استخدام الفرد في السلطنة من لحوم الاسماك أكثر من ٢٥ كيلوجرام ، وتبرز أهمية القطاع الاقتصادية باعتباره مصدر طبيعي متجدد مولد للدخل ، ذو إمكانيات كامنة كبيرة لو احسن الاستثمار فيه ونمي بالأسلوب العلمي السليم ، وتبرز أهمية القطاع الاجتماعية باعتباره طريقة عيش لاكثر من ربع السكان المحليين ، والقطاع المرشح لاستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة الوطنية مستقبلاً ، وتبرز أهمية القطاع من الناحية البيئية والترفيهية من خلال الناحية الجمالية والسياحية وممارسة الرياضات البحرية

ثانياً : المخزون السمكي والكميات القابلة للاستغلال

المجموعات الرئيسية	المخزون السمكي (١)		الطاقة الإنتاجية (٢)	
	طن	%	طن	%
اسماك السطح الكبيرة	م.غ	٠.٤٨	٧٠٠٠٠	١,٦٣٦
أسماك السطح صغيرة	٢٥٢٠٠٠	٠,٠٤٨	٦٣٠٠٠	١,٤٧٣
اسماك قاع	٥٦٥٠٠٠	٠,١٠٧	١٢٦٠٠٠	٢,٩٤٥
القرشيات	م.غ	٠.٤٨	١٠٠٠٠	٠,٢٣٤
الفنار	٤٤٩٠٠٠٠	٨٤,٦٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٩٣,٤٩٤
القشريات والرخويات	م.غ	٠.٤٨	٩٣٥٧	٠,٢١٩
المجموع	٥٣٠٧٠٠٠	٨٤,٧٥٤	٤٢٧٨٣٥٧	١٠٠,٠٠٠
القشريات والرخويات				
الشارخة	م.غ	٠.٤٨	١٥٠٠	٠,٠٣٥
الروبيان	م.غ	٠.٤٨	٤٥٠	٠,٠١١
الحبار	م.غ	٠.٤٨	٧٠٠٠	٠,١٦٤
الصفيلح	م.غ	٠.٤٨	٥٣	٠,٠٠١
خرى	م.غ	٠.٤٨	٣٥٤	٠,٠٠٨
المجموع	م.غ	٠.٤٨	٩٣٥٧	٠,٢١٩

م.غ : بيانات غير متوفرة حيث لم يتناولها مسح الفاو لانها من الاسماك المهاجرة .

المصدر

(١) نتائج المسح المنفذ في العام ١٩٨٩ (الفاو) والذي غطى اسماك السطح الصغيرة والقاع والفنار فقط .

(٢) تم احتساب الطاقة الإنتاجية لاسماك السطح الكبيرة والقرشيات والقشريات والرخويات على اساس كميات الصيد الفعلية للفترة ٨٢ / ١٩٩٨

ثالثاً : المخزون السمكي المستغل

١- إجمالي المخزون السمكي المستغل

السنة	اسماك السطح الكبيرة	اسماك السطح الصغيرة	اسماك القاع	اسماك القرشيات	القشريات والرخويات	المجموع
طن						
١٩٩١	٢٦٤٤٧	٦٣٠٧٤	٢١٩٠٥	٣٣٥٤	٢٩٨٣	١١٧٧٦٣
١٩٩٢	٣٢٥٧٢	٤٧٧٤٥	٢٣٣٩٥	٥٣٤٢	٣٢٥٨	١١٢٣١٢
١٩٩٣	٣٧٤٤٠	٤١٨٧١	٢٧٣٧٤	٤٨٢٦	٤٩٥٤	١١٦٤٦٥
١٩٩٤	٣٩٤١١	٤١٩٥٢	٢٨٤٠٤	٣٦٩١	٥١١٦	١١٨٥٧٤
١٩٩٥	٥٢٠٧٠	٤١٤٩٦	٣٥٢٥٣	٧١٠٤	٣٩٣٨	١٣٩٨٦١
١٩٩٦	٤٢٥٢٢	٣٣٥٥١	٣٣٤٥٠	٦٢٤١	٥٨٥٣	١٢١٦١٧
١٩٩٧	٤١٠٢٧	٢٥٤٥١	٣٨٦٣٤	٦٧٠١	٧١٨١	١١٨٩٩٤
١٩٩٨	٣٢٨٢٩	٣٠٦٨٥	٣٢٧١٣	٤٩٩٥	٤٩٤٦	١٠٦١٦٨
متوسط	٣٨٠٤٠	٤٠٧٢٨	٣٠١٤١	٥٢٨٢	٤٧٧٩	١١٨٩٦٩

الأهمية النسبية %

١٩٩١	٢٢,٤٦	٥٣,٥٦	١٨,٦٠	٢,٨٥	٢,٥٣	١٠٠,٠٠
١٩٩٢	٢٩,٠٠	٤٢,٥١	٢٠,٨٣	٤,٧٦	٢,٩٠	١٠٠,٠٠
١٩٩٣	٣٢,١٥	٣٥,٩٥	٢٣,٥٠	٤,١٤	٤,٢٥	١٠٠,٠٠
١٩٩٤	٣٣,٢٤	٣٥,٣٨	٢٣,٩٥	٣,١١	٤,٣١	١٠٠,٠٠
١٩٩٥	٣٧,٢٣	٢٩,٦٧	٢٥,٢١	٥,٠٨	٢,٨٢	١٠٠,٠٠
١٩٩٦	٣٤,٩٦	٢٧,٥٩	٢٧,٥٠	٥,١٣	٤,٨١	١٠٠,٠٠
١٩٩٧	٣٤,٤٨	٢١,٣٩	٣٢,٤٧	٥,٦٣	٦,٠٣	١٠٠,٠٠
١٩٩٨	٣٠,٩٢	٢٨,٩٠	٣٠,٨١	٤,٧٠	٤,٦٦	١٠٠,٠٠
متوسط	٣١,٩٧	٣٤,٢٣	٢٥,٣٤	٤,٤٤	٤,٠٢	١٠٠,٠٠

٢- القطاعات المستغلة للثروة السمكية في السلطنة

السنة	القطاع الحرفي	سفن الصيد التجاري	الإجمالي
	طن	طن	طن
	%	%	%
١٩٩١	١٠٣٥٣٧	١٤٢٢٦	١١٧٧٦٣
١٩٩٢	٩٧٠٤٥	١٥٢٦٧	١١٢٣١٢
١٩٩٣	٩٢٤٣٥	٢٤٠٣٠	١١٦٤٦٥
١٩٩٤	٩٧٥٣٥	٢١٠٣٩	١١٨٥٧٤
١٩٩٥	١٠٨٥٦٦	٣١٢٩٥	١٣٩٨٦١
١٩٩٦	٨٨٥١٤	٣٣١٠٣	١٢١٦١٧
١٩٩٧	٨٤٤٤٥	٣٤٥٤٩	١١٨٩٩٤
١٩٩٨	٨٨٥٥٩	١٧٦٠٩	١٠٦١٦٨
متوسط	٩٥٠٨٠	٢٣٨٩٠	١١٨٩٦٩

السنوات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإجمالي السطحي								
جوز	١٠٠٦٤	١٤٩٨١	٢٠٤٩٠	٢٠٧٠٧	٢٨٤٧٧	٢٠٧١٨	١٥٩٠٥	١٤٨٩٧
سهره	٤٢٨٦	٥٩٣٩	٥٧٩٥	٥٠٨٨	٣٩٦٧	٥٣١٦	٥٠٢٠	٤٣٧٩
صدفه	١١٤٨	١٤٣٤	٧٠٢	١١١٣	٢٠٦٤	٢٣٣٥	٢٣٨٨	١٧٣١
سقطانيه	١٦٢٦	٣٠١	٢٢٤	١٥٥	٧٨٨	٣٧٠	٤٩٨	١٦٢
توتله	١٣٠	٢٠٩	٣٥٤	٣٩١	٧٨٦	٦١٣	٨٤٦	٦١١
حقيقه	٠	٠	٠	٣٧٢	٧٧٥	٤٠٨	٧٣٠	٢٢٧
توتلات اخرى	٤٩١	٦٩٥	١١٦٥	٥٨٨	٢٤٠	١٨٤	٣٦٦	١٢٤
كند	٣٥٨٣	٣٤٩٩	٣١٤٧	٣٧٦٤	٦١٨٥	٥٢٤٣	٥٩٤٤	٣١٤٥
حيس	٠	٠	٢٨١	٥١٨	١٠١٩	٨٢٣	٧٠٣	٥٢٨
عقام	٢٢٦٧	١٦٤٤	١٥٧٩	١٧١٣	٢٢٤٤	١٩٤٨	٢٠٢٣	١٧٨٩
سكل	١٠٥	١١٢	٢٠٢	١٠٤	٢٣٤	١٠٣	١٨٠	١١٥
ميج	٢٣٢	٧١٢	٦٣٢	٣٥٧	٦٦٤	٥٨١	١٢٦١	٥٩١
مصل كبير	٢٥١٥	١٧١٣	١٩١٥	٢١٢٣	٣٦٠٧	٢٧٠٨	٣٢١٦	٢٣٢٣
اخرى	٠	١٣٥	٩٥٥	٢٤١٧	١٠١٩	١١٧٠	١٩٤٨	٢٢٠٦
اجمالي	٢٦٤٤٧	٣٢٥٧٢	٣٧٤٤٠	٣٩٤١١	٥٢٠٦٩	٤٢٥٢١	٤١٠٢٧	٣٢٨٢٨
البيانات السنوية صغيرة								
عومه مختلفه	٤٧٣٧١	٣٤٥٢٨	٢٣١٣٦	٢٥٠٥٥	٢٦٦٦٤	١٤٨٩٣	١٠٥٨٠	١٥٨٧٢
عومه	٤٦١٨	٥٢٨٦	٦٠٦٥	٥٢١٢	٦٣٩٠	١١٨٤٨	٦١٨٥	٤٧٧٨
ضلمه	١٤٠٦	٩٦٤	١٩٥٤	١٢٨٢	٢١٢٢	١٧١٢	٢٢٠٧	١٩٩٤
بريه	٧٥٢٥	١٩٨٢	١٠٠٠٠	١٢٧٢	٢٠٧٣	١٠١٧	١١٨٩	٩٤١
مصل صغير	٦٤٧	٩١٧	٢١١٣	١٧٧٣	٣٣٩٢	٢٩٢٧	٣٨٩٢	٢٤٥٧
بياح	٩٠	٤٨	١٠٠	١٢٠٧	٩٨	٧٩	١٣٩	١٧٦
خرفور	٥١١	٠	٠	٧٧٩	٥٠٨	٢٠١	٢٥٢	١١٦
اخرى	٨٥٦	٤٠٢١	٧٥٠٤	٥٣٧٢	٢٥٠	٨٧٥	١٠٠١	٣٨٤٩
اجمالي	٦٣٠٧٤	٤٧٧٤٥	٤١٨٧١	٤١٩٥٢	٤١٤٩٦	٣٣٥٥١	٢٥٤٥١	٣٠٦٨٤

السنوات	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	الاسماك القاعية	السنوات
Demersal										الإجمالي المجموع
شعري	٦٦٣٠	٥٧٦٧	٤٠٨٧	٦٠١٣	٣٥٢١	٤٣٥٨	٢٩١١	٣٧٧٠	Emperor	
كوفر	٤٠١٦	٤٣٢٢	٤٦٩٢	٥٠٩٠	٥٧٧٠	٤٩٢٢	٥٠٥٣	٣٣٩٩	Seabream	
هامور	٥٣٤٥	٣٣٦٦	٣٤٠٩	٤٠٣١	٣٧٣٥	٤٣٩٧	٢٨٢٧	٢٣٣٨	Groupper	
صارف	٢٢١٨	٥٤٦٨	٣٧٠٩	٤٠٧٠	٣٨٥٩	٣٤٤٣	٢٠٤٣	٢٥٢٥	Crocker	
نجرور	٧١٣	١١١١	٨٠٣	١١٢٢	٥٢٦	٤٧٧	٣٨٥	٤٦٠	Sweetlips	
حمراء	٤٧٤	٦٥٧	٤٢٦	٦٨٩	٢٥٤	٣٨٧	٢٧٧	٤٧٦	Snapper	
عذيق	٤٦٦	٢٠٦٨	٢٣٣	٢٦٠	٤١٥	٦٣٩	٢٧٥	٣٨٧	Jobfish	
صافي	١٢٢	٢٥٩	٥٩	١٤٢	٦٩	١١٤	١١٠	٧٥	Rabbitfish	
جام	١٠٢٤	٦٧٩	٣٧٢	٤٩٩	١٤٠	٣٧٧	٤١١	١٩٣	Catfish	
صفلق	٤٧٦٧	١٠٣٨٤	٨١٣٢	٨١٦٣	٣٨٨٣	٢٩٧١	٣٩٠٦	٥٠٣٦	Ribbonfish	
أخرى	٦٩٣٨	٤٥٥٤	٧٥٢٩	٥١٧٥	٦٢٣٢	٥٢٩٠	٥١٩٥	٣٢٤٩	Other	
اجمالي	٣٢٧١٣	٣٨١٣٤	٣٣٤٥٠	٣٥٢٥٣	٢٨٤٠٤	٢٧٣٧٤	٢٣٣٩٥	٢١٩٠٨	Subtotal	
قرشيات										الإجمالي المجموع
Sharks & Rays										
جرجر	٤٨٠٥	٦٣٤٢	٥٨٧٠	٦٥٦٦	٣٥٠٣	٤٥٤١	٥٠٩١	٢٩٦٩	Sharks	
طباق	١٨٩	٣٥٩	٣٧٢	٥٣٨	١٨٨	٢٨٥	٢٥٢	٣٨٥	Rays	
اجمالي	٤٩٩٥	٦٧٠١	٦٢٤١	٧١٠٤	٣٦٩١	٤٨٢٦	٥٣٤٢	٣٣٥٤	Subtotal	
قشريات و رخويات										
Crustaceas										
شارخه	٣٣٦	٢٦٣	٣٩٧	٦٠٨	٦٢٣	٧٠٢	٥٦١	٨٧٤	Lobster	
ربيان	٦٥	٣٧٦	٢٧٦	٣٤٠	٤٥١	٣٨٠	٣٧٤	٠	Shrimp	
حبار	٤٠٨٠	٦١٤٨	٥٠٣٦	٢٩٤٥	٢٥٨٤	١٩٤٨	٢٢٨١	١٩٠٥	Cuttlefish	
صفيلح	٤٠	٤٠	٤٣	٤٣	٣٦	٣٤	٤٢	٤٩	Abalone	
أخرى	٤٣٢	٣٥٥	١٠١	٢	١٤٢٢	١٨٩٠	٠	١٥٥	Unidentified Fishs	
الإجمالي	٤٩٥٤	٧١٨١	٥٨٥٣	٣٩٣٨	٥١١٦	٤٩٥٤	٣٢٥٨	٢٩٨٣	Subtotal	
المجموع	١٠٦١٧٤	١١٨٩٩٤	١٢١٦١٦	١٣٩٨٦٠	١١٨٥٧٤	١١٦٤٦٤	١١٢٣١٣	١١٧٧٦٥		

الجزء الثاني الموارد الرأسمالية

أولاً : مساهمات قطاع الاسماك في الاقتصاد الوطني

١- الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بالمليون ريال عماني			الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بالمليون ريال عماني		
	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضاعفة	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضاعفة
٩١	٢٩,٦٠	٧,٥٠	٢٢,١٠	٢٨,٧٠	٧,١٠	٢١,٦٠
٩٢	٣٤,٢٠	٧,٥٠	٢٦,٧٠	٣١,٩٠	٦,٥٠	٢٥,٣٠
٩٣	٣٥,٨٠	٨,٩٠	٢٦,٩٠	٣٥,٠٠	٨,٠٠	٢٧,٠٠
٩٤	٣٩,٩٠	٩,٠٠	٣٠,٩٠	٣٩,١٠	٨,٠٠	٣١,١٠
٩٥	٦٣,٧٠	١١,٥٠	٥٢,٢٠	٥٨,٦٠	٩,٩٠	٤٨,٨٠
٩٦	٥٧,٣٠	١٠,٨٠	٤٦,٤٠	٤٩,٩٠	١٠,٧٠	٣٩,٢٠
٩٧	٦٣,٦٠	١٠,٨٠	٥٢,٨٠	٥٧,٠٠	٩,٢٠	٤٧,٤٠
٩٨	٥٨,٧٠	٧,٨٠	٥٠,٩٠	٥٤,٣٠	٧,٠٠	٤٧,٤٠
المتوسط	٤٧,٨٥	٩,٢٣	٣٨,٦١	٤٤,٣١	٨,٣٠	٣٥,٩٨

٢- قيمة الاسماك حسب القطاعات المستغلة لها

السنة	القطاع الحرفي		الصيد التجاري		الاجمالي الكلي	
	الف ريال	%	الف ريال	%	الف ريال	%
١٩٩١	٢٢٢٦٠	٧٨,٥٢	٦٠٩٠	٢١,٤٨	٢٨٣٥٠	١٠٠
١٩٩٢	٢٦٠١٠	٧٩,٧٤	٦٦١٠	٢٠,٢٦	٣٢٦٢٠	١٠٠
١٩٩٣	٢٤٣٩٠	٧١,١١	٩٩١٠	٢٨,٨٩	٣٤٣٠٠	١٠٠
١٩٩٤	٢٨٦٧٠	٧٤,٧٢	٩٧٠٠	٢٥,٢٨	٣٨٣٧٠	١٠٠
١٩٩٥	٤٧٢٥٠	٧٧,٦٢	١٣٦٢٠	٢٢,٣٨	٦٠٨٧٠	١٠٠
١٩٩٦	٣٩٨٥٠	٧٤,٠٤	١٣٩٧٠	٢٥,٩٦	٥٣٨٢٠	١٠٠
١٩٩٧	٤٥٢٤١	٧٦,١٥	١٤١٧٠	٢٣,٨٥	٥٩٤١١	١٠٠
١٩٩٨	٤٦٦٥٨	٨٥,٧٤	٧٧٦١	١٤,٢٦	٥٤٤١٨	١٠٠
متوسط	٣٥٠٤١	٧٧,٤٠	١٠٢٢٩	٢٢,٦٠	٤٥٢٧٠	١٠٠

٣- قيمة اهم المجموعات السمكية

السنة	السطح الكبيرة	السطح الصغيرة	أسماك القاع	قرشيات	القشريات والرخويات	المجموع
القيمة - الف ريال عماني						
١٩٩١	٨.٣٩	٦٩٤٣	٥٨٦٥	٤٢٠	٧٠٧٨	٢٨٣٤٥
١٩٩٢	١٢٥٩٦	٤٧٣٥	٦٦١١	١٠٤٤	٧٦٣٥	٣٢٦٢١
١٩٩٣	١٣٩٢١	٤٦٣٨	٧٠٣٩	٩٧١	٧٧٢٨	٣٤٢٩٧
١٩٩٤	١٦٩٠٦	٤٢٨٨	٦٧٦٥	٩٠٢	٩٤٠٠	٣٨٢٦١
١٩٩٥	٢٤٦٠١	١٠٧٦٣	١٢٥٤٢	٣٧٤٦	٩٢٢٠	٦٠٨٧٢
١٩٩٦	٢٢٧٩١	٨٣٤٣	١٢١٩٦	١٩٤٥	٩٦٣٧	٥٤٩١٢
١٩٩٧	٢٤٥٣٢	٧٣٦٠	١٤٥٤٩	٢٥٢٩	١٠٤٣٩	٥٩٤٠٩
١٩٩٨	١٩٧٤٠	٩١١١	١٤٦٩٥	١٩٤٩	٨٩٢٢	٥٤٤١٧
متوسط	١٧٨٩١	٧٠٢٣	١٠٧٤٥	١٦٨٨	٧٧١٠	٤٥٠٥٧
سعر الطن بالريال						
١٩٩١	٣٠٤	١١٠	٢٦٨	١٢٥	٢٣٧٣	٢٤١
١٩٩٢	٣٨٧	٩٩	٢٨٣	١٩٥	٢٣٤٣	٢٩٠
١٩٩٣	٣٧٢	١١١	٢٥٧	٢٠١	١٥٦٠	٢٩٤
١٩٩٤	٤٢٩	١٠٢	٢٣٨	٢٤٤	١٨٣٧	٣٢٣
١٩٩٥	٤٧٢	٢٥٩	٣٥٦	٥٢٧	٢٣٤١	٤٣٥
١٩٩٦	٥٣٦	٢٤٩	٣٦٥	٣١٢	١٦٤٧	٤٥٢
١٩٩٧	٥٩٨	٢٨٩	٣٧٧	٣٧٧	١٤٥٤	٤٩٩
١٩٩٨	٦٠١	٢٩٧	٤٤٩	٣٩٠	١٨٠٤	٥١٣
متوسط	٤٧٠	١٧٢	٣٥٦	٣٢٠	١٦١٣	٣٧٩
الاهمية النسبية للقيمة %						
١٩٩١	٢٨,٣٦	٢٤,٤٩	٢٠,٦٩	١,٤٨	٢٤,٩٧	١٠٠
١٩٩٢	٣٨,٦١	١٤,٥٢	٢٠,٢٧	٣,٢٠	٢٣,٤١	١٠٠
١٩٩٣	٤٠,٥٩	١٣,٥٢	٢٠,٥٢	٢,٨٣	٢٢,٥٣	١٠٠
١٩٩٤	٤٤,١٩	١١,٢١	١٧,٦٨	٢,٣٦	٢٤,٥٧	١٠٠
١٩٩٥	٤٠,٤١	١٧,٦٨	٢٠,٦٠	٦,١٥	١٥,١٥	١٠٠
١٩٩٦	٤١,٥٠	١٥,١٩	٢٢,٢١	٣,٥٤	١٧,٥٥	١٠٠
١٩٩٧	٤١,٢٩	١٢,٣٩	٢٤,٤٩	٤,٢٦	١٧,٥٧	١٠٠
١٩٩٨	٣٦,٢٨	١٦,٧٤	٢٧,٠٠	٣,٥٨	١٦,٤٠	١٠٠
متوسط	٣٩,٧١	١٥,٥٩	٢٣,٨٥	٣,٧٥	١٧,١١	١٠٠

٤- قيمة الإنتاج السمكي حسب القطاع ومناطق الصيد الرئيسية في السلطنة

المجموع		الصيد التجاري		الصيد التقليدي		الإسماعك السطحية							المنطقة
%	ألف ريال	سطح	قاع	%	الإجمالي	ظفار	الوسطى	الشرقية	مسقط	الباطنة	مسندم		
١٤,٣٩	٧٨٢٩	١٤٣٦	٠	١٣,٧	٦٣٩٣	٦٠٩	١٣	٣١١٢	١٦٦٠	٩٥٨	٤١	جينز	
٤,٩٧	٢٧٠٥	٠	٠	٥,٨	٢٧٠٥	٧٠	٠	٥٦٦	٦٦٥	١١١٠	٢٩٤	سهوه	
١,٨١	٩٨٣	٠	٠	٢,١١	٩٨٣	٢٢	٠	٥٤٩	٢٣٨	١٤٢	٣٢	صده	
٠,١٨	٩٧	٠	٠	٠,٢١	٩٦	١٩	٠	٤	٤١	٣٣	٠	سقطانه	
٠,٥١	٢٧٥	٠	٠	٠,٥٩	٢٧٥	٠	٠	٣٥	٢١٤	٢٦	٠	تبانة	
٠,١	٥٥	٠	٠	٠,١٢	٥٥	٠	٠	٣٦	٦	١٤	٠	حقيه	
٠,٠٦	٣٢	٠	٠	٠,٠٧	٣٢	٥	٠	٢	١	١٠	١٣	توانات اخرى	
٧,٠٢	٣٨١٩	٠	٢	٨,١٨	٣٨١٧	٩٨	٢٢٤	٩٥٢	٨٧٤	١٤٨١	١٨٨	كنط	
٠,٤٦	٢٤٩	٠	٠	٠,٥٣	٢٤٩	٢	١٤	٧	٦٢	١٢٧	٣٧	حبس	
١,٤٧	٨٠٠	٠	٢٢	١,٦٧	٧٧٨	٨	٧	٢٥	٢٨٨	٤٢٢	٢٩	عقام	
٠,١٩	١٠٦	٠	٠	٠,٢٣	١٠٦	١١	٠	١٢	١٥	٦٥	٣	سكل	
٠,٧	٣٨١	٢١	٠	٠,٧٧	٣٥٩	١	٠	٢٠١	٥٧	٨٦	١٥	ميخ	
٣,٤٣	١٨٦٤	٠	١٨٨	٣,٥٩	١٦٧٦	١٤٨	٢٣	١٠٦	٣٩٣	٦٨٨	٣١٨	صال كبير	
١	٥٤٥	١١٥	٦	٠,٩١	٤٢٤	١٤٩	٥٩	٦٦	٤٠	١٠٢	٧	اخرى	
٣٦,٢٩	١٩٧٤٠	١٥٧٢	٢١٨	٣٨,٤٨	١٧٩٤٨	١١٤٢	٣٤٠	٥٦٧٣	٤٥٥٤	٥٢٦٤	٩٧٧	اجمالي	

المجموع		الصيد التجاري		الصيد التقليدي								
%	ألف ريال	سطح	قاع	%	الإجمالي	ظفار	الوسطى	الشرقية	مسقط	الباطنة	مستند	المنطقة
اسماك سطحية صغيرة												
٥,١٧	٢٨١٦	٠	٠	٦,٠٤	٢٨١٦	٤٥٨	٠	٣٨	١٢٠٠	١٠٨٧	٣٤	عومه مختلفة
٢,٩٩	١٦٢٧	٠	٠	٣,٤٩	١٦٢٧	٣٠٣	٣٢	٧١	٥٥٥	٦٤٤	٢١	عومه
٢,٩٨	١٦٢٤	٠	٠	٣,٤٨	١٦٢٤	٦	٢٢	١	٨٠٩	٥٨١	٢٠٦	ضلمه
١,٧٩	٤٣٢	٠	٠	١,٩٣	٤٣٢	٠	٠	٠	٢٠	٥٥	٣٥٧	بريه
٢,٥٦	١٣٩٣	٠	٠	٢,٩٩	١٣٩٣	١٤	٥	١٠٢	٣٩٥	٨٢١	٥٥	صال صغير
١,٣٦	١٩٦	٠	٠	١,٤٢	١٩٦	٧	٧	١٥	٢٠	٤٥	١٠٢	بياح
١,٠٧	٤٠	٠	٠	١,٠٩	٤٠	٠	٠	٤	١٠	٢٢	٤	خرخور
١,٨	٩٨٢	٠	٢٢١	١,٦٣	٧٦٢	٢٠٩	٠	٧	٣٤	٤٩٠	٢١	أخرى
١٦,٧٤	٩١١١	٠	٢٢١	١٩,٠٥	٨٨٩٠	٩٩٧	٦٧	٢٣٩	٣٠٤٣	٣٧٤٥	٧٩٩	اجمالي
اسماك قاعية												
٥,٠٦	٢٧٥٢	٠	١٠٤	٥,٦٨	٢٦٤٩	٤٧٦	٧٠٨	٤٤٣	٣١١	٥٩٩	١١١	شعري
٣,٤٦	١٨٨٣	٠	٨٨٦	٢,١٤	٩٩٨	١٧٨	٢٤٣	٢٩٣	١١٩	١٠٣	٦١	كوفر
٧,٥٩	٤١٣٢	٠	٩٢	٨,٦٦	٤٠٤٠	٥٤٠	١١٥٥	٥٦٠	١٥٤	٢٣٧	١٣٩٤	هامور
١	٥٤٢	٠	٢١١	١,٧١	٣٣١	٦٦	١٣٨	٧٥	٥١	١	١	صارف
١,٥٤	٢٩٢	٠	٤١	١,٥٤	٢٥١	١٠	٢١	٥٤	٢٩	١٠٨	٢٩	نجرور
١,٤٥	٢٤٧	٠	١١	١,٥	٢٣٥	٢٤	٧	٩	٢٣	١٣٨	٣٥	حمراء
١,٣٣	١٧٨	٠	٠	١,٣٨	١٧٨	٢	٠	٨٤	٥٣	٣٩	٠	عنق
١,٢٢	١١٨	٠	٠	١,٢٥	١١٨	٦٦	١	٠	٦	٢٧	١٧	صافي
١,٣٦	١٩٥	٠	٠	١,٤٢	١٩٥	٩	١٤٥	١٠	١٥	١٦	١	جام
٣,٠٧	١٦٦٨	٠	١٦٢٢	١,١	٤٥	٠	٠	٠	٣٢	١١	٢	صفتق
٤,٩٤	٢٦٨٨	٠	٥٠٥	٤,٦٨	٢١٨٣	١١٤	٢٢٥	٤١٢	٢٤٩	٩٨٢	٢٠١	أخرى
٢٧	١٤٦٩٥	٠	٣٤٧٢	٢٤,٠٦	١١٢٢٣	١٤٨٦	٢٦٤٣	١٩٤٠	١٠٤٢	٢٢٦١	١٨٥١	اجمالي

المجموع			الصيد التجاري			الصيد التقليدي			المنطقة		
%	ألف ريال	سطح	قاع	%	الإجمالي	ظفار	الوسطى	الشرقية	مسقط	الباطنة	مستند
قرشيات											
٣,٤٨	١٨٩٦	١٢٧	٤٣	٣,٧	١٧٢٧	١٨٥	١٠٧	٨١٩	٣٢٣	٢٠٤	٨٨
٠,١	٥٣		١	٠,١١	٥١	١	٥	٤	٣	٣٩	٠
٣,٥٨	١٩٤٩	١٢٧	٤٤	٣,٨١	١٧٧٨	١٨٦	١١٢	٨٢٣	٣٢٧	٢٤٣	٨٨
قرشيات و رخسويات											
٥,٣٩	٢٩٣١	.	.	٦,٢٨	٢٩٣١	٣٩٩	٨٢٠	٨٠	.	.	٩
٠,٤٩	٢٦٥	.	.	٠,٥٧	٢٦٥	٠	٢٦٣	٠	٠	٢	٠
٧,٣٧	٤٠٠٨	.	٢١٠٦	٤,٠٨	١٩٠٣	٢	٨٠	٦٨٣	٤٠٧	٣٦٠	٣٧١
٣,١٣	١٧٠٤	.	.	٣,٦٥	١٧٠٤	١٧٠٤	.	٠	٠	.	٠
٠,٠٣	١٤	.	.	٠,٠٣	١٤	١٦٢٨	.	٨	٠	.	٠
١٦,٤	٨٩٢٢	.	٢١٠٦	١٤,٦١	٦٨١٦	٣٧٣٣	١١٦٢	٧٧١	٤٠٨	٣٦٢	٣٨٠
١٠٠	٥٤٤١٦	١٦٩٩	٦٠٦٢	١٠٠	٤٦٦٥٥	٧٥٤٣	٤٣٢٥	٩٤٤٣	٩٣٧٣	١١٨٧٥	٤٠٩٦
شارخه											
ريبان											
حبار											
صفيلج											
آخري											
الإجمالي											
المجموع											

٥- متوسط دخل الصياد الحرفي وشركات الصيد

مستند	الباطنة	مسقط	الشرقية	الوسطى	ظفار	
متوسط نصيب الصياد بالريال العماني						
١٩٩١	٥٢٣	١١٩١	١٢٤٩	٥٦٤	١٦٤٠	١٥٤٣
١٩٩٢	٨٧٨	٨٧٥	٢١٢٩	١١٦٠	١٨٧٦	١٥٧٨
١٩٩٣	٩٣٠	٧٤٥	١٦٦٩	١٣١٧	١٨٣٥	١٣٩٨
١٩٩٤	٥١٨	٦٤٧	١٨٥٨	١٦٥٤	٢١٥٢	١٦٣٩
١٩٩٥	٧٤٠	١٦٧٣	٣٠٨٧	١٨٣١	٢٣٧٤	٢٦٦٣
١٩٩٦	٥٦٦	١٤٦٧	٢٧٨٣	١٥٥٣	١٠٧٣	٢٠٩٩
١٩٩٧	٧٩٠	١٣٨٥	٣٢٩٩	١٦٣٥	١٣٢٢	٢٨٢٧
١٩٩٨	١٣١١	١٢٨٤	٢٦٩٧	١٦١٤	١٥٨٨	٢٩٨٥
المتوسط	٨٠٢	١٢٠٨	٢٣٨٠	١٤٢٧	١٧٠٨	٢٠٠٨
متوسط نصيب القارب بالريال العماني						
١٩٩١	٤٨١	١٤٨٩	٣٧١١	١٧٥٦	٣٠٣٧	٤٦٣٩
١٩٩٢	٨١٧	١٣٣٠	٤٤٨٢	٣٥٨٨	٣٢١٨	٣٦٥٢
١٩٩٣	٨٣٢	١٠٩١	٣٢٨١	٣٨١٢	٣٠١٩	٣١٩٠
١٩٩٤	٧٩٣	١١٤٦	٣٧٩٤	٤٤٩٠	٣٨٥١	٣١٥١
١٩٩٥	١٥٧٢	٣٤٤٤	٦٥٢٠	٤٦٧٦	٤٥٦٣	٤١٩١
١٩٩٦	١١٩٧	٣٠٢١	٥٧٨٩	٣٩٣٢	٢١٣٨	٣٤٤٨
١٩٩٧	١٦٢٨	٢٨٢٣	٦٧٠٥	٣٩٩٠	٢٦١٥	٤٦٦٩
١٩٩٨	٢٦٦٣	٢٦٠٠	٥٥٦٦	٣٨٧٤	٣٠٦٢	٥١٢٩
المتوسط	١٢٩٧	٢١٦٧	٥١١١	٣٨٢٨	٣١٧٧	٤٠١٨

ثانيا : الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الثروة السمكية

١- أجمالي الاستثمارات

الخطة الخمسية	الاستثمار الحكومي		الاستثمار الخاص		الإجمالي
	مليون ريال	%	مليون	%	
١٩٩٥ - ١٩٧٦	٣٥,٤	٥٨,٦١	٢٥	٤١,٣٩	٦٠,٤
الخطة الخامسة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ *	٢٠,٤	٦٠,١٨	١٣,٥	٣٩,٨٢	٣٣,٩
الإجمالي	٥٥,٨	٥٩,٢	٣٨,٥	٤٠,٨	٩٤,٣

مستهدف *

٢- البنىات الأساسية

أرصفة بحرية	الورش البحري	مخازن تبريد	مركز تسويق اسماك	مظلات الصيادين	مجمعات سمكية	مراكز بحوث	دوائر ومراكز	مصنع ثلج
١٥	٤٠	٦	١٥	١٣	١٢	٢	١	١٧

٣- أسطول الصيد البحري

٣-١ أسطول الصيد الحرفي

أ - عدد قوارب الصيد وتوزيعها الجغرافي

البيان	عدد قوارب الصيد		الاهمية النسبية %	
الفترة	١٩٩٨	٩٨-٩١	١٩٨٨	٩٨-٩١
محافظة مسندم	١٥٣٨	١٣٦٢	١١,٧٣	١١,٨٤
منطقة الباطنة	٤٥٦٦	٤٠٨٣	٣٤,٨٣	٣٥,٥٠
محافظة مسقط	١٦٨٤	١٣٨٩	١٢,٨٥	١٢,٠٧
المنطقة الشرقية	٢٤٣٧	٢٠٢٢	١٨,٥٩	١٧,٥٨
المنطقة الوسطى	١٤١٤	١٢٤٧	١٠,٧٩	١٠,٨٤
محافظة ظفار	١٤٧٠	١٤٠٠	١١,٢١	١٢,١٧
الإجمالي	١٣١٠٩	١١٥٠٣	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ب - التوزيع النوعي لقوارب الصيد في العام ١٩٩٨

المحافظة / المنطقة	نوع القارب %				
	فيبر	هوري	لنش	المنيوم	شاشه
محافظة مسندم	١١,٥١	٢٦,٨٣	٢٢,٨٤	٨,٢٤	٠
منطقة الباطنة	٣١,٩٢	٢٢,٥٤	٦,٢٩	٢٤,٧١	٩٩,٩
محافظة مسقط	١٥,٤٨	٧,٠٥	١,٦٣	٤,١٢	٠,١
المنطقة الشرقية	١٥,٨٧	٣٥,١٤	٥٧,١١	٢٢,٩٤	٠
المنطقة الوسطى	١١,٩٧	٧,١٨	٦,٧٦	٦,٧٦	٠
محافظة ظفار	١٣,٢٥	١,٢٦	٥,٣٦	٣٣,٢٤	٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣-٢ أسطول الصيد التجاري

يقوم الصيد التجاري في السلطنة على خمس شركات مرخص لها بصيد ٢٨ ألف طن من أسماك القاع و ٥٠ ألف طن أسماك السطح الكبيرة سنويا ، وتقوم عمليات صيد أسماك السطح على سفن صيد اجنبية وعمليات صيد أسماك القاع على سفن صيد مملوكة لشركات صيد عمانية كليا او جزئيا ، وعلى سفن صيد اجنبية .

السنة	العدد	كمية الصيد بالطن		سفن القاع			سفن السطح	
		المتوسط السنوي	العدد	الكمية بالطن	المتوسط السنوي	مجموع السفن	المتوسط السنوي	العدد
١٩٩١	١٣	١٣١١١	١٠٠٩	١٠	١١١٨	٢٣	١١٢	٢٣
١٩٩٢	٨	١٣٤٦٣	١٦٨٣	٤٣	١٨٠٥	٥١	٤٢	٥١
١٩٩٢	٩	١٤٠٦٠	١٥٦٢	١٢٧	٩٩٧٥	١٣٦	٧٩	١٣٦
١٩٩٤	١٩	١٣٤٥٣	٧٠٨	١٨٤	٧٥٨٤	٢٠٣	٤١	٢٠٣
١٩٩٤	١٩	٢٣٥٤٦	١٢٣٩	٧٣	٧٧٤٩	٩٢	١٠٦	٩٢
١٩٩٦	١٧	٢٣٣٦٦	١٣٧٤	٩٦	٩٧٣٥	١١٣	١٠١	١١٣
١٩٩٦	٢٠	٢٧١٢٣	١٣٥٦	٩٤	٧٤٢٦	١١٤	٧٩	١١٤

٤ - اسطول نقل الاسماك في العام ١٩٩٨

الولاية	محافظة مسندم	منطقة الباطنة	محافظة مسقط	المنطقة الشرقية	المنطقة الوسطى	محافظة ظفار	الاجمالي
العدد	٥٢	٦٩٧	٣٠٦	٩٠٥	١٩٥	٣٤٤	٢٣٠٤
%	٢,٢٦	٣٠,٢٥	١٣,٢٨	٣٩,٢٨	٨,٤٦	١٤,٩٣	١٠٠

ثالثا : الدعم الحكومي لقطاع الثروة السمكية

١- صندوق تشجيع الصيادين

نشئ صندوق تشجيع الصيادين في العام ١٩٧٨ بهدف تقديم الدعم المادي للصيادين الحرفيين وذلك لتشجيعهم على زيادة إنتاجهم والاستمرار في المحافظة على هذه المهنة وتحسين مستوى معيشتهم والارتقاء بجودة أسماكهم . قامت الوزارة خلال العام ١٩٩٢ بوضع لائحة دعم قطاع الاسماك ، تضمن اللائحة دعم شراء قوارب الصيد ، معدات وأجهزة الصيد مثل : أجهزة تحديد الأعماق وكشف مواقع الاسماك . أجهزة اتصال والرافعات والمحركات البحرية وخيوط الصيد الطويلة و أقفاص صيد الشارخة والضواغي لصيد اسماك السطح الصغيرة وصناديق حفظ الاسماك .

أ- اعداد الصيادين المستفيدين من الدعم وقيمة الدعم

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط	الاجمالي
عدد الصيادين المستفيدين										
مسندم	٢٣	١٥٥	٢٤	٤٩	٥٣	١٥	٩	٠	٤١	٣٦٩
الباطنة	٢٥٢	١٠٢	٦٤	٩٢	١٠٦	٣٧	٢٥	٠	٨٥	٧٦٣
مسقط	٢٦١	١١١	٥٧	٤٩	٤٥	١٥	١٢	٠	٦٩	٦١٩
الشرقية	٣٢٤	٧٤	٦١	٩٧	٩٥	٢٣	١٤	٠	٨٦	٧٧٤
الوسطى	١٥٥	٣٨	٣٢	٣٨	٣٧	١٨	١٠	٠	٤١	٣٦٩
ظفار	٣٥٥	٣٩	٦٦	٦٥	٧٤	١٥	١١	٠	٧٨	٧٠٣
المجموع	١٣٧٠	٥١٩	٣٠٤	٣٩٠	٤١٠	١٢٣	٨١	٠	٤٠٠	٣٥٩٧
قيمة الدعم ألف ريال عماني										
مسندم	٥,٣	٤١,٣	١٤,٨	٢٤,٣	٢٥,٣	٧,٥	٤,٥	٠	١٥	١٣٨
الباطنة	١٣٢,٥	٤١,١	٣٠,٣	٤٨,٩	٥٧,١	١٨,٣	١٢,٥	٠	٤٣	٣٨٣
مسقط	١٤٠,٢	٤٢,٢	٢٦,٢	٢١,٤	٢٣,٣	٧,٤	٦	٠	٣٣	٣٠٠
الشرقية	١٩٥,٩	٣٩,٣	٢٨,٩	٤٨,٣	٤٧,٩	١١,٥	٧	٠	٤٧	٤٢٦
الوسطى	٨١,٩	٢٠,١	١٤,٦	١٩	١٨,٤	٩	٥	٠	٢١	١٨٩
ظفار	١٩٣,٣	٢١,٦	٣٠,٦	٣٣,٢	٣٦,١	١٠	٥,٥	٠	٤١	٣٧٢
	٧٤٩,١	٢٠٥,٦	١٤٥,٤	١٩٥,١	٢٠٨,١	٦٣,٧	٤٠,٥	٠	٢٠١	١٨٠٨
الاهمية النسبية لقيمة الدعم %										
مسندم	٠,٧	٢٠,١	١٠,٢	١٢,٣	١٢,٢	١١,٨	١١,١	٠	٨	٨
الباطنة	١٧,٧	٢٠	٢٠,٨	٢٤,٧	٢٧,٤	٢٨,٧	٣٠,٩	٠	٢١	٢١
مسقط	١٨,٧	٢٠,٥	١٨	١٢,٣	١١,٢	١١,٦	١٤,٨	٠	١٧	١٧
الشرقية	٢٦,٢	١٩,١	١٩,٩	٢٤,٤	٢٣	١٨,١	١٧,٣	٠	٢٤	٢٤
الوسطى	١٠,٩	٩,٨	١٠	٩,٦	٨,٨	١٤,١	١٢,٣	٠	١٠	١٠
ظفار	٢٥,٨	١٠,٥	٢١	١٦,٨	١٧,٣	١٥,٧	١٣,٦	٠	٢١	٢١
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠

ب- قيمة ونوع الدعم المقدم

السنة	مكائن صيد	أقفاص شارخة	صيادين	قيمة الدعم ريال
١٩٩١	١٢٩٦	١٠٠٠	١٣٧٠	٧٨٣٦٢٦,٠
١٩٩٢	٤٤٠	.	٥١٩	٢٠٦١٤٠,٠
١٩٩٣	٢٩٠	٢٠٠٠	٣٠٤	٢١٨٦٣٨,٠
١٩٩٤	٣٦٣	١٥٢٠	٣٩٠	٢٢٥١٣٩,٠
١٩٩٥	٣٩٧	٣٠٠٠	٤١٠	٢٦٥٦٩٢,٠
١٩٩٦	١١٨	٤٨٥	١٢٣	٦٩٩٠٢,٠
١٩٩٧	٨١	١٢٥٠	٨١	٦٤٨٧٥,٠
١٩٩٨	.	.	.	٠,٠
اجمالي ٩١ - ٩٨	٢٩٥٨	٩٢٥٥	٣١٩٧	١٦٦٢٣٢٨,٠

٢- بنك التنمية

ينظم عمل البنك المرسوم السلطاني رقم ١٨/٩٧ . راس مال البنك ٢٠ مليون ريال عماني . يقدم البنك القروض للمشاريع التي تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٢٥٠ ألف ريال عماني فأقل وبعائد سعره ٩% سنويا تتحمل الحكومة ٦% منه ويتحمل المقرض ٣% ويكون الحد الأقصى لقيمة القرض في حدود ١٥٠% من راس مال المدفوع إذا كان المشروع واقعا داخل محافظة مسقط (ما عدى قرىات) ، و ٢٥٠% من راس المال المدفوع إذا كان المشروع واقعا خارج محافظة مسقط أو ولاية قرىات . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد قيمة القرض على ١٦٥ ألف ريال عماني .

أغراض البنك : ضمان القروض التي تقدمها المصارف الأخرى أو المؤسسات المالية إلى الشركات العمانية والمؤسسات الفردية ، إدارة برامج القروض والمنج التي تقدمها الحكومة للحرفيين ، المساهمة في رؤوس أموال شركات المساهمة العمانية عند الاكتتاب العام في اسهم هذه الشركات بنسبة لا تتجاوز ٥% من راس مال الشركة بشرط أن لا تزيد هذه النسبة عن ١٥% من جملة استثمارات البنك . تمنح القروض للأغراض التالية : إنشاء مشروع جديد ، دعم مشروع قائم ، التوسع في المشروع . يكون للبنك تقديم قروض صغيرة بدون عائد لا تتجاوز ٥٠٠٠ ريال عماني للحرفيين وصغار المستثمرين وفق نظم وقواعد تم تحديدها .

قيمة القروض السمكية وعدد الأشخاص المستفيدين من القرض

السنة								
١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	متوسط
العدد								
٩١٢	٧٣٤	٤٨٦	١٤٦	٢٠١	٢٨٠	١٢	٢٦٨	٣٨٠
قيمة القرض بالالف ريال								
٢٠٤١	٢٣٣٩	٢١١٥	٧٩١	٧٦٢	١٨١٢	٢١٧	٧٦٣	١٣٥٥
متوسط قيمة القرض بالريال								
٢٢٣٧,٩	٣١٨٧	٤٣٥٢	٥٤١٨	٣٧٩١	٦٤٧١	١٨٠٨٣	٢٨٤٧	٣٥٦٥,٧٨٩٥

٣- صندوق البحوث السمكية

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٥١/٩١ بهدف تطوير البحوث السمكية لتنمية قطاع الأسماك بتوفير التمويل اللازم لها في شكل منح .

يمول الصندوق : بحوث تقييم المخزون السمكي وتقديرات الإنتاج القابل للاستمرار من النواحي البيولوجية والاقتصادية والبيئية . البحوث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بأفضل الطرق والبرامج اللازمة لتحقيق الفائدة القصوى من الإنتاج السمكي القابل للاستمرار . البحوث التنموية الخاصة بأفضل طرق استزراع وصيد وتجهيز الأسماك . البحوث المتعلقة بتطوير أنظمة الإدارة والتخطيط والإشراف على المصايد السمكية بما يحقق تنمية قطاع الأسماك ويضمن الفائدة القصوى من الموارد السمكية . بحوث تحديد أفضل طرق صيد وتجهيز الأسماك . يمول الصندوق وزارة الزراعة والثروة السمكية ، جامعة السلطان قابوس ، وزارة الاقتصاد الوطني ، شركة الأسماك العمانية ، أي جهة أخرى بقناعة مجلس إدارة الصندوق .

اسم المشروع	الجهة التي مولها الصندوق
موصفات ونوعية واعداد قوارب الصيد التقليدية	الزراعة
استزراع الروبيان والقشريات بالسلطنة	الجامعة + الزراعة
دراسات بيئية لحماية وإدارة المناطق الساحلية بالسلطنة	الجامعة
بيولوجيا المصايد وتقييم مخزون الروبيان في خليج مصيرة	الجامعة + الزراعة
مشروع المزرعة التجريبية لاستزراع الأسماك الزعفرانية في بندر	شركة الأسماك العمانية +
استزراع الصفيح	مؤسسة الشكيلي + الزراعة
موصفات واعداد قوارب الصيد التقليدي	الزراعة
مسح الطحالب البحرية في المياه العمانية	الزراعة
تأثير المعاملة على جودة الاسماك الساردين (العومة) واستخدامها	الجامعة
دراسات بيولوجية واقتصادية لتنمية وتطبيق نموذج حيوي لإدارة	الجامعة + الزراعة
تحليل الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للصيادين الحرفيين	الجامعة + الزراعة
تنافسية الأسماك العمانية الطازجة والمجمدة المصدرة	الجامعة
تطوير الإطار الإداري والتشريعي للثروة السمكية	الزراعة
تحديد جودة الأسماك في مناطق الإزال وشركات الأسماك	الزراعة
الدراسات البيئية في المياه الساحلية واختيار مواقع الاستزراع	الزراعة
إدارة مصايد أسماك القاع التجارية بدراسة بيولوجيتها وتقييم	الزراعة
سفن الشباب	الزراعة
تكامل أسواق الأسماك في سلطنة عمان .	الزراعة

(١) يقصد بالزراعة وزارة الزراعة والثروة السمكية ويقصد بالجامعة : جامعة السلطان قابوس .

قام الصندوق باعتماد تمويل (١٨) مشروعاً حتى ديسمبر ٢٠٠٠ ، تقدر قيمة التمويل (٣) مليون ريال عماني تقريباً . حقق الصندوق نتائج مهمة في مجال الاستزراع ، واستخدمت تلك النتائج من قبل القطاع الخاص العماني في اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مشروعات استزراع في السلطنة من المؤمل تنفيذها خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ انشاء الله تعالى . النتائج المتوقعة من البحوث الجاري تنفيذها سوف تساهم في بناء قاعدة بيانات علمية اقتصادية وتسويقية وفنية وبيئية والتي ستساهم بشكل مباشر في توجيه استثمارات القطاع الخاص في القطاع السمكي .

الجزء الثالث

الصادرات والواردات والاستهلاك

أولاً : صادرات الأسماك العمانية

١- أجمالي كمية صادرات الأسماك العمانية وأهميتها النسبية لاجمالي الإنتاج

السنة	الكمية المصدرة	قيمة الصادرات	كمية الصادرات / كمية الإنتاج	قيمة الصادرات / قيمة الإنتاج	قيمة الصادرات السمكية / اجمالي قيمة الصادرات الغير نفطية عمانية المنشأ
	طن	ألف ريال		%	
١٩٩١	٢٩٤٠٣	١٣٢٧١	٢٤,٩٧	٤٦,٨١	١٦,٧٨
١٩٩٢	٢٩٥٩٨	١٣٤٧٣	٢٦,٣٥	٤١,٣٠	١٣,٩٣
١٩٩٣	٤٥٨١٠	١٩٧٩٢	٣٩,٣٣	٥٧,٧٠	١٦,١٦
١٩٩٤	٤٤٥٨٧	١٩٠١٧	٣٧,٦٠	٤٩,٥٦	١٣,٠٨
١٩٩٥	٥٩١٤٨	٤١٢٠٩	٤٢,٢٩	٦٧,٧٠	٢٢,٦٤
١٩٩٦	٣٨٥٢٦	٣٦٩٢٤	٣١,٦٨	٦٩,٩١	٢١,٣١
١٩٩٧	٣٦٤٧٦	٢٧١٣٧	٣٠,٦٥	٤٥,٦٨	١٣,٣٥
١٩٩٨	٣٤٨٤٧	٢٨١٢٧	٣٢,٨٢	٥١,٧٠	١٤,١١
متوسط	٣٩٧٩٩	٢٤٨٦٩	٣٣,٢١	٥٣,٨٠	١٦,٥٦

٢- التوزيع النوعي لصادرات الأسماك العمانية

المجموعة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	متوسط ٩٥ - ٩٨
	طن	الف ريال	طن	الف ريال	طن
السطح الكبيرة					
جذر	١٢٢٧٥	٧٣٦٥	٤٠٧٠	٢٣٦٩	٢٣٠٠
مهو	٩٨	٥٩	١٣٥	٧٨	٢٤٢
نعد	٢٨٦	٥١٦٠	١٩٤٤	٣٣٩٥	١٣٨٩
نقام	٧٤	٣٠	٦٩	٢٧	٨٠
سال	٣٨	٢٦	١٧	١١	٣٦٥١
مجموع	١٢٧٧١	١٢٦٤٠	٦٢٣٥	٥٨٨٠	٧٦٦٢
السطح الصغيرة					
رمة	٦٠٩٨	٢٤٣٩	١١٠٥٦	١٢١٠	٤٣٦٦
بلعة	٧٠٤	٧٠٤	٣٦٧	٢١٣	٥٧٨
بيمة	٨٩	٥٤	٦٥	٣٨	٤٠
اح	٥٠	٦٣	١٨	١٦	٣٣
مجموع	٦٩٤١	٣٢٦٠	١١٥٠٦	١٤٧٧	٥٠١٧

المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

المجموعة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		متوسط ٩٥ - ٩٨	
	طن	الف ريال	طن	الف ريال	طن	الف ريال	طن	الف ريال	طن	الف ريال
اسماك القاع										
شعري	٦٩٣	٤٨٥	٢٤٠	١٦٣	٣٠٧	٢١٥	٦٩٧	٥٤٤	٤٨٤	٣٥٢
هامور	١٢٤٦	١٢٤٦	٤٨٨	٣٧٩	٦١٩	٤٩٦	٤٥٢	٤٩٦	٧٠١	٦٥٤
حمراء	٢	١	٥٢	٣٠	٩	٥	٠	٠	١٦	٩
عندقي	٩٤	٨٤	١٥	١٣	١	١	٠	٠	٢٨	٢٥
صافي	٣٧	٤٤	١٩	١٧	٤	١	٠	٠	١٥	١٦
أخرى	١٩٥	٩٨	٤٥	١٧	٧٩	٣٢	٠	٠	٨٠	٣٧
المجموع	٢٢٦٧	١٩٥٨	٨٥٩	٦١٩	١٠١٩	٧٥٠	١١٤٩	١٠٤٠	١٣٢٤	١٠٩٣
القرشيات										
جرجور	٨٥٥	٣٤٢	٤١٩	١٦٣	٤٣٢	١٧٣	٤٥٠	١٧٣	٥٣٩	٢١٣
صفيلج	١٠	٦٦٧	٣٨	٢٦٠٣	٣٢	١٩٢٠	٣٠	١٩٥٧	٢٨	١٧٨٧
المجموع	٨٦٥	١٠٠٩	٤٥٧	٢٧٦٦	٤٦٤	٢٠٩٣	٤٨٠	٢١٣٠	٥٦٧	٢٠٠٠
قشريات ورخويات										
شارخة	٣٢٤	١٦١٩	١٠٢	٣٩٨	٢٣٤	٩٣٥	١٠١	٣٥٦	١٩٠	٨٢٧
روبيان	٢٨٧	١٧٢١	٢٢٨	١١٠٥	٣٢٨	١٩٦٧	٤٧٢	١٩٦٧	٣٢٩	١٦٩٠
حبار	٢٠١٧	٢٥٢١	٥٢١	٦٥٨	٣٤٣	٤٤٥	٤٠٤٧	٥٣٤٦	١٧٣٢	٢٢٤٣
منوعة	٣٣٦٧٧	١٦٤٦٣	١٨٦١٨	٢٤٠٢١	٢١٤١٣	١١٣١٢	٢٢٨٧٢	١١٤٦٠	٢٤١٤٥	١٥٨١٤
الإجمالي	٥٩١٤٩	٤١١٩١	٣٨٥٢٦	٣٦٩٢٤	٣٦٤٨٠	٢٧١٣٧	٣٤٨٤٧	٢٨١٢٧	٤٢٢٥١	٣٣٣٤٥
المجموع	٩٥٤٥٤	٦٣٥١٥	٥٧٩٩٥	٦٣١٠٦	٥٨٧٩٨	٤١٧٩٦	٦٢٣٣٩	٤٧٢٥٦	٦٨٦٤٧	٥٣٩١٩
الاجمالي										
	١١٨٢٩٨	٨٢٣٨٢	٧٧٠٥٢	٧٣٨٤٨	٧٢٩٦٠	٥٤٢٧٤	٦٩٦٩٤	٥٦٢٥٤	٨٤٥٠٤	٦٦٦٩٣

٣- التوزيع الجغرافي لصادرات الاسماك العمانية

	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		المتوسط	
	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%
دول مجلس التعاون الخليجي العربية										
الامارات	١٧١٤٤	٢٩,٠١	١٢٩٩٠	٣٣,٧٢	١٢٥٧٩	٣٤,٤٨	١٠٧٠٤	٣٠,٧٢	١٣٣٥٤	٣١,٦٢
السعودية	١٩٠٤٤	٣٢,٢٢	١٠١٩٩	٢٦,٤٧	٦٥٨٩	١٨,٠٦	٧٢٥٧	٢٠,٨٣	١٠٧٧٢	٢٥,٥
قطر	٦٣٥	١,٠٨	١١٤٦	٢,٩٧	١٠٩٧	٣,٠١	٩١٣	٢,٦٢	٩٤٨	٢,٢٤
البحرين	٢٧٤	٠,٤٦	١٨١	٠,٤٧	٥٧	٠,١٦	١٩	٠,٠٥	١٣٣	٠,٣١
الكويت	٥٨	٠,١	٣٠	٠,٠٨	٧	٠,٠٢	٨١	٠,٢٣	٤٤	٠,١

قطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان الوضع الراهن - الرؤية المستقبلية .. د. محمد رضا بن حسن بن سليمان

	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		المتوسط	
	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%
الدول العربية الاخرى										
الاردن	١٦١٣	٢,٧٣	٢٣٦٦	٦,١٤	٢٢٧٠	٦,٢٢	٢٤٢١	٦,٩٥	٢١٦٨	٥,١٣
بثان	١٤١٣	٢,٣٩	١٥٨٥	٤,١١	١٢١٤	٣,٣٣	١٤٤٧	٤,١٥	١٤١٥	٣,٣٥
تونس	٠	٠	٦٣	٠,١٦	٣٣٠	٠,٩	٢٩٨	٠,٨٦	١٧٣	٠,٤١
سوريا	٠	٠	٠	٠	١٢٨	٠,٣٥	٥٨٣	١,٦٧	١٧٨	٠,٤٢
مصر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٦	٠,١٦	١٤	٠,٠٣
الدول الاخرى										
سبانيا	١٤٢١	٢,٤	٩٨٦	٢,٥٦	١٦٨٦	٤,٦٢	١٨٤٨	٥,٣	١٤٨٥	٣,٥٢
فرنسا	٣٤٢٧	٥,٨	١٦١٧	٤,٢	١٣٠٢	٣,٥٧	١٥٧٣	٤,٥١	١٩٨٠	٤,٦٩
يطاليا	٤٣٣٤	٧,٣٣	١٣٣٥	٣,٤٧	١٢٤٢	٣,٤	٧١٨	٢,٠٦	١٩٠٧	٤,٥٢
مولندا	٢١٥١	٣,٦٤	٩٣٦	٢,٤٣	٧٧١	٢,١١	١٢١٦	٣,٤٩	١٢٦٨	٣
ليونان	٧١٢	١,٢	٣٥٣	٠,٩٢	٦٧٩	١,٨٦	٣٥٠	١	٥٢٣	١,٢٤
ريطانيا	١٦٥٧	٢,٨	١١٩٤	٣,١	٥٦٠	١,٥٤	٦٠٤	١,٧٣	١٠٠٤	٢,٣٨
لبرتغال	٤١	٠,٠٧	٢٧	٠,٠٧	٢٨٤	٠,٧٨	٢٧٨	٠,٨	١٥٨	٠,٣٧
لمانيا	٤٢٤	٠,٧٢	٤٠٦	١,٠٥	٢٥٥	٠,٧	٢٦٠	٠,٧٥	٣٣٦	٠,٨
سويسرا	٥٤	٠,٠٩	٨٨	٠,٢٣	٥٧	٠,١٦	٩٩	٠,٢٨	٧٥	٠,١٨
لفرويج	٠	٠	٠	٠	٢	٠,٠١	٠	٠	١	٠
لسويد	٥٥	٠,٠٩	٢٠	٠,٠٥	٣٣	٠,٠٩	٢٧	٠,٠٨	٣٤	٠,٠٨
لدنمارك	٤٧	٠,٠٨	٣٩	٠,١	٢٠	٠,٠٥	١٢	٠,٠٣	٣٠	٠,٠٧
لجيكا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣٨	١,٢٦	١١٠	٠,٢٦
لغاريا	٠	٠	٦٩	٠,١٨	٣٦٧	١,٠١	٠	٠	١٠٩	٠,٢٦
وسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤	٠,٠٧	٦	٠,٠١
رلندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٠,٠٧	٦	٠,٠١
ريكا	٥٢٨	٠,٨٩	٤٣٥	١,١٣	١٥٥	٠,٤٢	٢٧	٠,٠٨	٢٨٦	٠,٦٨
يلند	٨١١	١,٣٧	٨٨٩	٢,٣١	٥٨٤	١,٦	١٥٣	٠,٤٤	٦٠٩	١,٤٤
يوان	٤٢٥	٠,٧٢	٥٩٧	١,٥٥	٤١٨	١,١٥	٢٣٤	٠,٦٧	٤١٩	٠,٩٩
ريا	٤٦٨	٠,٧٩	٠	٠	٢٨٧	٠,٧٩	٢١٠	٠,٦	٢٤١	٠,٥٧
لغافورة	٥٧٢	٠,٩٧	٥١	٠,١٣	٢٧٤	٠,٧٥	٧٨	٠,٢٢	٢٤٤	٠,٥٨
نيج كونج	٢٥	٠,٠٤	٤٤	٠,١١	٢٧٢	٠,٧٥	٢٠٥	٠,٥٩	١٣٦	٠,٣٢
سين	١٣	٠,٠٢	٦٦	٠,١٧	٢٠٦	٠,٥٦	٨٣٣	٢,٣٩	٢٧٩	٠,٦٦
ابان	١٢١١	٢,٠٥	٦٦٨	١,٧٣	٩٣٩	٢,٥٧	٥٢٨	١,٥٢	٨٣٦	١,٩٨
ص	٨٤	٠,١٤	١٦	٠,٠٤	٦٩	٠,١٩	١٠	٠,٠٣	٤٥	٠,١١
ريشوس	٤٦	٠,٠٨	٥٦	٠,١٥	٥٧	٠,١٦	٠	٠	٤٠	٠,٠٩
لينكا	٢٨١	٠,٤٨	٠	٠	٢٢٣	٠,٦١	٣٠٨	٠,٨٨	٢٠٣	٠,٤٨
د	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٥٧	١,٣١	١١٤	٠,٢٧
ن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٠	٠,٣٢	٢٨	٠,٠٧
لا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٣	٠,١٥	١٣	٠,٠٣
يتانيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢٣	٠,٩٣	٨١	٠,١٩
ا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٠,٠٣	٣	٠,٠١
ي	١٢٨	٠,٢٢	٧٦	٠,٢	١٤٦٧	٤,٠٢	٧	٠,٠٢	٤١٩	٠,٩٩
بالي	٥٩٠٩٧	٩٩,٩٨	٣٨٥٢٨	١٠٠	٣٦٤٨٠	١٠٠	٣٤٨٤٧	١٠٠	٤٢٢٣٨	١٠٠

٤ - منافذ التصدير الرئيسية في السلطنة

منفذ الدخول	طن	%
ميناء قابوس	١٤٤٤٤	٣٩,٥٩
ميناء صلالة	٣٧٧	١,٠٣
الوجاجة	٩٠٧٢	٢٤,٨٧
مطار السيب	٣٥٨٦	٩,٨٣
حفيت	٩٠٠١	٢٤,٦٧
المجموع	٣٦٤٨٠	١٠٠

ثانيا : واردات الأسماك للسلطنة

١ - كمية وقيمة الواردات

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	متوسط
مليون ريال	١,٥	١,٢	١,٤	١,٨	١,٦	١,٧	١,٩	٢	١,٦
ألف طن	٦,٨	٩,١	١٥,١	١٢,٤	١٠,٧	١٨,٢	١٤,٤	١٧,٧	١٣,١
سعر الطن	٢٢١	١٣٢	٩٣	١٤٥	١٥٠	٩٣	١٣٢	١١٣	١٣٤,٩

٢ - الأسماك المستوردة وأماكن الاستيراد

- أ - الأسماك المستوردة : ربيان (كبير ، متوسط ، صغير) ، هلسا ، رهو ، تلابيا ، زيدي ،
 ب- أماكن الاستيراد : تايلند ، بنجلادش ، الهند ، البحرين ، تاوان ، مينمار ، باكستان ،
 ثالثا : الاستهلاك

البيان	الكمية
أجمالي الإنتاج في العام ١٩٩٨ بالطن	١٠٦١٦٥
أجمالي الصادرات في العام ١٩٩٨ بالطن	٣٤٨٤٧
إجمالي الواردات في العام ١٩٩٨ بالطن	١٧٧٠٠
المتاح للاستهلاك المحلي بالطن	٨٩٠١٨
عدد السكان في العام ١٩٩٨	٢٢٨٧٠٠٠
استخدام كعلف حيواني بالطن	٣٠٠٠٠
متوسط نصيب الفرد في العام ١٩٩٨ بالكيلوجرام	٢٥,٨١

الجزء الرابع

أداره قطاع الأسماك في سلطنة عمان

ولا : الإطار القانوني لعمل قطاع الأسماك في سلطنة عمان

١. قانون الصيد البحري ولائحته التنفيذية والقرارات المنظمة لعمل القطاع

- ❖ ينظم العمل بقطاع الأسماك قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨١/٥٣ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٢/٣ والقرار الوزاري رقم ٩٤/٤ .
- ❖ جاء المرسوم السلطاني بست فصول ، يتناول الفصل الأول تعاريف ومصطلحات ، والفصل الثاني تنظيم الصيد ، والثالث الحماية والتنمية ، والرابع التداول والتسويق والتصنيع ، والخامس المخالفات والعقوبات . والفصل السادس أحكام عامة .
- ❖ جاءت اللائحة التنفيذية بثمانية فصول ، يتناول الفصل الأول التعاريف المستخدمة في اللائحة ، والثاني تراخيص الصيد البحري ، والثالث رسوم تراخيص الصيد ، والرابع حماية وتنمية الثروة المائية الحية ، والخامس تنظيم الصيد ، والسادس حفظ ونقل وتسويق الثروة المائية الحية ، والسادس أحكام عامة والفصل الثامن العقوبات .
- ❖ نظم القرار الوزاري رقم ٩٦/١٢ رسوم مساهمات الشركات والأفراد في موارد صندوق بحوث الثروة السمكية . تضمن القرار الوزاري رقم ٩٨/١٣٦ لائحة ضبط جودة الأسماك العمانية المصدرة . نظم القرار الوزاري رقم ٩٨/٤٢ عمليات رمي الأسماك من قبل سقن الصيد التجاري . نظم القرار الوزاري رقم ٩٨/٤٣ مواسم صيد أسماك القاع من قبل قطاع الصيد التجاري . نظم القرار الوزاري رقم ٩٨/١٢١ شروط ومواصفات سفن الصيد التجاري المجهزة لحفظ وتداول منتجات الأسماك .

٢. تراخيص الصيد البحري

لمزاولة نشاط الصيد البحري وما يرتبط بقطاع الأسماك يشترط قانون الصيد البحري ولائحته التنفيذية الحصول على الرخص التالية : رخصة مزاولة مهنة الصيد البحري ، رخصة سفينة صيد (قارب فيبر جلاس أو سفينة تقليدية) ، ترخيص سفينة صيد تجارية ، ترخيص نقل وتسويق الأسماك ، ترخيص هواة الصيد ، ترخيص بحار أو فني على ظهر سفن الصيد .

أ. رخصة مزاولة مهنة الصيد البحري

- ❖ حددت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري الشروط الواجب توافرها في المتقدم لطلب الرخصة وهي : أن يكون عماني الجنسية ، لا يقل عمره عن ثمانية عشر عاما . لا تقا صحيا لممارسة مهنة الصيد ومجيذا للسباحة . يتخذ مهنة الصيد البحري مصدرا لرزقه .

- ❖ حددت المادة (٩) من اللائحة رسم الإصدار بثلاثة ريالات ولمدة ثلاث سنوات ، وحددت المادة (١٠) رسوم تأخير تجديد الرخصة عن كل شهر بمقدار ثلاثمائة بيضة عن ترخيص .

ب. رخصة سفينة صيد (قارب فيبر جلاس أو سفينة تقليدية)

- ❖ نصت المادة (٧) من قانون الصيد على عدم ممارسة عمليات الصيد والأنشطة المرتبطة بها إلا بعد الحصول على ترخيص للقارب أو السفينة ، وحددت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية للقانون كيفية الحصول على هذا الترخيص واشترطت على المتقدم الحصول على ترخيص مزاولة مهنة الصيد .

- ❖ حددت الرسوم للتراخيص بالمادة (١٠) من القانون بخمسة ريالات لكل سنة .

ت. ترخيص سفينة صيد تجارية

- ❖ حددت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية كيفية الحصول على هذه الرخصة ، وذلك بعد تقديم الشركة الأوراق اللازمة للسفينة وتكملة الإجراءات الإدارية بالوزارة ومن ثم الإجراءات

الخاصة بوزارة المواصلات وبعد ذلك يتم إصدار الترخيص للسفينة ، في حين تم تحديد رسوم الترخيص حسب قوة أحصنة المحرك وهي (١٠٠ مائة بيعة) عن كل حصان .

ث. ترخيص نقل وتسويق الأسماك

- ❖ حددت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الواجب توافره في المتقدم لطلب الترخيص . يمنح الترخيص للمواطنين العمانيين والشركات والمؤسسات المملوكة لأفراد عمانيين في مجال الأسماك .
- ❖ حددت المادة (٩) والمادة (١٠) رسم الترخيص بعشرة ريالاً عن كل سنة ، ورسم التأخير ريال عن كل شهر . ورسم بدل فاقد أو تالف نصف قيمة الترخيص .
- ❖ حدد رسم قدره ريال لصالح صندوق تمويل بحوث الثروة السمكية .
- ❖ يمنح ترخيص نقل وتسويق الأسماك لرحلة واحدة لمن يريد تصدير كمية من الأسماك أو الثروات المائية الأخرى ويقوم المسوق بتقديم طلب الترخيص وبشرط وجود الكمية المراد تصديرها للمعينة من الموظف المختص وحدد رسم الترخيص بريالين للرحلة الواحدة وينتهي بخروج الكمية في حين يتم تسليم الترخيص إلى موظف الجمارك أو مركز الحدود عند التصدير وصلاحيته شهر واحد فقط .

ج. ترخيص هواة الصيد

- ❖ يمنح الترخيص للعمانيين والوافدين على حد سواء وحددت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافره في المتقدم .
- ❖ الرسوم المستحقة التحصيل هي : رسم الترخيص وقدره أربعة وعشرون ريالاً لكل سنة ، رسم التأخير وقدره خمسمائة بيعة عن كل شهر تأخير ، وبدل فاقد أو التالف وقدره نصف قيمة الترخيص . ويوجد تصريح للهواة لرحلة واحدة قيمته ٥٠٠ بيعة وهو صالح ليوم واحد فقط .

ح. ترخيص بحار أو فني ظهر سفن الصيد

- ❖ حددت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية صلاحية الوزير في إصدار أي ترخيص غير التراخيص سابقة الذكر ومن التراخيص التي صدرت ترخيص بحار أو فني ظهر سفن الصيد والتي حددتها المادة (٩) ، (١٠) من اللائحة التنفيذية وشملت رسم الترخيص والتجديد والتأخير وهي : رسم الترخيص وقدرها عشرون ريالاً عن كل سنة ، رسم التأخير وقدره ريال واحد عن كل شهر ، ورسم بدل فاقد أو تالف وقدره نصف قيمة الترخيص

٣. رقابة الصيد البحري

- ❖ تباشر وزارة الزراعة والثروة السمكية وبموجب المادة ٢٩ من قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية الرقابة على عمليات الصيد والأنشطة المرتبطة بها ، ولها الاستعانة في ذلك بشرطة عمان السلطانية والجهات الحكومية المعنية الأخرى ويكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة صلاحية ضبط المخالفات المنصوص عليها في القانون ولوائحه التنفيذية .
- ❖ لتنظيم أعمال الرقابة البحرية تم تقسيمها إلى خمسة أقسام هي : الرقابة الساحلية ، الرقابة على سفن الصيد التجاري ، الرقابة على الإنزال ، الرقابة على الشركات والمصانع ، الرقابة في مراكز الحدود .

ثانياً : الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية والاستشارية والعلمية المسؤولة عن تنمية

قطاع الأسماك في سلطنة عمان

١- الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية المسؤولة عن تنمية قطاع الأسماك في سلطنة عمان

- ❖ وزارة الزراعة والثروة السمكية - المديرية العامة للثروة السمكية : تتولى إعداد ومتابعة تنفيذ خطة تنمية الثروة السمكية . وضع الضوابط الضرورية لممارسة مهنة الصيد وإصدار

التراخيص اللازمة لمراكب الصيد وللمواطنين المسموح لهم بالصيد . اقتراح التشريعات اللازمة لحماية الثروة السمكية للبلاد ومتابعة تنفيذها . دراسة المشاريع الهادفة لتطوير الثروة السمكية بمختلف مناطق الصيد التي تساعد الصيادين على زيادة الإنتاج ورفع مستوى دخلهم . إعداد المقترحات المتعلقة بتنظيم وتطوير نظم التسويق لضمان بيع الإنتاج وإيصال الأسماك إلى كافة القرى والمدن . الإشراف على مصايد البحرية ، إعداد برامج الإرشاد السمكي ومتابعة تنفيذها . مراقبة إنتاج الشركات الحاصلة على امتياز للصيد بمياه السلطنة والتأكد من تطبيق القوانين الخاصة بتنظيم الصيد . تقديم الدعم المالي للصيادين للحصول على قوارب ومكان الصيد بالتنسيق مع جهات الاختصاص . إجراء البحوث العلمية الخاصة بعلوم البحار وصيد الأسماك لتحقيق الاستغلال الأمثل والحفاظ على الثروة السمكية للبلاد وتطويرها ، الاستفادة من الدراسات والأبحاث السمكية التي تجريها المنظمات الدولية والإقليمية بهدف الاستغلال الأمثل للثروة السمكية ، اقتراح البرامج التدريبية لرفع كفاءة الأداء في مجال الثروة السمكية .

❖ **وزارة النقل والإسكان :** تتولى تحديد مواقع لقيام مشروعات الاستزراع السمكي . تخطيط قرى الصيد وتوفير الأراضي اللازمة لقيام المنازل للعاملين بقطاع الصيد في المناطق . قيام بنك الإسكان بتمويل إسكان العاملين بقطاع الصيد في قرى الصيد . إقامة قرى الصيد النموذجية .

❖ **وزارة المواصلات :** تتولى إيصال خدمات الطرق لقرى الصيد . إيصال خدمات السلطنة واللاسلكية لقرى الصيد . إقامة موانئ تخدم قطاع الصيد .

❖ **وزارة الكهرباء والمياه :** تتولى إيصال خدمات الماء والكهرباء لقرى الصيد .

❖ **وزارة البلديات الإقليمية والبيئة ، بلدية مسقط ، بلدية ظفار :** تتولى نظافة السواحل . نظافة البيئة البحرية من الملوثات . إقامة أسواق الأسماك . إقامة استراحات ومظلات للصيادين .

❖ **البحرية السلطانية العمانية ، شرطة عمان السلطانية :** تتولى المشاركة في رقابة السواحل وتطبيق قانون الصيد البحري . المشاركة في حماية المياه الإقليمية العمانية من أي عمليات صيد غير شرعية ، أو مخالفات لقانون الصيد البحري . تنظيم الصادرات والواردات والحدود البرية من أي مخالفات لقانون الصيد البحري

❖ **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب :** تتولى تنظيم دخول العمالة الأجنبية العاملة في قطاع الأسماك . تنظيم برامج تأهيل وتدريب العاملين بقطاع الأسماك .

١- **الأجهزة الاستشارية المسؤولة عن تنمية قطاع الأسماك في سلطنة عمان**

❖ **لجنة الزراعة والأسماك في غرفة تجارة وصناعة عمان :** تقوم بتقديم التوصيات والمقترحات لتطوير قطاع الأسماك للجهات الحكومية المعنية ، إلى جانب دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع رجال الأعمال في المساهمة في تنمية وتطوير هذه القطاعات .

❖ **اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى :** تقوم اللجنة بدراسة الموضوعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع الثروة السمكية وترفع توصياتها ومقترحاتها لتطوير قطاع الثروة السمكية إلى مجلس .

٢- **الأجهزة العلمية المسؤولة عن تنمية قطاع الأسماك في سلطنة عمان**

❖ **جامعة السلطان قابوس :** تتولى تأهيل الكوادر العلمية لاداء العمل السمكي والقطاعات المرتبطة به . المشاركة في إجراء البحوث السمكية . والمشاركة في تنفيذ مشروعات بحثية يمولها صندوق البحوث السمكية . المشاركة في تنظيم ورش العمل ، المؤتمرات العلمية .

٣- **الأجهزة المالية المسؤولة عن تنمية قطاع الأسماك في سلطنة عمان**

❖ **بنك التنمية ، صندوق البحوث السمكية .**

ثالثا القطاع الخاص المسئولة عن تنمية قطاع الأسماك

١- قطاع الصيد الحرفي

- أ. يستغل نحو ٨٠% من الثروة السمكية . لا توجد سقوف أو حصص مقرر للقطاع الحرفي .
- ب. القطاع غير مقيد بإحداثيات (خطوط طول وعرض) لممارسة نشاطه ، غير أن الصياد الحرفي مقيد في ممارسة نشاط الصيد داخل حدود منطقته (حسبما هو مسجل في بطاقته الشخصية) ، ويستثنى من ذلك صيادو المنطقة الشرقية إذ يسمح لهم بالصيد في المنطقة الوسطى .
- ت. يشترط في مزاوله مهنة الصيد الحصول على " رخصة مزاوله مهنة الصيد " .
- ث. لا توجد أرقام دقيقة عن عدد العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع الصيد الحرفي . الأرقام المنشورة تركز على عدد الحاصلين على تراخيص مزاوله مهنة الصيد الحرفي . الجدول التالي

يوضح عدد الحاصلين على تراخيص مزاوله مهنة الصيد في العام ١٩٩٨^(١) .

الولاية	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
محافظة مسندم	١٠٩٠	١١٥٠	١١٥٠	٢٠٤٧	٢٩٤٤	٣٠٣٨	٣٠٦٤	٣١٢٤
منطقة الباطنة	٤٥٠٠	٥٦٨٠	٥٦٨٠	٧١١٤	٨٥٤٧	٨٨٣٧	٩٠٢٧	٩٢٤١
محافظة مسقط	٣٢٥٠	٢٤٨٠	٢٤٨٠	٢٧٥١	٣٠٢٢	٣١٥١	٣٢٥٢	٣٤٧٦
المنطقة الشرقية	٥٠٠٠	٥٣٣٦	٥٣٣٦	٥٣٢٥	٥٣١٤	٥٥٧١	٥٦٥٧	٥٨٥٠
المنطقة الوسطى	٢٠٠٠	١٩٣٥	١٩٣٥	٢١٨٩	٢٤٤٣	٢٦٢٩	٢٧٠١	٢٧٢٧
محافظة ظفار	٤٠٠٠	٣١٢٥	٣١٢٥	٢٦٧٢	٢٢١٩	٢٣٤٩	٢٣٩٥	٢٥٢٦
الإجمالي	١٩٨٤٠	١٩٧٠٦	١٩٧٠٦	٢٢٠٩٨	٢٤٤٨٩	٢٥٥٧٥	٢٦٠٩٦	٢٦٩٤٤

- أ. يمارس القطاع الحرفي نشاطه عن طريق قوارب صيد من الشاش والألمنيوم والخشب والفيبر جلاس ، (انظر صفحة ١١) .

٢- قطاع الصيد التجاري

أ. الشركات المصرح لها بالصيد

- أ. صرح لخمس شركات بالصيد التجاري منها أربع شركات ذات مسئولية محدودة ، وشركة واحدة عامة هي شركة الأسماك العمانية . يبلغ رأسمالها حوالي (١٥) مليون ريال عماني^(١) ك العمانية ١٢،٥ مليون ريال غير مستغلة في النشاط السمكي . رخص للشركات الخمس بصيد ٢٨ ألف طن اسماك قاع منها ٢٠ ألف طن لشركة الأسماك العمانية ، والباقي للشركات الأربع بواقع ألفين طن لكل شركة . كذلك صرح لها بصيد ٥٠ ألف طن أسماك سطح كبيرة منها ٣٠ ألف طن لشركة الأسماك العمانية والباقي للشركات الأربع بواقع خمسة آلاف طن لكل منها .

ب. مناطق عمل شركات الصيد التجاري :

- أ. سفن اسماك القاع : المنطقة البحرية الواقعة بين شمال خط العرض (٢٠ ٠٠) شمالا وشرق خط الطول (٥٥ ٤٥) شرقا ، حتى نهاية مياه الصيد على أن تتم عمليات الصيد في أعماق لا تقل عن خمسين مترا أو مسافة لا تقل عن (١٠) ميل بحري أيهما أبعد ، وتحظر عمليات الصيد في المنطقة الواقعة على الجانب الشرقي من جزيرة مصيرة وفي المنطقة البحرية حول راس حاسك بين خطي الطول (٥٥ : ٤٥ ٥٥) شرقا .
- ب. سفن أسماك السطح الكبيرة (التونة) : المنطقة البحرية الواقعة بين خط الطول (٥٤ ٠٠) شرقا وخط العرض (٢٤ ٤٥) شمالا وعلى مسافة لا تقل عن عشرين ميلا بحريا من الشاطئ

^(١) إذا ما أخذنا في الاعتبار إن هناك عدة الآلاف من الأشخاص يمارسون المهنة بدون ترخيص او يمارسونها بشكل غير متفرغ ، عندها يقترب الرقم إلى ٢٩ ألف صياد او أكثر .

^(٢) الريال العماني يساوي حوالي ٢,٦ دولار أمريكي .

- سياسات استغلال حصص الصيد

باسات استغلال اسماك القاع : تشتغل ثلاث شركات حصصها من اسماك القاع عن طريق سفن صيد أجنبية ، وتستغل شركة الرابعة حصتها عن طريق سفينتين تمتلكها الشركة ، وتستغل الشركة الخامسة حصتها عن طريق سفينة تمتلك ١٢% منها . وقامت مؤخرا إحدى الشركات المعتمدة على سفن الصيد الأجنبية بشراء سفينتين ومن المؤمل أن تدخل خدمة خلال عام .

باسات استغلال أسماك السطح الكبيرة : تقوم شركات الصيد الخمس باستغلال حصصها من اسماك السطح الكبيرة عن طريق سفن صيد أجنبية .

- بلغ عدد السفن العاملة لصالح القطاع في العام ١٩٩٧ (١١٤) سفينة (انظر صفحة ١١) .

- بلغ عدد العاملين على سفن الصيد الأجنبية (السطح والقاع) في العام ١٩٩٧ (٣٧٧٤) عامل بمتوسط ٣٤ عامل .
(٢) عامل على ظهر سفينة القاع ، السطح الكبيرة على التوالي .

- شركة الأسماك العمانية : تمثل حجر الزاوية في مساهمة قطاع التجاري في تنمية قطاع الثروة السمكية في سلطنة . أنشئت بموجب إرادة سامية بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/٨٧ . حددت أغراض وغايات الشركة بموجب المادة (من المرسوم في : استغلال واستثمار الثروة السمكية والأحياء المائية في المياه العمانية ولها في سبيل ذلك القيام بحال الصيد والشراء والتجهيز والتصنيع والتجميد والتعليق والتسويق ، وكذلك إنشاء ومباشرة أوجه الصناعات أخرى المرتبطة بالأنشطة السمكية وذلك مع مراعاة عدم الأضرار بمصالح الصيادين الحرفيين العمانيين

الشركات والمؤسسات العاملة في مجال تجهيز وتصنيع الأسماك

- يبلغ عددها ٨٩ شركة تفصيلها على النحو التالي :

المنطقة	تجهيز اسماك مع مصنع تلج	تجهيز اسماك فقط	مصانع تلج	مصانع شرائح وكباب	معدات وادوات صيد	مصانع قوارب
حافضة مسندم	١	١	٣	٠	٠	٠
طقة الباطنة	٢	٠	٦	١	٢	٢
حافضة مسقط	١٢	٣	٣	٣	٠	٣
نطقة الشرقية	١٢	٢	٧	٠	٠	٠
نطقة الوسطى	٥	١	٢	٠	٠	٠
حافضة ظفار	١٠	٢	٢	٠	٠	٠
نطقة الداخلية	١	٠	٢	٠	٠	٠
طقة الظاهرة	١	٠	٠	٠	٠	٠
جمالي	٤٤	٩	٢٥	٤	٢	٥
نطقة	مصانع محركات وآلات بحري	مصانع مسحوق وزيت السمك	مصانع تعليب التونة	ورش بحرية	الإجمالي	محلات بيع معدات صيد
حافضة مسندم	٠	٠	٠	٥	٥	م.غ
طقة الباطنة	٠	١	٠	٢٠	١٣	م.غ
حافضة مسقط	٠	١	١	٢	٢٤	م.غ
نطقة الشرقية	٠	٠	٠	٤	٢١	م.غ
نطقة الوسطى	٠	٠	٠	١	٨	م.غ
حافضة ظفار	٠	٠	٠	١	١٤	م.غ
نطقة الداخلية	٠	٠	٠	٠	٣	م.غ
طقة الظاهرة	٠	٠	٠	٠	١	م.غ
جمالي	٠	٢	١	٣٣	٨٩	م.غ

ب - القوى العاملة بقطاع الصناعات السمكية

❖ تشير سجلات قسم الصناعات السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية إن عدد العاملين بالشركات العاملة في مشاريع تجهيز الأسماك ، مصانع الثلج ، الورش البحرية والبالغ عددها (٦٦) مصنع هو (٨٤٨) عامل منهم (٢٢٥) عامل عماني (٢٧%) و (٦٢٣) عامل غير عماني (٧٣%) ، ولا يمكن اعتماد هذه الأرقام لأنها قديمة و لا تشمل كل المؤسسات والشركات والأفراد العاملين بالقطاع .

ج - القوى العاملة بالصناعات المرتبطة بقطاع الأسماك والخدمات السمكية

❖ لا تتوفر بيانات إحصائية عن القوى العاملة بقطاع الصناعات المرتبطة بقطاع الأسماك مثل مخازن التبريد ، مصانع معدات الصيد ، مصانع قوارب الصيد وغيرها ، والبند السابق يتضمن بعض العاملين بمصانع الثلج .

❖ لا تتوفر بيانات عن العاملين بقطاع الخدمات مثل الورش ، محلات بيع معدات الصيد ، وغيرها .

الجزء الخامس

الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الثروة السمكية في السلطنة

استراتيجية تنمية قطاع الأسماك

أولا : الأساس المنطقي لاستراتيجية تنمية قطاع الأسماك والرؤية والغايات

١ - الأساس المنطقي لاستراتيجية تنمية قطاع الأسماك

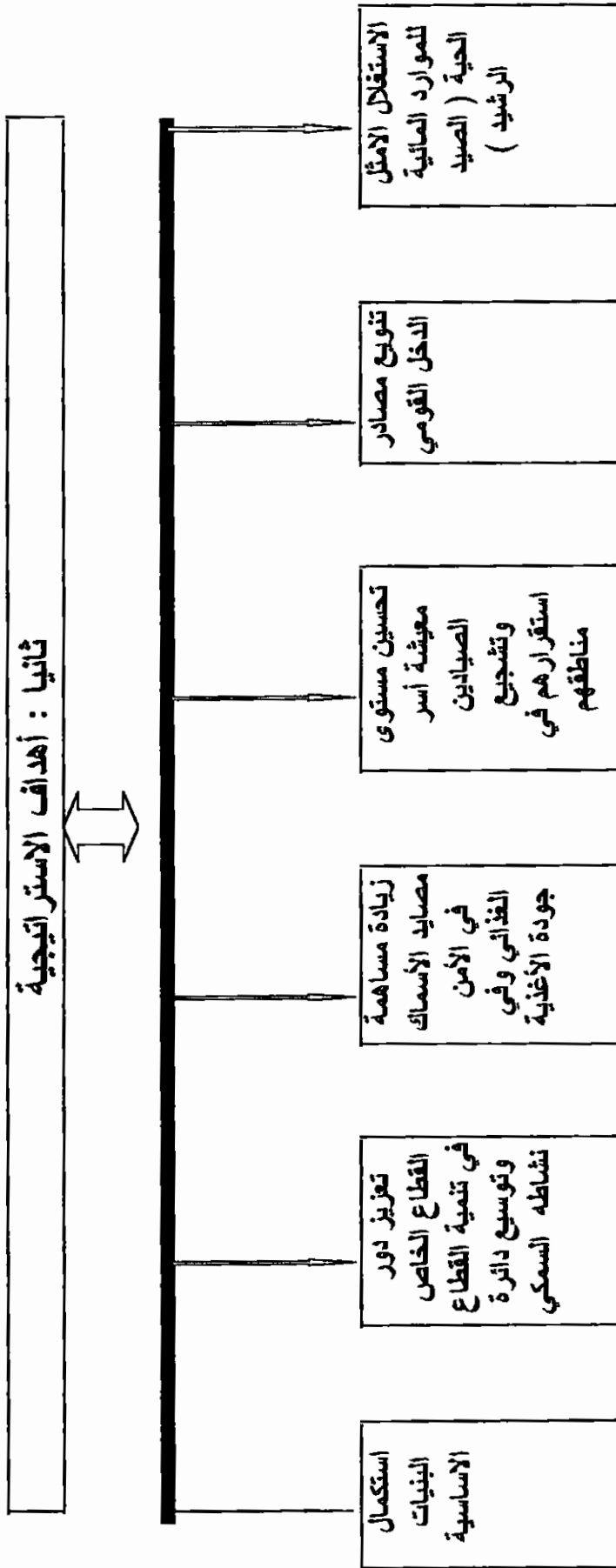
إمكانيات المستقبل الاقتصادية
والاجتماعية والغذائية
والترفيهية من القطاع كبيرة

يوفر فرص عمل كبيرة
ومصدر رزق لعدد كبير من
السكان

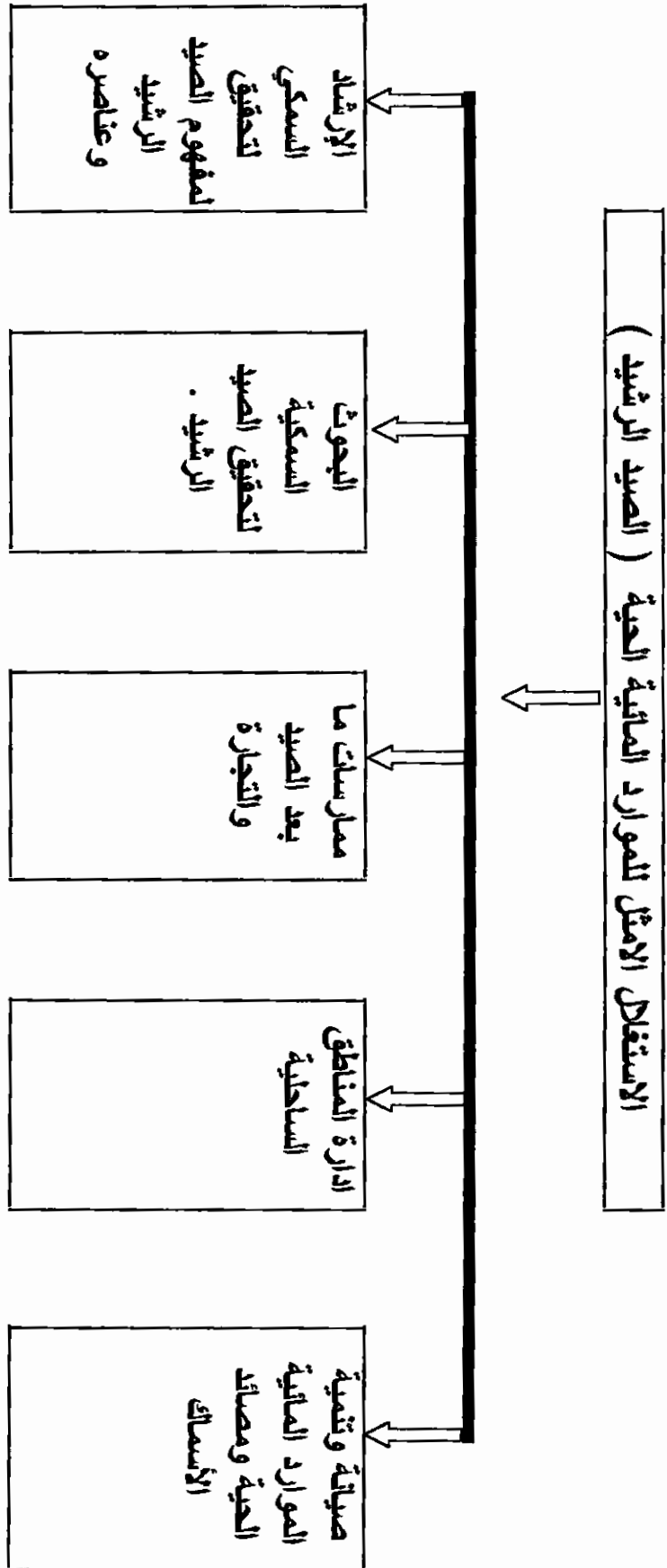
يوفر الغذاء للسكان

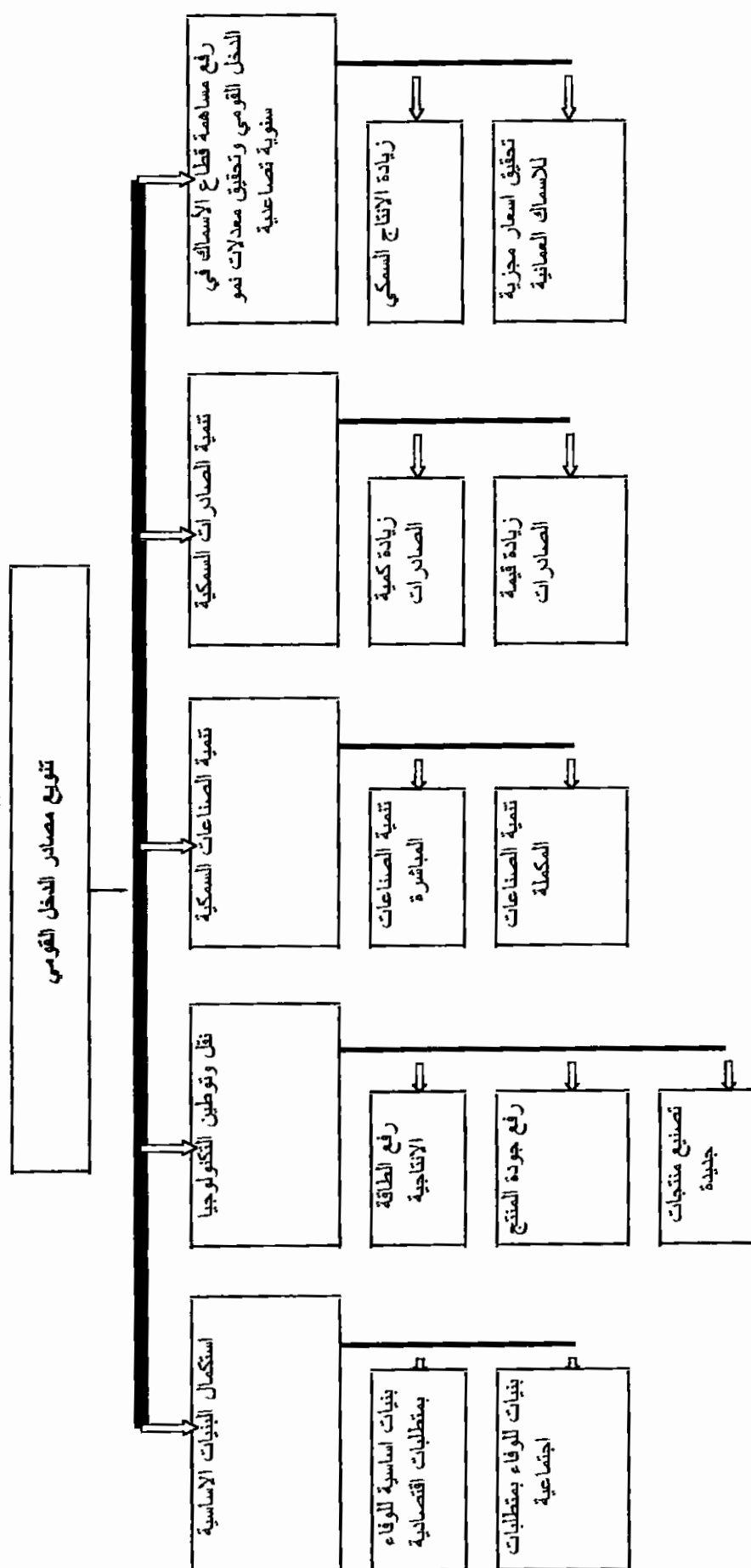
٢ - الرؤية

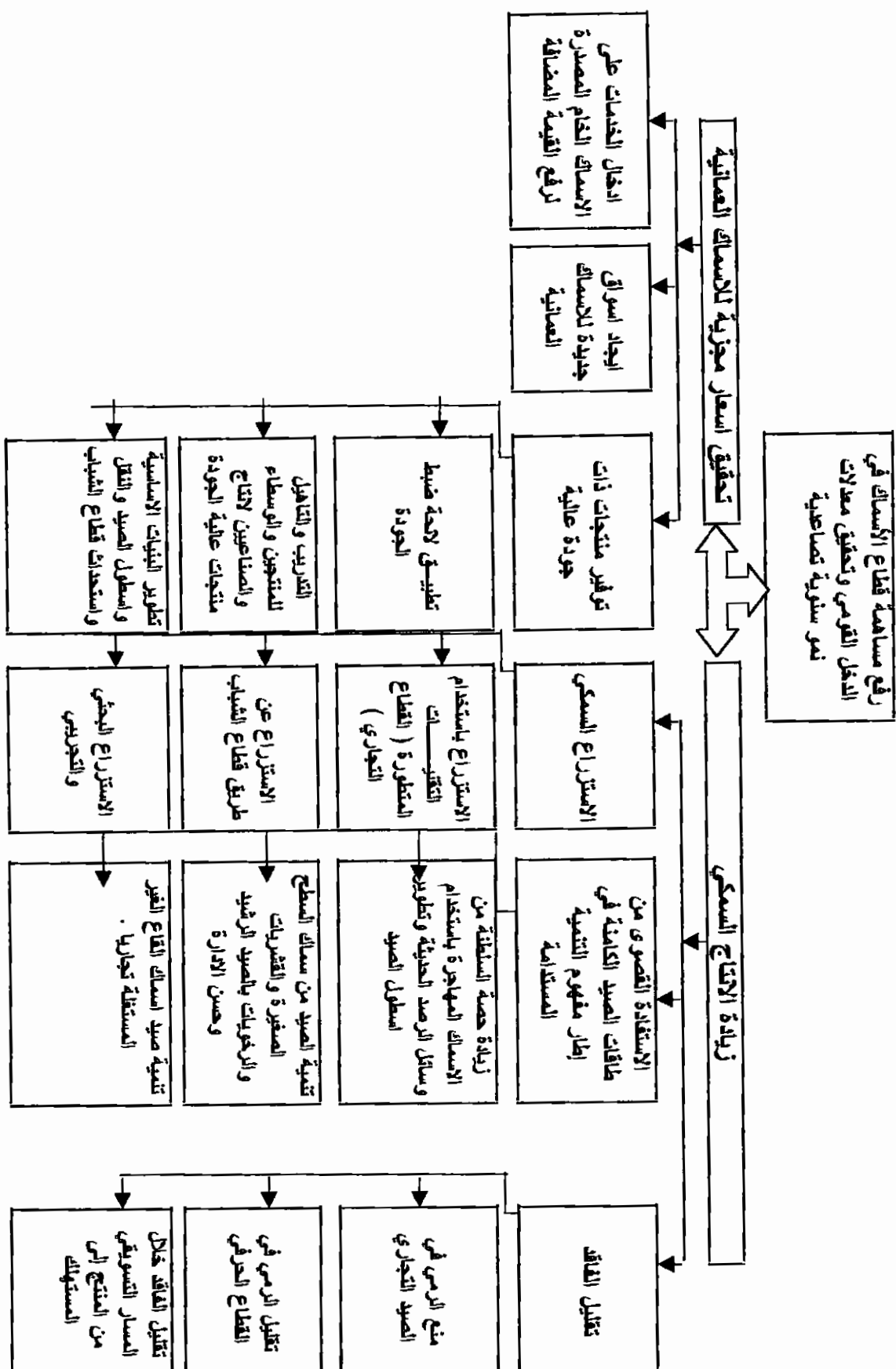
تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والترفيهي من قطاع الاسماك .

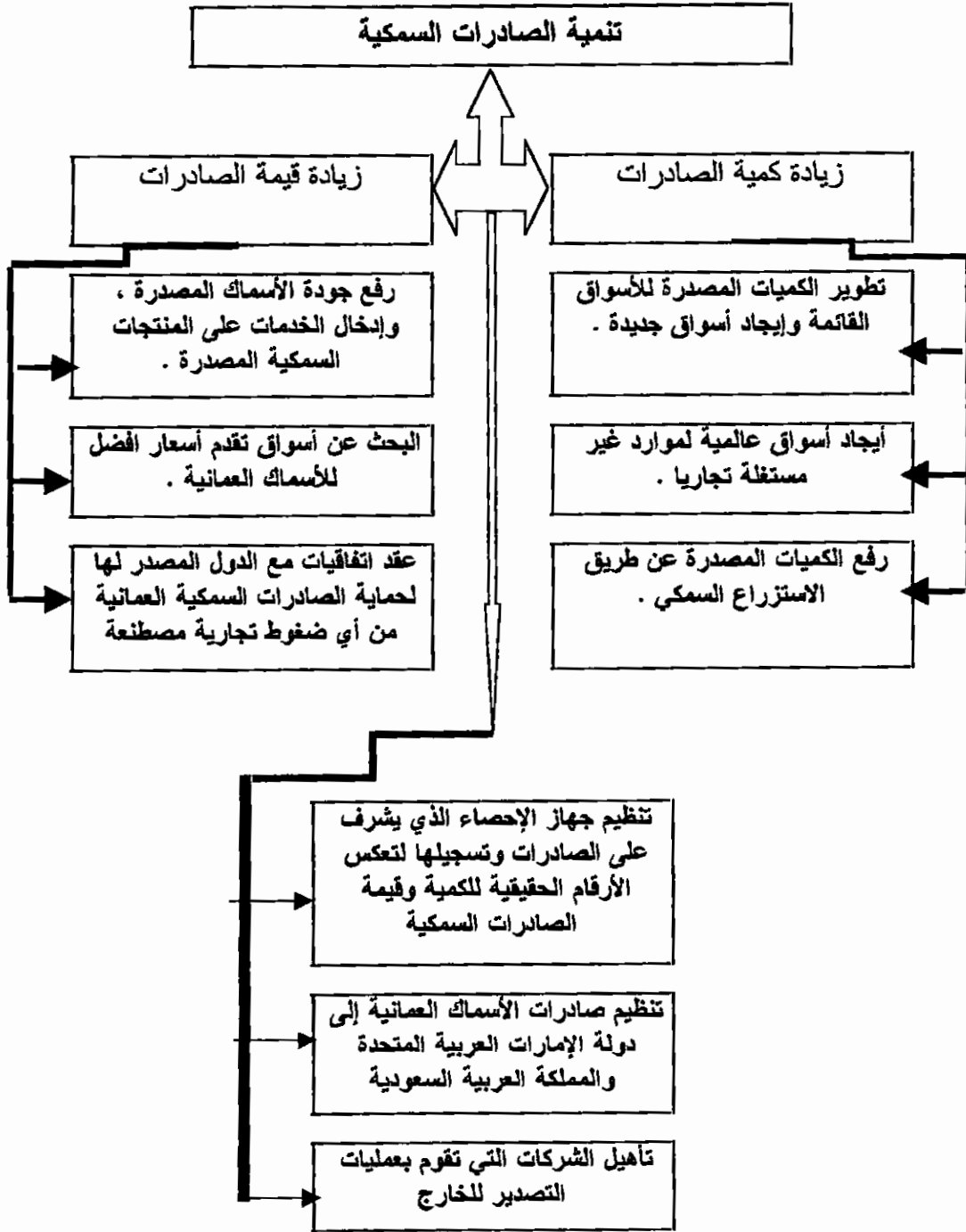


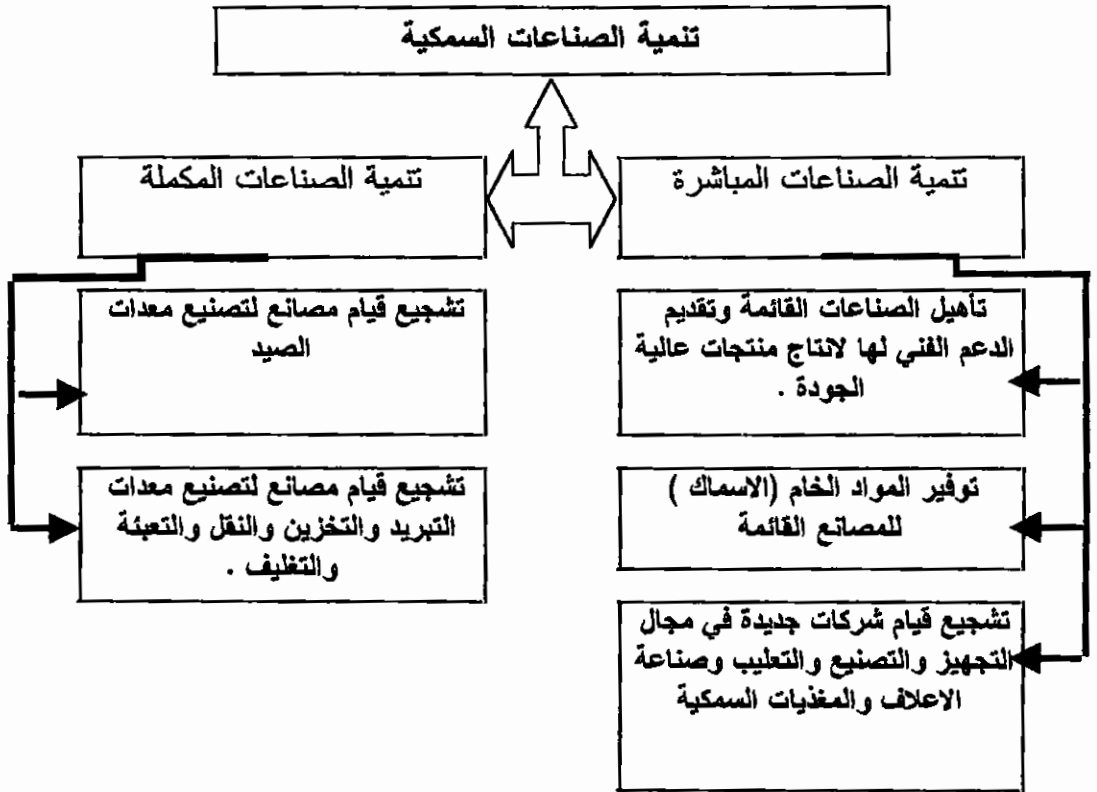
ثالثاً : سياسات وآليات تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية

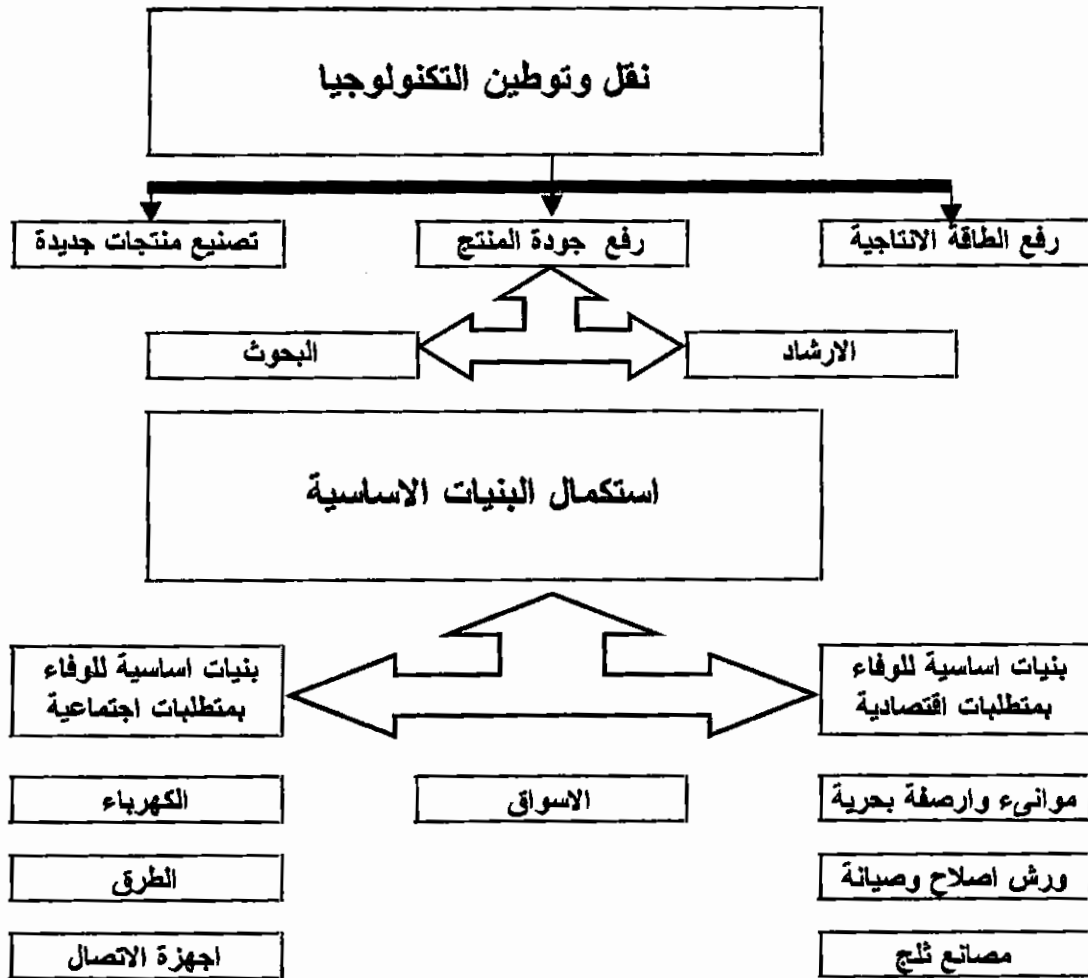


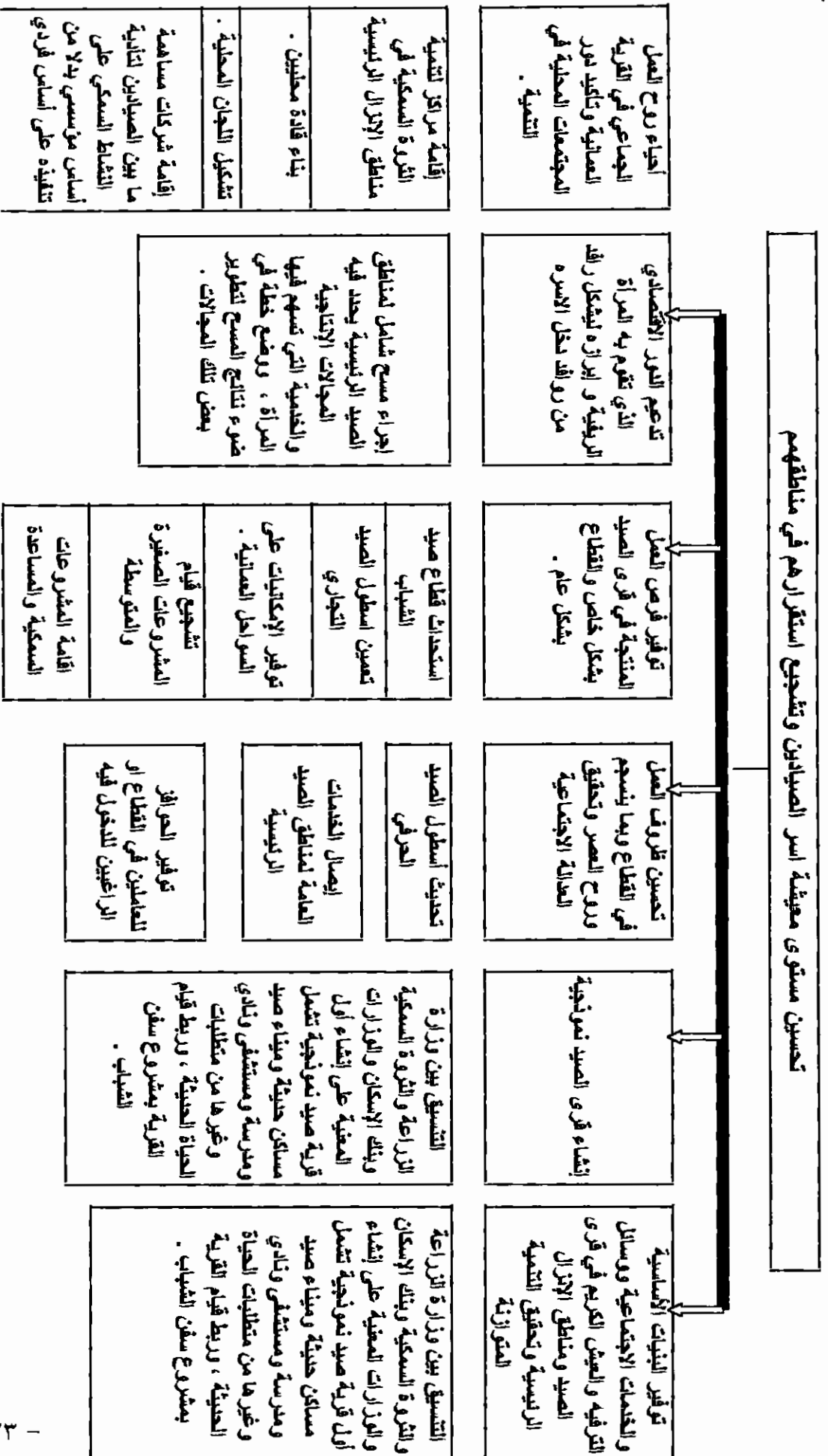












زيادة مساهمة مصائد الأسماك في الأمن الغذائي وفي جودة الأغذية

تحقيق عوائد مجزية من صادرات الأسماك العمانية لشراء متطلبات الأمن الغذائي التي لا تنتج محليا .

تنظيم توزيع الأسماك على جميع مناطق السلطنة وبما يحقق مستويات متقدمة من استهلاك الفرد من لحوم الأسماك في مختلف مناطق السلطنة باعتبارها مصدرا للبروتين الحيواني .

رفع متوسط استخدام الفرد من استهلاك منتجات الثروات المائية الحية من ٣٦ كيلوجرام في العام ١٩٩٨ إلى ٥٠ كيلو جرام في العام ٢٠٢٠ .

تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية القطاع وتوسيع دائرة نشاطه السمكي

تشجيع القطاع الخاص في استكمال البنيات الأساسية (مخازن تبريد ، مصانع ثلج ، محطات وقود ، ورش صيانة ، وغيرها) .

مساعدة الشركات فنيا وماليا (قروض) لتأهيلها للتصدير .

إيصال الخدمات لمناطق الإنتاج .

تشجيع الشريك الأجنبي المميز بالخبرات الفنية والإدارية والتسويقية .

دراسات جدوى فنية واقتصادية

تطوير نظام الحوافز بما يحقق رفع استثمارات القطاع الخاص في قطاع الأسماك .

تنمية الموارد البشرية للوفاء بمتطلبات العمالة السمكية في سوق العمل العماني

كسر احتكار القلة في تراخيص الصيد البحري وتوسيع قاعدة الحاصلين عليها في إطار الرؤية المستقبلية لقطاع الأسماك .

استكمال البنيات الأساسية

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الموارد والإمكانات والاحتياجات
لمركز سيوة - محافظة مرسى مطروح
وحداته الإدارية

د . على فتحى أحمد محمد

مركز بحوث الصحراء - شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
قسم بحوث المجتمع الريفي

المقدمة:

يذكر أحمد (١٩٩٥:ص٣-٤) أن قضية التنمية قد طرحت نفسها على شعوب العالم الثالث عقب الحرب العالمية الثانية ، إذ حدث تغيير فى العلاقات الدولية كان من شأنه تخلص عدد كبير من الدول من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسى ، وبالتالي تفرغت للاستقلال الاقتصادى بمعنى تركيز الاهتمام على رفع مستوى المعيشة للقضاء على التخلف لعلها بذلك تستطيع اللحاق بغيرها من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث انقسم العالم بذلك إلى مجموعتين من الدول: دول متقدمة اقتصادياً حيث بلغت مستويات مرتفعة من التقدم الاقتصادى وتساثر بنصيب كبير من الدخل العالمى يمكنها من الانتفاع بمختلف الخدمات و السلع الاستهلاك الضرورية والكمالية ، ودول نامية (متخلفة) تحصل على نصيب محدود من الدخل العالمى جعلها تعيش فى ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ولا تحصل على مستوى الانتفاع بالسلع والخدمات الضرورية . ومن ثم فقد واجهت مشاكل تنمية اقتصادياتها والقضاء على التخلف فى أقل وقت ممكن وبالتالي كرست جهودها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر هدفاً أساسياً لرفع مستوى معيشة المجتمع بصفة عامة، وتحقيق الاستقرار والثبات للاقتصاد القومى عن طريق زيادة الإنتاج فى مختلف قطاعات الإنتاج وبالأخص قطاعى الصناعة والزراعة وتوفير إمكانيات الصحة العامة والتعليم والثقافة والتدريب .

كما يذكر أحمد إن القطاع الريفى فى عالمنا المعاصر قد واجه تحديات تتزايد على مر الأيام وقد ترتب على زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العالم أن طفت الحضرية بخصائصها المميزة على كل طابع آخر فى المجتمع حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة أخذ فى الزوال تدريجياً . والحياة الحديثة تتركز تدريجياً فى المدن ، الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هى الطابع الوحيد المحتمل للحياة فى هذا العصر .

ويؤكد أحمد أن الاهتمام بالتنمية الريفية بدأ يتزايد فى السنوات الأخيرة سواء من حيث أهميتها فى خطط الاستثمار الإقليمية والقومية ، أو من حيث أهمية أبناء الريف أنفسهم نظراً لكثرة عددهم وضرورة أن تتم التنمية بواسطتهم ومن أجلهم ، ولا شك أن هناك وعياً جديداً لدى الحكومة المصرية الآن قد فرض أهمية الاهتمام بتنمية وتطوير القطاع الريفى .

مشكلة البحث:

يذكر العزبى (بدون:ص٤١) أن الدولة تتجه إلى تخفيف وطأة الضغط السكانى المتزايد على المدن المصرية ، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين ، ووقف الزحف على الأراضى الزراعية القديمة وتأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان بالعمل على تنمية المناطق الصحراوية والتي يتوقف نجاح البرامج التنموية بها على مدى كفاءة تلك المجتمعات كمراكز جذب للسكان وتوفير فرص العمل الكافية عن طريق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية وتوفير الخدمات بهذه المجتمعات مما يساعد على استقرار السكان بها .

ولقد تم اختيار واحة سيوة لتدور حولها الدراسة لأن مجتمع الواحة يمثل ذلك المجتمع التقليدى المتغير ، فقد ذكرت سليمان(١٩٩٦:ص٤) أن واحة سيوة من المناطق شبه المنزلة وغير المخالطة لمجتمعات أخرى نتيجة لموقعها الجغرافى فى الصحراء الغربية وبعد المسافة بينها وبين المدن والواحات الأخرى ، كما تحيطها مساحات شاسعة من الرمال ولذا فهي تعتبر متميزة بعاداتها وتقاليدها الخاصة ، وفى المرحلة الأخيرة ومع اهتمام الحكومة بالمجتمعات الصحراوية المنزلة ومحاولة إدماجها فى المجتمع القومى بدأت الدولة تعطى اهتماماً خاصاً لتلك المجتمعات وتمارس فيها العمليات التنموية نظراً لأهميتها فى استيعاب الزيادة السكانية وتوفير الأراضى الصالحة للزراعة والمياه الجوفية مما يوفر مجالاً لاستصلاح أراضى زراعية جديدة من خلال استخدام رشيد للموارد المائية التى تمثل العامل المحدد فى التوسعات الزراعية والعمرانية بواحة سيوة .

ومن هنا نشأت الحاجة لدراسة إمكانيات وموارد مركز سيوة بمحافظة مرسى مطروح حتى يمكن وضعها فى الاعتبار بمعرفة متخذى القرار التنموى عند العمل على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بهذه الواحة والعمل على تغيير السلبى منها حتى تؤتى ثمارها المرجوة ، ولذا تنحصر مشكلة الدراسة فى حصر هذه الإمكانيات والموارد والاحتياجات فى دائرة هذه الواحة وتحليل تلك البيانات المتوافرة عنها واستخلاص انعكاساتها الإيجابية والسلبية على خطط التنمية المقترحة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى إعطاء صورة لمجتمع الواحة من خلال التعرف على واقع الأوضاع المعيشية المختلفة بفرض تشخيص أهم المشاكل التي تواجهها والمعوقات التي تعترض سبيل تميزها بغية التوصل إلى الأساليب والوسائل التي يمكن بها حل هذه المشكلات والقضاء على تلك المعوقات من أجل رفع مستوى معيشة سكانها .
ولذا فإن حصر الإمكانيات والموارد المادية والبشرية لواحة سيوة وتوابعها من شأنه التنبيه إلى أهميتها وجوانب القصور فيها عند محاولة صياغة خطة وتنفيذ برنامج للتنمية بها ، كما أن هذه الدراسة تعتبر بمثابة دراسة حالة لواحة من المراكز المحلية وهي بذلك تقدم نموذجاً لواقع الحال في هذه المجتمعات المحلية الصحراوية .

أهمية البحث :

لا شك أن حصر الإمكانيات والموارد المادية والبشرية لواحة سيوة يساعد على فهم أعمق لطبيعة وإمكانيات وجوانب قصور هذا المجتمع ، كما يساعد على توجيه السياسات والبرامج التنموية مما يزيد من فاعليتها ويعمل على تحقيقها على الصورة المرغوبة ، وكذلك فإن هذه الدراسة باعتمادها على المسح الشامل لمدى كفاءة الخدمات المتاحة تساعد في الكشف عن الواقع المتاح من هذه الخدمات وكذلك المشكلات والعقبات التي تعوق أدائها مما يؤدي إلى وضع خطط تنموية أكثر دقة وواقعية للمجتمعات المحلية، كما يساهم أيضاً في فهم أعمق للجوانب الإيجابية والسلبية في أداء الخدمات من خلال الوحدات المحلية الصحراوية .

الأطار النظري والدراسات السابقة :

يذكر عبد المعطى (١٩٩٦: ص ٥٢-٧١) أن آدم سميث يرى أنه حيث توجد زيادة في عدد السكان وقلّة في فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية والمادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب أما إذا توافرت فرص العمل بكثرة تفوق الارتفاع في الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترتفع وتحسن تبعاً لذلك حالتهم الاقتصادية فيقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى التوازن .

كما يذكر عبد المعطى إن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يبلغ عنده الإنتاج أعلى مستوى على حد تعبير كار ساندروز Carr Saunders وهو ذلك الحجم الذي يبلغ معه الناتج المتوسط أقصاه ، ويمكن الاعتماد على اتجاهات متوسط الدخل الفردي خلال فترة معينة لمعرفة ما إذا كان المجتمع مكتظاً بالسكان فإذا تناقص متوسط الدخل الفردي خلال هذه الفترة دل ذلك على أن المجتمع يعاني من الاكتظاظ بالسكان ، أما إذا كان متوسط الدخل الفردي أخذاً في التزايد دل ذلك على أن حجم السكان أقل من الحجم الأمثل .

كما يضيف عبد المعطى إن الأمريكي كينجزلي ديفز يرى أن المجتمع يميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي وهذا التوازن يتحقق بالتوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي ، ويقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي المتطلبات التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي أو بعبارة أخرى لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمى إليها المجتمع ، وإذا أخل هذا التوازن نتيجة لزيادة متطلبات البناء الاجتماعي أو لزيادة السكان أو الاثنين معاً يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات معينة أو ما يسميه ديفز "بالمغريات الوسيطة" كتأجيل الزواج أو الالتجاء إلى الإجهاض أو تنظيم الأسرة .

كما يذكر عبد المعطى إن مالثوس يرى أن السكان يميلون إلى الزيادة بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد إذا كان ليس هناك موانع تحد من زيادتهم ويرجع ذلك إلى أن قدرة الإنسان على التناسل تفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء .

أما الموانع التي تحد من الزيادة السكانية فهي نوعان موانع إيجابية Positive Checks وموانع سلبية Preventivech والموانع الإيجابية هي موانع فرضتها الطبيعة على الإنسان وتشمل جميع العوامل التي تؤدي إلى زيادة الوفيات في المجتمع ، أما الموانع السلبية فهي موانع إرادية يفرضها الإنسان على نفسه بفضل قدرته على أدراك الآثار بعيدة المدى وهي تشمل جميع الوسائل التي تؤدي إلى هبوط معدل المواليد ، ويضيف عبد المعطى أن مالثوس يرى أن مصدر ولاء

الطبقة الدنيا يكمن فى طبعة هذه الطبقة التى تتكاثر باستمرار دون وعى أو أدراك ولذا نصبح بالحد من حصول الفقراء على بعض المساعدات المادية وكانت حجتهم فى ذلك أن تحسين المستوى المادي للطبقات الفقيرة دون زيادة إنتاجيتهم سوف يجعلهم يقبلون على الزواج والإنجاب وبالتالي تزداد أعداد هذه الطبقة دون أن تزداد إنتاجيتهم .

ويؤكد عبد المعطى بقوله أن سيدنى كونتر حاول تفسير التمايز الطبقي فى السلوك الديموجرافى بالرجوع إلى عوامل اقتصادية بحتة وخاصة العوامل المرتبطة بالطلب على العمل ، فأن كونتر يرى على حد قول عبد المعطى أن مقدار العمل المطلوب ليس هو العامل الوحيد الذى يحدد الزيادة السكانية ولذلك فهو يدخل عاملاً آخر وهو نوع العمل المطلوب فأن زيادة الطلب على العمل غير الماهر وهو نوع العمل الذى لا يحتاج إلى تكاليف إعداد كبيرة تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة فى حين أن زيادة الطلب على العمل الماهر لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الخصوبة لأن هذا النوع من العمل يتطلب تكاليف إعداد كبيرة وبالتالي لا تستطيع الأسرة أن تتفق على عدد كبير من الأطفال الذين تعددهم لحياتهم المهنية وأنهى إلى أنه إذا كان الأغنياء أقل إنجاباً من الفقراء فيرجع ذلك إلى أن المهن التى يمارسونها تتطلب إعداداً طويلاً وتكاليف كبيرة .

ويذكر عبد المعطى كذلك أن نظرية الانتقال الديموجرافى تذهب إلى أن جميع المجتمعات تمر بنفس مراحل النمو السكانى وأن هذا النمو السكانى يتأثر بعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فى المجتمعات الزراعية يكون الاقتصاد موجهاً نحو الاستهلاك المباشر ويرتفع معدل الوفيات نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة كما يكون معدل المواليد مرتفعاً للمعتقدات والمعادن الاجتماعية التى تنشأ حتماً فى البيئة التى يرتفع فيها معدل الوفيات لكى يستطيع المجتمع أن يستمر فى البناء ، وفى مثل هذه المجتمعات تنخفض مكانة المرأة كما تقل تكاليف تربية الأطفال بسبب انخفاض مستوى التعليم ويسهم الأطفال فى سن مبكرة فى الأعمال الزراعية كما يضطربون بإعالة والديهم فى شيخوختهم .

ويضيف عبد المعطى إنه مع بداية التنمية الاقتصادية ينخفض معدل الوفيات نتيجة لتحسين الأغذية ولرفع المستوى المعيشى العام فى حين يستمر معدل المواليد فى الارتفاع ثم تتطور وظائف الأسرة فى المراحل التالية من التنمية إذ تتحول الأسرة من وحدة إنتاجية واستهلاكية فى البيئة الزراعية إلى وحدة استهلاكية فقط فى البيئة الصناعية وتزداد العلاقات غير الشخصية فى سوق العمل ، كما تزداد الأدوار الاقتصادية التى تقوم بها النساء خارج المنزل . كل ذلك يؤدي إلى زيادة فرص الحراك الاجتماعى الذى يمكن تحقيقه بطريقة أفضل فى حالة الأسرة الصغيرة ، وتؤدي التنمية إلى زيادة التحضر مما يؤدي إلى تغيير مكانة الأطفال فى المجتمع وتحولهم إلى عبء اقتصادي بعد أن كانوا عوناً اقتصادياً كل ذلك يؤدي إلى تضيق نمط الأسرة الصغيرة فتنتشر الأسر الصغيرة فى الطبقات العليا أولاً ثم فى الطبقات الدنيا فكل أسرة تتجيب عدد الأطفال الذى يتناسب وإمكاناتها .

ويؤكد عبد المعطى أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين قد أشاروا إلى أن التنمية التى لا يصاحبها توزيع عادل للدخل بين طبقات المجتمع لا تؤدي إلى هبوط معدل النمو السكانى .

ويعود عبد المعطى ليذكر أن الماركسيون يرون أن قلة المعروض من العمل سوف يؤدي إلى استبدال الآلة مكان العمل البشرى وبالتالي إلى عدم ارتفاع الأجور وهم يعزون ذلك إلى صراع الطبقات الموجودة فى المجتمع إذ أن هذا الصراع لا يظهر فى مرحلة الرأسمالية الصناعية فقط حيث تستخدم الآلة مكان العمال ، ولكن يظهر أيضاً فى مرحلة الرأسمالية البدائية حيث تعمل الدولة على زيادة المعروض من العمل أما عن طريق تشجيع الإنجاب وأما عن طريق تشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر أو حتى الهجرة من البلاد المستعمرة إلى البلاد الصناعية ، كما ذكر عبد المعطى عن السوفييتى أورلانىس Uralanis تفسيراً لاهتمام طبقة العمال بصفة عامة بالرغبة فى كثرة التماسل عن طبقة الرأسماليين فهو يرى أن الملكية الخاصة تسبب هبوط الخصوبة لأن المالك يخشى أن يضطر إلى تقسيم ملكيته بين عدد كبير من الورثة أما الطبقة البروليتارية التى لا ملك شيئاً فهى لا تخشى تفقيت الملكية .

ويذكر عبد المعطى كذلك عن جوزى دى كامسترو De Castro أن العوامل البيولوجية المتمثلة فى بعض أشكال الجوع خاصة النقص فى البروتينات وفى بعض الفيتامينات تؤثر على مستوى الخصوبة فالقفر وما يرتبط به من نقص فى التغذية يؤدي من خلال التأثير على بعض العمليات الفسيولوجية إلى زيادة النسل ، كما أن الجوع يؤثر من الناحية النفسية

على الإنجاب إذ يؤدي إلى تعويض هذا الإحباط عن طريق الإفراط في الغريزة الجنسية وهكذا يرى كاسترو أن الجوع هو المسئول عن زيادة التناسل في الطبقات الفقيرة ، وتغيير هذه الأوضاع لن يتأتى إلا عن طريق علاج ظاهرة الجوع وإعادة توزيع الموارد الغذائية توزيعاً عادلاً والاهتمام بزيادة الإنتاج الغذائي في العالم فرفع المستوى الغذائي للفئات الفقيرة سوف يؤدي من تلقاء نفسه إلى هبوط الخصوبة ويزفع من قدرة الفئات الفقيرة الإنتاجية .

كما أضاف عبد المعطى عن الفريد سوفى الذى يرى أن كل مجتمع مكون من طبقتين أساسيتين طبقة الحكام وطبقة المحكومين وأن كل طبقة لها أيديولوجيتها الخاصة بها عما ينبغى أن يكون عليه سلوكها الديموجرافى ، ففى ظل السيادة المطلقة أو الحكم المطلق حيث الحاكم لا يشعر بواجبات إزاء المحكومين فهو يحاول بكل الطرق تشجيع الزيادة السكانية التى تضمن له قوة عاملة رخيصة ليس لها أى حقوق ولا تحد من سلطته ، أما فى ظل السيادة النسبية حيث يكون للحاكم واجبات تجاه المحكومين تتطور أيديولوجية الطبقة الحاكمة بحيث تحيد الحد من الزيادة السكانية التى أصبحت تمثل عبئاً بالنسبة لها . أما المحكومين ففى مراحل نضالهم الأولى من أجل الحرية يشعرون أن كثرة عددهم تساعدهم فى نضالهم ولكن عندما يحصلون على بعض المكاسب الديمقراطية تظهر لديهم الرغبة فى رفع مستوى معيشتهم وبالتالي يبدأون التفكير فى الحد من عددهم .

وفى ضوء الخبرات العلمية للباحثين وفحص التراث العلمى فى مجال التنمية الريفية عموماً ، وتنمية المجتمعات الصحراوية بصفة خاصة انطلقت الدراسة من مجموعة من القضايا الأساسية والتى شكلت نقطة الانطلاق فى استراتيجية البحث وتتلخص هذه القضايا فى أن التنمية الحقيقية للمجتمع لا يمكن أن تتم إلا من خلال اتخاذ منهج علمى متكامل يربط ويوازن وينسق بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المختلفة فى عملية التنمية .

ولقد أسفرت عملية استعراض ما أمكن الاطلاع عليه من بحوث ومؤلفات تتعلق بمجال البحث سواء تناولت الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى النتائج التالية :

فقد ذكرت سليمان (١٩٩٦:ص ٢٣٥-٢٦١) عدم رغبة أهالى مجتمع جارة الصغير وهى إحدى الوحدات المحلية التابعة لمركز سيوة ، فى الاندماج فى مجتمع الوادى إلا بما يتفق مع واقع هذا المجتمع وبما يراعى ظروفه وتفهيم طبيعة الروابط التى تربطه بمجتمع الوادى مع عدم تطبيق أى حلول سبق وأن طبقت على جماعات أخرى ذات طبيعة مختلفة ، وكذلك عدم رغبة الأهالى فى الاقتراب من ثقافة الوادى سواء عن طريق الهجرة إلى المدن أو إلى أى مكان آخر يسهل فيه تقديم الخدمات لهم ، فضلاً عن حرص أبناء الجارة الشديد على تأكيد انتمائهم للمجتمع الكبير وحرصهم فى الحصول على خدمات المجتمع المنتظر تقديمها .

كما ذكرت سليمان أن ملكية الماء فى عيون الواحة هى المحور الذى تدور حوله كل المناشط الاقتصادية والاجتماعية للسكان وأن هناك علاقة ارتباطية بين ملكية العيون ونظام حيازة الأرض فى واحة سيوة حيث يستمد أعضاء المجتمع منزلتهم الاجتماعية فى المجتمع السيوى من امتلاك هذا العنصر الهام .

كما تضيف سليمان أن التغيير يحدث فى كل المجتمعات الإنسانية الصغيرة منها والكبيرة وإنه لم تعد هناك مجتمعات يمكن القول بأنها فى حالة استاتيكية دائمة وإن سهولة الاتصال والانتقال وانتشار التعليم وسيطرة التكنولوجيا واقتنائها هى من أهم العوامل التى تعجل بإحداث التغيير فى هذه المجتمعات التقليدية ، وأن هذه المجتمعات لا تتقبل التغيير فى سهولة مطلقة بل تقاومه وتتقى منه ما يتفق ونظمهم الاجتماعية ، وهذه المقاومة للتغيير تكمن فى عدم التحمس أو التمازج مع الأساليب الجديدة أو التشبث بالتقديم ومن ثم يلزم التغيير الصراع بين القديم والحديث أو بين الأفكار والواقع ، كما تضيف سليمان أن مشروعات استصلاح الأراضى فى الأراضى الصحراوية تودى إلى ظهور نظم جديدة لحيازة الأراضى والتأجير للأراضى وظهور حائزين جدد من أبناء الواحة ، وأن المرأة السيوية تعتبر عنصراً هاماً من العناصر الإنتاجية فى الأسرة السيوية .

كما تؤكد سليمان أهمية مراعاة البرامج التنموية لتطوير واحة سيوة لوجهة نظر أبناء المجتمع وأوليائهم لضمان نجاح هذه البرامج وتحقيق مردودها للتنموى المستهدف .

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

منطقة البحث :

يذكر أحمد (١٩٩٥:ص١١٦) أن سيوة تقع فى عمق الصحراء الغربية وعلى بعد ٣٢٠ كم جنوب غرب مرسى مطروح ، وفى الجزء الشمالى الغربى من الصحراء الغربية المصرية ويمتد المنخفض إلى جارة أم الصغير شرقاً على بعد كم وواحة جغبوب فى الغرب على بعد ٣٠ كم من حدود مصر مع ليبيا .

كما تذكر سليمان (١٩٩٦:ص٤٨-٥٠) أن واحة سيوة تتبع إدارياً محافظة مطروح وتبلغ مساحتها حوالى ١٠٨٨ كم ٢ تقريباً ، ويبلغ عدد سكانها طبقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان ١٩٩٦ (١٢٩٤٩) نسمة يعيش منهم بالحضر ٩٧٥٤ نسمة بنسبة ٧٥,٣% ، بينما يعيش بالريف ٣١٩٥ نسمة بنسبة ٢٤,٧% من إجمالى السكان ، ويمثل سكان واحة سيوة ٦,١١% من إجمالى سكان المحافظة وتضم واحة سيوة عدداً من الوحدات الإدارية وهى جارة أم الصغير وتبعد عن سيوة بحوالى ١٣٠ كم شرقاً وعدد سكانها لا يزيد على ٤٢٠ نسمة مهنتهم الأصلية الزراعة ، وتبلغ المساحة المنزرعة حوالى ٧٠ فداناً ، ويعتبر البلح والزيتون المحصولان الرئيسيان المنزرعان وبها حوالى ٨ عيون تعتبر مصادر للرى فضلاً عن وجود بنزين سطحيين وبئراً واحدة عميقة للتوسع الزراعى المنتظر بالجارة ، ويربط أم الصغير بسيوة طريق غير مهمد بطول ١٣٠ كم .

وقرية أبو شروف وتبعد عن الواحة بحوالى ٣٠ كم ويربطها بالواحة طريق غير مهمد ويبلغ عدد سكانها حوالى ٦٢٠ نسمة ، وتتوفر بها الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة ومياه الرى وتم استصلاح حوالى ٤٠٠ فدان وزعت على المنتفعين بها كما وضعت خطة لاستصلاح ١٠٠٠ فدان جارى تنفيذها ، كما تم حفر بئر عميقة لخلط المياه العذبة مع المياه المالحة وبناء حوالى ١٢٠ مسكناً لتسكين الأسر بها .

وقرية أغورمى وتبعد عن سيوة ٣٠ كم فى الاتجاه الشمالى الغربى وبها عدد كبير من العيون وبئر ومعصرة للزيت ، ويقدر تعداد السكان بحوالى ١٣٥٠ نسمة يعملون بالزراعة .

وقرية بهى الدين وتقع على الحدود الغربية من الواحة وسكانها معظمهم من البدو ويعملون بالزراعة ويبلغ تعداد السكان ٧٨٠ نسمة ويسكنون فى مساكن وبعضهم يسكن بالخيام وهى تبعد عن سيوة بحوالى ٢٧ كم .

وقرية المراقى وتبعد عن سيوة ٣٥ كم من جهة الغرب وعدد سكانها حوالى ١٦٦٠ نسمة وأهلها يعملون بالزراعة وتشتهر المنطقة بزراعة أشجار الزيتون .

الحالة التعليمية للسكان بمركز سيوة :

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع السكان بمركز سيوة حسب الحالة التعليمية طبقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان عام ١٩٩٦

جدول رقم (١) الحالة التعليمية لسكان مركز سيوة مقارنة بإجمالى محافظة مطروح

الحالة التعليمية											
مدينة / مركز		جملة عدد السكان لتعداد ١٩٩٦	جملة عدد السكان ١٠ سنوات فأكثر	أمي		يقرأ ويكتب		مؤهل أقل من الجامعي		مؤهل جامعي	
				عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
مركز سيوة	حضر	٩٧٥٤	٦٥٤٥	٢٣٩٠	٣٦,٥	٢٤٩١	٣٨,٠	١٥٧٢	٢٤,١	٩٢	١,٤
	ريف	٣١٩٥	٢٢٣٠	١٢٨٠	٥٧,٤	٦٨٢	٣٠,٦	٢٦٥	١١,٩	٣	٠,١
	جملة	١٢٩٤٩	٨٧٧٥	٣٦٧٠	٤١,٨	٣١٧٣	٣٦,٢	١٨٣٧	٢٠,٩	٩٥	١,١
جملة لمحافظة	حضر	١١٢٩٨	٨٢٩٨٧	٢٨٣٨٨	٣٤,٢	٢٤٦٧١	٢٩,٧	٢٦٨٥٤	٣٢,٤	٣٠٧٤	٣,٧
	ريف	٩٩٤٦٨	٦٩٤٣٦	٤١١٩٩	٥٩,٣	١٥٧٣١	٢٣,٧	١٠٧٥٣	١٥,٤	١٧٥٣	٢,٥
	جملة	٢١١٨٦٦	١٥٢٤٢٣	٦٩٥١٧	٤٥,٦	٤٠٤٠٢	٢٦,٥	٣٧٦٠٧	٢٤,٧	٤٨٢٧	٣,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٩٦ ، بمحافظة مرسى مطروح ، ص٦.

ومن الجدول السابق يتضح أن نسبة الأمية في حضر مركز سيوة تبلغ ٣٦,٥ % من إجمالي عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر) في حين بلغت نسبتها ٥٧,٤ % بريف مركز سيوة وهي نسبة بلا شك مرتفعة ، وبلغت نسبة الأمية على مستوى المركز ٤١,٨ % مقابل ٤٥,٦ % على مستوى المحافظة لنفس الفئة العمرية السابقة ، كما بلغت نسبة من يقرأ ويكتب ٣٨ % من جملة عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر) بحضر مركز سيوة مقابل ٣٠,٦ % بريف مركز سيوة بإجمالي قدره ٣٦,٢ % مقابل ٢٦,٥ % من جملة المحافظة لنفس الفئة العمرية .

كما يوضح الجدول نسبة من يحصلون على مؤهل أقل من الجامعي لحضر مركز سيوة لذات الفئة العمرية بنسبة ٢٤,١ % في حين بلغت تلك النسبة ١١,٩ % لريف مركز سيوة بإجمالي قدره ٢٠,٩ % مقارنة بإجمالي المحافظة والذي بلغ ٢٤,٨ % ، هذا في حين انخفضت نسبة من يحملون مؤهلاً جامعياً وقد بلغت ١,٤ % بحضر مركز سيوة لذات الفئة العمرية مقابل ٠,١ % بريف مركز سيوة وهي نسبة متدنية للغاية بإجمالي قدره ١,١ % للمركز مقارنة بإجمالي المحافظة والذي بلغ ٣,٢ % من الفئة العمرية المشار إليها آنفاً .

مما سبق يتضح ارتفاع نسبة الأمية بريف مركز سيوة وحضرها وانخفاض نسبة من يحملون مؤهلاً جامعياً مما يستوجب معه العمل على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من نسبة الأمية كمعوق هام من معوقات التنمية الريفية .

الحالة الزوجية لسكان مركز سيوة :

ومن النتائج الأولية لتعداد السكان عام ١٩٩٦ لمدن ومراكز محافظة مطروح يتضح أن نسبة من لم يتزوج أبداً بحضر مركز سيوة ٢٧,١ % من إجمالي عدد السكان (للفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر للذكور ، ١٦ سنة فأكثر للإناث) مقابل ١٩,٧ % لريف مركز سيوة بإجمالي قدره ٢٥,٣ % لمركز سيوة ، وقد بلغت نسبة من تزوج بحضر مركز سيوة ٦٥,٩ % للفئة العمرية المشار إليها مقابل ٧٢ % للسكان بريف سيوة بإجمالي قدره ٦٧,٣ % لمركز سيوة .

ومن النتائج السابقة يتضح ارتفاع نسبة المتزوجين بريف مركز سيوة وانخفاض نسبة من لم يتزوج أبداً به مقارنة بحضر مركز سيوة وهذا مما يتفق مع طبيعة المجتمعات الريفية التي تحرص على أن يكون أغلب سكانها من المتزوجين ، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة بحضر مركز سيوة ٥ أفراد ، في حين كانت ٤,٤ فرداً بريف مركز سيوة بمتوسط قدره ٤,٨ فرداً لمركز سيوة في حين كان متوسط حجم الأسرة على مستوى المحافظة ٥ أفراد ، ومما سبق يتضح انخفاض متوسط حجم الأسرة بريف مركز سيوة عن حضرها وكذلك عن متوسط عام المحافظة .

وتوضح نتائج التعداد الأولية للسكان عام ١٩٩٦ أن ١٠٠ % من مباني حضر مركز سيوة تتصل بالشبكة العامة للمياه في حين بلغت هذه النسبة صفر % في ريف مركز سيوة إذ تتصل مباني ريف مركز سيوة بمصادر أخرى للمياه والتي تتمثل في الآبار بنسبة ١٠٠ % ، هذا وقد بلغ إجمالي نسبة المباني التي تتصل بالشبكة العامة للمياه ٧٢,٨ % لمركز سيوة مقابل ٥١,٩ % لجملة المحافظة ، أما بالنسبة للكهرباء والمجارى والغاز الطبيعي فقد أشارت النتائج إلى اتصال ١٠٠ % من مباني حضر مركز سيوة بالشبكة العامة للكهرباء مقابل اتصال ١٠٠ % من مباني ريف مركز سيوة بمصادر أخرى كالمحولات ، أما بالنسبة للمجارى فقد بلغت نسبة المباني المتصلة بمصادر أخرى للمجارى نسبة ١٠٠ % وأنعدام وجود الشبكة العامة للمجارى سواء بحضر أو ريف سيوة وكذلك عدم اتصال مباني مركز سيوة سواء أكان حضر أم ريف بالغاز الطبيعي .

عينة البحث :

للتعرف على أوضاع مركز ومدينة سيوة التنموية فقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المبحوثين قدرها ١٢٩ مبحوثاً بنسبة ١ % تقريباً من إجمالي تعداد سكان حضر وريف مركز سيوة (١٢٩٤٩) موزعين بنفس سبب توزيع السكان بين ريف وحضر مركز سيوة ، حيث تبلغ نسبة سكان الحضر ٧٥,٣ % ، ونسبة سكان الريف ٢٤,٧ % من إجمالي السكان مع إجراء التقريب اللازم لثنائي رقم عشري ، حيث بلغ نصيب مدينة سيوة من المبحوثين ٩٧ مبحوثاً ، ونصيب قرية المراقى ١٦ مبحوثاً ، وقرية أغورمي ٦ مبحوثين ، وقرية أبو شروف ٥ مبحوثين ، وقرية بهي الدين ٣ مبحوثين ، بينما كان نصيب قرية جارة ام الصغير مبحوثان فقط وبذا يصل إجمالي عدد المبحوثين بريف سيوة ٣٢ مبحوثاً .

منهج البحث:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على منهج المسح الاجتماعى بطريق العينة.

مصادر بيانات البحث - أداة البحث:

اعتمد الباحث على البيانات الميدانية التى تم جمعها باستخدام استمارة الاستبيان بالمقابلة لدراسة موارد وإمكانات واحتياجات مركز سيوة على اعتبار هذه البيانات الميدانية هى المصدر الأساسى لمادة البحث ، كما استعان الباحث ببعض البيانات الثانوية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات لمحافظة مطروح وكذلك مركز المعلومات لمدينة ومركز سيوة وكذلك بعض البيانات التى وردت فيما تم استعراضه من مراجع ودراسات سابقة فى مجال الاستعراض المرجعى والنظري للدراسة .

أسلوب جمع البيانات:

استخدم فى جمع البيانات مجموعة من الأساليب البحثية المتكاملة للحصول على صورة متكاملة لمختلف جوانب الحياة فى واحة سيوة إذ قام جامعو البيانات الميدانية بأجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة المختارين ، كما أجريت مقابلات شخصية مع مديرى المنظمات الاجتماعية الموجودة بحضر وريف مركز سيوة لاستيفاء البيانات التى تتعلق بإمكانات وموارد هذه المنظمات فضلاً عن ملاحظات الفريق البحثى لجوانب الحياة وما نجمت عنه المناقشات المفتوحة مع الأهالى .

أدوات التحليل الإحصائى للبيانات:

تم استخدام بعض المقاييس الوصفية باستخدام التوزيع التكرارى والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية .

أولاً: الإمكانات والموارد المتاحة بحضر وريف مركز سيوة:

(١) الموارد المائية:

يذكر الشامى (١٩٨٦:ص ٢٩-٣٠) أن بالواحة ٢٢٠ عين من العيون الطبيعية ومنها حوالى ٨٠ بئراً وعين صالحة للشرب والرى ، ويتراوح تصرف هذه العيون ما بين ٧٠٠ - ١٣٠٠٠ متر مكعب ودرجة ملوحتها بين ١٦٠٠ - ٨٠٠٠ وحدة فى المليون ، أما الآبار فهى سطحية ويبلغ عددها ١٢٠٠ بئر وتستخدم مياهها من خزان الحجر الجيرى بأعماق تتراوح من ٢٥ - ١٢٠ متراً ويتصرف يتراوح بين ٣٤٠٠ - ٣٣٠٠٠ م^٣/يوم ودرجة ملوحتها ٥٠٠ - ٧٠٠٠ جزء فى المليون ، أما الآبار العميقة ويوجد منها تحت التشغيل ٦ آبار يصل العمق فيها ما بين ٩٠٠ - ١١٠٠ متراً وتستخدم مياهها من خزانات مياه الحجر الرملى النوبى ويتراوح تصرف البئر ما بين ١٠٠٠ - ٢٤٠٠٠ متر مكعب / يوم ودرجة ملوحتها ١٨٠ - ٢٥٠ جزء فى المليون .

ويضيف الشامى أنه تم حفر الكثير من المصارف لتجفيف الرشح بالأراضى كنتيجة لزيادة مياه الرى بالعيون وارتفاع المياه الجوفية وتصب هذه المصارف البالغ طولها ٨٩ كيلو متر فى ملاحات يكاد يكون منسوبها ثابتاً لتعادل معدل البخر ، وهذه البحيرات توجد فى المراقى - سيوة - أغورمى - وعين قريشت وتبلغ مساحتها حوالى ٨٠٠٠ فدان وهى شديدة الملوحة وتقدر نسبة الأملاح فيها بحوالى من ٩٠ - ٣٠٩ جرام فى اللتر ، كما تبلغ البرك الصغيرة الموجودة فى الواحة حوالى ٥٩ بركة ثم ردم ٢٨ منها .

ويذكر الشامى أيضاً أن العيون مملوكة للأهالى فيما عدا الآبار الجوفية العميقة وأن ملكية المياه مستقلة عن ملكية الأراضى التى تروىها ، وتعتبر المياه الصالحة للرى والشرب وفيرة وبأكثر من الاحتياجات ، كما توجد بالواحة ثلاثة مصارف وهى مصرف شرقى ، ومصرف غربى ، ومصرف خميسة إذ أن الواحة تعاني من مشكلة للتصرف نتيجة لزيادة استهلاك مياه الرى إذ أن معظم الأراضى بالواحة تروى بنظام الغمر حيث تنقسم المياه بين المنتفعين منها طبقاً لمساحة الأرض التى يزرعها أو التى يمتلكها وكل فرد يحصل على حصته من المياه لرى أرضه طبقاً للدور ، وتعتبر كمية مياه الآقية المنتجة يومياً ألف م^٣ / يوم ، ونصيب الفرد الواحد منها لتر واحد / يوماً .

(٢) الحيازة الآلية في نطاق الوحدة المحلية :

يقع في نطاق الوحدة المحلية ما يقرب من ٨ جرارات ، ٨ مقطورات كما يوجد حوالي ٣٠ ماكينة للرى ، ٦ مواتير للرش هذا فضلاً عن وجود ما يقرب من (٦) لودر وحفار هذا فضلاً عن الأدوات التقليدية التي يستخدمها المزارع السيوى ، أما عن السيارات فيوجد ما يقرب من ٥ سيارات نقل ، ٢٥-سيارة نصف نقل ، وسيارتين أجرة ، وثلاثة سيارات ملاكى فضلاً عن ٢٣٠٠ عربة كارو .

(٣) الثروة المعدنية والمحاجر المتاحة في نطاق الوحدة المحلية :

يتاح بنطاق الوحدة المحلية بسيوة محاجر للرمال والزلط والطفلة والحجر الجيري المضغوط بألوان متعددة منها الأبيض والوردى هذا فضلاً عن رمال السيلكا والرخام .

(٤) توزيع زمام القرية بالفدان والمحاصيل المنزوعة :

تبلغ إجمالى المساحة الكلية للواحة ٥٥٠٠٠ كم^٢ تمثل ٢٥,٩٣% من إجمالى مساحة المحافظة منها ٧ كم^٢ سكن ومتنثرات ، ١٤١ كم^٢ منافع وجبانات ، ٨٣ كم^٢ برك وأراضى بور ، ٤٢ كم^٢ أراضى زراعية داخل الزملم ، ٨٧٦,١٢ كم^٢ أراضى استزراع خارج الزمام ، كما تبلغ جملة المساحة المأهولة ١١٤٩,١٢ كم^٢ .
كما توجد أراضى سبخة توجد بها بعض العيون إلا أنها لا تزرع لارتفاع مياه الرشح بها وتراكم الأملاح على سطحها فضلاً عن الأراضى الرملية وهى غير منزرعة لعدم وجود عيون بها .

وتضمنت بيانات مركز المعلومات بمحافظة مطروح (١٩٩٧:صص ٩٥-٩٦) أن إجمالى المساحة المنزرعة ٤٩٢٩٣ فداناً والمساحة القابلة للاستصلاح ٢٥٠٠٠ فدان والمساحة المحصولية ٤٩٣٤٨ فداناً . وأغلب هذه الحيازات تكون فى صورة وضع يد . وأهم المحاصيل المنزرعة محصول الزيتون ، ويزرع بمساحة ٨١٢٦ فداناً ويعطى كمية إنتاج ٣٢٥٠٤ طن بمتوسط إنتاجية ٤ طن للفدان مما يفوق متوسط الإنتاجية على مستوى الجمهورية والذى تبلغ ٣,٣٨ طن ، بالإضافة إلى محصول القمح ويزرع بمساحة ١٦ فدان بمتوسط إنتاج ١٢ إردب ، كما يزرع محصول النخيل بمساحات كبيرة فضلاً عن أشجار الليمون وبعض أنواع الفاكهة وبعض الخضراوات وبعض محاصيل العلف كالبرسيم الحجازى .

(٥) الأنشطة الاقتصادية للسكان :

أ- الزراعة :

يعتمد السكان على الزراعة حيث تتوفر مقومات الزراعة من الأراضى الخصبة والمياه الوفيرة طوال العام وتبلغ مساحة الأراضى المنزرعة ١٠٠٠٠ فدان منها ٥٠٠٠ فدان زيتون وتنتج نحو ١٢٠٠٠ طن سنوياً ، وتنتشر بها زراعة النخيل وأشجار الزيتون .

ويذكر الشامى (١٩٨٦: صص ٣١-٣٢) تقسيماً لأراضى واحة سيوة حسب درجات الإنتاجية المتوقعة إلى أراضى درجة ثانية بنسبة ٢,٥% من إجمالى المساحة ويمكن أن تعطى إنتاجية جيدة وتجد بها معظم المحاصيل ، وأراضى درجة ثالثة بنسبة ١٩% وهى صالحة للتوسع الأفقى وذات إنتاجية متوقعة متوسطة ، وأراضى درجة رابعة بنسبة ٣٧% من إجمالى المساحة وهى محدودة الصلاحية للتوسع الأفقى وتزرع محاصيل خاصة ، وأراضى درجة خامسة بنسبة ٤١,٥% وهى أراضى غير صالحة للتوسع الأفقى الزراعى ، ومما سبق يتضح انخفاض نسبة الأراضى الصالحة للزراعة والذى يمكن أن تعطى إنتاجاً جيداً .

ب - الثروة الحيوانية

كما ذكر الشامى (١٩٨٦:صص ٤٢-٤٦) أن تربية الأغنام والماعز تعتبر أهم حيوانات الواحة كمصدر لإنتاج اللحم واللبن ، أما تربية الأبقار فهى حديثة العهد بالواحة ، ويقوم بتربية هذه الحيوانات كـ ر تجار الماشية والعائلات الكبيرة بالواحة ، كما يستخدم الأهالى الحمير فى النقل ، والجمال للركوب بينما ينخفض عدد الجمال بالواحة نتيجة لتطور وسائل النقل وعدم إقبال الأهالى على تناول لحوم الجمال إلا نادراً .

كما يقوم الأهالى بتربية الأرانب والطيور كالدجاج ، وقد تم إنشاء محطة دواجن لإنتاج البيض بالواحة ، كما تعتمد الواحة على استيراد ماشية الذبح من خارج الواحة .

ج - الصناعة والتصنيع الزراعى

كما يذكر الشامى (١٩٨٦: ص ٤٥-٤٨) أن بالواحة بعض الصناعات التى تعتمد على منتجات الواحة الزراعية من النخيل والزيتون ، فتوجد صناعة تجفيف البلح ، كما توجد صناعة العجوة وصناعة عصر الزيتون وتنخله وصناعة الحصى ويستعمل فى عمل أسقف المنازل وفرشها وفى عمل المقاطف التى يوضع بها البلح ودبغ قليل من الجلود ، وصناعة الفخار ، وأعمال الحدادة اللازمة للأدوات الزراعية فضلا عن توفر بعض الحرف كأعمال البناء والتجارة ، ونسج الصوف وأعمال التطريز خاصة للنساء فضلا عن الصناعات الخوصية .

د - النشاط التجارى

ويذكر أحمد (١٩٩٥: ص ١٢٦) أن النشاط التجارى يعتبر من الأنشطة الهامة بالواحة وينحصر فى تصدير البلح والزيتون والعجوة وزيت الزيتون ، ويستوردون السكر والدقيق والأقمشة والحبوب وباقي ما يحتاجونه وغير متوافر بالواحة .
ويذكر الشامى (١٩٨٦: ص ٥٣-٥٥) الخدمات المتاحة بالواحة ومنها : الخدمات الصحية : إذ يعتمد الأهالى فى علاجهم على العلاجات التقليدية المتوارثة حتى تم افتتاح مستشفى سيوة المركزى عام ١٩٧٤ وتقوم بتوفير الخدمات الصحية نسبيا فى المنطقة ، كما يوجد مكتب صحى لقيد المواليد والوفيات ورعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة ، كما توجد محطة لمكافحة الملاريا وثلاثة وحدات ريفية ، ٤ عيادات حكومية ، ثلاثة عيادات خاصة ، ونقطتان للإسعاف وثلاثة عربات للإسعاف وعدد من الصيدليات الحكومية تبلغ اثنتان واثنتان من الصيدليات مملوكة للأهالى .

كما يضيف الشامى (١٩٨٦: ص ٥٦-٥٨) أن بين سيوة ومطروح طريق يبلغ طوله ٣٠٢ كيلو متر نحو الجنوب الغربى ، ويعد هذا الطريق الشريان الرئيسى لربط سكان الواحة بمرسى مطروح التى تعتبر المنفذ والميناء الطبيعى لتجار الواحة وتم فى نهاية عام ١٩٨٢ رصف هذا الطريق كما أن بها شبكة طرق داخلية مرصوفة طولها ٣٠ كم ويربطها بالواحات طريق مرصوف بطول ٤٥٠ كم ، كما يوجد بسيوة مطار يبعد عن وسط سيوة بحوالى ١٦ كم ، وتعتبر "الكارويزة" هى وسيلة المواصلات الأساسية داخل الواحة وبين ضواحيها فضلا عن وجود بعض الجرارات وسيارات النقل الصغيرة والكبيرة وبعض السيارات الملاكى كما تتوفر عدد من الأتوبيسات اليومية من مطروح والإسكندرية ، هذا فضلا عن وجود مكتب للبريد والتلغراف والتليفون ويوجد سنترال سعة ٢٠٠ خط .

كما يذكر الشامى (١٩٨٦: ص ٥٩-٦١) أن واحة سيوة تتمتع بكثير من الأماكن السياحية لما تشتهر به من غابات النخيل المثمر وأشجار الزيتون وكذلك البحيرات ووديان الزهور البرية والأعشاب الطبية العطرية وهضاب الرمال السوداء والعديد من البساتين والآبار والعيون وهى من الأماكن التى تجذب السائحين لصفاء مياهها وجمال ألوانها ، كما يوجد كثير من المقابر والكهوف التى ترجع إلى العصور الفرعونية والرومانية واليونانية، هذا بخلاف معبد الآلة "أمون" ومعبد "الاسكندر الأكبر" ومعبد "أم عبيد" وتحيط بسيوة ثلاثة جبال يوجد بها خامات الرخام والكبريت والنفط والطفلة ، كما تتمتع الواحة بالهدوء والجمال الطبيعى بلا تلوث ببنى أو بشرى ، كما يحرص السائح على مشاهدة بحر الرمال التى يعيشها سياح الصحراء وركوب الجمال ، ولا يوجد حتى الآن إلا استراحة حكومية تابعة لمجلس المدينة ، كما تنتشر بالواحة السياحة العلاجية لما تمتاز به رمالها من خاصية علاج الروماتيزم وغيره من الأمراض .

كما ذكرت دراسة لمعهد التخطيط القومى (١٩٩١، الجزء الثانى، رقم ٦٤: ص ٣٧٢) وجود محطة كهرباء بسيوة قدرها ٨ ميغا لخدمة المشروعات الصناعية والزراعية ، علما بأن المدينة والمشروعات المحلية تستهلك ٢,١ ميغا ، فضلا من وجود ٩ وحدات لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاجية قدرها ٤١٧ ك. و. ف ، وتصل ٩٦,٥% من مساكن سيوة بشبكة الكهرباء
كما يذكر الشامى (١٩٨٦: ص ٤٩-٥٢) أن الواحة قد عاثت مدة طويلة محرومة من التعليم باستثناء بعض زوايا تعليم وتحفيظ القرآن فحتى عام ١٩٧٦ لم يحصل على الشهادة الابتدائية سوى خمسة تلاميذ ، ثم تضاعفت جهود الأهالى مع الدولة لتوفير الأرض اللازمة لإقامة المدارس الابتدائية وبعض المدارس الإعدادية ، ومما هو جدير بالذكر أن من يرغب فى استكمال تعليمه الثانوى يتوجه إلى مرسى مطروح فحتى عام ١٩٦٠ لم يحصل على الثانوية العامة والدبلومات الفنية من أبناء سيوة من مدارس مطروح سوى ١٩ تلميذا منهم تلميذتان فقط .

كما ورد بدراسة معهد التخطيط القومي (١٩٩١، ص ٤٤٦) أن نسبة الأمية بلغت في "سيوة" حوالي ٥٥% يمثل الذكور منها حوالي ٣٦% والإناث ٦٤% وتشتمل سيوة على ١٤ مدرسة للتعليم الابتدائي ، وعلى ثلاث مدارس إعدادية ، وتخلو من مدارس للتعليم الثانوي الفني ، في حين يوجد بها مدرسة للتعليم الثانوي العام ومدرسة للتعليم الثانوي التجارى ، و٦ معاهد أهلية بالمركز .

كما تشتمل واحة سيوة على ما يقرب من ٤٣ مسجدا منهم ١١ مسجدا حكوميا ، كما تشتمل على مخبرين للخبر البلدى ، و٤ وحدات للتنمية الاجتماعية ، ووحدين اجتماعيتين ، ٨ جمعيات أهلية ، كما تشتمل على ٦ مراكز للشباب وناديين ، وكذلك يوجد بها ٩ فنادق تشتمل على ١١٥ غرفة ، ١٩٥ سريرا .

ثانيا : احتياجات حضروريف مركز سيوة

يتضمن هذا الجزء عرضا لاحتياجات مركز سيوة والوحدات المحلية التابعة وفقا لما أسفرت عنه الدراسة الميدانية ومناقشة المبحوثين والقيادات المحلية الرسمية وبصفة عامة يمكن أجمال ما تحتاجه واحة سيوة وتوابعها من مشروعات تنمية وما تعانيه من معوقات تنمية على النحو التالى :

١- مشكلات الزراعة فى سيوة :

تكمن المشكلة الأساسية فى ارتفاع منسوب المياه الأرضية نتيجة لوجود مسطحات مائية كبيرة ناتجة عن الصرف الزراعى الذى كون عدد من البحيرات مثل (الزيتونة وأغورمى شرق سيوة والمراقى وغربها) ولقد أدى هذا الارتفاع إلى جفاف عدد كبير من الأشجار وأصبح الباقي مهددا بالجفاف .

ولقد نجمت المشكلة من الرى بطريقة الغمر والذى ينتج عنه كميات مياه صرف كبيرة ، كما أن معظم العيون تصرف مائها بلا توقف مما يزيد من المياه المتدفقة نحو البحيرات المذكورة سابقا ، وتسرب كميات كبيرة من المياه خلال المراوى الترابية ووجود عيون لا تستخدم مياهها فى الزراعة لملوحتها أو لبعدها عن العمران وتتدفق منها المياه بلا توقف وتقوم وزارة التعمير بمعالجة هذا الموضوع بتشجيع الأهالى الراغبين فى الاستقرار حول هذه العيون وذلك ببناء مساكن وصرف معونات لهم وحفر بئر عميق (مياه بدرجة ملوحة ٢٢٠ جزء فى المليون) وذلك للرى التبادلى مع مياه العيون المالحة (٧٠٠٠ جزء فى المليون) حيث يبلغ تدفق مياه هذه العيون ٤٠٠٠٠ م^٣ يوميا بدون استخدام وسوف يتم زراعة ٢٠٠٠ فدان بهذه الطريقة ، ووجود عيون داخل البرك نفسها ، ووجود عيون مزدوجة تتسرب مياهها تحت السطح لتساهم فى رفع منسوب المياه الأرضى بالواحة وتطويل الأرض ، وقلة كفاءة شبكة الصرف الحالية لعدم تطهيرها مع زحف الرمال من ناحية الجنوب ولقد تم بنجاح تنفيذ برنامج لتثبيت الكثبان الرملية باستخدام مياه الصرف الزراعى . كما تواجه الواحة عزوفا من جانب قطاع كبير من الشباب عن الاشتغال بالعمل الزراعى فى الواحة نظرا للإقبال على العمل خارج الواحة نظرا لما يتقاضونه من أجر أكبر .

٢- مشكلات الإنتاج الحيوانى :

تتمثل مشكلة الإنتاج الحيوانى بالواحة فى عدم توفر الكميات اللازمة من الأعلاف لتغذية الحيوان إذ تعتمد فى ذلك على البرسيم الحجازى وثمار البلح نصف الجافة والعلف المركز مع استغلال القليل من المراعى الطبيعية فى رعى الماعز والأغنام وبعض الأبقار ، ونقص الرعاية الصحية البيطرية الفعالة بالنسبة للحيوانات الموجودة بالواحة مع قلة عدد الأطباء البيطريين وعدم توفر الأمصال والأدوية اللازمة للمحافظة على صحة الحيوان ، والعجز فى الأيدى العاملة من أبناء الواحة المة تغلبن برعاية الحيوان فضلا عن انخفاض إنتاج سلالات الحيوانات المحلية لموجودة بالنسبة للحم واللبن ، وقلة المساحة المخصصة للمراعى وعدم استخدام التلقيح الصناعى لما له من أثر فى رفع إنتاج الحيوانات وعدم توفر الوعى الكاف لدى الأهالى بتربية ورعاية الحيوان .

٣- مشكلات المواصلات :

وتعتبر المواصلات من المشكلات الملحة داخل الواحة وخارجها بالإضافة إلى وعورة الطرق مما يعيق النمو الاقتصادى فى الواحة .

كما تواجه التنمية بواحة سيوة العديد من الصعوبات والتي تتمثل في:

- ١- انخفاض عدد السكان بالنسبة لمساحة الواحة .
- ٢- بدائية المسكن السيوى وعدم ملاءمته للظروف الصحية المناسبة والتي تسبب فى كثير من الأمراض .
- ٣- بدائية الإمكانيات الصحية مع عدم توفر الرعاية الصحية على مستوى الواحة بالقدر المناسب ونقص عدد الأطباء المتخصصين .
- ٤- ضعف مستوى التعليم وانخفاض عدد المتعلمين وعدم الاهتمام بنوعية التعليم التى تتناسب مع إمكانيات البيئة البشرية والطبيعية وكذلك ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الواحة عموما وبين النساء خصوصا كذلك فى الريف عن الحضر بصورة ملحوظة، هذا فضلا عن انخفاض نسبة استيعاب التلاميذ نظرا لمعدات وتقالييد البدو الرحل وعدم استقرارهم فى مكان ثابت بالإضافة إلى مشكلة التأخر الدراسى والرسوب لعدم استقرار المدرسين فى القرى والنجوع وعدم توفر المواصلات السهلة لتقلاتهم .
- ٥- التقاليد والمادات المتوارثة التى تقف عتبة أمام عملية التنمية وخاصة النواحي الاجتماعية فيها .
- ٦- قصور وعدم كفاية المرافق اللازمة لمتطلبات التنمية خاصة فى مجال مياه الشرب والإسكان والكهرباء والطرق الداخلية والخارجية والمواصلات والاتصالات .
- ٧- ارتفاع أسعار السلع وخاصة الغذائية منها ، والتى تصل إلى الواحة من مناطق الجمهورية المختلفة، هذا فضلا عن ارتفاع أثمان محاصيل الواحة بمنافذ الاستهلاك خارجها ، نظرا لبعدها عن مناطق الجمهورية والسدى يؤثر بالتالى على تكاليف النقل بالارتفاع .
- ٨- ارتفاع نسبة ملوحة مياه الآبار والعيون ، والتى تصل نسبة الملوحة فى بعضها إلى ٨٠٠٠ جزء فى المليون .
- ٩- سوء الصرف بأراضى الواحة مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى وهى ظاهرة منتشرة خصوصا أن كثير من المناطق غير مستوية وتختلف مستوياتها .
- ١٠- انخفاض متوسط إنتاجية الغدان للمحاصيل الحقلية كالقمح والشعير بالمقارنة بمناطق وادى النيل .
- ١١- انخفاض أعداد الحيوانات وعدم توفر الأعلاف اللازمة لتغذية الحيوان ونقص الرعاية الصحية البيطرية .
- ١٢- ولا تعاني واحة سيوة من ندرة المياه ، فالمياه متوفرة بالواحة ولكنها تعاني من مشكلة الصرف فى الأراضى القديمة هذا فضلا عن التكاليف المرتفعة لاستخراج المياه فى مناطق التوسع الأفقى وتكاليف حفر ابار للرى والصرف فى هذه المناطق
- ١٣- كما يعتبر عدم توفر رأس المال بالقدر المناسب وعدم الوعى التخطيطى لدى سكان الواحة من أهم المشاكل التى تعوق تنمية الواحة عموما .
- ١٤- كما تعاني سيوة من نقص الأيدى العاملة وخاصة الماهرة منها نظرا لقلّة عدد سكان الواحة علاوة على أن نصف المجتمع المتمثل فى المرأة لا عمل لهن أصلا ولا يقمن بأى نشاط اقتصادى الأمر الذى يقتضى توفير عمالة من الأقاليم الأخرى والعمل على توطيد البدو الرحل .

والجدول التالي يوضح احتياجات واحة سيوة من المشروعات التنموية وفقا للتوزيعات التكرارية لأراء المبحوثين.

جدول رقم (٢) الاحتياجات الفعلية من المشروعات التنموية

م	الوحدة المحلية	أم الصغير	سيوة	أبو شروف	أغورمي	بهي الدين	المراقى	الجملة	
								عدد المبحوثين	نسبة المبحوثين
١-	مياه الشرب	١	٢٠	١	٨	٤	١٧	٥١	٣٩,٥٤
٢-	صرف صحى	١	٣٦	٧	٩	٥	١٧	٧٥	٥٨,١٤
٣-	طرق	١	٢٦	٢	٤	٥	١٣	٥١	٣٩,٥٤
٤-	معديات	---	٢١	٦	٦	٤	١٥	٥٢	٤٠,٣١
٥-	نقص الكهرباء	١	١٥	٨	---	٤	٢٠	٤٨	٣٧,٢١
٦-	دفاع مدنى	---	---	٧	٩	٥	١٧	٣٨	٢٩,٤٦
٧-	بريد	٢	٢٨	١١	٤	٨	٢٣	٧٦	٥٨,٩٢
٨-	أسواق	---	٢١	٧	٤	٥	١٦	٥٣	٤١,٠٩
٩-	تبيح	١	٢٣	٧	٧	٥	١٧	٦٠	٤٦,٥٢
١٠-	جمع قمامة	---	١٨	٧	٩	٥	١٧	٥٦	٤٣,٤١
١١-	نقص المدرسين	---	٢٩	٧	٨	٥	٥	٥٤	٤١,٨٦
١٢-	نقص المدارس	٢	١٩	٥	٤	٧	٢١	٥٨	٤٤,٩٦
١٣-	خدمات صحية	---	١٧	٥	١	٢	١٥	٤٠	٣١,٠١
١٤-	رى	١	١٥	٧	٤	٤	١٤	٤٥	٣٤,٨٨
١٥-	نقص الأطباء بالوحدة الصحية	٢	٦	---	٢	---	٣	١٣	١٠,٠٧
١٦-	نقص اتصالات	٢	٧	٧	---	٢	١٥	٣٣	٢٥,٥٨
١٧-	نقص الصرف الزراعى	٢	٢٩	٤	٥	٤	٨	٥٢	٤٠,٣١
١٨-	التليفونات	٢	---	٢	---	٢	٧	١٣	١٠,٠٧
١٩-	نقص فرص العمل	٢	١	٢	---	١	٣	٩	٦,٩٨

* بيانات جمعت وحسبت من واقع استمارة الاستبيان

ومن الجدول السابق يتضح حاجة واحة سيوة وتوابعها للعديد من المشروعات المذكورة وأهمها الصرف الصحى وخدمات البريد .

ثالثا : احتياجات واحة سيوة من المشروعات المستقبلية :

يقوم جهاز تعميم وتنمية الساحل الشمالى الغربى واحة سيوة بعدة مشروعات لاستصلاح أراضي زراعية جديدة فى إطار خطة الدولة لتنمية الواحة اقتصاديا وذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة بالواحة أقصى استغلال ممكن وتوظيف تلك الموارد بالاهتمام بالتنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية الموجودة بالواحة مع المحافظة على المزارع الموجودة وزيادة إنتاجيتها ، وتشجيع المواطنين على استصلاح أراضي جديدة وتعميرها وبناء خزانات بجوار العيون لتخزين المياه وتطهير المصارف مع إدخال الميكنة بالواحة لا. تصلاح أراضي زراعية جديدة ، كما ساهم الجهاز فى تمهيد الطرق وتثبيت الكثبان الرملية .

كما تقوم الدولة بتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية بالواحة كإنشاء شبكات ومحطات الكهرباء وشبكات المياه والخزانات اللازمة لتوصيل المياه للمنازل وكذلك بعض الكبارى على قنوات المياه وأعمدة الإنارة لإنارة القرى .

كما تقوم بنشر مشروعات الأسر المنتجة وخدمات الأسرة والطفولة والتأهيل الاجتماعى ونشر خدمات الجمعيات الأهلية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، مع إقامة إدارة للأوقاف بالواحة للإشراف على المساجد الموجودة وتنظيم الندوات الدينية وقوافل التوعية بالمدارس لتحسين الشباب .

وهناك بعض المشروعات المقترحة لتنمية الواحة من خلال تنمية الواحة صناعيا بالاهتمام بالصناعات اليدوية كصناعة الجريد والمنسوجات والصناعات الخشبية ، وتطوير صناعة كبس العجوة وتشبيد وحدات لتجفيف البلح وتصنيع علف الماشية واستخراج الكحول من البلح العزاوى ، وكذلك الاهتمام بصناعة استخلاص الزيوت وتطوير صناعة تخليل الزيتون وإقامة صناعة بلاستيك لتغطية احتياجاتها كصناعة رشاشات المياه وأوعية تخليل الزيتون والأطباق والأكواب والأكياس النايلون .

أما مشروعات التنمية السياحية فتتضمن إنشاء بيوت ضيافة لتقديم خدمة فندقية ، وإنشاء متحف لعرض وتسجيل آثار منطقة واحة سيوة الفنية بآثارها وتطوير وتنمية مناطق الردم العلاجي على جبل الذكور بإنشاء منتجع سياحي علاجي مما يساعد على جعل فترة العلاج بهذه الطريقة أكثر جاذبية مع توفير الخدمات اللازمة للزوار .

مع الاهتمام بإنشاء مزارع سمكية بمناطق البحيرات والبرك لأن مياهها تصلح لتربية ونمو الكثير من أنواع الأسماك وبجانب هذه المزارع من الممكن أن تقوم بعض التجمعات السكنية الصغيرة بكون نشاطها الرئيسى هو صيد الأسماك والزراعة فى المزارع المجاورة .

والجدول التالى يوضح مشروعات التنمية الاجتماعية التى تحتاجها واحة سيوة وتوابعها طبقا للتوزيع التكرارى

لآراء المبحوثين

جدول رقم (٣) * مشروعات التنمية الاجتماعية التى تحتاجها واحة سيوة وتوابعها

م	مشروعات التنمية الاجتماعية	الوحدة المحلية	أم الصغير	سيوة	أبو شروف	أغورمى	بهي الدين	المراقى	الجملة	
									عدد	نسبة
									المبحوثين	المبحوثين
١-	رعاية الطفولة والأمومة	٢٨	٥	٨	٥	١٨	٦٤	٤٩,٦١		
٢-	مراكز الإسعاف	٢٤	٦	٧	٥	١٦	٥٨	٤٤,٩٦		
٣-	الأندية النسائية	٣٠	٦	٨	٥	١٨	٦٧	٥١,٩٤		
٤-	دور الحضانة	٢١	٥	٨	٥	١٨	٥٧	٤٤,١٩		
٥-	مراكز تدريب مهني	٢٩	٧	٧	٥	١٨	٦٧	٥١,٩٤		
٦-	مكتبة ريفية	٣١	٦	٦	٥	١٨	٦٦	٥١,١٦		
٧-	محو الأمية	١٠	١	٢	٢	١٥	٣٠	٢٣,٢٦		
٨-	تكافل اجتماعي	٣٠	٦	٧	٥	١٧	٦٥	٥٠,٣٩		
٩-	رعاية المعوقين	٣٥	٦	٩	٥	١٧	٧٢	٥٥,٨١		
١٠-	تنظيم الأسرة	١٨	٤	٦	٥	١٦	٤٩	٣٧,٩٨		
١١-	مراكز الشباب	١٦	١	١	١	١٦	٣٥	٢٧,١٣		
١٢-	دار المناسبات	٣٤	٥	٥	٤	١٧	٦٥	٥٠,٣٩		
١٣-	فصول التقوية	٢٧	٥	٤	٣	١٨	٥٧	٤٤,١٩		

* بيانات جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان .

ومن الجدول السابق يتضح أن أهم مشروعات التنمية الاجتماعية التى تحتاجها الواحة وتوابعها هى الأندية النسائية ومراكز التدريب المهني والمكتبات الريفية والتكافل الاجتماعى ورعاية المعوقين ودور المناسبات .

المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

كما يوضح الجدول التالي مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها الواحة وتوابعها طبقا للتوزيع التكراري لأراء المبحوثين

جدول رقم (٤) * مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها واحة سيوة وتوابعها

م	الوحدة المحلية مشروعات التنمية الاقتصادية	أم الصغير	سيوة	أبو شروف	أغورمي	بهي الدين	المراقى	الجملة	
								نسبة	عدد
								المبحوثين	المبحوثين
١-	تحسين ورفع خصوبة الأراضي	١	٣٤	٦	٦	٥	١٥	٦٧	٥١,٩٤
٢-	مشروعات الصرف المغطى	--	٣٧	٦	٩	٥	١٨	٧٥	٥٨,١٤
٣-	تطهير المروى والمصارف	١	١٧	٥	٢	١	١٠	٣٦	٢٧,٩١
٤-	الميكنة الزراعية	١	٣٢	٦	٧	٥	١٦	٦٧	٥١,٩٤
٥-	الزراعات المحمية	--	٣٣	٦	٨	٥	١٧	٦٩	٥٣,٤٩
٦-	الإرشاد الزراعى	١	٢٤	٦	٥	٤	١٦	٥٦	٤٣,٤١
٧-	الخدمات البيطرية	١	٢٨	٦	٨	٤	١٧	٦٤	٤٩,٦١
٨-	تسمين الماشية	--	٣٤	٦	٩	٥	١٧	٧١	٥٥,٠٤
٩-	إنتاج دواجن	١	٣٤	٦	٩	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
١٠-	تصنيع الأعلاف	--	٣٥	٦	٩	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
١١-	تصنيع مخلفات الحقل	--	٣٣	٦	٩	٥	١٨	٧١	٥٥,٠٤
١٢-	التسويق التعاونى للحاصلات	--	٣٣	٦	٩	٥	١٨	٧١	٥٥,٠٤
١٣-	إنتاج عسل	١	٣٥	٦	٨	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
١٤-	تربية أسماك	--	٣٤	٦	٧	٥	١٨	٧٠	٥٤,٢٦
١٥-	إنتاج الحرير الطبيعي	--	٣٣	٦	٩	٥	١٨	٧١	٥٥,٠٤
١٦-	تصنيع الألبان	--	٣٣	٦	٩	٥	١٨	٧١	٥٥,٠٤
١٧-	تقطير زيوت نباتية	--	١٩	٦	٦	٣	١٥	٤٩	٣٧,٩٨
١٨-	صناعات بيئية (جريد - كليم)	--	٢٥	٦	٧	٤	١٨	٦٠	٤٦,٥١
١٩-	الملابس الجاهزة	--	٣٤	٦	٩	٤	١٧	٧٠	٥٤,٢٦
٢٠-	تريكو ونسيج	١	٣٥	٦	٩	٤	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
٢١-	صناعات خشبية	١	٣٣	٦	٩	٥	١٨	٧٢	٥٥,٨١
٢٢-	صناعات جلدية	--	٣٥	٦	٩	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
٢٣-	صناعات بلاستيك	--	٣٥	٦	٩	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
٢٤-	صناعات رخام وبلاط	--	٣٥	٦	٩	٥	١٨	٧٣	٥٦,٥٩
٢٥-	صناعة تلج	--	٣٤	٦	٩	٥	١٨	٧٢	٥٥,٨١
٢٦-	مراكز خدمات آلية	--	٣٤	٦	٨	٥	١٨	٧١	٥٥,٠٤
٢٧-	مراكز اصلاح وصيانة	--	٣٤	٦	٧	٤	١٧	٦٨	٥٢,٧١
٢٨-	محطات وقود وتسخيم	--	٢٤	٦	٩	٥	١٧	٦١	٤٧,٢٩
٢٩-	نقل ركاب	١	٣٠	٦	٩	٥	١٥	٦٦	٥١,١٦
٣٠-	نقل بضائع	--	٢٧	٦	٩	٥	١٧	٦٤	٤٩,٦١
٣١-	منافذ توزيع متنوعة	--	٢٨	٦	٩	٥	١٨	٦٦	٥١,١٦
٣٢-	سياحة ريفية	١	١٤	--	٢	٣	١٢	٣٢	٢٤,٨١

* بيانات جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان .

ومن الجدول السابق يتضح حاجة واحة سيوة وتوابعها لمشروعات تحسين ورفع خصوبة الأراضي ، ومشروعات الصرف المغطى ، والميكنة الزراعية ، والزراعات المحمية ، ومشروعات تسمين الماشية وإنتاج الدواجن وتصنيع الأعلاف ومخلفات الحقل والتسويق التعاونى للحاصلات ، وإنتاج العسل وتربية الأسماك وإنتاج الحرير الطبيعي وتصنيع الألبان والملابس الجاهزة وأشغال التريكو والنسيج والصناعات الخشبية والجلدية وصناعات البلاستيك ، وصناعات الرخام والبلاط وصناعة الثلج ، ومراكز الخدمات الآلية والإصلاح والصيانة ومشروعات نقل الركاب ومنافذ التوزيع للسنع .

مدى استفادة الأهالي من الخدمات التي تقدمها المنظمات الحكومية الموجودة بواحة سيوة وتوابعها :

والجدول التالي يوضح مدى استفادة الأهالي من الخدمات التي تقدمها المنظمات الحكومية الموجودة بواحة سيوة على النحو التالي:

جدول رقم (٥) مدى استفادة الأهالي من خدمات المنظمات الحكومية

م	الوحدة المحلية وتوابعها	ضعيفة		متوسطة		جيدة		الجملة	
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
١-	سيوة	٦,٢٠	٨	٢٢,٤٨	٢٩	٦,٢٠	٨	٣٤,٨٨	٤٥
٢-	أم الصغير	---	---	---	---	---	---	---	---
٣-	أغورمى	٣,١٠	٤	١٠,٨٥	١٤	٣,١٠	٤	١٧,٠٥	٢٢
٤-	أبو شروف	٤,٦٥	٦	٩,٣٠	١٢	١,٥٥	٢	١٥,٥٠	٢٠
٥-	بهي الدين	٣,٨٧	٥	٦,٢٠	٨	٢,٣٣	٣	١٢,٤٠	١٦
٦-	المراقى	٦,٢٠	٨	١٣,١٨	١٧	٠,٧٨	١	٢٠,٢٠	٢٦
	الجملة	٢٤,٠٣	٣١	٦٢,٠٢	٨٠	١٣,٩٥	١٨	١٢٩	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن الخدمات المقدمة من المنظمات الحكومية الموجودة بواحة سيوة وتوابعها ضعيفة بنسبة ٢٤,٠٣% من آراء المبحوثين ، ومتوسطة بنسبة ٦٢,٠٢% من آراء المبحوثين ، وجيدة بنسبة ١٣,٩٦% من آراء المبحوثين ، ومنه يتضح أن هذه الخدمات تكون بصورة متوسطة .

ملخص الدراسة :

يتزايد الاهتمام بالتنمية الريفية فى السنوات الأخيرة سواء من حيث أهميتها فى خطط الاستثمار الإقليمية والقومية، أو من حيث أهمية أبناء الريف أنفسهم نظرا لكثرة عددهم وضرورة أن تتم التنمية بواسطتهم ومن أجلهم ، مما أدى إلى اهتمام الحكومة المصرية بتنمية وتطوير القطاع الريفي .

وتتمثل مشكلة الدراسة فى الحاجة لدراسة إمكانات وموارد مركز سيوة بمحافظة مرسى مطروح وكذلك احتياجات المحة حتى يمكن وضعها فى الاعتبار بمعرفة متخذى قرار التنمية عند العمل على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بهذه الواحة والعمل على تغيير السلبى منها حتى تؤتى برامج التنمية ثمارها المرجوة .

ولذا تهدف الدراسة إلى إعطاء صورة لمجتمع الواحة من خلال التعرف على واقع الأوضاع المعيشية المختلفة بغرض تشخيص أهم المشاكل التى تواجهها والمعوقات التى تعترض سبيل تنميتها بغية التوصل إلى الأساليب والوسائل التى يمكن بها حل هذه المشكلات والقضاء على تلك المعوقات من أجل رفع مستوى معيشة سكانها ، ولذا فإن حصر الإمكانات والموارد المادية والبشرية لواحة سيوة وتوابعها من شأنه التنبيه إلى أهميتها وجوانب القصور فيها عند محاولة صياغة خطة وتنفيذ برنامج للتنمية بها .

فما لاشك فيه أن حصر هذه الإمكانات والموارد المادية والبشرية يساعد على تفهم أعمق لطبيعة وإمكانات وجوانب قصور هذا المجتمع كما يساعد على توجيه السياسات والبرامج التنموية مما يزيد فاعليتها .

وتم إجراء هذه الدراسة فى واحة سيوة التى تتبع محافظة مرسى مطروح إداريا وتضم عددا من الوحدات الإدارية وهى أم الصغير ، وأبو شروف ، وأغورمى ، وبهي الدين ، والمراقى وهى وحدات محلية يتبعها عدد من العزب والنجوع. وتبلغ مساحة الواحة حوالى ١٠٨٨ كم^٢ تقريبا ، ويبلغ عدد سكانها طبقا للنتائج الأولية لتعداد السكان ١٩٩٦ (١٢٩٤٩ نسمة) ، وتبلغ نسبة الأمية فى سيوة ٤١,٧٨% من جملة السكان ، كما تبلغ نسبة المتزوجين ٦٧,٣% من السكان ممن فى الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر .

وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المبحوثين قدرها ١٢٩ مبحوثا بنسبة ١% تقريبا من إجمالى تعداد السكان موزعين كنسبة وتناسب بين ريف وحضر مركز سيوة ، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على منهج المسح الاجتماعى بطريق العينة ، واعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية التى تم جمعها باستخدام استمارة الاستبيان بالمقابلة فضلا عن بعض البيانات الثانوية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات بمحافظة مطروح ومركز ومدينة سيوة .

كما تم استخدام بعض المقاييس الوصفية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية كأدوات إحصائية .

ويمكن عرض نتائج هذه الدراسة بشئ من الإيجاز على النحو التالي

أولاً : الإمكانيات والموارد المتاحة :

- ١- الموارد المائية يوجد بالواحة ٢٢٠ عين من العيون الطبيعية منها حوالي ٨٠ بئراً وعين صالحة للشرب والرى ، كما يوجد ١٢٠٠ بئر سطحية ، ٦ أبار عميقة ، كما توجد بالواحة ثلاثة مصارف .
- ٢- بالواحة محاجر للرمل والزلط والطفلة والحجر الجيري .
- ٣- بالواحة مساحة منزرعة قدرها ٤٩٢٩٣ فداناً فضلاً عن ٢٥٠٠٠٠ فدان قابلة للاستصلاح ، والمساحة المحصولية ٤٩٣٤٨ فداناً وأغلب هذه الحيازات فى صورة وضع يد وأهم المحاصيل المنزرعة هى البلح والزيتون .
- ٤- يقوم السكان بتربية الأغنام والماعز باعتبارها أهم حيوانات الواحة بالإضافة إلى بعض الحيوانات قليلة العدد كالبقرة والجمال ، بالإضافة إلى بعض الطيور المنزلية .
- ٥- بالواحة بعض الصناعات الريفية كتجفيف البلح وصناعة العجوة ، وعصر الزيتون وتخليله وصناعة الحصى والفخار وبعض الحرف كإعمال البناء والنجارة ونسج الصوف .
- ٦- للسكان نشاط تجارى يتمثل فى تصدير البلح والزيتون والعجوة وزيت الزيتون ويستوردون ما يحتاجونه من المحافظات المجاورة كالسكر والدقيق والأقمشة والحبوب .

ثانياً : الخدمات المتاحة :

- ١- الخدمات الصحية : يعتمد الأهالى على العلاجات التقليدية المتوارثة بالإضافة إلى وجود مستشفى مركزى ومكتب صحى وبعض العيادات ونقط الإسعاف .
- ٢- بالواحة بعض الطرق المرصوفة ، كما أن بها مطار فضلاً عن بعض السيارات والجرارات كما يوجد مكتب للبريد والتلغراف والتليفون وستتوال بسعة ٢٠٠ خط .
- ٣- السياحة : بالواحة بعض الأماكن السياحية والبحيرات ووديان الزهور البرية والأعشاب الطبية والآبار والعيون وهى من الأماكن التى تجذب السائحين لصفاء مياهها فضلاً عن بعض الآثار التى ترجع إلى العصور الفرعونية والرومانية واليونانية .
- ٤- بسيوة محطة كهرباء بطاقة ٨ ميغا فضلاً عن وجود ٩ وحدات لتوليد الكهرباء وتستهلك المدينة منها ٢,١ ميغا .
- ٥- الخدمات التعليمية : بالواحة ١٤ مدرسة للتعليم الابتدائى ، و ٣ مدارس إعدادية ، ومدرسة للتعليم الثانوى العام والتجارى ، و ٦ معاهد أزهريّة .
- ٦- خدمات متنوعة : بالواحة ٤٣ مسجداً منها ١١ مسجد حكومى ، ومخبرين للخبز البلدى ، و ٦ وحدات اجتماعية ، و ٨ جمعيات أهلية ، و ٦ مراكز للشباب وناديين ، و ٩ فنادق .

ثالثاً : احتياجات واحة سيوة :

- ١- مشكلات الزراعة : تعاني الواحة من ارتفاع منسوب الماء الأرضى لوجود مسطحات مائية كبيرة ناتجة عن الصرف الزراعى مما يسبب جفاف عدد كبير من الأشجار ، وكذلك عدم توفر الأعلاف اللازمة لتغذية الحيوان ، ونقص الرعاية البيطرية ، وقلة المراعى .
- ٢- مشكلة المواصلات : تعاني الواحة من مشكلة المواصلات وكذلك وعورة الطرق .
- ٣- ضعف الرعاية الصحية .
- ٤- ضعف الخدمات التعليمية .
- ٥- قصور وعدم كفاية المرافق خاصة فى مجال الإسكان والطرق .
- ٦- ارتفاع أسعار السلع وخاصة الغذائية منها .
- ٧- نقص الأيدي العاملة الماهرة نظراً لقلّة عدد السكان .

توصيات الدراسة:

- ١- يمكن العمل على الاستفادة من واحة سيوة لحل مشكلة التكدس العمرانى بالوادى بالعمل على جذب السكان من خلال مشروعات استصلاح الأراضى لإقامة مجتمعات سكنية جديدة وزراعة محاصيل غير تقليدية مما يؤدي إلى جذب العمالة وتوطينها بالواحة.
- ٢- نشر الوعي بين أهالى الواحة لترشيد استخدام مياه الري وإنشاء نظام متكامل للصرف من خلال تطوير وسائل الري والصرف وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الري ، والمحافظة على خصوبة الأراضى المنزرعة ومعالجة وتحسين المساحات منخفضة الإنتاجية بالعمل على تدريب الأهالى على طرق الزراعة والرى الحديثة ونوعية المحاصيل الملائمة للمناطق الصحراوية لتلائم القصور الذى يعاني منه الأهالى فى المعلومات والمعارف الزراعية مما ينجم عنه مشاكل الري والصرف والتربة والتي تسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية .
- ٣- الاهتمام بتحسين مستوى التعليم بوجه عام بتوفير المدرسين والمدارس والاهتمام بتعليم المرأة والاهتمام بمشروعات محو الأمية ونشر دور الحضانه وزوايا تعليم القرآن الكريم ، والعمل على توفير الخدمات الصحية وتزويد المستشفى بالأخصائيين والأجهزة والأدوية .
- ٤- تشجيع الصناعات الريفية وخاصة تصنيع المنتجات الغذائية وصناعات الخوص والحصير .
- ٥- الاهتمام بتوفير الخدمات الثقافية والإعلانية لتحقيق المزيد من استيعاب الثقافة القومية واندماج الواحة بالوطن الأم .
- ٦- العمل على تنمية الثروة الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتى لأبناء الواحة والعمل على استغلال المساحات المائية الموجودة بها لإقامة مزارع سمكية من خلال مساعدة صغار المربين بتقديم القروض الميسرة والعمل على توفير الأعلاف بزراعة محاصيل العلف وتوفير الرعاية البيطرية .
- ٧- الاهتمام بتنشيط الحركة السياحية بالواحة بتوفير المواصلات الجيدة والسريعة وتطوير الطرق ورصفها وكذلك تطوير مطار سيوة ، وكذلك الاهتمام بالمناطق السياحية لجذب المزيد من السائحين وكذلك الاهتمام بإبراز إمكانات الواحة السياحية، والإعداد للمهرجانات السياحية وتنشيط سياحة السفارى والسياحة الطبيعية والسياحة العلاجية ، وإنشاء متاحف للتراث والآثار بالمدينة ، والاهتمام بإقامة الفنادق السياحية.
- ٨- الاهتمام بتحسين أساليب الزراعة وإدخال أصناف جديدة من الزراعات كالنباتات الطبية والعطرية والأشجار المثمرة ، وكذلك الاهتمام بإنتاج أصناف التقاوى الملائمة للمنطقة .
- ٩- تنشيط الجهود غير الحكومية ودعم المشروعات التى تشارك فيها الأهالى فضلا عن ضرورة دعم الجمعيات الحكومية وخاصة الزراعية منها .
- ١٠- تشجيع المشروعات الصغيرة وتدريب العاملين على الأساليب الحديثة للتصنيع الزراعى وخاصة لمحصولي الزيتون والبلح والاهتمام بالصناعات المغذية كصناعة إنتاج علب الصفيح ، وإنتاج الكريمة من اللبف وتجهيز وخط العلائق الحيوانية .
- ١١- الاهتمام بتشغيل المرأة السيوية من خلال إدخال مشروعات الأسر المنتجة .
- ١٢- الاهتمام بتزويد المساجد والزوايا بالعواظ ومقیمی الشعائر مع توفير المساكن اللازمة لهم .
- ١٣- توفير الخدمات العامة بتحسين شبكة التليفونات بالواحة وصناديق البريد والاهتمام برصف الطرق الداخلية ، والعمل على توفير المياه النقية الصالحة للشرب ومد شبكات الكهرباء للنهوض بالخدمات ومشروعات الانتعاش الاقتصادى للمجتمع .
- ١٤- العمل على توطين البدو فى مناطق الاستصلاح الحديثة بتوزيع الأراضى عليهم .
- ١٥- العمل على تشجيع عملية المشاركة الشعبية داخل الواحة بالعمل على كسب ثقة الأهالى وإتاحة الفرص لهم للتعبير عن احتياجاتهم وكذلك العمل على اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها وتشجيع اشتراك المرأة والشباب فى الأعمال التطوعية ، وتحسين دخول الأفراد عن طريق المشروعات التنموية التى تحسن من مستوى معيشتهم .

المراجع

- ١- أحمد ، حسام فتحي ، ١٩٩٥ ، التشكيل العمراني في المجتمعات التقليدية بالوحدات في ضوء تفسير أنساقها الاجتماعية الثقافية - دراسة حالة واحة سيوة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة .
- ٢- أحمد ، على فتحي (دكتور) وآخرون ، ١٩٩٥ ، الموارد والإمكانات والمنظمات بالوحدة المحلية لأبو عزيز - مركز مطاي - محافظة المنيا ، بحث غير منشور ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)
- ٣- أحمد ، سمير نعيم (دكتور) ، ١٩٧٧ ، من ملامح الحياة الاجتماعية في سيوة دراسة استطلاعية ميدانية ، ندوة بحوث واحة سيوة ، جامعة عين شمس ، رقم البحث ٢-هـ .
- ٤- العزبي ، محمد إبراهيم (دكتور) ، الحيدري ، عبد الرحيم عبد الرحيم (دكتور) ، بدون ، تنمية القرية الصحراوية : دراسة حالة - اعتبارات أساسية في استراتيجية تنمية المجتمعات المستحدثة .
- ٥- الشامي ، سعيد عبد المنعم ، ١٩٨٦ ، رؤية مستقبلية لإمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحدى الواحات المصرية (دراسة لواجهة سيوة) ، معهد التخطيط القومي .
- ٦- عبد المعطي ، عبد الباسط (دكتور) وآخرون ، ١٩٩٦ ، السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية .
- ٧- محمد ، عليا عبد العظيم سليمان ، ١٩٩٦ ، أثر مشروعات التنمية على البناء الاجتماعي التقليدي في واحة سيوة ، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس .
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ ، بمراكز محافظة مطروح .
- ٩- المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة مطروح وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية ، الجزء الثاني ، القطاعات الخدمية والبنية الأساسية ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٤) ، معهد التخطيط القومي ، ج.م.ع ، ١٩٩١ .
- ١٠- وصف محافظة مطروح بالمعلومات ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . محافظة مطروح ، ١٩٩٧ .

Study of some of the resources and community needs at Siwa district Marsa Matrouh Governorate

In the last few years, the interest of the rural development has been increased because of its strategic impacts and importance on the national and regional levels.

Study of the local communities in the desert areas and new lands, is of great importance as a base of having a wide, accurate and descriptive data base available for the decision makers and policy planners. That might enable them to draw realistic and applied plans, programs and projects on all levels according to the sustainable development concepts because of the mass of the unavailability of studies on the resources and needs about Siwa district, the study tried to collect as much information as possible to be useable for planning and implementing the developmental programs in this area and similar ones.

The study points to a detailed and better understanding about the Oasis society and helps to diagnose and determine the main constraints facing the integrated development. So focusing on the above mentioned issues can help in evaluating the impacts of the developmental programs which have been already implemented there.

The study sample: A random sample of 129 examiner had been questionered representing about 1% of the total population.

The description of the study area. The Oasis contains 220 natural spring, out of which only 80 are good for rural purposes, drinking and irrigation.

The cultivated land comprises 49293 Feddan. The main cultivated crops are dates and olive, the beduins breed sheep and goats.

There are some simple industries based on the agriculture products like date drying, Agwa, pickling of olive and its extraction Olive Oil.

The Oasis has some of the primary, prep. and secondary schools, plus Azhar educational institutes, there are also some of the touristic places and areas with a great touristic attraction.

The study concluded some of the community problems such as: the increase of the ground water level, the unavailability of fodders to feed the animal, lack of human health and social care, poverty unavailability of means of transportation plus unpaired and accessible unsufficiency of educational care services, high prices of almost all goods and shortage of skilled and trained labour.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

إنشاء نماذج فعالة لإدارة الأراضي الزراعية

د. زمرود غلاموفا

طشقند

الوجه الجديد للسياسة الزراعية والتي تمثل تصوير العلاقات الزراعية بين الناس في عملية التملك أو الاستخدام والتصرف في الأراضي الزراعية وعلى سبيل المثال تجزئة الأراضي إلى أجزاء صغيرة قد تجعل أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية لا تدخل تحت العمليات الزراعية للسكان، عند ذلك فإن الأسهم الخاصة بالأراضي كقاعدة سوف تستطيع التأثير السلبي على توفير صناعة بضائع الإنتاج الزراعي.

إعداد وإعادة إعداد الكوادر

من الضروري دفع مستوى الكوادر إلى أعلى المستويات وتدريبهم على العمل بالأساليب الجديدة آخذة في الاعتبار علاقات السوق: تبادل الخبرات في الندوات والمؤتمرات وتقديم برنامج وطني مناسب للصناعات الزراعية المركبة وإعداد الكوادر إعدادا جديدا.

تغير النمط الريفي:

في هذا الاتجاه توجد آفاق وفرص لا يستهان بها وضروري الوصول إلى عروض وتدابير إنشائية محددة في السياسة الزراعية ومن أجل هذا الهدف يقترح إقامة مؤتمر حكومي حول طرق تطور الصناعات الزراعية وإلغاء الجوانب السلبية في المجال الزراعي وضمان نمو المعطيات الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار أن الصناعات الزراعية تمهد إلى دفع اقتصاديات الفروع الأخرى للاقتصاد الوطني، من أجل هذا يجب عمل كل الامكانيات المتاحة. الحلقة المركزية الحاصلة في التغير تعتبر تحول علاقات تملك الأراضي الزراعية كثير من الكحورات والسفحودات (أي الأراضي الزراعية الحكومية والأراضي الزراعية التعاونية) في الوقت الحاضر قد أعيد تنظيمها وإدارتها بما يتناسب والتشريعات الصادرة بهذا الشأن وقد حفظت كمية (عدد) الدراسات العلمية الخاصة بالتصنيع الزراعي المركب وإدخال آفاق تكنولوجية بصورة طبيعية، وفي المجال الزراعي توقف النشاط الاستثماري على المستوى العملي وبالتالي أدى إلى تحطم المجال الاجتماعي في الريف وزادت البطالة بين السكان بوضوح، هذه الظاهرة وظواهر أخرى عكست وجود التغيرات والتي تسببت في نمو العمليات السلبية في الصناعات الزراعية المركبة وبالتالي أدت إلى تدهور إنتاج الصناعات الزراعية. إن استهلاك الأموال الخاصة بالقطاع الزراعي قد ارتفعت إلى ٥٠٪ بما في ذلك الميكنة الزراعية إلى ٧٠٪ وفي عام ١٩٩٢ بدأ نزوح الأموال والتي تقدر ب ٤-٥ مرات عما كان في السابق.

إنشاء نماذج فعالة لإدارة الأراضي الزراعية

انتقلت عملية الخصخصة للمؤسسات الزراعية بشكل سريع وبدرجة محددة بغض النظر من أنها حسبت من أجل رفع الإنتاج الفعال وظهور اهتمامات القطاع الخاص. وفي ظروف محددة استطاعت الزراعة أن تعطي نتائج ملموسة ولكن وضحت أفضلية الإنتاج في المؤسسات الكبيرة عن الإنتاج في الجمعيات الزراعية الصغيرة، وهناك تجارب عالمية تؤيد ذلك ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد ٧٢٪ من المؤسسات الزراعية الصغيرة والتي تملك ٣١٪ من الآلات والمعدات الزراعية و ٤٤٪ من القوى العاملة والتي تنتج ١٠٪ فقط من إجمالي الدخل الزراعي لهذه المؤسسات. وتستخدم هذه المجموعات الزراعية الأراضي والميكنة في ٤ مرات والقوى العاملة في ٧ مرات بشكل سيئ عما في المؤسسات الزراعية الـ ٢٨٪ الأخرى.

إن التقدم الفني والعلمي بحاجة إلى إعادة الإنتاج، لهذا فإن المؤسسات الزراعية الصغيرة المنشئة غير مؤهلة ويرجع ذلك إلى عدم استخدام الميكنة المتطورة والتكنولوجيا الجديدة ولهذا فإن نشأت الإنتاج الفعال في المؤسسات الضخمة والصغيرة تتزايد بشكل مستمر وتتجه أجزاء لا يستهان بها من المؤسسات إلى الإفلاس والنقص الضخم (الكبير) للوسائل المالية وتوظيف الإنتاج الزراعي في المؤسسات الزراعية العملاقة بصورة يسهل إتاحة الفرصة أمام توحيد الاتحادات التعاونية الزراعية والمنظمات الأخرى المنتجة وبالتالي تحل المسائل الإدارية المرتبطة بحياة الفلاحين، وعلى الحكومة مساندة ودعم المؤسسات الزراعية الكبيرة وتقديم العون وتهئية الظروف المناسبة للسوق، وضمان الإدارة الفعالة للعلاقات الزراعية الداخلية والتي تضمن تخفيف الاهتمام الشخصي والتعاوني في الحصول على العمل، ومؤازرة الإنسان والمجتمع وتعميق وتركيز الإنتاج في الاتجاه العالمي، لذلك لابد من تقديم فرص للفلاحين لاختيار بدائل مستخدمة من أجل إدارة زراعية ذاتية محددة بحيث تكون ملكية الأرض تحت تصرف أولئك الذين هم جاهزون لإدارة المؤسسات الإنتاجية الزراعية من أجل آفاق تعاوني منظور.

وعند تحقيق التكامل الرأسي لا ننسى عن التعاونيات التحتية لذا فإن المجموعات المالية والصناعية المتكاملة العليا تستطيع تحقيق المشاريع المعروضة بشكل سريع ولكن يجب رفع المستوى الزراعي من أجل الغرض المطلوب تحقيقه.

وقد أدت إلى هجرة تمهيدية لتلك الأموال على حساب حاجات الزراعة الفنية والتي توفر فقط ٥-٦٪ من النشاطات المستقبلية لهذه الفروع بدون تجديد وإصلاح وإعادة الامداد لمحطات الآلات والجرارات.

تجديد البناء التنظيمي للصناعات الزراعية المركبة

يقدر الحجم الكلي للإنتاج الزراعي ٥٤٥,١ مليار سوم أي بزيادة ٤٪ بالمقارنة بالعام ١٩٩٧م وبلغ إنتاج محصول القمح ٣٠٠,٨ مليار سوم وهنا لابد من الإشارة إلى أن أحد الطرق للتقدم في المستقبل هي إدخال أشكال تنظيمية وقانونية فعالة الخاصة بالتعاونيات والمؤسسات الزراعية.

إن القرارات الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء الأوزبيكي حول التدابير الخاصة لإصلاح التعاونيات الزراعية وبما يتناسب والوثائق القانونية الخاصة بالإصلاح الزراعي فقد تجددت ٦٥ تعاونية ومؤسسة زراعية على أساس الأسهم في الملكية، وفي العام الحالي ١٩٩٨م ظهرت ٨٦٠ مؤسسة زراعية إضافية خاصة بمؤسسات زراعية متخصصة وتعتبر هذه المؤسسات فروع مستقبلية ناجحة.

وفي التعاونيات يمكن أن توجه إليها المزارع الصغيرة والملكية الصغيرة الخاصة بالفلاحين.

تعتبر التعاونيات وحدة اقتصادية هي عبارة عن وسيط بين الزراعة والحكومة ورأس المال الصناعي.

إن اختلاف تطور الزراعة عن التجارة الزراعية الصغيرة بأنها تقوم على أساس أشكال تخصصية متكاملة تنتج عنها وحدات زراعية كبرى قادرة على تهيئة ظروف صناعية مناسبة بحيث تدافع عن مصالح جمهور المزارعين أمام التجار الوسطاء وعن الضغوط الاحتكارية التي تقوم بها الشركات الصناعية، وعلى هذا الأساس تحولت مزارع الدولة إلى تعاونيات زراعية مع إعطاء الفلاحين أراضي زراعية بالإيجار لفترات طويلة بحيث تضمن مصالحهم واهتماماتهم نتيجة لجهودهم وأعمالهم أكثر من تطور الأسهم والنشاطات الفردية الصغيرة للفلاحين.

إن تسليم أراضي زراعية للفلاحين بالإيجار الطويل بهدف حل مجموعة مشاكل اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية بشكل سريع قد يؤدي إلى انخفاض فعالية الإنتاج الزراعي، ولكي نصل إلى حلول لمثل هذه المشاكل يتطلب مجموعة حلول خاصة بالأراضي والموارد المائية بالإضافة إلى الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية، وكل هذا يشترط ضرورة العمل بالبرنامج الحكومي الخاص بتحويل مزارع الدولة إلى أشكال سوقية للمنظمات الزراعية المنتجة، وفي نفس الوقت إنشاء أسواق للصناعات الزراعية وبالتالي يتطلب إنشاء تعاونيات زراعية بحيث لا تعاني هذه التعاونيات من أزمات مالية وتكون في وضع مفلس.

من أجل خصخصة المؤسسات الزراعية وإخراجها من هذه الأزمات ومعرفة سبب عدم جدواها وجعلها في السنوات القادمة مربحة وبهذا التصحيح في المجال الزراعي ينتشر كتجربة أولى بحيث يجب التحليل المضبوط للنتائج النهائية مع أخذ بعين الاعتبار كل الآفاق وعمل خلاصة نهائية.

وبفضل تنفيذ التدابير الموجهة لإخراج المؤسسات من أزماتها المالية وهذه التدابير والتي تمثلت في التدابير التنظيمية والاقتصادية والرقعة الزراعية فقد تم إنتاج ١٥٥,٧ ألف طن من الحبوب عام ١٩٩٨م أي بزيادة ٢٥,٤ ألف طن من الحبوب عن العام ١٩٩٧م. وارتفع إنتاج الأرز إلى ١,٩ مرات وبيع للدولة.

بينما ارتفع إنتاج القطن إلى ١٨٦,٤ الف طن أي إلى ٢,٣ ألف طن أكثر من عام ١٩٩٧م وكذلك أصبحت الثروة الحيوانية مربحة بحيث بلغ دخل ٤٧ مزرعة حيوانية ١٨,٣ مليون سوم من أصل ١٠٤ مزرعة في عام ١٩٩٧م والتي منيت بخسارة تقدر ٣٨٦٧,٦ مليون سوم، بينما ٨٦ مزرعة أصبحت مربحة للعام ١٩٩٨م إلا أن علاقة العمل والملكية تغيرت بالنسبة للقياديين والمهندسين والعمال.

وجوهر هذا هو عمل نماذج تقييمية للمؤسسات الزراعية والتي أثبتت قدرته وفعاليته الملموسة بما يتناسب ومتطلبات العصر.

نظام التجارة الخارجية

اختارت الحكومة الأوزبكية استراتيجية خاصة بالتجارة الخارجية موجهة إلى تغيير أسلوب الاستيراد وكل السياسات التجارية الخارجية تعمل على تخفيف هذا الهدف وتقوم على الرقابة لتبادل التحويلات المصرفية، وتؤثر السياسة على تبادل العملات في التجارة الخارجية، وبالتالي هذا التأثير يمس القيم النسبية لتجارة البضائع الخارجية وخاصة البضائع التي لا تدخل في مجموعة البضائع المسموح لها.

تقدر أهمية المؤشرات الخاصة بالاستيراد والتصدير بعلاقات نسبية خاصة بإجمالي الإنتاج المحلي بحيث إنخفض نصيب إجمالي الإنتاج المحلي من ٦٤٪ إلى ٢٠٪ وكمية التصدير من إجمالي الإنتاج المحلي انخفضت من ٥٦٪ إلى ٢٠٪ وتشير المعطيات إلى المبالغة وتدهور التجارة العالمية والتي تعكس التغيرات الكبيرة للأسعار الأجنبية بالمقارنة بالبضائع المنتجة محلياً وهذا يوضح أن مقدار الهبوط في التبادل الرسمي يستخدم عند انقاز تبادل التصدير في العملة المحلية والتي كانت أقل بكثير عن كمية نمو وانكماش إجمالي الإنتاج المحلي.

وانخفض حجم الاستيراد إلى ٤٠٪ تقريباً وقد لوحظ إعادة التصدير الملموس إلى أسواق جديدة للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦م بحيث قل نصيب التصدير إلى شركائنا التقليديين للتجارة في الدول المجاورة (ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي سابقاً) إلى النصف تقريباً بعدما بدأت ترتفع خلال عام ١٩٩٦م (على حساب تصدير السيارات- الغاز الطبيعي- القطن).

من جديد انخفض التصدير نظراً للأزمة الاقتصادية في روسيا ١٩٩٨ وبالتالي تغيرت التركيبة الاستيرادية لصالح دول شرق آسيا وأوروبا، ونتيجة لسياسة الحكومة الخاصة بعملية تغيير الاستيراد فإن الحجم العام للاستيراد قد انخفض وظهر ذلك خاصة على الاستهلاك المحلي والانخفاض العام لحصة التجارة وإجمالي الإنتاج المحلي وتغير بنائها عكس التغير العميق للتيارات التجارية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي. كذلك العمليات المرتبطة بالمرحلة الاقتصادية الانتقالية وتغير سياسة الدولة الخاصة بالاستيراد وأيضاً تأثير الأزمات المالية العالمية.

إن التركيبة التجارية الخارجية في جمهورية أوزبكستان قد تغيرت كذلك وفي نفس الوقت عندما نالت أوزبكستان استقلالها ساد تصدير القطن ولوحظ في السنوات الأخيرة ظهور سلع أخرى للتصدير مثل الذهب والنفط، ونتيجة توقف إيرادات العملة الصعبة من محصول القطن قد انخفض إلا أن كل التصديرات ركزت بدرجة كبيرة فقد قامت عملية التصدير على ثلاث سلع أساسية وهي: القطن ومنتجات النفط والذهب، وتقدر كمية التصدير للعام ١٩٩٧م ٧٥٪ ومع ذلك فإن الاستيراد عانى تغيرات هامة لمواجهة سياسة الحكومة حول تبديل عملية الاستيراد.

وفجأة انخفضت كمية المواد الغذائية وموارد الطاقة وفي نفس الوقت زاد استيراد الآلات والمعدات إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستيراد.

إلا أن انخفاض استيراد الأدوات الكهربائية والمحركات يعكس زيادة في حجم الطاقة في الصناعات البترولية وفي نفس الوقت فقد اعتمدت الحكومة سياسة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح ساعد على انخفاض استيراد الحبوب.

إن نظام التجارة الخارجية وفي ظروف محددة والتي تمس سعر العملة فإن التسعيرة الاستيرادية لا تملك أهمية مركزية والموجهة لتطوير التجارة الخارجية، ففي عام ١٩٩١م عندما حصلت أوزبكستان على الاستقلال فإن كل الرسوم الجمركية تغيرت ووصلت إلى مستوى الصفر حتى عام ١٩٩٥م عند ذلك أصدرت الحكومة تعريف جمركية ل ٦٢ سلعة مستوردة وذلك على خمسة أبعاد من ٥٪ إلى ٥٠٪ وتصل إلى ١٠٠٪ بالنسبة للسيارات.

وقد أصدرت تعريفية جمركية جديدة في أبريل ١٩٩٥م ورفعت فيها الرسوم الجمركية للسلع المستوردة ال ٦٢ المذكورة سابقا بلغت هذه الزيادة إلى ٣٪ .

إن الرسوم الجمركية غطت أصناف المنتجات الغذائية: ملابس محددة، منسوجات ومواد بترولية، تبغ، مجوهرات، سيارات، والبضائع الالكترونية وقد تغيرت هذه الرسوم الجمركية في فبراير ١٩٩٨م بنسبة قليلة وأضيفت إليها مجموعة سلع مستوردة أخرى مثل الأصباغ، الأوراق، المنسوجات خاصة والمواد الصلبة (الحديد - الزنك - الألومنيوم).

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

مشكل إصلاح القطاع الزراعي
في جمهورية أوزبكستان

د . سعيد أسرار غلاموف

طشقند

مقدمة

إن $\frac{1}{3}$ (ثلث) إجمالي الإنتاج المحلي في أوزبكستان في القطاع الزراعي يعتبر مصدر $\frac{2}{3}$ (ثلثي) الدخل القومي من العملة الصعبة. وفي ظروف النقص الحاد للأراضي والموارد المائية والتي تقدر ١٠٪ أي ما يعال ٤,٥ ٪ مليون هكتار من مجموع الأراضي التي تستغل لسد الاحتياجات الزراعية الأولية، ٩٥٪ من هذه الأراضي تروى صناعياً على أساس إنتاج محصول القطن والذي يصدر إلى الخارج ويحول أكثر من ٥٠٪ من الحجم الكلي للدخل إلى ميزانية الدولة.

يلعب الإصلاح الزراعي دوراً هاماً في حياة المجتمع، ولذلك فإن الحكومة تقوم بمساندة ودعم الإنتاج الزراعي، فتقدم المساعدة العاجلة وتهيئة الظروف المناسبة في الأسواق أيضاً توفير ظروف إدارية فعالة في المجال الزراعي وللتخلص من التقاليد العلاجية السائدة فقد أعطي الفلاح الحرية التامة لاختيار الطرق الحديثة والمناسبة وبدائل محددة في زراعة أرضه. في السنوات الأولى لاستقلال أوزبكستان أتيحت ظروف استثمارية مناسبة حيث جذبت المستثمرين وبلغت هذه الاستثمارات أكثر من خمسة مليار دولار أمريكي إذ بلغ الاستثمار في عام ١٩٩٧م ٢٤١,٦ مليار سوم بينما ارتفع ذلك في عام ١٩٩٨م حيث بلغ ٣٥٠ مليار سوم، وفي عام ١٩٩٩م يتوقع أن يصل إلى ٤٠٠ مليار سوم أي ما يعادل ١٢٠٪ عن مستويات السنوات الماضية.

إن نتائج التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنشيط إصلاح القطاع الزراعي ظهرت من خلال ارتفاع حجم المنتجات الزراعية والتي بلغت في عام ١٩٩٨م ١٠٤,٨ ٪ مقارنة بعام ١٩٩٧م كذلك فقد بلغ إنتاج محصول القطن، القمح، الحرير، البيض، والحليب في السنة الماضية ١٩٩٨ على التوالي ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٠٦، ١٠٣٪ إن الحكومة الأوزبكية تولي اهتمام زائد لمواجهة مشاكل الإصلاح الزراعي، فقد قامت بعمل برنامج خاص لتعميق الإصلاح الاقتصادي وفي وجه الخصوص في القطاع الزراعي من خلال دعم هذا القطاع بتشريعات أساسية قوية وإنشاء لجان ف بالمحافظات من أجل الترويج للإصلاح الزراعي، وإدخال مجموعة خطوات (تدابير) مؤثرة من أجل تقدم الإصلاح الزراعي في الريف ومن أهم الخطوات المعمولة في الإصلاح الزراعي هي تحديد علاقات تملك الأراضي وفي التطبيق العملي فإن الأراضي التي تملكها الدولة والأراضي التي تديرها التعاونيات الزراعية بحاجة لإعادة تنظيمها وإدارتها.

وبالرجوع إلى تطبيق القانون الموضوعي فقد أمتاز الإنتاج الكبير وأدى نتائج باهرة ولكن الزراعة الصغيرة والتي هي غير مهيئة لابد من استخدام التقدم الفني والعلمي الكبير والتي يتناسب مع التطور التكنولوجي الحديث.

ففي الدول المتقدمة في المجال الزراعي تقدر القوي العاملة القادرة على العمل في هذا المجال بـ ٣ - ٤ ٪ إلا أن الوزن النوعي للإنتاج الزراعي في إجمالي المنتجات المحلية وكذلك المصدرة إلى الخارج تقدر ٢٥-٣٥ ٪ هذه نقطة رؤيا للدول النامية زراعياً والمتواصلة مع التعاونيات والمؤسسات الزراعية والجمعيات الفلاحية والتي ينقصها استخدام الأشكال الزراعية الجديدة على نطاق واسع وتخطيط متكامل والوصول إلى مشاركة فعالة في التركيبة المالية والصناعية والمنظمات الأخرى في دول الشركاء الأجانب.

إن النجاحات المحققة في إصلاح القطاع الزراعي تحدد الدور الذي يتبناه البرنامج الوطني لإعداد الكوادر المؤهلة، لهذا تقوم أوزبكستان بوضع الامتيازات لقدرات القوي العاملة في القطاع الزراعي لهذا فإن السواد الأعظم لهذه القوي هم من الشباب والذي تتراوح اعمارهم من ١٦ إلى ٣٠ سنة حيث أن العمر المتوسط لـ ٢٥ ٪ من سكان أوزبكستان والعاملين في القطاع الزراعي هو ٢٤ سنة وبفضل الترويج المتكامل للتدابير المتخذة في إصلاح القطاع الزراعي وتطوره فقد ضمن رفع مستوي فعالية الفروع الزراعية حيث انخفضت القوي المنتجة الزراعية من ٦٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ لهذا لابد من عمل تدابير من أجل استخدام موارد القوي العاملة بشكل اقتصادي بحيث نحصل على الحد الأقصى للقوي العاملة في المحافظات وفي الريف وإيجاد فرص عمل جديدة.

إن الاستخدام الأمثل للقوي العاملة تعتبر المشكلة الأساسية لتطور الريف في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، ومن الضروري في كل الأحوال تأسيس بنك للمعلومات الخاصة بالقوي العاملة والتخطيط المسبق من أجل إتاحة الفرصة للتعليم الفني بين أوساط الشباب والعمل على توسيع وإعادة تأهيل ورفع مستوي الكوادر وتعليمهم الأسس الحديثة في تجارة المنتجات الزراعية والسعي إلى تشجيع ووضع امتيازات من أجل الحصول على تخصصات متعددة.

إن تطور فكرة تعميق برنامج الإصلاح في المجال الزراعي يتطلب تشكيل التعاونيات أملاك القطاع الخاص على أساس امتلاك الأسهم وإدخال نظام الاقتصاد الاسري في الاقتصاد الزراعي ورفع خصوبة التربة والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والحفاظ على البيئة وتحسين انتخاب البذور وزيادة حجم الإنتاج على أساس التنافس في الإنتاج الزراعي وهنا نود الإشارة إلى الآتي:

حسب وجهة نظرنا فإن تعميق الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي يجب تأسيسه بعمق وتحليله تحليلاً واقعياً بما يخدم القطاعات الزراعية المختلفة في الجمهورية فهي تولي عناية خاصة عند تقديم نتائج الإصلاح في القطاع الزراعي.

وعلى أساس مراجعة التشريعات الجارية وإعادة النظر في المعايير الخاصة بالمسائل الزراعية وضرورة ضمان تطبيقهم على أرض الواقع بشكل فعال. ومن الضروري أيضاً إعادة النظر للتعامل مع الإصلاح الزراعي وضمان ترويج الخطوات الملائمة لتنفيذ برنامج الحكومة في الإصلاح الزراعي.

إنشاء وتطوير آلية اقتصاد السوق في المجال الزراعي يمكن تطبيقها في إعادة بناء شكل الملكية في ظروف تطوير الملكية الزراعية والمزارع الخاصة.

أهم توجه في إعادة إنشاء القطاع الزراعي هو التحرر من القوي العاملة الفائضة وتحويلهم للعمل في مجالات اقتصادية أخرى، والمهمة الأولى هي إيجاد فرص عمل جديدة وإنشاء وتطوير مجالات جديدة إنتاجية واجتماعية.

آفاق تطور الصناعة الزراعية المتكاملة

تمر الصناعة الزراعية بمرحلة صعبة وذلك حسب معطيات كثيرة منها أن الزراعة أهملت لفترة من الزمن تتراوح ٢٠ - ٣٠ سنة، كذلك الوضع الحرج الذي تمر فيه القاعدة المادية والفنية لهذا المجال، الأمر الذي لا يوفر الحد الأدنى لإعادة الإنتاج.

تأزم الوضع الاقتصادي في الإنتاج الزراعي المتكامل نتيجة للأزمة المالية في الميزانية مما سبب على حجم صندوق القروض الخاص بالتشجيع والتسهيلات للمؤسسات الزراعية والهيئات الصناعية الزراعية والتي أدت إلى انخفاضها خلافاً لما كان مخطط لها. إن التأثيرات السلبية على تطور المجال الزراعي هو عدم رغبة بعض المؤسسات للتنظيم الحكومي في بداية الإصلاح وفي نفس الوقت وصل الوضع المالي الزراعي إلى مستوى حرج، عندها توقفت المؤسسات الزراعية عن شراء التكنولوجيا والأسمدة ومواد البناء، كذلك توقفت مصانع إنتاج الآلات الزراعية ومصانع المواد الكيميائية وغيرها من المصانع الإنتاجية واستنتاجاً من تلك الوقائع يجب الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي في المجال الزراعي قد ينشط فروع إنتاجية أخرى بالإضافة إلى هذا فإن الزراعة تحافظ على المناظر الطبيعية وتضمن التوازن البيئي وتجذب كثير من القوي العاملة وكل هذا يؤكد على أن المهمة الأولى هي إنعاش التنمية الريفية وضرورة انتهاج سياسة زراعية جديدة بحيث تكون التوجهات الأساسية هي تقوية التنظيم الحكومي في الصناعة الزراعية المتكاملة والمحافظة على أسواق البيع الوطنية، التعاونيات والتكامل لفروع الصناعات الزراعية إنشاء اتحادات وجمعيات اتحادية في المناطق للتجديد الفني والتكنولوجي في صناعة المنتجات الزراعية، وتكوين نماذج فعالة لإدارة الريف كذلك إعداد وإعادة إعداد الكوادر الفنية المتدربة.

التنظيم الحكومي للإنتاج الزراعي

نشأ التنظيم الحكومي في الدول الأوروبية تحت تأثير الأزمات الاقتصادية، وهناك يتم التنظيم الحكومي بواسطة تشجيع إعادة بناء التجارة الزراعية وإدخال الضمان الاجتماعي للعمال، وضمان النظم الملائمة للتجارة، تثبيت الحد الأدنى لدخل المزارعين. تنظر كثير من الدول المتطورة إلى دعم المزارعين على أنه ضرورة وبدون شروط وبهذا ارتكزت عليها سياسة الدولة.

تنظيم السوق يتمحور في نواحي مختلفة ففي دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تقوم الدولة بتوظيف نظام شراء المنتجات الزراعية وتنظيم عملية التصدير والاستيراد للمواد الغذائية وتراقب تطور الجانب الاجتماعي، وتدعيم المؤسسات لإعادة إنشاء التنظيم من أجل إعادة التصنيع وعرض المنتجات الزراعية، وتحسين ظروف المعيشة في الريف والمحافظة على البيئة، وتثبيت الحصص الأساسية للإنتاج الزراعي، ضمان الأسعار التي تضمن بدورها ثبات السوق للمواد الغذائية.

تقدر الميزانية الخاصة بالمعونات في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي ٥٠٪ من إجمالي دخل الأسر الفلاحية.

إن الزراعة تحدد الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحسين ظروف معيشة الناس وتوفير الضمان المستمر للسكن في هذه البيئة، كذلك تعتبر الزراعة مستهلك كبير للموارد المادية والفنية.

إن المنتجين الزراعيين المحليين لا يشعرون بالدور الإيجابي لقانون الصناعات الزراعية المتكاملة على الواقع العملي وبالتالي لا بد من ضرورة تثبيت الأسعار للمنتجات الزراعية والصناعية ودعم النشاط الاستثماري وذلك من خلال مجموعة التدبير الموجهة لتنفيذ ذلك والعمل على إنشاء آلية فعالة للقروض الخاصة بالمنتجين الزراعيين أخذاً بعين الاعتبار المواسم المختلفة للإنتاج الزراعي، والدورة البطيئة للرأسمال ، دفع خطر الإنتاج، الحماية الجمركية للدول الأجنبية المساعدة على رفع استيراد المواد الغذائية.

تخفيض نسبة القروض إلى ٥٠٪ يلعب دوراً هاماً في تطوير المؤسسات والهيئات الزراعية والشركات الاستثمارية والبنوك التجارية والمنظمات الأخرى.

إن إنشاء أموال حكومية مخصصة لدعم الزراعة والبحث عن إمكانيات من أجل تقدير دورة الوسائل، عند هذا يتم تحويل محتويات المواضيع الزراعية والاجتماعية الخاصة بالبنية التحتية لموازنة الميزانية للسلطات المحلية التي تمتلك الاستقلالية في إدارة شئونها، والتمعن بإيجاد مصدر للمساعدة وتطوير الجانب الاجتماعي في الريف، والأهم هو تكوين أموال مخصصة من أجل دفع مبالغ مالية لحجز المنتجات الزراعية وإنجاز عملية الشراء في أسواق المواد الغذائية.

حماية المنتجات الوطنية من إغراق السوق بالمنتجات الغذائية المستوردة

ظهرت كمية كبيرة من احتياطي المواد الغذائية في دول الاتحاد الأوروبي فسعت هذه الدول إلى تحرير السوق الداخلي من خلال مجموعة تدابير وحوافز تشجيعية من أجل تصدير المواد الغذائية الأساسية، وتقوم دول الاتحاد الأوروبي بدعم منتجي البضائع من أجل رفع الصادرات عن طريق تعويض في القيمة (في الداخل والخارج) حيث أن قيمة المنتجات الداخلية تفوق القيمة العالمية بثلاث مرات.

يمنح الاتحاد الأوروبي رخص التصدير ويعوض ذلك من موازنته كل التكاليف والتي ترتبط بفارق القيمة والنقل وغيرها، وبفضل هذه الدول فإن المنتجات الزراعية تقتحم أسواق الدول الأخرى وبسهولة، لهذا لابد من تدابير عاجلة لحماية منتجي البضائع الوطنية وقد قامت الحكومة الأوزبكية بحلول حول هذا الشأن وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على الكثير من البضائع الزراعية المستوردة، وأحياناً أو في بعض الحالات لا بد من تخفيض تلك الرسوم أو إلغائها نهائياً كذلك وجب ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والتكنولوجيا الزراعية والصناعات الأخرى التي لا توجد في جمهورية أوزبكستان.

توسيع التعاونيات والصناعات الزراعية المتكاملة

وإنشاء جمعيات فرعية في المناطق

عدم تساوي قيمة المنتجات تحدث ليس فقط بين الصناعات الزراعية ومجمعات الاقتصاد الوطني الأخرى بل تحدث داخل المجمعات الزراعية الصناعية، وعلى سبيل المثال عند إنتاج اللحوم والألبان فإن الفلاح ينفق ١٪ ويحصل على دخل أقل من العاملين في إعادة تصنيع المنتجات الزراعية والمتاجرين بها، عند هذه القيمة الغير متكافئة فإن المؤسسات الزراعية اضطرت إلي عرض منتجاتها ليس على شكل معالجتها التصنيعية ولهذا فإنها تفقد أرباحاً كثيرة أو تقوم ببناء مصانع إنتاجية صغيرة بينما المصانع الضخمة المصنعة للإنتاج الزراعي والتي تعمل بطاقة ٤٠ - ٦٠٪ من قدرتها الإنتاجية وفي هذه الظروف من الضروري توحيد وتقوية المؤسسات وفروع مجمعات الإنتاج الزراعي على أساس تعاونيات متكاملة أو متممة بعضها البعض بما يسمح لها تجمع القوى العاملة والموارد المادية والمالية للإنتاج النهائي لهذه المنتجات واستعادة التكافؤ بين الفروع المنتجة والاستخدام الأمثل للقدرات الصناعية والموارد وفقاً والاهتمامات الاقتصادية لمنتجات البضائع ومواجهة التأثيرات وحماية هذه المنتجات في السوق.

إن تطور الحركة التعاونية للمجمعات الصناعية الزراعية تراقب وترفع إلى المستوي الحكومي لكي تجذب إليها ليس فقط الصناعة بل وإعادة التصنيع والترويج للمنتجات والخدمة الفنية للإنتاج، ومواجهة القروض والنشاط المالي، وجميع مستويات الإدارة من داخل الإدارة إلي الفروع وكل الإدارات الذاتية للمؤسسات الزراعية والمزارع والزراعات الثانوية، والمطلوب خطط جديدة غير تقليدية للتطور المتكامل، طرق مبنية على أساس مشاركة البنوك للصناعات ومنظمات أخرى خارجية.

وللهروب من الضريبة المضاعفة على مؤسسات الصناعات الزراعية المتكاملة والموحدة في إطار تعاونيات زراعية صناعية استهلاكية يتم توزيع التسهيلات المناسبة على هذه المؤسسات من حيث جباية الضرائب والمنظورة مستقبلاً بالنسبة للمؤسسات الزراعية على أن تعفى من ضريبة القيمة الزائدة وذلك في نظام العرض الداخلي للمنتجات والتي يعيد تصنيعها وهذه الضرائب تجبي بغرض عرض المنتجات فقط في الحدود الاستهلاكية للتعاونيات، كذلك تعفى من الضرائب الملكية، المواصلات، السكك الحديدية، جميع المحاصيل وتعميم حدود التأمين ودعم صندوق التعاقد من أجل ثبات المؤسسات الزراعية .

إن الهدف من استخدام الموارد المالية الحرة من أرباح مؤسسات الإنتاج الزراعي المتكامل هو من أجل إنجاز العمل الخاص بإعداد وتعميد الحقوق والمعايير لطوائف المزارعين وإنشاء وتوظيف الاقتراض التعاوني والنظر إلى المشاركة الحكومية لإنشاء رأس المال وأموال احتياطية والتسهيلات الضريبية، عند ذلك يعطي الدور الهام للاتحادات الفرعية والتي يجب أن تصبح الدافع الأساسي لعملية التنظيم في أسواق المواد الغذائية والتي سوف تحافظ على السوق من إعادة الإنتاج وضمان القنوات الآمنة وتحديد القيمة الملائمة مراعاة تنفيذ جميع التشريعات الخاصة بهذا الشأن.

التجديد الفني والتكنولوجي

التجديد الفني والتكنولوجي يجب أن يضمن نقل فروع الصناعات الزراعية المتكاملة إلى نظام تكنولوجي حديث بحيث يحافظ على البيئة من عملية التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية، واستيعاب الطرق الحديثة للإدارة الزراعية والتي تتناسب وطلب اقتصاديات السوق، كذلك بدون التجهيزات التكنولوجية الحديثة، عوائق الضرائب الفورية وصرافة التنظيم الحكومي للأسواق جعل ذلك عائقاً لإنتاج منتجات كيفية محسنة وجيدة ورفع مستوي القوي المنتجة.

إن تجربة الزراعة المتقدمة في مختلف مناطق أوزبكستان تؤكد التوجه العالي والمؤثر وبالتحديد فإن هذا التوجه مرتبط بالتطلعات إلى إزالة الحواجز المعرقلة وتحسين الأداء للصناعات الزراعية المتكاملة وهنا فإن النقص الحاد لمسألة توفير المستلزمات الفنية للمؤسسات الزراعية وخاصة إلى المستوي المتطور جعل هذه المؤسسات عاجزة عن أداء مهامها على الوجه المطلوب.

تقوم الحكومة في الوقت الحاضر بشراء التكنولوجيا الزراعية المتطورة من الخارج ومعظمها من الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت فإن التكنولوجيا الحديثة سوف تصنع في أوزبكستان على أساس إنشاء شركات مشتركة لصناعة التكنولوجيا الزراعية وبالفعل فقد تأسست شركة كبس وشركة ما قنوم وغيرها.

النتائج الأساسية لإصلاح القطاع الزراعي في أوزبكستان

إن الشوط الذي رافق الإصلاح الاقتصادي في الريف أدى إلى ظهور أشكال جديدة زراعية والتي فتحت احتياجات جديدة لتطور وتعميق اقتصاد الإنتاج الزراعي. فقد بلغت حصة القطاع الزراعي الخاص للعام ١٩٩٨م (٩, ٩٨٪) من إجمالي الإنتاج الزراعي والتي أنشأت قاعدة قانونية ضرورية لظهور طبقات الملاك في الريف، ففي عام ١٩٩٨م صدر قانون الأرض، قوانين حول التعاونيات الزراعية حول المزارع، وقد أكدت معايير أخرى ووثائق قانونية بالنسبة للإصلاح الزراعي كل هذه الوثائق تحدد الحقوق القانونية.

العلاقات الصناعية والاقتصادية والعمل على فتح طرق (أساليب) واسعة من أجل الإسراع في عملية إنشاء ملاك حقيقيون في الريف، والأن سوف يتوقف على مدي تطبيق وترويج تلك التشريعات والوثائق الهامة.

تعتبر التعاونيات إحدى الأشكال القديمة لاتحاد الطبقة العاملة ففي بداية الأمر كانت التعاونيات فردية ومبعثرة ومجزأة وخلال سنوات تحولت إلى حركة اجتماعية والتي تعتبر في الوقت الحاضر واحدة من الحركات الجماهيرية المعروفة وتنقسم التعاونيات الزراعية إلى:

١- تعاونيات زراعية منتجة.

٢- تعاونيات زراعية غير منتجة.

تنتمي إلى المجموعة الأولى التعاونيات التي تعمل في زراعة الأرض وتربية الثروة الحيوانية، وتنتمي إلى المجموعة الثانية التعاونيات التي تقوم بالتسويق والإمداد وصناعة المنتجات الزراعية والاستصلاح.

التحول الزراعي في جمهورية أوزبكستان في العصر الحاضر وفي ظل تعدد أشكال الملكية الزراعية تعتبر من أولويات التطور والبناء التعاوني ليس فقط في قوة خاصة بالآلية الاقتصادية المستخدمة بل وفي النظر إلى الأحوال التالية:

= التعاونيات الإنتاجية وعلى مستوى الأشكال التنظيمية والقانونية تنشأ المؤسسات الزراعية أي تتطور هذه المؤسسات في اتجاه أفقي متشابه تعاونياً.

= الانتشار الواسع للعلاقات والارتباطات العمودية بين الإدارة الزراعية الذاتية (اللامركزية) والخصائص لفروع الأقاليم أي تروج على شكل تعاونيات (زراعية وأخرى استهلاكية) إن التعاونيات والشركات المنشأة على أساس اللامركزية الإدارية تسير الأعمال الزراعية وبصورة قانونية أسست على أساس الأسهم في البداية ومجموعة الأسر الفلاحية

المستأجرة، والنشاط الأساسي لهذه التجمعات هو الإنتاج الزراعي وإعادة تصنيع هذه المنتجات بما فيها المواد الغذائية والبضائع الوطنية المستهلكة والنشاط التجاري وغيرها والمسموح لها بالقانون ويتم إبرام عقود بين المنتجين (الأسر الفلاحية المنتجة والتعاونيات الزراعية الكبيرة) والحاجزون لهذه المنتجات على أساس عقود موسمية يقوم المنتج بتوريد منتجاته إلي المشتري في أوقات محددة في العقد المبرم وعلى المشتري الوفاء بالدفع الكامل مقابل المنتجات بحيث تخضع هذه المنتجات للمواصفات الكمية والكيفية نهاية السنة.

من ناحية تسمح التعاونيات الزراعية بتنظيم التقنية الفنية في مجال واسع وذلك من خلال إنتاج: محصول القطن والحبوب ومنتجات زراعية أخرى والتجنب لعملية تقسيم المزارع الكبيرة إلي أراضي صغيرة ومن ناحية أخرى فإن التعاونيات الزراعية أسست على أساس الأسهم في بداية الأمر ومجمعات الأسر المنتجة هذه آلية واقعية والتي يجب أن تكون الطبقة الوسطى من الملاك والمهتمة والقادرة على إدارة ملكيتها الزراعية بعقلانية ومضاعفة عمليات الإنتاج .

تحوّلت ٦٥ مزرعة في جمهورية أوزبكستان إلي تعاونيات لعام ١٩٩٨م. والذي يبلغ عدد أعضائها ٧, ٢٥ ألف شخص وبلغ رأس مالها مبلغ وقدره ٧, ٢٥ مليار سوم وبلغت القيمة المتوسطة للسهم الواحد ٤٨٥ ألف سوم منها ١٦ ألف سوم قيمة الملكية عند تأسيس هذه المزارع، وفي الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٠م سوف يتم تحويل ٧٣٠ مزرعة إلي تعاونيات زراعية ورغم هذا فإن هذه العملية تسير ببطيء

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



جامعة الأزهر

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

حاضر وآفاق التجربة المغربية في ميدان التعاون الزراعي
تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية نموذجاً

د. الحسين باعلي

أستاذ باحث، رئيس شعبة الميكنة الفلاحية
بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة الرباط

I - مقدمة

يعتبر التعاون أداة فعالة لتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول النامية. ورغم خصوصية كل جهة من العالم فإن جميع التشريعات ترجع الى المبادئ الأساسية التي جاءت من الدول الغربية ابتداء من عهد الاستعمار والحماية. لذلك فتجارب الدول النامية حديثة نسبياً وتستدعي الوقوف عندها من أجل تقييمها بوسائل متفق عليها تمكنا من الوقوف على الظواهر، قياسها ثم شرحها. ومساهمة منا في هذا التقييم سنتناول في البداية سرداً تاريخياً للحركة التعاونية في المغرب مع التركيز على الميدان الفلاحي وبالخصوص تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية باعتبارها فرصة إضافية لإنعاش المكننة الفلاحية اعتمدت منذ أواخر الستينات ولم تبلغ المستوى المنشود. وسنختتم هذا المقال بمحاولة الوصول الى الأسباب التي حالت دون ذلك مع تقديم مقترحات للأخذ بها في المستقبل.

II - نبذة تاريخية عن الحركة التعاونية في المغرب

يرجع تاريخ إنشاء أولى التعاونيات بالمغرب إلى السنوات الأولى من عهد الاستعمار حيث استعمل التعاون كتقنية لاستيلاء المعمرين على أخصب الأراضي واستغلالها، وقد صدرت في هذا الشأن قوانين تهم القروض التعاضدية وتعاونيات الاستهلاك خاصة بالمعمرين وهي عبارة عن نسخ من القوانين الفرنسية صدرت إلى المغرب واستعملت كأدوات لترسيخ الحماية الفرنسية. أما فيما يخص المغاربة، فقد عرفوا التعاون وفق القوانين العرفية من جهة ووفق الشريعة الإسلامية من جهة ثانية سواء قبل تقنين التعاون بالنسبة للمغاربة حوالي 1938 * أو بعد ذلك. بعد الاستقلال، أعتمد التعاون كعنصر مهم في الاختيارات المتخذة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الميدان الفلاحي. وقد ارتقى التعاون إلى درجة أعلى باعتباره في المخطط الخماسي 1977/1973 كحل معقول وإنساني لمشاكل المطروحة آنذاك. وفيما بعد تعاملت المخططات المتوالية مع التعاونيات كأدوات لتطبيق السياسة الاقتصادية المتبعة، ليس إلا.

* يسمح ظهير 8 يونه 1938 بتأسيس تعاونيات الصناعة التقليدية والتعاونيات الفلاحية من قبل المغاربة

وبين الجدول رقم 1 تطور العدد الإجمالي للتعاونيات في المغرب بين سنتي 1970 و 1998.

جدول رقم 1 : تطور عدد التعاونيات بالمغرب بين 1970 و 1998.
المرجع : الإحصاء العام للتعاونيات والاتحادات، 1998

النسبة المئوية التعاونيات الزراعية %	العدد الإجمالي	السنة
21,00	181	1970
49,70	310	1975
63,50	633	1980
65,20	1051	1985
61,60	1595	1990
55,60	2379	1995
58,00	2986	1998

والملاحظ أنه ابتداء من 1975 شكلت التعاونيات الفلاحية أكثر من نصف العدد الإجمالي للتعاونيات وهذا راجع إلى :

- اعتماد تعاونيات الإصلاح الزراعي ابتداء من 1973،
- الدور الأساسي الذي تلعبه الفلاحة في الاقتصاد المغربي. وهكذا فالمغرب بساكنته التي تتأهل الثلاثين مليون نسمة يتوفر حاليا على حوالي 3280 تعاونية ينخرط فيها حوالي 200 000 متعاون (0,8 % من عدد السكان) إذا اعتبرنا جميع القطاعات. رقم هزيل بالمقارنة مع دول أخرى وخاصة الدول الأوروبية.
- وتستأثر على التعاون قطاعات ثلاثة تمثل أكثر من 94 % من العدد الإجمالي للتعاونيات:

- الفلاحة ب 65 %،

- الصناعة التقليدية ب 18 %،

- السكن ب 11 %،

يتميز النسيج التعاوني في المغرب بحدائته بحيث أن أكثر من 50 % من التعاونيات لا تتعدى 10 سنوات من الوجود.

III- التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية

تعد الفلاحة أول ميدان همته التعاونيات في المغرب. ففي 20 يونيو 1935 سن قانون ليطبق على تعاونيات مكونة من طرف مستعمرين أوروبيين.

أما ظهور 24 أبريل 1937 فقد نظم تعاونيات "المحليين" لتجميع الحبوب. من جهة أخرى سمح ظهور 8 يونيو 1938 بتكوين تعاونيات بين فلاحين مغاربة. في الميدان الفلاحي نجد نمطين من التعاونيات :

- تعاونيات الإصلاح الزراعي، وتركز على توزيع الأراضي المسترجعة من المعمرين الأجانب على الفلاحين المغاربة بشروط من بينها إجبارية الإستغلال.

- التعاونيات الفلاحية خارج الإصلاح الزراعي وهدفها هو مساعدة استغلاليات اعضائها بالتكفل ببعض الوظائف الاقتصادية لصالحها. وتوزع على حوالي 50 نشاطاً اقتصادياً أهمها تجميع وتسويق الحليب (37 %)، تربية المواشي (12,6 %)، التمويـن (11 %) استعمال الآلات الفلاحية (7 %) تربية النحل (6 %) وإنتاج الخضراوات (5,6 %).

وتتمركز أغلبية التعاونيات الفلاحية في السهول والهضاب الأطلسية : الغرب، زعير، الشاوية، دكالة وعبد.

وقد أحدثت التعاونيات الفلاحية حوالي 11000 منصب شغل بين قار ومؤقت بأجر شهري يناهز 380 000,00 درهم. من حيث الإمتثال إلى القوانين والتشريعات فإن أغلب التعاونيات بصفة عامة رخص لها حسب قانون 24/83.

فيما يخص تدبير التعاونيات الفلاحية، فجلها يسير من طرف أعضائها وبأطير جد محدود من طرف الإدارة.

وسنكتفي في هذا المقال بتسليط الضوء على تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية باعتبارها : (1) وسيلة تمكن الفلاحين الصغار من الولوج الى المكننة دون ان يتحملوا أعباء مالية ثقيلة (2) وسيلة تمكن الفلاحين الكبار من عصرنه ضيعاتهم بتجهيزها بأحدث المعدات الفلاحية.

تاريخياً، يمكن الحديث على مراحل خمسة :

1- الفردية : وهي نقيض التعاون وكانت تسود قبل ظهوره،

2- المساعدة : وهي أول أشكال التعاون، تظهر بصفة تلقائية وبدون شكلية وبدون مرجعية قانونية. تعتبر كحركة دفاعية ضد العناصر الخارجية (عن الذات) كالعزلة وعوامل الطقس والتي يجب "مواجهتها بسرعة بالانضمام الى أمثالنا. هذا اللجوء الى الغير

يحدث غالبا ضد تيار يجسه الفلاح. هذا التيار يظهر عندما تنعدم قدرة المقاومة بالوسائل الفردية. وهنا تطغى الوظيفة الاجتماعية.

3- الاستعمال المشترك : الاقتراض بين أفراد العائلة المقربين أو الجيران، مما يحد دائرة التعاون.

4- الملكية المشتركة : شراء واستعمال مشترك للعتاد الفلاحي. وهو نظام هش بحيث تؤخذ القرارات بالاجماع كما أن لكل مشارك الحق في الانسحاب في أي وقت مجبرا الآخرين على حل الجمعية. لهذا فإن تأسيس مثل هذه الجمعيات ينبنى على الثقة، لذا يكون اختيار الاعضاء من بين أفراد العائلة المقربين الذين يتوفر فيهم عنصر الثقة.

5- تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية : توفر تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية إطارا مؤسسا تبني لممارسة العمل التعاوني. وغالبا ما يلجأ المتعاونون الى الاقتراض لمواجهة الرأسمال الذي يتطلبه التجهيز بالمعدات الفلاحية.

وأمام هذا الالتزام، فإن الثقة المتبادلة غير كافية. لهذا وجبت :

- رسمية العلاقات،

- التزام كل عضو،

- وضع قانون من شأنه تقليص هامش المنازعات المحتملة.

بطبيعته الانسانية، فإن الفلاح يتهرب من مثل هذه الالتزامات. وهنا يأتي دور الدولة في نهج سياسة تحفيزية مبنية على الاعلام وتقر تفضيل التعاونيات على الافراد في كل ما يرجع إلى الضرائب والإعانات.

IV- تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية :

بعد الاستقلال ابتكرت الدولة كل الطرق والسبل المؤدية الى عصرنة الفلاحة المغربية وقد اهدت في أواخر الستينات إلى تنظيم تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية كمكمل للإجراءات السابقة.

يرجع تاريخ تنظيم تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية بالمغرب الى سنة 1968. وقد كان الهدف منها هو تمكين الفلاحة الوطنية من المكننة. وقد أحدثت آنذاك 33 تعاونية بمجموع 627 منخرط يستغلون أراضي زراعية مساحتها الإجمالية 6736 هكتارا. بعد ذلك أحدثت تعاونيات أخرى وعرفت أوجها سنوات 1969، 1976، 1977 و 1986. ويعطي الجدول رقم 2 لمحة عن وتيرة احداث هذه التعاونيات حسب الفترة.

جدول رقم 2 : فترات إحداث 4 تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية بالمغرب.

المرجع : الإحصاء العام للتعاونيات والاتحادات، 1998

فترة الإحداث	العدد المحدث
1971-1968	249
1975-1972	96
1979-1976	269
1983-1980	22
1987-1984	128
1991-1988	22
1995-1992	20
1998-1996	22

وهكذا نلاحظ أن 764 تعاونية قد أحدثت بين 1968 و 1987. ويعزى هذا الى تدخل الدولة التي كانت بذلك تشجع المكننة الفلاحية بخلق تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية وتقديم إعانات مغرية. ويبين الجدول رقم 3 تطور نسبة التدعيم عند شراء المعدات الفلاحية بالنسبة للأفراد وبالنسبة للتعاونيات. والملاحظ أن كفة التعاونيات كانت دائماً مرجحة.

ابتداء من 1988، لوحظ نقص كبير في إحداث هذا الصنف من التعاونيات. ويمكن إرجاع هذا النقص إلى فشل هذا الشكل من التعاون والى تطبيق القانون الجديد 24.83 الذي جاء بإلزامية تجديد الترخيص وكذا احترام بعض المعايير في إعداد القوانين الأساسية للتعاونيات. مما جعل أغلب التعاونيات المحدثّة سابقة حل لعجزها عن مسايرة القانون الجديد.

وقد اهتم الباحثون بدراسة تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية للوقوف على الأسباب التي جعلتها تتعثر.

ولمحاولة الكشف عن بعض أسباب فشل تجربة غالبية تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية، استعنا بدراسة ميدانية في جهة مكناس تافيلالت لما تتميز به المنطقة من إمكانيات فلاحية مثروعة ولتوفرها حالياً على عدد هام نسبياً من التعاونيات. ويمكن تلخيص الاستنتاجات فيما يلي :

-- ترجع مبادرة تكوين التعاونيات الى تشجيع الادارة أو تقليد تعاونية انشئت

بالجوار.

-- اقتصار أكثر من 80 % من التعاونيات على نفس أعضائها وذلك راجع إلى ركود نشاطها أو وجود مشاكل. وفي بعض الحالات فإن وجود بديل عن التعاونية كإمكانية كراء الآلات الفلاحية يفسر هذا الركود.

- حوالي نصف التعاونيات عدد أعضائها هو 7 أفراد أي أقل عدد يمكن أن يكون تعاونية.

- 53 % من المنخرطين لا تتعدى المساحات التي يستغلونها 5 هكتارات.

- 57 % من المتعاونين يفوق سنهم 50 سنة. كما أن 84 % من المتعاونين لا يمارسون أي نشاط آخر غير الفلاحة.

- هناك أقل من جرار (0,7) لكل تعاونية وبين 3 و 4 (3,4) معدات لكل تعاونية. وهذا يعني أن هناك تعاونيات لا تملك أي جرار.

- يقوم سائق الجرار بالصيانة اليومية للمعدات. أما الصيانة الدورية والإصلاحات فإن الرئيس هو الذي يختار الورشة التي تتولى ذلك.

- يتم اختيار المجلس الإداري بالتراضي بين المتعاونين، ويجتمع دورياً مرتين أو ثلاثة في السنة في أقل من نصف الحالات وتعطى أهمية كبيرة إلى منصب الرئيس دون غيره من المناصب الأخرى. وهكذا فإن 65 % من التعاونيات لم تغير رئيسها منذ تكوينها.

- أكثر من 76 % من التعاونيات تقوم بأشغال من أجل غير المنخرطين وذلك قصد ضمان موارد للتعاونية. وهنا تجب الإشارة إلى أن هذه الأشغال لغير المنخرطين تتجز بدون 'رخصة مقال' التي يستلزمها القانون.

- لا يستغل إطار التعاونية للتمويل المشترك إلا في نصف الحالات. أما التسويق فيبقى فردياً لانعدام ثقافة التعاون لدى المنخرطين.

- أما الإعانات من طرف وزارة الفلاحة فتكون عند اشتراء معدات فلاحية وتكون في حدود 25 إلى 50 % حسب الحالة.

- 40 % من التعاونيات تعتمد محاسب خصوصي في تسييرها وتنفاد التعاونيات المستقبلية النفقات المترتبة عن ذلك.

- المؤطرون للتعاونيات هم أعوان من مراكز الأشغال الفلاحية. وليس هناك جدول قار للزيارات التي يقومون بها للتعاونيات. فغالبا ما تقتصر هذه الزيارات إلى الأوقات التي يحتاج فيها المتعاونون إلى النصيحة : توسيع مجال عمل التعاونية، تفاقم الديون، الخ...

- أكثر من نصف المتعاونين في هذه الجهة، استفادوا من تكوين ومن زيارة داخل المغرب أو في فرنسا.

- من المشاكل التي تعترض تنمية تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية نذكر :

- عدم وجود مراجع ترشد الفلاحين في موضوع تكوين التعاونيات،

- عدم وضوح القوانين في موضوع الترخيص والعقوبات : نصف التعاونيات لم

تجدد رخصتها؛

- التأخر في اداء الديون من قبل بعض المتعاونين وعدم تطبيق القانون الأساسي،

- وعندما سئل المتعاونون عن صعوبة تكوين هذا الصنف من التعاونيات أجابوا:

* التخوف من تحمل مسؤولية الآلات والقروض،

* ضعف المساحات المملوكة من طرف الفلاحين

* وجود بديل في الناحية بحيث أن ثلث التعاونيات يشتكي من المنافسة

المفروضة من طرف فلاحين يملكون آلات فلاحية.

ولتوفير أسباب النجاح لتعاونيات اقترح المتعاونون ما يلي :

* اختيار الأعضاء بكل عناية مع مراعاة التفاهم والثقة بينهم،

* مساعدة التعاونيات لتخطي الظروف الصعبة مثل الجفاف،

* الرفع من الإعانات عند شراء المعدات.

جدول رقم 3 : تطور نسبة الدعم عند شراء المعدات الفلاحية بين 1969 و 1988

المعدات	1988		1984		1981		1980		1975		1974		1972		1969	
	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات	أفراد	تعاونيات
جرار أقل من 40 حصان	30	0	30	10	30	10	30	10	30	0	25	0	20	10	20	15
جرار أكثر من 40 حصان	25	25	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
معدات الحرث	35*	35*	35*	20*	-	-	35	0	30	20	30	20	20	10	15	10
محراث					35	20										
معدات أخرى					35	0										
معدات التسميد	35	35	35	20	35	20	35	20	35	20	30	20	20	10	15	10
معدات رش مبيدات	30	25	30	20	30	20	30	20	30	20	30	20	20	10		10
زراعات	35	35	35	20	35	20	35	20	35	20	30	20	20	10	15	10
معدات الحصاد	30	25	30	20	30	20	35	20	30	20	30	20	20	10	15	10
معدات صغيرة	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	30	30	30	30
حصان دراسة	25	0	20	0	20	0	20	0	30	20	30	20	25	10	20	15

* ماعدا محراث أقراص

V - آفاق المستقبل

والآن وقد أضحي الرهان على دور الاقتصاد الاجتماعي إحدى أهم دعائم التنمية عامة كما تزايدت حاجة الفلاحة الوطنية إلى المكننة، فإن الدفع بتعاونيات استعمال الآلات الفلاحية أصبح ضروريا.

وبتفحص الحالة الراهنة، يمكن أن نستنتج العوائق التي حالت دون ازدهار هذا النشاط التعاوني :

- عائق إنساني يتمثل في اكتساب المتعاونين لعادة "المسعف" من طرف الإدارة وغياب روح المبادرة والمسؤولية لدى أغلبهم.

- من الناحية المؤسساتية تجب الإشارة الى تنوع المتدخلين في التعاون بصفة عامة وانعدام تمثيلية وطنية يمكنها أن تلعب دور الوسيط بين الإدارة والتعاونيات من جهة وبين التعاونيات والخارج.

فيما يخص الجانب الاقتصادي والمالي، فإن نشاط التعاونيات لا يمثل أهمية تذكر داخل النسيج الاقتصادي الوطني. وقد نجد بعض التعاونيات أحدثت في أنشطة غير مربحة بالإضافة الى عشوائية التدبير وضعف القدرات المالية الذاتية، مما يترتب عنه ضعف في المردودية.

- من الناحية القانونية، فيلاحظ أن سياسة تنمية التعاون ليست واضحة بما فيه الكفاية وهذا يفسر التأخر الحاصل في التقنين.

ومما سبق يمكن الإدلاء ببعض التوصيات التي من شأنها أن تضمن تنمية التعاون بصفة عامة وتعاونيات استعمال الآلات الفلاحية خاصة :

- إن تحفيز المتعاونين يقتضي إشهار النتائج الهامة التي يستفيد منها الجميع في حالات ناجحة.

- إن استغلال الموارد البشرية التي اكتسبت مهارات عدة في ميدان التعاون لمن شأنه الرفع بمستوى التعاونيات سواء المتعاونين منهم أو أطر الإدارات المتدخلة في الحركة التعاونية.

- إن الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية للتعاون تدل عليه الإعانات المادية المهمة المخصصة له. ويجب الاستفادة منه.

ويمكن إجمال التدابير التي يمكن اتخاذها من حل بعض مشاكل المتعاونين فيما يلي :

يلي :

* اعتبار دوافع وحاجيات المتعاونين مع إشراكهم في جميع مراحل المشاريع وإعادة الثقة اليهم عبر تأهيلهم للمساهمة في تدبير تعاونياتهم. وفي هذا الصدد فإن التكوين والإعلام يعدان ركيزتين مهمتين.

* تطبيق فعلي لمبادئ التعاون والإلزام التعاونيات بقوانين أساسية تراعي خصوصيات قطاع استعمال الآلات الفلاحية.

* تنويع أنشطة التعاونية بالقدر الذي يضمن لها الاستمرارية واجتياز بعض الظروف القاسية،

* إحداث، فدرالية وطنية لتعاونيات استعمال الآلات الفلاحية تقوم مقام :

- ممثل هذه التعاونيات في الداخل وفي الخارج،
- مركز متخصص في التوجيه، الاعلام والتعميم،
- مركز تدبير هذه التعاونيات،
- مركز توثيق لهذه التعاونيات.

مراجع :

- * العلمي م. ع. 1999 : مساهمة في دراسة تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية بالمغرب : جهة مكناس تافلانت أطروحة السلك الثالث، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة الرباط.
- * مكتب تنمية التعاون، 1998 : الإحصاء العام للتعاونيات والاتحادات.
- * البرنوصي، أ. 1991 : الممارسات التعاونية : تعاونيات استعمال الآلات الفلاحية باللوكس. أطروحة السلك الثالث. المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس.

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

**تقدير وحساب كمية الفقد في المحاصيل الرئيسة
في أثناء عملية التسويق في العراق
(الحنطة والشعير والذرة الصفراء)**

د . محمد عبد الكريم منهل العقيدى

دكتوراه الاقتصاد الزراعي
وزارة الزراعة - جمهورية العراق

أولاً:- تقدير وحساب كمية الفقد في محصول الذرة الصفراء في أثناء عملية التسويق في العراق .

المقدمة :

يعتبر محصول الذرة الصفراء من المحاصيل العلفية التي تتصدر قائمة الحبوب العلفية في العالم حيث إنها المفضلة على كافة الحبوب الأخرى لارتفاع إنتاجها وخاصة الأصناف الهجينة حيث تصل إنتاجية الدونم الى أكثر من (3) طن ((12 / طن / هكتار)) . ويعود تفضيلها كمحصول علفي لانخفاض محتواها من الالياف مقارنة بباقي الحبوب (1) . يضاف الى ذلك امكانية استخدام محصول الذرة الصفراء في التغذية البشرية ، وهو من محاصيل الحبوب الرئيسة الهامة في العراق . تعد مشكلة الفقد في الحبوب (ومنها حبوب الذرة الصفراء) من المشاكل الاقتصادية الخطيرة والهامة . ويمكن ادراك اهمية وخطورة هذه المشكلة اذا ما علمنا ان معدل نمو الانتاج في القطاع الزراعي لم يصل الى (2 %) (2) بالوقت الذي تصل فيه نسبة الفقد أثناء عملية التسويق في محصول الذرة الصفراء في العراق الى ما يقرب من (10.73 %) * .

مشكلة البحث :

تنصب مشكلة هذا البحث بدرجة اساسية في ندرة لابل في غياب الدراسات الاقتصادية عن كمية الفقد في محصول الذرة الصفراء ، وقيمة هذا الفقد وانعكاس ذلك على الاقتصاد الزراعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام ، الامر الذي يعرقل وضع سياسة تسويقية واضحة .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى تقدير وتحليل نسب وقيمة الفقد في محصول الذرة الصفراء خلال مراحل تسويقه في العراق وذلك كله بهدف تقليل حجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد العراقي بسبب هذا الفقد .

* كل نسب الفقد الواردة في هذه الدراسة جاءت نتيجة لتقديرات الباحث الميدانية ، بالاضافة الى الاطلاع على اراء مدراء معامل الذرة الصفراء والعاملين في هذا المجال وسجلات وبيانات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة واستثمار الاسبنتانة والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع .

منهجية البحث ومصادر البيانات :

اعتمدت منهجية البحث في احتساب وتقدير نسب الفقد في محصول الذرة الصفراء اثناء عملية تسويقه من خلال لقاءات ومشاهدات الباحث الميدانية وأستمارة الاستبانة والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع ومتابعة الوظائف والخدمات التسويقية المتعلقة بتسويق المحصول من الحقل وصولاً الى حلقات الاستهلاك النهائي .

فقد تم تقدير نسبة الفقد في عملية الخزن في سايلوات وزارة التجارة باختيار سايلو الدورة (على فرض ان معظم السايلوات متماثلة) ، ولتقدير نسب الفقد اثناء عملية التجميع والتصنيع تم اختيار معامل الذرة الصفراء في كل من محافظة بابل / الحلة ، ديالى ، ابي غريب (على فرض ان جميع معامل الذرة الصفراء لتفريط وتجفيف الذرة الصفراء في العراق متماثلة) ، ولتقدير نسبة الفقد اثناء عملية النقل فقد تم متابعة هذه العملية ميدانيا واجراء لقاءات مع القائمين بهذه العملية في القطاعين العام والخاص وتم احتساب نسبة الفقد اثناء عملية النقل من خلال تقسيمها الى اربع مراحل وهي :

المرحلة الاولى : شملت نسبة الفقد اثناء نقل العرائيص من المزرعة (الحقل) الى معامل الذرة الصفراء.

المرحلة الثانية : شملت نسبة الفقد اثناء عملية نقل العرائيص بين معامل الذرة الصفراء .

المرحلة الثالثة : شملت نسبة الفقد اثناء عملية نقل الحبوب المجففة من معامل الذرة الصفراء الى سايلوات وزارة التجارة .

المرحلة الرابعة : شملت نسبة الفقد اثناء عملية نقل الحبوب المجففة من سايلوات وزارة التجارة الى حقول تربية الدواجن .

وتم تقدير نسب الفقد وحسب الوظائف التسويقية المشار اليها سابقا وكما هي موضحاً نسبها بالجدول رقم (1) و(2)، وتم احتساب اقيام هذا الفقد بالاعتماد على اسعار شراء وبيع الدولة للمحصول وفقا للموسم التسويقي 1997-96.

اما مصادر البيانات فقد اعتمدت الدراسة على بيانات شركة التجهيزات الزراعية ومعامل الذرة الصفراء والدوائر ذات العلاقة ، وكذلك الاستفادة من بعض البيانات المنشورة وغير المنشورة واستنتاجات الباحث الميدانية من خلال اللقاءات العديدة مع المزارعين .

النتائج والدلالات:

يرى بعض المتابعين لعملية تسويق الحبوب ان الضياع او الفقد اثناء التسويق قد يكون

على نوعين :

النوع الاول : الفقد الكمي :

وهو الفقد الناتج عن الضياع والخسارة في الوزن والتي قد تعزى للأسباب التالية :

- 1- ضعف في اداء الوظائف التسويقية كوظائف النقل والخرن والتجميع والتصنيع... الخ .
- 2- ضعف في كفاءة القائمين على ادارة الوظائف التسويقية من الناحية الفنية والادارية .
- 3- ضعف في كفاية وكفاءة مستلزمات التسويق كالابنية والمخازن والمسقات ومراكز التسويق ووسائل النقل والعبوات والمعدات الحديثة واجهزة الرقابة والفحص وغيرها.
- 4- تعرض المحاصيل المسوقة للإصابة بالحشرات والقوارض والطيور والامراض وغيرها .

النوع الثاني : الفقد النوعي :

وهو الفقد الذي قد ينتج عنه خفض في القيمة الغذائية للمحاصيل المسوقة بسبب اجراء تغيرات كيميائية او فيزيائية نتيجة لتعرض هذه المحاصيل لعوامل وظروف بيئية ومرضية متنوعة اثناء عملية تسويقها (2) .

نسب الفقد وتقييمه الاقتصادية :

تشير بيانات الجدولين رقم (2) و(3) الى ان نسب الفقد في محصول الذرة الصفراء خلال عملية التسويق تقدر بنحو (10.73%) وباحتساب قيمة الخسارة الناتجة بسبب هذا الفقد حيث بلغت (2396240) الف دينار عراقي اي بحدود (2.396) مليار دينار عراقي وذلك على اساس ان الكمية المسوقة من المحصول كانت على النحو التالي :

1- الكمية المسوقة الى معامل الذرة الصفراء من المزارعين كانت بحدود (211536) طن عرائص صافية .

2- الكمية المنقولة بين معامل الذرة من عرائص كانت بحدود (40476) طن .

3- الكمية المسوقة من حبوب الذرة الصفراء المجففة من المعامل الى سايلوات وزارة التجارة كانت بحدود (153660) طن للموسم التسويقي 1997-96 وهي ذاتها المحولة الى مربسي الدواجن.

وقد تم الاعتماد على الاسعار الرسمية المحددة من قبل الدولة لشراء المحصول للموسم 1997-96، حيث كان سعر الشراء للمحصول (120) الف دينار / طن من عرائص الذرة ، بالإضافة الى اسعار بيع الحبوب المجففة ، حيث كان سعر البيع (200) الف دينار .

ويهدف دراسة وتحليل نسب وقيم واسباب الفقد خلال عملية تسويق المحصول ، سنلقي الضوء على نسب وقيم هذا الفقد واسبابها خلال عمليات التجميع والتصنيع والخزن والنقل من الحقل وحتى وصولها الى مناطق الاستهلاك النهائي وعلى النحو التالي :

الفقد بوظيفة التجميع :

اشارت بيانات الجدول رقم (1) ، ان نسبة الفقد اثناء عملية التجميع في معامل الذرة الصفراء قدرت بنحو (3%) استنادا الى التعليمات الخاصة باستلام وتسويق محصول الذرة الصفراء للموسم 1997-96 الصادرة عن شركة التجهيزات الزراعية والمحددة بالاتي :

- 1- الفقد بسبب التعفن نتيجة الظروف الجوية 1.42% .
- 2- الفقد بسبب الطيور والخزن في المسقفات 1.83% .
- 3- الفقد والتلف من جراء الآليات 1% .

الا ان الباحث يرى ان النسبة الحقيقية للفقد هي بحدود (4.25%) (راجع جدول رقم 2) والتي تم تقديرها من خلال مشاهدات الباحث الميدانية وارااء مدراء معامل الذرة الصفراء والعاملين في هذا المجال وأستمارة الاستبانة المعدة لهذا الغرض والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع . ويمكن بيان تفاصيل نسبة الفقد اعلاه والمقدرة من قبل الباحث وكما مبين ادناه :

- 1- الفقد بسبب التعفن نتيجة الظروف الجوية 1.42% .
- 2- الفقد بسبب الطيور والخزن في المسقفات 1.83% .
- 3- الفقد والتلف من جراء الآليات 1% .

وقد شكلت نسبة الفقد اثناء عملية التجميع هذه في معامل الذرة الصفراء نحو (39.60%) من اجمالي الفقد اثناء عملية تسويق المحصول ، والتي تعادل نحو (8990) طن من اجمالي الفقد اثناء عملية التسويق لمعامل الذرة الصفراء ، حيث استلمت هذه المعامل

نحو (211536*) طن ----- عرانيص الذرة الصفراء الصافية . وقدرت الخسارة بسبب الفقد أثناء هذه العملية بنحو (1078800) ألف دينار بموجب الاسعار التي تدفعها الدولة لشراء المحصول للموسم 1997-96 ، ((حيث كــــان سعر الشراء للمحصول (120) ألف دينار / طن من عرانيص الذرة الصفراء)) . ويعزى ارتفاع نسبة الفقد أثناء عملية التجميع لجملة من الاسباب لعل من اهمها :

- 1- تقادم معامل الذرة الصفراء وضعف في نظام توزيعها المكاني .
- 2- عدم كفاية المستلزمات المكملة لوظيفة التجميع كالمسقفات والساحات المبلطة .
- 3- ضعف في كفاءة الكادر الفني .
- 4- عدم اكتراث الفلاحين والمسوقين بعمليات الفرز والتنظيف للحصول المسوق .
- 5- ضعف التخطيط لوظيفة التجميع والذي انعكس اثره على عدم انتظام تسويق المحصول الى معامل الذرة الصفراء وبالتالي عدم امكانية السيطرة على الحاصل من ناحية النوعية والكمية .

الفقد بوظيفة التصنيع :

ان نسبة الفقد أثناء عملية التصنيع في معامل الذرة الصفراء (وهي عبارة عن تفريط وتجفيف حبوب الذرة الصفراء) قدرت بنحو (1%) استنادا الى التعليمات الخاصة باستلام وتسويق حاصل الذرة الصفراء سابقة الذكر ، الا ان الباحث قدرها بنسبة (1.43%) ، وكما مبين في الجدول اللاحق.

وقد شكلت نسبة الفقد في عملية التصنيع نحو (13.33%) من اجمالي الفقد أثناء عملية تسويق المحصول ، والتي شكلت نحو (3025) طن من اجمالي الفقد أثناء عملية التسويق لمعامل الذرة الصفراء ، وقدرت الخسارة بسبب الفقد بنحو (363000) ألف دينار بموجب الاسعار الرسمية التي تدفعها الدولة لشراء المحصول .

وقد تعزى اسباب الضياع او الفقد أثناء عملية التصنيع الى جملة من الاسباب لعل من

اهمها:

* ان الكمية المستلمة من قبل كافة المعامل هي (168034) طن عرانيص صافية و (33932) طن حبوب صافية ، وتم تحويل الحبوب الى عرانيص وذلك باضافة نسبة (22%) اليها (نسبة الكوالح) وبذلك نكون قد افترضنا ان الكمية المستلمة من قبل المعامل هي عرانيص فقط .

- 1- تعدد المناشئ والتقنيات المستخدمة في مجففات الذرة الصفراء مما انعكس على صعوبة توفير الادوات الاحتياطية والصيانة .
- 2- احتواء حبوب الذرة الصفراء على بعض المواد الغريبة وبالذات الاتربة مما ادى الى زيادة العادم.
- 3- تقادم مجففات معامل الذرة الصفراء وصعوبة توفير الايدي الفنية لها .

الفقد في عملية التخزين :

يبين الجدول رقم (1) ان نسبة الفقد اثناء عملية الخزن في ساييلوات وزارة التجارة قدرت بنحو (1%) * من مجموع الكمية المسوقة من الحاصل المجفف المنقول الى ساييلوات وزارة التجارة والتي كانت بحدود (153660) طن ، وبذلك كان حجم الكمية المفقودة نحو (1537) طن قدرت اقيامها بموجب اسعار بيع حبوب الذرة المجففة الى مربى الدواجن والمحددة بنحو (200 الف دينار) بنحو (307400) الف دينار . ان نسبة الفقد هذه (1%) تمثل نحو (9.32%) من اجمالي الفقد اثناء تسويق المحصول .

ان انخفاض نسبة الفقد في الحبوب في هذه المرحلة يعود لعدة اسباب منها كون الحبوب مجففة وبذلك تكون قليلة التعرض للاصابة بالتعفن ، اضافة الى استخدام المبيدات الحشرية وتدوير الحبوب داخل الساييلو ، علما ان خزن هذه الحبوب المجففة لا يتجاوز الخمسة اشهر في اغلب الاحوال ، وعلى العموم ان نسبة الفقد اثناء عملية الخزن تختلف باختلاف طرق الخزن ، كما وتختلف بمدة الخزن .

* تم تقدير نسبة الفقد في خزن الذرة الصفراء في ساييلوات وزارة التجارة على اساس الدراسة المعدة من قبل سمير عبد الامير ، والموسومة دور ادارة الصوامع في الحد من الضائعات لتعزيز الامن الغذائي ، وزارة التجارة ، دائرة التخطيط والمتابعة، 1989، ص 7-8 .

الفقد بين المراحل :

يمكن تقسيم نسبة الفقد هذه حسب مراحل النقل الى :

المرحلة الاولى : نقل العرانيص من الحقل الى معامل الذرة الصفراء .

يلاحظ من خلال المتابعة الميدانية ان نسبة الكمية المفقودة خلال هذه المرحلة النقلية قدرت من قبل الباحث بنسبة (0.3%) ، والسبب في انخفاض نسبة الفقد هذه يعود الى قرب المزرعة من المعامل اولا وحرص المزارع الشديد اثناء عملية النقل هذه ثانيا ولصغر حجم الكمية المسوقة لكل مزارع ثالثا .

لقد بلغت الكمية المسوقة من المزارعين الى معامل الذرة الصفراء (213816) طن من عرانيص الذرة الصفراء المكورة ، وعليه فان الكمية المفقودة ستكون بحدود (641) طن والتي بلغت اقيامها بموجب الاسعار الرسمية التي تدفعها الدولة بنحو (76920) الف دينار . وقد شكلت نسبة الفقد في هذه المرحلة النقلية نحو (2.80%) من اجمالي الفقد اثناء عملية تسويق المحصول .

المرحلة الثانية : نقل العرانيص بين معامل الذرة الصفراء .

بلغت الكمية المنقولة بين المعامل (40476) طن من عرانيص الذرة الصفراء ، حيث قدرت نسبة الفقد بنحو (2.25%) (جدول رقم 1) وهي تمثل نحو (20.97%) (جدول رقم 2) من اجمالي الفقد اثناء تسويق المحصول ، وعليه فان الكمية المفقودة ستكون بنحو (911) طن والتي بلغت اقيامها بموجب الاسعار الرسمية للشراء بنحو (109320) الف دينار .

المرحلة الثالثة : نقل الحبوب المجففة من معامل الذرة الى سايلوات وزارة التجارة .

بلغت الكمية المسوقة من حبوب الذرة الصفراء المجففة من المعامل الى سايلوات وزارة التجارة (153660) طن للموسم التسويقي 1997-96 ، حيث قدرت نسبة الفقد بنحو (0.75%) (جدول رقم 1) وهي تمثل نحو (6.99%) (جدول رقم 2) من اجمالي الفقد اثناء تسويق المحصول ، وعليه فان الكمية المفقودة ستكون بنحو (1152) طن ، بلغت اقيامها بموجب اسعار بيع الحبوب المجففة الى مربى الدواجن بنحو (230400) الف دينار .

المرحلة الرابعة : نقل الحبوب المجففة من سايلاوات وزارة التجارة الى حقول تربية الدواجن .
هذه المرحلة النقلية مماثلة بالضبط من حيث الكمية المفقودة وكلفتها للمرحلة النقلية الثالثة .
وعليه فان كمية الفقد خلال عملية تسويق المحصول للمراحل النقلية الاربعة كانت نحو (641)
طن من عرائص الذرة الصفراء المسبوقة من المزارعين الى المعامل ، و (911) طن
من عرائص الذرة الصفراء من جراء النقل بين المعامل و (1152) طن حبوب ذرة
صفراء مجففة من جراء النقل من المعامل الى السايلاوات ، وهي ذاتها من السايلاوات
الى مربى الدواجن ، وقد بلغت اقيامها الاجمالية بنحو (647040) الف دينار وكما يتضح ذلك
في الجدول رقم (3) .

جدول رقم (1) نسب الفقد في محصول الذرة الصفراء في أثناء عملية التسويق في العراق

ت	الوظيفة	البيان	استنادا الى التعليمات الخاصة بتسليم وتسويق المحصول	بحوث سابقة	استثمار الاستبانة ومشاهدات الباحث الميدانية	المعدل العام	الملاحظات
1	وظيفة التجميع	1-التعفن نتيجة الظروف الجوية 2-الطيور والخزّن في المستقّات 3- من جراء الآليات	1% 1% 1%	2% 2.5% 1%	0.5%-2% (1.25%) 2% 1%	1.42% 1.83% 1%	لم تتناول الدراسة نسب الفقد : 1-في الحقل وقبل التسويق. 2-في حقول تربية الدواجن.
2	وظيفة التصنيع	تفريط وتجفيف حبوب الذرة الصفراء	1%	2%	1% + 0.3% (1.3%)	1.43%	3-في معامل علف الجرّش الاهلية وذلك لضالة الكميات المفقودة. وعدم توفر البيانات المتاحة .
3	وظيفة الخزّن	خزّن حبوب الذرة الصفراء	لم تشير إليها التعليمات	1%	1%	1%	4-تقدير نسبة المسوق للأنتاج.
4	وظيفة النقل	1-نقل العراقيين من الحقل الى معامل الذرة الصفراء	=	0.5%	0.1%	0.3%	5-دراسة تأثير الفقد النوعي للمحصول في أثناء عملية تسويقه التي يحتفظ بها المزارع لأغراض الاستهلاك الذاتي .
		2-نقل العراقيين بين معامل الذرة الصفراء	=	2.5%	2%	2.25%	
		3-نقل الحبوب المجففة من معامل الذرة الى سايولات وزارة التجارة	=	1%	0.5%	0.75%	
		4-نقل الحبوب المجففة من سايولات وزارة التجارة الى حقول الدواجن	=	1%	0.5%	0.75%	
	المجموع			13.5	9.65%	10.73	

المصدر: سجلات وبيانات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وأستثمار الاستبانة والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع .

* صداع ثابت الحديثي (دكتور) ، دراسة إقتصادية لتقدير كمية الفقد في محصول الذرة الصفراء أثناء عملية التسويق في العراق ، مجلة العلوم الزراعية العراقية ، المجلد(30) ، العدد الثاني ، 1998 ، ص 400 .

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

جدول رقم (3) : نسبة وكمية وقيمة الفقد خلال عملية تسويق المحصول في العراق للموسم التسويقي 1997-96.

ع: عراقيص ، ح: حبوب مجففة

الوظيفة التسويقية	نسبة الفقد	كمية الفقد (ع، ح) طن	قيمة الفقد على مستوى الوظيفة (الف دينار)	قيمة الفقد (دينار/طن)	نسبة قيمة الفقد % (طن)
* التجميع	4.25%	8990ع	1078800	5100	34.28
* التصنيع	1.43%	3025ع	363000	1716	11.53
اجمالي الوظيفتين	5.68%	12020ع	1441800	6816	45.81
* الخزن	1%	1537ح	307400	2000	13.45
النقل / 1	0.3%	641ع	76920	360	2.42
النقل / 2	2.25%	911ع	109320	2700	18.16
النقل / 3	0.75%	1152ح	230400	1500	10.08
النقل / 4	0.75%	1152ح	230400	1500	10.08
اجمالي النقل	4.05%	1552ع 2304ح	647040	6060	40.74
الاجمالي الكلي	10.73%	13572ع 3841ح	2396240	14876	100%

المصدر: جمعت وحسبت من مشاهدات الباحث الميدانية وبالاستناد على الاسعار الرسمية لبيع وشراء محصول الذرة الصفراء وسجلات وبيانات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة واستثمار الاستبانة والبحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع .

جدول رقم (4) : آثار كمية الفقد في محصول الذرة الصفراء للموسم التسويقي

1996-1997 على المقتصد العراقي

الضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني (الف دينار)	اجمالي تكاليف انتاج الكمية المفقودة (عرانيس وحبوب) (الف طن)	تكاليف انتاج الكمية المفقودة (الف دينار)		الكمية المفقودة (طن)		تكاليف الانتاج /طن (الف دينار)	
		حبوب	عرانيس	حبوب	عرانيس	حبوب	عرانيس
2396240	924424	245824	678600	3841	13572	64	50
النسبة المئوية للمساهمة المزروعة المفقودة لصافي المساحة المزروعة	المساحة المزروعة الصافية (دونم)	اجمالي المساحة المزروعة المفقودة (دونم)		المساحة المزروعة المفقودة (دونم)*		معدل غلة الدونم لاجمالي المساحة/طن	
				حبوب	عرانيس	حبوب	عرانيس
%4.36	509264	22182		5909	16273	0.650	0.834

المصدر :

- (1) محمد عبد الكريم منهل العقيدى ، دراسة اقتصادية لتسويق محصول الذرة الصفراء في العراق ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 131 .
 - (2) الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة الاحصاء الزراعي ، تقديرات الانتاج والمساحات المزروعة والمحصول للذرة الصفراء لسنة 1996 .
 - (3) جدول رقم (1) ، (2) ، (3) في هذه الدراسة .
- * حسبت المساحة المزروعة المفقودة بقسمة الكمية المفقودة (عرانيس أو حبوب) على معدل غلة الدونم .

النتائج والتوصيات :

يتضح من الجدول رقم (3) ان نسبة قيمة الفقد على مستوى الطن تشكل (45.81%) في وظيفتي التجميع والتصنيع للأسباب التي تم ذكرها في متن البحث ، في حين شكلت نسبة قيمة الفقد لوظيفة النقل (40.74%) ، بينما لم تشكل وظيفة الخزن سوى (13.45%) لأسباب تتعلق بقصر مدة الخزن وغيرها من الأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقا .

وعليه ومن مجمل النتائج التي توصل إليها البحث يمكن القول بان العمل على تقليل حجم الفقد في الحبوب خلال عملية التسويق يعني توفيراً بالعرض دون الحاجة إلى حجم كبير في الاستثمار سواء كان في مشاريع لزيادة الإنتاج أو في استيراد ما يعادل الفقد من الخارج . كما ويمكن القول أيضاً بأن مشكلة الفقد تعتبر من المشاكل التي يمكن حل بعضها على الأمد القصير على عكس عمليات الانتاج وبخاصة ما يتعلق باختيار الأصناف والتوسع بزراعتها والتي تعد من مشاكل الأمد البعيد في القطر الزراعي .

ولعل من نافلة القول التأكيد هنا بان خفض حجم الفقد في السلع الاستراتيجية (ومنها محصول الذرة الصفراء) خلال عملية التسويق يجب ان يكون من أولويات اهتمام السياسات الاقتصادية والتسويقية الزراعية بشكل خاص (2) ،

ويتضح ذلك من خلال استعراض الجدول رقم (4) الذي يبين اثر كمية الفقد في المحصول في المقتصد العراقي من خلال بيان مقدار الهدر الذي لحق بالاقتصاد الوطني نتيجة لعدم تحقيق المردودات الاستثمارية المالية والبشرية التي استخدمت في انتاج المحصول ، حيث بلغت اجمالي تكاليف انتاج الكمية المفقودة (924424) ألف دينار وهي جزء من ذلك الضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني البالغ (2.396) مليار دينار عراقي حسب اسعار بيع وشراء الدولة لمحصول الذرة الصفراء للموسم التسويقي 1997/96 والذي تضمن تكاليف الانتاج مضافاً اليه تكاليف الخدمات التسويقية كافة التي انفقت في خدمة المحصول مع ارباح المؤسسات التي شاركت في عملية التسويق خلال مراحله المختلفة .

ويمكن النظر الى هذا الهدر في الموارد الاقتصادية من خلال اجمالي المساحة المزروعة المفقودة البالغة (22182) دونم والتي شكلت (4.36%) من المساحة المزروعة الصافية .

- ويمكن الاستدلال على مجموعة من التوصيات التي قد تعمم على خفض حجم
الفقد في محصول الذرة الصفراء خلال عملية التسويق والتي لعل من أهمها :
- 1- العمل على رفع كفاءة أداء مختلف العاملين في التسويق الزراعي من الناحية الإدارية والفنية والتسويقية واعداد برامج لتدريب وتأهيل المعنيين بهذا الموضوع .
 - 2- العمل على زيادة كفاءة وكفاءة المستلزمات والمعدات التسويقية الحديثة كتلك المتعلقة بالابنية ومراكز التسويق والمخازن ووسائل النقل وغيرها وتوفير المستلزمات المتطورة المكملة لعمليات التسويق .
 - 3- توفير الكوادر الكفوءة والمدربة لإدارة وتنظيم عملية التسويق للتماشي مع تطور عمليات التسويق الحديث في العالم لكي يستطيع القطر من التعامل دوليا في شراء وبيع هذا المحصول في إطار المستجدات الدولية في عمليات التسويق والتجارة الدولية .
 - 4- توعية الفلاحين والمسوقين بضرورة الاهتمام بتنظيف الحاصل وعدم خلطه بالمواد الغريبة والآتربة ، مع منح محفزات تشجيعية مادية تسهم في تحفيز المزارعين على تطوير عملية التسويق وخصومات تسهم في ردع المخالفين .

ثانياً : تقدير وحساب كمية الفقد في محصولي الحنطة والشعير أثناء عملية التسويق في العراق .

المقدمة :

يعد محصولي الحنطة والشعير من السلع الاستراتيجية الهامة وذلك لأعتبارهما من السلع الغذائية الرئيسة لمعظم السكان في العراق ، كما وتسهم اسهاماً فعالاً في تحقيق اكتفاء الغذائي .

ولعل الأهمية الاقتصادية للفقد في هذين المحصولين تزداد وضوحاً إذا ما علمنا ان الخسارة في هذا الفقد أثناء عملية التسويق قد تصل الى نحو (59.6924) * مليار دينار عراقي حسب اسعار عام 1995 .

نسب الفقد و قيمتها الاقتصادية:

تشير بيانات الجدول رقم (7) في البحث الى ان نسب الفقد في محصولي الحنطة و الشعير خلال عملية تسويقهما قدرت بنحو (18.5%) ، و باحتساب قيمة الخسارة الناتجة بسبب هذا الفقد وجد انها بلغت نحو (15.95) مليار دينار عراقي في الحنطة ونحو (6.5424) مليار دينار في الشعير ونحو (37.2) مليار دينار في الطحين حسب اسعار السوق لعام 1995 ، وبذلك يكون اجمالي الاضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني نحو (59.6924) مليار دينار عراقي (وذلك على أساس ان متوسط الكميات

* راجع تقديرات الباحث في الجدولين (9) ، (10) في هذه الدراسة

المسوقة من هذين المحصولين بلغت نحو (1100) الف طن من الحنطة و (752) الف طن من الشعير وان متوسط السعر المحدد من قبل الدولة (100) الف دينار لمحصول الحنطة (60) الف دينار لمحصول الشعير ، كما وتوضح بيانات الجدول رقم (8) ان نسبة الفاقد في الطحين بلغت نحو (4%) وذلك خلال عمليات التصنيع والتعبئة و النقل من المطاحن الى مراكز التوزيع للمستهلكين) هذا وقد بلغت قيمة الفاقد في مادة الطحين نحو (37.2) مليون دينار حسب اسعار السوق وعلى اساس ان سعر السوق للطن من الطحين هو (500) الف دينار وان الكمية المنتجة منه قدرت بنحو (1860) الف طن حسب بيانات عام 1995 .

النتائج والمناقشة :

من خلال استعراض الجدول رقم (9) يتضح ان نسبة قيمة الفاقد على مستوى الطن تشكل نحو (27.59 %) في وظيفة التجميع ، في حين شكلت نسبة الفاقد لوظيفة الخزن (37.93 %) بينما شكلت وظيفة النقل (34.48 %) لكل من محصولي الحنطة والشعير ، بينما شكلت نسبة قيمة الفاقد على مستوى الطن للطحين (50%) في وظيفة التصنيع بينما شكلت وظيفة التعبئة والمرحلة الرابعة من وظيفة النقل (من المطاحن الى مراكز التوزيع للمستهلكين) نحو (25%) لكل منهما.

ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (10) الذي يبين اثر كمية الفاقد في محصولي الحنطة والشعير ومادة الطحين في المقتصد العراقي من خلال بيان مقدار الهدر الذي لحق بالاقتصاد الوطني نتيجة لعدم تحقيق المردودات الاستثمارية المالية والبشرية التي استخدمت في انتاج وتسويق محصولي الحنطة والشعير ومادة الطحين ، فقد قدر ذلك الضرر بنحو (6924) مليار دينار عراقي .

ويمكن النظر الى هذا الهدر في الموارد الاقتصادية من خلال اجمالي المساحة المزروعة المقفلة البالغة (1091658) ، (806977) دونم والتي شكلت نحو (23.94 %) ، (16.23%) من المساحة المزروعة الصافية للحنطة والشعير على التوالي .

التوصيات :

- يمكن الاستدلال على مجموعة من التوصيات التي قد تعمل على خفض حجم الفقد في محصولي الحنطة و الشعير خلال عملية التسويق و التي لعل من أهمها :
- 1 - إعطاء أهمية للتسويق الزراعي خلال رسم السياسات الزراعية بنفس الأهمية المعطاة للإنتاج الزراعي و سياساته .
 - 2 - الاهتمام بالعمليات الزراعية بشكل متكامل في اعداد الارض للزراعة و اختيار الاصناف و مكافحة الادغال و القوارض و الحشرات و عمليات الحصاد .
 - 3 - ايجاد هيكل تنظيمي متخصص في الدولة لرسم و تخطيط السياسات التسويقية الزراعية و توفير الكوادر الكفوءة و المستلزمات الضرورية لادارة هذا الهيكل .
- هذا اضافة الى ماورد في متن هذا البحث .

جدول رقم (5) نسب الفقد في محصولي الحنطة والشعير ولمادة الطحين
خلال الوظائف التسويقية في العراق لعام 1995

ت	الوظيفة التسويقية	نسب الفقد	النسبة المئوية لأجمالي الفقد
1	التجميع	%4	23.19
2	الخزن	%4.25	24.64
	- على مستوى الحقل والمسقفات	%2.75	
	- السايلاوات	%1.5	
3	التصنيع	%2	11.59
4	التعبئة	%1	5.80
5	النقل	%6	34.78
	- من الحقل الى مراكز التجميع (التسويق)	%2.5	
	- من المراكز التسويقية الى السايلاوات	%1.5	
	- من السايلاوات الى المطاحن	%1	
	- من المطاحن الى مراكز التوزيع للمستهلكين	%1	
	المجموع	%17.25	100

المصدر : صدام ثابت الحديثي (دكتور) ، الاهمية الاقتصادية للضائعات في محصولي
الحنطة و الشعير خلال عملية التسويق في العراق ، مجلة العلوم الزراعية
العراقية - المجلد (29) العدد الاول ، 1998 ، ص 446 .

جدول رقم (6) نسب الفقد في محصولي الحنطة والشعير ولمادة الطحين
خلال الوظائف التسويقية في العراق لعام 1995

ت	الوظيفة التسويقية	نسب الفقد	النسبة المئوية لأجمالي الفقد
1	التجميع	4%	20
2	الخزن	7%	35
3	التصنيع	2%	10
4	التعبئة	1%	5
5	النقل	6%	30
	المجموع	20%	100

المصدر : خالد محمد حسين القيسي ، تسويق محصولي الحنطة والشعير في العراق ،
رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة - جامعة بغداد - 1996 -
ص 176 - 207 .

جدول رقم (7) معدل نسب الفقد في محصولي الحنطة والشعير ولمادة الطحين
خلال الوظائف التسويقية في العراق لعام 1995

ت	الوظيفة التسويقية	نسب الفقد	النسبة المئوية لأجمالي الفقد
1	التجميع	4%	21.62
2	الخزن	5.5%	29.73
3	التصنيع	2%	10.81
4	التعبئة	1%	5.41
5	النقل	6%	32.43
	-من الحقل الى مراكز التجميع (التسويق)	2.5%	
	-من المراكز التسويقية الى السايلو	1.5%	
	-من السايلو الى المطاحن	1%	
	-من المطاحن الى مراكز التوزيع للمستهلكين	1%	
	المجموع	18.5	100

المصدر : أحتسب استناداً للجدولين (5) و (6) في هذه الدراسة .

جدول رقم (8) معدل نسب الفقد في محصولي الحنطة والشعير ولمادة الطحين خلال الوظائف التسويقية في العراق لعام 1995

ت	البيان	نسب الفقد	النسبة المئوية لأجمالي الفقد
1	الطحين	%4	21.62
	- التصنيع	%2	
	- التعبئة	%1	
	- النقل من المطاحن الى مراكز	%1	
	- التوزيع للمستهلكين		
2	الحنطة والشعير	%14.5	78.38
	المجموع	%18.5	100

المصدر : أحتسب استناداً للجدول رقم (7) في هذه الدراسة .

المؤتمر الدولي : اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

نسبة قيمة النقد % للطن				كمية النقد		دينار / للطن		قيمة النقد على مستوى الوطنية		كمية النقد		ولادة الطحين في عام 1995		نسبة	الوظيفة
الطحين	الشعير	الحنطة	الطحين	الشعير	الحنطة	الطحين	الشعير	الطحين	الشعير	الحنطة	الطحين	الشعير	الحنطة	النقد	التصنيف
-	27.59	27.59	-	2400	4000	-	1804800	4400000	30080	44000	%4	التجميع	1		
-	37.93	37.93	-	3300	5500	-	2481600	6050000	41360	60500	%5.5	الحرث	2		
50	-	-	10000	-	-	18600000	-	-	37200	-	%2	التصنيع	3		
25	-	-	5000	-	-	9300000	-	-	18600	-	%1	التعبئة	4		
-	17.24	17.24	-	1500	2500	-	1128000	2750000	188700	27500	%2.5	المرحلة الأولى	5		
-	10.34	10.34	-	900	1500	-	676800	1650000	11280	16500	%1.5	المرحلة الثانية	6		
-	6.90	6.90	-	600	1000	-	451200	1100000	7520	11000	%1	المرحلة الثالثة	7		
25	-	-	5000	-	-	9300000	-	-	18600	-	%1	المرحلة الرابعة	8		
25	34.48	34.48	5000	3000	5000	9300000	2256000	5500000	18600	37600	55000	%6	اجمالي النقل		
%100	%100	%100	20000	8700	14500	37200000	6242400	15950000	74400	109040	159500	18.5	الاجمالي الكلي		

مصدر : أختص استقالات الجدول رقم (7) في هذه الدراسة

- كمية المسوقة من محصول الحنطة بلغت (1100) ألف طن لعام 1995 .
- = = = الشعير = (752) ألف طن لعام 1995 .
- سعر شراء محصول الحنطة من قبل الدولة (100) ألف دينار لعام 1995 .
- = = = الشعير = (60) ألف دينار لعام 1995 .
- كمية المنتج والمسرقة من الطحين بلغت (1860) ألف طن لعام 1995 .
- سعر سوق الحنطة نظر الواحد من الطحين هو (500) ألف دينار لعام 1995 .

جدول رقم (10) آثار كمية الفقد في محصولي الحنطة والشعير ولمادة الطحين في العراق لعام 1995 على المقتصد العراقي

الكمية المفقودة / طن			أجمالي الكمية المفقودة طن		قيمة الفقد (الف دينار)		
حنطة	شعير	طحين*	حنطة	شعير	الحنط	الشعير	الطحين
159500	109040	74400	204140	138800	15950000	6542400	37200000
		حنطة					
		شعير					
		44640					
		29760					
الضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني (الف دينار)			معدل غلة الدونم لأجمالي المساحة / طن		المساحة المزروعة المفقودة / دونم **		
حنطة	شعير	طحين*	حنطة	شعير	الحنط	الشعير	الطحين
59692400			0.187	0.172	1091658	806977	
المساحة المزروعة الصافية (دونم)			النسبة المئوية للمساحة المزروعة المفقودة لصافي المساحة المزروعة				
حنطة	شعير	طحين*	حنطة	شعير	الحنط	الشعير	الطحين
4559326	4973063		%23.94	%16.23			

المصدر:

(1) الجهاز المركزي لأحصاء ، دائرة الاحصاء الزراعي ، تقديرات الانتاج والمساحات المزروعة والمحصولات للحنطة والشعير لعام 1995 .

(2) جدول رقم (9) في هذه الدراسة .

* ان الكمية المنتجة من الطحين تتكون من (%60) حنطة و (%40) شعير لعام 1995 .

** حسبت المساحة المزروعة المفقودة بقسمة اجمالي الكمية المفقودة على معدل غلة الدونم .

المصادر : References

- 1- محمد عبد السعيد (دكتور) ، تكنولوجيا الحبوب ، مديرية مطبعة جامعة الموصل ، 1983 ، ص 138 ، 609-610 .
- 2- صدام ثابت الحديثي (دكتور) ، الالهية الاقتصادية للضائعات في محصولي الحنطة والشعير خلال عملية التسويق في العراق ، مجلة العلوم الزراعية العراقية - المجلد (29) ، العدد الاول 1998 ، ص 443-450 .
- 3- سمير عبد الامير ، دور ادارة الصوامع في الحد من الضائعات لتعزيز الامن الغذائي ، وزارة التجارة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، 1989 ، ص 7-8 .
- 4- محمد عبد الكريم منهل العقيد ، دراسة اقتصادية لتسويق محصول الذرة الصفراء في العراق ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 131 .
- 5- خالد محمد حسين القيسي ، تسويق محصولي الحنطة والشعير في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة - جامعة بغداد ، 1996 ، ص 176 - 207 .
- 6- الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة الاحصاء الزراعي الزراعي ، تقديرات الانتاج والمساحات المزروعة والمحسودة للذرة الصفراء لسنة 1996 .
- 7 - شركة التجهيزات الزراعية / شعبة حسابات الذرة الصفراء .

تقدير وحساب كمية الفقد في المحاصيل الرئيسة
في أثناء عملية التسويق في العراق
((الحنطة والشعير والذرة الصفراء))

* الدكتور محمد عبد الكريم منهل العقدي

المستخلص:

تعد مشكلة الفقد في الحبوب من المشاكل الاقتصادية الخطيرة والهامّة في العراق . ويهدف هذا البحث إلى تقدير وتحليل نسب وقيم الفقد في محصول الذرة الصفراء خلال مراحل التسويقية وذلك بهدف اقتراح بعض الوسائل والأساليب التسويقية التي قد تعمل على تقليل حجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد العراقي بسبب هذا الفقد . وقد توصل البحث إلى أن نسبة الفقد خلال عملية التسويق قدرت بنحو (10.73%) . وباحتساب قيمة الخسارة الناتجة بسبب هذا الفقد وجد أنها تقدر بنحو (2.396) مليار دينار عراقي حسب أسعار بيع وشراء الدولة لمحصول الذرة الصفراء للموسم التسويقي 1997-96 . كما وتوصل البحث إلى أن نسب العجز خلال العمليات التسويقية قدرت بنحو (4.25%) ، (1.43%) ، (1%) ، (4.05%) ، لوظائف التجميع والتصنيع والخزن والنقل على التوالي . وخلص البحث إلى أن أغلب هذا الفقد حدث بسبب انخفاض كفاءة الوظائف التسويقية وعدم إعطاء نظام التسويق في القصر أهميته الاقتصادية ، كما وتبين أيضاً إلى أن مشكلة الفقد من المشاكل التي قد يسكن حل البعض منها على الأمد القصير على عكس عمليات الإنتاج . واشتمل البحث على جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد يمكنها حل مشكلة الفقد في القطر مبيّنة في متن البحث .

أما فيما يتعلق بمحصولي الحنطة والشعير ومادة الطحين ، فقد توصل البحث إلى أن نسب الفقد خلال عملية التسويق لمحصولي الحنطة والشعير ومادة الطحين قدرت بنحو (18.5%) ، باحتساب قيمة الخسارة الناتجة بسبب هذا الفقد وجد أنها تقدر بنحو (15.95) مليار دينار عراقي في الحنطة ونحو (6.5424) مليار دينار في الشعير ونحو (37.2) مليار دينار في الطحين حسب أسعار السوق لعام 1995 ، وبذلك يكون إجمالي الأضرار التي لحقت

بالاقتصاد الوطني نحو (59.6924) مليار دينار عراقي ، كما وتوصل البحث الى ان نسب العجز خلال العمليات التسويقية قدرت بنحو 4% ، 5.5% ، 2% ، 1% ، 6% لوظائف التجميع ، الخزن التصنيع ، التعبئة ، النقل على التوالي.

* جمهورية العراق / وزارة الزراعة ، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية .

***An estimation and calculation the quantity of losses in main
Crops during marketing process in Iraq
((WHEAT , BARLEY AND YELLOW CORN))***

***Dr. AL - AKEEDY , M . A .**

ABSTRACT

***1- An estimation and calculation the quantity of losses in
yellow corn during marketing process in Iraq***

The problem of losses in grains is one of the most important economic Problems in Iraq. Therefore, this work was devoted to estimate and analyze the percentages and quantities of losses in Yellow Corn during marketing stages . This would give a guide to suggest some marketing methods which could mitigate the losses that the economy suffer from.

The results showed that the percentage of losses was about (10.73%). If this percentage is translated into values , it equals to (2.396) billion I.D. in 1996 / 1997 government prices. The result also showed that the losses percentages through the marketing functions were about 4.25% , 1.43% , 1% and 4.05% for assembling , processing , storage and transportation respectively.

* Ministry of Agriculture / State Company For Agricultural Supplies .

The conclusion from this work was that most of these losses happen because of the inefficient and insufficient marketing functions and the low priority given to marketing system .The work also has concluded that the losses is a problem that could be partly solved in the short run, while production processes require long run action.

2- An estimation and calculation the quantity of losses in wheat and barley during marketing process in Iraq.

The results showed the percentage of losses was about (18.5%), if this percentage is translated into values , it equals to (15.95) billions I.D. for wheat , about (6.5424) billions I.D.for barley and about (37.2) billions I.D.for flour in 1995 market prices .

The result also showed that the losses percentages through the marketing functions were about 6% , 3.5% , 4% , 2% and 1% for transportation , storage , assembling , processing and packege respectively .



مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

دراسة عن: ملامح تطور قطاع الإنتاج الحيواني
والثروة الحيوانية في سلطنة عمان

مهندس / يعقوب الرقيشي

مدير دائرة الإنتاج الحيواني
وزارة الزراعة والثروة السمكية
سلطنة عمان

مقدمه :

تبرز الثروة الحيوانية وتأخذ حجمها وأهميتها داخل المسئلة الزراعية عند طرح قضية التنمية للنقاش باعتبار أن الزراعة بكل جوانبها تمثل أحد ركائز التنمية في كافة البلدان وتستمد قيمتها وموقعها هذا من كونها مصدر إنتاج الغذاء الذي أصبح يمثل مكان الصدارة على الحوار العالمي بقضايا الانسان والحياة في ظل التزايد المضطرد في أعداد البشر والتوترات البيئية وعجز الموارد عن الوفاء بالحاجات الضرورية .

١- الانتاج الحيواني والثروة الحيوانية :

قطاع الثروة الحيوانية من قطاعات الزراعة الاستراتيجية حيث يمثل مصدراً اساسياً من مصادر الغذاء ويعتبر مصدر رزق للعديد من مربي الحيوانات بالسلطنة . أظهرت الإحصاءات أن قطاع الثروة الحيوانية حقق نمواً جيداً خلال الفترة الماضية حيث تم الاعتماد على نتائج المسح الزراعي والذي اجري في عام ١٩٩٣م والذي اوضحت نتائجه أن أعداد الحيوانات الزراعية (الماعز) (٨٥٦١٤١ رأساً) ، الاغنام (٢٤٠٣٥٦ رأساً) ، الأبقار (٢١٣١٣٢ رأساً) ، والجمال (٩٨٥٥٠ رأساً) ، للعام (١٩٩٣م) . بينما يوضح الجدول رقم (١) تنامي أعداد الحيوانات حسب النوع من ١٩٩٤ - ١٩٩٨م) .

جدول رقم (١)

يوضح أعداد الحيوانات حسب النوع (١٩٩٤-١٩٩٨)

العدد (١٠٠٠ رأس)

السنة					نوع الحيوان
١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٢٧٠,٢٣١	٢٥٨,١٠٠	٢٤٦,٠٠٠	٢٣٤,٥٣٠	٢٢٣,٦	أبقار
١١٥,٦٩	١١٠,٧٥٠	١٠٧,٥٦٠	١٠٤,٤٧٠	١٠١,٥٠٠	جمال
٣١٠,٩٣٨	٢٩٥,٨٥٠	٢٨٠,٨٨٠	٢٦٦,٧٠٠	٢٥٣,١٠٠	أغنام
٩٣٩٨٨٥	٩٢٢,٣٦٠	٩٠٥,٣٤٠	٨٨٨,٦٣٣	٨٧٠,١٠٠	ماعز

المصدر : دائرة الاحصاء والمعلومات - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨م.

تجدر الاشاره ان ٩٨٪ من الأغنام و ٨٣,٤٪ من الماعز تتركز في المناطق الشماليه أما الأبقار والجمال فيتركز وجودها في محافظة ظفار بالمنطقة الجنوبية ٧٣,٦٪ ، ٧,٧٪ على التوالي.

يعزى ازدياد أعداد الحيوانات الى الخدمات الارشادية والبيطريه المكتفه التي اشتملت على تحسين طريقة التربييه والايواء والتغذيه والرعايه البيطريه من تحصين ومعالجه للحيوانات بالاضافه الى البحوث التي تسعى الى رفع الكفاءة الانتاجيه للحيوانات المختلفه، من خلال عمليات الانتخاب والتهجين بسلالات أجنبييه متفوقه ، إضافة الى خدمات التلقيح الاصطناعي علاوة على الاستجابيه الطبيه والدور الذي يقوم به مربو الحيوانات في الأهتمام بها والتعاون مع الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة والثروة السمكية في تنفيذ التوصيات والنصائح في مجال التربية والتغذية والرعاية الصحية .

١-٢ عروق الماعز والأغنام :

تصنف سلالة الماعز إلى ثلاثة تسميات هي :

* ماعز الجبل الأخضر (عادة ما يكون اللون أصفر مبيض) .

* ماعز الباطنة (عادة ما يكون اللون بني داكن أو أسود مع وجود خط أبيض على الوجه).

* (المسافة بين القرون باتجاهين يكادان يتقاربان ومعقوفان بالآخر في معظم الاحيان) .

* الماعز الظفار (متعدد الألوان (بني ، أبيض ، او خليط الألوان) ، (القرون مفترقة في خط مستقيم) .

أما الأغنام في السلطنة فتعرف باسم الضأن المحلي (Local sheep) ويوجد عرقان:

- ضأن شمال الباطنة (صوف خشن وذيل رفيع)
- وضأن جنوب الباطنة (الظفاري) (صوف خشن وذيل رفيع وقصير ذو قاعدة عريضه نسبياً).

١-٣ عروق الأبقار :

تعرف الأبقار في السلطنة بالعمانية المحلية (Local Omani) وتوجد أسماء حيث يطلق على أبقار شمال الباطنة (البلدية) وأبقار جنوب السلطنة (الظفارية) . اللون السائدة في الأبقار البلدية هو البني الفاتح ويتدرج إلى البني الداكن ويميل لون الأبقار الظفاري إلى اللون الأسود او متعدد الألوان . تتصف الأبقار البلدية بصغر الحجم ويتراوح وزن البقرة الناضجة بين ٢٣٠ - ٢٨٠ كيلوم جرام وبها نسبة واضحة من دماء الأبقار الهندية وتتشابه معها في وجود السنم وتقترب من صفات أبقار اللبن . أما الأبقار الظفارية فأوزانها أقل نسبياً خاصة في منطقة الأرباع الخلفية ويتضاءل فيها دم العرق الهندي يلاحظ تأثير العروق الأفريقية ويمكن توصيفها بأنها ماشيه ثنائية الغرض رغم إنها أقرب الإنتاج اللحم من الحليب .

٢ - نظم الإنتاج :

تم حصر الحيازات الحيوانية في التعداد الزراعي الشامل (١٩٩٣م) تبعاً لنظام الرعي الذي يمثل الخصائص العامة للممارسات التي يتم بموجبها تربية الحيوانات وصنفت إلى أربعة أنظمة رئيسية هي :

٢-١ النظام البدوي :

في هذا النظام تطلق الحيوانات للرعي الحر ويتم التنقل بها من مكان لآخر طلباً للكأ والماء ، وليس لمربي الحيوانات محل إقامة دائمة ولا يمارسون الزراعة وتعتمد الحيوانات في غذائها على ما توفره المراعي الطبيعية .

٢-٢ النظام شبه البدوي:

يقيم مربو الحيوانات في النظام إقامة دائمة لعدة سنوات ويمارسون زراعة بعض المحاصيل كأعلاف تكميلية ثم يرحلون بحيواناتهم من مكان لآخر طلباً للكأ والماء .

٢-٣ النظام المقيم:

مربو الحيوانات في هذه النظام يقيمون بصفة دائمة ويمارسون الزراعة ويتم إيواء الحيوانات في حظائر ويقدم لها الغذاء ويسمح لها بالرعي حول القرى أو داخل المزارع .

٢-٤ المزارع المتخصصة:

في هذا النظام تربي الحيوانات في مزارع متخصصة يوفر لها المأوى والتغذية المطلوبة وعدد الحيازات في هذا النظام قليل مقارنة بالنظم الثلاثة الأخرى.

٣- موسم التلقيح :

لا يوجد تنظيم لموسم التلقيح (ماعر وضان) في نظام التربية البدوي وشبه البدوي والنظام المقيم ويتم التلقيح عشوائياً نظراً لوجود الذكور مع الإناث في القطيع بصفة مستمرة ويمكن الحصول على الولادات في أي وقت من أوقات السنة .

غير أن أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاجية الخصوبة عند الذكور والإناث هي ارتفاع درجات الحرارة في شهور الصيف (يونيو - أغسطس) بالتحديد شمال السلطنة حيث يلاحظ تدنى النشاط الجنسي ويرتفع النشاط الجنسي خلال أشهر الشتاء (أكتوبر ، نوفمبر وديسمبر) ويلاحظ تركيز معظم الولادات في بداية الشتاء ومنتصفه .

أما في جنوب السلطنة ومنطقة الجبل الأخضر حيث إعتدال الطقس في أشهر الصيف وتوفر الغذاء في المراعي الطبيعية بكميات أكبر نرى عدم تأثر موسم التلقيح وبالتالي تنتج الولادات في معظم شهور السنة .

٤- التغذية التكميلية :

في النظامين البدوي وشبه البدوي تعتمد الأغنام والماعز أساساً على ما تجود به المراعي الطبيعية من شجيرات وأعشاب مختلفة معظم السنة ويتم تقديم بعض الاعلاف عندما تشح هذه المراعي مثل الحشائش الجافة التي يتم شراؤها من المزارع القريبة أو الأسواق المجاورة مثل (البرسيم وحشيشة الرودس) كما تقدم التمور والأسماك الجافة للحيوانات .

يزيد الاعتماد على تغذية التكميلية في نظام التربية المستقر (النظام المقيم) والذي يشمل الحيازات العائلية والحيوانات التي تربي في المزارع .

٥- مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي:

ترتب على زيادة الاعداد المشار إليها في هذه المقدمة ، زيادة في حجم الانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية مع تحقيق معدل نمو إيجابي بنسبة تقدر ٣٪ للحوم الحمراء

والألبان ويشير الجدول رقم (٢) إلى الانتاج المحلي من بعض المنتجات الحيوانية خلال السنوات ١٩٩٨-٩م.

جدول رقم (٢)

يوضح الإنتاج المحلي من بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة ١٩٩٨-٩٤م

السنوات						نوع المنتج
١٩٩٩	١٩٩٨م	١٩٩٧م	١٩٩٦م	١٩٩٥م	١٩٩٤م	لحوم حمراء (بالطن)
٨٧٢٨	٨٤٧٤	٨٢٦٠	٨٠٥١	٧٨٤٨	٧٦٥٠	الألبان طازج (بالطن)
١٠٤٨١	١٠١٧٦	٩٧٣٨	٩٣١٧	٨٨٠٠	٨٥٠٠	لحوم الدواجن (بالطن)
٧٤٨٩	٨٧٢٥	٧٤٩٧	٨٤٢٦	٤٨٣٨	١٠٢٢٥	بيض المائدة (بالطن)
١٠٩	٨٣	٨٤,٥٠٠	٨٨	٨٨	٨٨,٥	

المصدر : المديرية العامة للثروة الحيوانية - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨م .

صاحب زيادة الانتاج زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع من الصادرات الغير نفطية في السلطنة الجدول رقم (٣) يوضح كمية وقيمة الصادرات من المنتجات الحيوانية خلال الفترة من ٩٥ - إلى ١٩٩٧م .

جدول رقم (٣) يوضح كمية وقيمة الصادرات

من المنتجات الحيوانية خلال الفترة من ٩٥ إلى ٩٧م

البيان								السنوات
لحوم حمراء		لحوم الدواجن		الألبان ومشتقاتها		بيض المائدة		
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
٣٣,٦١	٦٩,٥١	٢٥,٧٥	٤١,٠١	٢٦٩,٥٤	٥٨,٤٥	٢٠,٤١	٢٢,١٨	١٩٩٥م
٣٠,٧٢	٥٩,٧٣	٢٢,٢٨	٣٤,٦٧	٤٣٤,٣٩	١٤٢,٤٧	١٩,٥٣	٢٣,٤٤	١٩٩٦م
٣٥,٤٥	٦٩,٨٢	١٧,٥٢	٣٠,٧٦	٤٦,٣٧	١٦٨,٢٨	٢٤,٥٣	٢٥,٣٤	١٩٩٧م

المصدر : المديرية العامة للثروة الحيوانية - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨م .

ومما يؤكد على أهمية المنتجات الغذائية الحيوانية في حياة المستهلك العماني هو أنه بالرغم من تزايد أحجام الانتاج المحلي منها ، نجد تزايد في أعداد المستورد منها وذلك لسد الفجوة الغذائية - جدول رقم (٤) يوضح أعداد الحيوانات والمنتجات الحيوانية الواردة ٩٥- ١٩٩٨م .

جدول رقم (٤) يوضح أعداد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية الواردة من
١٩٩٥-١٩٩٨ م

نوع المنتج/السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
بيض المائدة/بالبضة	١٦٠٥٨٥٩٩٠	١٣٦٢٣٧٣٢٥٠	١٥٨٣١١٦٠٣	٢٢١٥٢٣٧٢٤
البان/بالطن	٣٢٠٢١٣٠٩١٦	٣٠٢٨٩٤٤٧	٣٦٢٩٢٢٤١	٤١٠٢٨٠٤٦٦٣
أجبان/بالطن	٥٠١٢٦٠٦٣١	٤٨٩٣٢٨٩	٥٢٤٥٦٥١	٥٠٣٣٤٠٤٣٥
زبدة سمن/بالطن	٥٣٥٩٥٤٣	٤٠٣٢١٤٦	٤٩٢٣٩٢٠	٥٠٩٤٨٣٧
لحم بقرى/بالطن	١٠٨٩١٧٥٠	١١٧٠٣٥٦٣	٩٢٢١٣٨٨	٨٩٦٨٣٦٢
لحم أغنام/بالطن	٦٤٤١٤٩٧	٧١٢٧٤٦٦	٧٥٩٨٥٠١	٨٧٢٢٢٨٠
لحم دجاج/بالطن	٢٥٩٨٢٣٨٩	٣٤٠٣٤٧٩٣	٣٧٧٨٤٩٦٢	٣٩٧٨١٧٤٥
أغنام، ماعز (حية) رأس	٦٢٣٨٢٥	٥٤٧٩٢١	٦٣٨٧٢٠	٦٣٩٥٣٠

المصدر التقرير السنوي - المديرية العامة للثروة الحيوانية - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨ م.

الحيوانات المستوردة هي الأغنام والماعز وقد تفوقت الأغنام على الماعز من حيث العدد في جميع السنوات ومعظم الاستيراد يأتي من (إستراليا ، نيوزلندا ، دولة الامارات العربية المتحدة (إعادة تصدير) والصومال .
من ناحية أخرى يتم تصدير أعداد من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية إلى دولة الامارات العربية المتحدة وبعض دول الخليج الأخرى .

جدول رقم (٥)

يوضح أعداد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية الصادرة ٩٥-١٩٩٨ م .

السنوات				نوع المنتج
١٩٩٨ م	١٩٩٧ م	١٩٩٦ م	١٩٩٥ م	بيض المائدة(بالبضة)
٣١٧٠٩٤	-	-	٥٩٥٥٤٠	
١٣٨٤٩٣	١٦٧١٣٩	٣٦٤٧٨٨	١٠١٤٤٥	البان (بالطن)
١٨٣٠	٢٠٠	٤٢٣٥٤	٤٧٠٠	أجبان (بالطن)
١٦١٨٥٦	٢٠٣٦٠٦	-	-	زبدة سمن (بالطن)
٢٧٨٧٠٦٧	٢٩٧٨٩٣٠	٣٨٣٩٥٧٩	٤١٧٢٠٤٠	لحم بقرى(بالطن)
٢١٢٢١٠	٣٦٦٤٥	-	-	لحم أغنام (بالطن)
١١٦٨٥٢	١٤٩٣٢١	٩٤٢٢٦	٦٣٧١٥	لحم دجاج(بالطن)
٩٥٠١١	٣٩٦٨٥	٣٠١٠٣	٥٤٦٠١	أغنام، ماعز (حية) رأس

المصدر التقرير السنوي - المديرية العامة للثروة الحيوانية - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨ م.

٦- المصادر العلفية :

- تعتمد تغذية الحيوان بالسلطنة على أربعة مصادر أساسية وهي :
- ٦-١ المراعي الطبيعية والتي تسهم بحوالي ٣٧٪ من المادة الجافة وتتركز المراعي الطبيعية بالسلطنة في محافظة ظفار وتقدر إجمالي مساحة المراعي المتاحة بمحافظة ظفار بحوالي ٨٠٪ من المساحة الكلية للمراعي بالسلطنة .
- ٦-٢ الأعلاف المركزة : وتأتي في المرتبة الثانية وتسهم بحوالي ٣١٪ وتقدر كمية الأعلاف المركزة المصنعة بالإضافة للأعلاف المستوردة بحوالي (٢٠٠٠٠٠ طن) تنتج حوالي (١٨٠٠٠٠ طن من المادة الجافة) .
- ٦-٣ الأعلاف المروية : وتسهم بحوالي ٢٧٪ من المادة الجافة (١٥٢٨٤٨ طن) .
- ويعتبر البرسيم وحشيشة الرودس من أهم الأعلاف المروية بالسلطنة بالإضافة إلى لوبيا والعلف والشعير العلفي والذرة حيث يبين الجدول رقم (٦) تقديرات المساحات المزروعة بالأعلاف المروية .

جدول رقم (٦) يوضح تقديرات المساحات المزروعة بالأعلاف المروية وإنتاجيتها خلال الفترة من ٩٤-١٩٩٧ م .

الموسم	المساحة المزروعة بالأعلاف المروية	الإنتاج الكلي من العلف الأخضر (طن)
١٩٩٤	١٧٣٣٦,١٣	٦٩٨,٧
١٩٩٥	١٧٦٤٧,٠٦	٧١١,٤
١٩٩٦	١٧٧٣٨,٦٥	٧٦٢,٦
١٩٩٧	١٧٧٧٣,١١	٧٦٦

المصدر :

Statistical Year book 1997 Ministry Of National Economy, Sultanate Of Oman, August , 1998 , 26:130 Cited by : Nadel et.al. 1999. Present position of irrigated Perennial forages in Oman. Unpublished Departmental report D.G of Agric Res,MAF,P.O.Box 50 Seeb,P.C 111 Sulanate of Oman.

قدرت المساحة المنزرعة بالبرسيم بحوالي ١١٣٤٤ هكتار وبمتوسط إنتاجية كلية تقدر بـ : ٤٩٠٠٠٠ طن من العلف الأخضر (حوالي ٤٣,٢ طن برسيم أخضر للهكتار) ، قدرت المساحة الكلية المنزرعة بواسطة حشيشة رودس بحوالي ٦٤٢٨,٥٧ هكتار بإنتاجية ٢٧٦٠٠٠ طن علف أخضر لحشيشة رودس (٤٣ طن علف أخضر /الهكتار) أي أن المساحة الكلية المزروعة بالبرسيم وحشيشة رودس = ١٧٧٧٢,٥٧ والباقي بالأعلاف المروية الأخرى مثل اللوبيا ، الشعير العلفي والمسيبلو الخ. (حوالي ٠,٥٤ هكتار) .

٤-٦ المخلفات الزراعية تسهم حالياً بحوالي ٥٪ فقط من المادة الجافة ويوجد بالسلطنة حوالي ٨ مليون نخلة وتشكل مخلفات النخيل حوالي ٧٥٪ من المخلفات الزراعية وتتلخص في :

- * التمور العلفية وينتج منها ما يربو عن ٢١٠٠٠ طن في العام .
- * البسور (التمور المطبوخة) وعادة ما تصدر إلى خارج السلطنة وينتج عنها أكثر من ٣٠٠٠ طن في العام .
- * مخلفات صناعة الدبس او تقالة التمور (الألبان + النوى) وينتج منها حوالي ٥٠٠ طن في العام .
- * الخوص (اوراق النخيل) وينتج أكثر من ١٥٠٠٠٠ طن سنوياً .
- * المصدر : دراسة تنمية المصادر العلفية للمختبرات والدواجن بالسلطنة - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٩ م .
- جدول رقم (٧) يوضح نوعيات وكميات المخلفات الزراعية والصناعية .

جدول (٧)

نوعيات وكميات المخلفات الزراعية والصناعية المختلفة والتي يمكن استغلالها في تغذية المجترات والدواجن بالسلطنة

نوع مخلفات النخيل	الكمية المنتجة في العام من المادة الجافة (طن)
تمور علفية	٢١٠٠٠
بسور (تمور مطبوخة وجففة)	٣٠٠٠
فلح(نوى)	١٠٠
دبس(عسل التمور)	غير متوفر للاستهلاك الحيواني حالياً
تقالة (تمور	٥٠٠
ألياف تمور	٥٠٠
جريد النخيل	١٥٠٠٠٠
جريد النارجيل(جوز الهند)	١٠٠٠٠
مخلفات الموز	٥٠٠٠
أسماك الساردين - الأسماك السطحية	٥٠٠٠٠
الجملة	٢٣٥٢٠٠

* المصدر : دراسة تنمية المصادر العلفية للمجترات والدواجن بالسلطنة - وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٩ م .

٧- البرامج البحثية :

تم تنفيذ برامج بحثية في مجال تحسين البيئة المؤثرة على الحيوان وتحسين الصفات الوراثية للماعز والضأن والأبقار حيث يوجد ثلاث محطات بحثية موزعة في مختلف مناطق السلطنة.

٧-١ في مجال الأبقار والتغذية :

بدأ البرنامج البحثي في عام ١٩٩٠م وأثبتت نتائج التجارب أن سلالة الأبقار المحلية لشمال السلطنة متدنية الانتاج حيث تنتج حوالي ٢ لتر حليب/اليوم وكانت إنتاجية الجيرسي (الأبقار المستوردة) تعادل ٨,٧ لتر بينما أدى التهجين (جيرسي × محلي) إلى زيادة إنتاج الأبقار إلى ٧,١٣ لتر/اليوم أي بزيادة تفوق ٣٠٠٪ بالمقارنة مع الأبقار المحلية وأيضاً تحسنت طول فترة الحليب في الخليط إلى ٢٣٢ يوماً بدلاً عن ١٤٤ يوماً للبلدي.

أهم النتائج في جانب التغذية كانت الوصول إلى ٧ خلطات علفية (٣ للمجترات : الماعز والضأن ، أبقار التسمين وأبقار الحليب) و ٣ للدواجن (البياض ، دواجن اللحم : عليقة للنامي وأخرى للنامي) هذا بالإضافة لعليقة حافظة للمجترات تحتوي على ١٠٠٪ من المخلفات الزراعية المحلية . كانت أعلاف المجترات تتكون من حوالي ٥٠٪ مخلفات محلية ٥٠٪ مخلفات محلية + ٥٠٪ شعير أما أعلاف الدواجن فقد احتوت على حوالي ٢٥-٣٠٪ مخلفات محلية (اسماك ساردين ، الصدف ومخلفات تمور) .

٧-٢ بحوث الماعز والضأن :

نفذت هذه الدراسة على ماعز الباطنة والظفاري والجبل الأخضر والضأن العماني خلال مواسم ٩١-٩٤م لتقييم الصفات الإنتاجية ومقارنة هذه السلالات تحت ظروف بيئية محسنة ونظام إنتاج مكثف ، وخلال مواسم ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧م تم بدء العمل بالمرحلة الثانية وهو الانتخاب الوراثي وكان الغرض من الدراسة هو معرفة أثر الانتخاب الوراثي على أداء قطيع النواة المغلق بالمحطة وتتكون بيانات الامهات من ٩٩٢ سجل و ١١٠٣ سجل و ٩٢٩ سجل للسنوات ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧م على التوالي ، أما بيانات المواليد من ١٠٥٣ سجل و ١١١٠ سجل و ٩٧٥ سجل للسنوات ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧م على التوالي تتكون صفات الامهات من وزن الجسم ونسبة الخصوبة وعدد المواليد وعدد المفاهيم أما صفات المواليد فتتكون من وزن الميلاد وزن الفطام ووزن ٦ أشهر ونسبة البقاء والجدول (٨) يوضح متوسط هذه الصفات .

ولقد تمت دراسة أثر الانتخاب على صفات الامهات عن طريق مقارنة قطيعي الانتخاب والمقارنة وذلك بعد التخلص من بقية عوامل التباين الأخرى ، حيث تفوقت أمهات القطيع المنتخب على المقارنة في وزن الجسم (٣٢,٤ كجم مقابل ٣٠,٩٠ كجم) ونسبة الخصوبة (٨٨٪ مقابل ٨٢٪) وعدد المواليد (١,٢٥ مقابل ١,١٧ مولود لكل أم) وعدد المقاطيم (١,١٢ مقابل ١,٠٤ مفطوم لكل أم) كما أن المواليد المنتخبة أثقل وزناً من المقارنة بمقدار ٠,٨٤ كجم و ٢,٢٢ كجم في القطاع وزن ٦ أشهر .

* أيضاً تم الوصول للإنتاج المكثف في المختبرات الصغيرة بإنتاج ٣ ولادات كل عامين ١,٥ ولاده في العام وذلك بتحسين التغذية والرعاية مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المربي بالنسبة لقطاع المجترات الصغيرة .

جدول (٨) يوضح إنتاجية السلالات المختلفة بمحطة بحوث الثروة الحيوانية

الصفات الإنتاجية	الباطنة	الظفاري	الجبل الأخضر	الضأن العماني
وزن جسم الأم (كجم)	٣٢,٥	٢٦,١	٣٤,٧	٣٣,٣
نسبة الخصوبة (%)	٨٣	٨٤	٨٤	٩٠
عدد المواليد للام	١,١٩	١,١٨	١,٢١	١,٢٥
عدد المقاطيم للام	١,٠٧	١,١٢	١,٠٦	١,٠٦
وزن الميلاد (كجم)	٣,٠٢	٢,٩٣	٣,١١	٢,٨١
وزن الفطام (كجم)	١٣,٧	١١,٨	١٤,١	١٦,٤
وزن الستة الاشهر (كجم)	٢٠,٥	١٧,٧	٢١,٧	٢٥,٨
نسبة البقاء %	٨٩	٩٤	٨٧	٨٤

٨- خدمات الإرشاد الحيواني :

تم اعتماد السياسات التالية في مجال الإرشاد الحيواني :

٨-١ التأكيد على أهمية دور الإرشاد الحيواني في نقل التقنيات الحديثة ونتائج وتوصيات البحوث الحيوانية إلى المربين بطريقة سهلة من أجل تحسين الإنتاج وتطوير اساليب التربية التقليدية للحيوانات .

٨-٢ حصر وتحديد المشاكل التي يواجهها المربون ونقلها إلى الباحثين بمحطات البحوث الحيوانية من أجل إيجاد الحلول المناسبة .

٣-٨ تنفيذ عدداً من البرامج والمشاريع الإنتاجية (منها برنامج تنمية وتحسين إنتاج الماعز والضأن والدواجن والأبقار) والتي تهدف إلى تدريب المربين على تبني أساليب التربية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة معدلات الولادة ورفع معدلات النمو وإستخدام والوسائل الصحية التي تعمل على تقليل نسبة الاصابة بالأمراض وخفض معدلات النفوق .

٩- الخدمات البيطرية :

يعتبر قطاع الخدمات البيطرية أحد القطاعات الهامة في وزارة الزراعة والثروة السمكية، ويقوم هذا القطاع على ثلاث محاور رئيسية هي :

المحور الأول :

- الوقاية البيطرية .

تعتمد خطة الوقاية البيطرية على عاملين رئيسيين :

أ- مشروع التحصين القومي .

ويتم من خلال هذا المشروع تحصين الحيوانات في السلطنة ضد الأمراض الوبائية الخطيرة مثل الطاعون البقري-التسمم البخشي ، جذري الأغنام والماعز ، التسمم المعوي ، طاعون المجترات الصغيرة والسعار .

ب- المحاجر البيطرية وهي .

- عدد (٦) محاجر بيطري .

وتغطي جميع منافذ السلطنة البحرية والجوية والبرية.

المحور الثاني :

الخدمات العلاجية :

ويقوم بهذه الخدمة الاساسية حوالي ٥٧ عيادة بيطرية حكومية ومستشفى بيطري تغطي كافة أنحاء السلطنة بالإضافة إلى حوالي ٤٠ عيادة بيطرية خاصة تعمل جنباً إلى جنب مع العيادات الحكومية .

المحور الثالث :

الخدمات التشخيصية :

ويقوم بها أساً المختبر البيطري وبه خمس شعب وهي شعبة الفيرولوجي ، شعبة البكتريولوجي، شعبة الطفيليات ، شعبة الباثولوجي ، شعبة الكيمياء الحيوية ، بالإضافة إلى أربع وحدات مساعدة وهي :

وحدة الغسيل والتعقيم ، وحدة حيوانات التجارب ، وحدة المشرحة ، وحدة الميكوبلازما

ويقوم المختبر بالاتي :

١- مسح الأمراض المستوطنة والوافدة

٢- دراسة للقاحات .

٣- الاختبارات التشخيصية .

جدول رقم (٩)

يوضح ملخصاً عن هذه الخدمات في الفترة من ١٩٩٨-٩٥ م

السنة				
نوع الحيوان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
حيوانات	١٢٤٥٤٥٢	١٢٨٤٩٢٨	٦٣٦١١٨	٦٣٠٨٥٢
	١٨٨٨٢٨٤	٢٣٦٩٢٣	٦٨٢٥٦٧	١٠٣٩٨٢٥
دواجن	٣٠٣٦١٧٦	١٩٧٦٢٢٧	٥٥٠١٦٢	١٧٧٠٦٩
	٢١٠١٧٣٣	١٩٥٦٧٥٠	١٨٢٧٦	٢٥٥٠٠
عدد العينات التي تم فحصها في المختبر	١٥٢٠٥	١٠٨٥٣	١١٥٢٧	٦٦٩٠

المصادر : المديرية العامة للثروة الحيوانية : وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨ م .

١٠- إنتاج العسل :

يوجد بالسلطنة نوعان من النحل هما :

أ- النحل البري الصغير (Apis Florea)

ب- النحل المستأنس الكبير (Apis Mellifra)

إنتاج العسل بالسلطنة يعتمد على كليا على الأشجار البرية منها أشجار السمر

(خلال شهر يونيو) وأشجار السدر (خلال شهر نوفمبر) .

يوضح الجدول رقم (١٠) إعداد لخلايا وتقديرات الإنتاج

جدول (١٠) : إعداد خلايا نحل العسل وتقديرات كميات العسل المنتجة للعام ١٩٩٨م

المنطقة	عدد الخلايا	متوسط انتاجية الخلية في السنة (كغم)	مجموع الإنتاج (كجم)
محافظة مسقط	٥٤٤	٨	٤٣٥٢
محافظة ظفار	٢٠٤٧	١٠	٢٠٤٧٠
الباطنة	٨٥٦٤	١٢	١٠٢٧٦٨
الداخلية	٧٠١١	٨	٥٦٠٨٨
الظاهرة	١٥٦٦	٦	٩٣٩٦
الشرقية	٧٦٥	١٤	١٠٧١٠
محافظة مسندم	٣٤٠	٨	٢٧٢٠
المجموع	٢٠٨٣٧	٩,٩	٢٠٦٥٠٤

المصدر : دائرة الاحصاء المعلومات ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٩٨م .

طرق التربية التقليدية :

تستخدم في التربية التقليدية جذوع أشجار نخيل التمر المجوفة بطول (٨٠سم) وقطر داخلي (٢٠سم) وتجهز بعد تركها تجف قبل استخدامها كخلايا مع استخدام قطعتين خشب لتغطية الفتحات الأمامية والخلفية مع ترك فتحة صغيرة لسروح النحل في اسفل الجذع .. ويتم إسكان الطرود بها بوضع قطعة من الشمع في وسط التجويف .

الأنشطة العلمية للمركز

منذ إنشائه

أولاً: سلسلة الندوات والمؤتمرات:

- ١- ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية -
أبريل ١٩٨٦م
- ٢- ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر - سبتمبر ١٩٨٨م
- ٣- ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - أكتوبر ١٩٨٨م
- ٤- ندوة نوادي أعضاء هيئة التدريس
- ٥- ندوة إعداد القوانين الاقتصادية الإسلامية - أغسطس ١٩٩٠
- ٦- ندوة الإدارة في الإسلام - سبتمبر ١٩٩٠
- ٧- ندوة الضرائب والتنمية الاقتصادية في مصر من منظور إسلامي - أكتوبر ١٩٩٠
- ٨- مؤتمر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الخليج - أبريل ١٩٩١
- ٩- ندوة نحو إقلمة سوق إسلامية مشتركة - مايو ١٩٩١م
- ١٠- ندوة حق الشعوب في السلم - ديسمبر ١٩٩١م
- ١١- ندوة مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - يناير ١٩٩٢م
- ١٢- ندوة دور الأمين العام للأمم المتحدة مع التركيز على المتغيرات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٢م
- ١٣- ندوة مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي - فبراير ١٩٩٢م
- ١٤- ندوة الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل - مايو ١٩٩٢م
- ١٥- المؤتمر الأول للتوجيه الإسلامي للعلوم - أكتوبر ١٩٩٢م
- ١٦- ندوة الاحتفاء بمرور خمسمائة عام على وفاة الإمام السيوطي - شوال ١٤١٣هـ

- ١٧- المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية - أغسطس ١٩٩٣م
 - ١٨- المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - سبتمبر ١٩٩٣م
 - ١٩- ندوة حول مشكلات تطبيق قانون الأعمال العام - ديسمبر ١٩٩٣م
 - ٢٠- مؤتمر العمل الإسلامي الواقع والمستقبل - أبريل ١٩٩٤م
 - ٢١- مؤتمر الإسلام والاقتصاد الدولي - يونيو ١٩٩٤م
 - ٢٢- مؤتمر حقوق وواجبات مراقب الحسابات - أبريل ١٩٩٦م
 - ٢٣- مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم الإسلامي - مايو ١٩٩٦م
 - ٢٤- مؤتمر تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية - مايو ١٩٩٦م
 - ٢٥- ندوة حقوق المؤلف - يونيو ١٩٩٦م
 - ٢٦- ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل - مارس ١٩٩٧م
 - ٢٧- ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية أكتوبر ١٩٩٧م
 - ٢٨- مؤتمر مستحدثات تكنولوجيا التعليم ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م
 - ٢٩- المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين مارس ١٩٩٨م
 - ٣٠- المؤتمر الدولي: "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٨م.
 - ٣١- ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.
 - ٣٢- ندوة علمية حول مناقشة كتاب: "تحو فقه جديد، وكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد" للكاتب جمال البنا - ٢٣ فبراير ١٩٩٩م.
 - ٣٣- المؤتمر : "تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" ١٤، ١٥ أبريل ١٩٩٩م.
 - ٣٤- المؤتمر الدولي حول: "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" ٣-٥ مايو ١٩٩٩م.
 - ٣٥- ندوة: "الفقر والفقراء في العالم الإسلامي" ١٧ أكتوبر ١٩٩٩م
- ثانياً: سلسلة المنتدى الاقتصادي:
- ١- الأمن والتنمية الاقتصادية - مايو ١٩٩٧م.
 - ٢- الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٧م.

- ٣- أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م - نوفمبر ١٩٩٧م.
- ٤- حماية البيئة من التلوث واجب ديني - ٢٦ مايو ١٩٩٨م.
- ٥- الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي - ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م.
- ٦- المنتدى الاقتصادي حول: "العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)" ٢٢ مارس ١٩٩٩م

ثالثاً: سلسلة الدراسات والبحوث:

- ١- كتاب (الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي) للمستشار عبدالحليم الجندي.
- ٢- كتاب (أسس التنمية الشاملة) للأستاذ أحمد عبد العظيم.
- ٣- كتاب (الوقف) للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور.
- ٤- كتاب (السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي) للدكتور يوسف إبراهيم يوسف.
- ٥- كتاب (الضوابط الشرعية للاقتصاد) للدكتور رفعت العوضى.
- ٦- كتاب (أعلام الاقتصاد) للدكتور شوقي دنيا.
- ٧- كتاب (إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي) للدكتور شوقي عبده الساهي.
- ٨- تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية) للدكتور رفعت السيد العوضى.
- ٩- التكافل الاجتماعي في الإسلام - للدكتور ربيع الروبي.
- ١٠- مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- ١١- القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي - للدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف.
- ١٢- البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية - للأستاذ/ أحمد جابر بدران.
- ١٣- منهج الدفاع عن الحديث النبوي - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.
- ١٤- توظيف إمكانات العالم الإسلامي في ضوء القانون الدولي الاقتصادي المعاصر - للدكتور/ خليل سامي على مهدى.

- ١٥- الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة - للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم.
 - ١٦- طريق النهضة للعالم الإسلامي المعاصر - للأستاذ/ فؤاد مصطفى محمود.
- رابعاً: سلسلة محاضرات كبار العلماء:
- ١- محاضرة الأستاذ الدكتور عبد الغنى الغاوى أستاذ الاقتصاد الإسلامي بألمانيا أكتوبر ١٩٩٠م.
 - ٢- محاضرة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر - التوجيهات النبوية الشريفة - مارس ١٩٩٧م
 - ٣- محاضرة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل - الاقتصاد الإسلامي - مايو ١٩٩٧م.
 - ٤- محاضرة فضيلة الإمام الأكبر/ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر - المنهج الإسلامي في بناء المجتمع.
 - ٥- أسس ومعالم الاقتصاد الإسلامي - للدكتور أحمد عمر هاشم.
 - ٦- محاضرة معالى الأستاذ الدكتور/ محمد عبده يمانى - وزير الإعلام السعودى الأسبق - مستقبل التعليم في العالم الإسلامي.
 - ٧- التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي - للأستاذ الدكتور صوفي أبو طالب.
- خامساً: الحلقات النقاشية:
- ١- القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي ديسمبر ١٩٩٢م.
 - ٢- مناقشة (الإسلام كبديل) للسفير الألماني مراد هوفمان نوفمبر ١٩٩٣م.
 - ٣- الملتقى الأول لمراكز ومؤسسات المعلومات العاملة في المجالات الإسلامية مارس ١٩٩٤م.
 - ٤- حلقة نقاشية حول كتاب (كارثة الفائدة-لفرايهورفون بيتمان) يوليو ١٩٩٤م.
 - ٥- حلقة نقاشية حول كتاب (الإسلام بين الشرق والغرب) للرئيس على عزت بيجوفيتش - أكتوبر ١٩٩٤م.
 - ٦- قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي - مارس ١٩٩٧م.
 - ٧- القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي - مايو ١٩٩٧م.
 - ٨- تفسير الخلاف في فقه الزكاة.

- ٩- التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعاً - أبريل ١٩٩٨م.
 - ١٠- أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي مايو ١٩٩٨م.
 - ١١- الشروط الجزائية وغرامات التأخير - يوليو ١٩٩٨م.
 - ١٢- التأجير التمويلي من منظور إسلامي.
 - ١٣- بطاقات الائتمان من منظور إسلامي.
 - ١٤- مناقشة كتابين للأستاذ/ جمال البنا وهما: "تحوفقه جديد، السنة ودورها في الفقه الجديد".
 - ١٥- مدى الحاجة إلى معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية.
 - ١٦- الصرف الأجنبي وتبادل العملات.
 - ١٧- عدد اثنين حوار علمي بين علماء الاقتصاد الوضعي وعلماء الاقتصاد الإسلامي حول : هل يوجد اقتصاد إسلامي؟
 - ١٨- حلقة نقاشية حول: المعايير المحاسبية، ٢٠ مارس ١٩٩٩م.
 - ١٩- حلقة نقاشية حول: "التوبة من المال الحرام"، ١١، ٢٥ سبتمبر ٩ أكتوبر ١٩٩٩م.
 - ٢٠- حلقة نقاشية حول: "القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية"، ٦ ، ٢٠ نوفمبر و ٤ ديسمبر ١٩٩٩م.
- سادساً: الحلقات الدراسية:
- ١- الصحافة الاقتصادية - سبتمبر ١٩٩٧م.
 - ٢- الفقه للاقتصاديين - نوفمبر ١٩٩٧م.
 - ٣- الاقتصاد للفقهاء - ديسمبر ١٩٩٧م.
 - ٤- التحليل المالي للمحررين الاقتصاديين - يوليو ١٩٩٨م.
 - ٥- الاستثمار في الأوراق المالية - يوليو ١٩٩٨م.
 - ٦- فقه مهنة الطب.
 - ٧- دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ١٤ فبراير - ٣١ مارس ١٩٩٩م.
 - ٨- دورة دعاة وعاظ الدول الإسلامية ٢٦ سبتمبر - ١٣ أكتوبر ١٩٩٩م.

٩-دورة تدريبية عن: "إدارة الزكاة" بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة في الفترة من ٢٧-٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م.

سابعاً: المجلة العلمية:

١-مجلة الدراسات التجارية الإسلامية - صدر منها (٧) أعداد من ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٥م.

٢-مجلة المعاملات المالية الإسلامية صدر منها (٦) أعداد من رمضان ١٤١٢هـ إلى ذى الحجة ١٤١٣هـ.

٣-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر صدر منها (٣) ثلاث أعداد ١٩٩٧م.

٤-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الرابع - ١٩٩٨م.

٥-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الخامس - أغسطس ١٩٩٨م.

٦-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السادس - ديسمبر ١٩٩٨م.

٧-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد السابع - أبريل ١٩٩٩م.

٨-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثامن - أغسطس ١٩٩٩م.

٩-مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثامن - ديسمبر ١٩٩٩م.

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/٨٧٦٦
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-5252-71-7